

حاشية الخضر

على شرح ابن عقيل
على ألفية ابن مالك

دار الفكر

للمطبعة والنشر والتوزيع

الجزء الثاني

من

حاشية العالم العلامة الحبر الفهامة من هو بكل وصف
جميل حرى مولانا الاستاذ الفاضل الشيخ محمد الخضرى
أفاض الله عليه سبحانه ورحمته وأعاد علينا وعلى المسلمين
من صالح دعواته على شرح المحقق الجليل العلامة الهمام
ابن عقيل على ألفية الامام ابن مالك رحمهما الرحيم
المالك آمين

﴿ وبالهامش شرح ابن عقيل المذكور ﴾

﴿ هذه الطبعة مقابلة على نسخة قوبلت على نسخة المؤلف ﴾

تعلمو العربية وعلموها الناس

بسم الله الرحمن الرحيم

(الاضافة)

هي لغة مطلق اسناد شيء إلى شيء أو نسبته اليه واصطلاحاً نسبة تقييدية بين اثنين توجب لثانيهما الجراً بدواً وان شئت قلت اسناد اسم لآخر منزلة الثاني من الاول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه كنبون الجمع في لزومه لحالة واحدة وهي الجراً بدواً يسمى الاول مضافاً والثاني مضافاً اليه وقيل بالعكس وقيل كل منهما لـكل منهما قال يس وعينها ياء لاخذها من الضيف لاستناده الى من ينزل عليه أي فأصلها ضيف ككرام فعل بهما فعمل باقاة واجازة وسيأتي في بنية المصادر (قوله نونا تلي الاعراب) أي حرف الاعراب وهي نون المثني والجمع وما ألحق بهما بخلاف نون بسايتين وشياطين فلا تحذف للاضافة لأنها تلي الاعراب بل علامته هي التي تليها بمعنى انها تابعة لها في الرتبة تبعية الحال للحل وان كان الاصح أن الاعراب مقارن لآخر الكلمة وجود الامتثال لاعتنه اه وظاهر أن المقارن انما هو الحركة بقطع النظر عن وصفتها بالاعراب لما هو معلوم من أن الكلمة قبل التركيب لا معربة بقولاً مبنيصة فوصف الحركة بكونها اعراباً أو بناء متأخر عن وجود الكلمة وعن تركيبها (قوله مما تضيف) أي تريد اضافته وقوله احذف أي ان كان ما ذكر موجوداً والافلا تحذف في نحو لبيك وذوي مال لعدم النطق بالنون ولا في نحو أفضل القوم ولدن زيد والحسن الوجه لعدم ظهور التنوين لمشاكلة الفعل في الاول والحرف في الثاني ولوجود ال في الثالث الآن يراد الحذف لفظاً أو تقديرًا وانما وجب حذفهما لدلالة النون على تمام الكلمة وانفصالها عما بعدها والاضافة تدل على الاتصال (قوله كطور سيناً) بالقصر للضرورة وأصله المد وهو جبل بالشأم ويقال طور سينين وهو مثال لحذف التنوين (قوله وانومن أرفي) أي معناهما وهو بيان الجنس المشوب بقبض والظرفية وليس المنوي لفظهما اذ قد لا يصلح الكلام لتقديره (قوله اذ لم يصلح) أي بحسب القصد بأن أريد الظرفية في بيع البلد وحصر المسجد والتبعية في مصارع مصر وقوله لمساوي ذينك أي عالم يرد فيه ذلك بأن أريد فيما ذكر مجرد الاختصاص والنسبة فهي على معنى اللام لان الظروف والبعض له اختصاص بظرفه وكاه أفاده يس وبهذا يعلم ان

(ص)

(الاضافة)

نونا تلي الاعراب أو تنويناً * مما تضيف احذف كطور سيناً والثاني اجور وانومن أرفي اذا * لم يصلح الا اذا كان واللام خذنا لمساوي ذينك واخصص أولاً * أو أعطه التمرين بالذي تلا

(ش) اذا أردت اضافة اسم الى آخر حذفت ما في المضاف من نون تلي الاعراب وهي نون التثنية أو الجمع وكذا ما ألحق بهما أو تنوين وجو المضاف اليه فتقول هذان غلاما زيد وهؤلاء بنوه وهذا صاحبه واختلف في الجاز للمضاف اليه فقول هو مجرور بحرف مقدر وهو اللام أو من أرفي وقيل هو مجرور

بعضهم انها تكون أيضا بمعنى من أوفى وهو اختيار المصنف وإلى هذا أشار بقوله وانومن أوفى الخ وضابط ذلك انه اذا لم يصاح الاتقدير من أوفى فالإضافة بمعنى مانعين تقديره والا فلاضافة بمعنى اللام فيتعين تقدير من ان كان المضاف اليه جنس المضاف نحو هذا ثوب خز وخاتم حديد التقدير هذا ثوب من خز وخاتم من حديد ويتعين تقدير في ان كان المضاف اليه ظرفا واقعا فيه المضاف نحو أعجبتني ضرب اليسوم زيدا أي ضرب زيد في اليوم ومنه قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تر بصر أربعة أشهر وقوله تعالى بل مكر الليل والنهار فان لم يتعين تقدير من أوفى فالإضافة بمعنى اللام نحو هذا غلام زيد وهذه يد عمر وأى غلام لزيد ويد لعمر وأشار بقوله واخصص أولا الخ إلى ان الإضافة على قسمين محضة وغير محضة فغير المحضة هي إضافة الوصف المشابه للعمل المضارع إلى معجوله كما سيند كرم بهد وهذه لا تقيس بالأمم الأولى تخصيصا ولا تعريفا

نحو مكر الليل يجوز كونه بمعنى في أو اللام بحسب الإرادة وعلى الثاني لا يلزم كونه مجازا عطفيا كما أطلقوه بل انما أراد اختصاص الظرفية فلا مجاز أصلا واختصاص الفاعلية بجعل الليل ما كرا كان فيه مجازة على في النسبة الإضافية كما يكون في الاسنادية كهزم الامير الجند وفي الايقاعية كمنومت الليلة أي أوقعت النوم على أهلها ومنه قوله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين حيث أوقع الاطاعة على الأمر وهي لا مرفق أمل (قوله بالمضاف) هو مذهب سيبويه والجمهور بدليل اتصال الضمير به وهو انما يتصل بعامله ولانه يقتضى المضاف اليه ويطلبه كطلب العامل معجوله مع تضمينه معنى الحرف الجار فلا يرد أن الاسماء المحضة لاحظ لها في العمل وقيل انه نائب عن حرف الجر (قوله عند جميع النحويين) فيه نظر فقد قال أبو حيان تبعه ابن درستويه ان الإضافة ليست على تقدير حرف أصلا والالزم أن غلام زيدا يساوي غلام زيد وليس كذلك فان معنى المعرفة غير النكرة وأجيب بأن قولنا غلام زيدا ليس تفسيرامطابقا من كل وجه بل لبيان الملك أو الاختصاص فقط ويمكن أن الشارح لم يعتبر ذلك القول لضعفه (قوله وهو اختيار المصنف) اختيار ولده والرضي وغيرهما مذهب سيبويه والجمهور انها بمعنى اللام أو من فقط بما أروهم معنى في محمول على اللام توسعا فمضى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بلا نسبة الوقوع فيه وكذا مكر الليل اه ولا حاجة للتوسع لان معنى لام الاختصاص ظاهر في الظرف وانما لم ترد التي بمعنى من إلى اللام كقوله به بعضهم لظهور الاختصاص فيها أيضا لانها كثيرة فاستحق أن تجعل قسمها مستقلا بخلافها بمعنى في فقليلة فردت إلى اللام تقديلا للاقسام فتحصل ان الأقوال أربعة (قوله جنس المضاف) يلزم من ذلك صحة الاخبار بالثاني عن الأول فلا حاجة لجعله شرطاً ثانياً بخلاف التعبير بكون المضاف بعض المضاف اليه فلا بد عليه من زيادة صحة الاخبار لان البعض يشمل الجزء والجزئي وصحة الاخبار تخرج الأول فتجوز يدو بعض القوم على معنى اللام لان عدم صحة الاخبار ما على ما نقله في الجمع عن ابن كيسان والسيرافي من الاكتفاء بالبعضية فعلى معنى من ومنها عند ابن السراج واختاره المصنف إضافة الأعداد إلى المعدادات كثلثه دراهم والمقادير إلى المقدرات كسبعة أراض لوجود الشرطين فيها وعند الفارسي على معنى اللام وأما إضافة عدد إلى عدد كثلثه ثمة فقد انفق على انها بمعنى من ولا يضر في صحة الاخبار الاحتياج إلى تأويل مائة بمئات (قوله ظرفا) أي زمانيا أو مكانيا حقيقيا أو مجازيا ككسر الليل يا صاحبي السجن (قوله بمعنى اللام) أي ان لم يصح التصريح بها كيوم الأحد وعلم الفقه فيمكن في إفادة مدلولها وهو الاختصاص وبهذا يرتفع الاشكال عن مواد الإضافة اللامية كما في الجامعي وقد يصح اظهارها عند ابدال اللفظ بمردفه أو مقاربه ككسب مال وعند زيد ومع بكر وكل رجل لانه بمعنى صاحب مال ومكان زيد ومصاحب بكر وافراد الرجل ومن اللامية لإضافة اللفظية كما صرح به ابن سبني والشالو بين لكن قضية كلام القطر وابن الحاجب انها ليست على معنى حرف ولا يدل لادول ظهورها في فعال لما يربد حافظات للغيب لان هذه لام التقوية لا لام الاختصاص (قوله تخصيصا) ليس المراد به ما يشمل التعريف بل فلة الاشتراك فقط فلا يرد أن التعريف داخل فيه فكيف يجعل قسبه (قوله وتعريفا) أي نوعا من أنواعه المقررة في الفان الإضافة تأتي لما تأتي له اللام من العهد وغيره وانما تؤثر التعريف اذا كان المضاف قابلا له بخلاف نحو غيرك ومثلك وحسبك وناهيك فلا يعرف لثبوت غل في الإبهام وكذا نحو ربح رجل وأخيه وكما فة وفصيلها وجاء وحده لان رب وكما لايجوز ان المعارف فهماني تأويل أسخله وفصيل لها وقيل معرفتان للباسح في التابع وأما وحده فخال وهو واجب التذكير وهل الإضافة إلى الجمل تفيد التعريف لانها في تأويل مصدر مضاف لفاعلها أو مبتدئها والتخصيص لان الجمل نكرات استظهر الروداني الأول ولا ينافيه وقوعها صفة للنكرة لانه باعتبار ظاهرها وقطع النظر

على ما سيبين والمحضة ما ليست كذلك وهذه تفيد الاسم الأول تخصيصا ان كان المضاف اليه نكرة ونحو هذا غلام امرأة وتعريفا ان كان المضاف اليه معرفة ونحو هذا غلام زيد (ص)

عن التأويل وظاهر أن محل ذلك إذا كان الفاعل أو المبتدأ معرفة كما هو مفاد التأويل والا كانت التخصيص
 (قوله وان يشابه الخ) هذا كالاستثناء من قوله واخصص أو لا الخ وكفى به فعل من المضارع مطلقا (قوله
 وصفا) حال من المضاف لازمة لأنه لا يشابه يفعل الا حينئذ (قوله كبر راجينا) استثنى على أن رجب
 تصرف ما بعده بالماضي وإضافة الوصف للماضى محضة و به نظر لان الذي يجب منه عندنا لا كثير وهو العامل
 في محل المجرور لا المجرور نفسه وقال في التسهيل لا يلزم نفي عاملها ولا وصف مجرورها فتدبر (قوله وذى
 الاضافة الخ) ذى اسم إشارة مبتدأ والاضافة نعتة أو بدل منه والمراد اضافة الوصف للمعول به رجاء اسمها
 لغظية خبره وكان يسمى بذلك رجوع فائدتها اللفظ بتخفيف أو تحسين تسمى غير محضة لانها في تقدير
 الانفصال بالضمير المستتر في الوصف وبجارية لانها الغير الغرض الاصل من الاضافة وهو التخصيص أو
 التعريف (قوله محضة ومعنوية) أى وحقيقية لنظير ما قبله وظاهره انحصارها في النوعين لكن زاد في
 التسهيل ثالثا وهي انشبيهة بالمحضة وحصره في سبعة أنواع منها اضافة الموصوف لصفته والمسمى الى اسمه
 وعكسهما كما بينه الاشموني (قوله كل اسم فاعل) منه أمثلة المبالغة كشراب العسل (قوله بمعنى
 الحال الخ) أى لأنه حينئذ يكون بمعنى المضارع فيعمل في محل المعول به والفعل لا يعرف فكأنما هو
 بمعناه مضافته للمعول لا تفيد الا التخفيف بخلاف الماضى أو مطلق الزمن فلا يقوى على العمل في محل
 المعول به بعده عن المضارع فهو مضاف لغیره معول به فيتعرف به فإن كان بمعنى الاستمرار فقال الرضى
 هو كالحال وقال السعدى شرح الكشف دافعا للتناهي بين كلاميه في مالك يوم الدين وجعل الليل سكنا
 الاستمرار يحتوى على الازمنة الثلاثة فتارة يعتبر الماضى فلا يعمل ويتعرف بالاضافة كمالك يوم
 الدين بدليل وصف المعرفة وتارة يعبر بجانب الحال والاستقبال فيعمل ولا يتعرف كجاء الليل سكنا
 وذلك لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك عن الوصفية الى البدلية ويجعل سكنا منصوبا بحذف أى يجعله
 سكنا والتعويل على القرآن والمقامات اه وفي الساماني وغيره ما يوافق واختار السيد في دفع التناهي
 ان الاستمرار في مالك يوم الدين ثبوتى وفي جعل الليل تجدى بتعاقب افراده فكان الثانى عاملا و اضافته
 لفظية لورود المضارع بعناه دون الاول وفي حواشى السعدى انما وصف بمالك المعرفة لان اضافة الوصف
 الى الظرف معنوية عند الجمهور اه ولا يلزم مثله في جعل الليل سكنا مع قولهم بانها لفظية لان الليل
 مفعول جاعل لا ظرف بخلاف يوم فإنه ظرف لمالك اذا معنى مالك الامر والنهي في يوم الدين بدليل قراءة
 ملك فتدبر (قوله أوصفة مشبهة) هى مادل على فاعل الحدث وأفاد الدوام سواء وزنت المضارع أم لا
 واسم الفاعل هو ما وزن المضارع وأفاد الحدوث فإن أفاد الدوام كان صفة مشبهة حقيقية على ما في
 التوضيح وغيره وقال الزحشمري وابن الحاجب ان الصفة لا توازن المضارع أصلا وما أريد به الدوام مما رزاه
 كضامر البطن ومطمن القلب ومعتدل القامة فاسماء فاعلين ألحقت بالصفة حكما وليست منها حقيقة ولم
 يقيدها الشارح بتفسير الماضى كسابقها لانها الدوام أبدا ولا تكون للماضى وحده أصلا ومقتضاه ان
 اضافتها لفظية أبدا وهو ما في الرضى والتبصريح قيل لانها تشبه المضارع في بعض أحواله وذلك اذا أفاد
 الاستمرار وقال الرضى لانها جائزة العمل أبدا امارفعا أو منصوبا أو ماسما الفاعل والمفعول فمعها ما في مرفوع
 جائز مطلقا لان أدنى رائحة الفعل يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل فاضافتهما الى
 مرفوعهما معنى لفظية أبدا كضامر بطنه وسود وجهه وأما عملهما النصب فيحتاج الى شرط الحال أو
 الاستقبال أو الاستمرار ايشبه المضارع الصالح لهذه الثلاثة فيقوى على عمل النصب و اضافتهما حينئذ لفظية
 دون الماضى لبعده عنه فلا يقوى على العمل فاذا أضيف لمنصوب معنى كان مضافا لغير معول به فتعرف به
 وهذا ظاهران قلنا ان الوصف الاستمرارى اضافته لفظية بلا تفصيل كما هو ظاهر إطلاق الرضى أما على ما مر

وان يشابه المضاف بفعل *
 وصفا فعن تكبره لا يعزل
 كبر راجينا عظيم الامل *
 مروج القلب قليل الحيل
 وذى الاضافة اسمها لفظية *
 وتلك محضة ومعنوية
 (ش) هذا هو القسم الثانى
 من قسمى الاضافة وهو غير
 المحضة وضبطها المصنف بما
 كان المضاف فيه وصفا يشبه
 يفعل أى الفعل المضارع
 وهو كل اسم فاعل أو مفعول
 بمعنى الحال أو الاستقبال
 أو صفة مشبهة ولا تكون
 الا بمعنى الحال فثال اسم
 الفاعل هذا ضارب زيد
 الآن أو غدا وهذا راجينا
 ومثال اسم المفعول هذا
 مضروب الأب وهذا مروج
 القلب ومثال الصفة المشبهة
 هذا حسن الوجه وقليل
 الحيل وعظيم الامل فان
 كان المضاف غير وصف
 أو وصفا غير عامل فالاضافة
 محضة

كالمصدر نحو عجبت من ضرب زيد وأمم الفاعل بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد أمس وأشار بقوله فمن تنكيره لا يعزل إلى أن هذا
 المسمى من اللفظة المعنى غير المحضة لا ينفيد تخصيصا ولا تعريفا ولذلك تدخل رب عليه وإن كان مضافا لصفة نحو رب راجينا توصف به النكرة
 نحو قوله تعالى يا أيها الناصية وإنما تنفيد التخفيف ففائدته ترجع إلى (٥) اللفظ فذلك سميت الإضافة فيه

لفظية وأما القسم الأول
 فيفيد تخصيصا أو تعريفا
 كما تقدم فذلك سميت
 لإضافة فيه معنوية وسميت
 محضة أيضا لأنها خالصة
 من نية الانفصال بخلاف
 غير المحضة فإنها على تقدير
 الانفصال تقول هذا ضارب
 زيد الآن على تقدير هذا
 ضارب زيد ومعناها
 متحد وإنما أضيف طلبا
 للتخفيف (ص)

ورصد اللفظ المضاف
 مفقود

ان وصلت بالثاني كالجعد
 الشعر

أو بالذي له أضيف الثاني *

كر هذا الضارب رأس الجاني
 (ش) لا يجوز دخول

الألف واللام على المضاف
 الذي أضافته محضة فلا

تقول هذا الغلام رجل
 لأن الإضافة معاقبة للألف

واللام فلا يجتمع بينهما
 وأما كانت أضافته غير

محضة وهو المراد بقوله
 بهذا المضاف أي بهذا

المضاف الذي تقدم الكلام
 فيه قبل هذا البيت

فكان القياس أيضا
 يقتضي أن لا تدخل الألف

واللام على المضاف فيسهل
 لما تقدم من أهمها متعاقبان لكن لما كانت الإضافة فيه على نية الانفصال اغتفر ذلك بشرط أن تدخل الألف واللام على المضاف إليه

كالجعد الشعر والضارب الرجل أو على ما أضيف إليه المضاف إليه كزيد الضارب رأس الجاني فإن لم تدخل الألف واللام على المضاف إليه ولا على
 ما أضيف إليه المضاف إليه امتنعت المسئلة

ان وجدى بك الشديد أرائي * عاذر فيك من عهدت عدولا
 وبان الانفصال في الوصف بالضمير المستتر فيه ولا ضمير في المصدر (قوله واسم الفاعل الخ) مثال
 للوصف غير العامل ومنه أفعول التفضيل لأنه لا يعمل في المفعول به فإضافته محضة كما هو مذهب سيبويه بدليل
 نعتة بالمعربة (قوله لا يفيد تخصيصا) أي لحصوله بالمعمول قبل أن يضاف إليه (قوله التخفيف) أي
 بخذف التنوين الظاهر كما في ضارب زيد وأصله ضارب زيد أو المقدر نحو حواج بيت الله أو حذف نون
 المشي والجمع وحصر فائدتها في التخفيف إنما هو بالنسبة للتعريف والتخصيص والافتقار لرفع القبح أيضا
 كما في الحسن الوجه فإن في رفع الوجه قبح خلوا الصفة عن ضمير الموصوف وفي نية تشبيه بالمفعول به قبح
 اجراء وصف القاصر مجرى المتعدي وفي الجر تخاوص منهما ومن ثم امتنع الحسن وجهه والحسن وجهه بالجر
 لعدم فائدته بل الأول فاعل لوجود ضمير الموصوف والثاني تمييز لأنه نكرة (قوله على تقدير الانفصال)

أي بالضمير المستتر في الوصف كما في (قوله بهذا المضاف) أي المشابهة بفعل فالمضاف بدل من اسم الإشارة

أو نعت له (قوله لا يجوز الخ) أي لأن المقصود الأصلي من الإضافة التعريف فيلزم من دخول ال

تحصيل الحاصل أو اجتماع معرفتين على شيء واحد (قوله من انهما) أي الإضافة وأل (قوله بشرط الخ)

اعتراض بانه لا فائدة للإضافة حيث لا تخفيفا لعدم التنوين فيه ولا رفع قبح لأن الوصف متعدي فلا قبح في

نصبه للمفعول به فكان القياس منع الإضافة كما منع في الحسن وجهه والحسن وجهه لعدم فائدتها كما صر

وأجيب بان هذا الشرط بحسب الإضافة إنما هو لجواز إضافة الصفة المشبهة للمحلاة بال كالحسن الوجه لأن

رفع القبح فيها لا يكون إلا بذلك الشرط كما صر فعمل عليها الضارب الرجل في جواز الجر لا شتر كما في

تعريف الجزأين كما جازها عليه في جواز النصب وإن كان قيمها فيها وأيضاً ليسكون دخول ال على المضاف

الذي هو خلاف الأصل كالشكاكة (قوله أو على ما أضيف إليه) أي لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء

الواحد فلذلك لا يجوز أن يكون بين الوصف وما فيه أل أكثر من اسم واحد فيمتنع الضارب رأس عبده

الجاني وبقي من صور الجواز الإضافة إلى مضاف لضمير ما فيه أل كقوله * الودانت المستحقة صفوه *

وأوجب المبرد في هذه النصب وهو محجوج بالسمع والأفصح في المسائل الثلاث النصب بالوصف (قوله

امتنعت المسئلة) أي مسألة الإضافة ووجب النصب وأجاز الفراء الإضافة للمعارف مطلقا كالضارب زيد

والضارب هذا والضارب في جواز نصب الثلاثة أوجها بالإضافة بخلاف الضارب رجل فيمتنع النصب
 لا امتناع إضافة المعرفة للنكرة ووافقه المبرد والرائي في الضمير دون غيره لكن أوجب فيه الجر ومذهب
 سيبويه أن الضمير كالظاهر الخالي من أل يمتنع فيه المفعولية إن كان الوصف محلي بها كالضارب بك لفقده

فلا تقول هذا الضارب رجل ولا هذا الضارب زيد ولا هذا الضارب رأس جان هذا اذا كان المضاف غير مثنى ولا مجموع جمع سلامة للمذكر
ويدخل في هذا المقرر كمثل وجمع التكسير نحو الضارب أو الضارب الرجل أو غلام الرجل وجمع السلامة المؤنث نحو الضاربات الرجل أو غلام
الرجل فان كان المضاف مثنى أو مجموعا جمع السلامة للمذكر كفي وجودها في المضاف ولم يشترط وجودها في المضاف اليه وهو المراد بقوله (ص)
وكونها في الوصف كان ان وشم (١) * مثنى أو جمعاً سبيله اتبع (ش) أي وجود الالف واللام في الوصف المضاف

شرط الاضافة و يمين فيه الجران كان مجردا كضاربه لفقد التنوين وأما الضاربك والضارب بود فالجر فيه
جائز لوجود شرطه وهو كون الوصف مثنى أو جمعاً وكذا النصب أيضاً ولا يمنع منه حذف النون لانها قد
تحذف مع نصب الظاهر تخفيفاً كما تحذف في الاضافة كقوله

الفارقوا الحق للبل به * والمستقلو كثير ما ذهبوا

بنصب الحق وكثير ورد ذلك جماعة بان الاصل ان لاتسقط النون الا للاضافة فلا يدخل عنه الا اذا تعين غيره
بظهور النصب وذلك في الظاهر دون الضمير هذا وظاهر منه سببويه تعيين النصب في نحو الرجل أنت
الضارب به وان عاد الضمير لما فيه ال ولينظر الفرق بينهما وبين الودأنت المستحقة صفوه فان هذا أولى منها
لغيره من المضاف فتأمل (قوله فلا تقول هذا الضارب رجل) أي لانتفاء فائدة الاضافة وليس له ما يحمل
عليه بخلاف ما مر فيجب نصب رجل مفعولاً للوصف وكذا زيد عند غير الفراء (قوله وكونها في الوصف
الح) الجارية تعلق بالكون ان كان تاماً وخبره من حيث النقصان ان كان ناقصاً وكان خبره من حيث
الابتداء وان وقع بفتح الهمزة في تأويل مصدر فاعل بكاف ومتعلقة محذوف أي وجوده في المضاف يكفي
في اغتفاره وقوعه مثنى الح وقيل ان وقع مبتدأ ثان خبره كاف والجملة خبر الكون حذف رابطها أي في
اغتفاره ونقل عن المصنف كسر الهمزة فتكون شرطية حذف جوابها للدلالة ما قبلها عليه وعليه حل
الشارح أي ان وقع الوصف مثنى أو جمعاً فوجوده في مفعول فيه مفعول عن وجودها في المضاف اليه لكن فيه أن
الكافي عن وجودها في المضاف اليه ليس هو وجودها في المضاف بل وقوعه مثنى الح لان وجودها في
المضاف خلاف الاصل فيحتاج لسوغ وهو مشاكلة كونها في المضاف اليه كاسر أو وقوعه مثنى أو جمعاً
لانها طال بالثنية والجمع ناسبه التخفيف فلم يحتج لاتصالها بالمضاف اليه فأعاده الصبان (قوله ولا يضاف
اسم الح) في نسخ تأخير هذا البيت مع شرحه مما بعده وعليها شرح الاشموني (قوله لمابه انحد معني)
أي فقط كقمع برأومعني ولفظاً كزيد مراد بهما ذات واحدة فيجب فيهما الاتباع على التوكيد
اللفظي وخرج عنه المشترك المتحد للفظ دون المعنى لفظياً كان كمين العين وزيد مراداً بهما
ذاتان أو معنوياب كالباب وابن الابن فان ذلك صحيح سائق (قوله وماورد الح) مقتضاه كالتن انه
يقتصر في ذلك على المسموع وان التأويل المذكور انما هو تخريج للمسموع على وجه صحيح لا مسوغ
لارتكاب ما مثله ولا ينافي ذلك ما تقدم في باب العلم من قوله وان يكونا مفردين فاضف لان معناه أبقى الاضافة
الواردة مؤولاً لها بما هنا كما أسلفناه هناك (قوله مؤولا) أجازة السكوفيون بالتأويل بشرط اختلاف
اللفظين (قوله فيقول الاول بالمسمى الح) أي اذا كان الحسب مناسبا للمسمى فان ناسب الاسم
ككتبت سعيد كرز عكس التأويل أي كتبت اسم هذا المسمى (قوله كيوم الخميس) فيه أنه ليس من
الترادفين بل من اضافة الأعم للأخص وهي جائزة لفادتها تخصيص الأعم وأما عكسها فممتنع (قوله حبة
الحقاء) بالمسمى الرجل ووصفت بالحق لانها تنبت في مجرى الماء فتثمر بها السيول فتقطعها وتطوؤها الاقدام
وفي القاموس بقلة الحقاء بدل حبة وتأويلها أن يقال الاصل بقلة الحبة الحقاء ولا شك أن الحبة التي هي رز

اذا كان مثنى أو جمع
سلامة اتبع سبيل المثنى
على حذف المثنى وهو جمع
المذكر السالم مفعول عن
وجودها في المضاف اليه
فتقول هذان الضاربا
زيد وهو لاء الضارب بوزيد
وتحذف للاضافة النون
(ص)

ولا يضاف اسم لمابه اتحد *
معنى وأول موها اذا ورد
(ش) المضاف يتخصص
بالمضاف اليه أو يعرف
به فلا بد من كونه غير اذلا
يتخصص الشيء أو يعرف
بنفسه ولا يضاف اسم لما
اتحد به في المعنى كالترادفين
وكالموصوف وصفته فلا
يقال قبحر ولا رجل قائم
وماورد موها لذلك مؤول
كقوله سعيد كرز
فظاهر هذا أنه من اضافة
الشيء الى نفسه لان المراد
بسعيد كرز فيه واحد
فيؤول الاول بالمسمى
والثاني بالاسم فكانه قال
جاءني مسمى كرز أي مسمى
هذا الاسم وعلى ذلك يؤول
ما أشبهه هنا من اضافة
الترادفين كيوم الخميس

الرجلة

وأما ما ظاهراً اضافة الموصوف الى صفته فيؤول على حذف

مضاف اليه موصوف بتلك الصفة كقوله حبة الحقاء وصلاة الأولى والاصل حبة المقلة الحقاء وصلاة الساعة الأولى فالحقاء صفة للبقلة
للاحبة والأولى صفة للساعة لا للصلاة ثم حذف المضاف اليه وهي البقلة والساعة وأقيمت صفته مقامه فصارت حبة الحقاء وصلاة
الأولى فلم يضاف الموصوف الى صفته بل الى صفة غيره

(ص) وربما أكتسب ثان أولاً * تأنيثان كان الحذف موهلاً (٧) (ش) قد اكتسب المضاف التأنيث من

المؤنث المضاف إليه التأنيث بشرط أن يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه ويفهم منه ذلك المعنى نحو قطعت بعض أصابعه فصيح تأنيث بعض لاضافته إلى أصابع وهو مؤنث لصحة الاستغناء بأصابع عنه فتقول قطعت أصابعه ومنه قوله

مشين كما اهتزت رماح تسفوت

أعاليها من الرياح النواصم فانت المر لاضافته إلى الرياح وجاز ذلك لصحة الاستغناء عن المر بالرياح نحو تسفوت الرياح وربما

كان المضاف مؤنثاً فاكسب التأنيث من

المذكر المضاف إليه بالشرط الذي تقدم كقوله تعالى

ان رحمة الله قريب من المحسنين فالرحمة مؤنثة

واكتسب التذكير

بإضافتها إلى الله تعالى فان لم يصالح المضاف للحذف

والاستغناء بالمضاف إليه عنه لم يجز التأنيث فلا تقول

خرجت غلاماً ههنا إذا لا يقال خرجت ههنا ويفهم

منه خروج الغلام (ص) وبعض الاسماء يضاف أبداً

وبعض ذاتيات لفظاً مفرداً

(ش) من الاسماء ما يلزم الاضافة وهو قسمان أحدهما

الرجلة توصف بالحق كما توصف به نفس الرجل لانهما من جملة ما يثبت في الجساري فيشكل من العبارتين موهوم لاضافة الصفة للموصوف ولا مانع من جعلهما من اضافة الاعم للاخص فلا يحتاج لتأويل باعتبار أن الحقاء صار كالعلم على تلك البقعة وان كان خلاف الظاهر واعلم أن التأويل في هذه المذكورات يصير الاضافة حقيقية على معنى لام الاختصاص (قوله موهلاً) بفتح الهاء من أو هله لسكونه يعني أهله أي جهة أهله والمراد لازم ذلك وهو كون المضاف أهلاً في نفسه للحذف فهو من اطلاق المسبب وهو التأهيل وإرادة سببه وهو كونه أهلاً (قوله وإقامة المضاف إليه إلخ) ههنا مع ما بعده تفسيراً لصاحبه لا الحذف وليس شرطاً مستقلاً أي معنى كونه صالحاً للحذف أنه يستغنى عنه في إفادة المعنى المراد بالمضاف إليه ويشترط أيضاً كونه بعضاً من المضاف إليه أو كنهه ههنا أول نحو قطعت بعض أصابعه يلتقطه بعض السيارة * كما شرفت صدر القنطرة من العلم * والثاني كمر الرياح الآتي وكقوله

أتى الفواحش عندهم معرفة * ولديهم ترك الجميل جميل

زاد الدمامي أو كونه كل المضاف إليه نحو يوم تجد كل نفس فلا يقال أعجبتني يوم العروبة لان المضاف ليس كلاً ولا بعضاً ولا كنهه وان كان صالحاً للحذف (قوله مشين) أي النسوة كما اهتزت أي مشياً كاهتزت رماح تسفوت أي أماتت وهي الرياح أي ممرها فاعله وفيه الشاهد (قوله فاكسب التأنيث) أي بالشروط المذكورة في كلام المتن اكتفاءً ومما يكتسبه المضاف أيضاً ما من من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح وكذا الظرفية ككل حين والمصدرية ككل الميل ووجوب التصديق كقوله من عندك والجمع كقوله

فأحب الديار شغفن قلبي * ولكن حب من سكن الديارا

أو البناء بالاضافة إلى مبنى كما سيأتي قبيل والاعراب كهذه خمسة عشر يدرفع عشر لاضافته للعرب وفيه أن اعرابه انما هو لمعارضه الاضافة شبه الحرف لا لاكتسابه من المضاف إليه بدليل أن من يعبه لا يخصه باضافة العرب بل مع المبنى أيضاً كهذه خمسة عشر كقوله الدمامي (قوله واكتسب التأنيث إلخ) أي بدليل قوله قريرب والاقال قريرة ويرد عليه لعل الساعة قريرب حيث ذكره بلاضافة فالوجه أن التأنيث كير في الآيتين لا جواز فاعل بمعنى فاعل مجزاه بمعنى مفعول في أنه يستوي فيه المذكر والمؤنث وقيل بل هو بمعنى مفعول أي مقررة وقيل انهم التزموا تأنيث قريرب في غير النسب للعرق بينهما وقيل الرحمة بمعنى الغفران أو المطر بقي ان في كلام الشرح اطلاق التأنيث عليه تعالى وهو سوء أدب والجواب أن التأنيث كير هنا وصف للفظ الجلالة لا المعناه فلا ضرر فيه صيان ولك أن تقول المراد اكتسب حكم التأنيث كير الثابت له تعالى لانه اذا أخبر عنه تعالى بحكم لا يكون الا كالتذكير وان لم يصح وصفه بالتذكير وليس المراد اكتسب التأنيث كير نفسه اذا اضافة لا تصير المؤنث مذكراً حقيقة بل باعتبار أن يصير الحكم عليه كالحكم على المذكر فتدبر (قوله وبعض الاسماء إلخ) يشعر بان الاصل والغالب في الاسماء صلاحيتها للاضافة وعدمها وقوله وبعض ذا إلخ يشعر بأن الاصل في ملازم الاضافة أن لا يقطع عنها * واعلم أن أقسام الاسم بالنسبة للاضافة وعدمها عشرة ما تجوز اضافته وهو الغالب وما تمنع كالمضمرات والاشارات وغير أي من الموصولات وأسماء الشرط والاستفهام وما تنجب اضافته للجملة فالماخضوص الفعلية وهو اذا وما احيائية عند من جعلها اسماً ولطلق الجملة ولا يقطع عنها لفظاً وهو حيث أو يقطع وهو اذا وما تنجب اضافته للمفرد مطلقاً فالما لفظاً أو نية وهو غير ومع الجهات ونحوها كسكل اذا لم يقع توكيدها ولا نعمتاً وألفاظ فقط كسكلا وكاتوا عند وما عطف عليه في الشرح أو لفرد الظاهر وهو أولو وأولات وذوات وفروعها كذوات وذواتا وكل المنعوت بها فيما يظهر كيد الرجل كل الرجل أو للضمير مطلقاً كوحده وكل في التوكيد

ما يلزم الاضافة لفظاً ومعنى فلا يستعمل مفرداً أي بلاضافة وهو المراد بشرط البيت وذلك نحو عند ولدي وسوي

وقصارى الشيء وجداده بمعنى غايته والثاني ما لازم الاضافة معنى دون لفظ فيجوز أن يستعمل مفردا أى بلا اضافة وهو المراد بقوله وبعض
 ذافديأت أى وبعض ما لازم الاضافة قد (٨) يستعمل مفردا لفظا وسيأتى كل من القسمين (ص) وبعض ما يضاف حتما متنع

ايلاؤه ما ظاهر حيث وقع
 كوجهي ودوالي سعي
 وشدايلاء يدي لبي
 (ش) من اللازم للاضافة
 لفظا ما يضاف الى
 المصدر وهو المراد هنا نحو
 وحده أى منفردا وليك
 أى اقامة على اجابتك بعد
 اقامة ودوايك أى ادالة بعد
 ادالة سعيك أى اسعادا
 بعد اسعاد وشداضافة لبي
 الى ضمير الغيبة وانه قوله
 انك لودعوتني ودوني *
 زوراء ذات مترع بيوني
 لقلت لبي لمن يبعوني *
 وشداضافة لبي الى ظاهر
 أنشد سيبويه
 دعوت لما ناني مسورا *
 فلي فلي يدي مسورا
 كذا ذكره المصنف ويفهم
 من كلام سيبويه أن ذلك
 غير شاذ في أبي سعيدي
 ومنه سيبويه أن لبيك
 وما ذكر بعده مثنى وأنه
 منصوب على المصدرية
 بفعل محذوف وأن تشيته
 المقصود بها التكثير فهو
 على هذا ملحق بالمثنى
 كقوله تعالى ثم ارجع
 البصر كرتين أى كرات
 فسكرتين ليس المراد به
 مرتين فقط لقوله تعالى

أولخصوص ضمير الخطاب كليك وأخواته (قوله وقصارى) بضم التاني مقصورا وجداده بمعنى محملة
 بوزنه وقوله بمعنى غايته راجع لهما ويقال في الاول قصيرا كالمصغر (قوله حتما) أى اضافة حتما أى واجبة
 (قوله ايلاؤه) مصدر أولى المتعدي بالهمزة بمعنى اتبعه له أى امتنع أن يجعل الاسم الظاهر تابعا له فالهاء
 مفعوله الثاني واسما مفعوله الاول لانه هو الذي كان فاعلا قبل الهمزة وقوله الآتي وشدايلاء يدي مصدر
 مضاف لمفعوله الاول ولبي مفعوله الثاني ولزامه للتقوية هـا هو الصواب (قوله وحده) هو مصدر
 ملازم للافراد والتشديد كبر والنصب فقيل على المصدرية لفعل لم يلفظ به كفعل الابوة والخولة وقيل لفظ به
 حكى الاصمعي وحده وحدا كوعدي وعددا اذا انفرد وقيل أصله ايحاد مصدرا وحده بمعنى أفرد
 حذف زوائده وقيل على الحال لتأوله بموحدا أى منفردا على ما مر في باب وقديجر يعلى بكاس على وحده
 أو باضافة كنسب مجزى وحده بوزن كرم أى لا نظيره في الخير وكذا افرع وحده بالقاف والراء والعين المهملة
 وهو السند ويقال يجيش وحده وعير وحده مصغر يجش وعيرو وهو الجارأى لا نظيره في الشر (قوله
 لبيك) أصله ألب لك البابين أى أقيم على طاعتك واجابتك اقامتين من ألب بالمكان اذا أقام به خفف
 الفعل وأقيم المصدر مقامه فصار البابين لك ثم حذف زوائده وحذف الجار وأضيف للضمير كل ذلك ليسر
 الجيب الى سماع خطاب مناديه ويقال في الباقي نظير ذلك ويجوز كونه من لب بمعنى ألب أى أقام فلا يكون
 محذوف الزوائد قاله الرضي (قوله ادالة) الانسب تداول بعد تداول أو تداول بعد تداول لان الادالة هي
 الغلبة ولا تناسب هذا بخلاف التداول فإنه التناوب أى تداول لطاعتك ومناوبة فيها (قوله وسعديك)
 لا تستعمل الا بهدليك لانها توكيدها (قوله ودوني زوراء) بالزاي ثم الراء هي الارض البعيدة والجملة
 حال من يادعوتني والمترع البحر من قولهم حوض ترع بفتح التاء الفوقية والراء أى تمتلى عو بيون بفتح
 الموحدة وضم المثناة التحتية أى راسعة بعيدة الاطراف وفي قوله لبي الغيبة من الخطاب الى الغيبة على
 حد اذا كنتم في الفلك وجر بن بهم (قوله دعوت الخ) قائله لزمته دية فدعا مسورا لجلها فلما به أى أجابه بقوله
 لبيك فقوله فلي فعل ماض فاعله ضمير مسور عطف على دعوت والفاء الثانية سببية أى فأجيبه اجابة بعد
 اجابة اذا سألتني في أمر نابه وخص يديه لانه أعطاهم ما فقيه اشارة الى أنه أجاب بالفعل كاقول (قوله مثنى)
 أى بحسب الاصل ثم قصده التكرار وانساخ عن التثنية والحق به في الاعراب نظر الاصله (قوله على
 المصدرية) أى المفعولية المطلقة وقد علمت انها مصادر محذوفة الزوائد لأسماء مصادر وقوله بفعل محذوف
 أى من ألفاظها الالبيك وهذا ذك بذالين معجمتين فمن معناهما فيقدر في سديك أسعداى أعاون وفي
 دوايك أداول وفي حنانيك أحنن وأحن وفي هذا ذك أسرع لان معناه الاسراع وفي لبيك أقيم لانه لا فعل
 لهما من لفظهما كذا قيل وفيه أن لبيك مأخوذ من ألب بالمكان اذا أقام به أو من لب بمعناه كما مر فله
 فعل من لفظه ولا ضرر في كونه محذوف الزوائد على الاول لانه مشمل لسديك ودوايك في ذلك نعم ذكر
 جماعة ان معنى لبيك اجابة بعد اجابة وعليه فهو منصوب بفعل من معناه أى أجيب لان لب وألب ليسا بمعنى
 أجيب انه صبان لا يقال قسوجه فعل من لفظه على هذا أيضا وهو لبي كافي البيت المار فان معناه
 أجاب كما مر لاننا نقول بدل لبي ان قال لبيك فلا يصح أن يشتق منه لبيك لازم الدور فتأمل (قوله ثم ارجع
 البصر) أى رده في نواحي السماء كرتين أى مرتين وقوله في الآية هل ترى من فطور أى من خلل بصدع

ينقلب اليك البصر خاسئا وهو حسير أى من دجور وهو كليل ولا ينقلب البصر من دجورا

كلاما من كرتين فقط فيمتعين أن يكون المراد بكرتين التكثير لا اثنين فقط وكذا لبيك معناه اقامة بعد اقامة كما تقدم فليس المراد الاثنين فقط
 وكذا باقى أخواتها على ما تقدم في تفسيرها ومنه سيبويه

انه ليس بمثنى وان اصله لي وانه مقصور قلبت ألفه ياء مع الضمير كما قلبت ألف فدى وعلى مع الضمير فقليل لديه وعليه ورد عليه سيبويه بانه لو كان الامر كما ذكر لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياء كما لا تنقلب ألف فدى وعلى فكذلك كان ينبغي أن يقال لي زيد لسكهم لما أضافوه الى الظاهر قلبوا الألف ياء فقالوا فدى يدي مسور فدل ذلك على أنه مثنى وليس بمقصود كزعم يونس (ص) وألزموا اضافة الى الجمل * حيث واذا وان ينون يحتمل افراد اذ وما كاذم معنى كاذ * أضف جواز نحو حين جانبند (ش) من اللازم لا اضافة ما لا يضاف الى جلة وهو حيث واذا فاما (٩) حيث فنضاف الى الجلة الاسمية نحو

اجلس حيث زيد جالس
والى الجلة الفعلية نحو
اجلس حيث جالس زيد
أو حيث يجلس زيد وشذ
اضافتها الى مفرد كقوله
أما ترى حيث سهيل طالعا
وأما اذ فتضاف أيضا الى
الجلة الاسمية نحو جئتك
اذ زيد قائم والى الجلة
الفعلية نحو جئتك اذ قام
زيد ويجوز حذف الجلة
المضاف اليها ويؤتى بالتنوين
عوضا عنها كقوله تعالى
وأنت حينئذ تنظرون
وهذه معنى قوله وان ينون
يحتمل افراد اذ أى وان
ينون اذ يحتمل افرادها
أى عدم اضافتها لفظا
لوقوع التنوين عوضا
عن الجلة المضاف اليها وأما
اذا فلا تضاف الى جلة
فعلية فتقول آتيك اذ أقام
زيد ولا يجوز اضافتها
الى جلة اسمية فلا تقول
آتيك اذ زيد قائم خلافا
لقوم وسيد كرها المصنف
وأشار بقوله وما كاذ
معنى كاذ الى أن ما كان

أوغبره (قوله انه ليس بمثنى) أى لبيك بخلاف يونس فى خصوصه وغلط ابن الناطم فى اجرائه فى أخواته أيضا
(قوله وان ينون) نائب فاعله ضمير يعود على اذ ونائب فاعل يحتمل هو قوله افراد اذ ولم يقل افرادها ايضا
لثلايتوهم عود الضمير الى المذكور من حيث واذا (قوله وما كاذ) مبتدأ خبره كاذ الثانى ومعنى
منصوب على نزع الخافض أى والذي مثل اذ فى المعنى من حيث كونه ظرفا ماضيا مثله فى الاضافة الى
الجمل وقوله أضف جوازا كالاستدراك على قوله كاذين به أنه مثله فى مطلق الاضافة لافى وجوبها
ويحتمل أن الخبر قوله أضف والرابط محذوف وكاذ صفة لمصدر محذوف على حذف مضاف أى والذي مثل
اذا ضفه اضافة كاضافة اذ فى كونها للجمل حال كونها جارة (قوله وهو حيث واذا) الاول ظرف مكان
لا يخرج عن الظرفية الا نادرا وقد راد بها الزمان وثاؤها مثله وقد تبدل باؤه واوا قيل وألفا بنو فقهس
يعربونها ولا يضاف الى الجلة من أسماء المكان غيرها والثانى ظرف زمان ماض وقد ترد للاستقبال فى
الاصح بدليل فسوف يعلمون اذا غلغل فى أعناقهم وتلزم النصب محلا على الظرفية مالم يضاف اليها زمان
كيو مئذ والا كانت فى محل جر بالاضافة فلا تقع مفعولا به ولا بدلا منه عند الجهور وأما نحو واذا كروا اذ أنتم
قليل واذا كروا فى الكتاب مريم اذ انقبت فتوّل بانها ظرف لمحذوف أى واذا كروا نعمة الله عليكم اذ أنتم
واذا كروا قصة مريم اذ انقبت وتردد للتعليل نحو ولئن ينفعكم اليوم اذ ظنتم أنكم الح أى لأجل ظلمكم وهل هى
حينئذ حرف كاللام أو ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام قولان وتردد للفتاوة بعد بينا وبيننا كقوله
* فبينما العسر اذ دارت مياسير * وهل هى حينئذ ظرف زمان أو مكان أو حرف بمعنى المفاجأة أو زائد
أقوال (قوله الى الجلة الاسمية) قال فى التصريح بشرط الاسمية بعد حيث أن لا يكون خبرها فعلا ولا بعد اذ
أن لا يكون خبرها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه اه ولعل ذلك شرط للحسن لا للجواز لما فى المعنى
أن نصب زيد فى جملست حيث زيدا أراه أرجح من رفعه على الابتداء لان اضافة حيث الى الفعلية أكثر
اه وفى الهمع يقبح اضافة اذ الى اسمية محذوف فاعل ماضى كجئت اذ زيد قائم دون اذ زيد يقوم لان اذ الماضى
فيه يقبح أن تفصل منه (قوله أما ترى الخ) تمامه * نجما يعنى كالشهاب لا معا * وترى بصريه مفعولها طالع
وحيث ظرف مكان متعلق بطالعا وقيل مفعولها حيث وطالعا حال منها أى ترى مكان سهيل حال كونه
طالعافيه أو من سهيل والشاهد اضافة حيث الى المفرد وهو سهيل وهل هى حينئذ مبنية على أصلها أو معربة
لزوال سبب البناء وهو الاضافة للجمله قولان وقيل سهيل بالرفع مبتدأ حذف خبره أى حيث سهيل مستقر
طالعافلا شاهديه (قوله اذ قام زيد) يشعر باشتراط مضى الفعل لفظا كهذا المثال ومثله الماضى معنى نحو
واذ يرفع ابراهيم القواعد لا غيرهما (قوله ويجوز حذف الجلة الخ) مثل اذ فى ذلك اذا كقوله تعالى وأئن
أطعتم بشرامناكم انكم اذ الخاسرون وقد يحذف جزء الجلة بعد اذ كقوله * والعيش منقلب اذ ذاك أفنانا *
أى اذ ذاك كذلك وليست مضافة لمفرد كاتوهم (قوله غير محدود) أى ليس له اختصاص أصلا كمثلثه ومنه

مثل اذ فى كونه ظرفا ماضيا غير محدود يجوز اضافته الى ما تضاف اليه
(٣ - (خضرى) - ثانى)
اذ من الجلة وهو الجلة الاسمية والفعلية نحو حين ووقت وزمان ويوم فتقول جئتك حين جاء زيد ووقت جاء عمرو وزمان قدم بكر ويوم
خرج خالد وكذلك تقول جئتك حين زيد قائم وكذلك الباقي وانما قال أضف جوازا ليعلم ان هذا النوع أعنى ما كان مشبها اذ فى المعنى
يضاف الى ما يضاف اليه اذ وهو الجلة جوازا لا وجوبا فان كان الظرف غير ماض أو محدود لم يجرى اذ بل يعامل ضمير الماضى وهو
المستقبل معاملة اذا فلا يضاف الى الجلة الاسمية

بل الى الفعلية فتقول أحيثك حين (١٠) يحكى مزيدولا يضاف المحدود الى جملة وذلك نحو شهر وحول بل لا يضاف الا الى مفرد نحو

شهر كذا وحول كذا

(ص)

وابن أو اعرب ما كاذ قد

اجريا

واختر بنا متلو فعل بنيا

وقبل فعل معرب ومبتدا *

أعرب ومن بنى فلن يفتدا

(ش) تقدم أن الاسماء

المضافة الى الجملة على قسمين

أحدهما ما يضاف الى الجملة

لنوما والثاني ما يضاف اليها

جوزا وأشار في هذين

البيتين الى أن ما يضاف

الى الجملة يجوز ان يجوز فيه

الاعراب والبناء سواء

أضيف الى جملة فعلية

صدرت بفعل ماض أو جملة

فعلية صدرت بمضارع أو

جملة اسمية نحو هذا يوم جاء

زيد ويوم يقسم بكر ويوم

عمرو قائم وهذا مذهب

السكرانيين وتبعهم القارمي

والمصنف لكان المختار فيما

أضيف الى جملة فعلية

صدرت بماض البناء وقد

روى بالبناء والاعراب قوله

* على حين عانت المشيب

على الصبا

بفتح نون حين على البناء

وكسرها على الاعراب وما

وقع قبل فعل معرب أو قبل

مبتدا فاختار فيه الاعراب

وبجوز البناء وهذا معنى

قوله * ومن بنى فلن يفتدا

أي فلن يغلط وقد قرئ

في السبعة هذا يوم يفتع

الصادقين صدقهم بالرفع على الاعراب وبالفتح على البناء هذا ما اختاره المصنف

يوم لانه لا يختص بالنهار الا بقرينة كان يقال مارأيت يوم ما وليلة والا كان بمعنى وقت وحين فلا يختص بليل ولا نهار وله اختصاص من بعض الوجوه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء فكل هذا يضاف للجملة بخلاف المحدود وهو ما دل على عدد كيومين وأسبوع وسنة وعام أو على تعيين وقت كأمس وغدا (قوله بل الى الفعلية) هذا مذهب سيبويه من ان مشبهه اذا دأبها عمل معاملة ما يضاف الاول الى الجملتين والثاني الى الفعلية فقط مثلها ووافقه الناطم في مشبهه اذ لذلك اقتصر عليه دون مشبهه اذا جاوز اضافته للاسمية بدليل يوم هم على النار يفتنون وقوله

فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمنغ فتيلا عن سواد بن قارب

فان يوم فيهما مستقبل كذا وأوجب بانه نزل المستقبل منزلة الماضي لتحقق وقوعه فيوم فيهما مشبه لاذلا لاذا وقد صرح الشاطبي بان مشبهه اذا يجوز اعرابه وبنائه على التفصيل في مشبهه اذ اه (قوله نحو شهر وحول) أي سنة وعام كما قاله السيوطي والداميني وقيل يضافان للجملة كسنة أو عام كان كذا انظر الصبان (قوله أو اعرب) بنقل فتحة الهزة الى الواو للوزن (قوله ما كاذ) تنازعه الفعلان قبله (قوله متلو فعل) أي الذي تلاه فعل مبنى (قوله يجوز فيه الاعراب والبناء) قيده في الكافية بما دالم يكن مثني فقال وما كاذ أجرى ثم نئي * فليس عن اعرابه يستغنى

وكما يجوز بناء الظرف المبهم المذكور مع الجملة بجوز بنائه عند اضافته لمفرد مبنى كيومئذ وحينئذ وكذا كل اسم مبهم غير ظرف كغير ومثل ودون وبين فهذه ونحوها مما هو شديد الابهام اذا أضيفت لمفرد مبنى جاز أن تنكسب من بنائه كما تنكسب النكرة التعريف من المضاف اليه بخلاف المختص لان المبهم له شدة تعاقب بابه لان معناه لا يتضح الا بما أضيف اليه فهو أهل لا كتسابه منه البناء نحو مثل ما أنكم تنطقون لقد تقطع بينكم ومنادون ذلك بفتح الجميع للبناء وهي في محل رفع الأول صفة لحق والثاني فاعل تقطع والثالث مبتدا فتحصل أن الاضافة تجوز البناء في ثلاثة أنواع اضافة الظرف المبهم الى الجملة و اضافته الى مفرد مبنى و اضافة المبهم غير الظرف الى مبنى ومنع ابن الناطم الأخيرين قائلا لا يجوز أن تكون الاضافة الى المفرد المبنى سببا للبناء لا في الظرف ولا غيره لأنها تنكسب سبب البناء لا اختصاصها بالأسماء فكيف تكون سببا فيه والفتحات فيما ذكر اعراب لان مثل حال من الضمير في حق وبينكم حال من فاعل تقطع وهو ضمير المصدر المفهوم من الفعل ودون صفة لمبتدا محذوف أي مناقوم دون ذلك اه أي وأما يومئذ فنصب على الظرفية لا مبنى (تنبيه) عد في الشذور هذا البناء بأنواعه الثلاثة مما يبنى على الفتح لا غير الا أنه جعله نوعين فقط أحدهما الزمان المبهم المضاف للجملة والثاني الاستم المبهم زمنا وغيره المضاف لمبنى فبناء الأول لا اضافته للجملة ولما كانت جائزة كان جائزا بخلاف حيث وأما الثاني فلا كتسابه من المضاف اليه كما مر وبنيا على حركة اسماء اعراب البناء في الجميع مع التقاء الساكنين في البعض كيوم وخصا بالفتح تحقيقا لثقل الاضافة للجملة والمبنى حتى أثروه على اتباع الكسرتين بعده في يومئذ لذلك فعلم أنه لا يجوز بناء المذكورات على غير الفتح لا قياسا ولا سمعا لانه لو سمع لم يذكرها صاحب الشذور وغيره فيما يبنى على الفتح لا غير وقد صرح الصبان في عمل الآتية بان البناء الجائر بالاضافة الى المبنى هو الفتح لا الضم فكذا الاضافة الى الجملة لأنهما من واحد وهذا مما لا يخفى على من له أدنى الملم بالعلم وأهله لكنه خفي على متعصبى زمننا حتى جادلوا فيه بما لا ينبغي ذكره (قوله بفعل ماض) الأولى مبنى كعبارة المصنف لشموله المضارع مع احدي التونين (قوله على حين الخ) أي في حين وكذا ما يأتي للممر أن على الجارة للظروف بمعنى في ونعامة * فقلت ألما أصبح والشيب وازرع * بالزاي والعين المهملة أي مانع من اللهو (قوله

ومذهب البصريين أنه

أن يجوز فيها أضمة الواو جارة
فأية صدرت عن عارض أو إلى
جمله اسمية إلا الأسماء
يجوز البناء فيها أضمة
إلى جمل فعلية صدرت بـاض
هذا حكم ما يضاف إلى الجلة
جوازاً وأما ما يضاف إليها
وجوباً فلازم للبناء لشبهه
بالحرف في الافتقار إلى الجلة
كـ حيث وإذا (ص)
وألزموا إذا إضافة إلى *
جمل الأفعال كـهن إذا اعتلى
(ش) أشار في هذا البيت
إلى ما تقدم ذكره من أن إذا
تألف الأضافة إلى الجمل الفعلية
ولا تضاف إلى الجلة الاسمية
خلافًا للاختلاف والكوفيين
فلا تقول أجيئك إذا زيد
قام وأما جيتك إذا زيد
قام فزيد مرفوع بفعل
محدوف وليس مرفوعاً
على الابتداء هذا مذهب
سبويه وخالفه الاخفش
بأن يكون مبتدأ خبره
الفعل الذي بعده وزعم
السيرافي أنه لا خلاف بين
سبويه والاخفش في جواز
وقوع المبتدأ بعد إذا وإنما
الخلافا بينهما في خبره
فسبويه يوجب أن يكون
فعلاً والاخفش يجوز أن
يكون اسماً فيجوز في أجيئك
إذا زيد قام جعل زيد مبتدأ
عند سبويه والاخفش
ويجوز أجيئك إذا زيد قام
عند الاخفش فقط (ص)

ومذهب البصريين الخ) علوه بان سبب البناء مع الماضي طلب المشاكاة فلا وجه له مع الاسم والفعل المحرر
وأجابوا عن الآية بان اسم الإشارة عائدة إلى كونه يوم ظرف متعلق بمحذوف خبره وفيه أنه يلزم عليه
مخالفة معنى هذه القراءة لقراءة الرفع والاصل عدمها وإضافتها كلمة إنما تطلب بين المضاف والمضاف إليه
وهو الجلة بتمامها وهي مبنية مطابقة للفعل وحده لا أن يقال الفعل هو المقصود بالذات فاعتبرت مشاكاته
وان كانت الإضافة إلى مجموع الجلة وعمله المصنف بان سبب البناء شبه الظرف المضاف للجمل بحرف الشرط
في جعل الجلة بعده مفتقرة إليه وإلى غيره بعد أن كانت كلاماً تاماً وذلك عام في كل جملة (قوله جل الأفعال)
بنقل حركة الهمزة إلى اللام للوزن (قوله كهن) بضم الهاء من هان هون إذا سهل أي تواضع إذا اعتلى أي
تكبر غيرك (قوله إلى الجمل الفعلية) أي الماضية غالباً ونقل المضارعة وقد اجتمع في قول أبي ذؤيب
والنفس رغبة إذا رغبتا * وإذا تردد إلى قليل تقنع

وإنما ألزمها التضمن بمعنى الشرط غالباً وإن خالفت الشروط في أنها لا تجزم اختياراً وفي اختصاصها بالمتيقن
والمظنون بخلاف باقي الأدوات فإنها للمشكوك والمستحيل كان كان للرجح ولدوا ما نحو أفان مت
فلتنزله منزلة المشكوك لأجسام زمن الموت وقت تجرد عن الشرط نحو وإذا ما غضبوا هم يغفرون بدليل خلو
جملة هم يغفرون من الفاعل ومن ذلك الواقعة في القسم نحو والليل إذا يغشى والنجم إذا هوى وهي ظرف
للمستقبل وقد تجبى الماضي كآية وإذا زاروا وتجارة وللحال كالواقعة في القسم عند جماعة بناء على أن عاملها فعل
القسم وهو حال ولا يخرج عن الظرفية أصلاً عند الجمهور وأما قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة أتني لآلم إذا
كنت عن راضية فهي فيه ظرف للمفعول المحذوف لا مفعول كانوا أي لآلم شأنك إذا كنت الخ
وقوله تعالى حتى إذا جاوزها حتى فيه ابتدائية لا غائية جارة لأزاهي منصوبة بحواها عند الاكثر لا بشرطها
لان المضاف إليه لا يعمل في المضاف واقتران جوابها بالفاعل وإذا الفجائية لا يمنع عملها فيها توسعهم في الظروف
وان لم تستحق التصدير فظنك بما يستحقه أو يقال محل عمل جوابها فيها إذا لم يقتربها والا كان عاملها
محدوفاً يدل عليه الجواب ومن جعل شرطها هو العامل فيها كسائر الشروط قال أنها غير مضافة اليه مثلها
كما يقول الجميع فيها إذا جزم كافي المغنى وحيث لا فرق بينها وبين أذو حيث أنها يحصل الربط فيها بين
جانبى الجواب والشرط بكونها شرطاً كافي أبين ومتى وأما أذو حيث فلو لا الإضافة ما حصل بهما ربط وعند
تجدها عن الشرط تكون مضافة للجمل بعدد اختلاف فيما يظهر لي حصل بها الربط فتدبر ومثل إذا لما
الحينية وتسمى الوجودية وهي الرابطة لوجود شئ بوجود غيره بناء على قول المصنف أنها ظرف فيه معنى
الشرط فتضاف لشرطها وتصب بحواها كما في القطر وقيل ليست مضافة كسائر الشروط وتختص بالماضي
فلا يكون شرطها وجوابها إلا ماضيين عند كثيرين ولذا اختار في المغنى كونها بمعنى أذو بمعنى حين كما قيل
وأما نحو فلما نجحهم إلى البر ففهم مقتصد وفلما ذهب عن إبراهيم الروح وجاءته البشري يبادلنا فالجواب
فيهما محذوف أي انقسموا قسمين وأقبل يبادلنا ولا تضاف إلا إلى الجمل الفعلية كأذا وأما قوله

أقول لعبد الله لما سقاونا * ونحن بوادي عبد شمس وهي شم

فعلى حدوان أحد من المشركين استجارك لأن سقاؤنا فاعل بمحدوف يفسره وهي أي سقط وشم فعل
أمر بمعنى انظر مقول القول ومذهب س أنها حرف وجود دل وجود فلا محل لها (قوله بفعل محذوف) أي
يفسره المنه كور ومثله إذا السماء انشقت وأما قوله

إذا باهلى تحته حظلية * له ولد منها فذلك المدرع

فعلى أضمار كان أي إذا كان باهلى نسبة إلى باهلة أرذل قبيلة من قيس وحظلية نسبة إلى حظلة أكرم قبيلة
من تميم والمدرع بذال محجمة من أمه أشرف من أبيه (قوله وخالفه الاخفش) أي تبعه الكوفيين كما جازوا

لنفهم اثنين معرف بلا * تفرق اضيف كاتا وكلا (ش) من الاسماء الملازمة للاضافة لفظا ومعنى كاتا وكلا ولا يضافان الا الى معرفة مثنى لفظا ومعنى نحو جافى كلا الرجلين وكاتا المرأتين او معنى دون لفظ نحو جافى كلاهما وكاتا هما ومنه قوله ان للخير وللشر مدى * وكلا ذلك وجه وقيل وهذا هو المراد بقوله فانهم اثنين معرف واحترز بقوله بالافتراق من معرفاً ففهم اثنين بتفرق فانه لا يضاف اليه الا وكاتا فلا تقوى كالذي يلعنهم ويهانهم قسماً عشنا كقوله كذا اثنى وسعيلي واجدى عضدا * في الثابتات والمسام الملمات (ص) ولا تنضم لفرد معرف * ايا وان كررهما فاضف او تنوا لاجزا او خصصن بالمعرفة * موصولة ايا بالعكس الصفة وان تكن شرطاً واستفهاماً * فخلقا ككل به الاسكلاما (ش) (١٦) من الاسماء الملازمة للاضافة، هي أى ولا تنضم الى مفرد معرفة الا اذا تكررت ومنه قوله

الآتسألون الناس أبي وأبيكم
غداة التقينا كان خيرا
وأكرما

أو قصبت الأجزاء كقولك
أى زيد أحسن أى أى
أجزاء زيدا أحسن ولذلك
يجاب بالأجزاء ف يقال عينه
أو أنفه وهذا انما يكون
فيما اذا قصد بها الاستفهام
وأى تكون استفهامية
وشرطية وموصولة وصفة
فاما الموصولة فنذكر المصنف
أنها لا تضاف الا الى المعرفة
فتقول يحببنى أمهم -م قائم
وذكر غيره أنها تضاف
أيضا الى نكرة لكنه قليل
نحو يحببنى أى رجلين
قاما أو اما الصفة فالمراد بها
ما كان صفة للنكرة أو
حالا لمن معرفة فلا تضاف
الا الى نكرة نحو ممررت
برجل أى رجل وممررت
زيد أى فتى ومنه قول
الشاعر

فأومأت إيماء خفية بالخير

فَلله عِزًّا حَيْثُ أَعْلَفِي

دخول أداة الشرط على الجمل الاسمية (قوله بالافتراق) أي بان تكون الدلالة على اثنين بكلمة واحدة لا بكلمتين لانها موضوعان ابتداء كيد المثنى فالشروط ثلاثة التعريف وافهام اثنين وعدم التفرق (قوله ان لاخير الخ) المسمى الفاعل والوجه والقيل بفتح الحين الجهة أي وكلا ذلك المذكور من الخبر والشروط وجهية يصرف اليها أفدلك مفرد لفظا مثنى معنى على حدة عوان بين ذلك أي المذكور من الفاعل أي المسنة والبكر أي الشابة والعوان النصف (قوله واجدى) بكسر الدال خبر عن كلاً باعتبار لفظهما ولوراعى المعنى لقال واجدى بالالف لانه خبر مرفوع والياء مفعوله الاول وعضدا مفعوله الثاني (قوله أيا) أي شرطية كانت أو موصولة أو استفهامية أو وصفية وضمير كررتها لاى بالابعموم السابق لان الوصفية لا تكرر ولا تنوى بها الاجزاء (قوله أو تنو الاجزاء) يجوز بحذف الياء اعطفه على كررتها وفصل بينهما بجواب الشرط لكونه ليس أجنبيا ولا يراد أن تقديم الجواب على الشرط وهو تنوع منع لانه يغتفر في الشوائى أفاده يس (قوله واخصص بالمعرفة) أي غير ما سبق منعه وهو المفرد المعروف غير المنوى به الاجزاء والباء داخل على المقصور عليه وأيام مفعول اخصص وموصولة حال منه مقدمة (قوله بالعكس) عطف على المعرفة فهو متعلق باخصص والصفة عطف على أيافهى مفعوله أي واخصص أي بالصفة بعكس المعرفة وهو النكرة والاولى بالبعد لان العكس لغة تبديل أول الشيء آخره وليس مراداهنا ويحتمل أن الصفة مبتدأ مؤخر خبره بالعكس أي والصفة ملتبسة بعكس ذلك الحكم أي خلافة فان العكس قد يطابق على مطلق التغير (قوله فطلعا) اما صفة المصدر محذوف أي تكمى لا مطلقا وأحوال من الهاء فيهما أي سواء أضيفت لنكرة أو معرفة ضمير ما سبق منعه لكن يرد على هذا أن الحال لم تطابق صاحبا في التأنيث الآن يجعل مصدرا ميميا أي ذات اطلاق الاسم مفعول (قوله الا اذا تكررت) ولا يجب اضافة الاولى منهما للضمير المتكلم خلافا لبعضهم (قوله أو قصدت الاجزاء) مثله قصد المجلس كأي الدينار دينارك وأي الكسب أطيب وكذا العطف بالواو كأي زيد وعمرو قام (قوله اذا قصدهما الاستفهام) الحصر ممنوع فان التكرار وقصد الاجزاء يأتيان في الموصولة والشرطية أيضا دون الحالية والوصفية وهما وان شملهما عموم قول المصنف وان كررتها الخ لكن خرجا منه بقرينة أهمالا يضافان لمعرفة أصلاً أفاده سم فالشرطية المسكرة كأي وأيك جاء بكم وذات الاجزاء أي زيد أعجبك أعجبنى والموصولة اضرب أي زيد وأى عمرو هو قائم واقطع أي زيد هو قبيح أي الجزء الذى هو قبيح منه (قوله الا الى المعرفة) أي غير ما سبق منعه (قوله الا الى نكرة) أي مماثلة للموصوف لفظا ومعنى كالمثال الاول ومعنى فقط كالذى بعده وكررت برجل أي فتي وهى سينئذ دالة على الكمال أي رجل كامل (قوله حبت) هو اسم رجل وأى فتي ينصب أي حال منه ومازأدة وقتى مضاف اليه (قوله فانهما لا يضافان اليه الخ)

قد

وأيضا في إضافة إلى المعرفة والنسبة مطلقا أي سواء كانا مثنيين أو مجموعين

أو فردين إلا نفر دالمعرفة فانهما لا يضافان اليه الا الاستفهامية فانها تضاف اليه كما تقدم ذكره واعلم ان ايا ان كانت صفة أو حالا فهي ملازمة
للاضافة لفظا ومعنى نحو مرت رجل أي رجل وبز يدأي فتى وان كانت استفهامية أو شرطية أو موصولة فهي ملازمة للاضافة معنى لانظرا
نحو وأي رجل عندك وأي عندك وأي رجل تضرب وأي تضرب وأي تضرب وأيهم عندك وأي عندك ونحو وأي الرجلين تضرب
أضرب وأي رجلين تضرب وأي الرجل تضرب وأي رجال تضرب وأي الرجلين عندك وأي الرجال عندك وأي رجل
وأى رجلين وأى رجلا (ص)

والزموا اضافته لدن جر *
 ونصب غدة بها عنهم نذر
 ومع مع فيها قليل ونقل
 فتح وكسر اسكون يتصل
 (ش) من الاسماء المألوفة
 للاضافة لدن ومع فاما لدن
 فلا بداعا غية زمان أو مكان
 وهي مبنية عند أكثر
 العرب لشبهها بالحرف في
 لزوم استعمال واحد وهو
 الظرفية وابتداء الغاية وعدم
 جواز الاخبار بها ولا تخرج
 عن الظرفية لا بحرفها عن
 وهو الكثير فيها ولذلك لم
 ترد في القرآن الكريم
 الا بـ كقوله تعالى وعلمناه
 من لدنا علما وقوله تعالى
 لينذر بأسا شديدا من لدنه
 وقيل تعريها ومنه قراءة
 أبي بكر عن عاصم لينذر
 بأسا شديدا من لدنه لكنه
 أسكن الدال وأشبهها الضم
 قال المصنف ويحتمل أن
 يكون منه قوله تنمض
 الرعدة في ظهري * من
 لدن الظهر الى العصى يرى
 ويجري ما الى لدن بالاضافة
 الاغدة فانهم نصبوها بعد
 لدن كقوله وما زال مهري
 من جبال الكعب منهم *
 لدن غدة حتى دنت غروب
 وهي منصوبة على التمييز وهو
 اختيار المصنف ولهذا قال
 ونصب غدة بها عنهم نذر
 وقيل هي خبر لسان
 المحذوفة والتقدير

قد علمت ما فيه (قوله لدن) كعضد على الاشهر ويقال لدن كبير ولدن كبير ولدن كقلت
 بكسر التاء ولدن كقل ولدن بفتح فضم وغير ذلك واذا أضيفت المنقوصة النون الى مصدر وجب
 رد النون فلا يقال لدن سم (قوله جر) فأدته بيان أن عامل الجر هو المضاف لا الاضافة ولا الحرف
 المقدر لان لم يصرح بذلك في هذا الكتاب كتنافه باستفادته من ذلك ومن قوله في اعمال المصدر
 * وبعد جره الذي أضيف له * وفي اسم الفاعل * وانصب بهذا الاعمال لاوا واخفض * وفي الصفة
 المشبهة * فارفع بها وانصب وجز * وفي أسماء الأفعال * ويعملان الخفض مصدرين * (قوله
 ومع مع الخ) الاولى بفتح العين عطف على لدن فهو مفعول الزموا كما اشار له الشارح والثانية بالسكون
 مبتدأ خبره قليل والجملة مستأنفة لبيان لغة السكون لا خبر عن مع الاولى لا نه لا يفيد لزومها الاضافة مع انه
 المقصود (قوله الملازمة للاضافة) أي لفظا فقط لظاهر أو ضمير (قوله ومع) أي الظرفية فهي الملازمة
 للاضافة بخلاف المفردة في نحو جوامعها ملازمة للحالية على ماسيا أي (قوله فلا بداعا الخ) عبارة غيرة
 لمبداعا غية زمان الخ قال الدماميني فسمها نفس المبدأ لا ابتداء ومن ثم كانت اسما بخلاف من ومنه (قوله
 وهو الظرفية وابتداء الغاية وعدم الخ) أي ان الثلاثة مجموعة فيها في وقت واحد بخلاف عند فانها وان
 لزمت الظرفية أو شبهها كابدن لا تلزم ابتداء الغاية بل قد تكون له مع من وقد لا تكون ولذا يجوز جئت
 من عنده ومن لدنه وجلست عنده لاندنه لعدم الابتداء فيه وأيضا في جواز وقوع عند فصلة كما مثل وعمدة
 كزيد عنده والسفر من عند البصرة لانها جزء خبر ولا يجوز في لدن الا كونها فصلة فبنيت لشبهها
 الحرف في الجود حيث لزمت ما ذكر بخلاف عند وليس جودها بل لزوم الظرفية أو شبهها كقيل لان عند
 كذلك وقيل بنيت لشبهها وضع الحرف في بعض لغاتها وحل الباقي عليه ومما في أسباب البناء فصلة أخرى
 عن أبي حيان وكذا الجواب عن بنائها مع اضافتها فانظره واعلم أن لدن تخالف عند في بنائها عند الاكثر
 ولزومها ابتداء الغاية وعدم الاخبار بها كاذكر وكذا في ان الغالب جر ها عن ويجوز افرادها قبل غدة
 كما سيأتي وتضاف الى الجمل كقوله * وتذكر نعامه لدن أنت يا فجع * وقوله

صريع غوان را قهن ورقنه * لدن شب حتى شاب سود الدواب

وهي حينئذ تنمض للزمان كما صرح به الرضي اذ لا يضاف الى الجملة من ظروف المكان غير حيث كما قاله ابن
 برهان وهو الحق فتلك ستة أمور وأما الذي فتل عند مطا فاحت في الاعراب كما صرح به في المغني الا أنها تمتنع
 جرها بالحرف وقد مر الكلام على عند في باب الظرف (قوله وهو الكثير) من غيره ما مر من قوله لدن
 شب ولدن أنت يا فجع (قوله وقيل تعريها) أي تشبهها به عند واعرابها عندهم مخصوص ببلتها المشهورة
 وهي كعضد فتمحرك النون بالاعراب كفي التسهيل والجمع (قوله لكنه أسكن الدال الخ) أي وكسر
 النون للاعراب ولا ينافيه ان اعرابها عندهم مخصوص بضم الدال لان هذا السكون عارض للتحفيف
 بدليل اشمامها الضم كما صرح به في الجمع ونقل عن الفارسي أن كسر النون للتخلص من سكونها مع الدال
 لا للاعراب (قوله ويحتمل الخ) أي كما يحتمل أن الكسر للساكنين (قوله من جبال الكعب) ظرف
 مكان متعلق بمحذوف خبر زال فان قدر من مادته كمن جورا كان قياسا لافساحي كما مر (قوله على
 التمييز) أي لدن لانها اسم لاول زمن مبهم فمصدر بغدة فهو تمييز للفرد ولدن على هذا منقطعة عن الاضافة
 لمعنا ومعنى (قوله ولهذا قال الخ) فان المبتدأ منه ان الباء لا ذلة فيفيد انها هي الناصبة لغدة وفيه أنه
 يصدق بنصبها على التشبيه بالمفعول به كما قيل به لشبه لدن باسم الفاعل في ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى
 ويضعفه سماع النصب بها محذوفة النون واسم الفاعل لا ينصب بالانوين الامع أل فان جعلت الباء

لأن كانت الساعة غدوة ويجوز في غداة الجر وهو القياس وأصبها نادري القياس فلو عطفت على غدوة المنصوبة بعدل لن جاز النصب عطفا على اللفظ والجر مراعاة للاصل لفتة قول لن

(١٤)

للساحبة صدق باضمار كان (قوله لن كانت الساعة) أي أو الوقت مثلا والبال على تقدير ذلك كلمة لن وغدوة واستحسن الناظم هذا الوجه لبقائها على ما ثبت لها من الإضافة للجمله (قوله الجر) أي بإضافة لن إليها (قوله للاصل) أي الغالب في نالي لن من الجر فالمتنضي للجر كون المعطوف عليه واقعا في مكان مجرور غالبا كنصب المعطوف على مجرور غير في الاستثناء والافغدوة ليس في محل جر أصلا فهو من العطف على التوهم (قوله مرفوع بكان) أي التامة (قوله لمكان الاصطحاب) أي فقط كز يدع عمرو والله معكم ولما صح الاخبار به عن الذات أو وقته فقط كجئت مع العصر وقد تنبأ لهما كما كل أو جلس زيد مع عمر وفاته محتمل زمان الاجتماع في الأكل أو الجأوس ولمكانه ولذا شمل به الشارح للمكان وقد تأني لزمان يقرب من آخر نحو ان مع العصر يسرا ان مع اليوم أخاه غدا وهي حينئذ ملازمة للنصب على الظرفية وللإضافة وقد ترادف عند فتجرب عن حكى س ذهبت من معه ومنه قراءة هذا ذكر من معي بتكوين ذكر أي من عندي وقد ترادف عن الإضافة فتدلا مهاد تنصب على الحال دائما كجاء الزيدان أو الزيدون معا وقبل كثيرا ويقل كونها ظرفا مخبرا به كالزيدان أو الزيدون معا فاصلة هي فعل به كفتي وأعرابه مقدر على الألف المحذوفة عند المصنف ومنه ذهب الخليل أن فتحة أعراب وليس مقصورا واختاره أبو حيان وعلى الأول فهي ناقصة في الإضافة تامة في الأفراد عكس أب وأخ وأما يد فناقصة فيها وغالب الاسماء تام فيها فلا قسم أربعة وما ذكر من ان معا بمعنى جميعا هو ما قاله المصنف ومال إليه في المغني وفرق بينهما تلعب بان معا بدل على اتحاد الوقت بخلاف جميعا ويرد عليه قول امرئ القيس

* مكر مفر مقبل مسدبر معا * اذ وقت السكر والاقبال غير وقت الفر والادبار الآن يخص ذلك بعدم القرينة وهي في البيت استحالة الاجتماع (قوله فتح اعراب) أي لشبهها بعند في وقوعها خبرا وحالا وصفة وصلة ودالة على حضور نحو نجي ومن معي أو على قرب كما مر فقله سم عن المصنف اه صبان ولينظر ما هذا التعليل مع أن اعراب الاسماء لا يحتاج اعلة ولوسلم فالتعليل يلزم الإضافة المعارضة لشبه الحرف الآتي أولى فتأمل (قوله فريشي الخ) المراد به اللباس الفاخر أو المال ولما باب كسر اللام أي وقتا بعد وقت والبيت لجر ير يدح به هشام بن عبد الملك (قوله مبني على السكون) قيل لجودها بلزوم الظرفية وقبل لتضمنها معنى المصاحبة وان لم يوضع له حرف (قوله والذي ينصب الخ) ظاهره أن كلام المصنف على التوزيع والاقرب فيه أن الوجهين لسا كنة فالفتح طلبا للخفض والكسر على أصل التخلص وذلك لان الفتح لا يكون لاجل السكون المتصل الا في السا كنة ولان فتح الاعراب مرذوكة في قوله ومع مع فذكره ثانيا لتكرار (قوله واضمم بناء الخ) مفعول مطلق على حذف مضاف أي ضم بناء أو حال من المفعول وهو غير أو من فاعل اضمم وعليه فيمتداز هو واضمم في غير لانه بمعنى بانها وكذا يقال في قوله وأعر بوا نصاب الخ ولو قال وغير واضممها اذا عدت ما الخ لأفاد لزومها للإضافة لعطفها على لن الآن يقال راعى جواز قطعها لفظا ومعنى بقلة (قوله قبل كغير) مبتدأ وخبر ويجوز البناء فيهما وفي حسب حكاية لحال نية المضاف اليه والاعراب مع التنوين لقصد لفظها وليس فيها ما يوجب تركه وأما الباقي فيتعين فيه ترك التنوين للوزن مع اعرابها أو بنائها وهي اما عطف على قبل بحذف الهاء في بعضها أو مبتدآت حنف خبرها لئلا لما قبلها (قوله وأعر بوا نصابا) أي أو جرائين واقتصر على النصب لانه أصل الظروف (قوله وما من بعده قد ذكر) دخل فيه غير لذكرها بعد قبل في قوله قبل كغير في جواز اعرابها نصب كما سيأتي لكنها ليست ظرفا فينبغي أن يراد بقوله نصب ما يع نصب الظرف وغيره (قوله وهي غير) أي اذا

رفع غدوة بعد لن وهو مرفوع بكان المحذوفة والتقدير لن كانت غدوة وكان تامة وأما مع فاسم لمكان الاصطحاب أو وقته نحو جلس زيد مع عمرو وجاء زيد مع بكر والمشهور فيها فتح العين وهي مهربة وفتحها فتح اعراب ومن العرب من يسكنها ومنه قوله فريشي منكم وهو أي معكم

وان كانت زيارتكم لماما وزعم سيبويه أن تسكين العين ضرورة وليس كذلك بل تفتح وهو المشهور وتسكن وهي لغة ربيعة وهي عندهم مبني على السكون وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف وادعى النحاس الاجماع على ذلك وهو فاسد فان سيبويه يزعم ان الساكنة العين اسم هذا حكمها ان وليها متحرك أعني انها تفتح وهو المشهور وتسكن وهي لغة ربيعة فان واهيا ساكن فالذي ينصبها على الظرفية يبقى فتحها فيقول مع ابنك والذي يبنيه على السكون يكسر لالتقاء الساكنين فيقول مع ابنك (ص)

وقعت

واضمم بناء غير ان عدت ما * له أضيف ناو ياما عدما قبل كغير بعد حسب أول

* وودون والجهات أيضا وعل وأعر بوا نصابا اذا ما تسكرا * قبل او ما من بعده قد ذكر (ش) هذه الاسماء المذكورة وهي غير وقبل وبعد

وقعت بعد ليس وعلم المضاف إليه فجواز الأحوال الأربع مشروط بذلك كقبضت عشرة ليس غيرها ويجوز ليس غير البناء على الضم لنية معنى المضاف إليه لأنها كقبضت في الأسماء كقوله المبرد وجعله الأخفش ضم اعراب ولم تنوين لنية لفظ المضاف إليه ويجوز رفعها منونة لقطعها عن الإضافة رأسا وعلى كل فهي اسم ليس والخبر محذوف أي ليس غيرها مقبوضا وهي الخبرية منونة لقطعها عن الإضافة وبالنون لنية اللفظ كافي التوضيح لأنها حينئذ مفتحة بناء لا مضافها للمبنى لأن حذفه يضعفه عن تأثير البناء ويجوز الحذف أيضا بعد لا كما حققه في القاموس ورد على من جعله لحنا بسماعه في قوله

جوابه نذجوا عتمد فور بنا * لعن عمل أسلفت لا غير تسئل

وحينئذ فتبنى على الضم في محل نصب على أنها اسم لا والخبر محذوف ويجوز فتحها فان قطعت عن الإضافة لفظا ومعنى كانت فتحة بناء كفتحة لأرجل وان نوى لفظ المضاف إليه ففتحة اعراب لا مضافتها تقدير افان قدرت لا عاملة كليس تعين ضمها اسمها فان نوى معنى المضاف إليه كان ضم بناء أولفظه فأعراب كما إذا نويت لقطعها عن الإضافة رأسا فتدبر (قوله وحسب) اعلم ان لها استعمالين كافي التوضيح وغيره أخذها اضافتها لفظا فتكون معرفة بمعنى كاف اسم فاعل لا يتعرف بالإضافة فتارة تعطى حكما المشتقات نظرا لمعناها فتكون وصفا لنكرة وتحوالا من معرفة كررت برجل حسبك من رجل أو يزيد حسبك من رجل وتارة تعطى حكما الجوامد نظر اللفظ فتقع مبتدأ وخبر في الحال أو في الأصل نحو حسبهم جهنم بحسبك درهم فان حسبك الله وجهدين رد على من زعم أنها اسم فعل بمعنى يكفي لان العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال اتفاقا الثاني قطعها عن الإضافة لفظا فتشرب معنى الذي زيادة على معناها الأصلي فتكون بمعنى لا غير وتبنى على الضم أبدا وتلزم الوصفية كرايت رجلا حسب أو الحالية كهنا زيد حسب أي حسبى أو حسبك أي كافيك عن طلب غيره أو الابتداء كقبضت عشرة حسب فالغناء زائدة لتزيين اللفظ وحسب مبتدأ حذف خبره أي حسبى ذلك أو عكسه أي فذلك حسبى وهذا أولى لأنها نكرة كما مر في خبرها عن المعرفة ولا يجوز فيها غير هذين الاستعمالين وحينئذ فكل كلام المصنف والشارح منتقدا لان قوله وأعرابوا نصب الخ يقتضى أن يقال فيها حسبها بالنون لقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى كما هو المراد بقوله اذا ما نكرامع انه لم يسمع ولا وجه له في القياس وأيضا قوله نكرامع يقتضى عطفه وهو انه عند اضافتها لفظا أو معنى معرفة كغيرها مع انها نكرة دائما لما علمت الا أن يحمل قوله وما من بعده قد ذكر على المجموع لا على كل فرد حتى لا يرد عليه حسب ولا على الآتية أفاده المصريح (قوله وأول) الصحيح ان أصله أول بواو بين همزتين بدليل جمه على أوائل قلبت الهمزة الثانية واو أو ادغم وقبل أصله وأل بهمزة بعد واو ين قلبت الهمزة واو أو الواو الاولى همزة وكان حقه حينئذ أن يجمع على وائل لكنهم استعملوا واو ين أول الكلمة وله استعمالات فتارة يردا معا بمعنى مبدأ الشيء نحو ماله أول ولا آخر وتارة يرد وصفا بمعنى سابق نحو لقيته عامأ ولا بالنون لان قد يؤنث بالتاء ووزن أفعال لا يمنع من الصرف الا اذا لم تلحقه التاء كاسيأتى وتارة بمعنى أسبق فتليه من وينع الصرف للوصفية ووزن الفعل لتجرده من التاء كهذا أول من هذين وهل هو حينئذ أفعال تفضيل لا فعل له من لفظه أو جار مجراه في تجرده من التاء وتلوم له خلاف وتارة يرد ظرفا كرايت الهلال أول الناس أي قبلهم قال ابن هشام وهذا هو الذي يبنى على الضم لقطعها عن الإضافة قاله يساه صبان بزادة (قوله ودون) هو اسم للكان الادنى أي الأقرب من مكان المضاف إليه كحاست دون زيدا أي قريبا من مكانه ثم توسع فيه فاستعمل في المكان المفضول ثم في الرتبة المفضولة تشبيها بالمقول بالمحسوس كزيد دون عمرو فضلا ثم في مطلق تجاوز شيء لشيء كفعلت بزيدا لا كرام دون الاهانة وأكرمته زيدا دون عمرو (قوله

وحسب وأول ودون
والجهاست والست وهي
خلفك وأمامك ونحوك
وفوقك

ويعينك وشمالك) مثله في التوضيح والجمع وغيرهما وخالف الرضى فضع قطعهما عن الاضافة مبنيين على الضم أو معر بين بالتدوين (قوله وعمل) اعلم انها بمعنى فوق وتوافقه في البناء على الضم لنية معنى المضاف اليه كمثل الشارح وفي الاعراب منونة لقطعها عن الاضافة أصلاً بان أريد بها ما هو محمول كقوله * كجاء ودصخر حطه السيل من عل * بكسر اللام أي من شيء عال خفها التنوين لئلا يترك للروى لانية ثبوت لفظ المضاف اليه كما قيل لان المضاف اليه لا يحذف وينوى لفظه أو معناه الا اذا علم كجاء وهنا ليس كذلك اذا المراد من أي شيء عال لا هو شيء بخصوصه وتخالفاً في انها لا تستعمل في الجرورة عين ولو معربة ولا يجوز نصبها وفي أنها لا تنضاف لفظاً أصلاً وأما قوله

يارب يوم لي لا أظلمه * أرخص من تحت وأضحى من عليه

فالهاء فيه للسكت بدليل بنائه على الضم اذا وجه له لو كان مضافاً ولا يقال بني لاضافته الى الضمير المبني لأنه كان يجب فتحه كجاء وهذا مضموم وحينئذ فيا يقتضيه جعلها في عداد هذه الأسماء من أنها تنضاف لفظاً وأنه يجوز نصبها قال الموضح ما ظن شيئاً منها واقعاً وأما قول الصحاح يقال أتيته من عل الديار بالاضافة فهو كافي شرح الشذور وبجواب مما مر عن المصريح (قوله ومن قبل نادى الخ) بجر قبل بالتدوين أي ومن قبل ذلك وقرابة مفعول نادى فغوى بالتنوين أو بجرور باضافة مولى اليه والمفعول محذوف أي نادى كل صاحب قرابة قرابته ومولى الثاني مفعول عطفت والعواطف فاعله والمراد به الامور المقتضية للعطف من المروءة والصادقة ونحوهما (قوله من قبل ومن بعد) بالتنوين قراءة شاذة (قوله أغص) بفتح الهمزة والسين المججمة مضارع غص من باب فرح اذا وقف في حلقة الماء ونحوه وجاء في لغة بضم الغين من باب قتل ويقال أغصته متعدياً بالهمزة فعلى هذا يكون أغص بضم ففتح مبنياً للمفعول والفراغ العذب ويروى بدله الجيم أي البارد ويطلق أيضاً على الحار فهو من الاضداد (قوله ونوى معناه) اشهر أن المراد بذلك أن ينوى معنى الاضافة وهي النسبة الجزئية الخاصة في بعد زيد مثلاً وذلك المعنى هو نسبة البعدية الى خصوص زيد وأما نية اللفظ فهي أن يكون لفظ المضاف اليه ملحوظاً ومقدراً في نظم الكلام كالثابت واعترض بان سعى الاضافة لا يتحقق الا بمجموع المتضايقين لانه حال بينهما فلا وجه لتخصيصه بالمضاف اليه قال الأمير في حواشي الشذور على انها ليست معنى لما صدق المضاف اليه كما هو المراد ثم يقال ما الدليل على ان المنوى لنا في هذه الحالة المعنى وفي تلك اللفظ والذي يحظر بالبال انه عند الحذف لا ينوى الالفاظ وفي تلك الحالة يجوز الاعراب والبناء على حذف نحو يوم اذا أضيف للجملية ويقويه انه لم يوجد هنا سبب ينهض للبناء بل يقولون علتته تضمن معنى الحرف من النسبة الجزئية مع ان عدم ملائم تستعمل في ذلك كاستعمال من في الشرط والاستفهام وتارة يقولون غير ذلك مما سياتى هنا ولا يخفى ما فيه اه وقال الصبان الذي يظهر لي أن المراد بنية المعنى أن يلاحظ المضاف اليه معبراً عنه بأي عبارة كانت خصوص اللفظ غير ملتفت اليه بخلاف نية اللفظ فانه يكون ملاحظاً بعينه ومقدراً كالثابت وانما لم تقتض الاضافة مع نية المعنى الاعراب لضعفها بخلافها مع نية اللفظ فهي قوية لنية لفظ المضاف اليه اه وفيه أن ضعف الاضافة بنية المعنى وان لم تقتض الاعراب فلا تقتضي البناء الذي هو المراد والاعراب أصل في الأسماء فلا يحتاج لمقتض ولا يزال عنها الا بموجب وكون اللفظ غير ملاحظ بخصوصه لا يظهر موجباً للبناء وليس له نظير يحمل عليه بخلاف الوجه الآتية فتأمل والجواب عن الأول أن الاضافة وان كانت نسبة بين المتضايقين لكن خص بها الثاني لانه العمدة في افادتها أنك اذا قلت بعد وسكت كانت البعدية كامة تشمل بعدية زيد وغيره فجاءت البعدية الخاصة وهي النسبة الجزئية الامن المضاف اليه فهو لهم وينوى معناه أي المعنى المتحصل والمتعين به فاضافة المعنى له لا تدنى ملازمة وانما خص بها هذه الحالة لانه معنى جزئي لا يستقل بالمفهومية فحقه أن يؤدي بالحرف

ويعينك وشمالك وعمل لها أربعة أحوال تبني في حالة منها وتعرب في بقيتها فتعرب اذا أضيفت لفظاً نحو قبضت درهما لا غيره وجئت من قبل زيد أو حذف ما تنضاف اليه ونوى اللفظ كقوله

ومن قبل نادى كل مولى قرابة

فما عطفت مولى عليه العواطف

وتبقى في هذه الحالة

كالمضاف لفظاً ولا تنون الا

اذا حذف ما تنضاف اليه ولم

ينوى لفظه ولا معناه فتكون

حينئذ نكرة ومنه قراءة

من قرأ الله الأمر من قبل

ومن بعد بجر قبل وبعد

وتنوينهما وقوله

فساغ لي الشراب وكنت

قبلاً

أكاد أغص بالماء

الفراغ

وهذه الأحوال الثلاثة التي

تعرب فيها وأما الحالة

الرابعة التي تبني فيها فهي

اذا حذف ما تنضاف اليه

ونوى معناه دون لفظه

فانما تبني حينئذ على الضم نحو قوله لا من قبل ومن بعد وقوله أقب من تحت عريض من عل * وحكي الفارسي ابدأ بذا من أول بضم
اللام وفتحها وكسر هاء فالضم على البناء لنية المضاف اليه معنى والفتح على (١٧) الاعراب لعدم نية المضاف اليه

لفظا ومعنى واعرابها اعراب
مالا ينصرف للصفة ووزن
الفعل والكسر على نية
المضاف اليه لفظا فقول
المصنف واضعم بناء البيت
اشارة الى الحالة التي تبني
فيها وهي الرابعة وقوله
ناو ياماعد ما مراده أنك
تبنيها على الضم اذا حذف
ما مضاف اليه ونو يته معنى
للفظا وأشار بقسوله
وأعربوا نصبا الى الحالة
الثالثة وهي ما اذا حذف
المضاف اليه ولم ينو لفظه
ولامعناه فانها تكون
حينئذ معربة وقوله نصبا
معناه انها تنصب اذا لم يدخل
عليها جار فان دخل عليها
جوت نحو من قبل ومن
بعد ولم تعرض للحالتين
الباقيتين أعني الاولى
والثانية لان حكمهما
ظاهر معلوم من أول الباب
وهو الاعراب وسقوط
التنوين كما تقدم (ص)
وما يلي المضاف يأتي خلفا
* عنه في الاعراب اذا ما
حذف (ش) بحذف
المضاف لقيام قرينة تدل
عليه ويقام المضاف اليه
مقامه فيعرب بأعرابه
كقوله تعالى وأشر بوا
في قلوبهم الجبل بكفرهم

وقد أدى هنا بالمضاف وحده فصار مشبها للحرف في المعنى وهذا معنى قولهم اتضمنه معنى الاضافة أي لا فادته
معناها ودلالته عليها في الجملة وان كانت بعد مثلام تستعمل فيها كاستعمال من في الشرط لان البناء
العارض يكفيه أدنى سبب ولانه لما أدى بالمضاف وحده واستغنى به عن المضاف اليه صار مشبها بالحرف
الجواب في الاستغناء عما بعده فن ثم يسمونها الغايات لانها صارت غاية أي آخر في النطق بعد الحذف
وأما في نية اللفظ فلم يؤد معنى الاضافة بالمضاف وحده بل الثاني ملاحظ في نظم الكلام ومقدر فلم يبن ويقال
الدليل على نية المعنى في تلك الحالة سماعه مبنيا بلا موجب فاحتجج الى التماس تلك العلة المترتب عليها شبه
الحرف تصحيحا للقول كما قالوا في نحو عمران الدليل على عدله مماعه غير مصروف مع علة واحدة ولا يخفى
ان في ذلك مقعنا يكفي في التفرقة بين حالتي البناء والاعراب وأما الاختصار على حالة واحدة يجوز فيها
الاعراب والبناء فهو وان كان خاليا عن التكلف لكنه مخالف لاجماعهم فيما نعلم على تعدد الحالتين وان
حالة البناء لا يجوز فيها الاعراب وبالعكس فتدبر والله أعلم (قوله فانها تبني) أي لما مر من تضمنها معنى
الاضافة أو شبهها بالحرف الجواب أو شبهها بالحرف في الجود بلزومها استعمالا واحدا وهو الظرفية غالبا
وعدم التثنية والجمع أو لا فتقارها بالمضاف اليه وان كان مفردا لان هذا البناء عارض يكفيه أدنى شيء بخلاف
البناء الاصل فلا بد فيه من الافتقار للجملة وانما أعربت عند ذكر المضاف اليه أو نية لفظه مع افتقارها
اليه لمعارضته بالاضافة لفظا وتقدير او حركت للدلالة على طرؤ البناء وكانت ضمة جبر الفوات اعرابها بأقوى
الحركات أو لتستوفي باقي الحركات اذ في حالة اعرابها الاتصاف بل تنصب أو تجوز عن فقط لكن نقل المصري
على الازهرية وغيره جواز الرفع على الابتداء في بعد اذا قطعت عن الاضافة أصلا فيقال أما بعد فكان
كذا والمسوخ للابتداء بالذكرة حينئذ الوصف المعنوي والرابط محذوف أي اما من تال للزمن السابق
فكان فيه كذا وهذا الوجه مع بعده يمكن جويه مع عدم القطع أيضا (قوله أقب) من القب وهو ورقة
الخصر يصف فرسا بانه ضامر البطن عريض الظهر فقوله من عل أي من علوه وهو ظهره (قوله من أول)
أي من أول غيره أي من قبله (قوله اعرابا لا ينصرف) لا ينافيه ان الكلام في أول التي هي ظرف بمعنى
قبل لاني التي هي وصف بمعنى أسبق لانه ذكر الفتح استطرادا لتتميم ما حكاه الفارسي والعمل المعنى
حينئذ بدأ بذلك في وقت أسبق من غيره (قوله يأتي خلفا الخ) أي غالبا بدليل قوله ور بما جروا الخ
(قوله لقيام قرينة) أي تدفع اللبس فلا يجوز جاء في زيد تريد غلام زيد لحصول اللبس بخلاف أمثلة
الشارح فان القرينة فيها استحالة قيام الحكم بالذكور ولا بد من صلاحية الثاني لاعراب الاول فلا يحذف
المضاف للجملة لانها لاتصلح لاعرابه (تنبيه) قد يحذف مضافان فأكثر فيقوم الاخير مقام الاول نحو
وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون أي وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم فكان قاب قوسين أي
فكان مقدار مسافة قر به قاب قوسين كما قدره الزمخشري بناء على تفسير القاب بالقر فان فسر بما بين
مقبض القوس وطر فيها احتجج الى مضاف آخر في الخبر أي مثل قاب قوسين وعليه قيل في الآية قلب أي مثل
قابي قوس والاصح ان الحذف تدريجي حذف الاول خلفه الثاني ثم الثاني خلفه الثالث وهكذا (قوله
بأعرابه) مثله باقي أحكامه لانه خلفه أيضا في التذكير والتأنيث والافراد والتسكير وغير ذلك كما بينه
الاشموني (قوله ور بما جروا) أي استدأموا جره (قوله كما قد كان) أي كالجر الذي قد كان والمغايرة
بين المتشابهين باعتبار اختلاف صورتي التركيب بالافات أو بناء على ان العرض لا يبقى زمانين ووجه الشبه

(٣ -) (خضري) - ثاني

أي حب الجبل وقوله تعالى وجاع ربك أي أمر ربك بحذف

المضاف وهو حب وأمر وأعراب المضاف اليه وهو الجبل ور ربك بأعرابه (ص) ور بما جروا الذي أبقوا كما * فكان قبل حذف ما تقدم

لكن بشرط أن يكون ما حذف مما لا ماعليه قد عطف (ش) فبالحذف المضف ويبقى المضاف اليه مجرورا كما كان عند ذكر المضاف لكن بشرط أن يكون المحذوف مما لا ماعليه قد عطف كقول الشاعر أكل امرئ تحسبين امرأ * وتارتوقد بالليل نارا والتقدير وكل نار تحذف كل وتبقى المضاف اليه مجرورا كما كان عند ذكرها والشرط موجود وهو العطف على مماثل المحذوف وهو كل في قوله أكل امرئ وقد يحذف المضاف ويبقى المضف اليه على جر المحذوف ليس مما لا ماعليه بل مقابله كقوله تعالى ترى يدون عرض الدنيا والله يري الآخرة في قراءة من جر الآخرة والتقدير والله يري يدون عرض الآخرة فيكون المحذوف على هذا مما لا ماعليه للفظ به والاول أولى ولذا قد مره ابن أبي الربيع في شرحه (١٨) للابيضاح (ص) ويحذف الثاني فيبقى الاول * كحله اذابه يتصل بشرط عطف

واضافة الى * مثل الذي له أضفت الاولا

(ش) يحذف المضاف اليه ويبقى المضاف كحله لو كان مضافا فيحذف تنوينه وأكثر ما يكون ذلك اذا عطف على المضاف اسم مضاف الى مثل المحذوف من الاسم الاول كقوله قطع الله يد ورجل من قاطها التقدير قطع الله يد من قاطها ورجل من قاطها تحذف ما أضيف اليه بد وهو من قاطها لدلالة ما أضيف اليه رجل وعطف عليه ومنه قوله سقى الارضين الغيث سهل رخصتها * فنيطت عرى الآمال بالزرع والضرع التقدير سهلا رخصتها تحذف ما أضيف اليه سهل لدلالة ما أضيف اليه حزن عليه هذا تقرير كلام المصنف وقد يفهم ذلك وان لم يعطف مضاف الى مثل المحذوف الى الاول

كون كل من الجرين أثرا للمضاف يدفع بذلك توهم انه جريد بغير المضاف (قوله لكن بشرط الخ) أي ليس يكون المعطوف عليه دليلا على المحذوف (قوله توقف) مضارع أصله توقف (قوله حذف كل الخ) وانما لم يعطف نار الاول على امرئ الاول العامل فيه كل والثاني على الثاني العامل فيه تحسبين لان العطف على معمولي عاملين مختلفين ممنوع عندس أما على حذف كل فالعطف على معمولي عامل واحد وهو تحسبين (قوله في قراءة من جر الآخرة) هي مخالفة للقيام من جهة أن المضاف بعض المعطوف وهو الجلة لا معطوف رحمة قيل رمن جهة فصل العاطف من المجرور بغير لامع أن شرط الحذف اتصاله به كالتبیت أو فصله منه بلا كقوله

ولم أرمثل الخبير بتركه الغنى * ولا الشرير بآتيه امرؤ وهو طائع أي ولا مثل الشرير نحو ما كل سوداء خمة ولا بيضاء شحمة أي ولا كل بيضاء لكن نقل سم عن الأكثرين عدم اشتراط ذلك (قوله والاول أولى) أي تقدير باقي فيكون مقابلا للمعطوف عليه والشئ كثير ما يحمل على مقابله (قوله كحله) حال من الاول واذا ظرف لحاله أي فيبقى الاول كأنما كحله وصفته وقت اتصاله به (قوله اذا عطف الخ) أي ولو بغير الواو (قوله اسم مضاف الى مثل المحذوف) أي أو عامل في مثله بغير الاضافة كقوله

مه عاذي فهأما ان أبرحا * بمنل أو أحسن من شمس الضحى وقد يترك تنوين المضاف لعطفه هو على مضاف لمثل المحذوف وهو عكس الاول كقول أبي برزة غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات أو ثمانى بفتح الياء بلا تنوين أي ثمانى غزوات (قوله سهل رخصتها) بدلان من الارضين والحزن بفتح المهملة وسكون الزاى ضد السهل ونيطت أي تعلقت وفي عرى الآمال استعارة بالكناية وتخجيل ونيطت ترشيح (قوله ومن قبل ذلك) وقيل الاصل ومن قبلي فحذفت الياء وبقيت الكسرة دليلا عليها فلا شاهد فيه لان حذف ياء المتكلم جائز كثير بدون ذلك الشرط (قوله فلا خوف عليهم) أي بالضم بلا تنوين مع كسر الهاء وهي قراءة ابن محيصن ولا مهمة أو عاملة كليس وقرا يعقوب بالفتح بلا تنوين على عملها عمل كان مع ضم الهاء فان قدرت الفتححة اعرابا كان فيه الشاهد أيضا أو بناء فلا (قوله وعند الفراء الخ) خصه الفراء بما يكثر اصطحابها في الذ كر كاليه والرجل والنصف والرابع وقبل وبعد فكان العامل في المضاف اليه شئ واحد فلا يرد توارد عاملين على معمول واحد

كقوله ومن قبل نادى كل مولى فراية * فما عطفت مولى عليه العواطف بخذف ما أضيف اليه قبل وأتمه على حاله لو كان مضافا ولم يعطف عليه مضاف الى مثل المحذوف والتقدير ومن قبل ذلك ومثله قراءة من قرأ شذوذ فلا خوف عليهم أي فلا خوف شئ عليهم وهذا الذي ذكره المصنف من ان الحذف من الاول وان الثاني هو المضاف الى الله كور هو مذهب المبرد ومذهب سيبويه أن الاصل قطع الله يدم قاطها ورجل من قاطها فصار قطع الله يدم قاطها ورجل ثم أقبحم قوله ورجل بين المضاف الذي هو يد المضاف اليه الذي هو من قاطها فصار قطع الله يدم ورجل من قاطها فعلى هذا يكون المحذوف من الثاني لا من الاول وعلى مذهب المبرد بالعكس قال بعض شراح الكتاب وعند الفراء يكون الاسمان مضافين الى من قاطها ولا حذف في الكلام لا من الاول ولا من الثاني (ص)

فصل مضاف شبه فعل ما نصب * مفعولا او ظرفا أو ظرفا لم يعرب فصل بين واضطرار او جديا * بأجنبي او بنت أو ندا (ش) أجاز المصنف ان يفصل في الاختيار بين المضاف الذي هو شبه الفعل والمراد به المصدر (١٩)

بما نصبه المضاف من مفعول به أو ظرف أو شبهه مثال ما فصل فيه بينهما مفعول للمضاف قوله تعالى وكذا لك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم في قراءة ابن عاصم بنصب أولادهم الشركاء بنصب أولادهم الشركاء ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف اليه بنظر نصبه المضاف الذي هو مصدر ما سكت عن بعض من يوثق بعربيته ترك يوما فسك وهوها سعي لها في رداها ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف اليه مفعول المضاف الذي هو اسم الفاعل قراءة بعض السلف

ذات الحسب الله تخلف وعده رساله بنصب وعده وجر رساله ومثال الفصل بنصبه الظرف قوله صلى الله عليه وسلم في حديث في الدرداء هل أتم تاركولي صاحبي وهذا معنى قوله فصل بضاف الخ وجاء الفصل أيضا في الاختيار بالقسم حكى السكاسي هذا غلام وابنه يدور هذا قال المصنف ولم يعرب فصل بين وأشار بقوله واضطرار او جديا الى أنه قد وجد الفصل بين

واحد بخلاف نحو رأيت داروغا لمز يد في ممتنع لعدم الإصطحاب (قوله فصل مضاف) مفعول بأجر وهو مصدر مضاف للمفعول وشبه فعل بالجر نعت لمضاف وما نصب في موضع رفع فاعل بفصل وعائد ما محذوف أي نصبه ومفعولا الخ حال من ما أورد من ضميرها المحذوف أي أجز أن يفصل المضاف المشابه للفعل منصوبه حال كونه مفعولا للمضاف أو ظرفا له (قوله فصل بين) نائب فاعل يعرب (قوله بأجنبي) متعلق بمحذوف حال من ضمير وجد المضاف مفعولا بأجنبي للضرورة ولا يصح تعلقه بضمير وجد دلي رجوعه للفصل لأن ضمير المصدر لا يعمل عنده من قاله بالارزاء وهذا مستتر (قوله أجاز المصنف) أي تبنا لاسكوفيين وهو المختار وخصه البصريون بالضرورة مطلقا لما تبعهم الزنجشري ردقراءة ابن عاصم الآية مع تواترها وشرط الفصل مطاوعا أن لا يكون المضاف اليه ضميرا لانه لا يفصل من عامله (قوله من مفعول به) أي غير جملة فلا يجوز أن يحجبني قول زيد بد منطق عمرو وجر عمر وورفع زيد وتردد هم في جواز الفصل بالثلاثة فاستظهر الصبان منه لاطول مع أن المتضايين كالشيء الواحد (قوله قتل أولادهم) برفع قتل نائب فاعل زين وهو مضاف الى شركاء من إضافة المصدر لفاعله باعتبار أمرهم به وأولادهم مفعول به فصل به بين المتضايين وحسن ذلك كونه فضلا غير أجنبي من المضاف وربته التأخير عن المضاف اليه الفاعل فلا يعتد به لكونه في غير مركزه ولذا استكره الفصل بالمرفوع اختيار التمسك في وضعه (قوله ترك يوما الخ) ليس بنظام يوما ظرف لترك فصله من فاعله وهو نفسك المضاف اليه ومفعوله محذوف أي ترك نفسك شأنها مع هوأها يوما ويحتمل أنه مضاف للمفعول والفاعل محذوف أي تركك نفسك وهو مبتدأ خبره سعي (قوله بنصب وعده) هو المفعول الثاني لمختلف وقد فصل به بين اسم الفاعل ومفعوله الأول المضاف اليه وهو رساله (قوله تاركولي صاحبي) أي تاركوك مضاف لصاحبي بدليل حذف النون منه وقد فصل بينهما بالجار والمجرور قال اللاماني ويحتمل ان حذف النون للتخفيف كقراءة الحسن وما هم بضاري به من أحد لا لإضافة (قوله بالقسم) زاد في الكافية مما يفصل به اختيارا ما كقوله

هما خطتا اما اسارومنة * وامادم والقتل بالجر أجز أي الخطتان المعلومتان من السياق هما خطتا أسرا وقتل والخطا بالضم الخصلة لكن المضاف في هذا كالقسم ليس شبه الفعل فقتضاه عدم اشتراط ذلك فيهما فتأمل (قوله بأجنبي) المراد به معمول غير المضاف سواء كان ظرفا لغيره كما مثله ومفعولا كقول جرير

تسقى امتيأحاندي المسواك ريقنها * كما أضمن ماء المزة الرصف أي تسقى المسواك ندى ريقنها والامتيأح الاستيأح فهو ما ظرف أي وقت امتيأح أحوال أي مما حاة والرصف حجارة ص صوف بعضها إلى بعض وماؤها أرق وأصفى من غيرها وأفاعلا غيره كقوله أنجب أيام والداه به * اذ نجلاه فنعم ما نجلا أي أنجب والداه أيام اذ نجلاه ومن المختص بالضرورة أيضا الفصل بفاعل المضاف لما صر لأنه أسهل من الفاعل الأجنبي كقوله

نرى أسهما للوت تصبى ولاننى * ولا ترعوى عن نقض أهواؤنا العزم وقوله ما ان وجدنا للهوى من طب * ولا عمننا قهر وجد نصب برفع أهواؤنا ووجد وجع ومنه غير ذلك (قوله كما خط الخ) ما مصدرية هي وصلتها خبر عن محذوف أي رسم هذه الدار كخط الكتاب الخ ويقارب أي يبين حروف الكتابة ويزيل بفتح الياء أي

المضاف والمضاف اليه في الضرورة بأجنبي من المضاف بنعت المضاف وبالنسبة مثال الأجنبي قوله كما خط الكتاب بكف يوما * يهودى يقارب أو يزيل فصل بيومين كنف ويهودى وهو أجنبي من كف لانه معمول لخط ومثال النعت قوله

نجوت وقد بل المرادى سيفه * من ابن أبي شيخ الابطاح طالب
 وأن حلفت على يدك لا حلفن * بين أصدق من عيناك مقسم الاصل عين مقسم أصدق من عيناك ومثال النداء
 قوله (٣٠)

وقاق كعب بجير من ذلك من
 تجليل تهلكة والخلد في
 سقرا وقوله
 كأن برزون أبا عصام
 زيد جار دق بالاحكام
 الاصل وفاق بجير يا كعب
 وكان برزون زيدا أبا عصام
 (ص)
 (المضاف الى ياء المتكلم)
 آخر ما أضيف للياء كسر اذا
 لم يك معتلا كرام وقدا
 أريك كابنين وزيد بن قدي
 جميعها الياء بعد فتحتها
 احتسنى

وتدغم الياء فيه والواو وان
 ما قبل واو ضم فا كسره ين
 وألفا سلم وفي المقصور عن
 هذيل انقلابا ياء حسن
 (ش) يكسر آخر المضاف
 الى ياء المتكلم ان لم يكن
 مقصورا ولا منقوصا ولا مشن
 ولا مجموعا جع سلامة لند كر
 كالفرد وجبى التفسير
 الصحيحين وجع السلامة
 للوئث والمعتل الجارى
 مجرى الصحيح نحو غلامى
 وغلامى وفتيانى وظبى
 ودلوى وان كان معتلا فاما
 أن يكون مقصورا
 أو منقوصا ان كان منقوصا
 أدغمت ياءه في ياء المتكلم
 وفتحت ياء المتكلم فتقول
 قاضى رفعا ونصبا وجرا

بما عهد بينها والجملة صفة يهودى فالضمير فى الفعلين له (قوله نجوت الخ) قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من
 الخوارج على قتله وقتل على وهرو بن العاص رضى الله تعالى عنهم فسموا سيوفهم وتواعدوا السبع عشرة
 ليلة من رمضان فلما خرج على كرم الله وجهه لصلاة الفجر ضرب به عبد الرحمن بن ملجم المرادى نسبة الى مراد
 بضم الميم قبيلة باليمن على صلعه ثم حل على الناس بسيفه فأفرجوا له وتلقاه المغيرة بن نوفل بقطيفة رماها
 عليه وضرب به الارض فحسوه حتى مات الامام على بعد يومين فقتلوه وأمام معاوية فصر به صاحبه فأصاب
 أوراكه وكان سمي نافعة طع منه عرق النسا كحل فلم يولد له بعد ذلك وأما عمر وفاشتكى تلك الليلة فلم يخرج
 للصلاة وأتاب رجلا من بنى سهم يقال له خارجة فصر به الرجل فقتله فاما أخذوا سمهم فخطبوا عمر بالامارة
 قال وما قتلت عمر اقالوا بل خارجة قال أردت عمر أو أباد الله خارجة فقتله عمر وفى ذلك يقول الشاعر

وليتها اذ فتت همرا بخارجة * فتت عليا بن شاعت من البشر

(قوله الاصل الخ) أى ففصل فيه بين المضاف وهو أبى والمضاف اليه وهو طالب بنعت المضاف وهو شيخ
 الابطاح وفيه انه ليس نعمت لنفس المضاف بل لمجموع المتضامين لان العلم مركب منهما لكانت تبعيته
 فى الاعراب انما هى للجزء الاول جعل نعمته (قوله وفاق كعب الخ) قاله بجير بالجيم مصغرا أخوكعب
 ابن زهير صاحب بانت سعاد محرض به كعبا على الاسلام لانه أسلم قبله (قوله كأن برزون الخ) قال ابن
 هشام يحتمل ان أبا مضاف اليه على لغة من يلزمه الالف وزيد بدل منه فلا شاهد فيه والله أعلم
 ﴿ المضاف الى ياء المتكلم ﴾

أفرد به لانه أحكاما ليست فى الباب السابق (قوله معتلا) المراد به خصوص المنقوص والمقصور
 بقرينة تمثيله لانه حظي فانه كالصحيح هنا وان كان المعتل يشمله (قوله أريك كابنين) فى حيز النفي
 كالذى قبله أى اذالم يكن واحدا من هذه المذكورات (قوله فدى) مبتدأ أول وجميعها نان والياء ثالث
 وفتحها رابع وبعد بالضم حال من الياء أى بعد هذه المذكورات وأمتلق باحتسنى بضم التاء ماض مجهول
 أى اتبع وهو خبر عن فتحها والجملة خبر عن الياء بطت بالهاء من فتحتها والجملة خبر عن جميعها والرباط
 محذوف وهو المضاف اليه بعد والجملة خبر عن ذى فان جعل جميعها تاء كيد فالمتبذات ثلاثة فقط وحق
 المتبذات أن يقول فدى جميعها سكون آخرها احتسنى لان كلامه أو لا فى آخر المضاف لافى حال الياء لكنه
 اكتفى بقوله وتدغم الياء وقوله وأنفاس لم يستلزم ذلك السكون (قوله تدغم الياء) أى التى فى آخر
 الاسم المضاف ر قوله فيه أى فى ياء المتكلم المذكورة بقوله جميعها الياء ذكره هنا تأولها باللفظ (قوله
 والواو) أى بعد قلبها ياء ولم يذكره المصنف للعلم بان الادغام انما يكون فى المثنيين وللأشعار به من قوله
 وان ما قبل واو ضم فا كسره (قوله يهن) بضم الهاء أى يسهل فى النطق وكسر الهاء مفسد للمعنى
 لانه من الوهن وهو الضعف ولو قال يهن لسلم من عيب السناد (قوله يكسر آخر المضاف الخ) أى مع
 سكون الياء وفتحها كما سيذكره فهذان وجهان ويجوز حذف الياء كتنفاه بالكسر قبلها وقلبها ألفا بعد
 فتح ما قبلها كغلاما وقد تحذف الالف كتنفاه بالفتحة فالجملة خمسة أوجه ولا تختص الثلاثة الاخيرة
 بالنداء خلافا للتسهيل لكنها تختص بالاضافة المحضة أما فى غيرها ككرمى فلا تحذف ولا قلب لانها فى نية
 الانفصال فلم تكن الياء كجزء الكلمة (قوله كالفرد الخ) ذكر أربع أشياء يكسر فيها آخر الاسم كما
 يسكن فى أربعة (قوله فتقول قاضى) اعرابه مقدر على ما قبل ياء المتكلم لتعذرهم مع سكون الادغام
 وان كان قبل ذلك نفيلا فقط (قوله رأيت غلامى) بفتح الميم وزيدى بكسر الهمزة والواو كند ما بعده (قوله

قد فت

وكذلك تفعل بالثنى وجع المذكور السالم فى حالة الجر والنصب فتقول رأيت غلامى وزيدى
 وميرت بغلامى وزيدى والاصل بغلامين لى وزيدى لى

حذفت اللام والنون للاضافة ثم ادغمت الياء وفتحت ياء المتكلم وأما جمع المذكور السالم في حالة الرفع فتقول فيه أيضا جاز يدي كقول في حالة الجر والنصب والأصل زيدوي فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء فصار اللفظ زيدى وأما المثني في حالة الرفع فتسلم ألفه وفتحت ياء المتكلم بعده فتقول زيداي وغلاماي عند جمع العرب وأما المقصور فالمشهور في لغة العرب جعله كالثني المرفوع فتقول عصاي وفتاي وهذا يدل تقاب ألفه ياء (٢١) وتدغم ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم

بعده فتقول عصي ومنه قوله

سبقوا هوى وأعنعوا

لهوام

فتعزموا واسكل جنب

مصراع

فالحاصل ان ياء المتكلم تفتح

مع المنقوص كقاضي

والمقصور كعصاي والمثني

كغلاماي رفعا وغلاماي جوا

ونصبوا جمع المذكور السالم

كر يدي رفعا ونصبوا جوا

وهذا معنى قوله

فدى جميعها ليا به فتعها

احذنى

وأشار بقوله وتدغم الياء

الى أن الواو في جمع المذكور

السالم والياء في المنقوص

وجمع المذكور السالم والمثني

تدغم في ياء المتكلم وأشار

بقوله وان ما قبل واو ضم

الى أن ما قبل واو الجع ان

انضم عند وجود الواو ويجب

كسره عند قلبها ياء لتسلم

الياء فان لم ينضم لم يفتح

بقي على فتحه نحو مصطفون

فتقول مصطفى وأشار بقوله

وألفاسلم الى ان ما كان

آخره ألفا كالثني والمقصور

لا تقاب ألفه ياء بل تسلم

حذفت اللام والنون للاضافة قال الصبان هذا هو التحقيق عندي وان اشتهر ان حذفت اللام للتحفة والنون للاضافة فليس في الشارح نسمج خلافا لمن توهمه اه ولعل وجه ما اشتهر أن اللام لا تنافي للاضافة للجمع بينهما في نحو لا بالك عند سبويه كاسم في باب لا (قوله لتصح الياء) أى المنقلبة عن الواو (قوله زيدى) هو مرفوع بواو مقدرة لتعذر هاء مع الياء وقيل بالواو المنقلبة ياء وهو المختار كاسم في باب الاعراب (قوله تقاب ألفه ياء) أى جواز اذعوا عن الكسرة التي يستحقها ما قبل الياء فهو مما ناب فيه حرف عن حركة في غير باب الاعراب ومثله لارجلين اه يس قال الموضح وانفق الجميع على قلب الالف ياء في على ولدى مع كل ضمير لا خصوص الياء كعليه ولدينا اه ومثلهما الى (قوله سبقوا هوى) قاله أبو ذؤيب في قصيدة برئ بها بنو الحسة هل كوا جميعا في طاعون وأعنعوا أى أمر عوامن العنق بفتح تين نوع من السبر ونخرموا ماض مجهول أى خرمتمهم المنية أى أخذتهم (قوله ان ياء المتكلم تفتح الخ) أى في الكثير الشائع وتكسر قليلا اذا كانت مشددة بأن ادغم فيها كسماي وقاضى وبها قرأ حزة بمصرخى وكسر الحسن والاعمش ياء عصاي وهو أضعف من الكسر مع التشديد لكنه مطرد في لغة بني يربوع وأما تسكين محياي لورش فن اجراء الوصل مجرى الوقف (قوله وأما ما عدا هذه الاربعة) هو المفرد وجمع التكسير الصحيحان والمعتل المشبه للصحيح وجمع المؤنث السالم فشكل هذه يجوز فيها التسكين كما هو الاصل في كل مبنى والفتح لانه الاصل فيما كان على حرف واحد فهو أصل ثان وكذا يجوز الحذف والقلب بوجهيه كاسم (تنبيه) اذا كان آخر الاسم ياء مشددة قبل الاضافة كبنى تصغير ابن وكرمى وحوارى فهو من المعتل المشبه للصحيح لكن اذا أضيف للياء وجب حذفها لتوالي الامثال مع انه كان يختار حذفها بدون توال كاسم وليس بعد الاختيار الا الوجوب واذا حذفت فما أن يسبق كسرها قبلها أو يفتح على حذفها بعد قلبها ألفا لانها بدل ثقيل أو تحذف احدى الياءين الاوليين وتدغم الثانية في ياء المتكلم فتفتح على الاصل فيها والله أعلم

(اعمال المصدر)

(قوله بفعله المصدر الخ) اعترض بانه يقتضى ان عمل المصدر لشبهه بالفعل كالوصف وليس كذلك بل لانه اصل للفعل ولذلك عمل ماضيا وغيره لانه اصل الكل والوصف لا يعمل الا اذا كان بمعنى ما أشبهه وهو المضارع وقد يجاب بانه من الحاق الفرع في العمل بالاصل فيه وهو الفعل لا من الحاق المشبه به بالمشبه فاعلة الحاق مسكوت عنها (قوله في العمل) أى لا في غيره لانه يخالف الفعل في انه لا يعمل الا بالشرط الآتية وفي جواز حذف فاعله ولا يتحمل ضميره اذا حذف الا اذا كان نائبا عن فعله وفي رفعه نائب الفاعل بخلاف واختار بعضهم الجواز بشرط أمن اللبس كجئت من قراءة في الحمام القرآن ومن أكل الخبز وشرب الماء بخلاف الفعل في الجميع (قوله ان كان الخ) فعل اسم كان ومع ان أو ما صفة وجلة يحمل خبرها (قوله نائبها عن الفعل) قيل عمله سماعى وقيل بنقاس في الامر والدعاء والاستفهام فقط وقيل والانشاء نحو وجد الله والوعد نحو

فتقول غلاماي وعصاي وأشار بقوله وفي المقصور الى ان هذيل لا تقاب ألف المقصور خاصة فتقول عصي وأما ما عدا هذه الاربعة فيجوز

(اعمال المصدر)

(ص)

ان كان فعل مع أن أو ما يحمل

بفعله المصدر الخ في العمل مضافا أو مجردا أو مع ال

(ش) يعمل المصدر عمل فعلة في موضعين أحدهما أن يكون نائبا عن الفعل نحو ضرب باز يدافن يدان منصوب بضرب بالنيا بته مناب اضرب وفيه ضمير مستتر مرفوع به كفاي اضرب وقد تقدم ذلك في باب المصدر والموضع الثاني

أن يكون المصدر مقدرًا
بان والفعل أو بما والفعل
وهو المراد بهذا الفصل
فيقدر بان إذا أريد الماضي
أو الاستقبال نحو عجبت
من ضربك زيدا أمس
أو غدا والتقدير من أن
ضربت زيدا أمس أو من
أن تضرب زيدا غدا ويقدر
بما إذا أريد به الحال نحو
عجبت من ضربك زيدا
الآن التقدير بما تضرب
زيدا الآن وهذا المصدر
المقدر يعمل في ثلاثة
أحوال مضافا نحو عجبت من
ضربك زيدا بمجردا عن
الإضافة وأل وهو المنون
نحو عجبت من ضرب
زيدا ومحلى بالالف واللام
نحو عجبت من الضرب
زيدا وأعمال المضاف
أكثر من أعمال المنون
وأعمال المنون أكثر من
أعمال المحلى بال ولهذا بدأ
المصنف بذكر المضاف
ثم المجرد ثم المحلى ومن
أعمال المنون قوله تعالى
وأطعم في يوم ذي مسغبة
يتيمًا فيتيما منه وباطعام
وقول الشاعر

بضرب بالسيوف رؤس قو
بأزلهامهم عن المقيبل
فرؤس منصوب بضرب
ومن أعماله وهو محلى بال قوله

* قالت نعم وبلا غابقية ومنى * والتوبيخ كقوله * رفاقاني الاهواء وانني والهووى * اه صبان
وأما نفس المصدر فقد مر في المفعول المطابق الخلف في ناصبه (قوله أن يكون مقدرًا الخ) في التسهيل
أن ذلك غالب لا شرط ومن غير الغالب قول بعض العرب سمع أذن أخاك يقول ذلك فسمع مبتدأ مضاف
لفاعله وأخاك مفعوله ويقول حال سمعت مسددا خبر على حد ضرب في العبد مسيئًا أي سمع أذن أخاك حاصل
إذا كان يقول ذلك ونحو أن ضربك زيد قبيح وكان أكرامك بكر احسننا ولا اعراض عن أحد فهذه
المصادر عامة مع أنه يمتنع تأويلها بالفعل لا التزام العرب بعدم وقوعه في هذه المواضع لأنهم كافي السماء يني
لا يقولون أن ضرب العبد مسيئًا ولا يوقعون أن وصلتها بعدان وكان الانفصولة بالخبر نحو أن لك أن لا
تجوع فيها ولا الحرف المصدرى وصلته بعد لا غير المكررة اه وعمل بعضهم الاول بأنه لا يصح تقديره بما
ولا بان الخفة لا شرط أن يسبقهما طالب يعمل فيهما ولا بان المصدرية لأنهما تخص المضاف للاستقبال
والقصد للاخبار بان السمع حاصل لا يستعمل اه ونظر فيه بأنه يصح تقديره أن مع الماضي فالاول أدنى
لكن أجاب عنه من جعل ذلك شرطًا بأن التقدير سائق بحسب الاصل وان امتنع لهذا العارض وهو الوقوع
في تلك المواضع وبأنه لا يلزم من كون اللفظ مقدرًا بالآخر صحة النطق به مكانه فالخاص ان الشرط كون
المصدر بمعنى الفعل وان لم يصح حواله محله ويخرج به المصدر الذي لم يرد به الحدوث كما مر عن السندوري
مررت فاذله صوت صوت جاز من ان العامل في صوت الثاني محذوف لان الاول لم يرد به الحدوث حتى
يؤول بالفعل و يعمل بل انك مررت به وهو في حال تصويت وكذا المصدر المراد به اسم عين أو معنى كان يرد
بالصوت الاول في هذا المثال الشيء المسموع فانه لا يؤول بالفعل وكذا المصدر المؤكد والمبين للعدد لان
تأويل الثاني يعوت العدد وتأويل الاول يجعله نوعيًا باستناد الفعل الى فاعله والقصد انه مجرد التوكيد أما
النوعى فيعمل ولو في حالة كونه مفعولًا مطلقًا كضربت زيدا ضرب عمرو بكر أي مثل ضرب عمرو
بكرًا فتأمل وفي الاسقاطي قال ابن هشام قد يرد على هذا الشرط ان المحلى بال لا يحل محله فعمل مع انه
يعمل والجواب أنه يحل وأل كالجزم منه اه (تنبيه) يشترط أيضا أن لا يكون مضمرا خلافا للكهوفيين
ولا مصغرا ولا بناء الوحدة كضربت أمالتي في أصل بنيتها كرجة فلا تضرب ولا مفعولا من مفعوله بتابع
أو غيره فلا يجوز أن يحلني ضربك المبرح زيد بخلاف ضربك زيدا المبرح لان معموله كالعلة من الموصول
فلا يفصل بينهما وأما قوله تعالى انه على رجعه لقادر يوم تبلى الخ فيوم معمول محذوف أي يرجعه لرجعه
للفصل بينهما بخبر ان ولا محذوف وهذا ضعف تقديره متعلق بالمسألة اسما كابتدائي كما مر مع جوابه هناك ولا
مؤخرا عن معموله لكن يجوز الرضى بتقديم معموله الظرف واختاره السعد وغيره وتسعهم فيه ومنه فلما بلغ
معه السبي ولا تأخذكم بهما رافة لا يبعثون عنها حولا اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجا ومخرجا وجعل الظرف
متعلقا محذوف حالا من المصدر فكاف وأن يكون مفردا وشذاعمال غيره كقوله

قد جربوه فإزادت تجاربهم * أنباقدامة الالهجر والغنما

بالفاء والنون والعين المهملة أي الخير والكرم وترك المصنف هذه الشروط لاغناء ما ذكره عنها إذ المضمرة
لا يقدر بالفعل بل لا يسمى مصدرا أصلا وتأويل المصغر وذو التاء والمجرع يعوت المقصود منها وأما المفعول
والمؤخر فلان معمول الصلة لا يفصل باجنبي ولا يتقدم على الموصول وإنما أطلنا في ذلك للاحتياج اليه فتدبره
والله أعلم (قوله ويقدر بما الخ) مقتضاه ان ما لا تقدر مع الماضي والمستقبل وليس كذلك بل هي
صالحة للزمنة الثلاثة الأنا يقال انما خصوصها بذكر الحال لتعديده مع ان ولأن دلالة ان مع الماضي على
الماضي ومع المضارع على المستقبل أشد من دلالة ما عليهما (قوله أكثر من المنون) أي في الاستقبال
والا فالمنون أقيس لشبهه الفعل في التنكير ويلييه المضاف لأنه كثير ما ينوي فيه الاتصال (قوله بضرب)

ضعيف النكابة أعداءه * يخال الفرار يراخي الاجل وقوله فانك والتأبين عروبة بعدما * دعاك وأهذينا اليه شوارع وقوله لقد علمت أولى المغيرة أني * كرت فلم أنكك عن الضرب مسمعا فاعدا منصوب بالنكابة وعروبة منصوب بالتأبين ومسمعا منصوب بضرب وأشار بقوله ولا سم مصدر عمل الى أن اسم المصدر قد يعمل عمل الفعل والمراد باسم المصدر ما سارى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه اعطاء تقدير من بعض ما في فعله دون تعويض كعطاء فانه

(٢٣)

من الهمزة الموجودة في فعله وهو خال منها لفظا وتقديرا ولم يعوض عنها شي واحترز بذلك بما خلا من بعض ما في فعله لفظا ولم يخال منه تقديرا فانه لا يكون اسم مصدر بل يكون مصدرا وذلك نحو قتال فانه مصدر قتال وقد خلا من الالف التي قبل التاء في الفعل لكن خلا منها لفظا ولم يخال منها تقديرا ولذلك نطق بها في بعض المواضع نحو قتال قيمة الاضارب ضربا بالكن انقلب الالف ياء لكسر ما قبلها واحترز بقوله دون تعويض مما خلا من بعض ما في فعله لفظا وتقديرا ولكن عوض عنه شي فانه لا يكون اسم مصدر بل هو مصدر وذلك نحو عدة فانه مصدر وعد وقد خلا من الواو التي في فعله لفظا وتقديرا ولكن عوض عنها التاء وزعم ابن

متعل بالزنا والهام جمع هامة وهي الرأس كلها وتطلق على جمجمة الدماغ وحدها فاضافته لضمير الرأس للتأكيده على الاول وسماه اختلافا للاغطين ومن اضافة الجزء للكل على الثاني وأراد بالقبيل العنق لانه محل اقالة الرأس أي استقراها (قوله يخال الفرار الخ) أي يظن الهرب من الحرب بمنع الموت (قوله فانك والتأبين) هو مصدر أبنت الرجل شاة الموحدة واسكان النون اذا بكيتها وأثبتت عليه بعد الموت ومن معانيه أن يعاب الانسان في وجهه أو يذكر بقبيح وكلاما مناسبة هذا في بعض نسخ العيني والتأنيب بنون فتحتية فوحدة وفسره بالتعنيف وهو منصوب على انه مفعول معه أو عطاء على اسم ان وعروبة مفعوله وخبر ان في بيت بعده دعاك أي طلبك لنصرته ويروي عماك أي حفظك وشوارع أي ممتدة لقتله (قوله أولى المنبرة) أي أوائل الخيل المغيرة على العدو وأنكك أي أعجز مشات الكف وماضيه بالفتح والكسر ومصدره النكول كافي القاموس ومسمع كمنبر اسم رجل مفعول الضرب (قوله في الدلالة على معناه) أي على معنى المصدر وهو الحدث لكن بواسطة فان الصحيح الذي صوب به بعضهم أن مدلول اسم المصدر مباشرة لفظ المصدر لا الحدث فهنا فرق معنوي وما ذكره الشارح لفظي وخرج بهذا القيد نحو الكحل والدهن بضم أولهما فانه وإن اشتمل على حروف الفعل لم يدل على الحدث بل على ذات وهو الجوهر المعلوم (قوله من بعض ما في فعله) أي من الحروف الاصلية أو الزائدة فان حق المصدر أن يتضمن حروف فعله اما بما واوله كتبكم تكلموا أو زيادة ككرم اكراما فان نقص دون تعويض كان اسم مصدر كتوضأ وضوا أو تكلم كلاما (قوله دون تعويض) متعلق بخلوه (قوله ولكن عوض عنه) أي سواء كان عوض في آخره كاذ كره أو لا كأم تعلميا وسلم تسابعا فانه نقص عن فعله احدي اللامين المكررين ولكن عوض عنها التاء في أوله لالمدة قبل آخره لوجودها الغير تعويض في نحو اكراما (قوله وزعم ابن المصنف الخ) لم ينفرده بل تبع والده وجري عليه الدماميني في شرح التسهيل فقال ينبغي أن يتقيد البعض الناقص بكونه أكثر من حرف كما قيده المصنف في شرحه كالوضوء والغسل والكلام والعرف والعون والكبر لعدما بينهما وبين أفعالها أي توضأ واغتسل وتكلم واعترف وأعان وتكبر وأما نحو العطاء والثواب فمصدران لقرينهما من الفعل اذا اصل اعطاء واثنوا بخذف زائد هما وهو الهمزة وحرك ما بعدهما ليصح الابتداء به اه (قوله وبعد عطائك) اسم مصدر مضاف لافعله والمائة مفعوله أي المائة من الابل والرتاع بالفوقية جمع راعة (قوله من قبله الرجل) اسم مصدر مضاف لفعله وامرأته مفعوله والجار والمجرور خبر مقدم عن الوضوء (قوله اذا صح عون الخالق الخ) هو بمعنى قوله

اذا كان عون الله للعباد مسعفا * شهياله في كل أمر مراده

وان لم يكن عون من الله لافني * فاول ما ينبغي عليه اجتهاده

(قوله فلا ترين) مضارع مجهول وألوف بالفتح الهمزة وضم اللام أي محبا مفعوله الثاني (قوله فان اختلاف فيه مشهور) محله في اسم المصدر غير العلم وغير المبدوء بيم زائدة لغير مفاعلة بالعلم فلا يعمل اتفاقا كبسار وخار وبرة ان كانا من أخرج وأبرأ أي صيره ذا جوار وبر والافهم مصدران لفجرو بر ولا يرد ذلك

اعمال اسم المصدر قوله أكثر ابعدر الموت عنى * وبعد عطائك المائة الرتاع فالمائة منصوب بعطائك ومنه حديث الموطأ من قبله الرجل امرأته الوضوء فامرأته منصوب بقبله وقوله بعشرتك الكرام تعد منهم * فلا ترين لغيرهم ألوف اختلاف فيه مشهور

وقال الصيمري اعماله شاذوا نشد اكفرا البيت وقال ضياء الدين بن العاج في البسيط ولا يبعد ان مقام المصدر يعمل عمله وتعمل عن بعضهم انه اجاز ذلك قياسا (ص) وبعد جره الذي اضيف له * كمل ينصب أو يرفع عمله (ش) يضاف المصدر الى الفاعل فيجره ثم ينصب المفعول نحو عجبت من شرب (٢٤) زيد العسل الى المفعول ثم يرفع الفاعل نحو عجبت من شرب العسل زيدومنه

قوله تنفي يداها الخ صافي كل هاجرة * نفي الدراهم تنقاد الصياريف وليس هذا الثاني مخصوصا بالضرورة خلافا لبعضهم وجعل منه قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فاعرب من فاعلا بحج وردبانه يصير المعنى ولله على جميع الناس أن يحج البيت المستطيع وليس كذلك فمن بدل من الناس والتقدير ولله على الناس مستطيعهم حج البيت وقيل من مبتدأ والخبر مخذوف والتقدير من استطاع منهم عليه ذلك ويضاف المصدر أيضا الى الظرف ثم يرفع الفاعل وينصب المفعول نحو عجبت من ضرب اليوم زيدهمرا (ص) وجوما يقبع ماجور من * راعى في اتباع المحل حسن (ش) اذا اضيف المصدر الى الفاعل ففاعل يكون مجرورا لفظا من فواعل

قوله تنفي يداها الخ صافي كل هاجرة * نفي الدراهم تنقاد الصياريف وليس هذا الثاني مخصوصا بالضرورة خلافا لبعضهم وجعل منه قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فاعرب من فاعلا بحج وردبانه يصير المعنى ولله على جميع الناس أن يحج البيت المستطيع وليس كذلك فمن بدل من الناس والتقدير ولله على الناس مستطيعهم حج البيت وقيل من مبتدأ والخبر مخذوف والتقدير من استطاع منهم عليه ذلك ويضاف المصدر أيضا الى الظرف ثم يرفع الفاعل وينصب المفعول نحو عجبت من ضرب اليوم زيدهمرا (ص) وجوما يقبع ماجور من * راعى في اتباع المحل حسن (ش) اذا اضيف المصدر الى الفاعل ففاعل يكون مجرورا لفظا من فواعل فيجوز في تابعه من الصفة والعطف وغيرهما سرعاة اللفظ فيجرر سرعاة المحل فيرفع فتقول عجبت من شرب زيد الظريف والظريف ومن اتباعه المحل قوله حتى تهجر في الرواح وهاجها * طلب المعقب حقه المظالم وبالتأنيث فرج المظالم لكونه متما للمعقب على المحل واذا اضيف الى المفعول فهو مجرور لفظا منصوب محلا فيجوز أيضا في تابعه سرعاة اللفظ والمحل ومن سرعاة المحل قوله قد كنت دايت بها حسانا * مخافة الافلاس والليانا فالليانا معطوف على محل الافلاس (ص) (اعمال اسم الفاعل)

على قوله ولا هم مصدر عمل لانه مقيد بقيد المصدر وهو صحة تأويله بالفعل وأما المبدوء بالميم المذكورة فيعمل اتفاقا كالمضربة والمحمدة ومنه قوله

أظلم ان مصابكم رجلا * أهدي السلام تحية ظلم

فالهمزة للنداء ومصابكم اسم ان مضاف لفاعله ورجلا مفعوله وجملة أهدي السلام صفة رجل وتحية مفعول مطلق لاهدي كقعدت جلوسا وأحال من الفاعل وظلم خبر ان واحترز بغير المفاعلة من نحو ضارب مضاربة فانه مصدر لا اسمه كذا في التوضيح وتبعه الاشعوني هنا وكره غيرهما ان ذا الميم مصدر مطلقا وجرى عليه في الشذور (قوله الصيمري) بفتح الميم نسبة الى صيمرة بلدة بالجهم (قوله وبعد جره الخ) فيه افادة أن جر المضاف اليه بالمضاف لا بالاضافة ولا الحرف المقدس وقوله كمل أي ان أردته والافه وغير لازم فيزاد على صور الشارح الثلاثة صور ثلث اضافته للفاعل مع حذف المفعول نحو وما كان استغفار ابراهيم أي ربه وعكسه نحو ولا يسأم الانسان من دعاء الخير أي من دعائه الخير (قوله تنفي يداها) أي الناقة المذكورة قبل والهاجرة وقت اشتداد الحر نصف النهار ونفي الدراهم مفعول مطلق أي نفيا كنفها وهو جمع درهم لغته في درهم فالياء منقلبة عن ألف المفرد لا للشباع بخلاف ياء صياريف لانه جمع صيرف وتنقاد بمعنى النقد فاعل نفي وكل مصدر جاء على تفعال فهو بفتح التاء الالتقاء وتبين فبالكسر (قوله وليس كذلك) أي لان حج المستطيع ليس الا على نفسه لا غيره والالزم تأنيث جميع الناس بترك مستطيع واحد وهذا الردمبي على ان أل في الناس للاستغراق فان جعلت للمعبد الذي صرح الاستشهاد به لتقدم ذكر الناس رتبة ذن رتبة المبتدأ وهو حج مع متعلقاته التقديم فالمعنى حج البيت من استطاع واجب على الناس المذكورين وهم المستطيعون وأصرح منه في الاستشهاد حديث وحج البيت من استطاع اليه سبيلا (قوله فمن بدل من الناس) أي بدل بعض والرابط مخذوف أي منهم كما أشار اليه الشارح ويلزم على ذلك الفصل بين البدل والمبدل منه باجنبي وهو المبتدأ (قوله وقيل من مبتدأ) وهي اما شرطية أو موصولة (قوله وجوما يقبع حتى تهجر الخ) أي سار ذلك الجار الوحشي في الهاجرة أي شدة الحر والرواح من الزوال الى الليل وهاجها أي أثارأ نثاء المرافقة له في طلب الماء وطلب المعقب مصدر طاج على حذقت جلوسا مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف المشددة أي الغريم الطالب لغريمه من عقب في الامر طلبة بجده وحقه مفعول طلب والمظالم صفة المعقب على محله أي هاجها هي جانا كطلب المظالم حقه (قوله قد كنت دايت) بتقديم التحية على النون أي أخذت تلك الجارية المعلومة في دين لي عليه والليان بفتح اللام أكثر من كسرهما المماثلة والله أعلم

(اعمال اسم الفاعل)

عرفه في التسهيل بانه الصفة الدالة على فاعل الحدث الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها في حالتي التكبير والتأنيث المفيدة لمعنى المضارع أو الماضي نخرج بالدالة على الفاعل اسم المفعول وما بعينه كقتيل والجارية على المضارع الجارية على الماضي كفريح وغير الجارية على فعل ككريم

شرب زيد الظريف والظريف ومن اتباعه المحل قوله حتى تهجر في الرواح وهاجها * طلب المعقب حقه المظالم وبالتأنيث فرج المظالم لكونه متما للمعقب على المحل واذا اضيف الى المفعول فهو مجرور لفظا منصوب محلا فيجوز أيضا في تابعه سرعاة اللفظ والمحل ومن سرعاة المحل قوله قد كنت دايت بها حسانا * مخافة الافلاس والليانا فالليانا معطوف على محل الافلاس (ص) (اعمال اسم الفاعل)

وبالتأنيث نحو أضيف فانه لا يجري على المضارع الا في التذكير لان مؤنثه هي فاعله وانه أومعنى الماضي لاخراج
نحو ضامر الكشح مما دل على الاستمرار ويخرج به أيضا أفعال التفضيل لانه لا دوام كما خرج بمقابله فهذه
الخرجات ماعدا الاول والاخير صفات مشبهة لاسم فاعل هذا هو الاصطلاح المشهور وأما ما سيأتي في أبنية
أسماء الفاعلين من أنه يطلق عليها اسم الفاعل فباعتبار اصطلاح آخر وهو مجاز كاسيائي وإن شئت فقل اسم
الفاعل مادل على فاعل الحدث وجرى مجرى الفعل في قاعدة الحدث فخرج بالاول اسم المفعول والثاني
الصفة بجميع أوزانها وأفعال التفضيل (قوله في العمل) أي لافي غيره فانه يضاف للمعمول ويطرد جزمه مع موله
المتأخر بلام التقوية بخلاف الفعل والمراد عمل التعدي ان تعدي فعله والزم ان لزم والجار متعلق بما
تعلقت به بالكاف أو بهانفسها لما فيها من معنى التشبيه بناء على جواز التعلق بالحرف الذي فيه معنى الفعل
(قوله بمعزل) بكسر الزاي كما هو الرواية فيكون اسم مكان والباء ظرفية وعن مضيه متعلق به لا كتهافت
الطرف براءة الفعل وان كان اسم المسكان لا يعمل في غيره والمعنى ان كان في مكان عزل أي ابعاد عن مضى
حدثه والمسكان هنا مجازي وهو التركيب ولا يصح جعله بمعنى الحدث والباء للابسة أي ان كان ملتبسا
بأنزال لانه كان يجب فتح زانه كما هو قياس مفعول للحدث من مكسور عين المضارع كاسيائي (قوله ان كان
مستقبلا وأحالا) مثله الدال على الاستمرار على ما صرح في الاضافة يشترط أيضا أن لا يكون مصغرا ولا
موصوفا قبل عمله كالمصدر لانها من خواص الاسماء فيبعدها عن الفعل ولا تضر التثنية والجمع لانها
لا يغبر ان صيغة المفرد كالتصغير ولان علامتهما تلحق الفعل وانما بطلان العمل المصدر لبعده عن الفعل بضعف
دلالتة على الزمان جدا لان لزومه له غير بين بخلاف الوصف (قوله وان كان بمعنى الماضي لم يعمل) أي
الاذا صح وقوع المضارع موقعه نحو كان زيد ضارب بعمره أمس اصحح كان زيد يضرب الخ بخلاف هذا
ضارب زيدا أمس لعدم صحة يضرب بدله (قوله فهو مشبهة) أي للماضى معنى لكونه بمعناه لالفاظا لانه
لم يوازنه (قوله وأجاز الكسائي الخ) محل الخلاف في نصبه المفعول كالمثال أما الفاعل فان كان ضميرا
رفعه اتفاقا أو ظاهرا فكن ذلك على ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور قال السيوطي وهو الاصح
لكن بشرط الاعتماد على شيء مما ذكره اه ومقتضاه انه يرفع الضمير وان لم يعتمد في نحو ضارب أنت
أمس (قوله حكاية حال) أي بدليل ونقلهم دون وقبلناهم والمعنى ببسط ذراعيه والمشهور في حكاية الحال
أن يقدر الماضي واقعا من التكلم وقيل أن يقدر المتكلم نفسه موجودا في زمن وقوع الفعل ويعبر على
كل بما يدل على الحال وكون الآية من ذلك انما هو باعتبار المخاطبين لا الخالق جل وعلا فان الله تعالى عنده
كاللحظة الواحدة وقيل لا حاجة الى الحكاية لان حال أهل الكهف مستمر الى الآن فيجوز أن يلاحظ في
بسط جانب الحال فيعمل وفي كلامهم ما يؤيده (قوله الا اذا اعتمد على شيء) أي ليقر به من الفعل وأشار
الشارح الى أن ما في هذا البيت في معنى الشرط الواحد وهو الاعتماد على أحد المذكورات فان لم يعتمد لم
يعمل خلافا للاخفش والكوفيين وهذا شرط لعمله في المفعول وفي الفاعل الظاهر كما مر وعدم المضى شرط
لعمله في المفعول فقط فقول المغنى ان اشتراط الجمهور الاعتماد وكونه بمعنى المضارع انما هو لعمل النصب يعني به
مجموع الامرين والا فلا اعتماد بشرط العمل الرفع في الظاهر أيضا عند الجمهور قاله الدماميني والشمي أفاده
الصبان (قوله أو حرف ندا) الصواب أن المسوغ الاعتماد على الموصوف المقدر اذا التقدير يار جلا طالع
جبل لان حرف النداء مختص بالاسم فكيف يقر به من الفعل وقد يقال لم ندع ان حرف النداء مسوغ بل اذا
وايه الوصف عمل وهذا لا ينافي كون المسوغ الموصوف المقدر وانما صرح به هنا مع دخوله في قوله وقد يكون
الخ لدفع توهم ان النداء يبعده من الفعل فلا يعمل (قوله أو النفي) أي ولولا ولا نحو انما ضارب زيد

بأل أو مجردا فان كان
مجردا عمل عمل فعله من
الرفع والنصب ان كان
مستقبلا أو حالا نحو هذا
ضارب زيدا الآن أو هذا
وانما عمل لجر يانه على
العل الذي هو بمعناه وهو
المضارع ومعنى جريانه
عليه أنه موافق له في
الحركات والسكنات موافقة
ضارب ليضرب فهو مشبهة
للفعل الذي هو بمعناه لفظا
ومعنى وان كان بمعنى
الماضى لم يعمل لعدم
جريانه على الفعل الذي هو
بمعناه فهو مشبهة له معنى
لا لفظا فلا تقول هذا
ضارب زيدا أمس بل يجب
اضافته فتقول هذا ضارب
زيد أمس وأجاز الكسائي
اعماله وجعل منه قوله
تعالى وكأبهم باسط ذراعيه
بالوصيد فتدراعيه منصوب
بباط وهو ماض وخرجه
غيره على انه حكاية حال
ماضية (ص)

دولى استنهما أو حرف ندا
أو نفيا أو جازفة أو مسندا
(ش) أشار بهذا البيت
الى ان اسم الفاعل لا يعمل
الا اذا اعتمد على شيء قبله
كأن يقع بعد الاستفهام
نحو أضراب زيد عمرا أو
حرف ندا نحو ياطالعا
جبلأ والنفي نحو ما ضارب

(٤ - (خضري) ثاني) زيد عمرا أو يقع نفعا نحو مررت برجل ضارب زيدا أو حالا نحو جاز يذرا كبا فرسا ويشمل

هذين النوعين قوله أو جاء صفة وقوله أو مسندا معناه انه يعمل اذا وقع خبرا وهذا يشمل خبر المبتدأ نحو زيد ضارب عمرا وخبر ناسخه

أو مفعوله نحو كان زيد ضارب عمر أو ظننت زيداً ضارباً بعمر وأعلنت زيداً ضارباً بكراً (ص)
 وقد يكون نعت محذوف عرف * فيستحق العمل الذي وصف (ش) قد يعتمد اسم الفاعل على موصوف مقدر فيعمل عمل فعله كالأولاء على
 مذكور ومنه قوله وكما مالى عيني من شئ غيره * إذا راح نحو الجرة البيض كالدمى فعيينه منصوب بمالى صفة لموصوف محذوف
 تقديره وكما شخص مالى ومثله قوله كفاطح صخرة يوماً ليوهياً * فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل التقدير كوعل ناطح صخرة (ص)
 وإن يكن صلة آل ففي المضي * (٢٦) وغيره أعماله فدارتضى (ش) إذا وقع اسم الفاعل صلة للألف واللام عمل

ماضي أو مستقبل أو حالا
 لوقوعه حيثما وقع
 الفعل إذا حق الصلة إن
 تكون جملة فتقول هذا
 الضارب زيد الآن أو غدا
 أو أمس هذا هو المشهور
 من قول النحويين وزعم
 جماعة من النحويين
 منهم الرماني أنه إذا وقع صلة
 لآل لا يعمل الماضي ولا
 يعمل مستقبل ولا حالا
 وزعم بعضهم أنه لا يعمل
 مطلقاً وإن المنصوب بعده
 منصوب بأضمار فعل والحجب
 أن هذين المذهبين ذكرهما
 المصنف في التسهيل
 وزعم ابنه بدر الدين في
 شرحه أن اسم الفاعل إذا
 وقع صلة للألف واللام
 عمل ماضياً ومستقبلاً
 وحالاً باتفاق وقال بعد هذا
 أيضاً رتضى جميع النحويين
 أعماله يعنى إذا كان صلة
 لآل (ص)
 فعال أو مفعول أو فاعل *
 في كثرة عن فاعل بديل
 فيستحق ماله من عمل
 وفي فاعل قل ذاو فاعل

عمر أو غير مضيع نفسه عاقل (قوله أو مفعوله) أى مفعول ناسخه (قوله محذوف عرف) أى بقرينة حالية
 كاختصاص الصفة بنحو مررت بعاقل أو مقالية كبيتى الشارح بدليل بقيتها وكالنداء لانه ظاهر في العاقل
 بخلاف مررت بقائم (قوله وكما مالى الخ) كم خبرية مبتدأ حذف خبرها أى لا يفيد نظره شيئاً ومالى
 اسم فاعل من ملاءلاً تمييزاً لكم مجرور بأضافتها اليه وعيينه مفعوله ومن شئ غيره أى ملك غيره متعلق
 به وراح نامة بمعنى ذهب والبيض أى النساء الحسنان فاعلها وكالدمى حال منه وهو بضم الدال جمع دميمة
 كذلك وهى الصورة من العاج شبه بها النساء الحسنات وبياضها فان جعلت راح ناقصة بمعنى صار كان خبرها
 نحو الجرة أى صار البيض كائنة نحو الجرة وكالدمى حال أيضاً والمعنى على تمامها أظهر فتدبر (قوله ليوهياً)
 بالياء التحيية بعد الهاء يقال أوهى الشئ يوهيه أى أضعفه ويرى بالنون بدل الياء بعناه والوعل ككتف
 وذهب التيس الجبلى (قوله فدارتضى) أى بلا شرط اعتماد كما في التصريح ولا عدم تصغير ولا وصف كما
 فى ألفية ابن معطى والسيوطى (قوله لا يعمل مطلقاً) أى وأل فيه معرفة لاموصولة (قوله وزعم ابنه الخ)
 هو ما فى شرح الكافية ولعله لم يعتبر الخلاف لضعفه (قوله بديل) خبر عن المذكورات قبله على حذف
 والملائكة بعد ذلك ظهر أولان العطف بالواو للاحداث أى كل واحد منها على حدته بدليل وسوغ
 الابتداء بها كونها أعلاماً على أوزان خاصة وقوله فى كثرة أى فى التنصيص عليها كما أوكيفاً وأما فاعل
 فيحتمل لها وللقلة (قوله يصاغ لكثرة) فى نسخ من الثلاثى وأخذ من قول المصنف عن فاعل لانه إنما
 يحصى من الثلاثى فلا تبنى هذه الامثلة من غيره الاما من قولهم دراك وسار من أدرك وأسأرى أبقي فى
 الكاس بقية ومطاء ومهوان من أعطى وأهان وشميع ونذير من أسمع وأنذر وزهوق من أزهى (قوله
 فتعمل عمل الفعل) أى كلها على الصحيح جملاً على أصلها وهو اسم الفاعل وأنكر الكوفيون أعمالها
 لأن بادتها بالمبالغة على معانى أفعالها ولزوال شبه الصورة والنصب بعدها بفعل مضمر تفسره هى وأنكر
 أكثر البصريين والآخرين والجزمى فعلا فقط (قوله على حد اسم الفاعل) أى بشرطه وفاقاً وخلافاً
 (قوله أما العسل فانا شراب) فيهرد على منع الكوفيين تقديم المنصوب عليها وكون ما بعد الفاء لا يعمل
 فيما قبلها إنما هو مع غيرهما كما مر وسبأنى (قوله أخال حرب) كناية عن ملازمته لها والى بمعنى اللام وأراد
 بالجلال بكسر الجيم جمع جبل بضمها ما يلبس فى الحرب من الدرع ونحوه والولاج فعال من الولوج وهو
 الدخول والخواالف بالحاء المعجمة جمع خالفة وهى فى الأصل عماد البيت وأراد بها البيت نفسه وأعقلا بجملة
 ففاف من أعقل الرجل إذا اضطر بترجله من الفزع وهو حال أو خبر ثان ليس (قوله لانه جار بوائكها)
 جمع بائكة وهى النافقة السميئة (قوله عشية الخ) نصب على الظرفية وسعدى بالضم اسم امرأة مبتدأ خبره
 الجملة الشرطية أى لو تراءت الخ والجملة فى محل جر بإضافة عشية إليها على ما فى الصبان فهى ظرف لشيئ غير
 مذكور فى البيت أى كان كذا وكذا عشية كونه سعدى من الجمال بحيث لو تراءت الخ ويحتمل أنها

(ش) يصاغ لكثرة فعال ومفعول وفعل وفاعل فتعمل عمل
 الفعل على حد اسم الفاعل وأعمال الثلاثة الأولى أكثر من أعمال فاعل وفعل وأعمال فاعل أكثر من أعمال فعل فمن أعمال فعال ما سمعه
 سيبويه من قول بعضهم أما العسل فانا شراب وقول الشاعر
 أخال حرب لباساً إليها جلالها * وليس بولاج الخوالف أعقلا
 فاعل منسوب بشراب وجملاً لمنسوب بلباس ومن أعمال
 مفعول قول بعض العرب أنه لانه جار بوائكها فبوائكها منصوب بمنحار ومن أعمال فعول قول الشاعر
 عشية سعدى لو تراءت لراهب

ظرف

منسوب بهيوج ومن
اعمال فيميل قول بعض
العرب ان الله سميع دعاء
من دعاه فدعاء منصوب
بسميع ومن اعمال فعل
ما أنشده سيبويه

حذرا مورالا تضير وآمن *
ماليس ينجيجه من الاقدار
وقوله أنا في أنهم من قون
عرضي * بحاش الكرملين
طسم فديد * فأمورا
منسوب بحذر وعرضي
منسوب بمزق (ص)

وما سوى المفرد مثله جعل
* في الحكم والشروط
حينما عمل

(ش) ماسوى المفرد
وهو المثنى والمجموع نحو
الضاربين والضاربين
والضارب والضارب
حكمها حكم المفرد في
العامل وسائر ما تقدم
ذكره من الشروط فتقول
هذان الضاربان زيد
وهؤلاء الضاربون بكرا
وكذلك الباقي ومنه قوله
أر الغامكة من ورق الحلي *

أصله الجاهل وقوله
تمزادوا أنهم في قومهم *
غفر ذنبهم غير غفر (ص)
وانصب بذى الأهمال
تلوا وخفض

وهو نصب ماسوا مقتضى

ظرف لترات فلا تكون مضافة ولم تنون حينئذ لا ضرورة وألمنع صرفها بأن أراد بها عينية أى لو
ترامت سعدى لراهب وقت العشيبة فلا تخ وبدوثة صفة لراهب وهى بضم الدال قرية بين الشام والعراق
تسمى دومة الجندل ونجر وجميع مر فوعان بالابتداء ودونه خبر الجملة صفة ثانية لراهب وهما اسمان جمع لتاجر
وحاج لاجمان لان الصحيح ان فعلا وفيه لا يسام من صيغ الجوع قليل والمسوغ للابتداء بهما العطف وفيه
انه لا يسوغ الا بشرط كون أحد المتعاطفين فقط مسوغا ولا مسوغ هنا فان اعتبر في أحدهما كونه وصفا
لمحذوف أى قوم نجر مثلا على حدم مؤمن خير من كافرا والوصف المقدر أى نجر كثير لان المقام للبالغة الثانية
مثله في ذلك ولا حاجة للعطف فلا بالقاف أى أبض جواب لو واهتاج أى نارواخوان العزاء أى الملازمين
للتصبر مفعول مقدم طيوج لانه من حاج المتعدي لا اللازم يقال حاج الشئ بنفسه وهجته أى أثرته (قوله)
أنا في أنهم الخ) ان ومعدولا هافاعل أى ومن قون بفتح فكسر جمع من ق كذا لك من من قون الثوب قطعته
والعرض محل المدح والذم من الانسان والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام ماء في جبل طي تشرب منه
الجحاش والفديد بقاء ودالين مهماتين التصويت أى هم مثل بحاش الخ (قوله فأمورا منصوب بحذر) أى
لاعتماده على المبتدأ المقدر أى هو حذر وكذا ما ليس ينجيجه منصوب بآمن (قوله وما سوى المفرد) مبتدأ
خبره جعل ومثله مفعول ثان لجعل وحيت ظرف له وما زائدة وجلة عمل مضاف إليها حيت أو ان حينما شرطية
وعمل فعل الشرط وجوابه محذوف أى جعل مثله (قوله وهو المثنى والمجموع) أى من اسم الفاعل وأمثله
المبالغة كما يعلم من الشواهد (قوله ألفا) جمع ألفة من الالفه وهى المحبة وهو حال من القاطنات فى قوله
* القاطنات البيت غير الريم * بضم الراء وشدة التحية جمع رائة بمعنى ذاهبة ومكة مفعول أو القال والورق
جمع ورقاء وهى الحمامة التى يضرب بياضها الى سواد والحلى بفتح فكسر أصله الحمام حذفت الميم الاخيرة
وقلبت الالف ياء والغتحة كسرة للروى (قوله تمزادوا أنهم الخ) بفتح الهجمة على تقدير الياء أى زادوا
على غيرهم بانهم الخ أو بكسر هاء على الاستئناف لبيان سبب الزيادة وحذف مفعول زادوا للامموم وكذا عند
تقدير اللام مع الفتحة وغفر وغفر بضم غين جع غفور ونظور بالخاء المعجمة أى غير مفتخرين أو الجيم من
الفجور وهو الكذب وذنبهم مفعول غفروا ضافته لادنى ملاسة أى ذنب الغير معهم (قوله وانصب الخ)
أفاد بتقديم النصب انه أولى لانه الاصل وقيل الخفض للخفض وقيل سواها أفاد أى ان العامل لا يضاف للفاعل
لانه لا ينصب وكذا لا يضاف للمحال ولا التميز بل للمفعول وحكى اضافته للخبر فى أنا كائن أخيك اشبه به
وأما قائم الاب فاضيف الى فاعله لعدم عمله النصب وحمل جواز الوجهين فى الظاهر أما الضمير المتصل فيتعين
جوهه بالاضافة لعدم التنوين كنهذا مكرمك وجعله الأخفش وهشام فى محل نصب كاهل فى درهم زيد
معطية كجهرى فى الاضافة (قوله وهو لنصب ماسوا) أى ماسوى التلو وهو مافصل عن الوصف بفواصل
ولو غير مضاف اليه نحو انى جاعل فى الارض خليفة وانما ينصب ماسوا اذ لم يكن فاعلا والاوجب رفعه كنهذا
ضارب زيد أبوه ولم يكن التلو مافصل به بين المتضايقين والاجازة كنهذا معطى درهم زيد وخلف وعده
رساله ولم ينبه على ذلك لظهوره من مواضعه (قوله العامل) خرج غيره فمتجب اضافته لتاليه ونصب ماسوا
ولو أكثر من واحد لا متناع الاضافة لشبهتين كنهذا معطى زيد أمس درهم ماسوا بكراً أمس عمر قائم وانصبه
بفعل مقدر عند قوم لعدم أهلية الوصف له وعند السيرافى بالوصف وان كان ماضيا اشبهه المحلى بال فى عدم
التنوين بسبب الاضافة واطلبه له فعمل فيه كغيره من المقتضيات ولما تعذرت الاضافة تعين النصب
للضرورة وعليه يخرج وجاعل الليل سكنا بلا احتياج الى اعتبار الاستمرار فتأمل (قوله فتقول الخ)

(ش) يجوز فى اسم الفاعل العامل اضافته الى ما وليه من مفعول وانصبه فتقول هذا ضارب زيد هذا ضارب زيد فان كان له مفعولان وأضفته الى
أحدهما وجب نصب الآخر فتقول هذا معطى زيد درهم ماسوا معطى درهم زيد (ص)

واجزراً وانصب تابع الذي انخفض * كبتني جاء وما لامن نهض (ش) يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجزور بالاضافة الجبر والنصب نحو هذا ضارب زيد وعمرو وعمر فالجبر مرعاة للفظ والنصب على اضرار فعل وهو الصحيح والتقدير ويضرب عمراً أو مرعاة لمحل المخفوض وهو المشهور وقد روي بالوجهين قوله (٢٨) * الواهب المائة الهجان وعبيدها * عوداً تزجي بينها

أطفالاً بنصب عبد وجزه وقال الآخر

هل أنت باعث دينار
لحاجتنا
أو عبد درب أخاعون بن
مخراق

بنصب عبد عطف على محل
دينار أو على اضرار فعل
التقدير أو تبعث عبد درب
(ص)

وكل ما قرر لاسم فاعل
يعطى اسم مفعول به لا
تفاضل

فهو كفعل صبغ للفعل في
معناه كالعطى كفاً فإكتفى

(ش) جميع ما تقدم في اسم
الفاعل من أنه ان كان

مجرداً عمل ان كان بمعنى
الحال أو الاستقبال بشرط

الاعتقاد وان كان بالالف
واللام عمل مطلقاً يثبت

لاسم المفعول فتقول
أمضروب الزيدان الآن

أرغدا أوجاء المضروب
أبوها لأن أرغدا أو أمس

وحكمه في المعنى والعمل
حكم الفعل المبني للمفعول

فرفع المفعول كإرفقه
فعله فسكاً تقول ضرب

الزيدان تقول أمضروب
الزيدان وان كان له

وبالوجهين قرئ أن الله بالغ أمره هل هن كاشفات ضمره (قوله وجب نصب الآخر) أي بالوصف لانه عامل (قوله تابع الذي الخ) شمل جميع التوابع لانه مفرد مضاف فيعم والمثال لا يخص وقوله انخفض مخرج لتابع المنصوب فلا يجوز جزه خلافاً للبغداديين لان شرط الاتباع على المحل كونه أصلياً والاصل في الوصف المستوفى للشروط النصب لا الجبر وأشار بتقديم الجبر إلى أن جريته ما لم يمنع منه مانع كمنعه في نحو الضارب الرجل وزيداً لا يلزم اضافة الوصف المحلى بال إلى الخالي منها وجوز سيبويه لانه يغتفر في التابع (قوله على اضرار فعل) الأرجح اضرار وصف منون ليطابق المذكور ولان حذف المفرد أسهل من الجلة فان كان الوصف المذكور غير عامل تعين الفعل نحو وجاعل الليل سكيناً والشمس أي ويجعل الشمس (قوله وهو الصحيح) أي عند سيبويه لفقد الطالب للمحل فلا يعطف عليه اذ الوصف لا ينصب الا اذا كان منوناً أو بال أو مضافاً إلى أحد مفاعيله وضارب ليس كذلك (قوله الواهب الخ) الهجان ككتاب الابل البيض الكرام يستوى فيه المفرد المذكور وغيره وهو بالجرف صفة للمائة وعوداً بضم المهملة وآخره مجمة حال منها وهو جمع هانئ أي النافقة الحديثة النتاج بعشرة أيام أو خمسة ثم هي مطلق وتزجي بزاي تخيم مضارع مجهول أي تساق بينها أطفالاً يلزم على جوهه اضافة الوصف المحلى بال إلى الخالي منها وهو جائز عند سيبويه لاغتفارهم في التابع كما سر أو يخرج على مذهبه المبرد من انه يضاف إلى مضاف لضمير ما فيه أل (قوله دينار) اسم رجل وكذا عبد درب وأخاعون بدل من عبد درب وابن مخراق صفة لاخا (قوله وكل ما قرر الخ) جعله مفعولاً ثانياً لمعطى واسم مفعول نائب فاعله أولى من رفعه بالابتداء خبره جلة يعطى لاسلامته من حذف الرابط ان جعل اسم مفعول نائب الفاعل أي يعطاه ومن انابة المفعول الثاني مع وجود الاول ان جعل النائب ضمير كل واسم مفعولاً ثانياً (قوله بلا تفاضل) متعلق بمعطى أي لانه لا يشترط فيه زيادة على شروط اسم الفاعل وذلك لم يستفد من قوله وكل ما الخ حتى يكون تأكيدها كقيل بل هو تأسيس (قوله فهو كفعل) الاظهر كون الفاء فصيحة أي اذا أردت كيفية عمل اسم المفعول المستوفى للشروط فهو كفعل الخ ولا يظهر كونها تفرعية لان ما بعدهم يعلم من السكينة السابقة (قوله في معناه) أي في جزئه وهو الحادث والمراد في عمله من اطلاق السبب وارادة السبب لان عمل اسم المفعول مسبب عن كونه بمعنى فعله فلا يرد أن الكلام في العمل لا المعنى (قوله كالعطى الخ) أل فيه موصولة مبتدأ نقل اعرابها إلى صلتها وهو معطى لكونها بصورة الحرف وفي معطى ضمير يعود إلى أل هو نائب فاعله وكفاً كسحاب مفعوله الثاني وهو ما يكفي الانسان من الرزق بلا اسراف ولا تقير ويكتفى خبر المبتدأ (قوله وقد يضاف ذا) أي اسم المفعول اجراء له مجرى الصفة المشبهة في جواز الاضافة إلى المرفوع لكن بشرط كونه على وزنه الاصل بان يكون من الثلاثي كفعول ومن غيره كضارعه المجهول فان حول إلى فاعل ونحوه امتنع فيه ذلك فلا يقال جاء رجل كحيل عينه وقتيل أبيه بالجرح خلافاً لابن عصفور (تنبيه) قال الموضح في الحواشي اذا أريد باسم المفعول الثبوت كان صفة مشبهة فيعرب مرفوعه فاعلاً كما هو شأن الصفة لانه لا يضاف إلى ما كان له قيل فأعطى حكم الصفة (قوله فتضيف اسم المفعول الخ) ظاهره أنه ينتقل من الرفع إلى الجبر وليس كذلك لان الوصف عين مرفوعة معني اذ ملول المضروب هو العبد فيلزم اضافة الشيء إلى نفسه بل يحول الاسناد عن المرفوع

كالعبد

مفعولان رفع أحدهما ونصب الآخر نحو المعطى كفاً فإكتفى فالفعل الاول ضمير مستتر عائذ

على الافعال اللام وهو مرفوع لقيامه مقام الفاعل وكفاً فالفعل الثاني (ص) وقد يضاف ذا إلى اسم مرفوع *

معنى كبحمود المقاصد الورع (ش) يجوز في اسم المفعول أن يضاف إلى ما كان مرفوعاً به فتقول في قولك زيد مضروب عبد زيد مضروب العبد فتضيف اسم المفعول إلى ما كان مرفوعاً به ومثله الورع محمود المقاصد والاصل الورع محمود مقاصده

كالعبد والمقاصد ويجعل نائب الفاعل ضمير الموصوف مبالغة يجعله هو المضروب والمحمود مثلاً لا غيره فيصير ذلك المرفوع فضلة والوصف منقون فينصبه تمييزاً ونسباً بالفعول ثم يجر بالاضافة رفعاً القبح اجزاء وصف المتعدي لواحد مجرى المتعدي لاثنتين فالجر فرع النصب وهو فرع الرفع كما هو شأن الصفة المشبهة ولم ينصب المصنف على جواز النصب فيه أيضاً كالصفة للزوم للاضافة لما علمت انها فرعها ولانها أكثر منه ونحوه لا كثر من واحد اتفاقاً فان تعدي لواحد جاز عند المصنف ان لم يلتبس فاعله بفعوله كمثل الشارح وقيل ان حذف مفعوله اقتصار اجازوا لا فلا واختاره ابن عصفور وغيره والجمهور على المنع مطلقاً ويشهد للجواز قوله ما لراحم القلب ظلاماً وان ظلمها * ولا الكريم غناع وان حرمها أما القاصر فيجوز فيه ذلك اتفاقاً ان أريد به الدوام كضامر البطن لانه يصبر صفة مشبهة حقيقة أو ملحقاً بها على ما سرى في الاضافة والله أعلم

﴿أبنية المصادر﴾

قديم اعمال البابين على صيغتهما لان العمل أهم لكونه من علم الاعراب والصيغ من الصرف فذكرها هنا استطرادى فلا يرد أن معرفة الذات تقدم على معرفة الصفة كالعمل (قوله فعل) بفتح فسكون أى موازنه ومن ذى ثلاثة حال ومن للتبعية أى حال كون ذلك المتعدي بعض الافعال الثلاثة (قوله على فعل قياساً) يستثنى منه ما دل على صناعة فقياسه فعالة كحياكة وخاطه خياطة وحججه حجمة قيل وعبر الرؤى بعبارة والمراد بالقياس هنا عند سيبويه والجمهور انه اذا ورد فعل لم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا لأنك تقيس مع السماع خلافاً للفرع (قوله فتقول الخ) عدد المثل اشارة الى انه لا فرق في المتعدي بين كونه مضاعفاً ومفتوح العين أو مكسوراً اماماً مضمومها انفاً باللازم ولا فرق أيضاً بين كونه صحيحاً كضرب ضرباً أو معتل الفاء كوعود وعدا ووطئ وطمأ والعين كباع يبع واخلع خولعاً واللام كرمى رمياً ورمى بالسكر أى صعد السلم رقياراً ورد فيه أيضاً رقيماً بضم فكسر على فعل كفى الصراح أو هموزاً ككلأ كلأً أو آمن أمناً (قوله لا ينقاس) أى لان مصادر الافعال الثلاثة لا تدرك الا بالسمع فاذا عدم لا يقاس على شئ منها (قوله وفعل اللازم) أى المكسور العين أماماً مفتوحاً فى البيت بعده والمكسور المتعدي سبق (قوله بابه فعل) أى قاعدة مصدره موازن فعل بفتح حاءين الا اذا دل على لون فالغالب فيه فعلة بالضم كسر سمره وشهب شهبه ودهم دهمه (قوله كفرح الخ) مثل للصحيح والمضاعف ومعتل اللازم منه عى عى وبقى والجرى حرقه العشق ونحوه وبقى معتل الفاء كوجع وجعوا والعين كعور عوروا والمهموز كاسف أسفاً (قوله وثلث يده) أى فسدت عروقها وبطل عملها وأصله ثلثت بالكسر (قوله مثل قعدا) حال من الضمير فى اللازم وقوله كغدا عطف على مثل قعدا باسقاط العاطف اذ لا وجه لعدم العطف مع انه مثال ثان لأن يجعل قعدا مثلاً لللازم من حيث فتح العين وغدا مثلاً لاله من حيث المصدر وأشار به الى أنه لا فرق فيه بين الصحيح والمعتل وبقى المضاعف كرمى ورمى والمعتل اما باللام كغدا غداً وعما عتوا وعلا عوا والفاء كوصل وصولاً اماماً معتل العين فالغالب فيه فعل كصام صوماً نوماً أو فعال كصام صيماً وقام قياماً أو فعالة كناح نباحاً ويقل فيه فعول كغابت الشمس غيوباً (قوله باطراد) حال من المستكن فى له (قوله مستوجباً) أى مستحقاً فعلاً بكسر الفاء أو فعلاً بفتح حاء أو فعلاً بالضم أى أو فعلاً كما يؤخذ من قوله وشمل الخ (قوله كآبى) أى اللازم كما هو فرض الكلام بمعنى امتنع وجاء أيضاً للمتعدى بمعنى كره فى القاموس أبى الشئ بأباه أو بأبيه اباءً وابهة بكسرهما كرهه اه (قوله لهذا) بالقصر للضرورة (قوله أول صوت) هو مع قوله وشمل الخ بعيداً عن الصوت ينقاس فيه كل من فعال وفعل

ولا يجوز ذلك فى اسم الفاعل
فلاتقول صررت برجل
ضارب الابزيدا تريد
ضارب أبوه زيدا (ص)
﴿أبنية المصادر﴾

فعل قياس مصدر المتعدي
* من ذى ثلاثة كرددا
(ش) الفعل الثلاثى
المتعدي يجى مصدره على
فعل قياساً مطرداً نص
على ذلك سيبويه فى مواضع
فتقول رددا وضرب
ضرباً وفهم فهماً وزعم
بعضهم أنه لا ينقاس وهو
غير سديد (ص)

وفعل اللازم بابه فعل *
كفرح وكجوى وكشال
(ش) أى يجى مصدره فعل
اللازم على فعل قياساً
كفرح فرحاً وجوى جوى
وشلت يده شلاً (ص)

وفعل اللازم مثل قعدا
له فعول باطراد كغدا
مالم يكن مستوجباً فعلاً
أو فعلاً قادراً أو فعلاً
فاول لئى امتناع كآبى
والثان للذى اقتضى تقلباً
للفعال أو لصوت

و شمل ۛ سبب اوصو نالفعيل كسبل (ش) يأتى مصدر فعمل الا لازم على فعمل قياسا فتنقول فعد فعدو داغدا غدا وار بكر بكونا وأشار بقوله ما لم يكن مستوجبا فاعلا الخ الى أنه اذا ساء فى مصدره على فعمل اذا لم يستحق أن يكون مصدره على فعمل وفعلا ن أو فعلا فالتى استحق دل على امتناع كاتى ابا و نذر فغارا و شمر داشرا دا و هو المراد بقوله فاعول أن يكون مصدره على فعمل و كل فعل (٣٠)

[illegible]

21

أو فعالة مثال الاول سهل سهولة وصعب صعوبة وعذب عذوبة ومثال الثاني

جزل جزالة وفصح فصاحة وضخم ضخامة (ص) ومأثني مخالفا لما مضى * فبابه النقل كسخط ورضى (ش) يعني ان ما سبق ذكره في هذا الباب هو القياس الثابت في مصدر الفعل الثلاثي وما ورد على خلاف ذلك فليس بقيس بل يقتصر فيه على السماع نحو سخط وسخطا ورضى ورضا وذهب

ذهابا وشكر شكرانا وعظم عظمة (ص) وغير ذي ثلاثة مقيس * مصدره كقدس التقديس وزكاة تزكية وأجلا *
 أجال من تجملا تجملا واستعد استعاضة ثم أقم * اقامة وغالباذا التالزم وما يلي الآخر مدوا فتجا * مع كسر تلو الثاني عما افتتحها
 به مزو صل كاصطفي وضم ما * يربع في أمثال قد تلها (ش) ذكر في هذه الايات (٣١) مصادر غير الثلاثي وهي مقبسة

كاهنا كان على وزن فعل
 فاما أن يكون صحيحا أو
 معتلا فان كان صحيحا
 فمصدره على تفعيل نحو
 قدس تقديسا ومنه قوله
 تعالى وكام الله موسى نكاحا
 ويأتي أيضا على وزن فعال
 كقوله تعالى وكذبوا بآياتنا
 كذبا ويأتي على فعال
 بتخفيف العين وقرئ
 وكذبوا بآياتنا كذبا
 بتخفيف الذال وان كان
 معتلا فمصدره كذلك
 لكن نحذف ياء التفعيل
 ويعوض عنها التاء فيصير
 مصدره على تفعلة نحو زكي
 تزكية ونذر يحيشه على
 تفعيل كقوله

باتت تنزي دلوها تنزيا

كأنزى شهلة نصبا
 وان كان مهموزا لم يذكره
 المصنف هنا قصده على
 تفعيل وعلى تفعلة نحو خطأ
 تخطيئا وتخطئة وجزأ تجزيا
 وتجزئة ونباأ تنبيا وتنبة
 وان كان على أفعال فقياس
 مصدره على أفعال نحو
 أكرم اكرا ما وأجل اجالا
 وأعطى اعطاء هذا ان لم
 يكن معتل العين فان
 كان معتل العين نقلت

أصلا لانه لم يتعرض لمصدرهما القياسي وليس في كلامه ما يدل على انهما مثالان للالزم أو المتعدي فلا يخفى
 خلافا لمن توهمه ومثلهما في أن قياسه كفرح حزن ونحل بالنضم مصدر احزن ونحل بالكسر (قوله
 ذهابا) قياسه ذهيبا لثلاثه على السبيل لذهوبا كقيل (قوله وشكر شكرانا) قياسه كضرب لتعديه
 (قوله وعظم عظمة) قياسه عظامة وعظومة أو الاول فقط على الضابط المار ومثله فبح فبحا وحسن
 حسنا والله أعلم (قوله وغير ذي ثلاثة الخ) الاحسن في اعرابه ان غير مبتدأ أول ومقيس بمعنى قياس ثان
 ومصدره مضاف اليه وكقدس خبر الثاني والجملة خبر الاول والتقديس حينئذ نائب فاعل قدس أو كقدس
 حال من هاء مصدره والتقديس هو الخبر أي غير الثلاثي قياس مصدره كائن كقدس الخ أو قياسه حال كونه
 كقدس هو التقديس وأما جعل مقيس اسم مفعول خبر غير ومصدره بالرفع نائب فاعله وكقدس الخ خبر
 لمخبر أي وذلك كقدس الخ كفاي المعرب فيقتضي أن مصدر غير الثلاثي مقيس دائما وليس كذلك
 بدليل قوله وغير ما صر السماع عادله الا ان يقال مراده ان كل فعل غير ثلاثي لا بد له من مصدر مقيس كما فسر
 الاشمونى بذلك (قوله أجال من الخ) من موصولة مضاف اليه وتجملا بضم الميم مصدر مقدم على عامله
 وهو تجمل الثاني بفتح الميم فعل ماض فاعله ضمير من والجملة صلته أي أجال من تجملا وقوله الآتي
 وضم ماير بع الخ يعي ذلك فهو من ذكر العام بعد الخاص (قوله وغالبا الخ) ذامبتدأ خبره لزم والتاء مفعوله
 مقدم أو هي مبتدأ ثان خبر لزم والجملة خبر ذامبتدأ خبره لزم والتاء مفعوله مقدم أو هي مبتدأ ثان خبر لزم
 غالبا أي صحبته ثلاثيا في الغلبة ولم ترجع ذا الى اقامة فقط ليسكون لذكر الاستعاضة هنا فائدة لزومها التاء والا
 فهي داخلية في البيت بعده (قوله وما يلي الخ) الآخر فاعل يلي ومفعوله محذوف أي ومد الحرف الذي يليه
 الآخر وافتتحه (قوله مع كسر) متعلق بمد وما افتتحه حال من تلو (قوله ماير بع) من ربت القوم
 من باب منع صرت رابعهم (قوله في أمثال الخ) متعلق بضم والمراد المائلة في الحركات والسكنات وعدد
 الحروف والبدء بتاء المطاوعة وشبهها وان لم يكن من بابها وذلك عشرة أبنية تفعل كتجعل تجملا وتفاعل
 كتغافل تغافلا وتفاعل كتامل تاملوا وتخرج تخرجوا وتفعيل كتيبطر تبطروا وتفعّل كتمسكن تمسكنا
 وتفعول كتهجورب تهجورا وتفعّل كتقلنس تقلنسا وتفعول كتهول تهولا وتفعّل كتهفرت تهفرتا
 تهفرتا والاشترتفعلى كتنلى تديلا وتدي تدينا وتسلق تسلقيا فشكل ذلك يضم رابعه لكن تقلب ضمة
 الاخير كسر قلنسا الياء (قوله ويأتي على فعال) ويأتي أيضا على تفعلة قليلا كجرب تجربة (قوله باتت
 تنزي) بضم التاء وفتح النون وشذ الزاى مكسورة أي تحرك والشهلة المجوز (قوله وتفعلة) هو أغلب
 من تفعيل (قوله وحذفت) أي العين بعد قلبها ألفا لتحركها بحسب الاصل وافتتاح ما قبلها الآن فلها
 التفت ساكنة مع الالف الثانية حذفت فان قلت لا حاجة للقلب كما هو ظاهر الشارح لوجود الساكنين
 قبله وأيضا فشرط قلب الوار والياء ألفا لتحرك ما بعدهما كجسيأتي في قول المصنف ان حرك التالي وان سكن
 كف * اعلال غير اللام الخ ولذا صححت العين في نحو بيان وطويل وخورنق اسكون ما بعدها قلت أجاب
 سم بان هذا الشرط انما هو فيما يستحق الاعلال لذاته كالفعل لوجود سببه فيه بخلاف المصدر في الجمل عليه
 وهو جواب سديد بخلاف الجواب بان هذا الشرط انما هو في مقتل اللام ليخرج غزوا ورماية سند الاثنين
 فلا يخفى خلاله على من فهم قوله ان حرك التالي الخ هذا وصرح الشارح أن المحذوف العين من اقامة ونحوها

حركة عينه الى فاء السكامة وحذفت وعوض عنها تاء التانيث غالبا نحو أقام اقامة الاصل اقواما فنقلت حركة الواو الى القاف
 وحذفت وعوض عنها تاء التانيث فصار اقامة وهذا هو المراد بقوله ثم أقم اقامة وأشار بقوله وغالباذا التالزم الى ما ذكرناه من ان
 تعويض التاء غالب

وقد جاء حذفها كقوله تعالى واقام الصلاة وان كان على وزن تفعل فقياس مصدره على تفعل بضم العين نحو تجمل تجمل ولا تعلم تعلم وتكرم تكرم وان كان في أوله همزة وصل كسر ثالثه وزيد ألف قبل آخره سواء كان على وزن انفعّل أو افتعل أو استفعل نحو انطلق انطلقا واصطفي اصطفا واستخرج استخرجا وهذا معنى قوله * وما يلي الآخرد واقتضا * فان كان استفعل معتل العين قلت حركة عينه الى فاء السكامة وحذفت وعوض عنها تاء التأنيث لزوما نحو استعاذ استعاذ والاصل استعوا اذا فقلت حركة الواو الى العين وهي فاء السكامة وحذفت وعوض عنها التاء فصار استعاذ وهذا معنى قوله واستعنا استعاذ ومعنى قوله (٣٢)

كفائدة واجازة وإعادة فوزنها الحالة وهو مذهب الفراء والاحفش والراجح مذهب الخليل وسيبويه أن الحذوف الالف الزائدة فوزنها أفعلة (قوله) وقد جاء حذفها هو مقصور على السماع (قوله) وان كان في أوله همزة وصل أي ثابتة اتصاله فخرج ما أصله تفاعل أو تفاعل فلا يكسر ثالث مصدره ولا يزداد قبل آخره الالف كطائر وطائر بشد الطاء فان أصلهما طائر وطائر أدخمت التاء في الطاء وأتى بهمزة وصل فيقال طائر بطائر طائر وطائر يطير طيرا (قوله) فلال بكسر الفاء وجوبا لافي المضاعف وهو ما فاءه ولا مه الاولي من جنس وعينه ولا مه الثانية من جنس فيجوز فيه الفتح كزلال ووسواس وفلال لكن الاكثر كون المفتوح اسم فاعل نحو من شر الوسواس أي الموسوس وليس في العربية فلال بالفتح غيره والاصل كسره كما انه ليس فيها تفاعل بالكسر الاتقاء وتبيان وماعدا هما بالفتح كشد كار وتمداد وتنفاد ورجع المصنف ان التفعال مصدر لفعل المشد لا المخفف كما قيل وهل ينقاس فيه كالتمغيل كذا كرتز كيرا وتذكارا أو سماعي قولان (قوله) وسرهف يقال سرهفت الصبي أحسنت غذاءه (قوله) وهو المقيس فيه أي الفعلة هو المقيس في فعل كأمثله وكذا فيما ألحق به كجلب جلبية اذا صوت وبيطر بيطرة اذا عالج الخيل وفلس فلسا وأما الفلال فسماعي كسره ف قال في التوضيح وشرحه لافي المضاعف كزلال فقيامي ولم يسمع في دحرج دحرجا كما قاله الصيمري وغيره ولا في المصحح بفعل لافي حوقل حوقلة وحيقالا اذا كبر وضعف عن الجماع وبذلك يقيد قول الناظم فلال او فعلة لفلال اه فقول الشارح دحرجا مجر دمثال وليس مسموعا وقيل انه قياسي مطلقا (قوله) وبرهم باليم أي نظر مع سكون طرفه وفي نسخ بهرج بالجم أي أتى بالباطل والردى من الشيء (قوله) لفاعل الفاعل الخ قال اللسان في المطرد دائما عند سيبويه المفاعلة وأما الفعل فقد يترك كجاسه بجاسه ولم يقلوا جلاسا وتعين المفاعلة فيما فاءه كياسره مياسرة ويامنه ميامنة لثقل الابتداء بالياء المسكورة وشذباومه يواملا ميامرة (قوله) عادله فعل ماض من المعادلة كما يشير اليه الشارح وفاعله ضمير السماع أو ان عاد فعل ماض بمعنى رجع وفاعله ضمير السماع أيضا وضميره يعود لغیر فقيه قلب وعكس الضميرين وان أغنى عن القلب لاسكن فيه جريان الخبر على غير ما هو له فكان يجب الابرار (قوله) بثبت بفتح الباء أي بدليل ونقل عن العرب وأما بسكونها فهو الرجل الثابت قلب (قوله) وشرحه يقال الذي في الشواهد وبعض حيقال وتقدم معناه (قوله) تلاقا بكسر التاء والميم وشذالام يقال تعلقه وتعلق له تعلقا وتعلقا توذداليه وتلففه قال

ثلاثة أحباب فحب علاقة * وحب تلاق وحب هو القتل

صحاح (قوله) وفعله مرة أي من مصدر الثلاثي بقرينة ما بعده ولا فرق فيه بين أن يكون مصدره الاصل على فعل كضربة من الضرب أو لا كجاسة من الجلوس ثم فعله التي للمرة انما تكون لما يدل على فعل الجوارح الظاهرة المحسوسة كأمثلة الشارح لا لما يدل على الفعل الباطني كالعلم والجهل أو الصفة الثابتة

وضم ما يرجع في امثال قد تعلمنا

ان ما كان على وزن تفعل فان مصدره يكون على تفعل بضم رابعه نحو تعلم تعلمنا وتدحرج تدحرجا (ص)

فلال او فعلة لفلال * واجعل مقيسا ثانيا لا أولا (ش) يأتي مصدر فعل على فلال كدحرج دحرجا وسرهف سرهفا وعلى فعلة وهو المقيس فيه نحو دحرج دحرجة وبرهم برهمة وسرهف سرهفة (ص) لفاعل الفاعل والمفاعلة * وغير ما مر السماع عادله (ش) كل فعل على وزن فاعل فمصدره الفاعل والمفاعلة نحو ضارب ضرابا ومضاربة وقاتل قتالا ومقاتلة وخاصم خصاما ومخاصمة وأشار بقوله وغير ما مر الى أن ما ورد من مصادر غير الثلاثي على خلاف ما مر يحفظ ولا يقاس عليه ومعنى قوله عادله كان السماع له عديلا

كالحسن

فلا يقدم عليه الا ثبت كقولهم في مصدر فعل المعتل تفعيلا نحو *

بانت تزي دلوهات تزي * والقياس تنزبة وقولهم في مصدر حوقل حيقالا وقياسه حوقلة نحو دحرج دحرجة ومن ورود حيقال قوله يا قوم قد حوقلت أو دنوت * وشرح حيقال الرجال الموت وقولهم في مصدر تفعّل تفعالا نحو تعلق تعلقا والقياس تفعّل تفعلا نحو تعلق تعلقا (ص) وفعله مرة كجاسه * وفعله طيئة كجاسه (ش) اذا أر يدبيان مرة من مصدر الفعل الثلاثي قبل فعلة بفتح الفاء نحو ضربته وضربه وقتلته وقتله هذا اذا لم يبين المصدر على تاء التأنيث

فان بنى عليها ووصف بما يدل على الوحدة نحو نعمة ورحمة فاذا أريد بالمرأة وصف بواحدة وان أريد بيان الهيئته منه قيل فدل على كسر الفاء نحو
 جالس جلسة حسنة وقعد قعدة ومات ميتة (ص) في غير ذي الثلاث بالثالثة

(٣٣)

* وشذ فيه هيئة كالنحو

(ش) اذا أريد بيان المرة

من مصدر الزيد على

ثلاثة أحرف زيد على

المصدر ثاء التأنيث نحو

أكرمتها أكرامة ودرجته

درجاجة وشذ بناء فعلة

للهيئة من غير الثلاثي

كقولهم هي حسنة الخيرة

فبنو فعلة من اختمر وهو

حسن العمة فبنو فعلة من

تعمم (ص)

أبنية أسماء الفاعلين

والمفعولين والصفات

المشبهة بها

كفاعل صغ اسم فاعل اذا

من ذي ثلاثة يكون

كفندا

(ش) اذا أريد بناء اسم

الفاعل من الفعل الثلاثي

جاء به على مثال فاعل

وذلك مقيس في كل فعل

كان على وزن فعل بفتح

العين متعديا كان أو لازما

نحو ضرب فهو ضارب

وذهب فهو ذاهب وغدا

فهو وغذا فان كان الفعل

على وزن فعل بكسر العين

فاما أن يكون متعديا أو

لازما فان كان متعديا فقياسه

أيضا أن يأتي اسم فاعله

على فاعل نحو ركب فهو

راكب وعلم فهو عالم وان

كان لازما وكان الثلاثي

كالحسن والظرف (قوله لهيئة) أي لهيئة الحدث وكيفيته (قوله فان بنى عليها) أي مع الفتح لامع
 الضم ككسرة ولا الكسر كشد فانهما يفتحان للمرة (قوله بكسر الفاء) أي ما لم يبين المصدر المطلق عليها
 كشد وذو به وهي الحدة في الشيء والادل على الهيئة بالصفة أو غيرها كشد عظمة ودخل في ذلك فعلة
 بالضم أو الفتح فيكسر ان للهيئة (قوله بالتالمره) أي في غير ما بنى عليها كقائمة والادل عليها بالوصف
 (قوله كالنحو) بكسر الخاء المججمة من اختمرت المرأة غطت رأسها (خاتمة) يصاغ من الثلاثي
 مفعول بفتح العين الزمان والمكان والحدث اذا اعتات لامة ماطما وصحت ولم تكسر عين مضارعه كقتل
 ومنه بفتح فان صحت مع كسر العين كضرب ففتح في المصدر وكسرت في الزمان والمكان ولا فرق في صحيح
 اللام بتفصيله المذكور بين كونه راوي الفاء كوعدا ولا عند طي وأما غيرهم فيكسرون واوهم الثلاث
 مطلقا كسرت عين مضارعه ولا عندا كثر العرب وأما من غير الثلاثي فالمصدر والزمان والمكان بزنة اسم
 المفعول وقد نظم ذلك بعضهم فقال

يصاغ من الفعل الثلاثي مفعول * بفتح اذا ما اعتل باللام مطلقا

بمعنى زمان أو مكان ومصدر * كغزى ومراه ومرماه من رقى

كذلك صحيح اللام حيث مضارع * أناك بغير الكسر فاعلم وحقا

والافتتح للمراد المصدر * وفي غيره كسر فقل فيه منطقا

وواو فاء صح بالكسر مطلقا * لدى غبر طي جاء فاجعله موثقا

وان رمت من غير الثلاثي هذه * فني باسم مفعول كجري ومراقى

وما جاء من لفظ على غير هذه * فذلك أضحى بالسمع معلقا

والله أعلم (أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها)

إضافة أبنية لأسماء للبيان وإضافة أسماء لما بعده لامية والصفات عطف على أسماء على الفاعلين لان الإلامية
 لا تصح فيها أي أبنية هي أسماء للذوات الفاعلين الخ وغلب العاقل من تلك الذوات على غيره فجمعها بالياء
 والنون فاقبل ان أسماء الفاعلين ألفاظ وهي لا تجمع كذلك لانها من غير العاقل غفلة تعجبية لان الفاعلين
 ليس وصف الالفاظ بل للذوات وقوله بها أي بأسماء الفاعلين كظاهر القلب أو المفعولين كحمود المقاصد كما
 هو المتبادر من الترجمة ويؤيد ما من ان اسم المفعول اذا أريد به الدوام كان صفة مشبهة حقيقة
 ومرفوعة فاعل لاثباته لكن الموافق لقوله الآتي الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع الضمير للدول فقط وهو
 المشهور وانما ذكر الصفة هنا لانه باب الأبنية وجميع ما فيه يصلح كونه صفة مشبهة اذا أريد به الدوام وأما
 الترجمة الآتية فلاحكامها كما فردد عمل اسم الفاعل بترجمة (قوله كفاعل الخ) امحال من اسم فاعل أي
 صغ اسم فاعل حال كونه موازنا لفاعل اذا كان من الثلاثي اما من غير فلابد وزن فاعل أو صفة لمصدر محذوف
 أي صوغا كصوغ فاعل واذا ظرف مجرد عن الشرط متعلق بصغ أو شرطية حذف جوابها العامل فيها للدلالة
 صغ عليه لان الشرط لا يعمل فيه ما قبله (قوله كفندا) بمجهتين يستعمل لازما كفندا الماء أي سال
 ومتعديا كفندوت الصبي باللبن أي ربهته وكلاهما صحيح في تشبيهه بإشارة لعدم الفرق بينهما كما يشعر به
 أيضا التقيد فيما بعده بقوله غير معدى لانه حال من فعل المكسور (قوله بل قياسه فعل) أي ان دل على
 معنى عارض غير مستقر كفرح فهو فرح وأشرد بطر فهو أشرد وطر أي لا يحمد النعمة وشذ مريض
 وكهل اذ قياسهما كفرح لانها معرضان وقوله وأفعلى أي ان دل على لون كحمر فهو أحمر وخلقة أي حال

(٥ - (خضري) - ثاني) على فعل بضم العين فلا يقال في اسم الفاعل منها فاعل الاسماغا وهذا هو المراد بقوله

(ص) وهو قابل في فعلت وفعل * غير معدى بل قياسه فعل وأفعلى فعلان نحو أشرد * ونحو صديان ونحو الاجهر

(ش) أي إتيان اسم الفاعل على فاعل قليل في فعل بضم العين كقولهم حض فهو حامض وفي فعل بكسر العين غير متعد نحو آمن فهو آمن وسلم فهو سلم وعقرت المرأة فهي عاقر بل قياس اسم الفاعل من فعل المكسور العين إذا كان لازماً أن يكون على فعل بكسر العين نحو نصر فهو ونصر وطر فهو وطر وأشر فهو وأشر وأعلى فعلاً نحو عطاش فهو عطشان وصدى فهو صديان وأرعى أفعل نحو سود فهو أسود وجهر فهو أجهر (ص) وفعل أولى وفعل بفعل * كالضخم والجيل والفاعل جل وأفعلي فيه قليل وفعل * وبسوى الفاعل قد يغني فعل (ش) إذا كان الفعل على وزن فعل بضم العين كترجيحي اسم الفاعل منه على وزن فعل كضخم فهو وضخم وشهم فهو وشهم وعلى فعيل نحو جمل فهو جليل وشرف فهو شريف يسير يقل بحجى اسم الفاعل على أفعل نحو خضب فهو أخضب وعلى فعل نحو بطل فهو بطل وتقدم ان قياس اسم الفاعل من فعل المفتوح العين (٣٤) أن يكون على فاعل وقد يأتي اسم الفاعل منه على غير فاعل قليلاً نحو طاب فهو

ظاهرة في البدن كمور وحور وجهر فهو أعور وأحور وأجهر أي لا يبصر في الشمس وقوله فعلاً أي أن دل على الامتلاء كدرى فهو ريان أو حرارة لباطن كصدى فهو صديان أي عطشان (قوله نحو آمن) أي اللازم كأمن البلد أي اطمان أهله وقديته مدى كأميت العبد (قوله وفعل أولى الخ) لعلمه لم يصرح بالقياس لأنهم لم يكثر في المضوم كثرة تقطع بقياسهم ما فيه عند الشاطبي وغير المصنف يرى قياساً بـ فعل لا فعل (قوله والفعل جل) ليس حشواً بل يخرج به جيل من جملة الشحم بالفتح أي أذنته فجعل هو البناء للمجهول فهو جيل أي مجرول قاله الشاطبي ويرده أن كون الفعل جل بالضم معلوم من كون الكلام في فعل المضوم فالأولى أنه مستأنف لبيان الواقع لا الاحتراز (قوله قد يغني) مضارع غنى يعني كترجى يفرح أي يستغنى (قوله ضخم) هو الغليظ والشهم الجلد ذكي الفؤاد (قوله خضب) بالخاء والضاد المجعنين أي أحر إلى الكدرة (تنبيه) جميع هذه الصفات التي ليست على فاعل صفات مشبهة ان قصد بها الثبوت وان لم تضطر فوعها وإطلاق اسم الفاعل عليها حينئذ مجاز في الاصطلاح التي تعان قصد به الحدوث كانت أسماء فاعلين ونقل الاسم فإني أنه إذا أريد بها النص على الحدوث حوّل إلى فاعل فيقال حاسن لـ من وأما وازن فاعل كضارب وقائم فاسم فاعل الا اذا دل على الثبوت وأضيف لرفوعه فيكون صفة مشبهة أو ملحقاً بها على ما مر وبقية الأوصاف الآتية وهي اسم الفاعل من غير الثلاثي واسم المفعول من الثلاثي بغيره كفاعل في هذا التفصيل (قوله بعد زيادة ميم) أي بدل حرف المضارعة لا معه كما ينه المثل (قوله ويكسر ما قبل آخره) أي ولو تفديراً كمثل ومختار اسمي فاعل فيقدر فيهما الكسر وشئ من بضم التاء اتباعاً للميم اسم فاعل من أن تن كاشد الفتح في ألفاظ كاحصن فهو محصن وألغى بالفاء والخاء المهملة فهو ملغح أي فقير مغلس وأسهب فهو سهب إذا تكلم بما لا يعقل أمافي المفعول فيكسر على القياس (قوله ولا كن تفتح منه) أي ولو تقديراً كمثل ومختار اسمي مفعول فيقدر فيهما الفتح (قوله كما تن قصد) أي وذلك كوزن آت من مصدر قصد وهو مقصود بوزن مفعول ومما هو بوزنه أيضاً مبيع ومفعول ومرى إلا أنها غيرت إذا أصلها مبيع ومفعول ومرى نقلت حركة الياء والواو في الأولين إلى الساكن قبلهما أخذت وأرمفعول لاسا كنين وقلبت ضمة الأول كسرة انسلم الياء وقلبت واو الثالث ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء فادغم وكسر ما قبلها (تنبيه) مراده بالثلاثي فيهما

طيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو أشيب وهذا معنى قوله * وبسوى الفاعل قد يغني فعل (ص) وزنة المضارع اسم فاعل * من غير ذي الثلاث كالواصل مع كسر متلوا لاخير طلحا * وضم ميم زائد قد سبقا وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر (ش) يقول زنة اسم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف زنة المضارع منه بعد زيادة ميم في أوله مضمومة ويكسر ما قبل آخره طلقاً أي سواء كان مكسوراً من المضارع أو مفتوحاً فمفعول قاتل يقاتل فهو مقاتل ودحرج يدحرج فهو مدحرج

وواصل بواصل وهو موصل وتدحرج يدحرج فهو مدحرج وتعلم يتعلم فهو متعلم المتصرف فان أردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أتيت به على زنة اسم الفاعل ولكن تفتح منه ما كان مكسوراً وهو ما قبل الآخر نحو مضارب ومقاتل ومنه تار (ض) وفي اسم مفعول الثلاثي اطرده * زنة مفعول كما تن من قصد (ش) إذا أريد بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثي بحجى به على زنة مفعول قياساً مطرده نحو قعدت فهو مقصود ضرر به فهو مضررب ومررت به فهو ممررب (ص) وناب نقله عنه ذو فعيل * نحو فتاة وفتي كحيل (ش) ينوب فعيل عن مفعول في الدلالة على معناه نحو مررت برجل جريح وامرأة جريح وفتاة كحيل وامرأة قتييل ورجل قتييل فناناب جريح وكحيل وفتييل عن مجروح ومكحول ومقتول ولا يشقاس ذلك في كل شيء بل يقتصر فيه على السماع وهذا معنى قوله * وناب نقله عنه ذو فعيل * وزعم ابن المصنف أن نيابة فعيل عن مفعول كثيرة

ولست مقيسة باجماع وفي دعواه الاجماع على ذلك نظر فقد قال والده في التسهيل في باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة فاعيل عن مفعول وليس مقيسة اخلافا لبعضهم وقال في شرحهم انه مقيس في كل فعل فاعيل فاعيل بمعنى فاعل كجريح فان كان للفعل فاعيل بمعنى فاعل لم ينب فيما سلكه لم قال في باب التذكير والتأنيث وصوغ فاعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس فجزم بأصح القوانين كما جزم به هنا وهذا لا يقتضي في الخلاف وقد يعتد عن ابن المصنف بأنه ادعى الاجماع على ان فاعلا لا ينوب عن مفعول ويعني نيابة مطلقة أي في كل فعل وهو كذلك بناء على ما ذكره والده في شرح التسهيل من أن القائل (٣٥) بقياسه يخصه بالفعل الذي ليس له

فاعيل بمعنى فاعل ونبيه المصنف بقوله نحو فتاة أو فتى كحيل على أن فاعلا بمعنى مفعول يستوي فيه الذكر والمؤنث وستأني هذه المسئلة مبينة في باب التأنيث ان شاء الله تعالى وزعم المصنف في التسهيل ان فاعلا ينوب عن مفعول في الدلالة على معناه لافي العمل فعلى هذا لا نقول

مررت برجل جريح عبده فترفع عبده بجريح وقد صرح غيره بجواز هذه المسئلة (ص)

﴿ الصفة المشبهة باسم الفاعل ﴾

صفة استحسن جرح فاعل معنى بها المشبهة اسم الفاعل (ش) قد سبق ان المراد بالصفة ما دل على معنى وذات وهذا يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأفعول التفضيل والصفة المشبهة وذكر المصنف ان علامة الصفة المشبهة استحسان

المتصرف أما الجامد فلا يبنى منه اسم فاعل ولا مفعول (قوله وناب نقلاً) أي سماها وهو مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذو فاعيل أي نائب صاحب هذا الوزن عن مفعول حال كونه منقولاً عن العرب (قوله وليست مقيسة) فلا يقال ضرب وعليم بمعنى مضروب ومعلوم (قوله خلافا لبعضهم) أي في نوع منه وهو ما بينه الشارح بعد (قوله فيما ليس له فاعيل الخ) أي لانه لا ليس فيه بخلاف ما له ذلك فيليس بالفاعل (قوله كعليم) أي وقدير ورحيم فالخاصل ان كل فعل سمع له فاعيل بمعنى فاعل لا ينقاس فيه بمعنى مفعول ومالم يسمع فيه ذلك كضرب انقاس فيه هذا من فاده (قوله فترفع عبده بجريح) مفرع على المنفى فهو منى لان العمل المنفى شامل للرفع لكنه عند المصنف يرفع الضمير المستتر لا فاعله الفاعل بان الخبر المفعول المشتق متحمل للضمير فالمنفى انه لا يعمل في الظاهر (قوله وقد صرح غيره الخ) هو مذهب ابن عصفور حيث قال في المقرب اسم المفعول وما به معناه من الصفات حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المجعول والله تعالى أعلم

﴿ الصفة المشبهة باسم الفاعل ﴾

أي في دلالتها على حدث ومن قام به وقبوطها الافراد والتذكير وغيرهما غالباً فعملت النصب كالمفعول لو احدى لكن عملها أحط منه لانها لم تفد الحدوث مثله وأما اسم التفضيل فيخالفه مطلقاً لزمه الافراد والتذكير وافادته الدوام فلم يعمل النصب أصلاً (قوله صفة استحسن الخ) خبر مقدم عن المشبهة ومعنى تمييزاً ونصب بنزع الخافض وقيد به لان الصفة لا تضاف للفاعل الا بعد نحويل اسنادها عنه الى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلاً الا في المعنى والمراد استحسن الجر بنوعها لا بشخصها لا يراد صوراً متناع الجر وضعفه الآية قيل استحسن الجر بها يتوقف على معرفة كونها صفة مشبهة وقد جعل ذلك الاستحسان علامة لها فتوقف معرفتها عليه وهو دور دور يمنع توقف الاستحسان على العلم بكونها صفة بل على النظر في معناها الثابت لفاعلهما بحيث لو حول الاسناد عنه لم يقبح ولم يلبس فيستحسن حينئذ الجر وان لم يعلم بانها تسمى بذلك فلا دور (قوله والاصل حسن وجهه) ظاهره أن الجر فرع عن الرفع وليس كذلك بل عن النصب كما علم عامس (قوله فلا تقول زيد ضارب الاب الخ) أي لان اسم الفاعل المتعدى لواحد يتمتع بضافته لفاعله عند الجهور وان قصد ثبوته لالباسه بالاضافة للمفعول كما مر أما اللازم كقائم الاب فانما يتمتع بضافته اذا قصد به الحدوث فان قصد به الدوام كان صفة مشبهة وانطاق عليه اسمها (قوله ان اسم المفعول الخ) أي بشرط قصد الدوام (قوله وصوغها) عطف على جرى واستحسن صوغها بالمعنى الشامل للجواب أو مبتدأ حذف خبره أي وصوغها من ذلك واجب أو قوله من لازم خبره فيفيد الحصر أي انما يكون صوغها من لازم الخ لا من غيره (قوله لا تصاغ من متعد) أي ما لم ينزل منزلة اللازم أو يحول الى

جر فاعلهما نحو حسن الوجه ومنطلق اللسان وظاهر القلب والاصل حسن وجهه ومنطلق لسانه وظاهر قلبه فوجهه مرفوع بحسن على الفاعلية ولسانه مرفوع بمنطلق وقلبه مرفوع بظاهر وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات فلا تقول زيد ضارب الاب همراة يضراب أبوه همراة لان يدقائم أبوه غدا وقد تقدم ان اسم المفعول يجوز اضافته الى مرفوعه فتقول زيد مضروب الاب وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة (ص) وصوغها من لازم الحاضر * كظاهر القلب جيل الظاهر (ش) يعني ان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد فلا تقول زيد قاتل الاب بكر اتر يدقائل أبوه بكر ابل لا تصاغ الا من فعل لازم نحو طاهر القلب وجيل الظاهر ولا تكون

الاحوال وهو المراد بقوله الحاضر فلا نقول زيد حسن الوجه غدا أو أمس ونبه بقوله كظاهر القلب جميل الظاهر على أن الصفة المشبهة إذا كانت من فعل ثلاثي تكون على نوعين (٢٦) أحدهما موازن المضارع نحو مظهر القلب وهذا قليل فيهما والثاني ما لم

يوازنه وهو الكثير نحو جميل الظاهر وحسن الوجه وكريم الابن كان من غير ثلاثي وجب موازنتها المضارع نحو منطلق اللسان (ص)

وعمل اسم فاعل المعدي * لها على الحد الذي قد حدا

(ش) أي ثبت لهذه الصفة عمل اسم الفاعل المتعدي وهو الرفع والنصب نحو زيد حسن الوجه في حسن ضمير مرفوع هو الفاعل والوجه منصوب على التشبيه بالمفعول به لأن حسنا شبيهه بضارب فعمل عمله وأشار بقوله على الحد الذي قد حدا إلى أن الصفة المشبهة تعمل على الحد الذي سبق في اسم الفاعل وهو أنه لا بد من اعتمادها كانه لا بد من اعتمادها (ص) وسبق ما تعمل فيه مختب وكونه ذاتية وجب

(ش) لما كانت الصفة المشبهة فرعاً في العمل عن اسم الفاعل قصرت عنه فلم يجوز تقديم معمولها عليها كاجازي في اسم الفاعل فلا نقول زيد الوجه حسن كما نقول زيد عمر ضارب ولا نعمل إلا في سببي نحو

زيد حسن وجهه ولا تعمل في أجنبي فلا نقول زيد حسن عمر أو اسم الفاعل يعمل في السببي والأجنبي نحو زيد ضارب غلامه وضارب عمرا (ص)

فعل بالضم كما قيل به في العليم والرحمن والرحيم (قوله الاحوال) أي الذي هو من لوازم دلالتها على الدوام في الأزمنة الثلاثة لا خصوص الحال أما اسم الفاعل فيدل على أحد الثلاثة بدلالة عن الآخر وأما الدوام عقلياً كما نقله يس لأرضية لانها لما انتفى عنها الحدوث والتجدد ثبت الدوام عقلانياً لان الاتصال في كل ثابت دوامه (قوله على نوعين) أي بخلاف اسم الفاعل فإنه يلزم موازنته المضارع والاتلافه على غير موازنه مجاز كما مر في تعريفه ومنه ذهب الزمخشري وابن الحاجب أنها لا توازن المضارع أصلاً ونحو مظهر القلب ومنطابق اللسان اسم فاعل قصد به الدوام فاعطى حكم الصفة وليس منها حقيقة والمختار خلافه (قوله المعدي) أي لواحد والمراد العمل صورة والافنصوبه مفعول به حقيقة ومنصوبها شبيهه أوتيه (قوله على الحد) حال من المستكن في لها الواقع خبرا عن عمل (قوله وهو أنه لا بد الخ) لم يذكروا كونها للحدال ولا استقبال لازمه للدوام المدلول لها فلا معنى لاشتراطه فيها وإنما يشترط الاعتماد لعمليتها النصب على التشبيه بالمفعول به كما أشار إليه بقوله المعدي أما عمل الرفع أو نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما أن اسم الفاعل كذلك قال في النهاية وهي تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له ومعناه والمشبّه بالمفعول به وفي موضع آخر أنها لا تنصب المصدر اه يس (قوله وسبق الخ) هذان مما يتخالف الصفة فيه اسم الفاعل وهما عدم تقدم معمولها وكونه ذاتية أي ذاتي وارتباط بوصفها لاشتماله على ضميره كاسيئين وتقدم منه نصير محاذيها أربعة هي استحسان الجربها وصوغها من اللازم وكونها للدوام وعدم لزوم جريها على المضارع ويؤخذ واحد من قوله الآتي وما اتصل بها الخ وهو أنه لا يفصل معمولها منها منصوباً كان أو مرفوعاً بخلاف اسم الفاعل كزيد ضارب في الدار أبوه عمر أبقى أشياء في التصريح وغيره (قوله فلم يجوز تقديم معمولها) أي التشبيه بالمفعول به لانه الذي يفترقان فيه أما الرفع والمجرور فلا يتقدمان مطلقاً لانه فاعل أو مضاف إليه وأما المنصوب على وجه آخر فيقدم مطلقاً كزيدك واني وفرح (قوله) كما جازي في اسم الفاعل) أي لانه يجوز تقديم مفعوله إذا كان هو بال أو مجروراً بإضافة أو حرف أصلي كزيد غلام فأنزل زيداً ممررت بضارب زيداً فيمتنع تقديم زيد لاني نحو است بضارب زيداً لزيادة الجار (قوله فلا نقول زيد الخ) أي ينصب الوجه على التشبيه بالمفعول أما رفعه مبتدأ ثانياً على تقدير الوجه منه حسن فليس مما نحن فيه (قوله الا في سببي) أي إذا عملت النصب على التشبيه بالمفعول وكذا الجار لانه فرعاً فلا بد من كون معمولها سببياً أما المنصوب على وجه آخر أو المرفوع فلا يشترط فيها ما ذلك لان عملها في غير ما بال العمل على الفعل لا يشبهه اسم الفاعل فيجوز كونها ما أجنبيين نحو أحسن الزيدان وما قبيح العمران وزيدك فريح نعم بحجب ذلك في مرفوعها إذا جرت على موصوف نحو زيد حسن وجهه كما ان اسم الفاعل كذلك كزيد قائم أبوه فلا مخالفة بينهما إلا في التشبيه بالمفعول كما مر والمراد بالسببي ما ليس أجنبياً من الموصوف فيشمل ما هو مشتمل على ضمير الموصوف ولو تقديره كحسن الوجه أي منه وقيل أل خلف عن الضمير ويشمل الضمير نفسه فيجوز كافي التسهيل كون معمولها ضميراً بارزاً متصلاً وصورة ثلاثة لانه إما متصل بالصفة مع أل كالحسن الوجه الجيلة أو بدونها كقوله

حسن الوجه طلقه أنت في السلم وفي الحرب كالح مكفر

فاعمل طلق في الهاء المضاف إليها وأصلها النصب لأنها ليست أجنبية من الموصوف لعودها على الوجه المشتمل على خلف الضمير وهو أل وأما مفصول منها بضمير آخر مع خلوها من أل كقريش نجباء الناس ذرية

وكرامهموها

فأرفع بها وانصب وجمع ال * ودون ال مصحوب بال وما اتصل بهما مضافا أو مجردا ولا * تجزئهما مع ال سماعا من ال خلا
 من إضافة التانيه او ما * لم يخل فهو بالجواز وسما (ش) الصفة المشبهة اما أن تكون بالالف واللام نحو الحسن أو مجردة عنها نحو
 حسن وعلى كل من التقديرين لا يخلو المعمول من أحوال ستة الاول أن يكون المعمول بال نحو الحسن الوجه وحسن الوجه الثاني أن يكون
 مضافا إليه ال نحو الحسن وجه الاب وحسن وجه الاب الثالث أن يكون مضافا (٣٧) الى ضمير الموصوف نحو مرت

بالرجل الحسن وجهه
 ورجل حسن وجهه
 الرابع أن يكون مضافا
 الى مضاف الى ضمير
 الموصوف نحو مرت
 بالرجل الحسن وجه غلامه
 ورجل حسن وجه غلامه
 الخامس أن يكون المعمول
 مجردا من ال دون
 الاضافة نحو الحسن وجه
 أب وحسن وجه أب
 السادس أن يكون المعمول
 مجردا من ال والاضافة
 نحو الحسن وجهها وحسن
 وجهها فهذه ثلثا عشرة
 مسألة والمعمول في كل
 واحدة من هذه المسائل
 المذكورة اما أن يرفع
 أو ينصب أو مجرد فيحصل
 حينئذ ست وثلاثون
 صورة والى هذا أشار بقوله
 فأرفع بها ال بالصفة المشبهة
 وانصب وجمع ال أي اذا
 كانت الصفة بال نحو الحسن
 ودون ال أي اذا كانت
 بغير ال نحو حسن مصحوب
 ال أي المعمول المصاحب
 لال نحو حسن الوجه وما
 اتصل بها مضافا أو مجردا

وذكر امي محمل الضمير في الثانية مطلقا للصفة من ال مع مباشرتها وانصب على التشبيه بالمفعول به في
 اليقين واما اتصال الضمير بها مع قرنها بال فلم يذكره أحد لعدم جوازه (قوله مع ال) حال من الضمير
 المجزئ بال بعد دون ال عطفا عليه ومصحوب ال بالنصب تنازعه الثلاثة قبله فأعمل فيه الاخير وحذف ضميره
 عما قبله لكونه فضلة (قوله من أحوال ستة) بقى ستة أخرى وهي كون المعمول موصولا كحسن ماتحت نقابه
 أو موصوفا بشبهه في كون صفته جملة كحسن نوال أعطاه أو مضافا الى أحدهما كحسن كل ماتحت نقابه
 وكل نوال أعطاه أو مضافا الى ضمير يعود على مضاف المضاف الموصوف كمرت بامرأة حسن وجه
 جاريتها أو مضافا الى ضمير يعود على المضاف للجارية المضافة للضمير الموصوف أو مضافا الى ضمير معمول
 صفة أخرى كمرت برجل حسن الوجهة جميل خالها والفرق بين هذه والتي قبلها أنه لا يشترط في الأولى
 كون مرجع الضمير معمول لصفة أخرى كزيد عبد ابنه حسن وجهه بخلاف هذه فتكون صور السببي
 ثني عشر وكما تدخل في كلام المصنف لان قوله مصحوب ال واحد وقوله مضافا يشمل ثمانية ذكر الشارح
 انها أربعة فقط والمجرد يشمل ثلاثة ذكر الشارح منها واحدا وترك الموصول والموصوف تضرب هذه
 الاثنا عشر في كون الصفة بال أو لا يحصل أربعة وعشرون في أحوال اعراب المعمول الثلاثة تبلغ اثنين
 وسبعين ضعف ما ذكره الشارح وهي التي جدولها الاشمونى ويزاد عليها صور كون المعمول نفسه ضميرا
 تبلغ خمسة وسبعين ثم ان الصفة اما مفردة أو مثناة أو مجموعة بسلامة أو تكسيرة مذكرة أو مؤنثة فتلك
 ثمانية ومعمولها كذلك فتلك أربعة وستون في أحوال اعراب الصفة الثلاثة فتلك مائة واثنتان وتسعون
 في الخمسة والسبعين المارة تبلغ أربعة عشر ألفا وأربعمائة يتعذر منها مائة وأربعة وأربعون لان الصور
 الثلاثة من كون المعمول نفسه ضميرا لا تعدد في جبي التصحيح والتكسير بل مطلقا جمع فقط فيسقط
 منها ثلاثة جمع التصحيح مثلا مذكرة أو مؤنثة بستم في أحوال الصفة الثمانية أي كونها مفردة الخ بثمانية
 وأربعين في أحوال اعراب الصفة بثمانية وأربعة وأربعين فهي المتعذرة والباقي منه الجائز والمتنع وستة
 ضابطه هذا ما ذكره المصريح وغيره وعند التأمل ترى هذا الصور على ذلك كثيرا لان أنواع السببي الاثني عشر
 منها ستة في كونه مضافا للضمير أو لسا هو مشتمل عليه وعلى كل منها مرجع الضمير اما بال أو لا ويختلف الحكم
 في بعضها كما يعلم مما يأتي فتكون أنواع السببي ثمانية عشر في أحوال اعرابه بأربعة وخمسين في كون الصفة
 بال أو لا بثمانية وثمانية ثم ثلاثة كون المعمول ضميرا اما مرجعه بال أو لا بستم فالجملة مائة وأربعة عشر تضرب
 في المائة والاثنتين والتسعين المارة تبلغ احدى وعشرين ألفا وثمانمائة وثمانية وثمانين يتعذر منها ضعف
 ما صلا بضرب في كون المرجع بال أو لا فتأمل والله أعلم (قوله اما أن يرفع) أي على الفاعلية للصفة
 وجوز الفارسي كونه بدل بعض من ضمير مستتر في الصفة حيث أمكن (قوله أو ينصب) أي تشبيها
 بالمفعول به ان كان معرفة وعليه أو على التمييز ان كان نكرة (قوله أو مجردا) تحت ثلاث صور الموصول
 والموصوف وغيرهما كما مر (قوله ويدخل تحت قوله مضافا الخ) كذلك يدخل تحت المضاف للموصول أو

أي والمعمول المتصل بها أي بالصفة اذا كان المعمول مضافا أو مجردا من الالف واللام والاضافة ويدخل تحت قوله مضافا المعمول
 المضاف الى ما قبله ال نحو وجه الاب والمضاف الى ضمير الموصوف نحو وجهه والمضاف الى ماضيف الى ضمير الموصوف نحو وجه غلامه
 والمضاف الى المجرد من ال والاضافة نحو وجه أب وأشار بقوله ولا تجزئهما مع ال الخ الى أن هذه المسائل ليست كلها على الجواز بل يمنع
 منها اذا كانت الصفة بال

للموصوف أراضيمير عائد على مضاف مضاف لضمير الموصوف أراضيمير معمول مسافة أخرى فتحتته ثمان
 صور كما سي (قوله أربع مسائل) أي من العدد الذي ذكره هو وهي تسعة من الاثنين والسبعين المارة
 عن الاشمولي وضابطها كل ما لم يزم عليه إضافة الصفة المحلاة بال إلى الخالي منها ومن الإضافة لتاليها وارضيمير
 تاليها كما صرح بهذا في التسهيل وإنما يكون هذا من الأنواع المارة باعتبار صدقه على المضاف لضمير
 معمول صفة أخرى فهذه ثلاثة تسقط من أنواع السببي الاثنى عشر يبقى ما ذكر ثم نزيد باعتبار الضروب
 المارة ووجه المنع لزوم إضافة المعرفة للسكرية في نحو الحسن وجه ووجه أب لأن ال في الصفة المشبهة معرفة
 على الأصح ولأن هذه الإضافة لا تقيده تخفيفا في نحو الحسن وجهه أو وجهه غلامه أو ماتحت نقابه أو نوال
 اعطائه كما صرح في بابها وظاهر أن محل المنع حيث لم تكن الصفة مثناة ولا مجموعة والجاز لحصول التخفيف
 بخلاف اللون كما صرح وما سوى ذلك جائز كما يفيد قوله وما لم يخل الخ مع قوله فرفع بها الخ أي وما لم يخل
 من أل رلان الإضافة لتاليها ولو بواسطة ضميره فهو يجوز الجزر وسما فهذه ثلاث صور تضم للرفع والنصب
 في صور السببي الاثنى عشر بسبعة وعشرين تضم للسته والثلاثين التي في خلو الصفة من أل فالجمله ثلاث
 وستون كما جازة لكن فيها الضعيف وغيره ثم نزيد (قوله الحسن وجهه) ينبغي أن محل منعها إذا كان
 الموصوف بغير أل كريدوا لاجاز الجزر كررت بالرجل الحسن وجهه لأن معمول الصفة حيث أنه مضاف لضمير
 مافيه أل كما صرح عن التسهيل ومنه قوله

سبق في الفتاة البضة المتجردة الطيفة كشحه وما خلت أن أسبي

بحر كشحه لا ضافته لضمير مافيه أل وهو المنجرد دأي البدن اذا تجرد عن ثيابه والبضة بفتح الموحدة وشد
 الضاد المحجمة رقيقة الجلام مثناة والكشع ما بين الخاصرة والضلع ومرفى الإضافة أن المبرد يمنع هذه الصورة
 وفي الصبان عن سم أن مثل ذلك في هذا التفصيل نحو الحسن وجهه أي به الحسن كل ماتحت نقابه الحسن وجهه
 جازيتها الجلية أنفه فيحل منع جر ها إذا كان الموصوف خاليا من أل كريدوهند والجاز اه وفيه نظر
 ظاهر لما صرح في الإضافة من اشتراط أن لا يكون بين الوصف وذى أل أكثر من اسم واحد حتى صرحوا
 بامتناع الضارب رأس عبد الجاني فضمير الخالي بها في نحو الرجل الحسن وجهه أي به الحسن وجهه أوى بذلك وكذا ما بعده
 فتأمل (قوله يجوز جر كايحوز الخ) لكن منه القبيح وضابطه أن ترفع الصفة بأل أولا نكرة وذلك
 أربعة الحسن وجهه أو وجهه أب وحسن وجهه أو وجهه أب خلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وإنما جازت
 التقدير لضمير فيها وروى في القبيح رفع معمول بأل أو مضافا لما هي فيه وهو أربعة أيضا الحسن الوجهه أو وجهه
 الاب أو حسن الوجهه أو وجهه الاب لأن أل خلف عن الضمير فتقوم مقامه في رفع بعض القبيح ومنه الضعيف
 وضابطه أن تنصب الصفة المنكرة المعارف مطلقا وهي ثمانية من صور السببي كحسن الوجهه أو وجهه الاب
 أو وجهه أو وجهه أي به أو ماتحت نقابه أو تجر ها سوى المعارف بأل والمضاف لتاليها كحسن وجهه أو ماتحت
 نقابه ووجهه الضعيف في الأولى أنه لا تقوى قوة المصوغ من المتعدي وفي الثانية ما فيها من شبه إضافة الشيء
 لنفسه فتأمل والله أعلم

(التعجب)

هو انفعال في النفس عند شعوره بما يخفى شبيهه ولذا يقال اذا ظهر السبب بطل التعجب ولا يطلق على الله
 تعالى متعجب لأنه لا يخفى عليه شيء وما ردد منه في الشرع فاما مصروف إلى الخاطئين نحو فما أصبرهم على
 النار أي يجب أن يتعجب من ذلك وأما ما ردد لازمه وهو الرضا والتعظيم كحديث عجب ربنا من قوم
 يقادرون إلى الجنة في السلاسل أي وهم أسارى المشركين يؤبأ أمرهم إلى الاسلام فيدخلون الجنة (قوله
 تعجبا) مفعول لاجله كما يشير له قول الشارح بعد ما للتعجب أحوال من فاعل انطق أي ذا تعجب

أربع مسائل الأولى جر
 معمول المضاف إلى ضمير
 الموصوف نحووا الحسن
 وجهه الثانية جر معمول
 المضاف إلى ما أضيف إلى
 ضمير الموصوف نحووا الحسن
 وجهه غلامه الثالثة جر
 معمول المضاف إلى المجرد
 من أل والإضافة نحو
 الحسن وجهه أب الرابعة
 جر معمول المجرد من أل
 والإضافة نحووا الحسن وجهه
 فمضى كلامه ولا تجر بها أي
 بالصفة المشبهة اذا كانت
 الصفة مع أل اما خلا من
 أل أو خلا من الإضافة لما
 فيه أل وذلك كما سأل
 الأربع وما لم يخل من ذلك
 يجوز جر كايحوز رفعه
 ونصبه كالحسن الوجهه
 والحسن وجهه الاب وكما
 يجوز جر معمول ونصبه
 ورفعها اذا كانت الصفة بغير
 أل على كل حال (ص)

(التعجب)

بأفعل انطق بعد ما تعجبا
 أوجي بأفعل قبل بحرور
 بيا

وتأفعل انصبه كما
 أوفى خاليينا وأصدقهما
 (ش)

للتعجب صيغتان أحدهما ما فعله والثانية أفعل به واليهما أشار المصنف بالبيت الأول أي انطى بأفعل بعدما للتعجب نحو ما أحسن زيد وما
أوفى خليلينا وأجى بأفعل قبل مجرور بهاء نحو وأحسن بالزبدين وأصدق بهه نقام بدأ وهي نكرة تامة عند سيديويه وأحسن فعل ماض فاعله
ضمير مستتر عائد على ما وزيد ما فعل أحسن والجملة خبر عن ما والتقدير شيء أحسن زيدا أي جعله حسنا

(٣٩)

وذلك ما أوفى خليلينا
وأما فعل ففعل أمر ومعناه
التعجب لا الأمر وفاعله
المجرور بالبهاء والباء زائدة
واستدل على فعلية أفعل
بلزوم نون الوقاية له إذا
انصلت به بياء التكلم نحو
ما أفقرني إلى عفو الله
وعلى فعلية أفعل بدخول
نون التوكيد عليه في قوله
ومستبدل من بعد غضي
صرية

فأحر به من طول فقر وأحريا
أراد وأحرين بنون
التوكيد الخفية فاعله
ألفاني الوقف وأشار بقوله
وتلو أفعل إلى أن تالي
أفعل ينصب له
منه ولا نحو ما أوفى خليلينا
ثم مثل بقوله وأصدق بهما
للاصيغة الثانية وما قسمناه
من أن ما نكرة تامة هو
الصحيح والجملة التي بعدها
خبر عنها والتقدير شيء
أحسن زيدا أي جعله
حسنا وذهب الاخفش
إلى أنها موصولة والجملة التي
بعدها صلتها بالخبر محذوف
والتقدير الذي أحسن
زيد شيء عظيم وذهب
بعضهم إلى أنها استفهامية

أو متعجبا (قوله للتعجب صيغتان) أي الموقب لهما عند النجاة والأفعل صيغ كثير فلم يقب له نحو
كيف تكفرون بالله سبحانه الله أن المؤمن لا ينحس لله فإرساؤه بذلك وسياق في باب نعم وبئس
صيغة وهي فعل بالضم كشر فوظف (قوله فقام بدأ) ويجب تقديمه إجماعا لخرجانه مجرى المثل فلا
يغير (قوله نكرة تامة) أي غير موصوفة بالجملة بعدما لأن التعجب انما يكون فيما يحتمل سببه فينبغي
التفكير والمسوق للابتداء قصدا لإيهام كفى التسهيل (قوله ضمة مستتر) أي وجوب ما عائد على ما ولذا
أجمعوا على اسميتها ويجب إضماره مفردا من ذكر غالبا لا يتبع بتابع (قوله والتقدير الخ) هذا باعتبار
الأصل ثم نقل لانشاء التعجب من حسنه وانمحي عنه معنى الجمل فجوز استعماله في التعجب ما يستحيل
كونه مجمولا كصفاته تعالى وفاقا للسبكي وجواز استعماله في الله تعالى لأنه اقتصر من اللفظ على
ثمرته وهي التعجب سواء كان مجمولا وله سبب أو لا كقوله الرضى فلا بد أنه تعالى عظيم لا يجعل جاعلا لا يحماء
هذا المعنى فلم ينظر إليه أصلا على أنه لو كان منظورا إليه لكانت ما معنى شيء أعظم الله شيء وصفه بالعظمة أي دل
عليها وهو مصنوع عانة أو ذاته أي أنه تعالى عظيم لذاته لا شيء جعله عظيما والتعجب على هذا حقيقة كقوله
عن ابن حجر وغيره وكذا على الوجه الأول وكونه منقولا إلى انشاء التعجب كما مر عن الرضى لا يقتضي
كونه مجازا لأن ذلك التقدير يبين لماحق التركيب أن يكون عليه وان لم يبق فيه فاستعمله في التعجب
المعنى كما قالوا في أصل قال قول أي ماحق التركيب أن يكون عليه وان لم يبق فيه فاستعمله في التعجب
حقيقة لغوية في صفاته تعالى وغيره فتمثل أما إذا أريد به في جانبه تعالى الاخبار بأنه في غاية العظمة وان
عظمته مما يحار فيها العقول لقصد الثناء عليه بذلك فيجوز (قوله ففعل أمر) أي صورة ماض حقيقة
والمجرور بعده فاعله على المختار وأصله أحسن زيد بهمزة العبرورة أي أرذا أحسن فهو في الأصل خبر ثم نقل
إلى انشاء التعجب فغير والفظه من الماضي إلى الأمر ليكون صورة لانشاء فقبح استناد صيغة الأمر
إلى الظاهر فزادت الباء في الفاعل ليكون بصورة المفعول به كما مر من يدرفها لا يفتح فلزمت الأداة كأن
الفاعل أن وصلتها كقوله * وأحب البناء أن تكون المقسم به أي بالان تكون لا طرا إذا حذف معها وصار
في حكم الفعلة فلم يؤثرت الفعل له وجاز حذفه لاقرينة كما سيأتي وأما الباء ففاعل كفي فلا تلزم كقوله
* كفي الشيب والاسلام للرءاهيا * فلذا لا تصير كالفصلة الا في عدم التأني له دون الحذف (قوله
بلزوم نون الوقاية) أي لأنها لا تلزم إلا الفعل كما مر أول الكتاب وأما روده مصغرا في قوله
* ياما أميلح غز لا ناشدن لنا * فتشاذل بدل للاسمية (قوله ومستبدل الخ) مجرور بوارب والغضي
بمجمعتين فوحدة بوزن ساسي المائة من الابل كافي الصياح وتعبه في القاموس بانه تصحيف والصواب
أنه بالثناة التحتية بدل الموحدة وصرية تصغير صرمة وهي نحو الثلاثين من الابل وقوله وأحر بابا بالثناة التحتية
أي به خذف فاعله لدلالة الأول عليه ومن طول فقر بيان للضمير أي ما أحرى بذلك المستبدل وما سقته
بطول الفقر (قوله لكونه مفعولا) لكونه خالف المفاعيل في عدم حذفه لا بدليل لا يتقدم على عامله
ولا يفصل بينهما إلا الظرف ويجب كونه معرفة أو نكرة مختصة ليكون للتعجب منه فائدة وكذا فاعل الفعل
(قوله نكرة موصوفة) هو قول للاخفش أيضا قوله ثالث كقول سيديويه وهو الصحيح المار (قوله
يضح) بكسر المعجمة أي يتضح المراد به مطلق الفاء ولأنه لا يطرأ الوضوح الحقيقي قيل ولا يبعد قراءته

والجملة التي بعدها خبر عنها والتقدير أي شيء أحسن زيدا وذهب بعضهم إلى أنها نكرة موصوفة والجملة التي بعدها صفة لها والخبر محذوف
والتقدير شيء أحسن زيدا عظيم (ص)

وحذف ما منه تعجبت استعجم * ان كان عند الحذف معناه يضح (ثر)

يجوز حذف المتعجب منه وهو المنصوب بعد الفعل والمجرور بالباء بعد الفعل إذا دل عليه دليل فمثال الاول قوله
أرى أم عمرو مدعها فتحدرا * بكاء على عمرو وما كان أصبرا التقدير وما كان أصبرا خذف الضمير وهو مفعول أفعال للدلالة عليه بما
تقدم ومثال الثاني قوله تعالى أسمع بهم وأبصر التقدير والله أعلم وأبصر بهم خذف بهم لدلالة ما قبله عليه وقول الشاعر
فذلك ان يلقى المنية يلقها * حيدا وان يستغن يوما فاجدر أي فاجدر به خذف المتعجب منه بعد الفعل وان لم يكن معطوفا على أفعال مثله
وهو شاذ (ص) وفي كاد الفعلين (٤٠) قـ ما لزمنا * منع تصرف بحكم حنا (ش) لا يتصرف فعلا

المتعجب بل يلزم كل منهما
طريقة واحدة فلا يستعمل
من أفعال غير الماضي ولا
من أفعال غير الامر قال
المصنف وهذا مخالف
فيه (ص)

وصفها من ذي ثلاث
صرفا
قابل فضل ثم غير ذي اتفا
وغير ذي وصف يضاهي
أشبهلا

وغير سالك سبيل فعلا
(ش) يشترط في الفعل
الذي يصاغ منه فعلا
المتعجب سبعة شروط
أحدها أن يكون ثلاثيا
فلا يبينان مما زاد عليه
نحو دحرج وانطاق
واستخرج الثاني أن يكون
متصرفا فلا يبينان من
فعل غير متصرف كنعم
وبئس وعسى وليس
الثالث أن يكون معناه
قابلا للمفاضلة فلا يبينان
من مات وفني ونحوهما إذا
حزبه فيها لشيء على شيء
الرابع أن يكون تاما واحترز

بالمهمة (قوله يجوز حذف المتعجب منه) أي من وصفه أو فعله لان المتعجب انما هو من ذلك لامن
ذاته سم وانما يحذف اذا كان ضميرا لا في نحو ما أحسن زيداً أو أحسن زيدا لعدم الدليل عليه ولا في
نحو زيد ما أحسن زيداً لانه لا تنفوت نسكته الاظهار في مقام الاضمار وهي التخييم (قوله خذف بهم) أي
لان لزوم جزم كساد صورة الفضلة وان كان فاعلا وقيل لم يحذف بل استتر بعد حذف الباء (قوله فذلك ان
يبقى الخ) التمثيل به لجواز الحذف في أفعال به يقتضي أن الشرط وجوده مطابق لدليل على المحذوف وهو
الوجه وقيل يشترط عطفه على مثل المحذوف كآية فهذا البيت شاذ (قوله من ذي ثلاث) أي من مصدر
فعل ذي ثلاث وقابل صفة لفعل المقدرا وحال (قوله سبعة شروط) لم يعد الفعل شرط لانه جعله موضوع
الشروط فلا يصاغان مما لا فعل له كالحمار وقيل والجواب فلا يقال ما أجره وما أجلفه لكن في القاموس جلف
جلفا كفروح فرحا وجلافة صار جافيا غليظا فثبت له الفعل فيجوز ما أجلفه (قوله مما زاد عليه) وشذ
ما أتاه وما أملا القرية من اتق وامتلا واختلاف في أفعال ككرم وأظلم فأجازه سيبويه مطلقا واختاره في
التسهيل وقيل ان كان همزة لغير النقل نحو ما ظلم الليل وقيل بالمنع مطلقا (قوله متصرفا) أي تصرفا تاما
ليخرج نحو يدع ويدر (قوله للمفاضلة) أي الزيادة والنقص ويظهر ذلك في أوصافه تعالى من حيث
ان مطلق العلم والقدرة مثلا قابل لذلك وان كانت في جانبه تعالى لا تقبله (قوله منقيا) أي لا لتباسه بالثبت
(قوله ما عاج الخ) مضارع يعجج أن ينتفع ما عاج يعوج بمعنى مال يعبل فيعجج في الاثبات أيضا ويجيء
الاول في الاثبات نادر كقوله

ولم أرسيا بعد ليلى أله * ولا مشر بأروى به فاعيج

أي فانتفع (قوله أن لا يكون الوصف منه على أفعال) أي لا لتباس أفعال التفضيل بوصفه فهو هو
والتعجب لاشتراكهما في أمور كثيرة (قوله فلا تقول ما أسوده) وكذا ما أسمر عمرا وما أصفر هذا
الطائر وما أبيض هذه الحمامة وما أجره هذا الفرس ان أردت اللون في كل ذلك فان أردت السيادة والسمر
أي الحديث ابل الاصفر الطائر ويبيض الحمامة وتنفم الفرس جازا سقاطي أي لانه يقال جرابه ذون بالكسر
يحمجر جرابا كفروح فرحا إذا أنتن فوه من أكل السمير وإذا عبر أحد بالبحر يقال له يا فافرس جرابه
في الصحاح (قوله لا يلتبس) فان أمن اللبس جاز كفي التسهيل بأن كان الفعل لازما للبناء للجهول
فتقول ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا وكذا ان قامت قرينة على انه من فعل المفعول (قوله وأشد) و
بوزن أسمع بهم وأشد بفتح الهزلة والشين وفعلها ما شدد الثلاثي كذا كره الناظم في شرح العدة لا اشتد
حتى يردانها شاذان فكيف يتوصل بهما الى القياس وأما أشد الرابعي فلم يسمع الا ما قاله في الصحاح
والقاموس أشد الرجل اذا كان معه دابة شديدة وبهـ ان يبنى منه نحو ما شدد استخراجه (قوله يخالف ما

بذلك من الافعال الناقصة نحو كان وأخوانها فلا تقول ما أكون زيداً قائما

وأجازه الكوفيون الخامس أن لا يكون منقيا واحترز بذلك من المنفي لزوم ما عاج فلان بالدواء أي ما انتفع به أو جواز نحو ما ضربت
زيدا السادس أن لا يكون الوصف منه على أفعال واحترز بذلك من الافعال الدالة على الألوان كسود فهو أسود وجرفه وأجره والعيوب
سكول فهو أحول وعور فهو أعور فلا تقول ما أسوده ولا ما أجره ولا ما أحوله ولا ما عوره ولا أعور به ولا أحول به السابع أن لا يكون مبنيا
للمفعول نحو ضرب زيد فلا تقول ما ضرب زيد المتعجب من ضرب أوقع به لئلا يلتبس بالمتعجب من ضرب أوقعه (ص)

وأشد وأشد أو شبههما * يخالف ما بعض الشروط عديدا

ومصدر العادم بعد ينتصب * وبعد فعل جزمه بالباب (ش) يعني انه يتوصل الى التعجب من الافعال التي لم تستكمل الشروط بأشدد ونحوه وبأشدد ونحوه ينتصب مصدر ذلك الفعل العادم للشروط بعد فعل مفعولا ويجز بعد فعل بالباء فتقول ما أشدد حرجته واستخرجته وأشدد بدحرجته واستخرجته ما أقيح عوره وأقيح بعوره وما أشدد حرجته وأشدد بحرجته (ص)

وبالندور احكم لغير ما ذكر * ولا تنفس على الذي منه أثر (ش) يعني انه اذا ورد بناء فعل التعجب من شيء من الافعال التي سبق انه لا يبنى منها احكم بندوره ولا تناس على ما سمع منه كقولهم ما أخصره من اختصر فبنو فاعل (٤١) من فعل زائد على ثلاثة أحرف

وهو مبنى للفعل وكقولهم ما أحقه فبنوا فاعل من قول الوصف منه على أفعال نحو حق فهو أحق وقولهم ما أعساه وأعس به فبنوا فاعل وأفعال من عسى وهو فعل غير متصرف (ص) وفعل هذا الباب لن يقدم

معموله ووصله به الزما وفصله بفارف او بحرف جر

مستعمل والخالف في ذلك استقر

(ش) لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه فلا تقول زيد ما أحسن ولا ما زيدا أحسن ولا يزيد أحسن ويجب وصله بعامله فلا يفصل بينهما ما بأجنبي فلا تقول في ما أحسن معطيك الدراهم ما أحسن الدراهم معطيك ولا فرق في ذلك بين الجرور وغيره تقول ما أحسن يزيد ما زيدا

الخ) وكذا يخالف ما استكمل الشروط كما أشدضر به ولا يرد هذا عليه لان مراده بالخالف وجوباً (قوله ومصدر العادم) أي مصدر الفعل الفاقب بعض الشروط ينتصب الخ وذلك شامل لأنفي والمجهول الآن مصدرهما يكون مؤولا لاصريحا كما أكثر أن لا يقوم وما أعظم ما ضرب زيد وأشدد بهما وأما الجامد والذي لا يتفاوت فلا يوجب منهما البتة اهـ سكن الاولى في المنفى المصدر الصريح نحو ما أكثر عدم قيامه واعلم ان أشد ونحوه قد يكون للتعجب ابتداء نحو ما أكثر اباه وما أشد عبده فلا يوثق بالمصدر بعده (قوله أو بحرف جر) أو مانعة خلفه جواز الجمع قياسا على نظائره مما مر وان اقتضى كلام السامع بني خلافة اهـ صيان (قوله بأجنبي) المراد به غير المفعول في ما أحسن زيد وغير الفاعل في أفعال به فيشمل الحال فلا يفصل به على المختار فلا تقول ما أحسن جالس زيد ولا أحسن جالس زيد (قوله ولا فرق في ذلك بين الجرور) أي المعمول لغير فعل التعجب كما مثله بقوله نحو ما أحسن يزيد ما زيدا فان الجار متعلق بما را لا باحسن ومثله أحسن عندك بجالس اما المعمول له ففيه الخلاف الآتي (قوله والمشهدور الخ) محل الخلاف ما لم يكن في المعمول ضمير يعود على الجرور والاعتين الفصل كما أحسن بالرجل ان يصدق وما أقيح به ان يكذب وقوله خليلي ما أحرى البيت نقله في النكت عن أبي حيان في تمثيل الشارح بذلك محل الخلاف نظر الآن يقال هو وتمثيل لجرور الفصل بل انظر للخلاف (قوله عمرو بن معديكرب) صحابي من فرسان الجاهلية والاسلام قتل سنة احدى وعشرين من الهجرة (قوله في الهجاء) بالمر والقصر أي الحرب والازبات بفتح اللام وسكون الزاي جمع لربة وهي الشدة والقحط والمكرات جمع مكرمة بضم الراء فيهما أي الكرم (قوله أعزز علي) تمثيل للفصل بالجرور وهو على لان الاصل أعزز بأن أراك كذا على أي ما أعزز ذلك وأشده على وفيه الفصل أيضا بالنداء وهو أبا اليقظان فهو شاهد لجوازه (قوله خليلي ما أحرى الخ) الاصل ما أحرى ان يرى ذواللب صبورا أي ما أحق الرؤية صبورا بصاحب العقل فان يرى مفعول أحرى فصل بينهما بذى اللب وهو فصل واجب لكان الضمير في يرى كما مر ومثله قوله

أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته * وممن القرع للابواب أن يابجا

فان يحظى فاعل بأخلق حذف منه الباء وفصل بينهما بذى الصبر وجوبا والاصل أخلق بأن يحظى الصابر بحاجته أي ما أحق الفوز بالمطوب بالصابر وما أحق الولوج أي الدخول للممن قرع الابواب أي الملازم والله تعالى أعلم

(نعم وبئس وما جرى مجراهما)

أي في افادة المدح والذم كحديثاوساء ومجربى بفتح الميم لان فعله جرى الثلاثي ولو قال وما أجرى بالهمز

(٦ - (خضري) - ثاني) ولما أحسن عندك جالس تريدا أحسن جالس عندك فان كان الظرف أو الجرور معمول لفعل التعجب ففي جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلاف والمشهدور المنصور جوازه خلافا للاخفش والمبرد ومن وافقهما ونسب الصيمري المنع الى سيبويه وما ورد فيه الفصل في النثر قول عمرو بن معديكرب لله در بني سليم ما أحسن في الهجاء لقاءها أكرم في اللزبات عطاءها وأثبت في المكرمات بقاءها وقول علي كرم الله وجهه وقدمر بعمار فسمع التراب عن وجهه أعزز على باليقظان ان أراك صريعا سجدا وما ورد منه في النظم قول بعض الصحابة رضى الله عنهم وقال نبي المسادين تقدموا * وأحب اليينا أن يكون المقدما * وقوله خليلي ما أحرى بذى اللب ان يرى * صبورا وسكن لا سبيل الى الصبر (ص) (نعم وبئس وما جرى مجراهما)

فعلان غير متصرفين * نعم وبش رافعان اسمين مقارنى آل أو مضافين لما * قارنها كنعم عقي السكرما ويرفعان مضمر افسره * غير كنهم (٤٢) قوما معشره (ش) مذهب جمهور النحويين أن نعم وبش فعلان

بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما نحو نعمت المرأة هندو وبست المرأة دعدو ذهب جماعة من الكوفيين منهم الفراء الى انهما اسمان واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم نعم السير على بش العير وقول الآخر والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة وخرج على جعل نعم وبش معمولين اقول محذوف واقع صفة لموصوف محذوف وهو المجرور بالحرف لانهم وبش والتقدير نعم السير على عير مقول فيه بش العير وما هي بولد مقول فيه نعم الولد محذوف الوصف الموصوف والصفة وأقيم الموصول مقامهما مع بقاء نعم وبش على فعليتهما وهذا الفعلان لا يتصرفان فلا يستعمل منهما غير الماضي ولا بدليهما من صرف هو الفاعل وهو على ثلاثة أقسام الاول أن يكون على بالالف واللام نحو نعم الرجل زيد ونعمه قوله تعالى نعم المولى ونعم النصير واختلف في هذه اللام فقال قوم هي للجنس حقيقة فحدث

لوجب ضمها وأعلم انهما يستعملان تارة للاخبار بالنعمة والبؤس فيتصرفان كسائر الافعال تقول نعم زيد بكذا ينعم به فهو ناعم وبش زيد يديأس فهو باأس وأخرى لانشاء الممدوح والذم فلا يتصرفان لما سمي في وهو المراد هنا (قوله فعلان) خبر مقدم عن نعم وبش وغير صفته ورافعان خبر محذوف أى هما رافعان لان ثانيا فعلان لان المبتدأ فاعل بينهما وهو أجنبي عن المنعوت ومقارنى آل صفة لاسمين أى آل المعرفة لانها المرادة عند الاطلاق خرج لفظ الجلالة والذي (قوله ويرفعان) عطف على رافعان من عطف الفعل على الاسم المشبهة (قوله الى انهما اسمان) أى معنى الممدوح والمنعوم وبنيا على الفتح لتضمنهما معنى الانشاء وهو من معانى الحروف ولا يردان المفيدة لجلالة جملتهما لانهما العمد في افادته فهما مبتدآن وما كان فاعلا على القول الاول بدل على هذا أو عطف بيان والخبر هو المخصوص ويحتمل العكس والمعنى الممدوح الرجل زيد فاده في البسيط قال سم ويبقى النظر في نحو نعم رجلا زيد في محتمل أن رجلا تمييز للنسبة التي في ضمن نعم لكونها بمعنى الممدوح أى الممدوح من جهة الرجولية أو هو حال ثم قياس ما ذكر جر الولد ونحوه فيما استدلو به لانه تابع للجرور أى ما هي بالممدوح الولد فان كان مراد بالرفع فاعله مقطوع عما قبله (قوله على بش العير) بفتح العين المهملة وسكون التحتية هو الحار وجعه أعيار كبيت وأبيات والافني عيرة (قوله ما هي بنعم الولد الخ) قاله حين بشر ببنت (قوله نصرها بكاء) أى انها اذا أرادت أن تنصر أباهما مثالا على أعدائه لا تقدر على الدفع عنه بنفسها بل تصرخ وتستغيث بالناس وبرها بكسر الباء وبالراء أى اذا أرادت أن تبرأ حداسرت له من زوجها أو غيره ويحتمل انه بفتح الباء بالزاي بمعنى السلب والاخذ قهرا ومنه قولهم من عز برأى من غلب أخذ السلب أى انها لا تقدر على لاخذ قهرا اجهارا كالرجل بل سرقة خفية (قوله لا يتصرفان) أى خروجهما عن أصل الافعال من افادة الحدث والزمان ولزومهما انشاء الممدوح والذم على سبيل المبالغة والانشاء من معانى الحروف وهى لا تتصرف فكذا شبهها (قوله للجنس) أى فى ضمن جميع الافراد فهى آل الاستغراقية كما عبر به بعضهم وقوله حقيقة أى انه لا يدخلها جميع افراد الجنس حقيقة (قوله من أجل زيد) أى فالجنس كله ممدوح تبعالز يد والمقصود بالممدوح زيد فقط فكأنه قيل ممدوح جنسه لاجله وقيل ممدوح الجنس كله الشامل لزيد بطريق الصدق لا يتوهم كون ذلك الممدوح طارعا على زيد وان جنسه ناقص بل استحقاقه له لاستحقاق جنسه له وعلى كل يلزم المناقضة في قولك نعم الرجل زيد وبش الرجل عمر ولان الجنس الواحد صمد واحد وماداموا معا واجب باختلاف جهتي الممدوح والذم ولا تناقض مع اختلاف الجهة (قوله مجازا) أى من سلامن اطلاق العام على الخاص لان وضع الاستغراقية العموم وقدر يدلها فرد معين بادعاء انه جميع الجنس لجمعه ما تفرق في غيره من الكلمات أو بالاستعارة بان يشبه زيد بجميع الافراد بجماع الاحاطة في كل فغير هذا الفرد ليس ممدوحا لقصدا ولا تبعاً (قوله للعهد) أى الذهبى لان ممدوخها فرد منهم كادخل السوق واشترى اللحم ثم فسر ذلك الفرد بعد ايهامه بز يد مثالا تمجيدا للمدح والذم وقيل للعهد الخارجى والمعهود هو المخصوص فكأنك قلت زيد نعم هو فوضع الظاهر موضع الضمير لزيادة التقدير والتفخيم وهذا ظاهر ان قدم المخصوص كما ذكر وكذا ان آخر وأعرب مبتدأ خبره الجلة قبله لتقدم مرتبة لان أعرب خبر المحذوف أو مبتدأ خبره محذوف ولا تنافي بين العهد والانشاء لتعلق الانشاء بالممدوح وهو فعل الشخص الممدوح والعهد بالممدوح (قوله مضافا الى ما فيه آل) أى أو مضافا لمضاف لما فيه آل كقوله * فنعن ابن أخت القوم غير مكذب * وأما كونه مضافا لضمير

الجنس كله من أجل زيد ثم خصصت زيد بالذكر فتكون قد مدحته من تين وقيل هي للجنس مجازا وكانك جعلت زيد الجنس كله مبالغة وقيل هي للعهد الثانى أن يكون مضافا الى ما فيه آل كقوله نعم عقي السكرما ومنه قوله تعالى وانعم دار المتقين الثالث

ماهى

الجنس كله من أجل زيد ثم خصصت زيد بالذكر فتكون قد مدحته من تين

وقيل هي للجنس مجازا وكانك جعلت زيد الجنس كله مبالغة وقيل هي للعهد الثانى أن يكون مضافا الى ما فيه آل كقوله نعم عقي السكرما ومنه قوله تعالى وانعم دار المتقين الثالث

ان يكون مضمرا مفسرا بنكرة بعده منصوبة على التمييز نحو نعم قوما عشرة في نعم ضمير مستتر يفهمه قوما وعشره مبتدأ وزعم بعضهم
ان عشره مرفوع بنعم وهو الفاعل ولا ضمير فيها وقال بعض هؤلاء ان (٤٣)

نعم قوما عشره قوله تعالى
بئس للظالمين بدلا وقول

الشاعر

لهم مولانا المولى اذا حذرت
بأساء ذي البغي واستيلاء

ذي الاذن

وقول الآخر تقول عرسي

دهلي في عومره

* بئس امرأ أو انثى بئس

المره (ص)

وجمع تمييز وفاعل ظهر *

فيه خلاف عنهم وقد اشهر

(ش) اختاف النحويون

في جواز الجمع بين التمييز

والفاعل الظاهر في نعم

وأخوانها فقال قوم لا يجوز

ذلك وهو المنقول عن

سيبويه فلا تقول نعم الرجل

رجلا زيد وذهب قوم الى

الجواز واستدلوا بقوله

والتغليبون بئس الفحل

خالفوه

غلا واهموزاء منطبق

وقول الآخر

نزد مثل زاد أبيك فينا

* فنعم الزاد زاد أبيك زادا

وفصل بعضهم فقال ان أفاد

التمييز فائدة زائدة على

الفاعل جاز الجمع بينهما

نحو نعم الرجل فارسا زيد

والأفلا ونحو نعم الرجل رجلا

زيد فان كان الفاعل مضمرا

جاز الجمع بينهما وبين التمييز

انما قال نحو نعم رجلا زيد

(ص)

ما هي فيه كقول * فنعم أخوا هليما ونعم شيابها * فالصحيح لا يقاس عليه واضافته للنكرة ضرورة
عند الجهور كقوله * فنعم صاحب قوم لاسلح لهم * (قوله أن يكون مضمرا) أي مستترا لازما
للأفراد فلا يبرز في تشبيه ولا جمع استغناء بجمع تمييزه وشذوذ قول بعضهم نعموا قوما كما شذزه بالباء الزائدة في
نعمهم قوما كما حكاه الفارسي ويجب عوده لما بعده وهو التمييز فهو نعموا يعود على متأخر لفظا ورتبة كما صر
ولا يتبع بتابع لان لفظه ومعناه لا يتضحان الا بشئ منتظر بعد وشذنا أكيد في نعمهم قوما أتم ومثله في كل
ذلك ضمير الشأن وهل اذا فسر بمؤث لتحققه التام وجوبا كنهت امراة هندأ وجوا أو تمنع أقوال
(قوله مفسرا بنكرة) أي عامة تتكرر الأفراد فلا يجوز نعم شمساه هذه الشمس اذا نأى لها امانم
شمسا شمس هذا اليوم فيجوز لتعدد ايام ومن أحكام هذا التمييز وجوب تأخيرها عن العامل
وتقديمه على المخصوص وشذنم زيد رجلا ومطابقة للخصوص افرادا وتذكيرا وغيرهما وقوله أله
المعرفة لانه خلف عما يجب قرنها وهو الفاعل فاعية برصلاحيته لما خرج مثل وغير وفاعل من وجوز
المصنف حذفه اذا فهم المعنى كقولهم صلى الله عليه وسلم فيها ونعمت أي فبالسنة أخذ ونعمت خصلة تلك
الغلة وهي الوضوء يوم الجمعة (قوله ومعه عشره مبتدا) أي خبره الجلة قبله على ماسيأتي والرابط إعادة المبتدا
بمعناه ان أريد بالمستمر مهود معين هو المخصوص وعمومه للمبتدا وغيره ان أريد به الجنس (قوله وهو
الفاعل) أي راغى ذلك الفاعل عن المخصوص (قوله تمييز) أي محوّل عن الفاعل والاصل نعم القوم
معه مفعول اسناد نعم عن القوم الى معشره فنصب القوم تمييزا بعد تنكيره وكذا نعم رجلا زيد (قوله
بئس للظالمين بدلا الخ) تمييز للفاعل المستتر والمخصوص محذوف لعامة مما قبله أي البئس وذو يته (قوله
لنعم مولانا) أي ملجأ تمييز للضمير المستتر والمولى هو المخصوص والاحن بكسر الهمزة وفتح المهملة جمع
احنة بكسر فسكون وهي الحقد (قوله تقول عرسي) أي زوجتي والعومرة بالعين المهملة الصياح
والصخب ولي بمعنى معي والشاهد في بئس امرأ أو المره بفتح الميم والراء لغة في المرأة ففاعل بئس الثانية
لانها بال وحنف المخصوص من كل منهما لا لشعار به أي بئس امرأ أنت وبئس المرأة أنا (قوله وفاعل)
بالجر عطف على تمييز أو جلة تظهر صفة فاعل (قوله لا يجوز) أي لعدم إيهام الظاهر حتى يميزونا ولوا ما ورد
بجعل المنصوب حالا مؤكدة أو ضرورة ورد بان رفع الإبهام غير لازم للتمييز فقد بجر التأكيد كقوله

وان قد علمت بان دين محمد * من خير أديان البرية ديننا

فكنا ما ورد من هذا (قوله والتغليبون) نسبة لتغلب بالغين المعجمة كتضرب لكن تفتح لامه في
المنسوب لثقل كسرتين مع باء النسبة وقد تكسر كقوله الجوهري وهم قوم من نصارى العرب بقرب
الروم منهم الا حطل وقد هجاه جرير بهذا البيت وأراد بالفحل الاب وهو فاعل بئس وخلا تمييز مؤكده
وخلافهم هو المخصوص ويؤخذ منه انه لا يجب تقديم تمييز الظاهر على المخصوص وهو كذلك بخلاف تمييز
الضمير كما مر والزلاء بفتح الزاي وشذلام المرأة اللاصقة العجز الخفيفة الآلية والمنطيق صيغة مبالغة من
المنطق يستوي فيه المذكر وغيره ومعناه البليغ لكن المراد هنا المرأة التي تعظم عجزها بازاءها قاله العيني وفي
القاموس المنطيق البليغ والمرأة المتأثرة بحشية تعظمها عجزتها اه وكان الثاني مأخوذا من النطاق وهو
شقة تحترم عليها المرأة وترسل أعلاها على أسفلها (قوله نرو داخ) الشاهد في زادا آخر البيت فانه تمييز لفاعل
نعم الظاهر وزاد أبيك هو المخصوص وقيل زادا مفعول نرو ومثل حال منه ان كان نكرة لتأخره فلا شاهد
فيه (قوله فتقول نعم ما) أي بلا دغام ونعما أي بادغام الميمين (قوله نكرة منصوبة الخ) وهي اما

وما يميز وقيل فاعل * في نحو نعم ما يقول الفاضل (ش) تقع ما بعده نعم وبئس فتقول نعم ما أو نعما وبئس ما ومنه قوله تعالى ان تبدوا
الصالحات فندهما هي وقوله تعالى بئسما اشتروا به أنفسهم واختلف في ماهذه فقال قوم هي نكرة منصوبة على التمييز وفاعل نعم ضمير مستتر وقيل

هي الفاعل وهي اسم معرفة وهذا مذهب بابن خروف ونسبه الى سيبويه (ص) ويذكر المخصوص بعدمبتدا * أو خبر اسم ليس يبدأ أبدا
(ش) يذكر مبتداً فاعلها اسم من فروع هو المخصوص بالمدح أو الذم وعلامته ان يصلح لجعله مبتداً ويجعل الفعل والفاعل خبراً عنه نحو نعم
الرجل زيدو بئس الرجل عمرو نعم غلام القوم زيدو بئس غلام القوم عمرو نعم رجلا زيدو بئس رجلا عمرو نعم

نافعة والفعل بعدها صفتها والمخصوص محذوف أي نعم هو شيء بقوله الفاضل ذلك الشيء أو نامة لا تحتاج لصيغة
والجمله بعدها ماصفة لمخصوص محذوف أي نعم هو شيئاً شيء بقوله الخ أو صلة لما أخرى محذوفة هي المخصوص
أي نعم شيئاً الذي يقوله الخ ولا يردان التامة تساوي الضمير اسمها فكيف تميزه لانه يراد به اسمي له عظمة أو
حقارة بحسب المقام فتكون أخص منه على ان التمييز قد يكون للتأكيـد (قوله هي الفاعل) أي
فهي مستثناة من وجوب قرينه بال (قوله وهي اسم معرفة) أي امانة لا تحتاج لصفة والمجمله ماصفة لمخصوص
محذوف أي نعم الشيء شيء بقوله الخ واما موصولة بالمجمله والمخصوص محذوف أي نعم الذي يقوله الفاضل ذلك
القول أو اغنت هي وصلتها عن المخصوص ولا حذف وقيل هي ذكرة تامة أو موصوفة بالمجمله على قياس ماسر
وقيل غير ذلك فان ولدها مفرد نحو فنعما هي فهي امانة ذكرة تامة تمييز للفاعل المستتر أو معرفة تامة هي
الفاعل والمخصوص على كل ما بعدها وهي مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الاعراب كجاء ما بعدها
فاعل فان لم يلهام مفرد ولا مجله كدققت دقنا فاعل امانة معرفة تامة فاعل أو ذكرة تامة تمييز والمخصوص على
كل محذوف أي نعم الشيء أو شيئاً ذلك الدق (قوله يذكر بعد نعم الخ) أي وجوباً على ظاهر كلامه هنا في
الكافية وغالباً على ما في التسهيل وهو الارجح ويجب أيضاً كونه بعد تمييز الضمير لا الظاهر كما مر (قوله هو
المخصوص) شرطه مطابقة الفاعل معنى ولو بالتأويل كبئس مثلاً القوم الذين أي مثل الذين وكونه معرفة
أو قريناً منها وأخص من الفاعل لا مساوياً له ولا أعم ليحصل التفصيل بعد الاجال فيكون أو وقع في النفس
ولذا وجب تأخيره (قوله والمجمله قبله خبر عنه) هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح والرابط عموم الفاعل
أو ذكر المبتداً بعينه كما مر (قوله وقيل هو مبتداً الخ) لم يحملوا المتن على هذا مع احتمال له لعدم
صحته كما في شرح التسهيل لان هذا الحذف لازم لم نجد خبراً يلزم حذفه الا ومجمله مشغول بما يسد مسده وابقى
قول رابع انه بدل من الفاعل ويرد ان البدل لا يلزم وهذا لازم وانه لا يصلح لمباشرة الفعل وقد يقال يقتصر
في التابع كما في انك أنت قائم فان أنت بدل مع عدم صلوحه لمباشرة ان ولا ضرر في لزومه لسكونه المقصود بالحكم
وان كان تابعا كالأمر تابع مجرور رب (قوله وان يقدم مشعر الخ) عبارته هنا في الكافية توهم منع تقديم
المخصوص وان المتقدم مشعر به فقط وان صلح له حيث قال أولاً ويذكر المخصوص بعد ثم قال وان يقدم الخ ثم
مثل بمثال يصلح المقدم فيه لسكونه مخصوصاً اذا اختر لان العلم مبتداً خبره بالمجمله بعده وهو خلاف ما صرح به
في التسهيل من جواز تقديمه واختاره الموضح بشرط صلاحيته للتأخير ولذا اعترض بمثال المتن بأنه من
تقديم المخصوص لا للمشعر به الا أن يجعل العلم مفعولاً بمحذوف أي الزم العلم أو خبر المحذوف أي الممدوح
العلم أو حكمه ورجله نعم المقتنى مستأنفة فيكون من تقديم المشعر لا المخصوص لعدم صلاحيته للتأخير لكونه
من جملة أخرى ويراد بقوله ويذكر المخصوص بعد أي غالباً وقوله وان يقدم مشعر به أي بعينه كفي عن
ذكره مؤخرأ أعم من كون المتقدم مخصوصاً ان صلح أو غيره ان لم يصلح وإذا قدم المخصوص كان مبتداً
خبره بالمجمله بعده قولاً واحداً ولا يأتى فيه اختلاف المتقدم (قوله مسجلاً) أي مطلقاً عن التقييم بحكم دون
آخر (قوله الى ان كل فعل ثلاثي الخ) من ذلك ما فان أصلها سوأ بالفتح فحول الى فعل بالضم لياتحق
بأفعال الغرائز أي الطباع ولا يصير قاصراً كبئس وانما أفرد بها بالذكر لكثرتها ولانها للذم العام فهي أشبه
بئس من نحو حق دأوم لانه ذم خاص وقيل للاتفاق عليها دون فعل (قوله يجوز ان يبنى منه الخ) لكن

اعرابه وجهان مشهوران
أحدهما انه مبتداً والمجمله
قبله خبر عنه والثاني انه
خبر مبتداً محذوف وجوبا
والتقدير هو زيد وهو عمرو
أي الممدوح زيد والمندوم
عمرو ومنع بعضهم الوجه
الثاني وأوجب الاول وقيل
هو مبتداً خبره محذوف
والتقدير زيد الممدوح
(ص)

وان يقدم مشعر به كفي
كالعلم نعم المقتنى والمقتنى
(ش) اذا تقدم ما يدل على
المخصوص بالمدح أو الذم
أغنى عن ذكره آخر
كقوله تعالى في أيوب عليه
السلام انا وجدناه صابراً نعم
العبد انما أبأى نعم العبد
أيوب لحذف المخصوص
بالمدح وهو أيوب للدلالة
ما قبله عليه (ص)

واجعل كبئس ساعداً وجعل
فعلاً

من ذي ثلاثة كنعيم
(مسجلاً)

(ش) استعمل ساء في الذم
استعمال بئس فلا يكون
فاعلها الا ما يكون فاعلاً
لشيء يفسر المسمى بالالف
واللام نحو ساء الرجل
زيد والمضاف الى ما فيه

الالف واللام نحو ساء غلام القوم زيد والضمير المفسر بذكره بعده نحو ساء رجلا زيد
ومنه قوله تعالى ساء مثلاً القوم الذين كذبوا ويذكر بعدها المخصوص بالذم كما يذكر بعد بئس واعرابه كما تقدم وأشار بقوله واجعل فعلاً الى
ان كل فعل ثلاثي يجوز ان يبنى منه فعل على فعل لقصد المدح أو الذم ويعامل

معاملة نعم و يس في جميع ما تقدم لهما من الاحكام فتقول شرف الرجل زيد ولؤم الرجل بكر وشرف غلام الرجل زيد وشرف رجل زيد ومقتضى هذا الاطلاق انه يجوز في علم ان يقال علم الرجل زيد بضم عين الكلمة وقد مثل هو وابنه وصريح غيره انه لا يجوز تحويل علم وجهل وسمع الى فعل بضم العين لان العرب حين استعمالها هذا الاستعمال ابقوها على كسرة عينها لم تحوّلها الى الضم فلا يجوز لنا تحويلها بل نبقوها على حالها كما بقوها فتقول علم الرجل زيد وجهل الرجل عمرو وسمع الرجل بكر (ص) ومثل نعم حبذا الفاعل ذا * وان ترد ما قل لا حبذا (ش) يقال في المدح حبذا زيد وفي الذم لا حبذا زيد كقوله لا حبذا أهل الملا غير أنه * اذا ذكرت محبتي فلا حبذا هيا واختلاف في اعراجهما فذهب أبو علي الفارسي في البغداديات وابن

(٤٥)

سبويه وان من قال عنه غيره فقد أخطأ عليه واختاره المصنف الى ان حب فعل ماض وذا فاعله وأما المخصوص فيجوز أن يكون مبتدأ والجملة التي قبله خبره ويجوز أن يكون خبر المبتدأ محذوف والتقدير هو زيد أي الممدوح أو المذموم زيد وذهب المبرد في المقتضب وابن السراج في الاصول وابن هشام اللخمي واختاره ابن عصفور الى أن حبذا اسم وهو مبتدأ والمخصوص خبره أو خبر مقدم والمخصوص مبتدأ مؤخر فركبت حب مع ذا وجعلنا اسما واحدا وذهب قوم منهم ابن درستويه الى ان حبذا فعل ماض وزيد فاعله فركبت حب مع ذا وجعلنا فعلا وهذا أضعف المذهب (ص)

وأول ذا المخصوص أيا كان لا

بشرط صالحيه لبناء التعجب منه لكونه متصرفا تاما الخ لتضمنه معناه (قوله معاملة نعم الخ) لكن فعل يخالفها في ستة أمور اثنان في معناه اشرايه التعجب وكونه للمدح الخاص واثنان في فاعله الظاهر جواز خلوه من النحو وحسن أو لئك رفيقا وكثرة جزمه بالباء الزائدة تشبيها بأسمع بهم كقولهم حب بالزور الذي لا يرى * منه الاصفحة أو لمام واثنان في فاعله المضمّر جواز عوده ومطابقته لما قبله ففي زيد كرم رجلا يحتمل عود الضمير الى رجلا كما في نعم والى زيد كما في فعل التعجب لتضمنه معناه وتقول الذين كرم رجلا على الاول وكرمو رجلا على الثاني فتقول المصنف كنعم مسجلا ليس على سبيل الوجوب في كل الاحكام والكلام في غير ساء أما هي فتلازم أحكام بنس كإشيرته الشرح واستظهره السامعي قال وهذا ان تحقق كان وجهها آخر لا فسادا بالذكر (قوله لان العرب الخ) في كلام السيوطي ان الذي شذ في هذه الثلاثة بعض العرب ومنهم من يحولها فيصح التمثيل بعلم (قوله ومثل نعم حبذا) أي حب من حبذا مثل نعم في كونها نقلت لانشاء المدح العام وفي الفعلية على الاصح والمضى والجود وتزيد بشاعرها بان الحمود محبوب للنفس فلذا جعل فاعله ذا ليدل على الحضور في القلب وتمازقها في جواز دخول لا عليها وفي لزومها هيئة واحدة وفي غير ذلك (قوله الفاعل ذا) وهو كفاعل نعم لا يجوز اتباعه فاذا وقع بعده اسم حبذا الرجل فهو مخصوص لانابع لاسم الاشارة (قوله أخطأ عليه) ضمنه معنى جار فعداه بعلى (قوله وجعلنا اسما) أي بمنزلة قولك المحبوب وغلب جانب الاسمية على الفعلية مع تركبها من الشرفها (قوله وأول ذا الخ) فعل أمر من أولى الشيء بالشيء اذا اتبعه لا بمعنى أعطى كما قيل وذا مفعوله الثاني والمخصوص الاول أي اجعل المخصوص والياء أي تابعه والاسم شرط منصوب خبرا لكان وهي فعل الشرط واسمها ضمير المخصوص والجواب قوله لا تعدل بذات حذف فآؤه للضرورة (قوله بعدذا) فلا يجوز تقديمه على حبذا وان قسم على التمييز كحبذا زيد رجلا وحبذا رجلا زيدا مخصوص نعم فيقدم على الفعل دون تمييز الضمير كما مر (قوله الصيغ الخ) مثل لمن يطلب الشيء بعد تفريطه فيه والصيغ بالنصب ظرف اضيغت بكسر التاء خطا بالموث وأصله ان امرأة طلقت زوجها غنيا لكبره وأخذت شابا فقيرا فمسا جاء الشتاء أرسلت الاول تطالب منه لبسنا فقال ماذا ترى ضيغت اللبنة في زمن الصيف فكيف تطلبنه الآن فقالت هذا ومنذ قد خيرا أي هذا الشاب ولبنته المحالوط بالماء خبر من ذلك الشيخ الغني (قوله أو غير) الفاء زائدة لا عاطفة لان العاطف لا يدخل على مثله أو هي في جواب شرط مقدر أي وان شئت غير (قوله ودون ذا) حال من محذوف العلم به أي وانضمام الحاء من حب حال كونها دون ذا كثر

تعدل بذات فهو يضاهي المتلا (ش) أي اذا وقع المخصوص بالمدح أو الذم بعد ذا على أي حال كان من الافراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع فلا يغير هذا التغير المخصوص بل يلزم الافراد والتذكير وذلك لانها أشبهت المثل والمثل لا يغير فكأن تقول الصيغ ضيغت اللبنة لا المنكر والمؤنث والمفرد والمثنى والمجموع بهذا اللفظ ولا تفرقه تقول حبذا زيد وحبذا هند وحبذا زيدان والهندان والزيدون والهندات فلا تخرج ذاعن الافراد والتذكير ولو خرجت لقليل حبذا هند وحبذا هندان والزيدان وحبذا هندان وحبذا أهلك الذين أهلكوا أو الهندات (ص) ومما سوى ذارفع بحب أو غير * بالباودون ذانضمام الحاء كثر

(ش) يعني اذا وقع بعد حب غير ذامن الاسماء جاز فيه وجهان الرفع بحب نحو حب زيد

والجر بباء زائدة نحو حب زيد وأصل حب حبب ثم أدغمت الباء في الباء فصارت حب ثم ان وقع بعد حب ذا وجب فتح الحاء فتقول حببا وان وقع بعدها غير ذا جاز ضم الحاء وفتحها فتقول حب زيدا وحب زيدا وروى بالوجهين قوله فقلت اقتلواها عنكمو بزاها * وحب بها مقتولة حين تقتل (ص) ﴿ أفعل التفضيل ﴾ صغ من مصوغ منه للتعجب * أفعل للتفضيل وأب اللذان (ش) يصاغ من الأفعال التي يجوز التعجب منها للدلالة على التفضيل وصف على وزن أفعل فتقول زيدا أفضل من عمرو وأكرم من خالد كما تقول ما أفضل زيدا وما أكرم خالد ما امتنع (٤٦) بناء فعل التعجب منه امتنع بناء أفعل التفضيل منه فلا يبنى من فعل

زائد على ثلاثة أحرف كدسج واستخرج ولا من فعل غير متصرف كنعم وبئس ولا من فعل لا يقبل المقابلة ككأت وفنى ولا من فعل ناقص ككان وأخواتها ولا من فعل منفى نحو ما عالج بالدواء وما ضرب ولا من فعل يأتي الوصف منه على أفعل نحو جرو عور ولا من فعل مبنى للمفعول نحو ضرب وجن وشد منه قولهم هو أخضر من كذا فبنوا أفعسل التفضيل من اختصر وهو زائد على ثلاثة أحرف ومبني للمفعول وقالوا أسود من حلك الغراب وابيض من اللين فبنوا أفعل التفضيل شدوا من فعل الوصف منه على أفعل (ص)

ومابه الى تعجب وصل لما منع به الى التفضيل صل (ش) تقدم في باب التعجب انه يتوصل الى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بأشده ونحوها

(قوله وجزه بباء زائدة) كما في فاعل فعل بالضم لان حب عند تجردها من ذاتكون من بابه بخلاف فاعل نهم كأمس (قوله وجب فتح الحاء) أي ان جعلتهما كلمة واحدة بالتركيب فان بقي على أصلهما بلا تركيب جاز الوجهان كما في التصريح (قوله جاز ضم الحاء) أي بنقل ضمة العين اليها لان أصله حبب بالضم أي صار حبيبا وجاز فتحها بحذف الضمة بالنقل وهذا النقل والحذف جائزان في كل ما حول الى فعل لقصد المدح أو الذم سواء كان جاني الفاء كحب أو لا كضرب فتقول ضرب الرجل زيدا بسكون الراء مع ضم الضاد أو فتحها كما في التوضيح (قوله فقلت اقتلواها الخ) أي اخلطوا الخمر بزاها وهو الماء من قتلت الشراب اذا من جتبه به لانه يكسر حسنة والشاهد في وحب بها مقتولة أي بمنزلة فالحاء في بها فاعل حب مجرور بالباء الزائدة ومقتولة تمييز والله أعلم

﴿ أفعل التفضيل ﴾

هذه الترجمة صارت في الاصطلاح اسما لكل مادل على الزيادة تفضيلا كانت كاحسن أو تنقيصا كأقبح وان لم يكن على وزن أفعل تكبير وشر فلا اعتراض (قوله وصف الخ) أي فهو اسم لقبوله علامات الاسماء غير مصروف للزومه الوصفية ووزن الفعل ويؤخذ منه تعريف أفعل التفضيل بأنه الوصف الموازن لأفعل أي ولو تقدير الدال على زيادة صاحبه في أصل الفعل فالوصف جنس والموازن لأفعل مخرج له - يره من صيغ اسم الفاعل والتعجب والدال الخ مخرج لموازنه من ذلك وقولنا ولو تقديرنا لادخال خير وشر فأصلهما أخير وأشر وقد يستعملان كذلك كقراءة من الكذاب الاشر وقوله * بلال خير الناس وابن الاخير * حذف هزتهما لكثرة الاستعمال فهو شاذ قياسا لاستعمالا وفيهما شذوذ آخر وهو كونهما لأفعل لهما وقد يحمل عليهما في الحذف أحب كقوله * وحب شئ الى الانسان مامعا * وهو قيل (قوله من فعل زائد الخ) وفي بناءه من أفعل الخلاف المار في التعجب وما سمع منه هو أعطاهم للراهم وأولاهم بالمعروف وهما شاذان عندهم يمنعه مطلقا أو ان كانت الهزمة للنقل لان هزتهما كذلك وهذا المكان أقفر من غيره وهو شاذ على الاول فقط لان هزته ليست للنقل (قوله مبني للمفعول) فيه التفصيل المار بين خوف اللبس فيمتنع وأمنه بان كان مجهولا لزوما فيجوز كانت أزهي من ديك وأعني بحاجتك وكذا مع القرينة كهو أشغل من ذات التعجبين أي أ كثر مشغولية وليس هذا من المجهول لزوما خلافا لابن الناطم بدليل شغلنا أموالنا (قوله حلك الغراب) بفتح المهملة واللام هو السواد الشديد وكذا حلك الغراب بالزون بدلا وهو متقاربه يقال أسود حالك وحالك أي شديد السواد اه صحاح (قوله ومابه الخ) فيه تقديم نائب الفاعل وهو به على الفعل وهو وصل للضرورة كما يقدم الفاعل لذلك بل الظاهر جواز تقديم النائب الظرفي اختيارا لان علة المنع وهي التباس الجملة بالاسمية لا تأتي فيه أفاده الصبان وقوله لما منع متعلق بوصل والخرفان بعده بوصل آخر البيت الواقع خبرا عن ما (قوله يتوصل الخ) اسكن أشده ونحوه في

التعجب

وأشارنا الى انه يتوصل الى التفضيل من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بما يتوصل به في التعجب فكما تقول ما أشد استخراجه تقول هو أشد استخراجا من زيد وكما تقول ما أشد حزنه تقول هو أشد حزنه من زيد اسكن المصارع ينتصب في باب التعجب بعد أشد مفعولا وهما ينتصب تمييزا (ص) وأفعل التفضيل صلة أبدا * تقديرا أو انظما من ان جردا (ش) لا يخلو أفعل التفضيل عن أحسن ثلاثة أحوال الاول ان يكون مجردا الثاني أن يكون مضافا الثالث أن يكون بالالف واللام فان كان مجردا

فلا بد ان تتصل به من لفظاً أو تقدير اجارة للفضل عليه نحو زيد أفضل من عمرو ومررت برجل أفضل من عمرو وقد تحذف من ومجروها للدلالة عليهما كقوله تعالى أنا أكثر منكم مالا وأعز نفراً أي وأعز نفراً منك وفهم من كلامه أن أفعال التفضيل إذا كان بآل أو مضافاً لا تصحبه من فلا تقول زيد أفضل من عمرو ولا زيد أفضل الناس من عمرو وأكثر ما يكون ذلك إذا كان أفعال التفضيل خبراً كآية الكريمة ونحو هذا وهو كثير في القرآن وقد تحذف منه وهو غير خبر كقوله (٤٧) دنوت وقد خلناك كالبدراء أجلاً *

فأجل فؤادي في هو الك مضللاً
فأجل أفعال التفضيل وهو منصوب على الحال من التاء في دنوت وحذفت منه من والتقدير دنوت أجل من البدراء وقد خلناك

كالبدراء يلزم أفعال التفضيل المجرد الافراد والتشديد كبير وكذلك المضاف الى نكرة والى هذا أشار بقوله (ص)

وان لم نذكر يصف
أوجدا

ألزم نذكر كبيراً وأن يوحدا
(ش) فتقول زيد أفضل من عمرو وأفضل رجل وهذا أفضل من عمرو وأفضل امرأة والزيدان

أفضل من عمرو وأفضل رجلين والهندان أفضل من عمرو وأفضل امرأتين والزيدون أفضل من عمرو وأفضل رجال والهندات أفضل من عمرو وأفضل نساء فيكون أفعال في هاتين الحالتين مذكرة مفردا ولا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع (ص)

التعجب فعل وهذا اسم ويستثنى المجهول والمنقضي فلا يتوصل اليهما هنا بذلك لان مصدرهما يجب كونه مؤنثاً كما مر فيكون معرفة بالمسند اليه فلا يصح نصبه تمييزاً لاشد بخلاف التعجب كذا قيل وفي ذكر المنقضي نظر لما مر من صحة الاتيان فيه بالمصدر الصريح مع لفظ عدم فكذا هنا نحو هو أكثر عدم قياماً بالمجهول بلا قرينة فصدره الصريح ملتبس بالعام فقام (قوله فلا بد ان تتصل به من) ولا يفصل بينهما إلا بمفعول أفعال نحو النبي أولى بالؤمنين من أنفسهم أو بالوفاة أصلها كقوله

ولفوك أطيبت لو بذلت لنا * من ماء موهبة على خير

والموهبة نكرة يستغنى فيها الماء ليبرد وكذا بالنداء كما صرح به الدماميني لا يغير ذلك قال المبرد ومن هذه لا بداء الغاية في الارتفاع في الخير أو الانحطاط في الشر وقال المصنف للجائزة فغنى زيد أفضل من عمرو انه جازز عمر في الفضل لا لا بداء والاجاز ان يقع بعدها الى لا انتهاء اه وأجيب بان الانتهاء قد لا يخبر به لجهل غايته أو عدم قصده وذلك بلغ في التفضيل اذ المعنى ابتداء زيد في الارتفاع من عمرو الى ما لا نهاية له واذا بنى أفعال عما يتعدى عن جازز تقديرها على من هذه وتأخيرها نحو هو أقرب من كل خير من عمرو وأقرب من عمرو ومن كل خير (قوله للدلالة عليهما) أي فيمتنع حذفها بلا دليل (قوله لا تصحبه من) أي التي الكلام فيها وهي الجارة للمفعول لانها انما تذكر توصلاً للمعرفة مع المجرد وهو مذكور في المضاف صريحاً وفي المحلى بال حكم لانها عديمة التقدم ذكر مدخولها لفظاً أو حكماً وذلك يشعر بالمفعول (قوله وأكثر ما يكون ذلك) أي حذف من ومجروها من المجرد للقرينة (قوله خبراً) أي ولو منسوخاً (قوله دنوت أجل الخ) إشارة الى أن كالبدر مفعول ثانٍ خلناك أي ظنناك (قوله ألزم نذكر كبيراً الخ) أي لان المجرد يشبه أفعال التعجب وزنا واشتقاقاً ودلالة على المزية فلزم لفظاً واحداً مثله ومن ثم لحنوا أبا نواس في قوله كان صغرى وكبرى من فقا قهما * حصياء در على أرض من الذهب

لان حقه أصغر وأكبر له مجردة وسيأتي الجواب عنه والمضاف لنكرة كالمجرد في التنكير فاعطى حكمه من امتناع مطابقة الموصوف لكتنها تعجب في المضاف اليه كمثل الشارح الآتية وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافر به فتعديده أول فريق وكافر والفريق جمع معنى فطابق الواو من تكونوا واعلم ان أفعال التفضيل لا يضاف الا لما هو من جنس موصوفه فلا يقال زيد أفضل امرأة لانه بعض ما يضاف اليه (قوله وتناول طبق) أي وتالى المطابق لما قبله لان قرينه بها أضعف شبهة بأفعال التعجب (قوله عن ذي معرفة) تعريض برّد قول ابن السراج الآتي (قوله معنى من) أي الحاصل عندها وهو التفضيل لانه ليس معنى طاب لا لفعل وظاهر ان قصد التفضيل وعدمه خاصان بالمضاف الى معرفة وليس كذلك بل مثله المجرد لكن فيه خلاف كما سيأتي (قوله والهندات الفضل) بضم ففتح جمع تكسير لفضلي بضم فسكون والفضليات جمع تصحيح لها (قوله ولا يجوز ان تقترن به من) هذا زائد على كلام المصنف هنا وهو محترز قوله أولان جرد حقه أن يذكر هناك كافي نسخ (قوله ولست بالاكثرا الخ) بناء الخطاب وحصى

وتناول طبق والمعرفة * أضيف ذور وجهين عن ذي معرفه هنا اذا نوبت معنى من وان لم تنوفه وطبق ما به قرن (ش) اذا كان أفعال التفضيل بال لزم مطابقة لما قبله في الافراد والتذكير وغيرهما فتقول زيد افضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وهذه الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضل أو الفضليات ولا يجوز عدم مطابقة لما قبله فلا تقول الزيدون الافضل ولا الزيدان الافضل ولا هند الافضل ولا الهندان الافضل ولا الهندات الافضل ولا يجوز ان تقترن به من فلا تقول زيد الافضل من عمرو فاما قوله ولست بالاكثرا منهم حصى * وانما العزة للساكن فيخرج على زيادة الالف واللام والاصل ولست بأكثر منهم أو جعل منهم متعلقاً بمحذوف مجرد عن الالف واللام لا بما

دخلت عليه الالف واللام والتقدير واستبالا كثيرا كثر منهم وأشار بقوله ولا المعرفة أضيف الى معرفة وقصده التفضيل جاز فيه وجهان أحدهما استعماله كالمجرد فلا يطابق ما قبله فتقول الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم وهذه أفضل النساء والهندات أفضل النساء والثاني استعماله كالمفروق بالالف واللام فتجب مطابقة ما قبله فتقول الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم وهذه أفضل النساء والهندات أفضل النساء (٢٨)

أولها تميز لا كثر والكثرة في الغالب في الكثرة من كثره بالتخفيف غلبه فيها (قوله وقصده التفضيل) أي على المضاف إليه خاصة (قوله أحوص الناس) بفتح الصاد مفعول ثان لتجدهم مفعول أول ولوطا بقوله كسرت الصاد فيكون جمع تصحيح حذف نونه للإضافة وبأوه للساكنين وبقية الكسرة قبلها (قوله وكذلك ج. المالح) الأولى تفسيرا لجعل التام كين كافي البياض أي فأ كبر بجر مجر ميبها مفعوله وفي كل قرية ظرف لغو متعلق به وأما كونها بمعنى صيرنا فأ كبر بجر ميبها مفعوله الأول وفي كل قرية الثاني ففيه ركة وتوهين للمعنى والشاهد إضافة كبر بجر ميبها مع مطابقة موصوفه المقدر أي قوما كبر الخ وهذا ما يرد قول ابن السراج ردوا واضحا فإن أجاب بأن كبر ليس مضافا لمفعولا ثانيا وبجر ميبها مفعول أول لزمه المطابقة في المجرى من أول والاضافة وهي ممنوعة فإن قال إن كبر منوى اضافته للمعرفة أي كبرها وقع فيما فر منه (قوله وقد اجتمع الاستعمالان) أي حيث أفرد أحب وأقرب وجمع أحسن وقال الزحشمي انما جمع أحسن لانه قصده زيادة المطلقة وأفرد أحب وأقرب لقصد التفضيل الخاص (قوله الموطون) بصيغة المفعول من وطأ بشد الطاء المهملة إذا مده وسهله والاكتاف الجوانب أي الذين سهلت أخلاقهم ولانت جوانبهم فلا يتأذى منهم أحد (قوله فإن لم يقصد التفضيل) أي على المضاف إليه وحده بأن قصد تفضيل مطلق أي عليه وعلى غيره وألم يقصد تفضيل أصلا بأن أول باسم فاعل أوصفة مشبهة فتجب المطابقة فيهما المشبه بالمعروف بأل في التعريف وخلو من لفظ من ومعناها وفي هاتين الحالتين لا يلزم كونه بعض ما يضاف إليه كما يلزم عند قصد التفضيل الخاص بل قد يكون بعضه كمحمد صلى الله عليه وسلم أفضل قرشي أي أفضل الناس من بينهم وقد لا يكون كيوسف أحسن أخوته أي أحسن الناس من بينهم وحسنهم ولا يصح فيه التفضيل الخاص بأن يراد أحسن منهم لأن إضافة الأخوة للضمير تمنع أن يرادهم ما يشمل يوسف لئلا يضاف إلى ضمير نفسه فلا يكون أحسن بعض ما أضيف إليه فلو قيل أحسن الأخوة أو أحسن أبناء يعقوب أي أحسن منهم لحاز فتأمل والمراد بكونه بعضه أن موصوفه داخل في المضاف إليه بحسب مفهوم اللفظ قبل الإضافة وإن كان خارجا عنه بعدا بحسب الإرادة لئلا يلزم تنهين الشيء على نفسه (قوله الناقص) هو يزيد بن عبد الملك بن مروان سمي به لنقصه أرزاق الجند والاشج بالجيم وهو جبر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه سمي به لشجته كانت في وجهه أضيفا إلى بني مروان ليعرف أنهم منهم لا للتفضيل عليهم إذ لا عادل فيهم سواهما (قوله قيل ومن استعمال الخ) فصله بقيل لأن ما تقدم في المضاف إلى معرفة ولا خلاف في جواز عروده عن التفضيل مع وجوب مطابقة حينئذ وأما هذا في المجرى من أول والاضافة ومن وفيه اختلاف الآتي وأذا عرى المجرى عن التفضيل فلا كثر فيه عدم المطابقة حلا على أغلب أحواله وقد يطابق خلوه عن من انما ومعنى وعلى هذا يخرج بيت أبي نواس المار وقول العرويين فاصلة صغرى وكبرى خلافا لمن جعله لنا (قوله أي هين) أي لأن جميع الأشياء بالنسبة لقدرته تعالى كالشيء الواحد فلا يكون بعضها أهون من بعض (قوله إذا جشع القوم) من الجشع وهو شدة الحرص

مروان وإلى ما ذكرناه من قصد التفضيل وعدم قصده أشار المصنف بقوله هذا إذا نوى على معنى من البيت أي جواز الوجهين أعني المطابقة وعدمها مشروط بما إذا نوى بالاضافة معنى من أي إذا نوى التفضيل وأما إذا لم ينو ذلك فيلزم أن يكون طبقا ما قرئ به قبل ومن استعمال صيغة أفعال التفضيل لغير التفضيل قوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه وقوله تعالى ربكم أعلم بكم أي وهو هين عليه وربكم عالم بكم وقول الشاعر وان مدت الأيدي إلى الزاد لم كن * بالعجلهم إذا جشع القوم أمجل أي ألم أكن

بجملهم وقوله ان الذي سمك السماء بنى لنا * يتادعائهم أعز وأطول أي عززة طويلة وهل ينقاس ذلك أولا قال المبرد ينقاس وقال غيره لا ينقاس وهو الصحيح وذكر صاحب الواضح ان النحويين لا يرون ذلك وان أبا عبيدة قال في قوله تعالى وهو أهون عليه انه يعني هين وفي بيت الفرزدق وهو الثاني ان المعنى عززة طويلة وان النحويين ردوا على أبي عبيدة ذلك وقالوا لا يجزئ ذلك له (ص) وان تكن بتلون مستفهما * فلهما كن أبدا مقسما كمثل من أنت خير ولدي * اخبار التقديم زراوردا (ش) تقدم ان أفعل التفضيل اذا كان مجردا حتى بعده بمن جارة للفضل عليه نحو زيد (٤٩) أفضل من عمرو ومن عمرو ومن عمرو هاهنا بمنزلة

المضاف اليه من المضاف فلا يجوز تقديمهما عليه كما لا يجوز تقديم المضاف اليه على المضاف الا اذا كان المجزور بها اسم استفهام أو مضافا الى اسم استفهام فانه يجب حينئذ تقديم من ويجزورها نحو من أنت خير ومن أيهم أنت أفضل ومن غلام أيهم أنت أفضل وقد ورد التقديم شذوذا في غير الاستفهام واليه أشار بقوله

لدي اخبار التقديم زراوردا من ذلك قوله

فقلت لنا أهلا وسهلا وزودت

جنى النحل بل مازودت منه أطيب

التقدير بل مازودت أطيب منه وقول ذي الرمة

بصف نسوة بالسمن والكسل

ولا عيب فيها غبيران مريها

قطوف وان لاشئ منهن أكسل

على الاكل (قوله بجملهم) أي فالنفي أصل الجملة لاز يادتها فقط بقرينة مدح نفسه وأما أمجد الثاني فلا مانع من كونه على بابه كما يشير له اقتضاه على الاول لكن فيه ان الاول مضاف لمعرفة لا مجرد فليس من محل الخلاف فتأمل (قوله ان الذي سمك) يستعمل متعديا بمعنى رفع كاهن أو مصدره سمكا كضربا ولازماء معنى ارتفع ومصدره سموكا كعمودا وأراد بالبيت الكعبة والدعائم جمع دعامة بالسكس وهي الاسطوانة أي العمود (قوله عززة طويلة) لم يحمل على معنى أعز من بيوتكم لان قصده في المشاركة بالاصالة مع ان النزاع ليس في ذلك يس (قوله وهل ينقاس ذلك) أي عززا المجرد عن التفضيل وحاصله ثلاثة أقوال أشار الى ثالثها بقوله لا يرون ذلك أي يتمتع قياسا وجمعا قال في شرح التسهيل والاصح قصره على السماع والاكثر فيما سمع منه عدم المطابقة (قوله لا حجة في ذلك) أي لتأويله فاهون وأرد على ما يعرفه المخاطبون من أن الاعادة أهون من البدء مع قياسهم الغائب على الشاهد وأما علم بكم فتفضيل على من يعلم بعض الوجوه من الناس وان كان لا يشارك له تعالى في علمه وأما أمجد وأعز وأطول فلا مانع من حملها على التفضيل خصوصا اذا أريد بالبيت بيت الشرف والمجد كما قاله السعد (قوله يجب تقديم من ويجزورها) أي على أفعل فقط لا على جملة الكلام كما فعل المصنف وجاراه عليه الشارح لان صدارة الاستفهام انما هي بالنسبة للعامل فيه لا مطلقا ولا يلزم على تمثيله الفصل بين العامل وهو خير والمعمول وهو من بالجنى لان المبتدأ ليس من معمولات الخبر فلو قال الشارح أنت من خير لكان حسنا وأما المصنف فقد يعتذر عنه بالضرورة (قوله أهلا وسهلا) منصوب بان معجوز أي أتيتهم أهلا ووجدتهم مكانا سهلا وقوله جنى النحل أي شبيهه بدليل ما بعده والاستشهاد بالبيت مبني على ان منه متعلق بأطيب لا بزودت (قوله غير ان الخ) من تأكيده المدح بما يشبه الثم والقطوف بفتح القاف آخره فاء المتقارب الخطأ (قوله طعينة) هي في الاصل الطودج فيه امرأة أولا ثم سميت به المرأة مادامت فيه قيل وقد يطلق عليها مطلقا أو ملح أي أحسن (قوله ورفاهه الظاهر) المراد بما قبل المستتر فيشمل الضمير المنفصل وعبارة الشذو ورو يعمل أفعل في تمييز وحال وظرف وفاعل مستتر مطلقا لا في مصدر ولا مفعول به مطلقا ولا في فاعل ما غووظ به الا في مسألة الكحل (قوله عاقب فعلا) فيه قاب أي عاقبه فعل أي صح أن يعقبه ويقع في مكانه فعل (قوله الا في لغة ضعيفة) أي فتجعل أفضل نعتا لرجل مجزورا بالفتحة وأبوه فاعله وأكثر العرب يرفعونه خبرا مقدماعن أبوه والجملة نعت لرجل (قوله بعدني) أي ليتوجه الى قيده وهو الزيادة فيزيلاها ويبقى مع النفي بمعنى الفعل المثبت فيعمل عمله فيصير المعنى انتفت زبادة حسن الكحل في عين أي رجل على حسنه في عين زيد فيبقى أصل الحسن وذلك صادق بنسبائه حسن زيد ونقصه عنه ومقام المدح يعين الثاني فاذا رضع الفعل المثبت مكانه بان قيل حسن

(٧ - (خضري) - ثاني) التقدير وأن لاشئ أكسل منهن وقوله اذا سايرت أسماء بوما طعينة * فاسماء من تلك الطعينة أملح التقدير فاسماء أملح من تلك الطعينة (ص) ورفع الظاهر زراومتي * عاقب فعلا فكثيرا ثبتا كان ترى في الناس من رفيق * أولى به الفضل من الصديق (ش) لا يخلو أفعل التفضيل من أن يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه أولا فان لم يصلح لوقوع فعل بمعناه لم يرفع ظاهرا وانما يرفع ضميرا مستترا نحو زيد أفضل من عمرو وفي أفضل ضميره مستتر عائدا على زيد فلا تقول مري رت برجل أفضل منه أبوه فترفع أبوه بأفضل الا في لغة ضعيفة حكاه سيبويه فان يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه صح أن يرفع ظاهرا قياسا طردا وذلك في كل موضع وقع فيه أفعل بعدني

الكحل في عين رجل كحسنة في عين زيد أفاد المساواة الصادق بها أفعال ثم توجه النفي الى ذلك الفعل فتنتفى المساواة كالزيادة ويثبت النقص المراد كالاول فكون أفعال مع النفي كالفعل المثبت انما هو في الجملة والا فلا بد من توجه النفي الى ذلك الفعل ليفيد الماني المراد فتأمل (قوله أو شبهه) هو النهي كالا يكون أحد أحب اليه الخير منه اليك والاستفهام الانكارى كهل أحد أحق به الحمد منه بمحسن لا عين قال في شرح التسهيل ولم يرد بهذين مباح لكون لا بأس باستعماله بعدهما (قوله أجنبي) أي لم يتصل بضمير الموصوف ليخرج ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه وان خرج أيضا بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين لاختلاف المفضلين فيه بالذات لكون لا يفترض بالتأخر على المتقدم (قوله باعتبارين) أي باعتبار محلين كعين زيد والعين الاخرى فالمفضل والمفضل عليه شيء واحد لكون فضل باعتبار مكان على نفسه في مكان آخر وهذا القيد يعني عما قبله لان غير الاجنبي لا يختلف بالاعتبار بل بالذات وانما اعتبر بذلك ليضعف أفعال بخروجه عن أصل التفضيل من اختلاف المفضلين بالذات فيقوى النفي على إخراجها أيضا الى معنى الفعل حتى يعمل عملها بخلاف ما اذا جرى على أصله كما رأيت رجلا أحسن منه أبوه فلا يقوى النفي على ذلك لقوة أفعال حينئذ وبقي قيد اعتبره المصنف وابن الحاجب وهو كون أفعال صفة لا اسم بنفس ليعتمد عليه ويقوى على رفع الظاهر ولم يكتف بالنفي كما في اسم الفاعل لضعفه عنه ولذا لا ينصب المفعول به (قوله ما رأيت الخ) ان جعلت بصريه فاحسن صفة رجلا أو علمية فهو مفعولها الثاني والكحل فاعل أحسن وفي عينه حال منه أو ظرف لغو متعلق بأحسن كقوله منه وفي عين زيد حال من الهاء في منه والأصل في هذا المرفوع الظاهر أن يقع بين ضميرين أولهما للموصوف وثانيهما للمجروحين للمرفوع نفسه كهذا المثال وقد يحذف الثاني فتدخل من على الاسم الظاهر المفضل عليه أو على محله أو على ذي المحل كما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من كحل عين زيد أو من عين زيد أو من زيد فتعطف مضافا أو اثنين وقد تدخل من على ملابس ذلك الظاهر بغير المحلية نحو ما أحسن به الجليل من زيد فأصله من الجليل في زيد فأضيف الجليل لزيد للاستتله ثم حذف ودخلت من على ملابس وهو زيد ومثله مثال المثال اذا أصله ان ترى رفيقا أولى به الفضل من الفضل في الصديق فالصديق ملابس الفضل ويصح كونه محله فعل به ما ذكر وليس الاصل من ولاية الفضل الصديق ومن حسن الجليل زيد كما قيل لان المناضلة انما هي بين الفضل ونفسه باعتبارين لا بينه وبين ولايته أو حسنه وقد لا يؤتى بشيء بعد المرفوع كما رأيت كعين زيد أحسن فيهما الكحل فالخاصل ان الضميرين قد يندكران معا وقد يحذفان معا وقد يندكر أحدهما دون الآخر (قوله ما من أيام الخ) من زائدة وأيام اسم ما تجزئة وأحب خبرها أو هما مبتدأ وخبر والى الله متعلق بأحب رفيقها حال من الصوم وهو مرفوع نائب فاعل أحب لانه بمعنى محبوب من حب الثلاثي ففيه شذوذ لبعده عن المحمول الاعند من جوزه مع أمن اللبس وفي عشر حال من الهاء في منه وفي رواية أحب الى الله فيها الصوم من أيام العشر فهو كمثل الناظم (قوله مرت الخ) جملة ولا يرى حالية وادايام مفعول أول لارى وكوادي مفعوله الثاني ان جعلت علمية والافه وحال من وادايام مقدم عليه وأقل به بالنصب صفة وادايام ركب فاعل أقل وفيه شاهد رجلة أتوه صفة ركب وتسمية بمشاة فوقية فمهمزة مكسورة فتحتية مشددة أي مكشاة وهو تمييز لأقل فيما يظهر لاصفة المصدر محذوف ولا حال كما قيل لان المعنى لا يظهر عليهما أي ولا يرى وادايام أقل به ركب أتوه من جهة المكث منه أي من الركب في وادي السباع أي لم أر ركبا يقل مكثه في واد كقلته في وادي السباع وأخوف عطف على أقل وفاعله ضمير الركب وما مصدرية والاستثناء مفرغ أي في كل وقت الا وقت وقاية الله تعالى فتأمل والله أعلم

أو شبهه وكان مرفوعه أجنبي مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد فالكحل مرفوع بأحسن لصحة وقوع فعل بعينه موقعه نحو ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كزيد ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ما من أيام أحب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة وقول الشاعر أنشد سيمويه صررت على وادي السباع ولا أرى كوادى السباع حين يظلم واديا أقل به ركب أتوه تنية وأخوف الاما رقى الله ساريا فركب مرفوع بأقل فقول المصنف ورفعه الظاهر نزول إشارة الى الحالة الأولى وقوله رمى عاقب فعلا إشارة الى الحالة الثانية (ص)

﴿ الذعت ﴾

﴿ الذعت ﴾

فبـله في اعرابه مطلقا
 ويدخل في قولك الاسم
 المشارك لما قبله في اعرابه
 سائر التوابع وخبر المبتدأ
 نحو زيد قائم وحال المنصوب
 نحو ضربت زيدا مجردا
 ويخرج بقولك مطلقا
 اخبر وحال المنصوب فانهما
 لا يشاركان ما قبلهما في
 اعرابه مطلقا بل في بعض
 أحواله بخلاف التابع فانه
 يشارك ما قبله في سائر
 أحواله من الاعراب نحو
 صررت بزيدا الكريم
 ورأيت زيدا الكريم وجهه
 زيد الكريم والتابع على
 خمسة أنواع النعت
 والتوكيد وعطف البيان
 وعطف النسق والبدل

(ص)

النعت تابع متم ماسبق *
 بوسمه أو وسمه ما به اعتاق
 (ش) عرف النعت بأنه
 التابع المكمل متبوعه
 ببيان صفة من صفاته نحو
 صررت برجل كريم أو من
 صفات ما اعتاق به وهو
 سببيه نحو صررت برجل
 كريم أبوه فقوله التابع
 يشمل التوابع كلها وقوله
 المكمل الى آخره يخرج
 لما عدا النعت من التوابع
 والنعت يكون للتخصيص
 نحو صررت بزيدا الخياط
 والبدل نحو صررت بزيدا

يراد فيه الوصف والصفة على المختار لكن النعت عبارة الكوفيين ومهلل البصريين (قوله الاسماء) خصها
 بالذكور لانها الاصل ويتصور فيها جميع التوابع فلا يراد أن التوكيد اللفظي والبدل والنسق قد تتبع غير الاسم
 وفي قوله الاول اشارة الى منع تقديم التابع على متبوعه وهو المشهور ويصرح به في النعت قوله الآتي متم
 ماسبق وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة اذا كانت للمتعدد تقدم بعضها كقوله

ولست مقرا للرجال ظلامه * أبي ذك عماسي الاكرمان وخاليا

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشرط ثاني * واعلم انه يمنع فصل التابع من متبوعه باجنبي محض
 عن كل منهما كمررت برجل على فرض عاقل أبيض بخلاف ما ليس كذلك كعمول التابع نحو حشر علينا
 يسيرا والمتبوع كيجبني ضربك زيدا الشديد وكعامل المتبوع نحو زيد اضرب القائم ومنه غير الله أخف
 وليا فاطر السموات وعمول عامله نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب ومنه ولا يحزن ويرضين بما
 آتيتهن كلهن ومفسر عامله نحو ان امرؤ هلك ليس له ولد والقسم نحو زيد والله العاقل وجوابه نحو بل يربني
 لتأتينكم عالم الغيب والاعتراض نحو وانه انقسم لولا تعلمون عظيم والاستثناء نحو قوم الليل الا قليلا نصفه وغير
 ذلك مما نقله الصبان عن الهمع (قوله في اعرابه) قيل أي وجودا وعدمه ما يدخل نحو قام قام ولا لا ما ليس
 معر بالكن هذا خارج بقوله الاسم فلا يصح ادخاله هنا وقد مر الاعتذار عن التقييده والمراد الاعراب
 وما يشبهه من حركة عارضة ليدخل نحو يازيد الفاضل بالضم مما أتبع فيه المنادى على لفظه فانه مشترك
 في شبه الاعراب وكذا في نفس الاعراب لكنه محلي في زيد ومقدر في الفاضل لان ضمته مجرد اتباع لفظا
 زيد لا بناء ولا اعراب لعدم مقتضيهما فتدبر (قوله مطلقا) أي الحاصل في ذلك التركيب والمتجدد في
 غيره وزاد ابن الناظم وغيره قيد غير خبر ليخرج نحو حامض من قولك الرمان حاو حامض فانه مشترك في
 الاعراب الحاصل والمتجدد بالفسخ وليس تابعا (قوله على خمسة أنواع) والعامل فيها عند الجمهور وهو
 العامل في متبوعها الا البدل فعامله مقدر خلافا للبرد وقيل العامل في الجميع مقدر وقيل العامل في النعت
 والبيان والتوكيد التبعية وفائدة الخلاف جواز الوقف على المتبوع على القول بتقدير العامل دون غيره
 واذا اجتمعت التوابع فاعمل بترتيب قوله

قدم النعت فالبيان فاكد * ثم أبدل واختم بعطف الحروف

(قوله بوسمه) الهاء فيه وفي به عائدة لما سبق وهو المتبوع والباء سببية والوسم اما اسم بمعنى العلامة ففيه
 حذف مضاف أي متم متبوعه بسبب بيان علامته أي صفته وعلى هذا حل الشارح أو مصدر بمعنى التعليم بها
 من وسمته بالسمه وما علمته بالعلامة أي متم متبوعه بسبب تعليمه أي دلالاته على معنى فيه ان كان نعنا
 حقيقية وفيما يتعلق به ان كان سببيا (قوله المكمل متبوعه الخ) أي أصل وضعه التكميل ببيان الصفة
 لا لإيضاح بها والتخصيص وأما كونه للندح ونحوه فجواز كفاي الصبان أو المراد بالمكمل المقيد ما يطلبه
 المنعوت بحسب المقام من تخصيص أو مدح مثلا فيشمل جميع أقسامه وهذا أقرب لصنيع الشارح فتدبر
 (قوله لما عدا النعت) أي لانه ليس شيء من التوابع يدل على صفة المتبوع أو صفة ما اعتاق به سوى النعت
 ولذلك وجب فيه الاشتقاق ليسدل على الذات والمعنى القائم بها فيخرج البدل والنسق بالمكمل لانه لا يقصد
 به ما وضعه التكميل بإيضاح ولا تخصيص ويخرج البيان والتوكيد ببيان الصفة لانهما وان كلاهما لا يضاح
 ورفع الاحتمال لكن لا ببيان الصفة بل يكون لفظهما أصح من الاول اذ هما عين متبوعهما وكذا البدل اذا
 عرض له الايضاح والنسق اذا كان للتفسير (قوله للتخصيص) أراد به ما يرفع الاشتراك اللفظي في المعارف
 وهو المسمى بالايضاح كشماله وتقليم الاشتراك المعنوي في التكررات وهو المشهور باسم التخصيص كجاء

الكريم ومنه قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم وللهم نحو صررت بزيدا الفاسق ومنه قوله تعالى فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم وللرحم نحو
 صررت بزيدا المسكين وللتأكيده نحو أو من الدابر لا يعود وقوله تعالى فاذا نفخ في الصور

نفخة واحدة (ص) وليعط في التعريف والتكبير * لما تلاكها صر بقوم كرها (ش) النعت يجب فيه أن يتبع ما قبله في إعرابه وتعريفه
أو تنكيره نحو صررت بزيد الكبريم فلا تذهب المعرفة بالنكرة فلا تقول صررت بزيد كبريم ولا تذهب النكرة بالمعرفة
فلا تقول صررت بزيد الكبريم (ص) وهو لدى التوحيد والتذكير أو * سواهما كالفاعل فاقف ما قفوا (ش) تقدم أن النعت لا يذهب من
مطابقته للمنوعوت في الإعراب والتعريف أو التكبير وأما مطابقته للمنوعوت في التوحيد وغيره وهو التثنية والجمع والتذكير وغيره وهو التأنيث
فحكمه فيها حكم الفعل فإن رفع ضمير استطراد في المنوعوت مطابقة نحو زيد رجل حسن والزيدان رجلان حسنان والزيدون رجال حسنون
وهنا امرأة حسنة والهندان حسنتان والهنات نساء حسنات فيطابق في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع كما يطابق
الفعل لوجئت مكان النعت بفعل (٥٢) فقلت رجل حسن ورجلان حسنا ورجال حسنا وامرأة حسنت وامرأتان حسنتان ونساء

حسن وان رفع ظاهرا
كان بالنسبة الى التذكير
والتأنيث على حسب ذلك
الظاهر وأما في التثنية
والجمع فيكون مفردا
فيجري مجرى الفعل اذا
رفع ظاهرا فتقول صررت
برجل حسنة أمه كما تقول
حسنت أمه وبامرأتين
حسن أبواهما ورجال
حسن أبواهم كما تقول
حسن أبواهما وحسن
أبواهم فالخاصل ان النعت
اذا رفع ضمير اطابق المنوعوت
في أربعة من عشرة واحدة
من ألقاب الأعراب وهي
الرفع والنصب والجرح
وواحد من التعريف
والتكبير والتأنيث وواحد
من الافراد والتثنية والجمع
واذا رفع ظاهرا طابقه في
اثنين من خمسة واحد من

رجل تاجر (قوله نفخة واحدة) لاشك ان واحدة للتأنيث لان المرة مستفادة من تحويل المصدر
الاصلي وهو نفخ الى فعلة وليس هذا كرجلة وبغمة مما بني على التأنيث حتى يكون قوله واحدة تأسيسا لا تأكيدا
كقيل فتأمل (قوله في التعريف والتكبير) في معنى من البيانية لما لا يلا في التثنية لانها واقعة على
المنوعوت والواو بمعنى أولان الثابت للمنوعوت أحدهما وقوله بلاصلة أو صفة للتثنية جرت على غير ما هي له ولم
يبرز لمن اللبس على مذهب الكوفيين ونائب فاعل يعط ضمير النعت وما لا يلا في مفعوله الثاني أي وليعط
النعت مأنيث للمنوعوت الذي تلاه هو من التعريف أو التكبير (قوله مجرى الفعل اذا رفع ظاهرا) أي
في وجوب تأنيثه بالتاء لتأنيث مفعوله وتجر يده من علامة التثنية والجمع على الافة الفصحى سواء كان
منعوتة مفردا مؤنثا أم لا نعم يجوز على هذه الافة تكسير الوصف اذا كان مفعوله جمعا كمررت برجل كرام
أباؤه بل هو الافصح لانه يخرج عن موازنة الفعل بالتكسير فلم يخرج جراه ومقتضى كونه كالفاعل جواز
تثنيته وجمعه تصحيحا على لغة كوفى البراغيت كالفاعل فيقال صررت برجل كريمين أبواه وحسنيين
غامانه وهو كذلك ومقتضاه أيضا جواز برجل قائم اليوم أمه بلا تأنيث للفصل وبامرأة حسن نغمتهما
لجوازية التأنيث وبه صرح بعضهم سم (قوله طابق المنوعوت في أربعة الخ) أي ما لم يمنع مانع ككون
الوصف يستوى فيه المفرد وغيره كصبور وجرح وكونه فعل تفضيل مجردا أو مضافا لنكرة فانه يلزم التذكير
والافراد (قوله وذرب) بالذال المجهمة هو الحاد اللسان مطلقا أو في الشر فقط أو الحاد من كل شيء أو
بالمهمل الخبير بالاشياء المعتاد لها (قوله لا يشتق الخ) أي عند الاكثرين وذهب جمع محققون كابن
الحاجب الى انه لا يشترط في النعت كونه مشتقيا بل الضابط دلالة على معنى في متبوعه كالرجل الدال على
الرجولية دما ميني وعلى هذا فيجوز في اسم الجنس المحلى بأل بعد اسم الإشارة كونه نعتا ككونه بدلا
أو بيانا نحو هذا الرجل قائم أم على الاول فلا يجوز كونه نعتا لا المشتق كهذا القائم رجل (قوله وهو اسم
الفاعل الخ) أفاد بالخصر أن أسماء الزمان والمكان والآلة لا تدخل في المشتق بهذا المعنى اذ لا يدل على
صاحب الحدث بل على زمانه أو مكانه أو آله وهو اصطلاح النحاة اما تفسير الصرفين له بما أخذ من المصدر
للدلالة على معنى وذات منسوب لها فيشملها ودخل في اسم الفاعل ما بعناه من أمثلة المبالغة وفي اسم
المفعول ما بعناه من نحو قتل زيد وصبور (قوله كاسماء الإشارة) أي غير المسكنة اما هي فظرف يتعلق
بمحدثوف هو الوصف كمررت برجل هناك أي كأن (قوله ذو) أي وفروعها (قوله والموصولة)

ألقاب الأعراب وواحد من التعريف والتكبير وأما الخمسة الباقية وهي التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع
فحكمه فيها حكم الفعل اذا رفع ظاهرا فان أسند الى مؤنث أو أن كان المنوعوت مذكرا وان أسند الى مذكرا وان كان المنوعوت مؤنثا
وان أسند الى مفرد أو معنى أو مجموع أو فرد وان كان المنوعوت بخلاف ذلك (ص) وانعت بمشتق كصعب وذرب * وشبهه كذا وذو والمنسوب
(ش) لا يذهب الا بمشتق لفظا وتنا ولا والمراد بالمشتق هنا ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة باسم الفاعل وأفعال التفضيل والمؤنث بالمشتق كاسماء الإشارة نحو صررت بزيد هذا أي المشار اليه وكذا ذو بمعنى صاحب والموصولة
نحو صررت برجل ذي مال أي صاحب مال وبزيد ذوقام أي القائم والنسب نحو صررت برجل قرشي أي منسوب الى قرش (ص)
ونعتوا بجملة منكرة * فاعطيت ما أعطيت خبرا

(ش) تقع الجلالة فعنا كما تقع خبرا وحالا وهي مؤولة بالنسكة ولذلك لا ينفك بها الا النسكة نحو مرت برجل قام أبوه أو أبوه قائم ولا ينفك بها المعرفة فلا تقول مرت برجل قام أبوه أو أبوه قائم وزعم بعضهم أنه يجوز نعت المعرفة باللام الجنسية بالجلالة وجعل منه قوله تعالى وآية ظم الليل نسلخ منه النهار وقول الشاعر ولقد أمر على اللثيم يسنى * فخصيت ثمت قلت لا يعنيني فنسلخ صفة الليل ويسنى صفة اللثيم ولا يتعين ذلك لجواز كون نسلخ ويسنى حالين وأشار بقوله فأعطيت ما أعطيته خبرا * الى أنه لا بد للجلالة الواقعة صفة من ضمير ربطها بالموصوف وقد تحذف للدلالة عليه كقوله وما أدرى أغبرهم نداء * وطول الدهر أم مال أصابوا التقدير أم مال أصابوه تحذف اطاء كقوله عز وجل واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا أي لا تجزي فيه تحذف فيه وفي كيفية حذفه قولان أحدهما أنه حذف بحملته دفعة واحدة والثاني أنه حذف على التدرج فحذفت في أولها فصل الضمير بالفعل (٥٣) فصارت تجزيه ثم حذف هذا الضمير المتصل فصارت تجزي (ص)

(و) يمنع هنا إيقاع ذات الطالب وان أنت فالقول أضمر نصب (ش) لا تقع الجلالة الطلبيه صفة فلا تقول مرت برجل اضربه وتقع خبرا خلافا لابن الأنباري فتقول زيدا ضرب بهولما كان قوله فأعطيت ما أعطيته خبرا يوهم ان ككل جملة وقعت خبرا يجوز ان تقع صفة قال * وامنع هنا إيقاع ذات الطالب * أي امنع وقوع الجلالة الطلبيه في باب النعت وان كان لا يمنع في باب الخبر ثم قال فان جاء مظهره انه نعت فيه بالجلالة الطلبيه فيخرج على اضمار القول ويكون المضمرة صفة والجلالة الطلبيه معمول القول المضمرة وذلك كقوله

حتى اذا جنى الظلام واختلط

لا يشملها قول المتن وذى بالياء الاعلى لغة اعرابها لان المبنية تلزمها الواو ومثلها في الوصف بها سائر الموصولات المبدوءة بال وأل نفسها بخلاف من وماوأي (قوله مؤولة بالنسكة) أي لا نسكة حقيقة وان جرى على الاسنة قال الرضي لان التعريف والنسك من خواص الاسم والجلالة من حيث هي جملة ليست اسما وان أوزان به فندرجه رجلا قام أبوه أو أبوه قائم في تأويل جاء رجلا قائم أبوه ونحو جاء رجل أبوه زيدا في تأويل كأن أبوه زيد (قوله الجنسية) هي لام الحقيقة في ضمن فردمهم ولذا كان مدخولها في معنى النسكة وتسميها البيانيون لام العهد الذهني العهد الحقيقة في الذهن (قوله وآية ظم الليل) أي حقيقة في ضمن أي فرد في الليالي لان السلك من الافراد لا الحقيقة (قوله حالين) أي نظر الصورة التعريف لا يقال الحالية تغيب تقييد السبب بحال المروم ان المراد أنه دأبه وعادته أبدا وان لم يبر عليه لانه لا مانع من ارادة التقييد بل قوله فخصيت الخ يدل على انه صريح حال السبب وتوافل عنه ولئن سلم فجعل الحال لازمة مفيد لذلك (قوله من ضمير ربطها) أي فهي كالخبر في أصل الربط وان لم يتبين فيه الضمير حينئذ كما مر لان طلب المبتدأ له أقوى من طلب المنعوت للنعت فاكتمى فيه بأدري بط بخلاف النعت لم يقل ما أعطيته حالا للإشارة الى أن جملة النعت أشبه بالخبر من الحال ولذا لا تربط بالواو خلافا للزمخشرى (قوله وما أدرى الخ) قبله كتبت اليهم كتباصارا * فلم يرجع الى لها جواب

وما أدرى الخ (قوله وامنع هنا الخ) في قوة الاستثناء من قوله فأعطيت الخ كما أشاره الشارح في البيت الاول شرطان وهذا ثالث وبقى وجوب ذكر منعوتها كما سيأتي آخر الباب (قوله لا تقع الخ) أي لان النعت يعين منعوته ويخصه فلا بد من كونه معلوما للسامع قبل ليحصل به ما ذكره والانشائية ليست كذلك لانه لا خارج لمدلولها اذ لا يحصل الا بالتلفظ بها والمالم يكن الخبر معروفا لمبتدأ ولا يخصه بالجاز كونه انشائية (قوله جازا بندي) أي بلين مخلوط بالماء كثير احتق قل بياضه وأشبه لون الدنوب في زرقته (قوله فان قلت الخ) حاصله على القول الصحيح من وقوع الانشاء خبرا لم يحتاج لاضمار القول أم لا المختار لا وقد مر تحقيقه في المبتدأ (قوله كثيرا) ومع كثرة مفعول على السماع كوقوعه حالا وان كان أكثر من النعت وقد يشترط في قوله ونعتوا وشروط المصدر كونه مفرا من كرا كما في المتن ومنسكرا وصريحا ومؤولا وثلاثيا أو بوزنه وان لا يبدأ بجم زائدة كزارومسبر قيل والامتنع النعت به رأسا فائدة هذه الشروط ضبط ما سمع لا القياس عليها (قوله فالتزموا الخ) أي لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى

* جاؤا بندي هل رأيت الذئب قط فظاهر هذا ان قوله هل رأيت الذئب قط صفة لندق وهي جملة طلبية ولكن ليس هو على ظاهره بل هل رأيت الذئب فط معمول لقول مضمرة وهو صفة لندق والتقدير بندي مقول فيه هل رأيت الذئب قط فان قلت هل يلزم هذا التقدير في الجملة الطلبيه اذا وقعت في باب الخبر فيكون تقدير قولك زيدا ضرب به فالحجاب ان فيه خلافا فذهب ابن السراج والفارسي التزام ذلك ومنه لاكثرين هم التزاه (ص) ونعتوا بمصدر كثيرا * فالتزموا الافراد والتد كبرا (ش) يكثر استعماله المصدر نعتا نحو مرت برجل عدل ويلزم حينئذ الافراد والتد كبر فتقول مرت برجل عدل ورجلين عدل ورجلا عدل وباصرة عدل وباصرا نين عدل وبساعة عدل والنعت به على خلاف الاصل لانه يدل على المعنى لا على صاحبه وهو مؤول اما على وضع عدل موضع عدل أو على حذف مضاف والاصل مرت برجل ذي عدل ثم حذف ذي وأقيم عدل مقامه واما على المبالغة فيجعل العين نفس المعنى

ولا يجمع فاجزوه على أصله تنبيه على أن حقه أن لا يمت به لجوده وانهم توسعوا بحذف المضاف أو قصدها
للبالغة (قوله مجازا) أي من سلامة اطلاق المعنى على محله وهو الذات وأما على الاول فن اطلاق اللزوم
وهو المصدر على اللزوم وهو المشتق وعلى الثاني مجاز بالحذف وقوله أو ادعاء أي بأن يدعى أن الذات هي
نفس المعنى لا غيره مبالغة في انصافها به بالاحتياج الى تأويل أصلا كما نقل عن ابن هشام (قوله ونعت
غير واحد) بالرفع مبتدأ خبره جملة اذا اختلاف الخ لانصب بمحذوف يفسره فرقه لان ما بعد فاء الجزاء
لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه والمراد بغير الواحد ما دل على متعدده مثنى كان أو جمعا كما مثله الشارح
أو اسم جمع كقوله

فوافيناهم منا بجمع * كاسد الغاب مردان وشيب

أو اسم جنس جمعي كعندي غنم بيض وسود قيل وأسماء متعاطفة كجاء يذو عمر والطويل والقصير
لكن هذا يجوز فيه وضع كل نعت بجانب صاحبه ولا يتعين فيه العطف (قوله اذا اختلاف) أي النعت لفظا
ومعنى كالضارب والكريم أو معنى فقط كالضارب من الضرب بالعصا والضارب من الضرب في الارض
أي السير فيها أو لفظا فقط كالذهب والمنطق فكل ذلك تفرقه واجب (قوله بالعطف) أي بخصوص
الواو اجاء ولذا اعترضوا على ابن الحاجب في قوله الادغام أن تأتي بحرفين ساكن فتحرك قيل لانعت اسم
الاشارة فلا يفرق بمررت بهذين الطويل والقصير لان نعت لا يكون الا طبقه لفظا وفي الحقيقة لا استثناء
لانه لا يجوز نعت به مختلف حتى يفرق نعم يجوز بعضهم ذلك المثل على البديل لانعت وما اختص به نعت
اسم الاشارة كونه محلي بال فلا يمت بغيره وامتناع قطعه وفصله منه ولو بغير أجنبي وأما كونه جنسا لامشتقا
فغالب دما ميني (قوله كريمين) ولا يجوز كريم وكريم نعم يجوز مررت بانسانين كريم وكريمة
لاختلافهما تأنيثا ويجوز كريمين نظرا للتغليب ومحل وجوب الجمع في المتفة اذا عدم مانعه والا فيمتنع
أعطيت زيدا أخاه الكرمين لان التابع في حكم المتبوع ولا يكون اسم واحد مفعولا ولا وثانيا بل يفرد
كل بوصف أو يجمع معان في نعت مقطوع كما اذا اختلاف العامل في المنعوتين نص على ذلك الرضي (قوله
ونعت معمولي الخ) نعت مفعول مقدم لا تبع ووحيد صفة لمحذوف أي ونعت معمولي عاملين ووحيد الخ
ومعنى وعمل بالجر لاضافة ووحيد اليه ما وقوله بغير استثناء أي اتبع مطلقا سواء كان المعمولان من فوعى
فعلين أو خبري مبتدأين أو منصوبين أو مخفوضين خلافا لمن خص الاتباع بالاولين وهذا البيت متعلق بقوله
لا اذا اختلف حيث أفاد ان نعوت غير الواحد اذا كانت متفقة لفظا ومعنى لا تفرق بل تجميع في لفظ واحد فكان
قائلا قال وهل اذا جعت تكون نعتا تابعا أو مقطوعا فأفاد أنه لا يجوز الاتباع الا اذا اتحد عامل المنعوتين معنى
وعلا كما مثله الشارح والقطع في ذلك منصوص على جوازه بشرطه فقوله أتبع أي ان أردته وسكت عن نعت
معمولي عامل واحد وحكمه انه اذا اتحد عمله ونسبته اليه ما في المعنى كقيام زيد وعمر والعاقلان جاز الاتباع
والقطع بشرطه وان اختلفا كضرب زيد وعمر العاقلان وجب القطع وكذا ان اختلفت النسبة دون العمل
كأعطيت زيدا أباه العاقلان كما مر عن الرضي وان اختلف العمل دون النسبة كخاصم زيد وعمر اوجب
القطع عند البصريين وهو الصحيح وجاز هو والاتباع عند غيرهم فليل يتبع بالرفع تغليباه وقيل بأيهما
شئت لان كلاهما مخصص ومخصص (قوله متعدي المعنى والعمل) زاد بعضهم شرطان ان ياء هو اتفاق المنعوتين
تعر ياءا تنكير التعذر اتباع المعرفة بالنكرة وبالعكس وثالثا وهو أن لا يكون أول المنعوتين اسم
اشارة كجاء هذا وجاء عمر ولا يجوز العاقلان بالاتباع لان نعت اسم الاشارة لا يفصل منه فان أخرجنا لعدم
الفصل لكن مر أن نعت لا يكون الا طبقه في اللفظ فتأمل (قوله فان اختلف معنى العاملين) أي ولو
بالخبرية والانشائية فلا اتباع في قام زيد وهل قام عمر والعاقلان لا اختلاف ما خبرا وانشاء وان اتحد معنهما أما

مجازا أو ادعاء (ص)
ونعت غير واحد اذا
اختلف

فعاظما فرقه لا اذا اختلف
(ش) اذا نعت غير الواحد
فاما أن يختلف النعت أو
يتفق فان اختلف وجب
التفريق بالعطف فتقول
مررت بالزيدين الكريمين
والبخيلين ورجال فقيهين
وكاتب وشاعر وان اتفق
جمعا بمثنى أو جمعا نحو
مررت برجلين كريمين
وبرجال كريماء (ص)
ونعت معمولي ووحيد
معنى

وعمل أتبع بغير استثناء
(ش) اذا نعت معمولان
لعاملين متعدي المعنى
والعمل أتبع النعت المنعوت
رفعا وانصا وجر نحو ذهب
زيدوا نطلق عمر والعاقلان
وحدثت زيدا وكنت عمرا
الكريمين ومررت بزيد
وجزت على عمر والصالحين
فان اختلف معنى العاملين
أو عملهما

وجوب القطع وامتنع الاتباع فتقول جاء زيد وذهب عمر والعاقلين بالنصب على اضمار فعل أي أعني العاقلين وبالرفع على اضمار مبتدا أي هم العاقلان وتقول انطلق زيد وتلك عمرا الظرفين أي أعني الظرفين (٥٥) أو الظرفان أي هما الظرفان

ومررت بزيد وجازت خاله الكاتبين أو الكاتبان (ص)

وان نعوت كثرت وقد تلت مفتقر الذ كرهن أتبعته (ش) اذا تكررت النعوت وكان المنعوت لا يتضح الابهاجيها وجب اتباعها كلها فتقول مررت بزيد الفقيه الشاعر الكاتب (ص)

واقطع او اتبع ان يكن معينا

بدونها أو بعضها اقطع معلنا (ش) اذا كان المنعوت متضحا بدونها كلها جاز فيها جميعها الاتباع والقطع وان كان معينا ببعضها دون بعض وجب فيما لا يتعين الابه الاتباع وجاز فيما يتعين بدونه الاتباع والقطع (ص)

وارفع أو انصب ان قطعت مضمرا

مبتدأ أو انصبا ان يظهر (ش) أي اذا قطع النعت عن المنعوت رفع على اضمار مبتدأ أو نصب على اضمار فعل نحو مررت بزيد الكريم أو الكريم أي هو الكريم أو أعني الكريم وقول المصنف ان يظهر معناه انه يجب

نحو هذا أبوك ومن أخوك فيمتنع فيه القطع كالاتباع لاختلافهما خبرا وانشاء مع كون أحدهما المنعوتين مجعولا فيجب فيه تفريق النعتين كما قاله الرضي اذا لم يلزم لا يخلط بالجهول ويجوز ان كشي واحد (قوله وجب القطع) أي بالنسبة لامتناع الاتباع فلا ينافي جواز التفريق وابلأ كل نعت صاحبه وانما امتنع الاتباع لئلا يعمل عاملان متنافيان في شيء واحد اذا العامل في التابع هو العامل في المتبوع ولا يمكن أن يعمل العامل مجوعهما لان الشيء الواحد لا يمكن جعله مرفوعا ومنصوبا في آن واحد أما اتحادهما معنى وعملا فيجعلهما كالشيء الواحد وفي ذلك بحث قدمناه في باب الحال والحاصل ان نعوت غير الواحد ان اختلفت لفظها ومعناها وجب تفريقها اما بالعطف أو بابلأ كل صاحبه سواء اتحد عامل المنعوتين أو لا وان اتحدت لفظا ومعنى فان اتحد عامل المنعوتين معنى وعملا أو كان العامل واحدا واتحد عمله ونسبته اليهما واتحد المنعوتان تعريفا وتكبرا وجب جمعها مع كونها تابعة أو مقطوعة فان اتفقت شرط من ذلك جاز تفريقها وجاز جمعها مقطوعة دون اتباعها فتأمل (قوله اذا تكررت النعوت) ليس بقيد بل النعت الواحد يجوز قطعه خلافا للزجاج فشرط القطع تعيين المنعوت بدون النعت واحدا أو أكثر واعلم ان النعت اذا قطع خرج عن كونه نعتا كما ذكره ابن هشام وتكون جملته مستأنفة لا محل لها كما قاله الشاطبي (قوله وجب اتباعها) اعترض بان القطع لا يزيد على تركها بالسكينة فكيف منعه مع جواز الترك وأجيب بانها محتاج اليها بمقتضى الغرض والقطع يشعر بالاستغناء فبينهما تناف (قوله أو اتبع) بنقل فتحة الهمزة الى الواو لانه من أتبع الرباعي فهمزته للقطع مفتوحة أما قوله في البيت الآتي وانصب فبكسر الواو على أصل التخلص من الساكنين لانه من نصب الثلاثي فهمزته للوصل (قوله أو بعضها اقطع) مقتضى حل الشارح ان بعضها بالجر عطف على دونها أي وان يكن معينا ببعضها ويحتمل عطفه على الهاء في دونها على منذهب المصنف من جواز العطف على الضمير المخفوض بالاعادة الخافض أي وان يكن معينا بدون بعضها وعليهما ففعل اقطع مخدوف أي اقطع ماسوا على الاول واقطعه وحده على الثاني ويكون المثنى مصححا بمسئلي الاستغناء عن جميع النعوت وعن بعضها فقط اما ان جعل بعضا بالنصب ففعل اقطع كقوله المعرب والتقدير ان يكن معينا بدونها فاقطع جميعها أو اتبع جميعها واقطع بعضها دون بعض فالمسئلة الثانية مسكوت عنها في النظم معلومة بالمقايضة (قوله الاتباع والقطع) أي بشرط تقديم المتبع ولا يجوز عكسه على الصحيح ويستثنى من اطلاقه نعت اسم الإشارة والنعت المؤكد نحو اهلين اثنين والماتزم الذي نحو الشعرى العبور فلا يجوز قطعها (تنبيه) محل التفصيل المتقدم اذا كان المنعوت مرفعة أما النكرة فبتعيين اتباع الاول من نعوتها ولا يجوز في الباقي القطع سواء افتقر الى جمعها أم لا لان القصد من نعوتها تخصيصها قد حصل بالاول فان كان نعتا واحدا فقط امتنع قطعه على المشهور الا في الشعر (قوله مضمرا) بكسر الميم حال من فاعل ارفع أو فاعل انصب وحذف حال الآخر للدلالة عليه ولا تنازع لان الحال لا تضمر ومبتدأ مفعل مضمرا وانصب عطف عليه والالف في ان يظهر للتثنية كما حل عليه الشارح لان أو التثنية لا يفرد الضمير بعدها (قوله وهذا صحيح الخ) أي ليسكون حذفه الماتزم أمانة على قصد الانشاء للبدح ونحوه ولو صرح بذلك لخصي ذلك القصد ونحوه كونه خبرا مستأنفا (قوله فاما اذا كان لتخصيص) مراده به ما يشمل التوضيح كما مر بدليل مثاله وفي ذلك بحث طاماتوقفت فيه وهو ان شرط القطع تعيين

اضمار الرفع أو النصب ولا يجوز اظهار وهذا صحيح اذا كان النعت للبدح نحو مررت بزيد الكريم أو ذم نحو مررت بعمر والخبيث أو ترحم نحو مررت بخالد المسكين فاما اذا كان لتخصيص فلا يجب الاضمار نحو مررت بزيد الخياط والخياط وان شئت أظهرت فتقول هو الخياط أو أعني الخياط والمراد بالرفع والنصب لفظة هو وأعني (ص)

عقل

يجوز حذفه وفي النعت يقل
(ش) أي يجوز حذف

المنعوت واقامة النعت

مقامه اذا دل عليه دليل

نحو قوله تعالى أن أعمل

ساعات أي درو عا ساعات

وكذلك يحذف النعت اذا

دل عليه دليل لكنه قليل

ومنه قوله تعالى قالوا الآن

جئت بالحق أي البين وقوله

تعالى انه ليس من أهلك

أي الناجين (ص)

﴿ التوكيد ﴾

بالنفس أو بالعين الاسم

أ كذا

مع ضمير مطابق المؤ كذا

واجدهما بأفعل ان تبعما

ماليس واحدا نكن متبعما

(ش) التوكيد قسمان

أحدهما التوكيد اللفظي

وسمائي والثاني التوكيد

المعنوي وهو على ضربين

أحدهما ما يرفع توههم

مضاف الى المؤكدة وهو

المراد بهذين البيتين وله

لفظان النفس والعين

وذلك نحو جاء زيد نفسه

فنفسه توكيد زيد وهو

يرفع توههم أن يكون التقدير

جاء خبر زيد أو رسوله

وكذلك جاء زيد عينه

ولا بد من اضافة النفس

أو العين الى ضمير مطابق

المؤ كذا نحو جاء زيد نفسه

أو عينه وهذا نفسا أو عينها ثم ان كان المؤ كنههمامثنى أو مجموعا جمعتهما

المنعوت بدون النعت كما في فكيف يتأني في نعت التخصيص مع ان المنعوت يفقر اليه في تخصيصه وتعيينه
به ثم ظهر لي جوابه من التنبيه المتقدم وهو ان نعت التخصيص ليس على اطلاقه بل المراد به خصوص غير
الاول من المنعوت المتعددة لذكره والشرط موجود فيه لتعيين النكرة تعيينا ما بنعتها الاول فيصدق انها
متعينة بدون النعت المقطوع مع انه للتخصيص لكونه نعت نكرة وأما التعيين في نعت التوضيح في المعارف
فظاهر واعلم ان النعت المقطوع الى النصب لا يقدر باعني الا في نعت التخصيص أما في نعت المدح ونحوه
فيقدر بأذكر أو مدح مثلا كما نقله الساماني عن المحققين والله أعلم (قوله وبامن المنعوت الخ) يشمل
حذفه ما مع نحو لا يموت فيها ولا يحيى أي حياة نافعة (قوله واقامة النعت مقامه) أي شرط صاوجه لمباشرة
العامل بان لا يكون جملة ولا شبهها مع كون المنعوت فاعلا أو مفعولا أو مجرورا أو مبتدأ اذا الجملة لا تصلح لذلك
بخلاف الخبر والحال فلا يحذف المنعوت بهافي غيرهما باطراد الا اذا كان بعض اسم مجرور عن أوفي نحو
مناظر من ومننا أقام وفيه ناسم وفيه ناسم أي فريق ظعن الخ ومنه قوله

لوقات ما في قومها لم نلثم * بفضلها في حسب وميسم

أي لو قلت ما في قومها أحد بفضلها لم تأثم فكسر التاء من تأثم وقلب الالف ياء وحذفه في غير ذلك ضرورة
كقوله * برمي بكفي كان من أرمي البشر * أي بكفي رجل كان الخ (قوله دل عليه دليل)
أما صاحبة ما يئنه نحو أن أعمل ساعات بعد وألناله الحديد وأما باختصاص الصفة به كررت بكتاب
وصاهل أو غير ذلك والله أعلم

﴿ التوكيد ﴾

هو بالواو أكثر من الهمزة وبها جاء التنزيل يقال كدرو كدنا كيدا وتوكيدا أطلق على التابع الآتي
من اطلاق المصدر على اسم الفاعل (قوله بالنفس أو بالعين) أي مراد بهما جاز الشيء وحقيقته وان لم يكن له
نفس ولا عين حقيقة فان أريد بالنفس الدم والعين الجارحة كسفت كزيد نفسه وفقات زيد عينه لم
يكونا توكيدا فهما في المثال بدل بعض وأولمخ الخلو فتجوز الجمع واذا جمعوا جوب تقديم النفس لانها تطلق
على الذات حقيقة بخلاف العين وقيل يحسن فقط ويجوز جرهما بباء زائدة كجاء زيد بنفسه وعمره
بيمينه بخلاف باقي لفاظ التوكيد وأما جازا بأجمعهم فيضم الميم مفردة جمع كفلس وأفلس أي بجمعها تهم
فالباء أصلية وليس هو أجمع التوكيد والواجب تجر يده من الضمير كما هو حكمها وحكم اخواتها كذا
في المعنى لكن نقل الساماني وغيره فتح الميم (قوله مطابق المؤ كذا) أي افراد أو تذكيرا أو غيرهما (قوله
ما فعل) أي جمع ما تبسبوزن أفعول أو على أفعال وهذه العبارة أحسن من قوله في التسهيل جمع قلة لان
عيننا تجمع في القلة على أعيان ولا يؤكده على المختار (قوله ماليس واحدا) هو المثنى والجمع وظاهره
وجوب جمعهما فيهما لكن نقل الاشموني وغيره جواز غيره في المثنى كجاء الزيدان نفسهما ونفسهما
والمختار أنفسهما لان المثنى جمع في المعنى والكرامة اجتماع مثنيين وكذا كل مثنى في المعنى أضيف الى
ما يتضمنه كقطعت رأس الكبشين ورأى الكبشين والمختار رؤسهما (قوله جاز زيد نفسه) اضافتها
لضمير من اضافة العام للخاص لا الشيء الى نفسه لان النفس أعم من زيد (قوله توههم أن يكون الخ) أي
فهو رافع توههم المجاز بالحذف أو هو رافع لاسيما المجاز العقلي باستناد الجسيء لغير من هوله لتعلقه به كضرب
الامير أي جنده وأما توكيد الشمول فيحتمل رفع المجاز المرسل باطلاق الشكل على بعضه كما يحتمل رفع
العقلي باستنادا لبعض لأكمله ورفع الحذف وبعم القسمين ما يرفع توههم غير الظاهر وأما رفع السهو والغلط
فانما يكون باللفظي كما نقله سم عن السعد والسيد ثم المراد بالرفع في ذلك الابعاد لا الرفع بالسكينة كما استظهره
ابن هشام بدليل الاتيان بألفاظ متعددة ولو صار نسا بالاول لم يؤكدها ثانيا (قوله جاء خبر زيد) مثله

على مثال أفضل فتقول جاء الزيدان أنفسهم أو أعينهما أو ألهندان أنفسهم أو أعينهما والزيدان أنفسهم أو أعينهم وألهندات أنفسهم أو أعينهم (ص) وكذا ذكر في الشمول وكلا * كاتبا جميعا بالضمير وموصلا (ش) هذا هو الضرب الثاني من التوكيد المعنوي وهو ما يرفع توهم ارادة الشمول والمستعمل لذلك كل وكلا وكاتبا جميع فيؤكد بكل وجميع ما كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها وقعه نحو جاء الركب كلها وجميعه والقبيلة كلها وجميعها والرجال كلهم وجميعهم وألهندات كلهن وجميعهن ولا نقول جاء زيد كله يؤكد بكلا المثني المذكور نحو جاء الزيدان كلاهما وبكنا المثني المؤنث نحو جاء الهندان كاتهما ولا بد من اضافتها كلها الى ضمير يطابق المؤكد كما مثل (ص) واستعملوا أيضا ككل فاعله * من عم في التوكيد مثل النافله (ش) أي استعمل العرب للدلالة على

الشمول ككل عامة مضافا الى ضمير المؤكد نحو جاء القوم عامتهم وقل من عدتها من النحويين في ألفاظ التوكيد وقد عدتها سيديويه وانما قل مثل النافله لان عدتها من ألفاظ التوكيد يشبه النافله أي الزيادة لان أكثر النحويين لم يذكرها (ص)

و بعد كل أ كدوا باجعا جمعا أجمعين ثم جمعا (ش) أي بجاء بعد كل باجمع ربما بعدد لنقوية قصد الشمول فيؤتى باجمع بعد كد نحو جاء الركب كلها أجمع وجمعا بعد كلها نحو جاءت القبيلة كلها جمعا وبأجمعين بعد كلهم نحو جاء الرجال كلهم أجمعون ويجمع بعد كلهن نحو جاءت الهندات كلهن جمع (ص) وبدون كل قد يسمى ما أجمع جمعا أجمعون ثم جمع (ش) أي قد ورد استعمال العرب أجمع

جاء القوم أنفسهم فانه يرفع توهم جاء خبر القوم أو رسوهم لا توهم جاء بهضهم لانه ليس للشمول فتدبر (قوله ذا أجزاء) أي ولو بالنسبة لعامله كاشتريت العبد كله ورأيتهم جميعا لصحة شتر يتنصفه ورأيت بعضه بخلاف جاء زيد كله لان المحيى لا يتعاق بالبعض (قوله ويؤكد بكلا وكاتبا المثني) أي الدال على اثنين ولو بالهطف بشرط اتحاد المسند اليهما لا نحو جاء زيد وذهب عمر وكلاهما ولا يشترط حلول المفرد محلها عند الجمهور خلافا للاخفش والفراف فيجوز اختصم الزيدان كلاهما وان لم يصح اسناد الاختصاص للواحد لان التوكيد قد يكون للنقوية لا لرفع الاحتمال (قوله ولا بد من اضافتها مالح) أي لفظا كما يفيد قول المصنف بالضمير وموصلا فلا يكتفى بفتحها خلافا للزحشري ولا حجة في قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا ولا في قراءة انا كلافها على أن المعنى جميعه وكنا لان يعاقل من ما الموصولة وكلا بدل من اسم ان لا تأكيد وفرض السكلام فيما اذا جرت على المؤكد فلا يرد وكل في فلك يسبحون (قوله فاعله) أي موازنها حال كونه مأخوذا من عم ولم يقل عمه لما فيها من الجمع بين الساكنين الذي لا يتأتى في الشعر وقوله مثل النافله حال من فاعله (قوله مضافا الى الضمير) أي لفظا كككل ولا يؤكده الا ذوا أجزاء كما يؤخذ من التشبيه (قوله لان أكثر النحويين لم يذكرها) فيه أن سيديويه ذكرها وهو من أجلهم فليست زائدة وأيضا لجميع لم يذكره الجمهور ولم يذهب عليه فلعله أراد مثل النافله في لزوم التاء لهما مع المذكور وغيره كاشتريت العبد عامته كما قال تعالى ويعقوب نافلة أي زائدة على ما طلبه ابراهيم (قوله باجمع) وقد يجاء بعد أجمع با جمع ثم بابتع وكذا بعد أجمعون وأخواته ولا يجوز تقديم بعضها على بعض وقد تمت كل انصافها على الاحاطة ثم أجمع لصراحتهم في الجمعية على الباقي ثم أجمع لانه من تكتمع الجلسا اذا انقبض واجتمع ثم أبصع لانه من تبصع العرق اذا سال وهو لا يسيل حتى يجتمع ثم أتبع لانه من التبع وهو الشدة والبرول العنق ولا يتخلو عن اجتماع فكل واحد أضاعف مما قبله في الدلالة على الجمعية وهذه الألفاظ يتنوع اضافتها للضمير لانها معارف اما ببيتها أو بالعلمية الجنسية لمعنى الاحاطة والشمول وعلى هذا فاجمع ونحوه غير مصروف للعلمية والوزن وجمع لها ولا يعدل لانه جمع لجماع فقه جمع بسكون الميم كحمراء وجر وعلى الاول تبدل العلمية بالوصفية وقال الساماني يشبه العلمية في التعريف بدون معرف لفظي وأما جمعا فلا ألف التانيث الممدودة مطلقا (قوله الدلاء) بالدال المجهمة والفاء اسم امرأة وتطابق على المرأة الحسناء والشاهد في أجمع حيث أ كد به الدهر غير مسبوق بكل وفيه أيضا القوم بين المؤكد والمؤكد كجمعة أبكي ومثله في التنزيل ويرضين بما آتيتهن كلهن (قوله لا يجوز توكيد النكرة) أي لان ألفاظ التوكيد كلها معارف سواء المضاف لفظا وغيره فبالزم نحو ألهندان كاتهما ثانيا وكثيرا وهو ممنوع عندهم

(٨ - (خضري) ثاني)

في التوكيد غير مسبوقه بكاه نحو جاء الجيش أجمع واستعمال جمعا غير مسبوقه بكاه نحو جاء القوم أجمعون واستعمال جمع غير مسبوقه بكاهن نحو جاء النساء جمع وزعم المصنف أن ذلك قليل ومنه قوله ياليتني كنت صبيا مرصفا * تخماني الدلاء حولاً أكتعا اذا بكيت قبلتني أربعا * اذا ظلت الدهر أبكي أجمعا (ص) وان يفد توكيد من كور قبل وعن نحاة البصرة المنع شمل (ش) مذهب البصريين انه لا يجوز توكيد النكرة سواء كانت محدودة كيوم وليلة وشهر وحول أم غير محدودة كوقت وزمن وحين ومذهب السكوفيين واختاره المصنف جواز توكيد النكرة

المحدودة لحصول الفائدة بذلك نحو صمت شهرا كانه ومنه قوله **تحملى الذلفاء حولاً أكتعا** * وقوله قد صرت البكرة يوماً أجمعا **(ص)** واغن بكتافى مثنى وكلا * عن وزن فعلاء ووزن أفعل **(ش)** قد تقدم أن المثنى يؤكّد بالنفس أو العين وبكلا وكانا ومنهيب البصرين أنه لا يؤكّد بغير ذلك فلا تقول جاء الجيشان أجمعا ولا جاء القبيلتان جمعا وإن استغناء بكلا وكتا عنهما وأجاز ذلك الكوفيون **(ص)** وإن تؤكّد الضمير المتصل **(٥٨)** * بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت ذا الرفع وأكيدوا بما * سواهما والقيمان يلزم

(ش) لا يجوز توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين إلا بعد تأكيده بضمير منفصل فتقول قوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم ولا تقل قوموا أنفسكم فإذا أكّدته بغير النفس والعين لم يلزم ذلك فتقول قوموا كالكم أو قوموا أنتم كالكم وكذا إذا كان المؤكّد غير ضمير رفع بان كان ضمير نصب أوجر فتقول صرت بك نفسك أو عينك وصرت بكم كالكم ورأيتك نفسك أو عينك ورأيتكم كالكم **(ص)**

ومامن التوكيد لفظي يجي مكررا كقولك ادرجى ادرجى **(ش)** هذا هو القسم الثانى من قسمى التوكيد وهو التوكيد اللفظى وهو تكرار اللفظ الاول بعينه نحو ادرجى ادرجى ر قوله فأين الى أين النجاة ببغلى أنك أنك الا حنون احبس احبس وقوله تعالى كلا إذا دكت

(قوله المحدودة) أى الموضوعه لمدة ابتداء وانتهاء كما مثله فالشرط عند الكوفيين حد الشكرة مع شمولية التوكيد كمثل راجع وعامة لا المطابقة ثم يفاد توكيد الرضى والشاطبي سوى حصول الفائدة ومثلا منها أسد نفسه وعندي درهم عينه **(قوله حولاً أكتعا)** أى قولاً لشكرة محدودة بالبدء والنهاية وتأكيده من اللفظ الشمول من قولهم حول كتيب أى تام وفيه شاهد أيضا لأفراد أكتع عن أجمع **(قوله قد صرت)** من الصير وهو التعويث والبكرة بسكون الكاف هنا للوزن وفتحها لغو والمراد بكرة البرأى لم ينقطع الاستقاء من البرطول اليوم **(قوله واغن)** أمر من غنى كفتح بمعنى استغنى **(قوله فى مثنى)** أى فى تأكيده ما دل على اثنين وإن لم يسم فى الاصطلاح مثنى كجاء زيد وعمرو كلاهما **(قوله عن وزن فعلاء)** أى عن ثنية موازن فعلاء من اللفظ المارة فى قوله وبعد كل أكيدوا بجمع السخ وكان الاولى ذكر هذا بعد هالائه من تعلقاتها أو أشبه مناسبة بهامن توكيد الشكرة **(قوله)** وأجاز ذلك الكوفيون أى مع اعترافهم بعدم السماع وقياس مذهبيهم جواز فى توابع أجمع كما كتعان وكتعان **(قوله فبعد المنفصل)** أى فأكده بهما بعد المنفصل للثلاث يقع اللبس فى نحو هذ ذهبت نفسها وسعدى خرجت عينيها التبادر أنهما فاعل لا توكيد فاذا قيل ذهبت هى نفسها اندفع ذلك وطرد الباب فى غير ذلك وإنما اختص الحكم بالنفس والعين لكثرة استعمالهما فى غير التوكيد كعلت مافى نفسك بخلاف باقى اللفاظ **(قوله المرفوع المتصل)** أى بارزا كان كما مثله أو مستترا كن يقام هو نفسه **(قوله بضمير منفصل)** الشرط مطابق فاصل ولو غير ضمير نحو قوموا فى الدار أنفسكم كالكم كما يقتضيه كلام التسهيل **(قوله ومامن التوكيد الخ)** ما موصول مبتدأ ولفظى خبر لخبروف والجملة صلاتا ومن التوكيد حال من الضمير فى لفظى لانه فى تأويل المشتق وجلة يجي خبر ما أى والذى هو لفظى حال كونه من التوكيد يجي مكررا وحذف صدر الصلة لطولها بالظرف **(قوله وهو تكرار اللفظ الاول)** أى ما بعينه كما مثله ولا يضر فيه بعض تغيير نحو فهل الكافر بن أهلهم كما قاله السيوطى أو مراد فيه كقوله أنت بالخبر حقيقى قن عده ومنه تأكيده الضمير المتصل بالمنفصل والمراد تكراره الى ثلاث فقط لا اتفاق الادباء على انتفاء أكثر منافى كلام العرب وأما فى سورة الرحمن والمرسلات فليس بتأكيده لانها لم تعد على معنى واحد بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد التوكيد بما ذكر فيها **(قوله دكا دكا)** منع بعضهم كونه تأكيده لان الثانى غير الاول والمراد دكا بعددك وإنما هو حال التأويل بمراد كذا أول ادخلوا رجلا رجلا بقتلار بين وعلمته الحساب بابا بابا بجموع أبوابه ومثله صفا صفا أى صفوف مختلفة والحال فى ذلك مجموع السكمتين ولما لم يكن اعراب المجموع من حيث هو مجموع ظهرا عرابه فى كل من جزأيه فعدا للتحكم كذا قيل ورده الفارضى بأن ذلك فى القيامة مرة واحدة بدليل فكما دكا واحدة فيتمين كون الثانى تأكيده كذا صفا صفا فلما ان الملائكة تكون يوم القيامة صفا واحدا لا يعلم طوله الا الله تعالى **(قوله كذا الحروف)** وكذا الموصولات لا تؤكّد إلا بعادة الصلة **(قوله نعم)** حرف جواب يصدق الخبر ويعلم المستخبر ويوعده الطالب ومثله فى

الارض دكا دكا **(ص)** ولا تعد لفظ ضمير متصل * الامع اللفظ الذى به وصل **(ش)** أى إذا آر بد تكرير لفظ ذلك الضمير المتصل للتوكيد لم يجز ذلك إلا بشرط اتصال المؤكّد بما اتصل بالمؤكّد نحو صرت بك بك ورغبت فيه فيه ولا تقول صرت بك بك **(ص)** كذا الحروف غير متحصلا * به جواب كنتم وكبلى **(ش)** أى كذلك إذا آر بد توكيد الحرف الذى ليس للجواب يجب أن يعاد مع الحرف المؤكّد ما اتصل بالمؤكّد نحو ان زيدا قائم وفى الدار فى الدار زيد ولا يجوز ان زيدا قائم ولا فى الدار زيد فان كانت الحرف هو ايا كنتم وبلى وجبر وأجل واى ولا جازعاده وحده فيقال لك أقام زيد فتقول نعم نعم أولا والم يقم زيد فتقول بلى الى **(ص)**

ومضمر الرفع الذي قد انفصل * أكذب به كل ضمير اتصل (ش) أي يجوز (٥٩) أن يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل

ضمير متصل مرفوعا كان
تحوقت أنت أو منصوبا نحو
أكرهني أنا أو مجرورا نحو
مررت به هو والله أعلم
(ص)

(العطف)

العطف اما ذو بيان أو
نسق * والغرض الآن
بيان ما سبق * فذو
البيان تابع شبه الصفة *
حقيقة انقصده من كشفه
(ش) العطف كذا كر

ضربان أحدهما عطف
النسق وسيأتي والثاني
عطف البيان وهو المقصود
بهذا الباب وعطف البيان
«والتابع الجامد المشبه
للصفة في ايضاح متبوعه
وعند استفلاله نحو أقسم
بالله أبو حفص عمر فعصر
عطف بيان لانه موضوع
لابي حفص فخرج بقول
الجامد الصفة لانها مشتقة
أو مؤولة به وخرج بما بعده
ذلك التوكيد وعطف
النسق لانها لا يوضحان
متبوعهما والبدل الجامد
لانه مستقل (ص)
فأوليته من وفاق الاول
ما من وفاق الاول النعت وله
(ش) لما كانت عطف
البيان مشبها للصفة لزم فيه
موافقة المتبوع كالنعت
في وفاقه في اعرابه
وتمريفه أو تنكيره

ذلك جبر بفتح الجيم وسكون التحتية مبنيا على كسر الراء راجل بفتح الجيم مبنيا على سكون اللام واى
بكسر الهمزة كافي المغنى فشكل ذلك يقرر ما قبله من ايجاب ونفي وأما الابطال الايجاب خاصة فلا يوجب
بهانفي أصلا عكس بلى فانها لا يوجب بها الا النفي لتبطله وهو ما مجرد كرمه الذين كفروا أن لن يبعثوا فلى بلى
أو مع استفهام حقيقى كبرى في جواب أليس زيد قائما أي لم يفت قياسه أو تو بيخه نحو أم يحسبون أنا
لا نسمع سرهم ونجولهم بلى أو تقرر يرى كآية الاستبر بكم قالوا بلى وكان القياس أن الايجاب بها هذا لانه
اثبات معنى لان همزة التقرير للنفي ونفي النفي ايجاب ولهذا يمنع ادخال أحد بعده للازمته للنفي لستهم راعوا
لفظ النفي وحده فردوه ببلى في الاكثر لتقرر ابطاله المستفاد من الهمزة وتوكيده ويجوز اجابته بنعم نظرا
لمعنى الايجاب بشرط أن الملبس بان لا يتوهم بقاء النفي وعدم ابطاله كما هو شأن نعم ولهذا نازع جماعة
كالسهمي فيما نقل عن ابن عباس لوقالوا نعم اكفر والعدم صراحته في الكفر اذ يحتمل ان نعم تصديق
للايجاب المستفاد من مجموع الهمزة والنفي أي أثار بكم كما يحتمل انها تصديق للنفي نفسه بقطع النظر عن
الهمزة ولا كفر على الاول نعم هو غير كاف في الاقرار لاحتماله غير المراد ولذا لا يدخل في الاسلام بالاله الا الله
يرفع الله لاحتماله نفي الوحدة فأداه في المغنى والله أعلم

(العطف)

هو لغة الرجوع أطلق على التابع المخصوص لان المتكلم يرجع الى الاول فأوضحه بالثاني أو شره معه في
الحكم (قوله الجامد) قال في التسهيل أو بمنزلة بيان كان صفة فصار علما بالغالبة كالصعق والرحمن الرحيم
(قوله في ايضاح متبوعه) أي ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة وقد يكون للمدح في الكشف
ان البيت الحرام عطف بيان للكمة على جهة المدح لا التوضيح وللتوكيد كما قاله بعضهم في قوله
* يا نصر نصر نصر * لكن اختار المصنف جعل ههنا توكيدا لفظيا (قوله فخرج بقوله الجامد الصفة)
وتخرج أيضا بقوله شبه الصفة لان شبه الشيء غيره وقوله حقيقة المقصده من كشفه يصلح كونه بيانا للوجه الشبه
ان نظرا الى مطلق انكشاف وكونه بيانا للوجه الفرق بينهما وبين الصفة ان نظرا لقوله به أي ان عطف البيان
يفارق النعت في أنه يكشف المتبوع بنفسه والنعت يكشفه ببيان معنى فيه كما يفارقه في انه جامد لا يؤول
بالمشتق وان أمكن بخلاف النعت فلا بد من تأويله اذا ورد جامدا (قوله لا يوضحان) أي الاصل فيهما
ذلك وقد يعرض لهذا الايضاح (قوله لانه مستقل) ظاهره ان البدل يخرج بعدم الاستقلال دون ما قبله
وليس كذلك لانه يخرج بغيره ايضا فلا حاجة لذكر الاستقلال ولا يرد على اخراجه ان كل عطف
بيان يصح بدلا لالما استثنى كاسيأتي لان جواز الامر من منزل على مقصدي الايضاح والاستقلال (قوله
فأوليته) تفرع على قوله شبه الصفة لان المتبادر منه الصفة الحقيقية التي توافق المنعوت في أربعة من
عشرة فاشبهها كذلك وأول معنى أعطى والهاء مقعولة الاول وقوله أولا من وفاق بيان لمخدوف مضاف
الى ما هو المقعول الثاني وما بعده بيان لما ولا تكرار فيه لان التقدير أعطى عطف البيان من موافقة أوله وهو
المبين مثل ما تولاه النعت من موافقة أوله وهو المنعوت وانما قدرنا مثل لان المعطى لعطف البيان ليس هو
عين ما يعطى للنعت بل مثله فتدبر (قوله وتعر يفه) أي فلا يجوز تخالفهما تعريفا وتنكيرا أو ما قول
الزخشري ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات فخالف لا جماعهم ولا يصح تخريجهم على مختار الرضى من
جواز تخالفهما في التعريف لتخالفهما افرادا وتذكرا أيضا وهو ممتنع وكذا لا يصح اعتدال المغنى عنه بان
مراده أنه بدل وعبر عنه بالبيان لتأخيرهما في كثير من الاحكام لنصهم على ان المبدل منه اذا تعدد ولم يف
البدل بالعادة ٢ تعين قطعه فيخرج على البدلية فالاولى جملة مبتدأ حذف خبره أي مقام ابراهيم منها (قوله)

وتد كبره أو تأنيته وأفراده أو تشبيهه أو جمعه (ص) ٢ (قوله تعين قطعه) أي ولا يجوز كونه بدل بعض بتقدير الرابطة لانه حينئذ
يكون بدل مفصل من مجمل وهو يجب فيه كون البدل وافي بجميع افراد المجمل اه منه

فقد يكونان منكرين * كما يكونان معرفين (ش) ذهب كثير النحويين الى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين وذهب قوم منهم المصنف الى جواز ذلك فيكونان منكرين كما يكونان معرفين فيقال ومن تكبيرهما قوله تعالى يوقد من شجرة مباركة زيتونة وقوله تعالى ويسقي من ماء صديد فزيتونة عطف بيان لشجرة وصديد عطف بيان لماء (ص) وصالح البدلية يرى * في غير نحو يا غلام يعمر ونحو بشر تابع البكري * (٦٥) وليس أن يبدل بالمرضى (ش) كل ما جاز أن يكون

بدلاً لنحو ضربت أبا عبد الله زيدا واستثنى المصنف من ذلك مسألتين يتبع فيهما أن يكون التابع عطف بيان الأولى أن يكون التابع مفرداً معرفة معرفة معرفة والمتبوع منادى نحو يا غلام يعمر فيتعين أن يكون يعمر عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلاً لأن البديل على نية تكرار العامل فكان يجب بناء يعمر على الضم لأنه لو لفظ بياصمه لكان كذلك الثانية أن يكون التابع خالياً من ال والمتبوع بال وقد أضيف إليه صفة بال نحو أنا الضارب الرجل زيد فيتعين كون زيد عطف بيان ولا يجوز كونه بدلاً من الرجل لأن البديل على نية تكرار العامل فيلزم أن يكون التقدير أنا الضارب زيد وهو لا يجوز لما عرفت في باب الإضافة من أن الصفة إذا كانت بال لا تضاف إلا إلى ما فيه ال أو ما أضيف إلى ما فيه ال ومثلاً أنا الضارب

فقد يكونان) تفرغ على قوله فأوليه لا على شبه الصفة والواجب عطفه بالواو على فأوليه أي إذا ثبت أن له مع متبوعه ما للنعته مع منعوته فقد يكونان الخ وأتى به مع علمه مما قبله رداعلى المخالف (قوله ذهب كثير النحويين الخ) أي محتجين بان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة فلا تبين غيرها وورد بان بعض النكرة أخص من بعض فيبين غيره وكما يجوز ذلك في النعت (قوله صديد) هو الدم المختلط بالقيح والمخالف يجعل ذلك كله بدلاً (قوله وصالح البدلية) أي لبدل الشكل دون غيره (قوله يا غلام) منادى مبنى ويعمر اضم الميم وفتحها علم منقول من مضارع عمر يعمر وهو منصوب عطف بيان على محل غلام (قوله مسألتين الخ) ضبط ابن هشام ما يمنع فيه البديل دون البيان بما لا يستغنى عنه التركيب أولاً يصح حمله محل الأول اه والشق الأول لم يتعرض له المصنف ولا الشارح ومن أفراده ان تفتقر جملة الخبر الى رابط وهو في التابع كنهذ قام زيدا أخوها فلأعرب أخوها بدلاً لخلت جملة الخبر عن الرابط لأنه من جملة أخرى تقديره وكذا جملة الصلة والصفة كجاء الذي أورد رجل قام زيدا أخوه والحال كنهذا أخوه وأما الشق الثاني فيدخل فيه مسألتان لأن المنع فيهما لعدم صحة أحلاله محل الأول كما بينه الشارح ومن أفراده أيضاً كون تابع المنادى اسم إشارة أو محلى بال كياز يده هذا أو الحارث وأن يتبع وصف أي في النداء ووصف اسم الإشارة بالخالي من ال كيازها الرجل زيد وإذا الرجل غلام زيد وجاء هذا الرجل عمرو وان يتبع ما أضيف إليه كالا وكاتبه ففرق كجاء كالا أخو بك زيد وعمرو وذهب كلاً أخنيك هند ودع فيمتنع البديل في كل ذلك لا متناع أحلاله محل الأول اذ لا يدخل حرف النداء على المحلى بال ولا ينادى اسم الإشارة بدون أن يوصف ولا توصف أي في النداء ولا اسم الإشارة بالخالي من ال ولا تضاف كالا وكاتبه ففرق كما يعلم من أبوابها ومن أفراده أيضاً أن يضاف أفعال التفضيل إلى عام أتبع بقسميه كزيد أفضل الناس الرجال والنساء لأن أفضل بعض ما يضاف إليه فيلزم كون زيد بعض النساء والمنع في هذه الصور كصورتي المتن مبنى على أن البديل لا بد من صحة حمله محل الأول ومنعه بعضهم لأنه يفتقر في الثواني وقد يجوز وفي أنك أنت زيدا كون أنت بدلاً مع امتناع أن أنت وغير ذلك مما هو كثير (قوله التارك البكري) وصف مضاف لمفعوله وجملة عليه الطير حال من البكري وجملة ترقبه حال من ضمير الطير المستكن في عليه أي أنا ابن الذي ترك البكري بشر حال كون الطير كاتبة عليه ترقبه لاجل وقوعها عليه فتعلق وقوعه بخلاف لأنه هو عليه المذكور وخبر الطير جملة ترقبه لئلا يلزم تقديم معمول المعمول للخبر الفعلي على المبتدأ والمصرح بجوازه تقديم معمول نفسه أفاده الصبان والمعنى أنه ترك بشر المذكور مشحناً بالجراح بعاج طالع الروح فالطير واقفة عليه ترقب موته لتزول تأكل منه لأنها لا تقع عليه مادام حي والله أعلم ﴿عطف النسق﴾

بفتح السين اسم مصدر من نسقت الكلام أنسقه عطف بعضه على بعض والمصدر نسق بالسكون قيل وبالفتح أيضاً ويقال نسقت الدر نظمته ونسقت الشيء بالشئ إذا أتبعته إياه والمراد هنا المنسوق إطلاقاً للمصدر على المفعول والمعنى هذا باب العطف الواقع في الكلام المنسوق بعضه على بعض (قوله تال بحرف الخ) أي

معطوف

الرجل زيد قوله أنا ابن التارك البكري بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا

فبشر عطف بيان ولا يجوز كونه بدلاً لاذ لا يصح أن يكون التقدير أنا ابن التارك بشر وأشار بقوله * وليس أن يبدل بالمرضى * إلى أن يجوز كون بشر بدلاً لغير مرضى وقصد بذلك التنبيه على مذهب القرامط والغرامض (ص) ﴿عطف النسق﴾

تال بحرف متبوع عطف النسق * كاخصص بودوناء من صدق (ش) عطف النسق هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف التي سئذ كـ * كاخصص بودوناء من صدق * نخرج بقوله المتوسط إلى آخره بقية التوابع (ص)

فالعطف مطلقا بواو ثم فا * حتى أم أو كفيك صدق ووا (ش) حروف العطف على قسمين أسد هما ما يشرك المعطوف مع المعطوف عليه مطلقا أي لفظا وحكما وهي الواو نحو جاء زيد وعمرو وثم نحو جاء زيد ثم عمرو والفاء نحو جاء زيد فعمرو وحتى نحو قدم الحاج حتى المشاة وأم نحو أريد عندك أم عمرو وأونحو جاء زيد وعمرو والثاني ما يشرك لفظا فقط وهو (٦١) المراد بقوله (ص)

وأنته لفظا بحسب بل ولا لكن كلم يبدأ صي ولكن طلاء (ش) هذه الثلاثة تشرك الثاني مع الأول في إعرابه لا في حكمه نحو ما قام زيد بل عمرو وجاء زيد وعمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا (ص)

فالعطف بواو لاحقا وسابقا في الحكم أو مصاحبا وافقا (ش) لما ذكر حروف العطف التسعة شرع في ذكر معانيها فالواو يطلق الجمع عند البصريين فإذا قلت جاء زيد وعمرو دل ذلك على اجتماعهما في نسبة الجي إليهما واحتمل كون عمرو جاء بعد زيدا وجاء قبله أو جاء مصاحبا وإنما يتبين ذلك بالقرينة نحو جاء زيد وعمرو بعده وجاء زيد وعمرو قبله وجاء زيد وعمرو معه فيعطف بها اللاحق والسابق والمصاحب ومذهب الكوفيين أنها للترتيب ورد بقوله تعالى إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا (ص)

واختص بها عطف الذي لا ينفي

معطوف النسق تابع بسبب حرف أو مع حرف ولو تعدد اللاحق حذف العاطف جائز عند المصنف ولو في غير سرد الأعداد وقوله متبع أي مشرك للثاني بالاول في الحكم مخرج لأي تفسيرية في رأيت غصنفا رأيت أسدا فان أسد اعطف بيان بالاجلي لا نسق وان كان تابعا بحرف لانه غير مشرك خلافا للكوفيين وليس لنا عطف بيان يتبع بحرف سوى هذا تصریح ودخل في التعريف النعوت المعطوفة فان إعرابها بالعطف ولا تسمى نعوتا في الاصطلاح (قوله مطلقا) أي لفظا ومعنى كما يفسره التقييد بعده وهو حال من المبتدأ على رأي سيبويه ومن ضمنه في الخبر على مذهب الاخفش والمصنف من جواز تقديم الحال على عاملها الظرفي (قوله أم أو) بنقل فتح الهمة لليم (قوله أحدهما ما يشرك الخ) قال الناظم هذا هو الصحيح في أم وأوران قال الاكثر بعدم تشريكهما في المعنى لان ما بعدهما مشترك لما قبلهما في المعنى المراد منهما من مساواة أو شك مثلاً نعم اذا اقتضيا اضربا بشر كلفظا فقط كبل ولم ينبذ عليه هنا قلته واختلف لفظي لان نظرا لاكثر الى عدم تشريكهما في معنى العامل اذا القيام مثلاً يثبت اللاحق للمتعاطفين لاهما معا والثاني نظرا الى معناهما المتعاطفين من احتمال كل من المتعاطفين لثبوت القيام ونفيه وصلاحيتهما له (قوله بحسب) الفاء زائدة لتزج بين اللفظ وحسب مبتدأ مبني على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه والخبر محذوف أو هي خبر محذوف أي حسبك ذلك أو فذلك حسبك أي كافيك عن طلب غيره (قوله طلاء) بفتح المهملة مقصورا هو ولد الفلبية أول ما يولد وقيل ولد البقرة الوحشية وقيل ولد الذوات الظلف مطلقا والجمع أطلاء كسبب وأسباب وأما الطلاء بالكسر معدودا فالخبر وأما المضموم فمعدوده الدم ومقصوره الاعناق أو أوصولها جمع طلية أو طلاء كأي القاموس (قوله لطلق الجمع) أي الاجتماع في الحكم وهو بمعنى الجمع المطلق أي عن التقييد بجمعية أو غيرها فلا فرق بين العبارتين وأما الفرق بين مطلق ماء وماء مطلق فاصطلاح للفقهاء في خصوص ذلك (قوله ورد الخ) أي لان مراد المشركين بقولهم ونحيا الحياة الدنيا لا حياة البعث لانكارهم له واعلم ان استعماله عند عدم القرينة في المعية أرجح وأكثر وفي سبق ما قبلها أرجح وكثير وفي تأخره مرجوح وقيل (قوله لا ينفي متبوعه) أي لسكون الحكم لا يقوم بالاعتداد كالاختصاص ونحوه وإنما اختصت بذلك الواو وترجح المعية فيها قال في التصريح ذكر المصنف عما اختصت به ثلاثة أحكام هذا عطف السابق على اللاحق وعطف عامل حذف وبقي معموله كما سيأتي آخر الباب ثم أوصلها الى أحد وعشرين وفي بعضها انتقاد كما بينه الصبيان فان حتى تشاركها في الثاني على الصحيح كات كل أبلى حتى آدم والفاء في الثالث كاشتريته بدينهم فصاعدا (تنبيه) زعم الكوفيون ان الواو تقع زائدة فيكون دخولها تكررها وجعلها لانه قوله تعالى حتى اذا جاءوها فتمتعن أبوابها وقال لهم خزننها وقوله فلما أسلموا له للجبين ونادى بها فلاولى فيها أو الثانية زائدة وما بهاجواب اذا ولما وقيل هما عاطفتان أو للحال بتقدير قد والجواب فيهما محذوف أي كان كيت وكيت والزائدة ظاهرة في قوله

فما بال من أسعى لاجبر عظمه * حفاظا ينوي من سفاهته كسرى

وقوله ولقد رمتك في المجالس كلها * فاذا وأنت تعين من ينبغي

فان ما بعده اذا انجائية لا يقرن بالواو ووجه ينوي حال من من وهو مضارع مشبته لا يقرن بالواو الا ان يقدر

متبوعه كاصطف هذا ابني (ش) اختصت الواو من بين حروف العطف بأنها بعطف بها حيث لا يكتفى بالعطف عليه نحو اختصم زيد وعمرو ولو قلت اختصم زيد لم يجوز مثله اصطف هذا ابني ونشارك زيد وعمرو ولا يجوز أن يعطف في هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف فلا تقول اختصم زيد فعمرو ولا ثم عمرو (ص)

والفاء للترتيب بانفصال
وتم للترتيب بانفصال
(ش) أى تدل الفاء على
تأخير المعطوف عن
المعطوف عليه متصلاً به
وتم على تأخيره عنه منفصلاً
أى مترخياً نحو جاء زيد
فعمرو ومنه قوله تعالى الذى
خلق فسوى وجاز يثم
عمرو ومنه قوله تعالى والله
خلقكم من تراب ثم من
نطفة (ص)
واخصص بفاء عطف ما
ليس صلة
على الذى استقر أنه الصلة
(ش) اختصت الفاء بأنها
تعطف ما لا يصلح أن يكون
صلة لخلوه عن ضمير
الموصول على ما يصلح أن
يكون صلة لاشتغاله على
الضمير نحو الذى يطير
فيغضب زيد الباب ولو
قلت ويغضب زيد أو ثم
يغضب زيد لم يحز لان الفاء
تدل على السببية فاستغنى
بها عن الرابط ولو قلت الذى
يطير ويغضب منه زيد
الذباب جاز لانك أتيت
بالضمير الرابط (ص)
بعضاً بحيث اعطف على كل ولا
* يكون الاغاية الذى تلا
(ش) يشترط فى المعطوف
بمعنى أن يكون بعضاً ما قبله
وغاية فى زيادة أو نقص
نحو مات الناس حتى
الانبياء وقدم الحاج حتى
الاشاة (ص)

له مبتدأ أى وهو ذوى آفاده المبنى (قوله بانفصال) المراد به التعقيب وهو فى كل شئ بحسبه كقوله تعالى
فولده اذ لم يكن بينهما الا مدة الحبل وان طالت ولا يرد على الترتيب قوله تعالى اهلكناها فجاءها بأسنا من
حيث ان الاهلاك به البأس لا قبل له لان المعنى أردنا اهلاكها فجاءها وكذا يقال فى حديثه توصلاً ففسل
وجهه الخ ولا يرد على الثانى قوله تعالى أخرج المرعى فجعله غثاء والا قوله فتصبيح الارض مخضرة من حيث
ان جملة غثاء أى أى أسود من شدة اليبس لا يعقب استراحته واخضرار الارض لا يعقب انزال الماء لان
التقدير فضت مدة فجعله غثاء وفتصبيح الارض لا يقال مضى المدة بتمامها لا يعقب الاخراج والانزال لانه
يكفى تعقيب أو طار قيل الفاء فيها نائبة عن ثم وهو من باب تزجج فولده (قوله أى تدل الفاء الخ) والغالب
اذا ولها جلة أو صفة أن تدل على السببية مع العطف والتعقيب نحو فوكره موسى ففضى عليه لا يكون
منها فالتثنية ومن غير الغالب عدم السببية نحو فراغ الى أهله فجاء بجمل سمين فقر به لقد كنت فى غفلة
من هذا فكشفنا فقلت امرأته فى صرة فصكت فالزاسرات زجراً فالتاليات ذكر اولاً يرد على كون السببية
تفيد التعقيب نحو ان يسلم فهو يدخل الجنة لان عدم التعقيب فيه لعدم تمام السبب اذ السبب التام للجنة
وحدها هو الاسلام ولستمراره الى الموت بالاموجب لتطهيره بالنار ولا قاله الدمامى (قوله) وتم على تأخيره
الخ اعترض بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجاً فان خلق بني آدم متأخر عن خلق
زوجته حقاً وأجيب بانها عاطفة على محذوف صفة للنفس أى من نفس أنشأها ثم جعل الخ أو ان ثم بمعنى
الوارور عم الاخفش والكوفون انها زادت كما فى قوله تعالى ثم تاب عليهم ليتوبوا فان تاب جواب اذا قبله ورد
بان الجواب محذوف أى حتى اذا ضاقت عليهم الارض الخ كان كيت وكيت ثم تاب الخ (قوله اختصت
الفاء بأنها الخ) اقتصر على ذلك مراعاة للثنية والافتخاض بعكسه أيضاً وهو عطف الصلة على ما ليس صلة
كجاء الذى تقوم منه فيغضب هو كذا تختص بعطف جلة لا تصلح للخبر أو الوصف والحال على ما تصلح له
وعكسه كزيد يقوم فيقعد عمرو وصيرت برجل أو يزيد يقوم فيقعد عمرو وعكس ذلك فلو قال وتنفرد
الفاء بتسويغ الا كغثاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبراً وحال لكان أولى فى
التسهيل تختص أيضاً بعطف مفصل على مجمل متعدين معنى نحو ونادى نوح ربه فقال الخ والترتيب فى مثله
ذكرى لا معنوى لاتحاد معناهما ويمكن أن يجعل من ذلك توصلاً ففسل وجهه الخ (قوله الذى يطير الخ)
جلة يطير صلة الذى وعائدها الضمير المستتر فى يطير وجلة يغضب زيد عطف عليها خات من العائد لطفها بالفاء
السببية والذباب خبر الذى (قوله بهضا) أى جزأ كالكات السمكة حتى رأسها أو فردا ككربت القوم
حتى زيدا أو نوعاً كامثله وكذا ما هو مثل البعض فى شدة الاتصال كالعجبة فى الجارية حتى حديثها بخلاف
حتى ولدها وأما قوله

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله * والزاد حتى نهله ألقاها

بنصب نعل فعلى تأويله بالقي ما مثله والنعل بعنه فصع عطفه وألقاها على هذا كيداً أو ان حتى ابتدائية
ونعله نصب بمحذوف يفسمه ألقاها كما اذا رفع على الابتداء والخبر ويرى بالجر على جعلها جارة فيكون
الفاء النعل آخر (قوله فى زيادة ونقص) أى معنى بين كماله ويهز عنهما بالشرف والخسة أو حسين
كوهبت الاعداد الكثيرة حتى الاولوف المؤمن يحزى بالخسة حتى مثقال الذرة ويشترط أيضاً كونه
مفرد الا جلة صريحاً لا مؤثراً ولا قيل وظاهر الا ضميراً كما هو شرط مجرورها والحق عدم هذا فيجوز قام الناس
حتى أنا فشرط معطوفها أو بهزة فقط سواء كان آخر أم لا وأما مجرورها فشرطه أن يكون مفرداً وظاهراً
وآخر أو متصلاً به سواء كان صريحاً كحتى مطلع الفجر أو مؤثراً كحتى يرجع اليك موسى وسواء كان غاية
فى خمسة أو شرف أم لا فليكن منها محموم وخصوص فى الكات السمكة الخ تصلح للعطف والجر لان

الرأس آخر وهي غاية في الخسة لاستعدادها غالباً في حتى يرجع تمعين للجرح لا اتصال الرجوع بأخر العكوف مع كونه ليس صريحاً ولا بعضاً ولا غاية في زيادة أرفق وفي أسئلة الشارح تمعين للعطف لأن ما بعدها ليس آخراً مان وقع بعدها جملة اسمية كخني ماء دجلة أشكل أراضوية كخني عفو أو مضارع مرفوع لسكونه حالاً وماضياً كخني بقوله الرسول فهي ابتدائية لأنها هي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها ويسمى في ذلك من بد (تنبيه) حتى العاطفة لمطلق الجمع كالاولا للترتيب في الحكم فيجوز مات كل أبلى حتى آدم بدليل قوله عليه الصلاة والسلام كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والسكس اذ لا يتأخر تعلق القضاء والقدر بهما عن غيرهما فتدبر نعم هي تقييد ترتيب أجزاء ما قبلها اذ هنا أي تدبر بهما من الأضعف الى الأقوى وعكسه وإذا كان معطوفاً آخراً مجروراً وجب كافي التسهيل اعادة الجار لا تلتبس بالجار كما عرفت في الشهر حتى في آخره بخلاف غير الآخر كجبت من القوم حتى بنهم (قوله أرمز التسوية) أي بعدها وهي الهمزة الواقعة بعد لفظ سواء وما إلى كما افترض عليه الرضي وأما الواقعة بعدما أدري ونحوه كذا أعلم ليت شعري فطلب التعيين كما قاله اللمايني لا التسوية أي ما أدري جواب هذا الاستفهام خلافاً لما في المعنى بل مال بعضهم الى أنها بعدما إلى كذلك بدليل تعليقها الفعل عن لفظ جزأي الجملة بعده مع أنه متعبد بنفسه ويقل بالباء فمعي ما إلى أن يدقائم أم عمر ولا أكثر جواب هذا الاستفهام أي لا أعنيه ولا أفكر فيه ازدرأ به وما يؤيد ذلك أن أي الاستفهامية تخافها كقوله

ولست أبالي حين أقتل مسلماً * على أي حال كان في الله مصرعي

فتأمل (قوله ومتصلة) سميت بذلك لوقوعها بين شيئين لا يكتفي بأحدهما لأن التسوية في النوع الاول وطلب التعيين في الثاني لا يتحققان الا بين متعدد ونسجي أم المعادلة أيضاً لمعادلتها الهمزة في التسوية أو الاستفهام وهي منحصر في النوعين ويجب فيهما كافي الجمع تأخر المنفي فيمتنع سواء على ألم يقيم زيد أم قام (قوله سواء علينا الخ) أعرب الجمهور سواء خبراً مقدماً عن الجملة بعده لتأويلها بمصدر أي جزعنا وصبرنا سواء علينا وعكسه لأن الجار المتعلق بسواء فيسوغ الابتداء به وجعله من مواضع سبك الجملة بلا سبب كنهنا يوم ينفع ماضيف فيه الظرف الى الجملة وتسمع بالمعنى خبر من أن تراه مما أخبر فيه عن الفعل بدور تقدير أن ولا يراد أن سواء لاقتضائها التعدد تنافي أم التي لاحد الشيين لا تسلاخ أم عن ذلك وتجريدها للعطف والتشريك كما انما اخت الهمزة عن الاستفهام واستعيرت للاخبار باستواء الامرين في الحكم بجماع استواء المستفهم عنهما في عدم التعيين فالكلام معها خبر لا يطلب جواباً ولا يلزم تصدير ما بعدها بخار كونه مبتدأ مؤخر أو على هذا فيمتنع بعدها العطف بأول عدم انساخها عن الاحد كأم ولذا الخ في المعنى قوا الفقهاء سواء كان كذا أو كذا ووصوابه أم لكن نقل اللمايني عن السيراني أن اولاً تمتنع في ذلك الامع ذكي الهمزة لامع حذفها قال وهو اندانص صريح يصحح كلام الفقهاء وأما التنافي المذكور فميتخلص منه بما اختاره الرضي من أن سواء خبر مبتدأ محذوف أي الامر ان سواء والهمزة بمعنى ان الشرطية لدخولها على ما لم يتيقن حذف جوابها للدلالة عليه وأتى بها البيان الامرين أي ان قت أو قدمت فالامر ان سواء قام للاحد كأم وأوالجملة غير مسبوك ونقل عن السيراني في مثله اه وإذا تأملت ذلك علمت أنه على اعراب الجمهور لا تصح أو مطلقاً المنافاة التسوية الا ان يدعى انساخها عن الاحد كأم وعلى اعراب الرضي تصح مطلقاً فلا وجه لتقصير جوازها على عدم الهمزة اذ المقدور كالثابت على ان التسوية كما قاله المصنف مستفادة من سواء لا الهمزة وإنما سميت همزة التسوية لوقوعها بعدما يدل عليها وحيث فلا شك في اجتماع أو مع سواء لا الهمزة فتأمل بانصاف (قوله مغني الخ) أي هي مع أم يغنيان عن أي في طلب التعيين لا الهمزة وحدها كما حققه اللمايني وتخالف همزة التسوية بأمرين الاول انها لا تنسلخ عن الاستفهام كتلك

وأم بها اعطف أرمز

التسوية

أوهمة عن لفظ أي مغني

(ش) أم على قسمين

منقطعة وستأتي ومتصلة

وهي التي تقع بعدها

التسوية نحو سواء على

أقت أم قدمت ومنه قوله

تعالى سواء علينا أجزعنا

أم صبرنا والتي تقع بعدها

مغنية عن أي نحو عندك

زيد أم عمر وأي ايهما

عندك (ص)

وربما أسقطت الهمزة ان

* كان خفا المعنى بخونها

أمن

(ش) أي قد تحذف الهمزة

يعني همزة التسوية والهمزة

المغنية عن أي عند أمن

اللبس وتكون أم متصلة

كما كانت والهمزة موجودة

ومنه قراءة ابن محيصن

سواء عليهم أنذرتهم أم لم

تنذرهم بأسقاط الهمزة من

أنذرتهم وقول الشاعر

لعمرك ما أدري وان كنت

داريا

بسمع رمين الجرام بنان

أي أسمع (ص)

فتطلب جوابا بتعيين أحد الشئيين لا بنعم أولا لا نك اذ قلت أريد مقام أم عمر وكنت عالما بثبوت القيام
لاحد همدون من ثبت له في جواب بتعيينه وقد حجاب بالخطئة للسائل في اعتقاده ثبوت أحدهما كافي قصة
ذى اليمين وقباسة جواز نعم لا بتامهم ما بالخطئة للسائل في اعتقاد أحدهما فقط اه صيان وفيه ان تعميم
النفي في حديث ذى اليمين ليس بمجرد لا بل بقوله كل ذلك لم يكن فقياسه في الاثبات ان لا يقتصر على نعم
بل يؤتى بما يدل عليه كان يقدل وقع كل ذلك فتأمل هذا كله مع أم فان أتى بأو بدلا كان السؤال عن
الثبوت للاحد وعن النفي أصلا كانت قلت أثبت القيام لاحدهما أولا في جواب بنعم أولا ويجوز بالتعيين لانه
جواب وزيادة * الثاني أن الغالب دخوله على مفردين ويتوسط بينهما ما لا يسأل عنه نحو أتم أشد
خلقاً السماء أو يتأخر نحو وان أدري أقرب أم بعيد ما توعدون وقد تدخل على فعليتين كقوله

فقلت لللطيف من أعاذني فني * فقلت أهي سرت أم عاذني حلم

اذا لارجح أن هي فاعل محذوف يفسره سرت واسميتين نحو ما أدري أريد قائم أم هو قاعد ومفرد وجلة
نحو قل ان أدري أقرب ما توعدون أم يجعل له ربى أمداً خلاف همزة التسوية فلا تدخل غالباً الاعلى
جملتين من جنس أو جنسين في تأويل المفرد عند الجمهور كما مر وتدل على مفرد وجلة كقوله

سواء عليك النفر أم بت ليلة * باهل القباب من عمير بن عامر

(قوله و بمعنى بل) عطف لازم على ما قبله وضمير وقت رقيدت وخت لام في قوله وأمرها عطف فالتقصود
لفظها هنا وهناك وسميت منقطعة لا تقطع الجلة بعدها عما قبلها فلا تعلق لاحدهما بالآخرى (قوله ان
تلك عما قيدت به خلت) أي بان لا تسبق باستفهام ولا تسوية أصلاً بل بالخبر المحض نحو لا ريب فيه من رب
العالمين أم يقولون افتراه أو تسبق باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى
الظلمات الخ أو تسبق بهمزة لغير التسوية وطلب التعيين كالانكار والنفي في ألهم أرجل يمشون بها أم لهم
أيديهم كأنهم يرأى جعل الشئ مقرراً ثابتاً نحو في فلو بهم مرض أم ارتابوا فبني في جميع ذلك منقطعة بمعنى
بل كافي السماء يني لانه يكفي في صحة الكلام أحد المذكورين معها لا تقطع كل عن الآخر وكذا تكون مع
الهمزة اذا كان ما بعدها نقيض ما قبلها كأن يدعئك أم لا لانه لو اقتصر على الاول لاجيب بنعم أو لا فلم
يفتقر السؤال الى الثاني وانما يدكر لبيان أنه عرض له ظن الاتقاء فاستفهم عنه ضارباً عن الثبوت ولولا ذلك
اضاع قوله أم لا بل الفائدة كما نص عليه سيوي به وأما اذا لم يكن نقيضه كان يدقام أم عمر وفتحتهما لهما فان كان
السؤال عن تعيين القائم مع تيقن قيام أحدهما ففصلة وان كان السائل عرض له ظن أن القائم عمر بعد ظنه
زيد فاستفهم عن الثاني ضارباً عن الاول ففصلة كما نص على ذلك سيوي به (قوله وتفيد الاضراب) أي
لزوماً لا تفارقه وكثيراً ما تفيد مع استفهاماً حقيقياً كأنها لا بل أم شاء أي بل أي شاء فاضرب عن الاخبار
بكونها بالالى الاستفهام عن كونها شاء وقد لا تقتضيه أصلاً نحو أم هل نستوى الظلمات والنور أم من هذا
الذي هو جندلكم اذا لا يدخل استفهام على استفهام وكذا أم يقولون افتراه كما يفيد تقدير الشارح لعدم
احتياج المقام الى الاستفهام وجعل السماء يني هذه للاستفهام التوبيخي (قوله بل أي شاء) انما قد رهي
لان أم المنقطعة ليست عاطفة كما نص عليه الرضى وابن جني بل بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء خاص
بالجمل وعلى هذا فذكرها هنا استطراداً لتتيمم أقسام أم وقيل تعطف الجمل فقط وقال المصنف وكذا المفرد
بقلة سمع ان هناك لا بالأمر شاء وأول بأن شاء نصب باري محذوفاً (قوله للتخيير لا باحة) قال الشمني
أي بحسب العقل أو العرف في أي وقت كان وعند أي قوم كانوا الا الشرعيين لان الكلام في المعنى اللغوي
قبل ظهور الشرع أي فالمراد ما يعي الشرعيين كزوج هندي أو أخنوخ وضيهرهما كشمال الشارح فان امتناع
الجمع واباحته فيهما انما يؤخذان من قرائن الحال قال في المعنى ومن العجب انهم ذكروا الإباحة والتخيير

وبانقطاع و بمعنى بل وقت
* ان نك عما قيدت به خلت
(ش) أي اذا لم تتقدم على
أم همزة التسوية ولا همزة
مغنية عن أي فهي منقطعة
وتفيد الاضراب كبل كقوله
تعالى لا ريب فيه من رب
العالمين أم يقولون افتراه
أي بل يقولون افتراه ومثله
انها لا بل أم شاء أي بل أي
شاء (ص)

خبر أيج قسم بأو أو بهم
واشكك واضراب بها
أيضاً
(ش) أي تستعمل أو للتخيير
نحو خذ من مالي درهم أو
ديناراً أو لا باحة نحو
جالس الحسن أو ابن سيرين
والفرق بين الإباحة
والتخيير أن الإباحة لا تمنع
الجمع والتخيير عنه ولا تقسم
نحو الكلمة اسم أو فاعل
أو حرف ولا بهما على
السامع نحو جاء زيد أو
عمر واذا كنت عالماً بالجائي
منهما وقصدت الإبهام على
السامع ومنه قوله تعالى وانا
أولياكم على هدى أو في
ضلال مبين وللشك نحو
جاء زيد أو عمر واذا كنت
شاكياً للجائي منهما

أي بل زادوا (ص)

وربما عاقبت الواو إذا *

لم يلف ذوالنطق للبعس متغذا

(ش) قد تستعمل أو بمعنى

الوار عند أمن اللبس

كقوله

جاء الخلافة أو كانت له قدرا

* كقائي ربه موسى على قدر

أي وكانت له قدرا (ص)

ومثل أو في القصد اما الثانية

في نحو وما ذى واما الثانية

(ش) يعني أن اما المسبوبة

بمثلها تفيد ما تفيد أو من

التخدير نحو خذ من مالي

اما درهما واما دينارا

والاباحة نحو جالس اما

الحسن واما ابن سيرين

والتقسيم نحو والكامة اما

اعم واما فعل واما حرف

والاهام والشك نحو جاء

امازيد واما عمرو وليست

اماده عاطفة خلافا لبعسهم

وذلك لدخول الواو عليها

وحرف العطف لا يدخل

على حرف العطف (ص)

وأول لكن نفي أو نهيا ولا

* نداء أو أمرا أو اثباتا تلا

(ش) أي انما يعطف

بلكن بعد النفي نحو

ما ضربت زيد لكن عمرا

وبعد النفي نحو لا تضرب

زيدا لكن عمرا ويعطف

بلا بعد النداء نحو يا زيد

لصبغة أفعول ومثلوها بهذين المثالين ثم ذكر وهما الأول والثاني بذلك لكن في ابن يعقوب على التامخيص
أن المستفاد من الصيغة مطلق الاذن ومن الأذن في الاحداث والماوراء ذلك من جواز الجمع وعدمه فن
القرائن فالفرق الذي في الشارح ليس راجعا للافظ أو بل للقرائن المنضمة الى الكلام واعلم ان التخيير
والاباحة انما يكونان بعد الطلب وبقية المعاني بعد الخبر كافي التوضيح لكن صريح الشاطبي ان المختص
بأخبار هو الشك والاهام فقط وأما الباقي كالتقسيم والاضراب في الموضعين وكلام المعنى يشعر به (قوله
ولا يضرب) أي بشرط تقدم نفي أو نهى واعادة العامل عند سبويه كما قام زيد أو ما قام عمرو ولا يقم زيد
أولا يقم عمرو ولم يشترط السكونيون وأبو علي ذلك ويشهد لهم بيت الشارح وقراءة أبي السمال أو كلما
عاهدوا بسكون الواو لكن يحتمل أنها فيهما معنى الواو (قوله ماذا ترى الخ) قاله جرير بعد الملك بن مروان
وقوله قد بليت يروي قد برمت بفتح الموحدة وكسر الراء أي ضجرت وسمعت (قوله عاقبت الواو) أي
جاءت بمناها وهو مطلق الجمع (قوله جاء الخلافة) قاله جرير بعد عمر بن عبد العزيز ويرى اذ كانت
بدل أو لا شاهد فيه حيث نزل (تنبيه) أو بعد النفي أو النهي لنفس الجميع كقوله تعالى ولا تقطع منهم
أمناء أو كفورا لا الا حد فقط (قوله في القصد) أي المعنى لا في العطف ففيه إشارة لرد القول بأهاعاطفة
(قوله اما الثانية) أي ان ذكرت كما هو الغالب وقد تحذف لذكر ما يغني عنها كما أن تتكلم بخير والا
فاست وقوله

فأما ان تكون أخى بصدق * فأعرف منك غنى من سميني

والافطر حسني واتخذني * عدوا أتقيك وتقتيني

(قوله ما تفيد ما) أي من المعاني المشهورة المتفق عليها فخرج الاضراب ومعنى الواو فلا تأتي لهما اما ولم
ينبه عليهما لعلهما فيهما (قوله وليست اما هذه) أي الثانية ولا خلاف في ان الاولى غير عاطفة
لانها تعترض بين العامل ومعموله كقام اما زيد واما عمرو (قوله وأول لكن الخ) أي اجعلها والية أي
تابعة لذلك فلا تعطف في الاثبات خلافا للسكونيين في العطف بها فيه فتثقل الحكم الى ما بعدهما وتصير الاول
مسكوت عنه كبل في الاثبات وانما تكون فيه حرف ابتداء لمجرد الاستدراك فتختص بالجل كقام زيد
لكن عمرو ولم يقم ويمتنع لكن عمرو بالعطف على الاصح فان قدر له خبر جاز ويشترط أيضا أن لا تترن
بالواو والا كانت كذلك نحو ما كان محمدا بأحد من رجالكم ولكن رسول الله أي ولكن كان رسول الله
وليس رسول معطوفا بالواو على أبا لاختلافهما في الجوارس لهما وذلك متمنع في عطف المفرد بالواو بل المعطوف
بها الجملة ولكن حرف استدراك وأن يكون معطوفا مفعولا فلا تعطف لجل سواء كانت بعد نفي أو نهى أو
أمرا أو اثبات بل تمنع للاستدراك ولا تقع بعد الاستفهام فشرط عطفها ثلاثة (قوله ولا الخ)
لامبتدأ خبره جملة تلا ونداء الخ مفعول تلا أي شرط العطف بل أن تلا ونداء أو أمرا أو اثباتا وكذا النداء
والتمنيض ويشترط أيضا أن لا يصدق أحد معاطفه على الآخر فلا يجوز جاءني رجل لا زيد وعكسه كافي
التسهيل بخلاف لامرأة وأن يكون ما بعدهما مفرد ليس صفة لما قبلها ولا خبرا لاجالا والا خرجت عن
العطف ووجب تكرارها نحو انها بقرة لا فارض ولا بكر وزيد لا كاتب ولا شاعر وجاء زيد لا ضاحكا ولا
باكيا وأن لا تترن بعطف والا كان العطف به وتمحضت هي للنفي تأسيسا كجاء زيد لا بل عمرو أو
تأكيذا كجاء زيد لا عمرو وكافي المعنى (قوله وبل لكن) أي في المعنى وبعد حال من بل أي اذا قلت
بل نفيًا أو نهيا كانت مثل لكن في المعنى فتكون حرف عطف واستدراك يقرر حكم ما قبله ويثبت نقيضه
لما بعده كاذ كره الشارح فهي اقصر القاب لا غير ومثلها في هذا المعنى وان لم يذكر المعنى لكن الا انه

لا عمرو وبعد الأمر نحو اضرب زيد الامرا وبعد الاثبات نحو جاء زيد لا عمرو

(٩ - (خضري) - ثاني)

ولا يعطف بلا بعد النفي نحو ما جاء زيد لا عمرو ولا يعطف بلكن في الاثبات نحو جاء زيد لكن عمرو (ص) وبل لكن بدمصحو بها

* كأم كن في صريع بل تبها وانقل هالثلثان حكم الاول * في الخبر المثبت والامر الحلي (ش) يعطف ببل في التثنية والهي فتكون كأم كن في أنها تقر حكم ما قبلها وتثبت نقيضه لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا بل عمرا فقررت النسبي والنهي السابقين وأثبتت القيام لعمرو والأمر بضربه ويعطف بهما في الخبر المثبت والامر فتفيد الاضرباب عن الاول وتنقل الحكم الى الثاني حتى يضرب الاول كانه مسكوت عنه نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا (ص) وان على ضمير رفع متصل * شطفت فافضل بالهاء المنفصل أو فاضل ثم وبالفصل يرد * في النظم فاشيا وضعفه اعتقد (ش) أي اذا عطف على ضمير الرفع المتصل وجب أن تفصل بينهما بين ما عطف عليه بشئ ويقع الفصل كثيرا بالضمير المنفصل نحو قوله تعالى قال لقد كنتم أنتم وآبؤكم في ضلال مبين فقوله وآبؤكم معطوف على الضمير في كنتم وفصل بانتم وورد أيضا الفصل بغير الضمير واليه أشار بقوله أو فاضل ما وذلك كالمعول به نحو أكرمك وزيد (٦٦) ومنه قوله تعالى جنت عدن يدخلونها ومن صلح فن معطوف على الواو في

يدخلونها وصح ذلك للفصل بالمعول به وهو الهاء من يدخلونها ومثله الفصل بلا النافية كقوله تعالى ما أشر كنا ولا آباءنا فأبؤنا معطوف على ما وجاز ذلك للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالواو الضمير المرفوع المستتر في ذلك كالمعول نحو اضرب أنت وزيد ومنه قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة فزوجك معطوف على الضمير المستتر في اسكن وصح ذلك للفصل بالضمير المنفصل وهو أنت وأشار بقوله وبلا فصل يرد الى أنه قد ورد في النظم كثيرا العطف على الضمير المذكور بلا فصل كقوله قامت أقباب وزهرتها دى *

مشهور لها فليس فيه حوالة على مجهول فان قلت ايجبا أو أمرا نقلت الحكم الى ما بعدها كما ذكره المصنف في ضمير ما قبلها كالمسكوت عنه ثبوتاً ونفياً وهي حيث تذهب حرف عطف واضرباب انتقالي كما في المغني فلا تعطف الا بعد هذه الاربعة لئلا يكون مختلفاً منها كما رأيت وبشرط أيضاً افراد معطوفها على الصحيح والا كانت خرفاً بشدء للأضرباب الاطالي نحو بل عباد مكرمون أي بل هم عباد أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق أو لا انتقالي من غرض الى آخر نحو قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون (قوله في صريع) كقوله نزل القوم في الربيع خاصة والتميهاء بفوقية فتحتية كصحراء وزنا ومعنى لكن قصرت للوقوف سميت بذلك لتوهان الماشي فيها (قوله الحلي) أي الظاهر وقيد به ليخرج العرض والتحضيض والتثنية لان الامر قد يراد به مافيه معنى الطالب فيشملها فليس حشوا (قوله أو فاضل ما) بالجر عطفاً على ما قبله وما نكرة صفة لفواصل المقصد التعميم أي أي فاضل كان (قوله على ضمير الرفع المتصل) أي سواء كان مستتراً أو بارزاً وانما الشرط الفصل لانه كالجزم من عامله لفظاً ومعنى ولا يعطف على جزء الكلمة فاذا فصل بالضمير المنفصل حصل له نوع استقلال فصح العطف عليه وألحق به مطلق فصل الحصول الطول به (قوله فزوجك معطوف الخ) لا يرد عليه تسلط فعل الامر على الاسم الظاهر وهو ممنوع والتأويل انه فاعل بمحذوف والمعطوف الجملة أي ولا يكون زوجك كاسمياً لأنه لا يغتفر في الثواني ورب شئ يصبح تبعاً للاستقلال (قوله قلت اذا قبلت) أي المحبوبة وزهر أي ونسوة زهر جمع زهراء كحمر وحراء وتهادى أصله تهادى أي تبحر فخر حذفت التاء من المراد بالنعاج بقر الوحش والغلاباء اسم جنس جمعي للفلاة أي الصحراء وتفسفن جملة حالية أي ملن عن الطريق المسلك بمره لا نصب بنزع الخافض أي في رده وقيد بتفسفن الخ لانه أقوى في التبحر فخر لبعدها حينئذ عن المارة (قوله المستتر في سواء) أي لتأويله بمستوهو والعدم ومثال العطف على المتصل البارز بلا فصل قوله صلى الله عليه وسلم كنت وأبو بكر وعمر (قوله لازمة) أي سواء كان الخافض حرفاً أو اسماً لا يعطف على ما هو كالجزم وتأكيده بالمنفصل غير ممكن لشغل الانفصال في الجر بالا لاستعارة العمل إعادة الجار عوضاً عن الفصل واعلم ان المعطوف هو المجرور وحده وهل جر العامل الاول لان الثاني كالعدم معنى وعملاً بدليل قولهم بيني وبينك مع أن بين

كنعاج الفلاة تسفن رملا فقوله وزهر معطوف على الضمير المستتر في أقبلت وقد ورد ذلك لانضاف

في التثنية لا حكي سيدويه رحمه الله صررت برجل سواء والعدم برفع العدم عطفاً على الضمير المستتر في سواء وعلم من كلام المصنف ان العطف على الضمير المرفوع المنفصل لا يحتاج الى فصل نحو زيد ما قام الا هو وعمرو وكذلك الضمير المنصوب المتصل والمنفصل نحو زيد ضربته وعمرا وما الضمير المجرور فلا يعطف عليه الا بإعادة الجار له نحو صررت بك وزيد ولا يجوز صررت بك وزيد هذا منهج الجمهور وأجاز ذلك الكوفيون واختاره المصنف وأشار اليه بقوله (ص) وعود خافض لذي عطف على ضمير خفض لازم ما قد جعله وليس عندى لازماً اذ قد أتى * في النثر والنظم الصحيح مثبتاً

(ش) أي جعل جمهور النحاة إعادة الخافض اذا عطف على ضمير الخفض لازمة ولا أقول به لورود السماع نثراً ونظماً بالعطف على الضمير المحفوض من غير إعادة الخافض فن النثر قراءة حمزة واتقوا الله الذي تسمعون به والارحام

بحر الارحام عطفا على اطاء المجردة بالباء ومن النظم ما أشده سيبويه رحمه الله تعالى
 فاذهب فإليك والايام من عجب بحر الايام عطفا على الكاف المجردة بالباء (ص)
 والواو اذ لا لبس هي انفردت بعطف عامل هنال قد بقي * معموله دفعا لوهم اتق (ش) (٦٧) قد عطف الفاء مع معطوفها

للدلالة عليه ما مر منه قوله
 تعالى فمن كان منكم مريضا
 أو على سفر فعدة من أيام
 أخر أي فافطر فعليه عدة
 من أيام أخر فحذف فافطر
 والفاء الداخلة عليه وكذلك
 الواو ومنه قولهم راكب
 الناقة طليحان أي راكب
 الناقة والناقة طليحان
 وانفردت الواو من بين
 حروف العطف بأنها تعطف
 على ما محذوف بقي معموله
 ومنه قوله
 إذا ما الغنائم برزن يوما
 وزججن الحوارجب والعيونا
 فأيون مقعول بفعل
 محذوف والتقدير وكحلن
 العيون فالفعل المحذوف
 موقوف على زججن (ص)
 وحذف متبوع بها هنا
 استبح
 ومطفك الفعل على الفعل
 يصح
 (ش) قد يحذف المعطوف
 عليه للدلالة عليه وجعل
 منه قوله تعالى أفلم تكن
 آياتي تتلى عليكم قال
 الزحشرى التقدير ألم تأتكم
 آياتي فلم تكن تتلى عليكم
 فحذف المعطوف عليه وهو
 ألم تأتكم وأشار بقوله

لا تضاف إلا متعددا أو بالثاني وهو لمجرد التأكيدي كالباء في كفى بالله وكالاسم الزائد في قوله ثم اسم السلام
 عليكم كما قولان أحدهما الثاني (قوله بحر الارحام) أي وتخفيف نساء لون وجعل الجمهور الواو للقدم على
 عادة العرب من تعظيم الارحام والاقسام بها وجملة ان الله جوابه وأجابوا عن البيت بشذوذه (قوله والفاء
 قد تحذف) قال ابن هشام هذا البيتان بعده تتعاقب بحروف العطف فكان ينبغي تقديمها على قوله وان
 على ضمير الخ لانه من أحكام المعطوف وتكون به مدفولة واخصص بفاء الخ قال سم وقد يقال هذه أيضا تتعلق
 بالمعطوف من حيث انه يحذف مع عاطفه أو يحذف ويبقى معموله (قوله والواو) عطف على الضمير في
 تحذف للفصل بالظرف أو مبتدأ حذف خبره أي كذلك واذا ظرف متعلق بتحذف مضاف الى جملة لا لبس
 أي تحذف الفاء والواو وقت عدم اللبس بأن يدل عليه ما دلت (قوله وهي) أي الواو ومن ار بضم الميم
 ذهبت لامل أي محذوف وجملة قد بقي معموله نعت ثان له ولا فرق بين كون المعمول الباقي مرفوعا كاسكن
 أنت وزوجك أو منصوبا كشتروا الدار والايان وكييت الشارح أو محذورا كما كل بضاء شحمة ولا سوداء
 خفمة فالله محذوف في كل ذلك العامل المحذوف أي وليسكن زوجك وألفوا الايمان ولا كل سوداء وقوله
 دفعا لامليل المحذوف أي وانما يجعل المعطوف هو المعمول المذكور لاجل دفع الوهم أي المحذوف من تسلط
 فعل الامر على الظاهر في الاول وكون الايمان متبوعا أي مسكونا في الثاني وانما يقبوا المنزل والعطف على
 معمولي عاملين مختلفين في الثالث العاملان ما وكل والمعمولان بضاء وشحمة (قوله وكذا الواو)
 وتشاركها أم كقوله * فما أدري أرشد طلابها * أي أم غي وسكت عنه لندوره (قوله طليحان)
 بفتح الطاء المهملة أي ضعيفان مهزولان وتنشئة هذا الخبر دليل على المحذوف (قوله فالعيون منصوب
 بمحذوف) أي لان التزجج هو ترقيق الحوارجب بأخذ الشجر من أطرافها حتى تصير مقوسة حسنة وذلك
 لا يصح في العيون لكن أكثر المتقدمين على أنه لا حذف بل ضمن الفعل المذكور معنى يناسب
 المتعاطفين فضمن زججن معنى زين وتبوؤا معنى استحسنوا أو أنروا (قوله وحذف متبوع) هو
 المعطوف عليه وقوله هنا أي في هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء لان الكلام فيهما لكن الحذف مع
 الفاء قليل كما في التسهيل (قوله أفلم تكن الخ) مثله أفنضرب عنكم الذكرا صفحا أول يسير وانحو ذلك
 فالهمزة في ذلك كله محلها الاصل والفاء والواو عطفا لجملة بعدهما على جملة مقدرة بينهما وبين الهمزة
 أي أنهم لم يركبوا ففمنضرب عنكم وأعجزوا ولم يسيروا ويضعفه انه تكاف ولا يطر في نحو أفن هو قائم على كل
 نفس بما كسبت مع أن الزحشرى جزم في مواضع بمنزلة الجمهور من ان الهمزة قدمت من تأخير تنبيهها على
 صدرها والاصل فآلم تكن فالعطف جملة الاشتغال بتمامها (قوله وفي الافعال) أي بشرط اتحادها زما
 سواء اتحدت أو أم لا كماض مستقبل المعنى على مضارع نحو يقدم قومه يوم القيامة فأوردتهم النار وعكسه
 نحو تبارك الذي ان شاء جعل لك الآية على قراءة ويجعل بالجزم لعطفه على الجواب وهو جعل لانه مستقبل
 بسبب الشرط والدليل على أن المعطوف الفعل وحده لاجلة الفعل والفواصل ظهور النصب والجزم في نحو
 يجنبني أن تقوم فتخرج ولم تقوم ونخرج (قوله فالغيرات) أي فالحيل اللاتي أغرن صبحا على العدو فآثرن
 به أي بذلك الوقت أو بكان الاغارة نغما أي غبارا بشدة حركتهن فظهر ان آثرن لا محله لعطفه على

وعطفك الفعل الخ الى أن العطف ليس مختصا بالاسماء بل يكون في افعال نحو يقوم زيد ويقعد جازر يسورك واضرب زيدا وقم
 (ص) واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل تجده سهلا (ش) يجوز ان يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل كالاسم
 الفاعل ونحو ويجوز أيضا عكس هذا وهو أن يعطف على الفعل الواقع موقع الاسم اسم فن الاول قوله تعالى فالغيرات صبحا فآثرن به نغما
 وجعل منه قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله ومن الثاني قوله

صداً ألهي كنهك وأما جوهراً فبالعارية من آل (قوله فألفيته) أي وجدته ويبرر بضم التثنية وكسر
الموحدة آخره أي يهلك والشاهد في قوله وبحر أمم فاعل من الأجرء حيث عطفه على بحر يبرر لا نهافي
تأويل الاسم أذهي مفعول ثانٍ لألفيته فبحر نصب بفخمة مقدرة على الإيهام بقدرة الضمير وعطافه بضمه
والعابر جمع معبر وهو المركب (قوله بات يشبه الخ) يصف الشاعر رجلاً بات يعاقب امرأته بالعصب اليأس
أي السيف القاطع وتسمية العتاق عشاء استعارة بقرينة من المقصد ضد الجور في محل جر صفة ثانية لالعصب
في تأويل قاصد لأن الأصل في الوصف الأفراد لا حال بدليل جر المعطوف عليه والاسوق كافلس جمع سابق
والله أعلم

(البديل)

هو لغة العوض قال تعالى عسى ربنا أن يبدلنا خيراً منها واصطلاحاً ما ذكره المصنف (قوله هو المسمى بدلاً)
أي عند البصريين أما الكوفيون فقبيل يسمونه ترجمة وتبيننا وقيل تذكريرا (قوله المقصود بالنسبة)
أي الحكم المنسوب إلى متبوعه اثباتاً أو نفيًا (قوله بلا واسطة) المراد بها حرف العطف والافعال بدل من
الجرور قد يكون بواسطة نحو لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان الخ ونحو تكون لنا عيدا
لاولنا وآخرنا (قوله مكمل المقصود) أي بتخصيصه أو رفع الاحتمال عنه أو إيضاحه (قوله المعطوف
بيل) أي بعد الإثبات كأمثله وكذا المعطوف بالكن بعد بناء على قول الكوفيين به فإن كلامهما هو
المقصود بالحكم السابق وهو الإثبات دون ما قبلهما لأنه صار كالسكوت عنه لكن ذلك بواسطة بل ولكن
أما المعطوف بهما بعد النفي فليس مقصوداً به أصلاً كما أن المعطوف بلا ليس مقصوداً بما قبلها بل يثبت له
نقيض الأول والحاصل أن عطف النسق ثلاثة أنواع ما ليس مقصوداً أصلاً بالحكم الأول وهو هذه الثلاثة
فتخرج بقيد المقصود كسائر التوابع وما هو مقصود دون ما قبله وهو معطوف بل ولكن في الإثبات فيخرج
بعدم الواسطة وما هو مقصود مع ما قبله وهو ما عد ذلك وأخرجه الشارح بقيد عدم الواسطة نظر الكونه
مقصوداً والموضح بالقصد لأن المراد المقصود وحده وهذا ليس كذلك فظهر أن المبدل منه ليس مقصوداً
أصلاً وهو معنى قوطم في نية الطرح لكنه إنما يظهر في بدل الغلط لا في غيره فإنه لا يصح حذف زيد من
قطعت زيدا يده لعدم ما يعود إليه الضمير الآن يقال معنى كونه في نية الطرح أنه لم يقصد بحكم العامل ومعناه
فلا يثنى في قصده في اللفظ لشيء آخر كعود الضمير في المثال وكتأنيث الخبر في قوله

ان السيوف غدوهار وواحها * تركت هوازن مثل قرن الاعضب

أو المراد أن عامله مطروح ليس عاملاً في البديل وقال الزحشري معنى طرحه أن البديل مستقل بنفسه لا متمم له
(قوله مطابقاً) مفعول ثانٍ ليلقي مقدم عليه ونائب فاعله يعود إلى بدلا في البيت قبله (قوله أو ما يشتمل)
ما واقعة على بدل ويشتمل مبنى للفاعل وهو ضمير فيه يعود لما وهاء عليه للبديل منه المشعور به من لفظ
البديل أي أو بدلا يشتمل على المبدل منه بناء على قوله في التسهيل أن المشتمل هو البديل إما على أنه المبدل
منه كما أشار إليه الشارح بقوله الدال على معنى في متبوعه فيعكس الضمير إن لكن يلزم عليها عيب السناد
وعلى الثاني جريان الصلة على غير ما هي له مع خوف اللبس فينبغي على الثاني بناء يشتمل للجهول وعليه
نائب فاعله ليس منهما ثم يرد على القولين أن الثاني لا يطرد في سرق زيد ثوبه لعدم اشتغال زيد على الثوب
ولا الأول في نفعي زيد علمه لعدم اشتغال العلم على زيد بل العكس فيهما إلا أن يراد بالاشتغال مطلق
الملابسة والتعلق بغير السكينة الجزئية لا الاحتواء الظرفي حقيقة أو مجازاً واختار الموضح أن المشتمل هو
العامل قيل وهو التحقيق فإنه يشتمل على معنى البديل أي بدل عليه اجالا لكونه لا يناسب المبدل منه فيهم
أنه مرتبط بشيء آخر كالعجبني زيد علمه أو حسنه إذا لا عجب لا يتعلق حقيقة بذات زيد بل بمعنى فيها
كالحسن وكذا سرق زيد ثوبه أو فرسه إنما يفيد تعلق السرقه بشيء منسوب لزيد لا بذاته وكذا رسته لونه

قاله مبدل ما يبدل بغيره
وغيره عطاف يستحق التعارفا
وقوله بات يشبهها بعصب باثر
يقصد في أسوقها وجأثر
فبحر عطاف معطوف على
يبرر وجأثر معطوف على
يقصد (ص)

(البديل)

التابع المقصود بالحكم بلا
واسطة هو المسمى بدلاً
(ش) البديل هو التابع
المقصود بالنسبة بلا واسطة
فالتابع جنس والمقصود
بالنسبة فصل أخرج
الذمت والتوكيد وعطف
البيان لأن كل واحد منها
مكمل للمقصود بالنسبة
لا مقصود بها وبلا واسطة
أخرج المعطوف بيل نحو
جاء زيد بل عمرو فان عمرا
هو المقصود بالنسبة ولكن
بواسطة وهي بل وأخرج
المعطوف بالواو ونحوها فان
كل واحد منهما مقصود
بالنسبة ولكن بواسطة
(ص)

مطابقاً وبعثاً أو ما يشتمل
عليه يلقى أو كعطوف بيل

وذا الاضراب اعزان قصدا صاحب * ودون قصد غلط به سلب كره خلافا وقبله الينا * واعرفه حقه وخذ نبلا مدى (ش) البديل
 من اقسام الاول بديل السكل من السكل وهو البديل المطابق (٦٩) للبديل منه المساوي له في المعنى نحو صمرت

بأخيك زيد ووزره خالفا
 الثاني بديل البعض من
 السكل نحواً كانت الرغبة
 ثلثه وقبله اليد الثالث بديل
 الاشتغال وهو الدال على
 معنى في متبوعه نحو
 أعجبت زيد علمه واعرفه
 حقه الرابع البديل المبين
 للبديل منه وهو المراد بقوله
 أو كمطوف بيل وهو على
 قسمين أحدهما ما يقصد
 متبوعه كما يقصد وهو يسمى
 بديل الاضراب وبديل
 البداء نحواً كانت خبر الجا
 قصدت أو لا اخبار بانك
 أ كانت خبراً ثم بدالك أنك
 تخبر أنك أ كانت لجأ أيضاً
 وهو المراد بقوله
 وذا الاضراب اعزان قصدا
 صاحب
 أي البديل الذي هو كمطوف
 بيل انسيبه للاضراب ان
 قصد متبوعه كما يقصد هو
 الثاني ما لا يقصد متبوعه
 بل يكون المقصود البديل فقط
 وانما غلط المتكلم فقد كثر
 البديل منه و يسمى بديل الغلط
 والنسيان نحو رأيت رجلاً
 جباراً أردت أنك تخبر أو لا
 أنك رأيت جباراً فغلطت
 بقدر الرجل وهو المراد
 بقوله
 ودون قصد غلط به سلب

من اقسام البديل الختام قتال فيه فان السؤال انما يكون عن معنى واقع في الشهر لا عن ذاته لانه معروف عندهم
 فبذلك انما سلب على معنى البديل اسجالا وهو معنى اشتغاله عليه وفيه أنه لا يطردي نحو زيد ماله كثير مما عمله
 انما سلبه انما يتبع بالاول حقيقة فلا يبدل على البديل ولا يحسن تخريجه على ان الخبر هو العامل في المبتدا
 انما سلباً يضاد عليه قتل أصحاب الأعداء النار فان أصحاب ينسب للأعداء حقيقة فلا يبدل على البديل ولا
 يقتضي عليه ولذا قال ابن غازي معنى اشتغال العامل تعلق معناه بالبديل وان تعلق في اللفظ بغيره ولا يردان
 بديل البعض من السكل كذلك لان وجه التسمية لا يوجبها والحاصل انه يراد بالاشتغال في كل من الأقوال
 الثلاثة مطلق الارتباط والتعلق بغير السكابة والجزية واللام يطردي في شيء منها (قوله وذا) أي الذي
 كالمطوف بيل اعز بضم الزاي أي انسيبه للاضراب بان تقول هو بديل اضراب ان قصد متبوعه معه وقوله
 ودون قصد ظرف لمخوف بديل عليه صاحب أي وان وقع دون قصد للمتبوع أي قصد صحيح بأن لا يقصد المتبوع
 أصلاً بل يسبق اليه اللسان أو يقصد ثم يقين فساد كما قاله سم وهو المسمى ببديل النسيان وغلط خبر مبتدا
 مخوف على حذف مضاف أي هو بديل غلط ووجه به سلب صفته ونائب فاعل سلب يعود للحكم المفهوم من
 السياق أي سلب ببديل الغلط الحكم عن الاول وأثبت للثاني فالصفة جرت على غير صاحبها هذا اعراب
 المرادى ويصح رجوع ضمير سلب للغلط بمعنى الخطأ بعرجوع هاء به بمعنى بديل الغلط على الاستخدام أي
 وان وقع دون قصد فهو بديل غلط موصوف بكونه سلب به الخطأ في نسبة الحكم الى الاول (قوله على أربعة
 أقسام) زيد خامس وهو بديل كل من بعض كلفيته غدوة يوم الجمعة بنصب يوم اذا يصح جعله ظرفاً ثانياً لان
 ظرف الزمان لا يتعدى لا عطف قال السبوطي ووجدت له شاهداً في التنزيل قوله تعالى فأولئك يدخلون الجنة
 ولا يظلمون شيئاً جنات عدن وفيه أنه يصح كونه بديل كل من كل يجعل آل في الجنة للجنس (قوله بديل السكل)
 سماه المصنف بديل مطابق لوقوعه في أسمائه تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله بالجر وانما يطابق السكل على
 ذي أجزأ تعالى الله عن ذلك (قوله المساوي له في المعنى) أي بحسب القصد بأن يقع اللفظان على ذات
 واحدة فيستغنان ماصداقاً وان اختلفا مفهومهما كزبد أخوك (قوله بديل البعض) أي قليلاً كان أو مسارياً أو
 أكثر كما كانت الرغبة ثلثه أو نصفه أو ثلثيه ولا بد فيه وفي بديل الاشتغال من ضمير يعود للبديل منه عند
 الجمهور خلافاً لما في شرح الكافية وهو امامد كور كما مثله أو مقدر نحو من استطاع اليه سبيلاً ان جعل بديلاً من
 الناس أي منهم وكشال المصنف فان تقديره قبله اليد منه أو ألعوض عن الضمير ما بديل السكل فلا يحتاج
 لربط لانه عين المبدل منه في المعنى كجملة الخبر اذا كانت عين المبتدا قيل وادخل آل على كل وبعض خطأ
 لالزمتها الاضافة لفظاً ونية كقبل وبعد وأي لكن جوزه بعضهم لعدم ملاحظة اضافة أصلاً (قوله وهو
 الدال الخ) أي فتبوعه مشتمل عليه كما مر (قوله الاضراب) أي الاتقالي لا الاطلائي (قوله وبديل البداء)
 بفتح الموحدة والدال المهملة مع المد أي الظهور لان المتكلم بعد ذكره الأول قصد ابداء أي ظهر له ذكر الثاني
 وبعضهم فناء وجعل التابع معطوفاً بحذف الواو لا لانه لم يثبت حذفها (قوله بديل الغلط والنسيان) أي
 بديل شيء ذكر غلطاً بأن سبق اللسان اليه أو نسياناً بان قصد أو لانه لم يبين فساد قصده لأن البديل نفسه هو الغلط
 أو النسيان بل هو لفظه ما فتبين أن الغلط متعلق باللسان والنسيان بالجنان فهو نوع ثالث كما قاله الموضح
 لكن الشارح تبعاً للمصنف وكثير لم يفرقوه من الغلط (قوله لسكل من القسمين) أي وللثالث أيضاً ان
 كان أراداً ولا الأمر بأخذ الذيل نسياناً وهو امم جمع للسهم ثم بان له فساد تلك الإرادة وان الصواب أخذ
 المدي فدكره (قوله وهي الشفرة) بفتح الشين المحجمة هي السكين العربية والجمع شفاك كسكابة وكلاب

أي اذا لم يكن البديل منه مقصوداً فيسمى البديل بديل الغلط لانه من بديل الغلط الذي سبق وهو ذكر غير المقصود وقوله وخذ نبلا مدى يصح
 أن يكون مثلاً لسكل من القسمين لانه ان قصد النبيل والمدي فهو بديل الاضراب وان قصد المدي فقط وهو جمع مدية وهي الشفرة

كأنك ابتهاجك استهلا
(ش) أي لا يبدل الظاهر
من ضمير الحاضر الا ان
ن البدل بدل كل من كل
فقتضى الاحاطة والشمول
كان بدله اشتمال أو بدل
من كل فالأول كقول
الى تكون لنا عيدا
ولنا وآخرنا فاولنا بدل
من الضمير المجزور باللام
فولنا قالت لم يبدل على
حاطة امتنع نحو رأيتك
بدله الثاني كقوله

بني ان امرئك لن يطاعا
وما ألقىني حلمي مضاعا
لم يبدل اشتمال من
بني في ألقىني والثالث
قوله

عدني بالسجن والاداهم
جلى فرجلى شدة المناسم
يجلى بدل بعض من
بني أو عدني وفهم
ن كلامه انه يبدل
ظاهر من الظاهر مطلقا
قدم تمثيلة وان ضمير
مبينة يبدل منه الظاهر
القا نحو سوزره خالدا
(ص)

دل المضمّن الهمز يلى
هزرا كن ذا أسعيد
على

(ج) اذا ابدل من اسم
ستفهام وجب دخول
زة الاستفهام على البدل
ومن ذا أسعيد أم على وما

ل أخيرا أم شر أو متى فآية أن غدا أم بعد غد
اليانبة من بناء من

وشفرات كسجدة وسجدات والمضى بضم الميم في المفرد والجمع (قوله ومن ضمير الحاضر) أي متسكما
كان أو مخاطبا بخلاف ضمير الغائب وغير الضمير (قوله أو اقتضى) عطف على جلا أي الاما أي بدلا جلا
احاطة أي أظهرها بان كان بدل كل دالا على الشمول أو بدلا اقتضى بعضا الخ وسكونه عن بدل الاضراب
يقتضى عدم الجواز فيه لكن صرح الجاهلي بجوازه (قوله كأنك) بكسر الهمزة أي كنهه الجملة وابتهاجك
أي فرحك بدل اشمال من الكاف وجلة استهلا بالسين المهملة خبران والسين والتاء زائدتان أولاهما ورة
أي ان ابتهاجك أمالي الغلوب أو صبرها مائلة اليك ولكون المبدل منه في نية الطرح راعى في الخبر ضمير
الابتهاج والالقال استتممت (قوله لأولنا الخ) أي لجميعنا على عادة العرب من ذكر الطرفين وإرادة
الجميع كسبحان الله بكرة وأصيلا أي كل وقت وفي إعادة اللام دلائل على ان البدل على نية تكرار العامل كما
هو قول الأكثر (قوله امتنع) أي عند جهور البصريين وأجازوا الأخفش (قوله والاداهم) جمع
أدهم وهو قيد الحديد وشدته بش بين محجمة فثلاثة فنون أي غليظة والمناسم جمع منسم بفتح الميم وكسر
السين المهملة أصله خف اليعبر استهبر أقدم الانسان بجماع الغلظ (قوله فرجلى) أي الأولى بدل من الياء
وقيل منادى استهزاء بالموعود (قوله مطلقا) أي بدل كل أو غيره (قوله ان ضمير الغيبة الخ) قال
الصبان أي البارز وان لم يحضر في الآن التصريح به لا المستتر فلا يجوز هذا أعجبتني جملها كما لا يجوز
أعجبتني جالك اه وهو غير مسلم لتصريحهم في كلمة الشهادة بان لفظ الجلالة بدل من المستكن في الخبر
ونحوه كثير وأما امتناع ما ذكره فليس للاستتار بل لان أعجبتني ماض مؤنث فلا يسند للذكر بناء على
وجوب صحة حلول البدل محل الاول وتعجبتني مضارع مبسوود بقاء الخطاب فلا يسند للظاهر وأما في نحو
زبدا أعجبتني جاله فلا مانع من جعل جاله بدلا من الفاعل المستتر على أنه مرفى عطف البيان عن السمايين
ان صحة الاحلال غير لازمة لانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فتأمل بانصاف * واعلم انه لا يبدل
مضمّن من مضمّن ولا من ظاهر مطلقا الا اذا أفاد اضرابا وأما نحو قات أنت ومررت بك أنت فتوكيد اتفاقا
وكذا رأيتك أنت عند الكوفيين والمصنف ونحو رأيت زيدا اياه غير مسموع ولو سمع كان توكيدا (قوله
وبدل المضمّن الهمز) أي وبدل الاسم الذي ضمن معنى همزة الاستفهام بلى الخ وكذا بدل المضمّن معنى
الشرط بلى ان الشرطية كمن يقيم ان زيد وان عمرو أقوم معه وما صنع ان خير وان شر انجز به ومتى
تسافر ان ليلا وان نهارا أتبعك وخرج بالمضمّن ماض صرح معه بحرف الاستفهام أو الشرط فلا يلى بدله ذلك
نحو هل أحجاءك زيدا وعمرو وان تضرب أحدا زيدا أو عمرا أضربه سم ويرد على الشرط قوله صلى
الله عليه وسلم أعمامة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه برفع أمة بدلا من أي مع أنه لم يلى حوف الشرط
والجواب أن ذلك ليس بواجب في الشرط بل غالب في الكشف أن يومئذ بدل من اذا زلت وكذا قال أبو
البقاء ولذا لم يذكره هنا ولا في التسهيل مع كثرة جمعه فيه وأجاب الصبان في مجلس سئل فيه عن ذلك بان
البدل إنما يلى حوف الشرط اذا وقع بعده فعل الشرط لا قبله كما يؤخذ من أمثلتهم واستحسنه حاضره مع
انه ترد عليه آية الزلزلة وقد ظهر جواب آخر وهو ان المفهوم من أمثلتهم ان حوف الشرط إنما يذكر في بدل
التفصيل فلا ترد آية الزلزلة ولا الحديث اسكونه فيهما ليس تفصيلا فتأمل (قوله كن ذا الخ) من اسم
استفهام مبتدأ أخبره ذا أسعيد بدل من من والجملة في محل جر بالكاف لقصد لفظها (قوله ويبدل الفعل
الخ) أي بشرط الاتحاد في الزمان دون النوع كما في العطف فيجوز ان جئتني تمش الى أكرمك قاله ابن
هشام ثم الحق كما قاله الشاطبي محيى الاقسام كلها فيسهل قبل الكل كنهذا المثال فان المجي هو نفس المشي وبدل
الاشتمال كآية البيت الذين في الشارح فان لقي الآثام يستلزم مضاعفة العذاب وقيل هي هو فهو بدل كل

والمباينة تستلزم الأخذ كرها أو طوعا ومنه مثال المثنى فان وصول قاصدا الاستعانة يشتمل على الاستعانة وان كان مطلق الوصول لا يشتمل عليه أو يقال ان الاستعانة بهم تشتمل على وصول المستعين اليهم بنفسه أو بوسيلة بناء على أن البديل هو المشتبه وانما ترتب قوله بمن على الاستعانة مع انه قد يستعين ولا يعان لادعاء المالك من الكرام فلا يخيب قاصده وبديل اليه ض نحو ان اصل تسجد لله برحمتك ومن جعل هذا بديل اشتمال لان الصلاة تشتمل على السجود فقد ابدع المصنف ان المراد الاشتمال بغیر السكينة والخزنية والا كان كل بديل بعض كذلك أفاده المصنف وبديل الغلط جوزه سيديو به وجاعة وانقياس يقتضيه كان تطعيم يدها فكسبه جبة يشكره اهـ (قوله ان على الخ) قاله الشاعر لرجل تقاعد عن مباداة الملك أى الا تقيا داليه وعلى بشد الباء خبر ان مقبدا والله نصب بنزع الخافض وهو وار القسم وان تبايعا بكسر الباء اسم ان وقوخذ بديل اشتمال من تبايعا كرها فاعول مطلق بتقديره مضاف أى أخذ كرها أو جال أى كرها وهو أنسب بقوله طائعا (تنبيه) الدليل على ان البديل في هذه الامثلة هو الفعل وحده لاجلة الفعل والفاعل ظهورا عن اعراب الاولى من نصب أو جزم على الثانى فهو بديل مفرد من مفرد ما بديل الجملة من الجملة فكقوله تعالى أممكم بما أمروا منكم بأنعام وبنين لان الاولى صالحة للذى والثانية بديل بعض منها والله سبحانه وتعالى أعلم

(النداء)

هو بكسر النون أكثر من ضمها والمدفوها أكثر من القصر فلغاته أربع لكن المكسور الممدود مصدر قياسى لان قياس فاعل كنادى الفعل وغيره مما عاى لكن وجه الضم مع المدانة لما انتفت المشاركة في نادى كان بمنزلة الثلاثى الدال على صوت وقياسه فعال بالضم كصرخ صراخا فن راعى اللفظ كسر ومد من راعى المعنى ضم ومد ثم قصر كل منهما تخفيفا وقيل المضموم اسم لامصدر والهمزة منقلبة عن واو ككساء كفى العزى وهو لغة النداء بأى لفظ واصطلاحا طلب الاقبال بيا أو احدى أخوانها المراد بالاقبال مطلق الاجابة فدخل يا لله ولا تنافض في يازيد لا قبل لان الطلب اقباله ليسمع النهى فلم يتوجه له النهى الا بعد اقباله ولا ينادى حقيقة الا لالاميز لانه الذى تتأنى اجابته وأما غيره كيا جبال ويا أرض فاستعارة مكينة حيث شبهه بالميز في النفس وباتخيل (قوله وللنادى) الاظهر فتح داله وان صحح الكسر أيضا والنداء صفة من النداء وهو البعد والكاف في كالتاء بمعنى مثل أى مماثل معطوفة على مدخول أل الموصولة ويا وهما محذوفان للضرورة أى وللنادى الذى هو نداء ومماثلة يا الخ وانما قد هال انها اعم الادوات اذ تدخل في كل نداء ولا يقدر عند الخذف غيرها وتعين في الجلالة والمستغاث وأما هال انها اعم الادوات اذ تدخل في كل نداء ولا يقدر فاه غير لازم في ياه (قوله وأى) بفتح الهمزة مقصورة وقد تم كفى التسهيل فتكمل الادوات ثمانية (قوله وآ) هو همزة ممدودة (قوله والهمز) أى المقصور للنادى أى القريب (فائدة) ذهب بعضهم الى أن حروف النداء أسماء أفعال تتحمل ضمير المنادى بالكسر فيكمل للهمزة أقسام الكلمة فهي حرف للاستفهام وفعل أمر من الوأى وهو الودع وامم فعل بمعنى أدعو ولكنها في الثانى مكسورة ولها في ذلك نظائر صرت كهي ومن (قوله فله الخ) أى لان البعيد يحتاج للنداء الصوت لسمع وهذه الادوات مشتملة على حرف المد لكن هذا ظاهر في غير أى بالقصر ومنه المبردان أو يا وهما للبعد وأى والهمزة للقريب يا للجميع وكذلك ابن برهان الا انه جعل أى للتوسط وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد استنزاله منزلة كما اشار له الشارح بقوله أو في حكمه وكذا مجرد التأكيدهما بما يتلو النداء وعلى منع فكسبه للتأكيدهما عدم تأنيده ولا مانع منه للتأني (قوله واز بداه) وحرف نداء وتنبه وزيد نادى مضموم تقدير المناسبة ألف التثنية والهاء للسكت (قوله قد يهرى) بضم الباء وشدة الراء أى يجرد من حرف

ذلك يلقى أثاما يضاعف له
النداء فيضاعف بدل من
يلقى فأعرب بأعرابه وهو
الجزم وكذا قوله

ان على الله أن تبايعا
تؤخذ كرها وتنجى طائعا
فتؤخذ بدل من تبايع
ولذلك نصب (ص)

(النداء)

وللنادى النداء أو كالتاء
وأى وآ كذا أيانهم هيا
والهمز للنادى والمان ندب
أر يا وغير والذى اللبس
اجتنب

(ش) لا يخالو المنادى من
أن يكون مندوبا أو غيره
فان كان غير مندوب فاما
أن يكون بعيدا أو في حكم
البعيد كالتاء والساهى
أر ريبا فان كان بعيدا
أو في حكمه فله من حروف
النداء يارأى وأر يا وهما
وان كان قريبا فله الهمزة
نحو أريد قبل وان كان
مندوبا وهو المتفجع عليه
أو المتوجع منه فله وا نحو
وازيداه وواظله-راه ويا
أيضا عند عدم التباسه بغير
النداء فان التباس تعينت
وا وامتنعت يا (ص)

وغير مندوب ومضمر وما
جامعا ثانيا قد يهرى فاعلم

(ش) لا يجوز حذف حرف النداء مع المنسوب نحو وازيد الله ولا مع الضمير نحو يا اياك قد كفيتمك ولا مع المستغاث نحو يا زيدا وأما ضميره فمعدوم في حذف معها الحرف جواز افتقار في يازيد أقبل زيدا قبل وفي يا عبد الله اركب عبد الله اركب لكن الحذف مع اسم الإشارة قليل وكذا مع اسم الجنس حتى أن أكثر النحويين منهوه ولكن أجاز طائفة منهم وتبعهم المصنف ولهذا قال ومن منعه فأنصر عاذله أي أنصر من يعتدله على منعه لورود السماع به فما ورد منه مع اسم الإشارة قوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم أي يا هؤلاء وقول الشاعر ذا أرعواء فليس بعد اشتعال الرأس * من شيب إلى الصبا من سبيل أي إذا ومارد منه مع اسم الجنس قولهم أصبح ليل أي بالليل وأطرق كرا أي يا كرا (ص)

وابن المعرف المنادى المفردا على الذي في رفعه فنعهدا (ش) لا يخلو المنادى من أن يكون مفردا أو مضافا أو مشبها به فإن كان مفردا فلما أن يكون معرفة أو نكرة مقصودة أو نكرة ضمير

النداء لفظا (قوله وذاك) أي التعري المفهوم من يعري (قوله والمشاركة) حقيقة أن يقول والمشاركة أي اسم الإشارة لأنه الذي تدخل عليه بالكنه عطفه على الجنس أي في اسم الجنس واسم المشاركة أي الاسم الدال عليه من حيث أنه مشارك له وهو اسم الإشارة وظاهر كلامه أنه ينادى مطلقا وقيد الشاطبي بغير المنصل بكاف الخطاب فلا يقال يا هذا (قوله لا يجوز حذف الخ) أي لأن الحذف يناقض مد الصوت المطلوب في المنسوب والمستغاث ويفوت الدلالة على نداء المصغر لكونه شاذا قليلا لا يقاس عليه على الصحيح بل منعه بعضهم مطلقا وأول ما سمع منه كيا اياك قد كفيتمك وقوله

يا أبحر بن أبحر يا أنت أنت الذي طلعت عام جمعة

أبان يافيه للتنبيه وإياك مفعول المحذوف يفسره كفيتمك وأنت مبتدأ مؤكداً بآيات الثانية والذي خبره ومحل الخلاف ضمير المخاطب ما خبره فلا ينادى اتفاقا وأما حديث ياهو يامن لاهو لاهو فلفظ هو في مثله اسم الذات العلمية لا ضمير وقولك يا أبا النخ (قوله وكذا مع اسم الجنس) قيده في التفسير بالبنى لانداء وهو النكرة المقصودة ما خبر المقصودة كيار جلا خديدي فيلزمه الحرف كافي شرح الكافية وظاهر الاسموني بلا خلاف لكن صرح المرادى بأن بعضهم أجاز الحذف معه أي صار له لم يعتد به لضعفه فهذا موضع رابع يمتنع فيه التعري ويزاد لفظ الجلالة لا تفوت الدلالة على النداء لكونه بال والمنداد البعيد لا يحتاجه مد الصوت للمد في الحذف والمتعجب منه لأنه كالمستغاث لفظا وحكما كيا للماء والعشب تعجبان أكثرهما فالجمله سبعة وفي الإشارة راسم الجنس المميز الخلاف الذي في الشارح (قوله حتى أن أكثر النحويين منهوه) أي الحذف فيه ما هو نذهب البصريين وحلوا المسحوق على ضرورة أو شد وذو نحو من استعمله من المولدين وهو عند الكوفيين مقيس مطرد فيه ما رانا انصاف القياس على اسم الجنس لكثرة نظما وثرا وقصر اسم الإشارة على السماع اذ لم يرد إلا في الشعر وقد قال في شرح الكافية وقول الكوفيين في اسم الجنس أصبح (قوله ثم أنتم هؤلاء الخ) أوله البصريون بأن هؤلاء بمعنى الذين خبر أنهم وقتلون صلته أره واسم إشارة خبر أنهم أو عكسه وقتلون حال (قوله ذا أرعواء) مصدر نائب عن فعله أي يا هذا انكف عن دواعي الصبا انكفا (قوله أصبح ليل) مثل يضرب عند اظهار الكراهة من الشيء أي أنت يا صبح يا ليل وأصله ان امرأة القيس وقع على امرأة كانت تكرهه فقالت له أصبحت أصبحت يا فتى فلم يلتفت لقولها فرجعت إلى خطاب الليل كأنها تستعطفه ليخلصها مما هي فيه بمعنى أصبحت (قوله أطرق كرا) أي يا كروان فرخم بحذف النون على لغة من لا ينظر فتبعتها الانفال كونه اليانزا انداسا كمناربا كياسا أي ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وأكاه حلال اجماعا كافي حياة الحيوان وهذا مثل تيمامه ان النعام في القرى يضرب لمن تكبر وقد تواضع أشرف منه (قوله وابن المعرف) أي سوا من سبق أمر برفع النداء كالعالم أو حصل به وهو النكرة المقصودة فإن تعريها انما هو بالقصد والاقبال عليها والصحيح بقاء العلم على أمر برفع العلمية ويزيد بالنداء وضوحا لأنه ينكر قبل النداء إذا المنادى قد لا يقبل التذكير كالجلالة واسم الإشارة وانما نكر عند اضافته لأن مقصودها الأصلي التعريف أو التخصيص ولو بقيت العلمية لفت الاضافة وأما النداء فقصوره الأصلي طلب الاصفاء لا التعريف فلا حاجة للتذكير سم وانما لم يجتمع النداء مع اللفظ لاجتماع بين أداتي تعريه ظاهرتين بخلاف العلمية فإنها تقر بأداة ظاهرة فتدبر (قوله بن الخ) قيل حلة بناء شبهه بكاف ذلك خطابا فراداه من الاضافة ورد بان النكرة غير المقصودة كذلك مع اعرابها وانما هي شبهه بكاف الضمير في نحو أدعوك خطايا وفرادي تعريها وهي مشابهة لكاف ذلك لفظا ومعنى فهو مشبه للحرف بالواسطة فخرج بالافراد المضاف وشبهه بالتعريف النكرة وبني على حركة ابدانها وبروض البناء وكانت ضمة لدفع اللبس الحاصل بغيرها إذا كسر يلبس بالمضاف ليام المتكلم بعد حذفها والفتح مقصود فلان كان مفردا أو معرفة أو نكرة مقصودة بني على ما كان يرفع به فإن كان يرفع

مقصود فلان كان مفردا أو معرفة أو نكرة مقصودة بني على ما كان يرفع به فإن كان يرفع

و يارجياون و يكون في محل
نصب على المفعولية لان
المنادى مفعول به في المهي
ونصبه فعل مضمرة ثابت
يامنابه فاصل يازيد ادعو
زيد الخذف ادعو وثابت
يامنابه (ص)

وانواضمام ما بنوا قبيل
الندا

وليجر مجرى ذى بناء
جددا

(ش) أى اذا كان الامم

المنادى مبنيًا قبل النداء

قد ر بعد النداء بناؤه على

الضم نحو يا هذا ويجرى

مجرى ما تجدد بناؤه بالنداء

كريد في أنه يتبع بالرفع

مراعاة للضم المقدر فيه

وبالنصب مراعاة للمحل

فتقول يا هذا العاقل

والعاقل بالرفع والنصب كما

تقول يازيد الظريف

والظريف (ص)

والفرد المنكور والمضافا

وشبهه انصب عادما خلافا

(ش) تقدم أن المنادى

اذا كان مفردا معرفة أو

نكرة مقصودة يبنى على

ما كان يرفع به وذكروا هنا

أنه اذا كان مفردا نكرة

أى غير مقصودة أو مضافا

أو مشبها به نصب فقال

الاول قول الأعشى يارجلا

خذي يدي وقول الشاعر

يا بس به صند قلبها الغار حذف فيها أو ماضيه بعد حذف يانه فقليل لا يبالى باللبس به (قوله بالضمة) أى ظاهرة
أو مقصورة فيجب تقديرها في ياموسى ويا قاضى ويحذف تنوين قاض لتفادى البهتان وثبت ياءه عند الخليل
ألم يبق موجب حذفها وتستمر محذوفة عند المبرد لانه نودى منوناً محذوف الياء خذف تنوينه للبناء وبقى
حذف يانه أفاده الصبان والظاهر جريان ذلك الخلاف في يافنى (قوله يازيدان) الظاهر انه من النكرة
المقصودة إذ لا يثنى العلم ولا يجمع الابهة تنكيره وإن اتزمه إلى غير النداء هو صاعن العامة فكذلك يعوض
عنها تعريف النداء وما يقيد به صانع الشارح من أنه مثال للعلم حيث ذكر يارجلان بعده للنكرة المقصودة
فإنما ذلك باعتبار أنه قبل التثنية كان علما (قوله يارجياون) صفه ياموسى وجمع بالواد والنون (قوله فعل
مضمر) أى عند سيبويه وقال المبرد نصب بحرف النداء لانه مسد للفعل فعلى المنهين يازيد جلة إلا
أن جزأها قد ران عند سيبويه وهما الفعل والفاعل وعند المبرد مسد حرف النداء مسد للفعل وحده واستمر
الفاعل فيه لانه لما عمل عمله تحمل الضمير مثله وأما المنادى ففضلة مفعول به لانه واجب الذكر لثلاثين
النداء (قوله خذف ادعو) أى لزوما لكثرة الاستعمال وسد الحرف مسد في طلب الاقبال ولا يرد
أن ادعو خبر فلا يكون أصلا للانشاء وهو النداء لجواز أن يقصد بالفضل الانشاء أيضا ولذا كان الأثرى
تقديره ماضيا لانه الغالب في الانشاء (قوله في أنه يتبع بالرفع الخ) أى ولا يجوز اتباع حركته الأصلية في
نحو ياموسى وياعولا بعد ما بانتهاء عن حركة الاعراب بخلاف الضم فانه يعرضه أشبه الاعراب
العارض بالفاعل وهذا ينحل للغز المشهور في هؤلاء وكذا المحكى فيبنى على ضم مقدم للحكاية كاعرابه في
غير النداء ويرفع تابعه أو ينصب كيانا بطشرا المقدم والمقدم ولا يجوز اتباع حركته الأصلية وفي قوله بالرفع
تسامح يعلم من الفصل الآتى (قوله والمضافا) أى غير ضمير الخطاب والافلا ينادى أصلا لا يلزم جمع
خطابين لشخصين في جلة واحدة إذ النداء خطاب للمضاف والضمير لغيره وهو ممتنع (قوله عادما خلافا)
أى في الجلة والافتعال يجوز الضم فيها اضافته غير محضة أو كما قيل

وليس كل خلاف جاء معتبرا * الخلاف له حظ من النظر

(قوله أو مشبها به) هو ما اتصل به شيء من تمام معناه فيطول به كالمضاف اما بكونه عاملا فيه رفعاً أو غيره
كما حسنا وجهه ويا طالعاجبلا ويا رفيقا بالعباد وكذا يا غافلا والموت يطلبه ان جعلت الجلة حالاً من الضمير
في غافلا أو بعلقة عليه في التسمية قبل النداء كيانا ثلاثة وثلاثين وكذا النكرة الموصوفة قبل النداء عند كثير
سواء وصفت بمقدراً أو غيره كحكاية الغراء يارجلا كرا قبل وكقوله صلى الله عليه وسلم في سجوده
يا عظيما يرحى لى كل عظيم ويا حلما لا يجهل وقول الشاعر * أدارا يحزرى هجت للعين عبرة * لان
النداء لما ورد على الوصف صار كأنه من تنمة المنادى كالمعمول من العامل ولا يلزم مثل ذلك في المعرفة
الموصوفة لعدم احتياجها للوصف كالنكرة فان وصفت بعد النداء وجب البناء لانه حينئذ مفردة مقصودة
وان احتمل الأمران جاز وجاز ولا يرد أن النكرة تنصرف بالنداء فلا يصح وصفها بعده بنكرة ولا بجلة
لانه يقتضى في المعرفة الطائفة وأما الموصوفة قبل النداء فيرد التعريف عليها مع الالتماع وحده أفاده
المصرح وفي التسهيل أن الموصوف قبل النداء من المفرد لا شبه المضاف لكن نصبه أرجح كالحديث والبيت
فقوله هنا وابن المعرف المفرد أى وجوباً في غير الموصوف وجوازاً فيه قال سم وبمحصر الشبهة بالمضاف
فيما ذكر يعلم أن الموصول في نحو يامن فعل كندامن المفرد فيقدر ضمها كما يقدر في سيبويه (قوله أيا
راك بالخ) ان شرطية مدغمة في ما الزائدة وعرضت أى أتيت العروض وهى مكة والمدينة وما بينهما
ونجرات بلد بالين (قوله وياضارب عمرو) أشار به لرد على ثعلب في الاضافة غير المحذوفة

(١٠ - (خضرى) - ثانياً)

أيا ركباً ما عرضت قبلها * ندامى من مجران أن لا تلتافا

ومثال الثانى قولك يا غلام زى وياضارب عمرو ومثال الثالث قولك يا طالعاجبلا ويا حسنا وجهه

(قوله ويأثلاثه وثلاثين) أي فيمن سميته بذلك فيجب نصبهما بالأخلاف الأول لشبهه المضاف في الطول والثاني اعطفه على المنصوب ويمتنع حية ثلثا دخال يا على الثاني لأنه جزء علم كعبه شمس فان ناديت جماعة هذه عندهم فان لم تنصبين نصبتهما أيضا وان عرفت فان أردت بهما جماعة من معينتين ضمنت الأولى لأنه نكرة مقصودة وعرفت الثاني بأن على المختار لأنه نكرة أو بداهة معين ولم يكتف بتعريف النداء لأن بال مباشرة ونصبته أو رفعت لأنه تابع المضموم الا اذا أعيدت يا فوجب ضمه مجردا من أل وان أراد بهما عدد واحد معين فالظاهر نصبهما كما في القسمية نعم (قوله ونحو زيد) مفعول ضم ومفعول افتحن ضمير محذوف يعود عليه ومن نحو إلحاح من زيد ولانهم يفتح التامع من وهن من اذا ضعف أو بضمها من أهان غيره أذله (قوله اذا كان المنادى مفردا إلخ) ذكر ستة شروط أفادها المتن بالمثال وسيأتي محترزها وبقي سابع كون المنادى ظاهرا لاعراب فتحو يا عيسى بن مريم بتعين فيه تقدير الضم اذ لا تقل مع التقدير حتى يخفف بالفتح وتامن وهو كون ابن مفردا لا مثنى ولا جمعا ولا يخفى أخذهما من صنع المصنف وموضوع المسئلة اعراب العلم الأول بالحركات حتى يصح فتحه وضمه فالتثنية والجمع على حده خارجان عن ذلك وانظر جمع التفسير كياز يود ابن بكر وابن عمرو وابن خالد هل هو كالمفرد أم لا ومقتضى تعليمهم جواز الفتح بكثرة الاستعمال امتناعه في ذلك اذ لا يكثر كالمفرد وقد يكون خارجا بالمفرد كما خرج به المضاف فتأمل وشرط النوروى في شرح مسلم كون البنوة حقيقة (قوله وصف ابن) أي أو ابنة بخلاف بنت لقله اسمها لها في نحو ذلك (قوله مضاف الى علم) أي مذكرة ومؤنث وكذا العلم الأول كياز يدين فاطمة ويا هند ابنة زيد بالضم والنصب وغلطوا من اشتراط تذكير العلمين ولا فرق بين كون العلم الثاني مفردا أم لاصبان وحقه أن يقول مضافا بالنصب على أنه حال من ابن لأنه معرفة بقصد لفظه فلا يوصف بنكرة (قوله وجهان) أما الضم فعلى الأصل وأما الفتح فاتباع لفتح ابن لكون الحاجر بينهما ساكنًا غير حصين أو هو فتح بنديته على تركيب الصفة مع الموصوف فكسمة عشر أو فتح اعراب على اقحام ابن وإضافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص يضاف اليه للاستهله وأما فتحة ابن فعلى الأول اعراب وعلى الثاني بناء وضم النداء مقدر عليه كما يقدر في خمسة عشر وعلى الثالث لا اعراب ولا بناء كما في التصريح لانه زائد لم يطلبه عامل فتقول في اعرابه على الأول زيد منادى قدر ضمه لفتح اتياعه لابن وابن صفته منصوب بالفتحة الظاهرة لانه مضاف وعلى الثاني زيد بن منادى ٢. وضمه مقدر على ابن لحركة البناء التركيبي وعلى الثالث زيد منادى منصوب لضافته الى سعيد بلفظ ابن معجم بينهما لا محل له ولا يصح بدلا ولا عطف بيان اعدم تمام الأول بالامضاف اليه وهل يجوز كونه توكيد اللفظ بالمرادف كما سيأتي في سعيد بعد الاوس فتكون فتحة اعرابا تأمل (قوله ويجب حذف ألف ابن خطأ) أي بالشروط السابقة كما يصرح بقوله والحالة هذه لم يقع أول سطر أو تقطع همزته للشعر والابتن وكذا ان عدم شرط كأن لم يقع بعد علم كجاء ابن بكر وابن بكر على أو فصل منه أول يمكن صفته بل بدلا وخبر اول ومنسوخا أو نصب باعني أو كان منادى كجاء زيد ابن بكر أي يا ابن بكر أو كان مستفهما عنه كهل زيد ابن بكر أو ثي الابن أو جمع أو وقع بعد مثنى أو جمع كما مر مثاله ولم يضاف لاسم أبيه حقيقة بل اضميره أو جلده أو معمله أو للفظ ابن أو أخ مثلا قال الدينوري في كتاب الرسم أو لقلب غلب على أبيه أو صناعة اشتهر بها كجاء زيد ابن الأمير أو القاضي زاد الطبري في نظم له وألمه كعيسى بن مريم فكل ذلك ثبت فيه الألف وهو مقتضى الشروط المارة لكن مرأنهم غلطوا من شرط تذكير العلمين في مسئلة جواز الفتح وقد قال في التسهيل كل ما يجوز فتح المنادى المضموم أو جب حذف تنوينه في غير النداء الا للضرورة وحذف ألف ابن خطأ اه وفي الصبيان ومثل ابن في ذلك ابنة نظير ما مر ولا فرق في كل ذلك بين كون العلم اسما

ويأثلاثه وثلاثين (ص)
ونحو زيد بضم وا فتحن من
نحو أزيدين سعيد
لانهم
(ش) أي اذا كان المنادى
مفردا علميا ووصف بابن
مضاف الى علم ولم يفصل
بين المنادى وبين ابن جاز
لك في المنادى وجهان
البناء على الضم نحو يازيد
ابن عمرو والفتح اتباعا نحو
يازيد بن عمر ويحب
حذف ألف ابن والحالة
هذه خطأ (ص)

٢ قوله وضمه مقدر على
ابن فيه تأمل لضافته الى
سعيد فخه أن يكون في
محل نصب لانه على هذا
الوجه يكون زيد بن مضافا
وسعيد مضاف اليه كما اذا
قلت يا خمسة عشر زيد
فتأمل اه وسيأتي في
نحو سعيد سعيد الاوس
ما يصرح بذلك اه منه

والضم ان لم يل الين علما * ويل الين علم قدحما (ش) أى اذالم يقع ابن بعد علم أولم يقع بعده علم وجب ضم المنادى وامتنع فتحه فقال
الاول نحو يا غلام ابن عمرو ويل الظريف ابن عمرو ومثال الثاني يا زيد ابن (٧٥) أسئلتا فيجب بذاه زيد على الضم في

هذه الامثلة ويجب ان يلاحظ
أن ابن والخاله نفس (ص)
راضم أو انصب ما اضطرارا
نونا

بمالة استحقاق ضم بينا
(ش) تقدم انه اذا كان
المنادى مفردا معرفة
أو نكرة مقصودة يجب
بناءؤه على الضم وذ كر هذا
انه اذا اضطر شاعر الى
تكوين هذا المنادى كان
له تنوين وهو مضموم
وكان له نصبه وقد ورد
السمع ههنا فن الاول قوله
سلام الله يا مطر عليها *
وليس عليك يا مطر السلام
ون الثاني قوله

ضربت صدرها الى وقالت
* يا عديا لقد فلتك الارق
(ص)

واضطرار خص جمع يار آل
* الامع الله ومحكي الجبل
والاكثر اللهم التعويض
* وشديا اللهم في قريض
(ش) لا يجوز الجمع بين
حرف النداء وأل في غير
اسم الله تعالى وما سمي به
من الجبل الا في ضرورة
الشعر كقوله

فيا الغلامان اللذان فرا *
ابا كما ان تعقبا ناسرا
وأما مع اسم الله تعالى
ومحكي الجبل فيجوز
فتقول يا الله بقطع الهمزة

أو كنية أو لقباً على ما صرح به ابن خروف وجزم الراعي بوجود التنوين وثبوت الالف اذا كان العلم الاول
مضافا كجاء أبو محمد بن زيد واختاره الصغدي بعد نقله الخلاف فيه وكذا اختاره في اضافة الثاني كجاء
زيد بن عبد الله اه (قوله والضم الخ) مبتدأ خبره قدحما وان لم يل شرط ويل الثاني عطف عليه
والواو فيه بمعنى أولان انتفاء أحدهما كاف في تحتم الضم والجواب محذوف لوجود شرط حذفه اختيارا
وهو مضى فعل الشرط في المعنى كاسيأتى في عوامل الجزم أى فالضم متحتم أو ان قدحما جوابه حذف
فاؤه للضرورة والشرط وجوابه خبر المبتدأ ربط بالضمير في حتم والوجه الاول أولى لعدم احتياجه الى ضرورة
كاسر غير مصرية (قوله أى اذالم يقع الخ) دخل في هذا محترز ثلاثة شروط من المتقدمة عدم العلم الاول
والفصل بينه وبين ابن كذا كره الشارح وكذا عدم ذكر ابن كيازيد الفاضل اذ يصدق عليه أنه لم يقع
الابن بعد علم لان السالبة تصدق بنفى الموضوع وقوله أولم يقع الخ هو مفاد محجز البيت وهو محترز شرط رابع
أى عدم العلم الثاني فكل ذلك يجب فيه ضم العلم الاول كما اذا كان الابن غير صفة له بان كان بدلا منه أو
عطف بيمان وهو محترز شرط خامس وكذا يجب الضم ان ثنى الابن أو جمع أو وقع بعد مثني أو جمع أو لم تكن
البنوة حقيقة أما اذا كان العلم الاول غير مفرد وهو محترز الاول كيا عبد الله بن زيد فيجب نصبه (قوله يا غلام
ابن عمرو) اعترض وجوب ضمه بان النكرة الموصوفة يجب نصبها أو يجوز على ما مر الآن أن يقال لعلة
وجوب نسبي بمعنى امتناع الفتح للاتباع أو التركيب فلا ينافي جواز الانصب كشبيهه المضاف أفاده الصبان
(قوله وارضم الخ) في تعبيره بالضم والنصب اشارة الى أن المنون اضطرارا يكون مبني اذ اضم كحاله قبل
الاضطرار ومعر با اذ انصب رجوعا لاصل الاسماء وحيدة يتعين في تابعه النصب وفي الضم يجوز معه النصب
(قوله عماله الخ) بيان لما الاول حال منها واستحقاق مبتدأ خبره ببناءؤه متعلق به بتضمينه معنى أثبت وجهة
المبتدأ والخبر صلة الثانية (قوله ضربت صدرها الى) أى متبججة من نحائي مع ما لاقيت من الحروب
على عادة النساء من ضرب صدورهن عند التجب فالى معنى متعلق بحال محذوفة كذا كر أو يضرب
لتضمينه معنى تجب وأصل أواقى وواقى جمع واقية أى حافظة فابدات البوا والاولى همزة ماسيأتى في قوله
وههنا أول الواو ين ردا الخ (قوله في قريض) فعيل بمعنى مفعول من قرضت الشيء قطعة سعى به الشعر
لاقطاعه من الكلام (قوله بين حرف النداء) اشارة الى أن ذكر المصنف يامثال لا يفسد ثلثها باقى
الادوات (قوله وأما مع اسم الله تعالى الخ) زاد في التسهيل اسم الجنس اذا كان مشبه به نحو يا الاسد
شدة قبل لان تقديره يامثل الاسد كخفى مثل وأقيم المضاف اليه مقامه فلم تدخل باقى الحقيقة على أن ولا
يلزمه جواز يا القرية على تقدير يا أهل القرية لان ذكر وجه الشبه في الاول يدل على معنى المضاف المحذوف
وهو المثلية بخلاف هذا سم وزاد المبرد ما سمي به من الموصل المحلى بأل مع صلته كيا الذى قام وصو به المناظم
وان منعه سيبويه فان سمي به بلاصلته منع نداؤه اتفاقا صبان (قوله بقطع الهمزة) أى لانها لعدم
مفارقة ثلثها صارت كجزء من الكلمة فلم تحذف في النداء وحينئذ تثبت ألف يا وجوبه وقوله ووصلها أى
نظر الاصلها وحينئذ تثبت ألف يا أو تحذف ففيه ثلاثة أوجه بخلاف يا المنطلق زيد فيجب قطع همزته مع
ثبوت ألف يا لان ما يبدى بهمزة الوصل فعلا كان أو غيره يجب قطعها في التسمية به لصيرورتها جزءا من الاسم
فتقطع في النداء أيضا ولا يجوز وصلها انظر الاصلان كما في الجلالة لان له خواص ليست لغيره (قوله اللهم بيم
الخ) أى فهو منادى بمعنى على ضم الهاء على المختار في محل نصب والميم عوض عن يا فإرا من دخولها على أل
وخصت الميم لما نسبتها الى يا انها للتعريف عند جبر وشددت لتسكون على حرفين كيا وأخوت تبركا بالبداة

ووصلها وتقول فيمن اسمه الرجل منطلق يا الرجل منطلق أقبل والاكثر في نداء اسم الله تعالى اللهم بيم مشددة معوضة من حرف النداء
وشد الجمع بين الميم وحرف النداء في قوله

ألزمه نصبا كآز يذا الحيل
(ش) أي إذا كان تابع

المنادي لا يسمو مضافا غير

مصاحب للألف واللام

وجب نصبه نحو يازيد

صاحب عمرو (ص)

وماسواه أرفع أو نصب

واجعلا

كاستقل نسقا وبدلا

(ش) أي وماسوى المضاف

المدكور يجوز رفعه ونصبه

وهو المضاف المصاحب لال

والمفرد فتقول يازيد

الكريم الاب برفع الكريم

ونصبه ويازيد الظريف

برفع الظريف ونصبه وحكم

عطف البيان والتوكيد

حكم الصفة فتقول يارجل

زيدوزيد بالرفع والنصب

وياقيم أجمعون وأجمعين

وأعطف النسق والبدل

غفي حكم المنادي المستقل

فيجب ضمه ان كان

مفردا نحو يارجل زيد

ويارجل وزيد كما يجب

الضم لو قلت يازيدويجب

نصبه ان كان مضافا نحو

يازيد أبا عبد الله ويازيد

وأبا عبد الله كما يجب نصبه

لو قلت يا أبا عبد الله (ص)

وان يكن مصحوب أل

مانعتا

نفيه وجهان ورفع ينتقي

(ش) أي إنما يجب بناء

المنسوق على الضم اذا

كان مفردا معرفة بغير أل

فان كان بالجاز فيه وجهان الرفع والنصب

باسم الله تعالى ادل يجب كون العوض في محل المعوض منه كثناء عدة وألف ابن أما البدل فيجب فيه ذلك
كافي ماء وماء وتعالى وتعالى فكل بدل عوض ولا عكس ولا يوصف اللهم عند سبويه كالأل يوصف غيره
مما يختص بالنداء وأجازه المبرد نحو قل اللهم فاطر السموات والارض سبويه على النداء المستأنف وقد تحذف
منه أل فيصير لا هم وهو كثير في الشعر (قوله أني اذا الخ) الحدث بفتحين الأمر الحادث من مكاره
الدين والمأ أي نزل (تنه) تستعمل اللهم على ثلاثة أوجه أحدها النداء المحض كما سمعته ثانيا أن
يذكرها المحبب تمكيناً للجواب في ذهن السامع نحو اللهم نعم في جواب أزيد قائم الثالث أن تستعمل دليلاً
على الندرة وقلة الوقوع أو بعده نحو أنا أذكرك اللهم اذ لم تدعني اذ الزيادة مع عدم الطلب قليلة ومنه قول
المؤلفين اللهم الآن يقال كذا قيل وهي على هذين موقوفة لا معربة ولا مبدئية لخروجها عن النداء فهي
غير مركبة لكن استظهر الصبان بقاءها على النداء مع دلالتها على التمكين أو الندرة فتكون معربة
كالاول ولوسلم فيقال انه منادى صورة فله حكمه والله أعلم

(فصل) (قوله تابع ذي الضم) نصب بمحذوف يفسره الزمه والمضاف صفته ودون أل حال من تابع
أدمن ضميره في المضاف قيل ولوقال ذي البناء شمل المثنى والجمع وأنت خير بان البناء عند المصنف لعظي
هو نفس الحركات وما ناب عنها فالضم الذي هو أحد أنواعه يصدق بالضمه وما ناب عنها فتدبر والمراد الضم
لفظاً أو تقديرًا كياسبيويه هذا الفضل والمراد بالتابع هنا ما عدا النسق والبدل وهو النعت والبيان والتوكيد
بقرينة ما بعده واعلم ان تابع المنادى المشتمل على ضميره يجوز فيه الخطاب نظر السكونه مخاطبا والغمية نظرا
لكونه اسما ظاهرا كياز يد نفسك أو نفسه وياقيم كآكم أو كلهم وياذا الذي قت أو قام (قوله وجب نصبه)
أي مراعاة لمحل المنادى ولا يجوز اتباعه للفظه لعدم تضم النداء في المضاف وهذا اذا كانت اضافته محضة
والاجاز لسكونها في نية الانفصال كيازيد يارجل ضارب زيد بالضم والنصب ومثله الشبيه بالمضاف كما قاله الرضي وان
صرح السبوي بوجوب نصبه ان قلت كيف ينعت المنادى وهو معرفة بالمضاف المذكور وشبهه مع انه
نكرة قلت لا ينعت بذلك الا النكرة المقصودة كافي الصبان وقد مر انه يتسامح في المعرفة الطارئة وحينئذ
فقول الشارح يازيد صاحب عمر ومشكل من وجهين كما لا يخفى الآن يراد بصاحب الدوام وأنه غلبت عليه
الاسمية فتكون اضافته محضة ويتعرف بها (قوله وماسوى المضاف المذكور) أي من تابع ذي الضم
خاصة بفرج تابع المصوب فيجب نصبه مضافا أو غيره محلى بالآل ولا الا النسق والبدل فكاستقل لما يأتي
(قوله والمفرد) أي عن الاضافة فقط كيازيد الظريف أو عنها وعن أل كيازيد وكنذا يارجل
ظريف بالرفع والنصب ولا يرد وصف المعرفة بالنكرة لما مر وكذا المضاف اضافة غير محضة مع خلوه من أل
والشبهة به كما مر عن الرضي (قوله برفع الكريم) فيه تسميح فان ضمة التابع اتباع للفظ المنادى لا
اعراب ولا بناء كما قاله الدماميني فهو منصوب بفتحة مقدرة لحركة الاتباع ولذلك ينون اذا خلا من أل
والاضافة لعدم بناءه واعلم ان محل ذلك في النعت اذا كان طارئا بعد النداء أما قبله فينصب منهونه لشبهه
بالمضاف كما مر في نصب النعت تبعاله (قوله في حكم المنادى المستقل) أي لان البدل على نية تكرار العامل
وهو يا والعاطف كالنائب عنه (قوله فيجب ضمه) أي ضم بناء فلا ينون كما يفيد ما بعده (قوله وان يكن
الخ) اسمها انسق ومصحوب أل خبرها مقدما وهذا تقييد لقوله كاستقل الخ وخص التقييد بالنسق
لان البدل لا يكون الا خاليا من أل اذ حرف النداء مقدرا قبله فلا يجمع بينهما وقوله ورفع مبتدأ سوغه
التقسيم (قوله وجهان) أي لا متناع تقدير حرف النداء قبله بسبب أل فاشبه النعت في ان العامل فيه هو
العامل في الاول جاز فيه مراعاة لفظ الاول ومحل وظاهره جواز رفعه ولو كان مضافا كيازيد والحسن الوجه
قال الصبان ولا بعده فيه اه أي لان اضافته تكون غير محضة أبدا في نية الانفصال اذا اضافته محضة

والختار عند الخليل وسيبويه ومن تبعهما الرفع وهو اختيار المصنف ولهذا قال ورفع ينتقى أى يختار فتقول يا زيد والسلام بالرفع والنصب ومنه قوله تعالى يا جبال أقرى معه والطير برفعه ونصبه (ص) (VV) وأياها مصحوب أل بمصد صفة

يلزم بالرفع لى ذى المعرفة
وأياها الذى ورد
ووصف أى بسوى هذا

يرد

(ش) أى يقال يا أيها الرجل
ويا أيها الذى فعل
كذا فأى منادى مفرد مبنى

على الضم وهما زائدة والرجل
صفة لأى ويجب رفعه عند
الجمهور لأنه المقصود

بالنداء وأجاز المازنى
نصبه قياسا على جواز
نصب الظريف فى قولك

يا زيد الظريف بالرفع
والنصب ولا توصف أى
الاباسم جنس محلى بال

كالرجل أو باسم إشارة
نحو يا أيها أفضل أو
بموصول محلى بال نحو

يا أيها الذى فعل هكذا
(ص)
وذو إشارة كأى فى الصفة

ان كانت تركها يفيت
المعرفة
(ش) يقال يا هذا الرجل

فيجب رفع الرجل ان
جعل هذا وصلة لندائه كما
يجب رفع صفة أى وإلى

هذا أشار بقوله
ان كان تركها يفيت المعرفة
فان لم يجعل اسم الإشارة وصلة

لنداء ما بعده لم يجب رفع
صفته بل يجوز الرفع
يقال يا هذا سعد الأوس ويانيم

لا تدخله أل (قوله والختار الرفع) أى تبع اللفظ لما فيه من مشاكلة الحركة ولكونه أكثر واختار أبو
عمر وروى غيره النصب لأن ما فيه أل لا يباشر حرف النداء فلا يشاكل لفظ ما باشروه وتسمكوا بظاهر الآية فقد أجمع
فيها القراء سوى الأعرج على نصب الطير عطفا على محل جبال وأجيب باحتمال أنه بالعطف على فضلا فقبله
أو بسخرنا مقبرا (قوله وأياها الخ) مبتدأ خبره يلزم ومصحوب أل مفعوله متقدم عليه وبعد وصفه
وبالرفع أحوال منه أى وأياها يلزم مصحوب أل حال كونه صفة لمرفوعا كأننا بعده أو مصحوب أل مبتدأ
ثان خبره يلزم والجملة خبر أيها حذف رابطها أى يلزمها (قوله ورد) أفرد ضمير الفاعل ما التناؤيل بالنداء كور
من أيها نداء أيها الذى أو حذف خبراً حذمه لالة الآخر عليه أى ورد أيضاً وقوله بسوى هذا أى المند كور
من مصحوب أل وذو الذى (قوله فإى منادى مفرد) أى مذكرة مقصودة وتكون بلفظ واحد وان
ثبت صفتها أوجعت كأيها الرجلان أو الرجل لكن يختارنا نيتها لتأنيث صفتها كأيها النفس ولا يجب
كما قاله السامنى (قوله وهما زائدة) أى حرف تنبيه زائد لا محل له لئلا يكتفى بغيرها عوضا عما ظنهما من
الإضافة كما عوضوا عنها الزائدة فى نحو يا مائدة وأوصت بالنداء لانه محل تنبيه وما بالشرط لانه يناسبه
الابهام والغلب فتح هذه الهماء وقد انضم اذالم يكن بعدها اسم إشارة (قوله ويجب رفعه) أى تبع اللفظ لها
ففيه التسامح الماروكذا يجب رفع نعتها اذا نعت كأيها الرجل الفاضل فيمتنع نصب الفاضل تبعاً للمحل كما فى
الاشموني والظاهر أن المانع من ذلك عدم السماع والافتتاح أى فى محل نصب مثلها كما اختاره الصبيان
ولم يوجد مانع من صراعاته فى نعتها كما وجد فى أى (قوله لانه المقصود بالنداء) أى وأى وصلة لندائه
لامتناع جمع حرف النداء وأل وهو مفرد فوجب ضمها كالأى بأشده الحرف تنبيهها على انه المنادى وخصت أى
بالتوصل بها لوضعها على الابهام واحتياجها للخصص فتكون ألصق بما بعدها من غيرها ولما شابهها اسم
الإشارة فى ذلك قام مقامها (قوله محلى بال) أى الجنسية بحسب الأصل وان صارت الآن للحضور كما نصير
كذلك بعد اسم الإشارة وخرج بها العهدية كالإيدى والزائدة سواء فارت الوض كاليسع والسموأل
أو كانت لاح الأصل كالخث أدنى العلم بالغلبة كالنجم فشكل ذلك لا يتوصل لندائه بأى ولا بذابل ينادى هو
مجرد اذ من أل راجز فى شرح الكافية ادخال ياعلى أل الزائدة المقارنة للوضع كاليسع (قوله أو باسم
الإشارة) أى بشرط خلوه من الكاف فلا يقال يا أيها ذلك الرجل خلافاً لابن كيسان ولا يشترط نعتة حيث نثرت
بذى أل كما مثله الشارح وفاق لابن عصفور والناظم بدليل قوله

أيها ذان كالأراد كما * ودعاني وأغلا فيمن وغل

بخلاف ما إذا نودى اسم الإشارة نفسه (قوله كأي فى الصفة) أى فى لزومها ولزوم رفعها وكونها بال من اسم
جنس أو موصول دون اسم الإشارة ولم يستثنه لظهور انه لا يوصف بمثلوه يراعى فيه حال المشار إليه من جمع
وغيره نحو يا هذا الرجل بخلاف أى كما (قوله يفيت) بضم الياء مضارع أفات الرباعى ومفعوله
الاول محذوف أى يفيت مخاطب معرفة المشار إليه (قوله ان جعل هذا وصلة لندائه) بان قصد نداء ما بعدها
كقوله لقايم بين قوم جالس إذا القائم وإذا الذى قام فان قصد نداء اسم الإشارة وحده وقدر الوقف
عليه بان عرفه مخاطب بشون وصف كوضع اليد عليه فلا يلزم وصفه ولا رفع وصفه اذا وصف كغيره لكن
لا يوصف بغير ما فيه أل كحاله فى غير النداء (قوله فى نحو سعد الخ) أى من كل تركيب وقع فيه المنادى
معدداً وكرر مضافاً الى غيره علما كان كاملاً أو اسم جنس كيار رجل رجل القوم أو وصفاً كيا صاحب صاحب
زيد خلافاً لكوفيين فان لم يصف الثانى كياز يذ لم يجب نصبه (قوله يانيم تيم عدى) احتز بالاضافة عن

والنصب (ص) فى نحو سعد سعد الأوس يقتضب * ثان وصفه واقتضب ولا نصب (ش) يقال يا سعد سعد الأوس ويانيم
تيم عدى ويا زيد زيد

المعنى انما فيجب نصب الثاني ويجوز في الأول الضم والنصب فان ضم الأول كان الثاني منصوباً على التوكيد وعلى اضمار أعني أو على البدلية أو عطف البيان أو على النداء (٧٨) وان نصب الأول فذهب سبويه انه مضاف الى ما بعد الاسم والثاني مقحّم بين

المضاف والمضاف اليه
من مذهب البهراؤه مضاف
الى محذوف مثل ما أضيف
اليه الثاني وان الأصل
يأتي على نيم على خلف
على الأول لدلالة الثاني
عليه (ص)
المنادى المضاف الى ياء
المتكلم

واجعل منادى صح ان
يضاف اليها

ذهب سبويه الى عبد عبد
عبد

(ش) اذا أضيف المنادى
الى ياء المنة تام فاما أن يكون

تثنية أو مفعلاً فان كان
مفعلاً فحذف كحذف

منادى وقد سبق حكمه في
المضاف الى ياء المتكلم وان

كان ضميراً جاز فيه خمسة
أوجه أحدها حذف الياء

والاستغناء بالكسرة نحو
يا عبد وهذا هو الأكثر

الثاني اثبات الياء ساكنة
نحو يا عبد وهو دون الأول

في الكثرة الثالث قلب الياء
ألفاً وحذفها والاستغناء

بها بالفتحة نحو يا عبد
الرابع قلبها ألفاً وإبقاؤها

وقلب الكسرة فتحة نحو
يا عبد الخامس اثبات الياء

محركة بالفتحة نحو يا عبد
(ص)

وفتح أو كسر وحذف الياء استمر * في يابن أم يابن عم لا مفر

(ش) اذا أضيف المنادى الى مضاف الى ياء المتكلم وجب اثبات الياء

٧ (قوله منصوب بفتحة مقدرة الخ) فيه نظر لأن المبنى اعرابه محلي لا تقديري فحقه أن يكون في محل نصب فتأمل اه منه

تيم مرة من قرين ونيم قبس وغبرهما (قوله اليعملات) جمع يعملة وهي الناقة القوية على العمل
والذبل جمع ذابل بمعنى ضامرة واضافة زبد اليها لاشتهاره بالحداء أي الغناء طاف السير (قوله فان ضم
الأول) أي لكونه مفرداً معرفة (قوله على التوكيد) أي للأول باعتبار محله قاله المصنف وتعقب
بأنه لا يصح توكيداً معنوياً بالانه ليس من ألفاظه ولا لفظياً لاتصاله بما لم يتصل به الأول ولاختلاف جهتي
التعريف اذ تعريف الأول بالعلمية أو النداء والثاني بالاضافة لانه لا يضاف حتى يجرى من العلمية والمصنف
أن يكتفي في التوكيد اللفظي بظاهر التعريف وان اختلفت جهته أو اتصل به شيء (قوله والثاني مقحّم) أي
زائد بناء على جواز زيادة الأسماء والفصل به بين المتضامين كالفصل لاتحاده الأول لفظاً ومعنى وكان حقه
أن ينون لعدم الاضافة لكانه ترك للساكنة وعلميه ففتحة اتباع للأول فيما يظهر لانه غير مطلوب لعامل
وصرح الأشموني بنصب الثاني توكيداً لفظياً وبوافقه تفسير الحفيد الاغمام بالتأكيذ اللفظي ففتحة
أعراب وبغنى الفصل به وعدم تنوينه لماضراً ولا يصح جعله بدلاً أو بياناً كما كان في صورة الضم اذ لا يكونان
الابد تمام الأول كما مر في زيد بن سعيد (قوله انه مضاف الى محذوف الخ) أي ونصب الثاني حينئذ
على أحد الأوجه الخمسة المذكورة عند ضم الأول وبقى مذهب ثالث وهو تركيب الاسمين كخسمة عشر
وجعل مجموعهما منادى مضافاً الى ما بعد الثاني ٧ منصوب بفتحة مقدرة محركة البناء التركيبي على الاسم
الثاني واما حركة الأول ففتحة بنية كما هو ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم
(المنادى المضاف الى ياء المتكلم)

(قوله وقد سبق حكمه) وهو ثبوت ياء المتكلم مفتوحة على الأفصح فيما آخره ألف أو واو أو ياء غير
مشددة كفتاى ومسامى وقاضى وحذفها فيما آخره ياء مشددة مع كسر ما قبلها أو فتحة كما مر بيانه
وتجوز العصام حذفها في المثني والجمع اكتفاء ببيانها برده التباس الجمع حينئذ بالمفرد المضاف للياء ساكنة
(قوله وان كان محيياً) أي أو مفعلاً يشبهه (قوله جاز فيه خمسة أوجه) أي بشرط أن لا يكون المضاف
وصفاً مفرداً عاملاً كياء مكرمى والا تعين اثبات يائه مفتوحة أو ساكنة لشدة طلبه لها أما في المثني والجمع فتفتح
فقط لأنه من المعتل (قوله وهو دون الأول) وبليته في الكثرة اثبات الياء مفتوحة ثم قلبها ألفاً ثم حذف
الألف فهو أضعفها ولذا منعه الأكترون لكن أجازوا الأخفش والفارسي كقوله

ولست براجع ما فات منى * بلطف ولا بليت ولا لوانى

أي بقولى يا لها ولم يرتبها المصنف لضيق النظم وكان على الشارح بيانه وتقدم ان سكون الياء أصل أول
لأنه أصل كل مبنى والفتح أصل ثان لأنه أصل ما بنى على حرف واحد وبقى وجه سادس وهو ضم الاسم بعد
حذفها كالمفرد اكتفاء بنية الاضافة وانما يكون ذلك فيما يكثر نداءؤه مضاعفاً للياء كالأبوين
والقوم لانحو الغلام قرى رب السجن أحب الى وحكى يارب اغفرلى ويأثم لاتفعلى بالضم فهو منصوب
لاضافته تقدير الكن منع ظهور نصبه مشاكاة المفرد فعلى هذا لا يجوز في تابعه الا لنصب لكن يجوز أبو
حيان رفعه اجراءه كالمفرد في حكم التابع أيضاً (قوله قلب الياء ألفاً) أي لحذفها او يتوصل اليها بفتح ما قبل
الياء ولا يجرى على قاعدة القلب والظاهر أن هذه الألف اسم في محل جر بالاضافة كأصلها وان الفتحة
قبلها المناسبة وانصب النداء مقدّر سم (قوله وفتح) مبتدأ سوغه التقسيم وكسر عطف عليه وحذف
الياء عطف على كسر والواو فيه بمعنى مع أي أو كسر مع حذف الياء واستمر رأى اطرد خبر وأفرده على اية

المذكور

المذكور لان العطف بالوان والتقسيمية كالوار (قوله الا في ابن أم) مثل ابن ابنة وكذا ثبت كافي
التصريح (قوله فتحذف الياء منهما) أي وجوباً وأما ما ثبت في قوله * يا ابن أمي ويا شقيق نفسي *
وقلبها الثاني قوله * يا ابنة عمي لا تلومي واهجبي * فضرورة (قوله ونكسر الميم) أي لتدل على الياء
المحذوفة وهو جود من الفتح (قوله أو تفتح) هو عند الكسائي المناسبة لالف المحذوفة المنقلبة عن الياء
فأعربها بمقدر للناسبة وعند البصريين فتح بناء التركيب الاسمين خمسة عشر وهو مضاف للياء تقديرها
كما قاله الرضي فأعربها بمقدر لحركة البناء التركيبي ويحتمل قطعه عن الاضافة أصلاً فيقدر فيه الضم
خمس عشرة عشر (قوله ومن الياء) متعلق بعوض الواقع خبراً عن التاء (قوله يأت) أي زيادة على
اللغات الست في ياعبدى كما يفيد قول المصنف عرض فأبت منادى منصوب لانه مضاف للياء المحذوفة
المعوض عنها تاء التانيث فهي حرف اذ لم تنقلب الياء اليها كالألف ونصبه بمقدر لفتح مناسبة التاء اذ هي
تقتضي فتح ما قبلها أبداً وخصت التاء بالتعويض لمناسبتها للياء في أنها تزداد آخر الاسم للتفخيم كـلالة
وهو يناسب الاب والام وقد تبدل هاء رفقا وخطا وبهما قرئ في السبع ورسمت في المصحف بالتاء كافي
التسهيل فالاولى موافقته (قوله بفتح التاء) هو الاقرب تبعاً لما هي عوض عنه والكسراً أكثر وهو
عوض عن كسر مناسبة الياء لزواله بالتاء وسمع ضمها وقد قرئ بهن فالجاء تسع لغات في نداء الابوين
(قوله ولا يجوز اثبات الياء) ولا الالف المنقلبة عنها وأما قوله

أي أبتى لازلت فينا قائماً * لنا أمل في العيش مادمت عائشاً

وقوله * يا ابتاعك أو عسا كما * فضرورة لسكن الثاني أهون لنهابة صورة الياء المعوض عنها بل قيل
لا ضرورة فيه لان هذه الالف لم تنقلب عن الياء بل هي التي تلحق المنادى البعيد والمندوب والمستغاث
فتكون لغة عشرة والله أعلم

(أسماء لازمت النداء)

لازمت فعل ماض كضربت لرسم التاء مجرورة فالنداء مفعوله وقطاع النظر عن الرسم يحتمل انه اسم
فاعل كضاربة امامنون والنداء مفعوله أو هو مضاف له (قوله بعض ما يخص) أفاد أن هناك ألفاظاً
أخر تختص بالنداء كابت وامت والهم (قوله وزن يا خبات) فاعل اطرد في سبب متعاقبه والامر مطف
على وزن يحذف مضافين أي واطرد اسم فعل الامر حال كونه كخبات هذا في الوزن والبناء على الكسر
وكذا في الشروط وقوله من الثلاثي متعلق باطرد فهو راجع لهما لانه شرط في كل منهما (قوله يافل)
بضم الفاء واللام ولا تأتي فلة بضم الفاء فقط وأصلهما عند الكوفيين فلان وفلانة حذفت منهما الالف
والنون للترخيم وكلها كنيات عن الاعلام الشخصية وكذا قال ابن عصفور والشاوي والمصنف الا ان
الحذف عندهم للتخفيف لا للترخيم والاقبل للذكر فلا ولا تأتي فلان كما يعلم مما يأتي قال المصنف ولا
ينقصان في غير النداء الا للضرورة وهو المراد بقوله هنا جرح في الشعر فل والمصحيح عند البصريين ان فل
وفلة كنياتان عن نكرتين من جنس الانسان كما أشار اليه الشارح بقوله أي يارجل وهما المختصان
بالنداء لا يخرجان عنه أصلاً وأما الآتي في الشعر فأصله فلان حذف للضرورة ومادتهما في الياء وأما فلان
وفلانة فكنيتان عن الاعلام الشخصية ولا يختصان بالنداء ومادتهما فلان بالنون فهما غيرهما عنى ومادة
وحكما (قوله وياؤمان) بضم اللام وسكون الهمزة هو العظيم اللؤم أي الشيخ ودناءة النفس وبمعناه
وسكمه ياملهم وياؤمان وياؤمان وياؤمان وياؤمان وياؤمان وياؤمان وياؤمان وياؤمان وياؤمان وياؤمان
جاء في المدح كما مطيبان وياؤمان وياؤمان وياؤمان وياؤمان وياؤمان وياؤمان وياؤمان وياؤمان وياؤمان
أخبار القول أي مقول فيه ياؤمان (قوله وهو مسموع) أي مقصور على السماع باجماع في جميع

الا في ابن أم وابن عم
فتحذف الياء منهما الكثرة
الاستعمال ونكسر الميم
أو تفتح فتقول يا ابن أم
أقبل ويا ابن عم لامر
بفتح الميم أو كسرها (ص)
وفي النداء أبت امت عرض
* واكسر أو افتح ومن
اليا التاء عوض

(ش) يقال في النداء يا أبت
ويا أمت بفتح التاء وكسرها
ولا يجوز اثبات الياء فلا
تقول يا أبتى ويا أمتى لان
التاء عوض عن الياء ولا
يجمع بين العوض والمعووض
عنه (ص)

(أسماء لازمت النداء)
وفل بعض ما يخص بالنداء
* أو مان نومان كذا
واطردا
في سبب الاثني وزن يا خبات
والامر هكذا من الثلاثي
وشاع في سبب الذكور فعل *
ولا تقس وجر في الشعر فل
(ش) من الاسماء مالا
يستعمل الا في النداء نحو
يا فل أي يارجل وياؤمان
للعظيم اللؤم وياؤمان
للكثير النوم وهو مسموع
وأشار بقوله واطردا في
سبب الاثني الى أنه ينقاس

الأوصاف المذكورة كما يفيد تعبير المصنف بالتردد فيما بعدها الامفعالان في القياس عليه خلاف (قوله في النداء الخ) انما يختص فعال بالنداء اذا كان وصف اللزم كاذكر بخلاف العلم كقطام وأما قوله أطوف ما أطوف ثم آوى * الى بيت قعيدته السكاع

فعلى تقدير مقول فيها بالسكاع أو هو ضرورة (قوله مبني على السكسر) اعلم ان فعال أمرا كينزال مبني شبه الحرف في الجود كسائر أسماء الأفعال أول تضمينه معنى لام الأمر وفعال وصفا مبني شبه الأمر وزنا وعدلا لانه معدول عن فاعلة كما أن الأمر معدول عن فاعل فهو مشبه للحرف بالواسطة وبني على حركة لانتفاء الساكنين وكانت كسرة لانها الأصل (قوله وبالسكاع) أي يا خبيثة (قوله للدلالة على الأمر) ذكره هذا المستطردى لمداية خبث في وزنه وبناءه على السكسر وشروطه لان كلا منهما لا يبنى الا من ثلاثي تام كامل التصريف فلا يثنيان من مزيد ونحو دراك من ادرك مما عصى ولا من ناقص ولا جامد ولا من نحو ينذر ويدع لعدم تمام تصرفهما (قوله يافسني الخ) بوزن عمر ممنوع من الصرف للوصفية والعدل عن فاسق وغادر وأما السكع فعن السكع لانه من السكع كظرف ظرافة فهو السكع أي اقيم فعدل عنه الى السكع للبالغة ولم يسمع من هذا النوع الا هذه الثلاثة وخمسة معدول عن خبيث (قوله قد تستعمل في الشعر) ضعيف كما مر (قوله في لجة) متعلق بقوله قبله * تدافع الشيب ولم تقبل * والشيب بالسكسر حكاية صوت شرب الابل أطلق عليها نفسها واللجة بالفتح اختلاط الاصوات في الحرب وامسك الخ لصفة لها بتقدير مقول فيها أمسك الخ يصف الشاعر ابلأ أقبلت نزاجة متدافعة فشبهها بقوم في لجة متدافعين يقال فيهم أمسك فلان أي احجز بينهم والله أعلم

(الاستغاثة)

هي نداء من يخاص من شدة أو يعين على دفعها ولا يستعمل فيها من حروف النداء الا ما يمنع حذفها كما مر (قوله كيا للرضي) أفاد أنه يجوز اقتران المستغاث بأل وهو اجماع لان يالم تباشره بخلاف غيره من المناديات (قوله فيحجر المستغاث بالام) أي فهو معرب وان كان منادى مفرد لان تركيبه مع اللام أعطاء شبه بالمضاف ونصب النداء مقدر فيه لحركة حرف الجر وانما يعرب اذا وجدت اللام والاف كغيره من المناديات كما سيأتي واذا كان معربا قبل النداء والابقى على بنائه كيا هذا فندامبني على السكون في محل نصب على النداء صبان وينبغي كونه في محل جر باللام ويجوز في نابع المستغاث الجر على اللفظ والنصب على المحل أي الموضع المقدر وهو النصب لانه مفعول به وليس له موضع رفع حتى يرفع به وعن الرضي تميز الجر (قوله بالام مفتوحة) أي مع غير ياء المتكلم امامها فتكسر كقوله

فيا شوق ما أتيتي وبالي من النوى * ويادمع ما أجري وبقلب ما أصي

أجاز أبو الفتح أن يكون استغاث بنفسه وكسر اللام لمناسبة الياء ولكن الصحيح ان يالي لا يقع الامستغاثا لاجله والمستغاث به مخدوف وفاقا لابن عصفور واعلم انه اختلف في هذه اللام فقل هي بقية آل والأصل يا آل زيد حذف الهمزة تخفيفا فالتمت الالب بعدها بألف يا خذفت احداهما الساكنين وبقية اللام فهي اسم مضاف الى زيد ونصب النداء ظاهرا فيها لا مقدر في زيد ونقل المصنف عن السكوفيين ومذهب الجمهور انها لام الجر وفتحت لما في الشارح والفرق بين المستغاث به وله فقل زائدة لا تتعلق بشئ والصحيح انها أصلية فعند سيبويه تتعلق بفعل النداء بتضمينه معنى ما يمدى باللام كأن تجيء وقبل بحرف النداء نيابة عن الفعل ولا بد من التضمين هنا أيضا (قوله ويجر المستغاث له) أي من اجله وهو امامه متصرف له فتعين اللام كقول عمر يا لله لاسامين أو متصرف عليه فقد تخلفها من لاسمات التي للتعليل مثلها كقوله يا للرجال ذوى الالباب من نفر * لا يبرح السفة المردي لم ديننا

في النداء استعمال فعال مبني على السكسر في ذم الاتي وسبها من كل فعل ثلاثي نحو يا خبيث ويا فاسق وبالسكاع وكذلك ينقاس استعمال فعال مبني على السكسر من كل فاعل ثلاثي للدلالة على الأمر نحو نزال وضرب وقتال أي انزل واضرب واقتل وكثرا استعمال فعل في النداء خاصة مقصودا به سب الذكر نحو يافسق ويا غدر وبالسكع ولا ينقاس ذلك وأشار بقوله وجرى الشعر فل الى أن بعض الاسماء المخصوصة بالنداء قد تستعمل في الشعر في غير النداء كقوله

في لجة أمسك فلانا عن قل (ص)

(الاستغاثة)

اذا استغاث اسم منادى خفضا

باللام مفتوحا كيا للرضي (ش) يقال يا زيد لعمر و فيحجر المستغاث بالام مفتوحة ويجر المستغاث له بالام

وافتح مع المعطوف ان
كررت يا

وفي سوى ذلك بالكسر
انما

(ش) اذا عطف على
المستغاث مستغاث آخر

فاما ان تكرر معه يا أولا
فان تكررت لم تفتح

نحو يا يزيد يا عمرو ليعكر
وان لم تكرر لم بالكسر

نحو يا يزيد يا عمرو ليعكر
يلزم كسر اللام مع المستغاث

له والى هذا اشار بقوله
وفي سوى ذلك بالكسر

انما أي في سوى المستغاث
والمعطوف عليه الذي

تكررت معه يا كسر اللام
وجوبا فتكسر مع

المعطوف الذي لم يكرر
سواء يوضع المستغاث (ص)

ولام ما استغاث عاقبت
الف

ومثله اسم ذر تعجب ألف
(ش) تحذف لام المستغاث

ويؤتى بألف في آخره عوضا
عنها نحو يا زيد عمرو

ومثل المستغاث المتعجب
منه نحو يا لاهية

ويا لاهج فيجبر بلام
مفتوحة كما يجبر المستغاث

وتعاقب اللام في الاسم
المتعجب منه ألف فتقول

يا عجبنا لزيد (ص)
(الف)

للمنادى اجعل المنادى وما
نكر لم يندب ولا ما بهما

ويندب الموصول بالذي اشهر
كبير زمزم بلى وامن حفر (ش)

(قوله مكسورة) أي على أصل لام الجر مع المظهر أمام المضمر تفتح كيان يدل ذلك الامع ياء المتكلم على ما سر واذقلت يالك احتمل ان الخطاب مستغاث به وله وعي متملقة بفعل مقدر بهاد المستغاث به غير فعل النداء أي أدعوك لن يدفالكلام جلتان وقيل بفعل النداء أو بيا النائية عنه أو بحال محذوفة من المستغاث به أي مدعوا ليدفوه وجلة واحدة (قوله وافتح) مفعوله ضمير اللام محذوف وفعله مع المعطوف أي مع المستغاث به المعطوف ان كررت يا كما تفتح مع المعطوف عليه المذكور في البيت قبله (قوله أي في سوى المستغاث الخ) أعاد ان اسم الاشارة في المتن راجع لما في البيت الأول والثاني على تأويلهما بالنداء كور فيفيد اختصاص الكسر بالمعطوف بلاياء وبالمستغاث له كررت يا لم لا يصح ارجاعه للتكرار المفهوم من كررت ولا للمعطوف مع التكرار لئلا يشبه المستغاث الأول في انقض قوله باللام مفتوحا مع ان أولها يفيد عدم الكسر في المستغاث له عند التكرار وليس كذلك (قوله ألف) مفعول عاقبت وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة أو فاعله والمفعول محذوف أي عاقبت ألف أي تارتبها من العقبة وهي النوبة فيشكل يحكي ونوبة (قوله عوضا عنها) فلا يجمع بينهما فيجعل كالمندى في الحسب كقوله

ألا يا قوم يا عجب العجب فتقوم بالكسر على حذف ياء المتكلم ونصبه مقدر ويصح ضمه بقطعه عن الاضافة أصلا (قوله يا زيدا) الظاهر انه حيفتسبني على ضم مقدر للناسبة ألف في محل نصب على النداء قياما على ما صرح به الشاطبي من ان المفرد مع ألف الندبة ضمه مقدر فأفاده سم ويس فيجوز في تابعه الرفع تبعاعا لهذا الضم المقدر والنصب على المحل ولا وجه لما نقل عن الرضى والجامي من بناءه على التفتح ومنع الرفع في تابعه صيان فان لحقت ألف مضافا كما غلام زيدا أظهر نصبه في الأول وقدر الجرف في الثاني للناسبة أو مثنى أو جمع فاعلم ان تكون بعد نونهما وانهما يبينان على ما يرفعان به من ألف أو وار فيقال يا زيدا ويا زيدا يندبنا فأم (قوله نحو باللاهية) أي تعجبا من عظمة وقولهم يا لاهج والعجب تعجبا من كثيرهما وظاهر كلامه ان الاستغانة غير باقية بل هو مستعمل في محض التعجب ويعمل أم باقية مع اشراب اللفظ معنى التعجب لكنها ليست استغانة حقيقية لانه ليس منادى حقيقة كما صرح به الرضى بل تنزير لا فاذا قلت يا لاهج فمكانك تناديه وتقول احضر حتى يتعجب منك ويا لاهج احضر حتى يروك فهذا وقتك فاللام مفتوحة مثلها في يا زيد ويجوز كسرها باعتبار ان المستغاث له والمستغاث محذوف أي يا قومى للتعجب واللام بالنداء فان أي بالألف تعين الاعتبار الأول (خاتمة) اذا وقف على المستغاث والمتعجب منه مع الألف جاز الخاقها جاء السكت كما سيأتي في الندبة والله أعلم

(الندبة)

هي بضم النون لغة مصدر تدب الميث اذا ناح عليه وعدد خصاله أو كثر من يشكك بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب وعرفان دعاء المتعجب عليه أو المتويع منه (قوله بالنداء الخ) يشير الى أن المنادى ليس منادى وهو كذلك لانه لم يطلب اقباله ومن ثم أجازوا ندب المضاف الى ضمير الخطاب كواغلامك مع منع ندائه لما سر تصريح ونقل الغارضي عن ابن يعيش انه منادى ويمكن الجمع بما صرح به الرضى من انه منادى مجازا لاحقية فاذا قلت يا حمدا فمكانك تقول له أقبل فاني مشتاق اليك وواخرناه احضر حتى يبرفك النام فيعذروني فيك (قوله ولا ما بهما) عطف على الضمير المستتر في ندب للفصل بالا على حد ما أشركنا ولا آباؤنا (قوله ويندب الموصول) في قوة الاستثناء من المبهم كما بينه الشارح (قوله بالذي) متعلق بالموصول لا يندب وقوله اشهر أي به خذف العائد لجره بماجر الموصول وان لم يتحد عامل الحرفين لانه غير شرط عند المنصف كما نقله عنه الشاطبي أفاده السجاسي (قوله كبر زمزم الخ) مثال للموصول بما اشهر به وبئر بالنصب على حكاية مفعوليته لحفر وقوله بلى الخ حال منه وأصل زمزم زمم بثلاث ميمات بدأت

المنسوب هو المتفجع عليه نحو واز يدها والمتوجع منه نحو واظهره ولا ينسب الا المعرفة فلا تنسب النكرة فلا يقال وارجله ولا المبهوم كمنسب
 الاشارة نحو واذهبه ولا الموصول الا ان كان خاليا من ال واشتهر بالصلة كقوله وامن حفر بئر زمزماه (ص)
 ومنتهى المنسوب صلة بالالف * متاوها ان كان مثلهما حذف كذلك تنوين الذي به كل * من صلة او غيرهما نلت الأمل
 (ش) تلحق آخر المنادى المنسوب ألف (٨٤) نحو واز يدا لا تبعد ويحذف ما قبلها ان كان ألفا كقولك واموساه حذف ألف

موسى وأنى بالالف للدلالة
 على الندبة أو كان تنويناً في
 آخر صلة أو غيرهما نحو وامن
 حفر بئر زمزماه ونحو
 يا غلام ز يده (ص)
 والشكل حتماً أوله مجانساً
 * ان يكن الفتح يوهـم
 لا بساً

(ش) اذا كان آخر
 ما نلحقه ألف الندبة فتحة
 لحقه ألف الندبة من غير
 تغيير لها فتقول واغلام
 أجداه وان كان غير ذلك
 وجب فتحه الا ان وقع في
 لبس فمثلاً ما يوقع في
 لبس قولك في غلام زيد
 واغلام ز يده وفي زيد
 واز يده ومثال ما يوقع
 فتحه في لبس واغلامهوه
 واغلامكيه وأصله واغلامك
 بكسر الكاف واغلامه
 بضم الهاء فيجب قلب
 ألف الندبة بعد الكسرة
 ياء بعد الضمة واو الالف
 لولم تفعل ذلك وحذفت
 الضمة والكسرة وفتح
 وأثبت بألف الندبة فقلت
 واغلامكاه واغلاماه
 لا تلبس المنسوب المضاف

الثانية زاي (قوله المتفجع عليه) أي لفقه حقيقة أو تنزيلاً كقول عمر حين أخبر بجذب أصاب بعض
 العرب واعمره واعمره (قوله والمتوجع منه) هو اما سبب الالم كوام صبيته واحزنه واما عمله كواظهره
 وارأساه وقيل هذا يسمى المتوجع له (قوله الا المعروف) أي بالعلمية أو بالضافة أو بالصلة المشتهرة بشرط الخلو
 من ال كافي المنادى (قوله فلا تنسب النكرة) أي لفوات غرض الندبة وهو الاعلام بعظمة المنسوب وهذا
 في المتفجع عليه لا في المتوجع منه فيجوز وامصبيته وان جهات المصيبة قبل ومثله المتوجع له كواظهره
 لكن يمكن ان يضاف لياء المتكلم محذوفة (قوله لا الموصول) الأولى والموصول ليسكون مثلاً ثانياً
 لهم لانه منه ومنه أيضاً الضمائر أي فلا يقال واز يده ولا وامن حفر بئر زمزماه أو مؤثناً كالبئر فخير
 عاموا واشتهر (قوله وامن حفر الخ) واحرف نداء ونديته ومن منادى منسوب وضمه مقرر لسكون البناء
 الأصلي لان الموصول من المفرد كاسر والحق الألف لم يؤثر فيه شيئاً لعدم انصافه وجلة حفر صلته وزمزم
 ان اعتبر من كذا كالفليب أو المسكان فنصرف فنصرف فيه كسرة الجر المناسبة ألفاً أو مؤثناً كالبئر فخير
 منصرف وتنفرد فيه الفتحة نيابة عن الكسرة وأما الموجودة فلمناسبة الألف (قوله ومنتهى المنسوب)
 أي حقيقة أو حكماً كالصلة فانها في حكم الآخر (قوله صلة بالالف) أي جوازاً كاسياً (قوله متاوها)
 أي الذي قبلها وهو آخر المنسوب ان كان ألفاً مثلاً حذفت اذا لا يمكن اجتماعهما فالحذوف آخر المنسوب لا ألف
 الندبة لانه أنى به الغرض (قوله كذلك الخ) أي كحذف مثل الألف لاجلها يحذف تنوين الاسم الذي
 تسكمل به المنسوب لاجلها أيضاً فالصلة حرت على غير صاحبها لان فاعل كل ضمير المنسوب في البيت الأول
 وهاء به للذي لا لتنوين وقوله من صلة الخ بيان للذي وسكت عن تنوين المنسوب نفسه لانه ان كان مفرداً
 فلا تنوين فيه والا فالتنوين فيما تسكمل به من صلة أو الجزء الثاني من المضاف وشبهه والمركب المزجي
 والاسنادي وكل ذلك داخل في كلامه وأما الجزء الأول من شبه المضاف فلا يحذف تنوينه لعدم تلو الألف
 له فتقول وثلاثة وثلاثين فيمن سميت بذلك (قوله ان كان ألفاً) أي لينة سواء كانت جزء كلمة كالمقصود
 أو كلمة متقلة كالألف المنقلبة عن ياء المتكلم أما الهزوة فلا تحذف بل تقع بعدها ألف الندبة كوازكر يا آه
 وأجاز الكوفيون حذفها فتحذف الألف قبلها أيضاً لانتقام مع ألف الندبة (قوله وأموساه) مبنى على
 ضم مقدر للمعذر كما كان قبل الندبة على الألف المحذوفة لاتقاء الألفين والألف الموجودة للندبة والهاء
 للسكت وأنى بهافي هذا دون ما قبله ليعرف انها ألف الندبة لا الأصلية وأجاز الكوفيون قلب ألفه ياء فقالوا
 يا موسياه (قوله تنويناً) أخرج نون المثني واجمع فلا تحذف بل يقال واز يدها واز يدها وبنيان
 على الألف والواو كانداء المحض وألف الندبة لم تؤثر فيها شيئاً لعدم اتصالها بحرف الاعراب فتأمل (قوله
 والشكل الخ) المراد به حوكة الحرف الذي تليه الألف أي ان كان قلب تلك الحركة فتحة لمناسبة الالف
 موقعاً في لبس وجب بقاؤه وتقاب الألف حراً فاجانسها فقول أوله أي أتبعه والهاء مفعوله الثاني وبجائزاً
 الأول أي اجعل الجائز تابعاً للشكل ولا يصح عكسه لان الشكل متبوع لاتابع (قوله لا بساً) من لبست

الى ضمير المخاطبة بالمنسوب المضاف الى ضمير المخاطب والتبس المنسوب المضاف الى ضمير الغائب
 بالمنسوب المضاف الى ضمير الغائبة والى هذا أشار بقوله والشكل حتماً الى آخره أي اذا شكل آخر المنسوب بفتح أو بضم أو بكسر فأوله مجانساً
 له من واو ياء ان كان الفتح موقعاً في لبس نحو واغلامهوه واغلامكيه فان لم يكن الفتح موقعاً في لبس فافتح آخره وأوله ألف الندبة نحو
 واز يدها واغلام ز يده (ص)

واوقفنا زدهاء سكنت ان ترد * وان تشأنا لدواها لا نرد (ش) أي اذا (٨٢) وقف على المندوب لحقه بعد الألف

هـاء السكت نحو وان يدهاء
أو وقف على الألف نحو
وان يدها ولا تثبت الهاء في
الوصل الاضرورة كقوله
ألا يا عمر وعمره

وعمره وبن الزبيره

(ص)

وقائل واعبد يا واعبد
من في النداء اذا ساكن
أبدى

(ش) أي اذا نذب المضاف

الى ياء المشكك على لغة من

ساكن الياء قبل فيه واعبد يا

بفتح الياء والحاق ألف

الندبة أو يا عبد يا بحذف

الياء والحاق ألف الندبة

واذا نذب على لغة من

يحذف الياء ويستغني

بالكسرة أو يقلب الياء

ألفا والكسرة فتحة أو

يحذف الألف ويستغني

بالتفتحة أو يقلبها ألفا

وبعدها قبل واعبد يا ليس

الا واذا نذب على لغة من

يتفتح الياء يقال واعبد يا

ليس الا فالخالف انه انما

يجوز الوجهان أعني واعبد يا

وواعبد يا على لغة من ساكن

الياء فقط كما ذكر المصنف

(ص)

(الترخيم)

ترخيم الحذف آخر المنادى

كياسعا فيمن دعا سعادا

(ش) الترخيم في اللفظة

ترقيق الصوت ومنه قوله

الامر عليه خاطته (قوله هاء سكت) ونسعى هاء الاستراحة (قوله وان تشأنا الخ) تصرح بما علم من
قوله ان ترد بالنسبة للهاء لا للدال ان قوله صله بالألف يوهم وجوبه فنبه ههنا على عدم وجوبها مطلقا وقيل
تجب ان نذب بياء التلايل تنبس بالنداء المحض ثم ان نذب المفرد بالألف فكأننا نادى فيظهر ضمه في نحو وان يدها
وامعديكرب ويقدر الحركة البناء الاصل في واسيبويه والحقاية في واقام زيد وان نذب بالألف قد رضمه في
الجميع لكن في الاولين لمناسبة الألف وفي الأخيرين يحتمل انه كذلك وانه مقدر للحركة البناء الاصل
والحقاية المحذوفين لأجل الألف كما كانا قبلها قال الصبان والاول أظهر لأن اعتبار الملفوظ به أو لم يكن من
المحذوف ويجوز في تابع ذلك الرفع تبعاً للضم المقدر مع الألف والنصب على المحل كما في الاستغاث وأما المضاف
وشبهه كواغلام زيدا واطالعا جلا له فخرقه الأول منصوب مطلقا كالتداء المحض ويقدر اعراب الثاني مع
الألف لمناسبة نواحيها في المضاف لياء المنكهم (قوله ألا يا عمر وعمره) من الهزج وعمره الأول مندوب
مبنى على الضم الظاهر والثاني نأ كيداه وليس فيه حرف ندبة لئلا ينكسر الوزن بل الواو بينهما هي واو
عمره الأول والشاهد في عمره لان العروض محل الوصل لافي قوله وعمره وبن الزبيره لان آخر البيت محل
وقف وقديقال لاشاهد في الاول أيضا لان العروض المصرية في حكم الضرب (قوله وقائل) خبر مقدم
ومن مبتدأ مؤخر وأبدى صلته والياء مفعول أبدى وذاسكون حال منها (قوله واعبد يا) بفتح الياء لاجل
ألف الندبة وعبد منصوب بفتحة مقدرة على الدال لمناسبة الياء والياء مبنيّة على ساكن مقدرة لمناسبة الألف
(قوله أو يا عبد يا بحذف الياء) أي لا لتفتأها ساكنة مع ألف الندبة فتقلب الكسرة فتحة لمناسبة الألف
فهو مضاف تقدير اوصبه مقدرا لمناسبة الألف الموجودة والياء المحذوفة فظير ماضي (قوله واعبد يا ليس
الا) ولا عمل فيه سوى قلب الكسرة فتحة على الاول وحذف الألف المنقلبة عن الياء على الثالث (قوله
يقال واعبد يا) ولا عمل فيه سوى محيى الألف بعد الياء والله سبحانه وتعالى أعلم

(الترخيم)

اطلاقه على الحذف الآتي تسمية قديمه روي لما قرأ ابن مسعود ونداد يا مال قال ابن عباس ما كان أشغل
أهل النار عن الترخيم فاستعبد هذه القراءة لان الترخيم انما يكون في مقام الانبساط ونحوه اذ هو تحسين
لفظ وهم في شغل عن ذلك بعقابهم لكن قد توجه به انه ليس تحسينا بل لشدة ضعفهم يهجزون عن اتمام
الكلمة وهذه القراءة رد على من أنكروا وحذف بعض الكلمة المسمى بالاقطاع في القرآن وكذا
بفواتح السور ان جعل كل حرف من اسم من أسماءه تعالى أفاده في الاتقان (قوله ترخيم) نصب على انه
مفعول مطلق لا حذف على حد قدمت جلوسا لان الترخيم بمعنى حذف آخر المنادى أو صدر نائب عن اللفظ
بفعله في الطلب أي رخم ترخيميا وحذف الخ تأ كيد لفظي بالساكن أو حال مؤكدة من فاعل حذف لا من
المنادى لان حال المضاف اليه لا تتقدم على المضاف أو ظرف لا حذف بحذف مضاف أي وقت ترخيم لكن
يلزم على هذا وما قبله تحصيل الحاصل اذ المعنى رخم حال كونك مرخما أو وقت الترخيم الا أن يقدر مريدا
لترخيم ووقت ارادته وأما جعله مفعولا له ففيه تعليل الشيء بنفسه مع انه ليس قابلا فان قدر اودة صار المعنى
رخم لا رادة الترخيم وفيه رككة بخلاف ما قبله (قوله لها بشر الخ) بعده

وعينان قال الله كونا فكاكتا * فعولان بالألف باب ما تفعل الخ

قالها اذ الرمة في قصيدة أو لها

ألا يا سلمى يادارمى على البلى * ولا زال منها لاجر عاتك القطر

والخواشي جمع حاشية وهي ناحية الثوب وغيره كافي القاموس والمراد هنا نواحي الكلام أي أطرافه
وخصها بالدكر لان تشويق السامع لاول الكلام وآخوه أكثر أو على عادة العرب من التعبير بأطراف الشيء

لها بشر مثل الحرير ومنطق * رخيم الخواشي لاهراء ولا نزر

أي رقيق الخواشي وفي الاصطلاح

حذف أو آخر السكلم في النداء نحو يا سعاد الأصل يا سعاد (ص) وجوزنه مطلقا في كل ما * أنث بالهاء الذي قد رخصنا
بحذفه أو فرقه بعد واحد لا * ترخيم ما من هذه الهمزة خلا الال راعي فافوق العلم * دون إضافة واسناد متم (ش) لا يخلو المندى
من أن يكون مؤنثا بالهاء أو لا فان كان (٨٤) مؤنثا بالهاء جاز ترخيمه مطلقا أي سواء كان عاملا كقائمة أم غير علم كجارية

زائد على ثلاثة أحرف كما مثل
أو على ثلاثة أحرف كشاة
فتقول يا فاطم ويا جاري ويا شاة
ومنه قولهم يا شاة ادجني
بحذف تاء التانيث
لترخيم ولا يحذف منه بعد
ذلك شيء آخر إلى هذا
أشار بقوله وجوزنه
إلى قوله بعد وأشار بقوله
واحظا إلى آخره إلى القسم
الثاني وهو ما ليس مؤنثا
بالهاء فذكر أنه لا يرخم إلا
بشروط الأول أن يكون
رابعيا فأكثر الثاني أن
يكون عاملا الثالث أن لا
يكون مركبا تركيب إضافة
ولا اسناد وذلك كتمان
وجعفر فتقول يا عثم ويا
جهم وخرج ما كان على
ثلاثة أحرف كزيد وحمرو
وما كان على أربعة أحرف
غير علم كقائم وقاعد وما
ركب تركيب إضافة كعبد
شمس ومالك تركيب
اسناد نحو شاب قرناها فلا
يرخم شيء من هذه وأما ما
ركب تركيب مزج فيرخم
بحذف عجزه وهو مفعول
من كلام المصنف لأنه لم
يخرجه فتقول فيمن
اسمه بعد يكرب يامعد
(ص)

عن كانه يلزم عادة من الاحاطة بالاطراف الاحاطة بالكل فهو كناية عن رفته كاهراء بضم الهاء
وتخفيف الراء أي كثير وزر ضده أي كلامها مع رفته ولطافته متوسط بين الكثرة المحلة والقلة المحلة (قوله)
حذف أو آخر الخ) هذا أحد أنواعه وهو المقصود هنا والثاني ترخيم الضرورة وسيأتي هنا أيضا والثالث
ترخيم التصغير الآتي في باب التعريف العام لها حذف أو آخر السكلم على وجه مخصوص (قوله مطلقا)
سيأتي تفسيره وهو حال من الهاء الراجعة لترخيم (قوله وفرة بعد) أي لا تحذف منه شيئا بعد حذفها
ولو كان قبلها لين زائد رابع كارتا في أرطاة وأجاز سيمويه ترخيمه ثانيًا إن بقي بعد الهاء أربعة فأكثر
وجعل منه * أحاراب بدر قسوليت ولاية * أي حارثة (قوله فافوق) بالضم أي فوقه (قوله العلم)
بدل من الراعي ودون إضافة حال من الراعي (قوله تم) اسم مفعول نعمت لا سناد أي ودون اسناد تام
قال سمركانه - تترز به عن النسبة الإضافية والتوصيفية اه وكيف ذلك مع ان قوله دون إضافة فيفيدان
الإضافة تمنع الترخم كلاسناد فان صح الاحتراز به فليكن عن التوصيفية ان ثبت انه يجوز ترخم العلم
الركب من موصوف وصفته فيكون كالركب المزجي والافه هو بيان للواقع (قوله أي سواء كان عاملا الخ)
بيان لمراد بالاطلاق إشارة إلى انه لم يرد بالاطلاق السكلي بل عن بعض القيود المذكورة بقوله الال راعي
الخ فان شرط الترخم في ذى الهاء وغيره أن لا يكون مضافا كطلحة الخير وعبد الله ولا شبهه كطالعة جبلا
وثلاثا وثلاثين ولا إذا اسناد كقامت فاطمة وبرق نكره ولا نكرة غير مقصودة كيامرأى أو يارب جلا خندا
بيدي ولا مختص بالنداء كفل وفلة ولاه بنيا قبله تخمسة عشر وحانام ولا مستغاثا ولا مندوبافكل ذلك
لا يرخم وان كان بالهاء وأما شرط كونه رابعيا وعاصفا فخص بالجزء فراد المصنف الإطلاق عن هذين
فقط (قوله يا شاة ادجني) أي أقبلي في البيت من قولهم دجن يدجن دجونا إذا أقام وشاة داجن إذا ألفت
البيوت ولم تسمع مع النعم وشاة القصير لأنه مفرد أصله شاة فبعد حذف التاء تحذف ألفه ان لقيها ساكن كنهذا
المثال أما شاء بالجمع شاة وأصلها شوهة جمعها على شياء وتصغيرها على شويهة قلبت وارهأ ألفا ثم حذفت
هاؤه وقصد تعويض التاء الموجودة عنها (قوله الثالث الخ) قد علمت انه وما بعده لا يختصان بالجزء
(قوله وما كان غير علم) أي سواء النكرة المقصودة وغيرها وشذ عند الأكثر قولهم يا صاح ويا غصنف
واطرق كرا في صاحب وغصنفه وكر وان وقيل يجوز ترخم النكرة المقصودة ولو مجردة عن التاء وعليه فلا
شذوذ (قوله الذي لا) فاعله ضمير يعود على الآخر وعائد الذي محذوف أي احذف الحرف الذي تلاه الآخر
فأصله جرت على غير صاحبها ولم يبرز للعلم بان الآخر نال لامتلا (قوله ان زيد الخ) يشمل المتن وجبي
التصحيح أعلاما فترخم كلها بحذف الآخر وما قبله ويتمتع بقاء الألف في هذات لأن تاء ليست للتانيث
حتى يوفر بعدها اه فإرضى (قوله ليننا) حال من الضمير زيد وهو مخفف لين كما قاله المكيودي فهو
بفتح اللام ويجوز كسرهما مصدر أي ذالين واعلم ان حروف راي ان سكنت بعد حركة نجاسها سميت
حروف علة ولين ومكسكال ويقول ويبيع أو بعد حركة لانجاسها سميت حروف علة ولين فقط كفرعون
وغريفي أو تحركت فعلة فقط فكل مدلين وكل لين علة ولا عكس فالألف حرف مددائم لأنها دائما كنة
بعد فتحة إذا علمت ذلك فقول المصنف ساكنها وصف كاشف للين والأولى مد البديل ليننا ليقيد اشترط أن
يكون قبله حركة نجاسه لفظا كنصورا وتقديرا كصطفون ويخرج به نحو فرعون فان فيه الخلاف الذي
ذكره (قوله بهما) متعلق بقى بالبناء للجهول أي اتبع وهو خبر عن فتح وسوغ الابتداء به التنوع

ومع الآخر حذف الذي تلا * ان زيد ليننا ساكنها مكمل
أربعة فصاعد أو الخلف في * رادو ياءهما فتح في (ش) أي يجب أن يحذف مع الآخر ما قبله ان كان زائدا لينا أي حرف لين ساكنها
رابع فصاعد أو ذلك نحو عثمان ومنصور ومسكين فتقول يا عثم ويا نص ويا مسك فان كان غير زائد

كختار أو غير لين كغرعون أو غير سا كن كغنون أو غير رابع كجيد لم يحذفه فتقول يا غنوا يا غنوا يا غنوا (ص) والجري انهما يعاملان معاملة مسكين قبل واوه فتحة أو قبل يائه فتحة كغريق ففيه خلاف فذهب الفراء (٨٥)

و منصور فتقول عندهما
يا فرع ويا غرن ومنه
غيرهما من النحويين
عدم جواز ذلك فتقول
عندهم يا فرعو ويا غرني
(ص)

والجوز حذف من مركب
وقل

ترخيم جلة وذاعمر وقل

(ش) تقدم ان المركب
تركيب مزج يرخم وذكر

هنا أن ترخيمه يكون
بحذف محذوفه فتقول في

معدى كرب يا معدى
وتقدم أيضا ان المركب

تركيب اسناد لا يرخم
وذكر هنا انه يرخم قليلا

وان عمرا يعني سيدويه
وهذا اسمه وكنته أبو

بشر وسيدويه لقبه نقل
ذلك عنهم والذي نص عليه

سيدويه في باب الترخيم أن
ذلك لا يجوز وفهم المصنف

عنه من كلامه في بعض
أبواب النسب جواز ذلك

فتقول في تأبط شر يا تأبط
(ص)

وان نوبت بعد حذف
ما حذف

فالباقي استعمل بما فيه ألف
واجعله ان لم تنو محذوفا كما

لو كان بالآخر وضعتا

فيما يظهر لانه نوع غير ما تقدم والجملة صفة لوارو يأتى اذا اتبع بالوارو الياء فتصح أى جعلنا تابعين له مع سكوتهم
ففي جواز حذفهما مع الآخر خلف (قوله كختار) أى لان ألفه منقلبة عن أصل اذا أصله مختبر بفتح
الياء أو كسرهما (قوله أو غير لين) كغرعون جعل اللين بمعنى المد فخرج به ما ذكر وفيه نظر يعلم مما مر
وأما اللين بعينه المتقدم فيخرج به نحو شمال فان همزة زائدة وليست ليناً كما يخرج نحو فتقور لتحرك
واوه واللين لا يكون الا ساكناً (قوله كغنون) بفتح القاف والنون وشد الواو آخرهراء هو الصعب
اليابس من كل شئ ومثله هبب بفتح الهاء والموحدة وشد التحتية نغاء وهو الغلام السمين الممتلئ لحما
(قوله كغريق) بضم الغين المججمة وسكون الراء وفتح النون آخره قاف هو طير من طيور الماء (قوله
ففيه خلاف) محذوف في غير جمع المقصور بالوارو والياء كصطفون ومصطفين عليهن فانه تحذف منه الواو والياء
مع النون قولاً واحداً للوجود الضم والكسر قبلهما تقدرا (قوله وقل) فعل ماض من القلة وترخيم جلة
فاعله (قوله وذاعمر واخل) ذا اشارة لترخيم الجملة وهو امام مفعول مقدم لنقل أو مبتدأ خبره الجملة بعده
حذف رابطها أى نقله (قوله ان المركب المزجى يرخم) شمل نحو سيدويه وخمس عشرة فتقول يا سيد
ويا خمسة بحذف الجوز ومنع الأول الكوفيون والثاني الفراء ويشكل على الجواز فيه ما مر من ان
شرط المرخم عدم البناء الا ان يكون فيه خلاف أو يستثنى منه بناء المركب المزجى ولم يسمع ترخيمه مطلقاً
ولومع باراً بما قاله النحويون على ما فيه ناه التأنيت لان محذوفه يشبه ما في فتح ما قبله غالباً وفي حذفه للنسب
وغير ذلك (تنبيه) اذا رخت اثنا عشر واثنا عشر عليهن حذف الألف مع الجوز وكذا الياء في اثني
عشر فتقول يا ثني ويا ثنت كختار وفيهما مع النون في اثنان واثنتين لانها لين زائد اخل والجوز هنا بمنزلة
النون من اثنان ولذلك لا يضافان وكما مر بين لعدم التركيب بخلاف ثلاثة عشر (قوله في أبواب النسب)
أى حيث قال فيها فتقول في النسب الى تأبط شر تأبطى لان من العرب من يقول يا تأبط اهل فافاد ان ترخيمه
لغة قليلة (قوله بعد حذف) بالنون وما مفعول نوبت أى اذا نوبت ثبوت المحذوف فاستعمل الباقي ما ليس
بما أى بحاله الذى ألف فيه قبل الحذف من حركة أو سكون وصحة أو اعتلال والحاصل أن المرخم اما أن
يحذف منه حرف كسعاد أو حرفان كروان والمثنى والجمع أو كله كعمدى كرب وخمس عشرة أو تأبط شر أو كله
وحرف كاثنا عشر والباقي بعد الحذف امام فتوح كبروان ومصطفون أو ضموم كمنصور وقاضون أو مكسور
كحرف وقاضين أو ساكن صحيح كعمط أو معتل كشمود فشكل ذلك على هذه الالة يبنى على ضم مقدر
على آخر المحذوف الاثنا عشر والمثنى والجمع فعلى الألف والواو المحذوفين ويستعمل الباقي في جميعها بحاله
قبل الحذف الا اذا كان سكونه عارضا للادغام بعدد كضار ومحاج فيحرك بحركة أصله من كسرى
اسم الفاعل أو فتحة في المفعول والاجمع المعتل كصطفون وقاضون فبداليه الحرف الذى كان حذف
لالتقاء ساكنهما مع واد الجمع أو ياءه لزال سبب الحذف فتقول يا مصطفي ويا قاضي برد الألف والياء واختار
في التسهيل عدم الرد لوجود السبب تقدرا اما على لغة من لا ينظر في تعيين لرد قطعها لا تنفعا السبب لفظاً أو
تقدير السكن لزم عليه التباس الجمع بالمفرد فقياس ما سبأنى من صراحتهم عدم اللباس امتناع ترخيمه الا على
الالة الأولى بلارد وعن الرضى ما يؤيده فتقول يا مصطفي بالفتح مطلقاً ويا قاض بالضم في قاضون وبالكسر
في قاضين فأفاده الصبان (قوله كخالخ) في موضع المفعول الثاني لاجله وما زائدة ولومصدرية وهو أولى

فقل على الاول في غوديا نحو ويأتى على الثاني بيا (ش) يجوزى المرخم لغتان احدهما أن ينوى المحذوف منه والثانية أن
لا ينوى ويعبر عن الاولى بالغة من ينظر الحرف وعن الثانية بالغة من لا ينظر الحرف فاذا رخت على انة من ينظر تركت الباقي بعد
الحذف على ما كان عليه من حركة أو سكون فتقول يا جعفر يا جعفر ويا حارث يا حارث

لا ينتظر عاملات الآخر بما يعامل به لو كان هو آخر السكامة وضعا فتبينه على الضم

وتعامله معاملة الاسم التام فتقول يا جعفر ويا حار وياقط بضم الفاء والراء والطاء وتقول في عمود على لغة من ينتظر الحرف يأتي بواو ساكنة وعلى لغة من لا ينتظر تقول يأتي فتقلب الواو ياء والضمة كسرة لانك تعامله معاملة الاسم التام ولا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة الا ويجب قلب الواو ياء والضمة كسرة (ص)

والترم الاول في كسامة وجوز الوجهين في كسامة (ش) اذا رخم ما فيه تاء التأنيث للفرق بين المذكور والمؤنث وجب ترخيجه على لغة من ينتظر الحرف فتقول يا مسلم بفتح الميم ولا يجوز ترخيجه على لغة من لا ينتظر فلا تقول يا مسلم بضم الميم لئلا يلتبس ببناء المذكور وأما ما كانت فيه التاء للفرق فيرخم على اللغتين فتقول في مسامة عامسا يا مسلم بفتح الميم وضمها (ص)

ولا ضرار رخوا دون ندا * مالئدا يصلح نحو أحمدا (ش) قد سبق أن الترخم حذف أو آخر السكامة في النداء وقد يحذف للضرورة آخر السكامة في غير النداء بشرط كونها صالحة للنداء كاجد ومنه قوله لنعم الفتى تعشوا لي ضوء ناره * طريف بن مال ليلة الجوع والخصر أي طريف بن مالك (ص)

من عكسه لكثرة زيادة ما وجلة تمام البناء للجهول خبر كان وضعا نصب بنزع الخافض أي اجعله كسكونه متمما بالآخر في الوضع ان لم تنواخ (قوله قطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة هو اليجل القوى الضخم والرجل القصير كما في القاموس وفسره في الصحاح بما يصان فيه السكت قال ويلد كرو يوث و ربما أنت بالهاء فقبل قطرة والجمع قاطر (قوله على الضم) أي الظاهر ان كان صحيحا والا فسرته فيه كما بقدر المضموم قبل الحذف لوجود الضم الأصلي ويجوز على هذه اللغة رفع تابعه مراعاة للفظه وكذا على الأول كما استظهره يس لان الحرف المحذوف المقدر عليه الضم كالثابت وقد أجاز الجمهور وصف المرخم بدليل قوله أمار بن عمرو الخ والمنايع بجهله بدلا (قوله فتقلب الواو ياء) أي لتطرفها بعد ضمة كما تقلبها في أجز وأدل جمع جرود لذلك اذا أصلهما أجز وادلو كالفلس فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء فصار أجزى وأدلى ثم أعل كقماض وتقول في كردان على الأولى يا كرو بفتح الواو وعلى الثانية يا كرا بقلبها ألفا لتجر كها وانفتاح ما قبلها وفي نحو سقاية وعلاوة على الأولى يا سقاي وعلاو بفتح الياء والواو وعلى الثانية يا سقاه وعلاه بقلبهما همزة لتطرفهما بعد ألف زائدة كما فعل برشاء وكساء (قوله ولا يوجد اسم الخ) أي لم يبدأ النقل بخلاف الياء وخرج بالاسم الفعل كيدع ولوضعه على الثقل فاحتمل فيه ذلك فان سمي به فأمر عارض وبالعرب المبني كهو وذا الطائفة وبضم ما قبلها نحو دلو والمراد ضمة لازمة ليخرج هذا آ بولك وأما نحو سنبو اسم بلد بالصعيد فالظاهر انه غير عربي كسند واسم طير (قوله في كسامة) بضم الميم في الأولى اسم فاعل مؤنث والثاني بفتحها مصدر ميمي من السلامة وإنما لم يلتبس هذا لئلا يستعمله بالاناء بخلاف الاول (قوله لئلا يلتبس) قياس ذلك امتناع الترخم أصلا اذا ألبس كل من الوجهين - بين كيفاشاة وأما نحو يز المصنف ترخم المثني والجمع بحذف ز يادتيهما فاقامها ولغة من ينتظر حتى لا يلتبس بالمفرد فتقول في نحو ز يدان وز يدان بفتح الهمزة ياد ياء بالفتح في الاول والكسر في الثاني وكذا في المنسوب ويمتنع الضم لئلا يلتبس بالمفرد وأما زيدون فيمتنع ترخيجه مطلقا لذلك وقد مر ما في جمع المعتل (قوله صالحة للنداء) خرج المحلى بال ولذلك خطئ من جعل قوله * قواطنا مكة من ورق الحلي * مرخم الحمام للضرورة والصواب ان ذلك الحذف لا يسمى ترخما لعدم الصلاحية للنداء بل حذف الشاعر الميم والألف وكسره الميم الباقية للروى في غاية الشذوذ ويشترط أيضا كون الاسم اما بالاناء أو أكثر من ثلاثة والافلا يرخم الا للضرورة ولا تشترط العلمية بل ترخم النكرة كقوله * ليس حي على المنون بخال * أي بخالد (قوله تعشو) بناء الخطاب أي تسير في العشاء أي الظلام والخصر بفتح المججمة فالمهملة شدة البعد وضبطه بجهلتيين سهوز كريا (نبيه) ترخم الضرورة على لغة من لا ينتظر جائز باجتماع كنهذا البيت فانه حذف الكاف وتون الباقي مع جوهه بالاضافة كالاسم التام ولو انتظر لم ينون وأما على اللغة الثانية فآ جازه سيبويه ومنه المبرد ويشهد للجواز قوله

الأصحت حبا لكم رما * وأصحت منك شامعة أاما

وقوله ان ابن حارث ان أشتق لرؤيته * أو امتدحه فان الناس قد علموا فرخم امامة وحارثة بحذف التاء وأبقى ما قبلها على فتحه لا تتطارها والضم الاول وكسر الثاني منونا والله أعلم

(الاختصاص)

هولقة مصدر اختصمته بكذا فصرته عليه واصطلاحا فصر حكم أسند الضمير على اسم ظاهر معرفة يندكر بعده معذول لاخص عندوا وجوبا والباعث عليه لما نكر كمي أيها الكريم يعتمد أو تواضع كافي أيها

يا * كأيها الفسقى بائس
ارجو نيا وقد يرى ذادون
أى تلأل * كمثل نحن
العرب أسخى من بذل
(ش) الاختصاص يشبه
النداء لفظا وبخالفه من
ثلاثة أوجه أحدها أنه
لا يستعمل معه حرف نداء
والثاني أنه لا بد أن يسبقه
شيء والثالث أن تصاحبه
لا ف واللام وذلك كقولك
أنا أفعل كذا أيها الرجل
ونحن العرب أسخى
الناس وقوله صلى الله عليه
وسلم نحن معاشر الانبياء
لا نورث ما تركنا صدقة
وهو منصوب بفعل مضمير
والتقدير أخص العرب
وأخص معاشر الانبياء
(ص)

(التحذير والاعراض)
إياك والشئ ونحوه نصب
* محذر بما استتاره وجب
ودون عطف ذالايانصب
وما * سواء سترفعه لأن
يلزمنا الامسح العطف أو
التكرار * كالأصغيم الضيغم

ياذا اسارى
(ش) التحذير تنبيهه
المخاطب على أمر يجب
الاحتراز منه فان كان
بإياك وأخوانه وهو إياك
وإياكم وإياكم وإياكم
وجب ضمائر الناصب سواء
وجد عطف أم لا فثاله مع
العطف إياك والشئ فإياك
منصوب بفعل مضمير وجوب

العبد فقير الى عفوري أو بيان المقصود بالضمير كندحن العرب أقرى الناس للضيف ونحن معاشر الانبياء
لا نورث (قوله باثر ارجونيا) أى بعدة بأن يقال ارجوني أيها الفتى فارجوا أمر للجماعة والواو فاعله
والياء مفعوله وأيها مبني على الضم لمشابهة لفظها في النداء في محل نصب بأخص محذوف ارجو باوها للتنبيه
تخفف الماسر في النداء والفتى صفة أى مرفوع تبع اللفظ بأضمة مقدره على الالف والمراد بالفتى هو مدلول
الياء وهو المتكلم نفسه (قوله يشبه النداء) أى فهم إذ أخبر استعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل
الخبر بصورة الامر فأحسن يزيد والامر بصورة الخبر في والوالدات يرضعن (قوله من ثلاثة أوجه)
سيزيدك عليها (قوله لا يستعمل معه حرف نداء) أى لفظا ولا تقدير بخلاف المنادى (قوله يسبقه
شيء) أى يسبق المخصوص وهو الاسم الظاهر شيء فيقع في أثناء الجملة كندحن العرب الخ أو بعدها
كارجونيا أيها الفتى والا كتر سبقه بضمير المتكلم كالأمانة المذكورة ويقال بعد الخطاب كسبحانك الله
العظيم وبك الله نرجو الفضل بنصب الجلالة ولو كان منادى اضم ولا يقع بعد ضمير غيبة ولا اسم ظاهر فالشيء
السابق مخصوص بغير ذلك وهو وجه رابع لمخالفة النداء (قوله أن تصاحبه) أى المخصوص الالف واللام
لعدم حرف النداء فيه بخلاف المنادى وبخالفه أيضا في أنه يجب كون المخصوص معرفة غير إشارة وبقل كونه
علما وينصب لفظا ولو كان مفردا إلا أى فتضم ولا يصح وصف أى هنا باسم إشارة بخلاف النداء في الكل
والحاصل أنه يشترط كون المخصوص اسما ظاهرا معرفة واقعا بعد ضمير يخصه كارجونيا الخ أو يشارك فيه
كندحن العرب الخ ثم هو أربعة أنواع الاول أيها وأيتها وحكمهما كالنداء فيلزمان الضم الماسر والوصف
بذى أى مرفوعا تبع اللفظ لهما بالاسم إشارة الثاني والثالث المعرف بأل أو الاضافة كندحن العرب أسخى
الناس ونحن معاشر الانبياء لا نورث فأسخى ولا نورث خبر نحن والعرب ومعاشر نصب بأخص محذوف وا
وجو بالرابع العلم وهو قليل كقوله * بنات بما يكشف الضباب * ولا يكون المخصوص نكرة ولا اسم
إشارة بخلاف النداء وجلة الاختصاص المحذوفة في محل نصب على الحال من الضمير قبلها على قاعدة الجمل
بعد المعارف فالتقدير ارجو نيا حال كوني مخصوصا من بين الغتيمان وفي نحو اللهم اغفر لنا أيها العصابة
اغفر لنا أشخاص من بين العصابة قاله الرضى اما في مثل نحو العرب ونحو معاشر الانبياء فمترضة كما في
الغنى (قوله ما تركنا) مبتدأ خبره صدقة وقال الشيعة ما مفعول نورث وصدقة حال من مفعول تركنا أى
لا نورث ما تركناه حال كونه صدقة أى بخلاف ما تركناه من غير الصدقة فنورثه وحلهم على هذا التحريف
الباطل المخالف للرواية كما بينه علماء الحديث اعتقادهم الفاسد ليتوصلوا به الى الطعن في امامة أبي بكر
حيث منع فاطمة ارثها مستدلا بهذا الحديث والله سبحانه وتعالى أعلم

(التحذير والاعراض)

جمعهما الاستواء أحكامهما وان اختلف معناهما لان التحذير هو التبعيد عن الشيء والاعراض التسليط عليه
وقدم الاول لتقديم التحذير بالمجبة على التحلية (قوله إياك الخ) تقدير البيت نصب الشخص المحذر
لفظ إياك والشئ بعامل وجب استتاره وقوله ونحوه أى الشر كإياك والاسم وإياك والمرء ونحوه إياك كإياك
وإياكم وإياكم (قوله ودون عطف الخ) حال من إياك ومتعلق بانصب أى وانصب هذا الحكم وهو نصب
بالمعامل المستتر وجو بالإياك حال كونه دون عطف شيء عليه (قوله وما سواء) أى المذكور من إياك
مع عطف ودونه بان يحذر بغير إياك (قوله كالأصغيم) أى الاسد والسارى أى الماشى ليلا (قوله
سواء وجد عطف) أى لا يحذر منه كالشر على إياك أم لا بان ذكر المحذر منه مع إياك بلا عطف سواء كرر
إياك حينئذ كقوله

فإياك إياك المرء فانه * الى الشر دعاء وللشر جالب

ألم يكرر كإياك أن تفعل كذا فيجب حذف عامل إياك في كل ذلك لكثرته في التحذير فجعل بدلا من
اللفظ بالعامل ولذلك تحمل ضمير الفاعل إياك ضمير منصوب متحمل لضمير مرفوع وهو فاعل الفعل
المحذوف فإن كدت المرفوع بالنفس أو العين أو عطفت عليه فلا بد من الفصل كإياك أنت نفسك وإياك
أنت وزيد بالرفع ويصح تركه بخلاف إياك في ذلك (قوله والتقدير إياك أحذر) اعلم أنه اختلف في تقدير
العامل في إياك والمعطوف عليه فقال السبكي وكثير الأصل اتق نفسك أن تدن من الشر والشر أن يدنو
منك أي امنع نفسك من دنوهم من الشر الخ حذف ان والفعل وجاره المقدر والجار المتعلق به من كل من
المعطوف والمعطوف عليه فصار اتق نفسك والشر ثم حذف الفعل والمضاف وأنب عنه الضمير فأنفصل وقيل
التقدير باعد نفسك من الشر والشر منك وهو أقل تسكفا وقيل هو من عطف الجمل فكل منهما
عامل أي إياك أو باعدوا أحذر الشر وأدعه واختار في شرح التسهيل أن الأصل أحذر اتق نفسك والشر
يجوزهما حذف الفعل ثم المضاف الأول وأنب عنه الثاني فصار نفسك والشر بنصبهما ثم حذف نفس وأنب
عنه الضمير فأنصب وانفصل فصار إياك والشر فنصبهما معا هو بطريق النيباة عن المضاف المحذوف الذي
عمل فيه الفعل بالأصله قال وهو أقل تسكفا إذا علمت ذلك فقول الشارح إياك أحذر بقراءة بصيغة الأمر
ويكون إشارة لقول الأخير لا بصيغة المضارع لا فضاءه أن الشر محذوف أيضا لعطفه على الضمير إلا أن يبنى على
أن العامل في الشره قد رأى أحذرك ودع الشكر كما شئ عليه الشارح فيما شئ في حيث قدر قرأ أسك وأحذر
السيف لكن يكون فيه عطف الانشاء على الخبر وفي نسخ إياك وأحذر الشر بالواو وهو تحريف لأنه يصح
تقدير عامل إياك لا الشر فتأمل (قوله ومثله بدون العطف) أي بأن ذكر المحذوف مع الضمير بلا عطف
كمثاله وكقوله إياك إياك المرء واختلف في تقدير العامل حيث قال الجمهور العامل في إياك باعد
محذوف ويجب جواز المحذوف منه لأن باعد لا يتعدى إلى اثنين بنفسه كإياك من الشر أي باعد نفسك منه ولا
يجوز نصب الشر بنزع الخافض لأنه سماعي ومافى البيت ضرورة وجوز الناظم بتقدير عامل استركع وابته
بتقدير عامل يتعدى للاثنتين كاحذرك الشر وأجنب نفسك الأسد ويشهد طما البيت ويجوز عندهما من
الشر وأما نحو إياك أن تفعل كذا فجاء عنه الجميع أصلا حيثه لتقدير من قال الحفص والوجه أنه لا يتعين
تقدير باعد ولا خبره بل كل فعل يليق بالحل كدع واتق ويحل ونح إذا لمقدرا ليس متعديا له (قوله وان
كان بغير إياك) اعلم أن التحذير يكون بثلاثة أشياء الأول إياك وأخواته ويجب معه ذكر المحذوف منه
معطوفا أو بدون عطف ويجب ستر عامله مطلقا كمرأ لا عطف عليه أم لا كما ستر بخلاف الباقي الثاني باسم
ظاهر مضاف لضمير المحذوف كإياك أو نفسك الثالث بذكر المحذوف منه فقط كاضغيم وقد يكون بذكرهما
معا كإياك والسيف فلا يجب الجمع بينهما إلا مع إياك (قوله الامع العطف) أي بالواو خاصة وتطغ
محذورا على محذورك إياك وزيدا أن تفعل أو محذورا منه على مثله نحو ناقة الله وسقياها أي تركوها وسقياها فإذا
تمتعوا بها أو محذورا منه على محذورك إياك والسيف وإياك والشر وستر العامل في الجميع واجب كما شمله
الطلاق المصنف لأنهم جعلوا العطف والتكرار الآتي كإبدال من الفعل ويجوز في الأولين دون الثالث كون
لواو المعية في نصب ما بعده على أنه معقول معه ويظهر العامل (قوله ماز) بالزاي مرخم مازن اسم رجل
(قوله في رأسك وأحذر السياف) جرى على أن عامل الثاني مقدر والظاهر جريان باقي الأقوال المارة هذا
أيضا في قدر أحذر اتق رأسك والسيف أو باعد رأسك من السياف والسياف منها وأمنع رأسك أن تدنو من
السيف والسيف أن يدنو منها السكنا لا تنأى في نحو ناقة الله وسقياها وإياك وزيدا أن تفعل بل الظاهر أن
الأصل فيهما واحد قولا واحدا وإنما تنأى الخلاف في عطف المحذوف منه على المحذوف فتأمل (قوله والتكرار)
أي لا محذوف منه كمثاله أول غيره كإياك رأسك (قوله وعن سبيل القصد الخ) أي من قاس على ذلك

والتقدير إياك أحذر ومثاله
بدون العطف إياك أن
تفعل كذا أي إياك من أن
تفعل كذا وإن كان بغير
إياك وأخواته وهو المراد
بقوله وما سواه فلا يجب
اضمار الناصب الامع العطف
كقوله ماز رأسك
والسيف أي مازن ق
رأسك وأحذر السياف
أو التكرار نحو الضيغم الضيغم
أي أحذر الضيغم فإن لم يكن
عطف ولا تكرر جازا ضمرا
الناصب وظاهره نحو الأسد
أي أحذر الأسد فان شئت
أظهرت وإن شئت
أضمرت (ص)
وشدائى وإياها شد

وعن سبيل القصد من
قاس انقيد

(ش) حق التحذير أن
يكون للخطاب وشدة
جديته للتكلم في قوله

اي اي وان يحذف أحكم
الارنب وأشد منه بحيته
للعائب في قوله اذا بلغ الرجل
الستين فايها ويايا الشواب
ولا يقاس على شيء من
ذلك (ص)

وكيحذر بلايا اجعلا *
مغري به في كل ما قد فصلا
(ش) الاغراء أمر المخاطب
بلزوم ما يحمد به وهو مثل
التحذير في انه ان وجد
عطف أو تكرار وجب
اضمار ناصبه والا فلا ولا
تستعمل فيه ايا فتال ما يجب
معه اضمار الناصب قولك
أخاك أخاك وقولك أخاك
والاحسان اليه أي الزم
أخاك ومثال ما لا يلزم معه
الاضمار قولك أخاك أي
الزم أخاك (ص)

(أسماء الافعال والاصوات)
ماناب عن فعل كشتان
وصه
هو اسم فعل وكذا أوه ومه
وما يعني اقل كآمين كثر
وغيره كوي وهييات نزر
(ش) أسماء الافعال أسماء
تقوم مقام الافعال في
الدلالة على معناها في عملها
وتكون بمعنى الامر وهو
الكثير فيها كنه بمعنى
انكف وآسين بمعنى
استجب وتكون بمعنى
الماضي كشتان

انتهى ارنجى وبعده عن سبيل العدل (قوله اي اي وان يحذف الخ) هو اثر عن عمر رضى الله تعالى عنه
أوله لتذكرك لاسم الاسل والرماح والسهم واي اي الخ يأمرهم بأنهم يذبحون بالاسل وهو مارق من الحديد
كالسيف والسكين أو الرماح أو السهام عند الرمي بها أو ينهاتهم عن حذف الارنب بنحو سحر لانه لا يحل
به والاصل اي اي باعدوا عن حذف الارنب وابعدوا أنفسكم عن أن يحذف الخ فهما تحذيران حذف من
كل منهما نظير ما أثبتته في الآخر المحذرنه وهو حذف الأرنب ذكره في الثاني دون الأول والمحذر وهو
اي اي بالعكس فقيه احتباك (قوله ويايا الشواب) بشين مجمة ثم موحدة جمع شابة ويرى بسين مهملة
ثم همزة فتاء فوقية مع سوءة والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وألف الشواب وفيه شذوذات تحذير الغائب
واضافة ايا للظاهر وحذف الفعل مع لام الأمر (قائده) ذكر الرضى أن المحذرنه المكرر يكون ظاهرا
كسيفك سيفك ومضرا كياك اياك ويايا ويايا اي اي وفي الجمع ان المحذرنه قد يكون ضمير غائب
معطوفا على المحذر كقوله فلا تصحب أخا الجهم * ل وياك ويايا
فاياه هنا حكم الاسد في اياك والاسد في هذا لا يكون التحذير بضمير الغيبة والتكلم شاذ اذا جازع
يحذر الا يحذر منه والله أعلم

(أسماء الافعال والاصوات)

أي وأسماء الاصوات كما سيصرح به الشارح والاضافة بيانية وقيل بالرفع عطف على أسماء لانها ليست أسماء
بل ولا كلمات لعدم دلالتها بالوضع على معنى اذ الدلالة تتوقف على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بها غير
عاقول وأجيب بان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا أطلق فهم منه العالم بوضعه ومعناه وهذه كذلك ولم يقل أحد
ان الدلالة كون اللفظ يخاطب به العاقل (قوله ماناب عن فعل) أي لم يتأثر بالعوامل وليس فضلة تخرج
المصدر الماناب عن فعله واسم الفاعل لتأثره والحروف لانها فضلة فيبان ان قوله كشتان تقيم للحذف جعل
حالا من ضمير ناب ليفيد تقييده بذلك كافي الاشتموني وجعله ابن المصنف مثالا لانها فيكون خبرا
لحذف وأوقع ما على اسم بدليل الترجمة فتخرج الحروف والمراد ناب عن الفعل في افادة معناه وفي
استعماله من كونه عاملا غير معمول فيخرج المصدر ونحوه اه وفيه ان الفعل يستعمل معه ولا للجوازم
والنواصب فالنيابة عنه تصدق بتأثره بالعوامل فلا يخرج المصدر والجواب بكون المراد ان الفعل لا يكون
معه ولا لفعل ولا اسم بطريق الأصلة ليخرج اسم الشرط تكلف فالحق مامر (قوله كشتان) بفتح
النون وكان القراء يكسرها (قوله وكذا أوه) بفتح الهمزة وشد الواو وفيه لغات منها ما اشتهر من قولهم
آه وآد بالضم والسكون فهما اسماء فعل بمعنى أتوجع كافي المرادى (قوله أسماء الافعال أسماء) أي حقيقة
عند جمهور البصريين لا أفعال حقيقة كالكسوفيين ولا أفعال استعملت كالأسماء في التنوين وعدمه وفي
أنه لا يتصل ضمير الرفع البارز بها ولا يؤكدها طلبها بالنون كما لبعض البصريين واستظهر الصبان ان هذا
عين ما قبله فان الكوفيين لا يمنعون استعمالها كالأسماء والا كان مكابرة فالتحالف بينهما في العبارة
وعلى الأول فالأرجح ان مدلولها لفظ الفعل كما يفهمه قولهم اسم فعل اسكن من حيث دلالاته على معناه لامن
حيث كونه لفظا ولذلك كان كلاما تاما بخلاف الفعل المقصود لفظه كما مر أول الكتاب فلا محل لها على هذا
وكذا على أنها أفعال أما على أنها أسماء بمعنى الفعل وهو الحدث والزمان فهي في محل رفع بالابتداء أغنى
مرفوعها عن الخبر وعلى ان مدلولها المصدر الناب عن فعله فحذفها ناصب بافعالها النابتة هي عنها كذا في
التصريح وانما ثبتت حية ثناء مع اعراب تلك المصادر لانه دخلها معنى الأمر والمضي والاستقبال التي هي من
معاني الحروف قاله المرادى وعلى هذا فقوله أسماء الافعال أي اللاهوتية وهي المصادر فتأمل (قوله في الدلالة
على معناه) أي بواسطة دلالتها على لفظها اليوافق الأرجح المتقدم (قوله بمعنى انكف) فسرته بذلك

بمعنى افترق تقول شتان
زيد وعمر وهيهات بمعنى
بعد تقول هيهات العقيق
وبمعنى المضارع كأوه بمعنى
أنوجع ووى بمعنى أعجب
وكلاهما غير مقيس وقد
سبق في الاسماء الملازمة
للنداء أنه ينقاس استعمال
فعال اسم فعل مبنيا على
السكس من كل فعل ثلاثي
فمقول ضراب زيدا أى
اضرب وزال أى انزل
وكتاب أى اكتب ولم
يذكره المصنف هنا
استغناء بذكره هناك
(ص)
والفعل من أسمائه عليكا
وهكذا دونك مع اليكا
كذا رويد بله ناصين
ويعملان الخفض مصدرين
(ش) من أسماء الافعال
ما هو في أصله ظرف وما هو
مجرور بحرف نحو عليك
زيدا أى الزمه واليك أى
تنح ودونك زيدا أى خذ
ومنها ما يستعمل مصدرا
واسم فعل كرويد بله فان
انجر ما بعدهما فهما
مصدران نحو رويد زيد
أى ارود زيدا أى اماله
وهو منصوب بفعل مضمر
وبله زيد أى تركه وان
انصب ما بعدهما فهما اسما
فعل نحو رويد زيدا أى
أمهل زيدا وبه عمرا أى
اتركه (ص)

لان لا لازم بمعنى امتنع وفي نسخ بمعنى اكفف فينبغي جعله من اللازم ليوافق المفسرون كان غير واجب
لان كفى يستعمل لازما ومتعديا تقول كففته عن الشيء فكفى أى منعه فامتنع كفى الصحاح (قوله بمعنى
افترق) كذا أطلق الجهور ورفقه الزحشرى بالافتراق في المعاني والاحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم
فلا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكم وتطالب فاعلاد الاعلى اثنين كشتان الزيدان وقد تزايد بعدهما
ما كقوله شتان مانوى على كورها * ونوم حسان أخى جابر
فما زاد وما بعدهما فاعل والمراد بكورها رجل النافة وقد تزايد ما بين بعدهما كقوله
* فشتان ما بين اليزيد بن الندى * فاليزيد بن فاعل مرفوع تقدير او ما بين زائدة وقيل ماموصولة بيبين
واقعة على المسافة وهى فاعل شتان بمعنى بعد لا افترق أى بعدت المسافة التى بينهما أفاده السامىنى وأما قوله
جاز يتوفى بالوصال قطيعة * شتان بين ضئيعكم وصنيق
فقال في شرح الشذور لم تستعمله العرب وقد يخرج على اضمار ماموصولة بيبين اه أى فتكون شتان
بمعنى بعد وما معنى المسافة (قوله هيهات العقيق) اسم موضع بالحجاز فاعل هيهات وقد تزايد فيه اللام نحو
هيهات هيهات لما توعدون وفيه نيف وأربعون لغة منها ثلثت تأمها (قوله ووى الخ) أى كقوله تعالى
وى كانه لا يفلح الكافرون فوى بمعنى أعجب والكاف لالتعليل أى أعجب لعدم فلاح الكافرين أو حرف
خطاب توصل بوى واللام مقدرة بعدها وقيل كأن حرف تشبيه بمعنى التحقيق وكذا يقال فى رى كأن الله
يسط الرزق (قوله وكلاهما غير مقيس) أى الماضى والمضارع بل لم يثبت ابن الحاجب الثانى وجعل أوه
روى بمعنى توجهت ونجبت وهكذا (قوله والفعل الخ) أى فعل الامر مبتدأ أول وصليكم مبتدأ ثان
للفعل لفظه خبره الظرف قبله والجملة خبر الاول يعنى ان اسم فعل الامر قسما من مجتل كاهم ومنقول اما عن
أحد الظرفين كدوتك وعليك أو عن مصدر كرويد وبه وهذه الظروف يقتصر فيها على السماع لخروجها
عن الاصل وقاس السكاكى منها ما زاد على حرف لا نحو بك ولك ومن المسموع امامك بمعنى تقدم
ورراءك بمعنى تأخر واليك أى تنح ومكانك أى انبت فيكون لازما وحكى الكوفيون مكانك زيدا أى
انتظره فهو متعد ولا يستعمل الامع الكاف لان امر غير الخطاب قليل وشذوذا واستعماله عليه رجلا
غيرى أى يلزمه وعلى الشيء أى لازمه والى أى لا تنح وأما قوله عليه الصلاة والسلام ومن لم يستطع فعليه بالصوم
فقد حسنه الخطاب قبله في يومه شر الشباب الخ فاعله فاعل والصوم مفعول على ماسيا تى وقال ابن عصفور
عليه خبر مقدم لا اسم فعل والصوم مبتدأ زيدت فيه الباء وقيل عليه أمر للخطاطين أى ألزموه الصوم
أودلوه عليه وكذا قيل فى على الشيء أى ألزمونه فاعله مفعول أول والصوم ثان والفاعل مستتر (قوله
عليك زيدا) عليك اسم فعل بمعنى ألزم وزيدا مفعوله وقد يتعدى اليه بالباء كعليك بذات الدين فيكون
بمعنى استمسك مثلا وصرح الرضى بانها رائدة لانها تزداد كثير فى مفعول اسم الفعل لضعف عمله وأما الكاف
فهى ضمير عند الجهور لا حرف خطاب لان الجار لا يستعمل بدونها ولان الباء والهاء فى قولهم على وعليه
ضميران اتفاقا وهى فاعل باسم الفعل أو مفعوله والفاعل مستتر أى ألزم أنت نفسك زيدا واليك بمعنى
نح نفسك وكذا الباقى أو مجرورة بالحرف فى نحو عليك وبلاضافة فى نحو دونك نظر الاصل قبل النقل
والفاعل مستتر أقوال أصحابنا انها فاذا قلت عليك كلكم زيدا جاز رفع كل توكيد المستكن وجوه توكيدا
للمجرور وهذا يعلم ان اسم الفعل هو الجار فقط وفاعله مستتر فيه والسكاف كلمة مستقلة وقولهم منقول من
جار مجرور فيه تسامح ولم يجعل السكاف مجرورة باضافته بعد النقل لان اسم الفعل لا يعمل الجار ولا يضاف
فتدبر (قوله رويد زيدا) أصله أرود زيدا اروادا أى أمهله امهالا فصغروا الارواد بحذف ز ياديه وهما
الهمزة والالف تصغير الترخم واستعملوه مصدران تابا عن فعله وهو أرود وأما به فصدر لافعله من
لفظه بل من معناه وهو ترك فهو نائب عنه كما أشار اليه الشارح كما ان دع فعل لا مصدر له من لفظه بل من

وما التنبؤ منه من عمل

طبا وأخر الذي فيه العمل

(ش) أى يثبت لامعاء

الافعال من العمل ما يثبت

لما تنوب عنه من الافعال

فان كان ذلك الفعل يرفع

فقط كان اسم الفعل

كذلك كصه بمعنى اسكت

ومعنى اكفف وهيئات

زيد بمعنى بعد زيد ففي صه

ومع ضمير ان مستتران كما

في اسكت واكفف وزيد

مرفوع وهيئات كما ارتفع

ببعد وان كان ذلك الفعل

يرفع وينصب كان اسم

الفعل كذلك كدراك

زيد أى أدركه وضرب

عمرا أى اضربه ففي دراك

وضربا ضميران مستتران

وزيدا وعمرا منصوبان

بهما وأشار بقوله وأخر

الذى فيه العمل الى أن

معمول اسم الفعل يجب

تأخيره عند فتقول دراك

زيد ولا يجوز تقديسه عليه

فلاتقول زيدا دراك وهذا

بخلاف الفعل الذي يجوز

زيد أدرك (ص)

واحكم بنفسك الذي ينون

منها وتعرف سواء بين

(ش) الدليل على ان ما سمي

باسماء الافعال أسماء سفاق

التنوين لها فتقول في صه

وهو في جهل جهلا فيلحقها

التنوين للدلالة على التنكير

فانون منها كان فكرة

وما لم ينون كان معرفة

معناه وهو الترك ثم تارة ينونان فينصبان المفعول وهو الاصل كرو يدا زيدا وبها عمرا وتارة يضافان اليه كدراك الشارح فهما فيه مصدران نائبان عن فعلهما ومضافان للمفعول طما وقيل بل اضافتهما للفاعل والمفعول محذوف ولا يردان فاعل المصدر النائب عن فعله يجب استناره لان محله في المنون بدليل تشييلهم ثم نقلوهما عن المصدرية الى اسم فعل الامر فقالوا رويدا زيدا وبها عمرا بالبناء على الفتح مع نصب زيد وعمرو ولا موجب للبناء سوى ما ذكره فقول المان ناصبين أى مع بناءهما لامع تنوينيهما لانهم ما حيتند مصدران وقديسرجان عن الطلب فيكون رويدا حالا أو نوعا على التأويل بالاشتق كساروارويدا أى سرودين أو سيارارويدا أى سرودافيه ويكون به بمعنى كيف خبرا عما بعده كبله زيدا بالرفع وقد تقع بمعنى غير مجرورة بمن كالحديث القدسي أعددت لعبادي الصالحين مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من به ما طلعتم عليه أى من غيره ويحتمل كفى الشئنى انها على أصلها مصدر بمعنى الترك ومن تعليمية أى من أجل تركهم ما عملتموه من المعاصى (قوله وما المالح) مامبتدا خبره طما ولما صلتها وتنوب صلة ما الثانية جرت على غير صاحبها ولم يبرز لامن اللبس وعنه متعلق بقنوب أى وما استقر للفعل الذى تنوب هى عنه كائن طما ومن عمل بيان لما الاولى حال منها أو من ضميرها فى العلة لافى انابر اثلا تنقدم الحال على عاملها الظرف أو من بمعنى فى متعلقة بقنوب والاولى أرفع (قوله وأخر الذى الخ) ما مفعول آخر ولذى أى أسماء الافعال خبر مقدم عن العمل وفيه متعلق بالعمل والجملة صلة ما أى وأخر المفعول الذى العمل فيه كائن لهذه (قوله ما يثبت لما تنوب عنه) أى غالبها والا فآمين لم يحفظ له مفعول مع نيابته عن متعدد وهو استجب (قوله بمعنى اكفف) فيه مامر فلانفعل (قوله ولا يجوز تقديسه) أجازة الكوفيون تمسكا بقوله كتاب الله عليكم وقول الشاعر

يا أيها المأخ دولى دونكا * انى رأيت الناس يقصدونكا

وأجيب بأن كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف مؤكده لضمون حرمت عليكم الميعة أى كتب ذلك الله عليكم كتابا خلفى الفعل وأضيف المصدر الى فاعله كصبغة الله ودل على ذلك المحذوف أن التحريم يستلزم الكتابة عليكم متعلق بالمصدر أو الفعل المحذوف لا اسم فعل وأما دولى فمبتدا لامفعول خبره جملة اسم الفعل وفاعله حذف رابطها أى دونكا والجملة خبرية مقصودة بها الطلب والمأخ هو الذى ينزل البر عند قلة ماؤها ليلا منها الاناء (قوله بخلاف الفعل) يخالفه أيضا فى أنه لا يعمل محذوفا على الاصح وأجازه المصنف بشرط تأخر دال على المحذوف وخرج عليه الآية والبيت المتقدمين وفى انه لا يبرز معه ضمير الرفع كالتاء (قوله لحاق التنوين) بفتح اللام كفى المختار لها أى لبعضها وتنوينها وعدمه سماعى كما يشعر به كلام المصنف والحاصل ان ما سمع غير منون فقط كتنال وآمين وهيئات وأزه فهو لازم التعريف ولا يجوز تنوينه وما سمع منونا فقط كواها وويها فهو لازم التنكير ولا يجوز ترك تنوينه وما سمع بهما كما مثله الشارح فيعرف وينكر (قوله وفى جهل) أى بالبناء على الفتح جهلا أى بالتنوين ويبدل فى الوقف ألفا وقد ثبت فى الوصل وهى مركبة من حى بمعنى أقبل وهل النى للحت والجملة لا الاستفهامية فجعلنا كلمة واحدة مبنية على الفتح فى الكثير اه فاضى ويكون بمعنى احضر فيتعدى بنفسه كجهل الزيد وبمعنى أقبل فيتعدى بعل كجهل على الخير وبمعنى محمل فيتعدى بالباء نحو اذا ذكر الصالحون فجهلا بعمرو وقد تفرد حى عن هل فتكون بمعنى أقبل أو اتت كفى الدمامينى (قوله فانون منها الخ) قال الرضى ليس المراد بتنكير اسم الفعل وأعر يه تنكير الفعل الذى هو بمعناه وتعر يه لان الفعل لا يعرف ولا ينكر بل ذلك راجع الى المصدر الذى هو أصل ذلك الفعل فصح منونا بمعنى اسكت سكوتا أى أفعل مطلق السكوت عن كل كلام اذلا تعين فيه وصه بلا تنوين بمعنى اسكت السكوت المعهود عن هذا الحديث الخاص مع جواز غيره

والزم بنا النوعين فهو قد

وجب

(ش) أسماء الاصوات ألقاظ

استعملت كاسماء الأفعال

في الأكتفاء بهادلة على

خطاب ما لا يعقل أو على

حكاية صوت من الاصوات

فالاول كقولك لا لزجر

الخيل وهدس للبعل والثاني

كقرب لوقوع السيف وغاق

للغراب وأشار بقوله والزم

بنا النوعين الى ان أسماء

الأفعال واسماء الاصوات

كها مبنية وقد سبق في

باب المعرب المبنى ان أسماء

الأفعال مبنية لشبهها

بالحرف في النيابة عن الفعل

وعدم التأثير حيث قال

وكنيابة عن الفعل بلا *

تأثر وأما أسماء الاصوات

فهى مبنية لشبهها باسماء

الأفعال (ص)

(نونا التوكيد)

للفعل توكيد بنونين هما

كنونى اذهبن واقصدنهما

(ش) أى يلحق الفعل

للتوكيد نونان احدهما

ثقيلة كاذهبن والاخرى

خفيفة كاقصدنهما وقد

اجتمعا في قوله تعالى

ليسبحن وليكنونان

الصاغر بن (ص)

يؤكدان افعلا ويفعل آتيا

* ذا طلب أو شرطاما تاليا

أو مثبتا في قسم مستقبلا

* وقبل بعدما ولم وبعلا

(ش) أى تلحق نونا التوكيد فعل الامر نحو اضرب بن زيد والفاعل المضارع المستقبل الدال على طلب نحو لتضرب بن زيد ولا تضرب بن زيد

هكذا حقق المقام ودع الاوهام اه. سندوني وقد يؤخذ منه أنها من قبيل المعرف بأل العهدية وهو الظاهر ثم هذا الكلام يمتحن على ان مدلولها المصدر وهو ظاهر وكذا على ان مدلولها الفعل خلافا للصرح لان التعريف يرجع للاصل المشتق منه لا الى نفس المدلول كما هو صريح ما ذكر (قوله من مشبه الخ) بيان لما الاولى وقوله صوتا أى اسم صوت (قوله في الاكتفاء بها) أى عدم احتياجها في افادة المراد الى شئ آخر كما ان اسم فعل الامر والمضارع كذلك بحسب الظاهر وان كان في الحقيقة مركبا مع فاعله المستتر واسم الصوت مفردا لا ضمير فيه واحتراز بذلك من نحو يا ظبيات القاع ياد ارمية عما خوطب به غير العاقل ولم يكتف به في افادة المراد لان حرف النداء لا يفيد وحده بل لابد ان يذكر بعده ما قصد بالنداء (قوله لزجر الخيل) أى عن البطء وقوله لا لبغل أى لزجره كذلك وهلا بوزن ألا كما في الطمع وقيل ينون وعدس بمهمات مفتوح الارلين مبنى على السكون (قوله كقرب) بفتح القاف وسكون الواو الموحدة حكاية صوت السيف على الدقة (قوله الى ان أسماء الأفعال الخ) يحتمل أنه أراد نوعى الاصوات لتقدم الكلام على أسماء الأفعال أول الكتاب (قوله في النيابة عن الفعل الخ) أى في كونها علامة غير معمولة (قوله لشبهها بأسماء الأفعال) أى فهى مشبهة بالحرف بالواسطة ولا حاجة الى ذلك لامكان الشبه مباشرة فالارجح أن بناءها لشبهها بالحروف المملة في انها لا علامة ولا معمولة كلام لا ابتداء وحرف التنقيس فلا محل لها من الاعراب والله أعلم

(نونا التوكيد)

(قوله للفعل الخ) قدم المعمول لافادة الحصر (قوله بنونين) أى بكل منهما على انفرادهما وهما أصلات عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما كاختصاص الخفيفة بقلبيها ألفا وحذفها للساكنين والشديدة بوقوعها بعد الألف كما سيأتى ورد بان ذلك لا يدل على الاصلة فهذه أن المفتوحة فرع المكسورة ولها أحكام تخصها وعند الكوفيين الخفيفة فرع الثقيلة لاختصاصها منها وقيل بالعكس لبساطة الخفيفة فهى أليق بالاصالة ثم التوكيد بالثقيلة شدة على قاعدة زيادة المبنى لزيادة المعنى غالبا ولذلك قالت زليخا ليسجنن لي يكونا الخ لانها كانت أحرص على سجنه في يديها لتراه كل وقت من كونها صاغرا (قوله يؤكدان) أى جوازا أو وجوبا على ماسييين (قوله افعلا) أى فعل الامر ولودعاء باى صيغة لخصوص هذه فهو من اطلاق الخاص على العام وكذا قوله ويفعل وخرج بهما الماضى ولولفظ فقط فلا يؤكدها أصلا لانها لا يتخلصان الفعل للاستقبال المنان للضى وكذا الاسم وأما قوله

دامن سعدك ان رحمت متيا * لولاك لم يك للصباية جاتحا

وقوله * أقائلن احضروا الشهودا * فضرورة شاذة لا يجوز ان تكون كالكسب سهل الاول استقباله معنى لكونه دعاء (قوله آتيا) حال من يفعل وذا طلب حال من الضمير فى آتيا والمراد الطالب الحق بى كالامر والعرض الخ أما الخبر المراد به الطلب مجازا كقولك للعاطس يرحمك الله فلا يؤكده (قوله أو شرطاً) عطف على ذا طلب وتاليا صفة وأما بال كسر مفعول تاليا أى أو آتيا فاعل شرط تاليا ما أو أن شرطاً بمعنى أداء شرط مفعول تاليا وأما بدل منه (قوله أو مثبتا) عطف على شرطاً فهو حال أيضاً من ضمير آتيا ومستقبلا أما حال من ضمير مثبت أو من ضمير آتيا ويكون معطوفا على مثبت أو محذوفة وفي قسم متعلق بآتيا (قوله وبعلا) أى النافية ولم يقيد هذا ذلك لما علم من اطراد بعد الطلب الذى من جلته لا الناهية (قوله وضمير) بالجر عطفا على لا (قوله فعل الامر) أى بالصيغة كقومن أما الامر باللام فداخل فيما بعده (قوله والفعل المضارع) اعلم أن له خمس حالات الاولى وجوب توكيده وذكرها بقوله أو مثبتا الخ

الثانية

وغير ما من طوالب الجزا * وأسر المؤكدة افتتح كابرزا

(ش) أى تلحق نونا التوكيد فعل الامر نحو اضرب بن زيد والفاعل المضارع المستقبل الدال على طلب نحو لتضرب بن زيد ولا تضرب بن زيد

الثانية قريه من الواجب وذكرها بقوله أو شرطاً أما الثانية الثالثة كثرة وهي قوله آتيا إذا طلب الرابعة قلته
وهي قوله وقل بعدما الخ وفي هذه مرتبتان قليل وهو توكيده بعدما الزائدة أو لا النافية وأقل وذلك بعدم
و بعد شرط غيرهما كذا في التوضيح وبقى سادسة وهي امتناع توكيده وذلك في جواب قسم بواو منفي أو
حال أو مفعول من لامة كما سيأتي (قوله زهل تضر بن زيداً) أي الاستفهام بمجموع أدواته اسمية كانت
أو حرفية ومثله التحضيض والعرض والتخي كهل تضر بن زيداً أو لا تضر بن زيداً عندنا وليتك تقيمن معنا فكل
ذلك داخل في الطلب وبقى من أقسامه التي لم يمتثل لها الشارح الدعاء والترجي والاول داخل في الأمر والنهي
والثاني لم أر من ذكره (قوله شرطاً بعدان الخ) مذهب سيبويه أن التوكيد حينئذ قريب من الواجب
ولم يقع في التنزيل غيره لأن المؤكدة بما تشبه القسم المؤكد باللام وأوجبه المرد والرجاء وحالاً لعدم
على الضرورة (قوله مثبتاً مستقبلاً) أي غير مفعول من لامة وحينئذ يجب التوكيد باللام والنون معاً
عند البصريين وخلافه من أحدهما شاذاً وضرورة فإن خلاصتهما معاً نحو والله أقوم قدر قبله حرف النفي
وكان المعنى على نفي القيام ولذلك الحكم الحنفية على من قال والله أصوم بحسنه بالصوم وعند غيره محنت بعدمه
لا ابتداء الايمان على العرف وأجاز السكوفيون الاكتفاء حينئذ بأحد هما وقد ورد في الشعر وحكي سيبويه
والله لا ضربه (قوله لم يؤكده بالنون) أي ولا باللام أيضاً لامتناعها في المنفي وأما قوله

تالله لا يحمدن المرء مجتنباً * فعل الكرام ولو لفاق الوري حسباً

فشاذاً وضرورة ومن الجواب المنفي غير المؤكدة تالله تغنو تذكر يوسف أي لا تغتو (قوله وكذا ان كان
حالا) أي لا يؤكده بالنون فقط لاقتضائها الاستقبال فينفان ومنه قراءة ابن كثير لا قسم بيوم القيامة
وقوله يميناً لا بغض كل امرئ * يزخرف قولاً ولا يفعل

فلم يؤكده بالنون لأن البغض والاقسام أي الحلف موجودان حال التسكام لا مستقبلان. كذا تمنع النون
في الفعل المفصول من لام القسم نحو لا إلى الله تحشرون واسوف يعطيك ربك فترضى (قوله وقل دخول
النون الخ) تبع المصنف في التسوية بين المذكورات في القلة وليس كذلك لتصريح المصنف في غير هذا
الكتاب بكثرته بعدم بل ظاهر كلامه اطراده نعم هو قليل بالنسبة لما صرح عن التوضيح أن مثلها لا وأما
بعدم وبعد شرط غيرهما فنادر سواء أكد الشرط أو الجزاء (قوله بعدما الزائدة) شمل الواقعة بعد رب
حكي سيبويه بما يقولان ذلك ومنه قوله

ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات

وظاهر التسهيل أنه لا يختص بالضرورة لكن صرح في شرح الكافية بشذوذه (قوله بعين ما أرينك)
نقوله لمن يخفي عنك أمر أنت بصير به (قوله ما لم يعلم) الشاهد فيه توكيده بالخفيفة المنقلبة ألفاً والشاعر
يصف جبالهم الخصب والنبات وقيل لبناني القعب أي الكوز علت عليه رغوته بدليل ما قبله من الايات
(قوله لا نصيبين الخ) الجملة صفة لفتنة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم قال في شرح الكافية وإنما
كده لان لا النافية كالتأهية في الصورة ومثله قول الشاعر

فلا الجارة الدنيا بها تلحينها * ولا الضيف فيها ان أناخ محول

الان توكيد نصيبين أحسن لاتصاله بلافه وأشبه بالنهي من تلحينها وظاهر ذلك اطراده مطلقا لكن نص
غيره على أنه بعد المفصول ضرورة بل عند الجمهور ضرورة مطلقاً وجازوا الآية على النهي ففهم من جعل الجملة
مستأنفة لنهي الظالمين والأصل لا تعرضوا للظلم فتصيبكم الفتنة خاصة لحول النهي عن تعرضهم الى اصابة
الفتنة لانه سببها وأوقع الذين ظلموا موقع ضمر المخطئين تنبيها على انهم ان تعرضوا كانوا ظالمين فلا اصابة
خاصة بالمعرضين ومنهم من جعل الجملة صفة لفتنة بتقدير القول مع تحويل النهي المذكور أي فتنة مقولاً في

وهل تضر بن زيداً والواقع
شرطاً بعدان المؤكدة بما
نحو ما تضر بن زيداً ضربه
ومنه قوله تعالى قلما
تثقفهم في الحرب فشردهم
من خلفهم أو الواقع
جواب قسم مثبتاً مستقبلاً
نحو والله تضر بن زيداً
فان لم يكن مثبتاً لم يؤكد
بالنون نحو والله لا تفعل
كذا وكذا ان كان حالا
نحو والله ليقيم زيداً الآن
وقل دخول النون في
الفعل المضارع الواقع بعد
ما الزائدة التي لا تصحب
ان نحو بعين ما أرينك
هنا والواقع بعدم كقولك
بحسبه الجاهل ما لم يعلم
* شيخنا على كرسيه معهما
والواقع بعد لا النافية
كقوله تعالى واتقوا فتنة
لا نصيبين الذين ظلموا منكم
خاصة ولو واقع بعدم غيرهما
من أدوات الشرط كقوله
من يشقن منهم فليس
بأي
أبداً وقتل بني فتيبة شافى
وأشار المصنف بقوله وآخر
المؤكدة فتح الى أن الفعل
المؤكدة بالنون

يبني على الفتح ان لم تلألف الضمير أو ياؤه أو واؤه نحو اضر في زيد أو اقتلن عمرا (ص) واشككه قبل مضمر لين بما
 * جانس من تحريك قد علمنا (٩٤) والمضمر احذفته الا الألف * وان يكن في آخر الفعل ألف فاحذف منه رافعا غير اليا

* والواو يا كاسمين مسميا
 واسدغه من رافع هاتين
 وفي

واو يا شكل مجانس قفي
 نحو اخشين يا هند بالكسرويا
 قوم اخشون واضمهم وقس
 مسويا

(ش) الفعل المؤكد بالنون
 ان اتصل به ألف اثنتين أو واو
 جمع أو يا مخاطبة حرك ما قبل
 الألف بالفتح وما قبل الواو
 بالضم وما قبل الياء بالكسر

ويحذف الضمير ان كان
 واو أو يا ويقي ان كان
 ألفا فتقول يا زيدان هل
 تضربان ويا زيدون هل
 تضربن ويا هند هل

تضربن والأصل هل
 تضربان وهل تضربون
 وهل تضربين تحذف
 النون لتوالي الأمثال ثم

حذفت الواو والياء لالتقاء
 الساكنين فصار هل
 تضربن وهل تضربن ولم
 تحذف الألف خلفها فصار

هل تضربان وبقيت الضمة
 دالة على الواو والكسرة
 دالة على الياء هذا كله اذا
 كان الفعل مجعلا فان كان

معطلا فلما أن يكون آخره
 ألفا أو واو أو يا فان كان
 آخره واو أو يا حذفت
 لاجل الواو والضمير أو ياءه
 وضم ما بقي قبل واو الضمير

شأنها لا تصيب الخ أي لا تشبه الواو التي هي خاصة ولا يصح على هذا أن يزيل الفتحة منزلة العاقل فيتوجه النهي
 اليها بالتحريك لانه كان يجب كسر الياء من تصيبين لكونه خطأ بالثبوت وهو الفتحة الآن تؤول بالاختتان
 أو بالنداب مثلا فلا صابة حينئذ عامة (قوله من يثقفن) بالتحذية مبنيا للفعول أو بالوقية للفاعلي يقال
 ثقفته من باب فهم أي وجدته والآيب الراجع (قوله يبني على الفتح) أي أمر اكان أو مضارعا صحيحا
 أو معتلا كغزون وارمين واخشين وهل تغزون الخ وبنى لتركة معها خمسة عشر رسوك تخلصا من
 السكونين في الامر والمضارع المجزوم وحمل الباقي عليهما وكانت فتحة للخفة ومضرب لذلك أول
 الكتاب (قوله واشككه الخ) اعلم ان المصنف ذكر أصابين واستثنى من كل مسألة الأول فتح آخر
 المؤكد واستثنى منه المتصل بالضمير اللين فانه يحرك بما يجانسه وهو المراد بقوله واشككه الخ الثاني أن ذلك
 الضمير يحذف ان كان ياء أو واو وهو المراد بقوله والمضمر احذفه الخ واستثنى منه أن يكون آخر الفعل
 ألفا كيخشى فتحذف هي ويقي واو الضمير أو ياؤه مشكولين بما يجانسهما وهو المراد بقوله واحذف من
 رافع هاتين الخ أفاده الموضح (قوله لين) بفتح اللام مخفف لين صفة لضمير أو بكسرها مصدر نعت به
 (قوله ألف) ليس فيه مع الألف الأولى إيطاء لاختلافهما تعريفا وتنكيرا (قوله فاحذفه الخ) مفعوله
 الأول اطاء والثاني قوله ياء أي اجعل الألف الذي في آخر الفعل ياء حال كون تلك الألف من الفعل حال
 كونه رافعا غير الياء وغير الواو بان رفع ألف اثنتين أو ضمير مستترا أو نون نسوة أو اسما ظاهرا ككاسياتي
 (قوله واحذفه) أي الألف الذي آخر الفعل من رافع هاتين أي الواو والياء (قوله حذفت النون)
 أي نون الرفع لتوالي الأمثال أي الزوائد فلا يرد النسوة جنين وهذا التوالي في الثقيلة وحلت عليها الخفيفة
 طرد الباب أو الحذف معها للتخفيف (قوله لالتقاء الساكنين) ولم يغتفر كما في دابة لانه هنا ليس
 على حده اذ شرطه كون الأول حرف لين والثاني مدغما وهما من كلمة واحدة كالمثال والنون هنا ككلمة
 منفصلة لكن الصحيح عدم اشتراط الاخير بدليل أن حاجوني وعلته الحذف حينئذ استثنى الكلمة
 واستثنى منها الباقي الضمير وانما لم تحذف الألف مع تأتي العلتين فيها خلفتها ولذا يلتبس بفعل المفرد ولا يزول
 اللبس بكسر النون في فعل الاثنين دون المفرد لان علة الكسر وقوعها بعد الألف ككاسياتي فلو حذفت لم
 تكسر النون ولم تحذف الألف مع نون النسوة في اضر بنان لتفصل بين الأمثال أفاده الصبان وقوله بدليل
 أن حاجوني مقتضاه ان الساكنين فيه وهما الواو ونون الرفع المدغمة في نون الوقاية من كلتين مع ان كلا
 منهما جزء من الفعل المستند للواو اذ لا قوام له بدونهما فهما من كلمة واحدة بخلاف نون التوكيد فانها
 منفصلة طارئة على ذلك الفعل كالا يخفى ثم ان بئسا على اشتراط كونهما من كلمة وان الحذف في نحو
 تضربن لكون الالتقاء على غير حده فعدم الحذف في حاجوني ظاهر لانه على حده لما مر وأعلى عدم
 الاشتراط والالتقاء في الجميع على حده فالحذف في تضربن لا لثقل والطول كما ذكر فيقال عليه لم يحذف
 في حاجوني لذلك وليس فيه داع لعدم الحذف كما في نفس بان اللهم الآن يقال الثقل مع نون التوكيد
 أشد منه مع نون الوقاية فليتأمل (قوله هل تغزون) أي بتخفيف النون لانه غير مؤكد وكذا ما بعده
 وأصله تغزون وتغزون وتغزون وتغزون وتغزون وتغزون وتغزون وتغزون وتغزون وتغزون وتغزون وتغزون
 وكسرتهم من الاخيرين لثقلهما ثم حذفت واو الفعل وياؤه لساكنين فصار تغزون الخ (قوله فتحذف
 نون الرفع) أي لتوالي الأمثال وواو الضمير وياؤه لالتقاء ساكنين مع نون التوكيد وللتخفيف أي وتبقى
 لام الفعل على حذفها لتجمل الحركة المجانسة للضمير المحذوف على ما قبلها فان قلت كيف قول الشارح

فعلات
 وكسر ما بقي قبل ياء الضمير فتقول يا زيدون وهل تغزون
 ويا هند هل تغزين وهل تغزين فاذا ألحقته نون التوكيد فعلت به ما فعلت بالصحيح فتحذف نون الرفع وواو الضمير وياؤه فتقول يا زيدون

هل تغزن وهل رمن وباهند هل تغزن وهل نرمن هذا اذا أسند الى الواو والياء فان أسند الى الالف لم يحذف آخره و بقيت الالف وشكل ما قبلها بحركة تجانس الالف وهي الفتحة فتقول هل تغزوان وهل ترميان وان كان آخر الفعل ألفا فان رفع الفعل غير الواو والياء كالألف والضمير المستتر انقلب الالف التي في آخر الفعل ياء وفتحت نحو واسعيان وهل تسعيان واسعين يازيد وان رفع واوا أو ياء حذفت الالف و بقيت الفتحة التي كانت قبلها وضمت الواو وكسرت الياء فتقول يازيدون (٩٥) اخشون وباهند اخشين هذا ان

لحقته نون التوكيد وان لم تلحقه لم تضم الواو ولم تكسر الياء بل تسكنهما فتقول يازيدون هل تخشون وباهند هل تخشين و يازيدون اخشوا وباهند اخشى (ص) ولم تقع خفيفة بعد الالف لكن شديدة وكسرها ألف

(ش) لا تفع نون التوكيد الخفيفة بعد الالف فلا تقول اضربان بنون مخففة بل يجب التشديد فتقول اضربان بنون مشددة مكسورة خفيفة ليواس فانه أجاز وقوع النون الخفيفة بعد الالف ويجب عنده كسرها (ص)

والفازد قبلها مؤكدا فعلا الى نون الاناث أسندا (ش) اذا أكد الفعل المسند الى نون الاناث بنون التوكيد وجب أن يفصل بين نون الاناث ونون التوكيد بالكراهية توالى الامثال فتقول اضربان بنون مشددة مكسورة قبلها ألف (ص)

فعلت به ما فعلت بالصحيح مع ان الصحيح لا تحذف لامه قلت المراد أنه مثله في التغير لأجل التوكيد من حذف نون الرفع ثم الضمير وشكل ما قبله بما يجانسه أ ما حذف لامه فسا بقى على التوكيد عند اتيان الضمير للأجله (قوله هل تغزن وهل ترمن) بضم الزاي والميم في هذين وكسرهما فيما بعد (قوله فان أسند الى الالف لم يحذف آخره) وكذا لا يحذف مع المفرد ولان نون النسوة كهل تغزون وترمين يازيد بالفتح وتغزون وترمينان يافسوة بالسكون كالصحيح سواء من كل وجه (قوله كالألف والضمير المستتر) وكذا نون النسوة والاسم الظاهر كاسعينان يانسوة وهل يسعين يزيد فتقلب الالف ياء في الجميع لكونها لا تقبل الحركة (قوله اخشون واخشين) فعلا أمر مؤكدا بالنون الخفيفة مبنيان على حذف النون والواو والياء فاعل وأصلهما قبل التأكيدهما اخشيو واخشى فلبت لام الفعل ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للساكنين فصار اخشوا واخشى بفتح الشين فلما دخلت النون التفت ساكنة مع الضمير فلا جأز أن يحذف هو لعدم ما يمل عليه ولا النون لغوات المقصود منها فحرك الضمير بما يناسبه (قوله هل تخشون) بفتح الشين فيه وفيما بعده وأصله تخشيمون فعل به ما امر (قوله ولم تقع الخ) شروع فيما تنفرد به كل من النونين فهذا للثقل وذكر الخفيفة بقوله واحذف الخ وخفيفة ما حال من فاعل تقع العائد للنون المعروفة من السياق أو هي الفاعل وشديدة عطف عليه بلكن أيا كان (قوله بعد الالف) أى امما كانت بان أسند اليها الفعل أو حر فابان أسندا لظاهر على لغة كاونى البراغيت كى ضربان الزيدان أو كانت هي التالية لنون النسوة كاضربانان (قوله فلا تقول اضربان) أى ولو كان بعدها ما تنغم فيه فلا يجوز اضربان نعمان كما نص عليه سيديو به (قوله مكسورة) أى لشبهها بنون المثني في زيادتها نحو اهدأ ألف ومثله اضربانان الآتى ويجرى فيه خلاف يونس (قوله في الوقف) تنازعه اردد وحذفها وما مفعول اردد وكان عدم ماصلتها ومن أجلها متعلق بعدم (قوله وأبدلها الخ) مقابل قوله وبعد غير فتحة الخ (قوله لاتين) أصله قبل التوكيد لانهم يحذف الياء وهي عين الفعل لالتقاء الساكنة مع لامه عند دخول الجازم فلما أكد فتحت اللام فردت العين لزوال الالتقاء فالجازم ساقى النون ليكون دخوله قياسيا لكون الفعل حينئذ طلبيا وحينئذ فيظهر انه معرب تقدير الاستيفاء فالجازم متتضاه قبل النون وليس هو كالفعل المجزوم مع نون الاناث لسبقها على الجازم فهو مبنى معها فى محل جزم لا معرب قاله السيد البليدى لكن مرى في باب الازهاب وسياق فى اعراب الفعل أنه اذا دخل عليه ناصب أو جازم يكون فى محل نصب أو جزم مع كل من النونين فتدبر وقوله علك لغة فى اعلك والمراد بالركوع انحطاط الرتبة والبيت من المنمرح لىكن دخل فى مستفعلن أول جزء منه الخين فصارت مستفعلن مركب من وتدين قد دخله الحرم بالراء وهو حذفت أول التود فصار فعلن وذلك شاذو بعده

وصل جبال البعيدان وصل الحبيب ل واقص القريب ان قطعه * وارض من الدهر ما ناك به من قرعينا بعيشه نفعه * قد يجمع المال غير آكاه * وبأ كل المال غيره من جمعه (قوله وكذا لا تحذف الخ) أى فلها سببان فقط الساكن والوقف وتندر حذفها بدونها كما قوله

واحذف خفيفة لساكن ردف * وبعد غير فتحة اذا تفع و اردد اذا حذفها فى الوقف ما * من أجلها فى الوصل كان علما وأبدلها بعد فتح ألفا * وقفا كما تقول فى قفن قفا (ش) اذا رلى الفعل المؤكد بالنون الخفيفة ساكن وجب حذف النون لالتقاء الساكنين فتقول اضرب الرجل بفتح الباء والأصل اضربن تحذف نون التوكيد للاقاء الساكن وهو لام التعريف ومنه قوله لانين الفقير علك أن تر * كع يوما والدهر قدر فعه وكذلك تحذف نون التوكيد الخفيفة

في الوقف اذا وقعت بعد غير فتحة أي بعد ضمة أو كسرة ويرد حينئذ ما كان حذف لأجل نون التوكيد فتقول في اضربن يازيدون اذا
وقفت على الفعل اضربوا في اضربن (٩٦) يانهض اضرب في فتح حذف نون التوكيد الخفيفة للوقف وترد الواو التي

حذفت لأجل نون التوكيد وكذلك الباء فان وقعت نون التوكيد الخفيفة بعد فتحة أبدت النون في الوقف ألغا فتقول في اضربن يازيد اضربا (ص)

(مالا ينصرف)

الصرف تنوين أي مبدئا معنى به يكون الاسم أمكننا (ن) الاسم ان أشبهه الحرف سمى مبدئا وغير متمكن وان لم يشبه الحرف سمى معربا ومتمكنا ثم المعرب على قسمين أحدهما ما أشبه الفعل ويسمى غير منصرف ومتمكنا غير أمكن والثاني ما لم يشبه الفعل ويسمى منصرفا ومتمكنا أمكن وعلامته المنصرف أن يجر بالكسرة مع الألف واللام والاضافة بدونها وأن يدخله الصرف وهو التنوين الذي ليس بمقابلة أو نحو الال على معنى يستحق به الاسم أن يسمى أمكن وذلك المعنى هو عدم شبهه الفعل نحو مرت بلام وعلام زيد والعلام واحترز بقوله لغير مقابلة من تنوين أذرعته ونحوه

اضرب هنك الهدوم طارقها * ضرب بك بالسيف قونس الفرس

* وما قيل قبيل اليوم خالف نذكر * بفتح اضرب وخالف وحمل على ذلك قراءة الم نشرح بالفتح (قوله في الوقف) قال أبو حيان الظاهر ان دخول النون في الوقف خطأ لأنها تدخل للتأكيـد ثم تحذف بلا دليل عليها اهـ ويرده أنه ليس المراد أنها تدخل وقفا ثم تحذف بل انه اذا رد فعل مؤكدها وصل وأر يد الوقف عليه حذفت وردا الحذف لأجلها صبان (قوله ونرد الخ) أي وجوب الزوال علة الحذف وهي التقاء الساكنين وانما كان الاكثر في الوقف على نحو قاض عدم رد الياء مع زوال العلة فيه أيضا لان الحذف منه جزء كونه مختلفا ما هنا فانه كلمة تامة والاعتناء بها أشد والله أعلم (مالا ينصرف)

ذكره مقب النون لان له تالفا بالفتح بل يشبهه كانه تامة متعلقة به (قوله الصرف تنوين) أي فقط كاهو مذهب المحققين وأما الجر بالكسر فليس من مسمى الصرف بل تابع له وجودا وعدمه مالتا أخيهما في الاختصاص بالاسم المنصرف والصرف من الصريف وهو الصوت لأن التنوين صوت وقيل من الانصراف بمعنى الرجوع فكان الاسم يرجع عن شبهه الفعل (قوله معنى) مفعول مبدئا وجلة به يكون الخ صفة معنى (قوله أمكننا) أي زائد التمكن في باب الاسمية فهو أفعال تفضيل من مكن بالضم مكانة اذا بلغ الغاية في التمكن لامن تمكن لان بناءه من غير الثلاثي المجرى شذ (قوله ومتمكنا غيرا مكن) وعكسه مبدئيا وروبه تتم القسمة العقلية رباعية (قوله وبدونها) هذا محل الافتراق بينه وبين غير المنصرف وما قبله مشترك (قوله لغير مقابلة الخ) لواقصه كالأشعري على قوله الدال على معنى الخ يخرج به المقابلة والتعويض كما يخرج به التنكير ولم يذكره الشارح لاختصاصه بالمبنيات والكلام في المعربات اذ كل من ذلك لم يدل على ذلك المعنى بل القصد منه مجرد المقابلة والتعويض والدلالة على تنكير الاسم (قوله عدم شبهه الفعل) أي والحرف أيضا فهو باق على أصله من التمكن في باب الاسمية ولا يخفى انه ليس في عبارة الشارح دور كما توهم وانما هو في عبارة من قال بأن لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف ويانه أنه يصير حاصل التعريف الصرف هو التنوين الدال على كون الاسم متمكنا أي غير مبني ولا ممنوع من الصرف فاختار المعروف وهو الصرف جزأ من تعريفه وهو دور والتوقف المعروف على معرفة جميع أجزاء التعريف فيتوقف على نفسه وجوابه ان المعنى في التعريف نفسه مشابهة الفعل وذلك ممكن بدون ملازمة الانصراف وعدمه وأما قوله فيمنع من الصرف فليس جزأ من التعريف بل بيان لأمر مرتب على الشبه ولوحذف منه كما فعل الشارح ما ضار أفاده مم (قوله وهو يصحب غير المنصرف) أي من جمع المؤنث وهو ما سمي به أي كما يصحب المنصرف منه وهو ما كان باقيا على جمعيته كسمات وهنات وما قيل ان كلام الشارح صريح في ان سمات غير منصرف وهو ظاهر لانه قيد غير المنصرف بقوله علم امرأة فأراد ان الباقي على جمعيته منصرف وهو ما صرح به ابن هشام وغيره وحينئذ فهو مستثنى من المتن لان مفهومه ان ما خلاص التنوين لدال على الامكانية غير منصرف فيشمل هذا فان قلت كيف يكون منصرفا مع انه لم يتم به الصرف وهو التنوين المذكور واجب باحتمال ان الصرف حالة قائمة بالاسم هي امكانيته وبقاؤه على أصله والتنوين المذكور علامته والعلامة لا يجب انعكاسها فسمات باق على أصله من الامكانية لكان لم يدل بتنوينه على ذلك عند الجمهور بدليل ثبوته مع العلتين عند التسمية به بل قصد به مجرد مقابلة النون في جمع المذكور السالم في الدلالة على تمام الاسم وعدم اضافته للمقابلة مع الصرف كما قيل فتدبر (قوله كنهين)

المثالين

فانه تنوين جمع المؤنث السالم وهو يصحب غير المنصرف كاذرعته وهنات علم امرأة

وقد سبق الكلام في تسميته تنوين المقابلة واحترز بقوله أو تعويض من تنوين جوار وغواش ونحوهما فانه عوض عن الياء والتقديم جوارى وغواشى وهو يصحب غير المنصرف كنهين المثالين وأما غير المنصرف فلا يدخل عليه هذا التنوين

ويجوز بالفتحة ان لم يضاف

ولم تدخل عليه أل نحو
مررت بأجد فان أضيف
أودخلت عليه أل جر
بالكسرة نحو مررت بأجدكم
وبالأجد وانما يمنع الاسم
من الصرف اذا وجد فيه
علتان من أعلل تسع أو
واحدة منها تقوم مقام
علتين والعلل التسع بحمها
قوله

عدل ووقف وتأنث
ومعرفة

ومحجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف
وزن فعل وهذا القول
تقريب

وما يقوم مقام علتين منها
اثنان أحدهما ألف التأنث

مقصورة كانت كحلي أو
مدودة كمرء والثاني الجمع

المتناهي كساجد ومصابيح
وسياتي الكلام عليها

مفصلاً (ص)

فألف التأنث مطلقاً منع
صرف الذي حواه كيفما

وقع

(ش) قد سبق ان ألف
التأنث تقوم مقام علتين

وهو المراد هنا فيمنع ما فيه
ألف التأنث من الصرف

مطلقاً أي سواء كانت الألف
مقصورة كحلي أو مدودة

كمرء علماً كان ما هي
فيه كركي بأم فبر علم كامل

(ص)

وزائدة اعلان

المثالين) وقد يصحب المنصرف ككل وبعض فيكون للعوض مع الصرف (قوله ويجوز بالفتحة)
الاسمى به من جمع المؤنث فانه يجوز اعرابه كاصله ولا يرد على كلامه لتقدم ذكره ذلك (قوله بأجدكم)
الاولى بافضاءكم وبالأفضل لان العلم لا يضاف ولا تدخله أل حتى يشكر فيكون منصرفاً قبلها الزوال
احدى العلتين ومصر في باب الاعراب من يدلنا المحل (قوله علتان) أي فرعتان لفظية ومعنوية
مختلفتان جهة وذلك لان الفعل متفرع عن الاسم في اللفظ لاشتقاقه منه وفي المعنى لاحتياجه في ايجاده معناه
الى الفاعل وهو لا يكون الاسما فتوقف على وجود الاسم لفظاً ومعنى من جهتين مختلفتين فاذا تفرع بعض
الاسماء عن غيره كذلك ففعلاً شبه الفعل فيعطى حكمه وهو المنع من الصرف تخفيفاً لثقله بشبه الفعل
الثقيل فخرج ما ليس فيه فرعية أصلاً كرجل وفرس لانه مفرد جامد ذكره مذكراً وما فيه فرعية واحدة
كركي وفيه العلمية علمة معنوية فرع التنكير وامرأة فيها التأنث فرع التذكير ومراجعة اللفظ وكذا
ما فيه فرعتان في اللفظ فقط كاجبال فيه الجمع فرع الافراد والتصغير فرع التنكير وألف المعنى فقط كخاض
وطامث فبهما الوصفية فرع الجود ولزوم التأنث فرع عدمه ويلحق بذلك ما فيه فرعية اللفظ والمعنى من
جهة واحدة كدرهم فان فيه تغيير هيئة اللفظ ومعنى التحقير وهما فرعان عن عدمهما وكل منهما نشأ عن
التصغير فشكل ذلك مصروف لعدم شبه الفعل فيما سخر بخلاف نحو أحد كسبيين (قوله عال نسع) ليس
فيها معنوى سوى العلمية والوصفية وباقيها لفظي حتى التأنث المعنوى لظهوره في اللفظ بتأنث الضمير
والفعل مثلاً (قوله عدل) أي تخفيفاً أو تقديرى وتأنث أي لفظي أو معنوى ومعرفة أي علمية ثم تركيب
أي من جى (قوله والنون) عطف على عدل وزائدة حال منها ووجهة من قبلها ألف حال ثانية ولم يقل زائدة
لعلمه من الاول (قوله تقريب) أي لم يبين فيه ما يمنع وحده أو مع العلمية والوصفية وقد جمعها بعضهم
على هذا الوجه بقوله

لتنهى الجوع منصرف والألف * عرف مع المحجمة تركيب ألف

تأنث الحاق وعرف أو صف * مع وزن عدل وزائدة تفي

(قوله أحدهما ألف التأنث) انما استقلت بالمنع لان في المؤنث بها فرعية اللفظ بزيادتها وفرعية المعنى
بازومها بخلاف التاء لا تلزم بل في تقدير الانفصال غالباً (قوله الجمع المتناهي) انما استقل بالمنع لان فيه
فرعية المعنى بدلالته على الجمعية وفرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الأحاد العربية لفظاً اذ ليس فيها ما يوازنه
وحكم لانه لا يصغر على لفظه كالمفرد ولا يجمع مرة أخرى تنكيراً ولا تسمى منتهى الجمع لانها الجوع
اليه بخلاف غيره من الجوع فانه يجمع ويصغر كأنعام وأكباب يجمعان على أناعم وأكالب ويصغران على
لفظهما كأنعاماً وأكالباً وبوازنان المفرد كصلصال وتنضب فعلم ان أفعلاً لا فعلاً يخرج عن صيغ الأحاد
كهذا الجمع خلافاً لابن الحاجب (قوله كيف ما وقع) كيفما اسم شرط على مذهب السكوفيين ووقع
فعل الشرط وجوابه محذوف لعلمه من منع أي كيف ما وقع الذي حوى الألف منع الألف صبره أي علماً
كان أو لا كما مثله الشارح مفرداً كما ذكرنا وجعاً كجرى وأصداءهما كهنه أو صفة كحلي وجرء
هذا ما يقتضيه صنيع الشارح كالأشعوني وأما جعل فاعل وقع ضمير الألف كأي المعرب فيرد عليه ان التعميم
فيها علم من قوله مطلقاً (قوله أي سواء كانت الخ) تفسير للاطلاق وقوله علم تفسير لكيف ما وقع (قوله
أو مدودة) اطلاق للمدعية لجوارتها والألف في الهزاة الأخيرة فقط وأصلها ألف الينة فاصل جراء جرى
بالقصير فلما قدسوا المدزادوا قبلها ألفاً فقلت الأخيرة همزة (قوله وزائدة اعلان) اماماً مبتدأ حذف خبره
أي كذلك أو عطف على الضمير في منع للفصل بالمفعول أي الألف منع الصرف هو وزائدة الخ وفعلان مجرور
بالفتحة للعلمية على الوزن والزائدة وهو بفتح الفاء لا غير لما في العصام على الجاهي أنه لا يوجد في الصفة فعلان

(١٣ - خضري) ثاني (٤) (قوله وتنضب) بفوقية فنون فضاء محجمة معنوية فوحدة شجر فعمل منه السهام أه مؤلف

في وصف سلم

من ان يرى بناء تأنيث
ختم
(ش) أي يمنع الاسم من
الصرف للصفة وزيادة
الالف والنون بشرط أن
لا يكون المؤنث في ذلك
مختوما ببناء التأنيث وذلك
نحو سكران وعطشان
وغضبان فتقول هذا
سكران ورأيت سكران
ومررت بسكران فتمنعه
من الصرف للصفة وزيادة
الالف والنون والشروط
موجود فيه لانك لاتقول
للمؤنثة سكرانة وانما تقول
سكرى وكذلك عطشان
وغضبان فتقول امرأة
عطشى وغضبي ولا تقول
عطشانة ولا غضية فان
كان المذكر على فعلا
والمؤنث على فعلانة صرف
فتقول هذا رجل سيفان
أي طويل ورأيت رجلا
سيفانا ومررت برجل
سيفان فتصرف لانك
تقول للمؤنثة سيفانة أي
طويلة (ص)
ووصف اصلي ووزن أفعلا
ممنوع تأنيث بتا كاشهلا
(ش) أي وتنع الصفة أيضا
بشرط كونها أصلية أي
غير عارضة اذا انضم اليها
كونها على وزن أفعول ولم
تقبل التاء نحو أحرأ خضر
فان قبلت التاء

بالكسر مطلقا ولا بالضم الا ومؤنثه فعلانة بالهاء تحكم صان وخصانة وليس الكلام فيه لانه مصروف أما
الاسم فعلى الاوزان الثلاثة (قوله في وصف) حال من زائدا أوصفته (قوله سلم الخ) هذا شرط وفي
العمدة وشرحا شرط آخر وهو اصل الوصفية ليس خرج مررت برجل صفوان قلبه أي قاس فلا يمنع لعروض
وصفيتها لان أصله اسم للحجر الصلد أي اليابس ويمكن ان قوله الآتي وألقين عارض الوصفية أي من فعلا
وأفعل وتمثله باربع لا يخص الثاني لان المثال لا يخص (قوله للصفة) هي العلة المعنوية فرع عن الجود
لاحتياجها الى موصوف تنسب اليه بخلاف الجامد واللفظية هي زيادة الالف والنون المضارعتين لاني
جرأه في انهما في بناء يخص المذكر ولا تلحقهما التاء كما ان النون في بناء يخص المؤنث ولا تلحقهما
التاء فلا يقال سكرانة كالا يقال جرأة وانما يكتم بالصفة وحدها مع ان فيها فرعية اللفظ أيضا باشتقاقها
من المصدر لضعف هذه القرعية فيها لانها كالمصدر في البقاء على الاسمية والتذكير ولم يخرجها الاشتقاق
الى أكثر من نسبة الحدث الى الموصوف والمصدر صالح لذلك اجبالا كرجل عدل فكانت كالمفعولة ولذا
صرف نحو عالم وشرى (قوله بشرط أن لا يكون الخ) أي بان يكون مؤنثه فعلى بالفتح والقصر كما مثل
أولا مؤنثه أصلا كاحيان لكبير اللحية ورجل والاوول غير مصروف اتفاقا والثاني على الصحيح لانا
لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى لكثرة أولي به من فعلانة (قوله والمؤنث على فعلانة) لم يجزى ممن ذلك الا
ألفاظ معدودة جمعها المصنف في قوله

اجز فعلى لفعلانا * اذا استثنيت حبلانا ودخنانا وسخنانا * وسيفانا وصحيانا
وصوجانارعلانا * وقشسوانا ومصانا ومسوتانا وندمانا * واتبعهن نصرانا
وذيله المرادى بقوله وزد فيهن خصانا * على لغة وأليانا

فهذه أربعة عشر لفظا كما بالفتح الفاء ومؤنثها فعلانة وما عداها من أوزان فعلا بالفتح يجب في مؤنثه فعلى
فقول المصنف أجز في مقابلة الامتناع فيصدق بالوجوب وقد نظمها الشارح الاندلسي مع تفسيرها فقال
كل فعلا ان فهو إنشاء فعلى * غير وصف النديم بالندمان

ولذي البطن جاء حبلان أيضا * ثم دخنان للكثير الدخان * ثم سعيان للطويل وصوجا
ولذي قوة على الحبلان * ثم صحيان ان حوى اليوم سخوا * ثم سخنان وهو سخن الزمان
ثم موتان للضعيف فؤادا * ثم علان وهو ذو النسيان * ثم قشوان لذى قل الحما
ثم نصران جاء في النصراني * ولذي أليسة كبيرة أليسا * ن رخصان جاء في الخصان
ثم مصان للنسيم وفي الحيا * ن رجن يفقد الذوعان

والبيت الذي قبل الاخير نظمه الصبان لما زاده المرادى والخصان ضامر البطن وفيه لغتان الضم والفتح
وكل منهما مؤنث بالتاء والمصان بهم فصادمه ملة والقشوان بقاف وشين مخجمة والعلان بعين مهملة
والمصوجان بالمهملة والجيم الجلى القوى وكل صلب من الدواب والناس وخرج ندمان بمعنى النديم أي المنادم
ندمان من النديم فلا يصرف لان مؤنثه فعلى (قوله صرف) أي اضعف يادته بشبهها الاصول في لزومها
للمذكر والمؤنث وقبيلها علامة التأنيث فكما هو الموجدو يشهد لذلك ان بني أسد يصرفون كل صفة على
فعلا لانهم يؤنثونه بالتاء مطلقا (قوله ووصف) عطف على الضمير في منع لاني زائدا لان الصحيح
ان العطف بحرف غير مرتب على الاول ومبتدأ حذف خبره كما مر وأصلى بنقل حركة همزته الى التنوين
قبلها والوارى في قوله ووزن يخفى مع (قوله ممنوع الخ) حال من وزن أفعول أو من أفعول نفسه لانه علم على الوزن
وشرط مجيئ الحال من المضاف اليه وجود لصحة الاستغناء عن المضاف (قوله كاشهلا) الشبهة اختلاط
سواد العين زرقة (قوله لم تقبل التاء) أي اما لان مؤنثها فعلا بالفتح والمذكر كاشهلا وأحرأ وفعلى بالضم

صرفت نحو مررت برجل أرمل أي فقير فتصرفه لانك تقول للثلاثة أرملة بخلاف أحر وأخضر فانهم لا يصرفون اذ يقال للثلاثة حراء
 وخضر افعولا يقال أحر وأخضر فتعني الصفة ووزن الفعل وان كانت الصفة عارضة (٩٩) كاربغ فانه ليس صفة في الاصل بل

اسم عدد ثم استعمل صفة
 في قولهم مررت بنسوة
 أربع فلا يؤثر ذلك في
 منعه من الصرف واليه
 أشار بقوله (ص)

والذين عارض الوصفية *
 كاربغ وعارض الاسميه
 فالأدهم القيد لكونه وضع
 في الأصل وصفه انصرفه منع
 وأجل وأخيل وأفعي

* مصروفه فبدلت المنع
 (ش) أي اذا كان
 استعمال الاسم على وزن
 أفعول صفة ليس بأصل
 وانما هو عارض كاربغ

فأله أي لا تعتد به في منع
 الصرف كالأفعال بعروض
 الاسميه فيها هو صفة في
 الأصل كأدهم للقيد فانه
 صفة في الأصل لشيء فسه

سواد ثم استعمل استعمال
 الاسماء فيطاق على كل
 قيد أدهم ومع هذا فيمنع
 نظرا الى الأصل وأشار
 بقوله وأجل الى آخره الى

ان هذه الألفاظ اعني
 أجبالا للصقر وأخبالا لطار
 وأنهي للحية ليست بصفات
 فكان حقه أن لا يمنع من

الصرف لكن منعه بعضهم
 لتخيل الوصف فيها فتخيل
 في أجل معنى القوة وفي
 أخيل معنى التخيل وفي
 أفعي معنى الخبط فنهى

والقصر كالفعل التفضيل أو لا مؤنث له أصلا كما ذكرنا كبير بكثرة الذكر وأذكر كبير الادرة فهذه الثلاثة
 لا تصرف للوصف الاصل وهو فريعية المعنى ووزن الفعل وهو فريعية اللفظ لان هذا الوزن أصل في الفعل وهو
 به أولى للدلالة على المعنى على معنى التكلم فيه دون الاسم وما كانت يادته معنى أصل لغبره فالوزن المانع مع
 الوصف هو ما كان الفعل أحق به لما ذكره فالأولى تعليق المنع عليه لا على وزن أفعول فقط لئلا يخرج نحو
 أحيمر وأفضل من المصغر مع انه لا ينصرف لانه على وزن متأصل في الفعل كما يبطر مضارع يبطر اذا عالج
 الدواب ولا على وزن الفعل مطلقا لئلا يشمل نحو بطل مع أنه مصروف لانه وزن مشترك ليس الفعل أولى
 به فظهر ان الوزن المعبر هنا هو وزن المضارع المبدوء بالهمزة في بعض صيغه دون غيره من باقي الأفعال لعدم
 وجودها في الأوصاف أولا لانها مشتركة بخلافه مع العلمية كاسياني (قوله صرفت) أي عند غير الأخفش
 لضعف شبهها بالمضارع لان التاء لا تلحقه (قوله برجل أرمل) خرج قولهم عام أرمل أي قليل المطرف فانه
 لا يصرف لان يعشوب حكى فيه سنة رملي فلا يقبل التاء (قوله وألفين الخ) تصريح بما فهم قوله أصلي
 وعارض الوصفية من اضافة الصفة للوصوف أو بمعنى من وكذا عارض الاسميه (قوله كاربغ) بفتح
 الباء كمررت بنسوة أربغ فانه في الأصل اسم للعدد المخصوص لكن العرب وصفته فهو مصروف نظرا
 لأصله والتخيل به لذلك لا ينافي ان فيه ملغيا آخر وهو قبوله التاء لكن الأولى التمثيل بآربغ أي جبان فانه
 منصرف مع عدم قبوله التاء لعروض وصفية (قوله القيد) عطف بيان بالأجلى مفسر لأدهم كانه قول
 البراءة والقمار الخ اه سند بن وفيه ان المراد من الأدهم لفظه لانه هو الذي يوصف به وينع من
 الصرف لانه هو قيد الحيد حتى يصح بيانه بالقيد ولا يصح جعله بدل لا لا يستقل بالحكم اذ لا يصح
 التمثيل به وقد يقال كونه عطف بيان منطوقه بالمعنى وان كان التمثيل باللفظ فالمراد لفظ الأدهم الذي
 معناه القيد (قوله وأجل) هو الصقر وفي المثل بيض القطب يحضنه الاجدل يضرب للوضيع يؤريه
 الشريف (قوله وأخيل) طائر أخضر على جناحه فقط كالخيلان جمع خال وهو نقطة تخالف لون البدن
 والعرب تشابهه بقول أشأم من أخيل (قوله ومع هذا فيمنع) مثله أسودا معا للحية العظيمة وأرقم اسما
 لحية فيها نقط كالرقم (قوله لتخيل الوصف الخ) لكن المنع في أفعي أبعده في الأولين لان أجل من
 الجدل بالسكون وهو الشدة وأخيل من الخيول وهي كثرة التجلان وأما أفعي فلأما دة لها في الاشتقاق
 لكن عند ذكرها تصور ضررها وخبيثها فاشبهت بذلك المشتق وقيل مشتقة من فوعان السم أي حرارته
 فاصلا أفعي قلبت العين موضع اللام وقبل من فوعة السم أي شدته فلا قلب (قوله ومنع عدل) مصدر
 مضاف لفاعله ومفعوله محذوف أي منعه الصرف ومع وصف صفة عدل ومعتبر خبر منع (قوله في لفظ مثني)
 مع قوله ووزن مثني يفيد اشتراط عدم تغير هذه الألفاظ لا بتصغير ولا غيره والا صرفت للاختلال بالعدل أفاده
 سم (قوله ووزن مثني) أي موازنه والكاف من كها بمعنى مثل مضافة للضمير لا حرفية لان جرها للضمير شاذ
 كما هو وقوله من واحد حال من ضمير الخبر أي حال كون، وازن مثني مأخوذ من واحد لاربغ لكن فيه
 تكرار بالنسبة لثلاث وثلاث فلوقال من واحد وأربع اسلم منه (قوله العدل) هو نحو يل الاسم من حالة في
 أخرى مع بقاء المعنى الأصلي غير قلب أو تخفيف أو إلحاق أو معنى زائد نخرج من المعدول نحو أيس مقاب
 يش ونحو بالسكون مخفف المتكسور وكوثر بزيادة الوار في كثرة إلحاقه بجعفر ورجيل مصغر رجيل
 لزيادة معنى التحقير فليست معدولة عنها والعدل ضربان أحدهما في المعارف وله في المذكر فعل معدولا
 عن فاعل غالبا كعمرو في المؤنث فعال عن فاعلة كحدا م بشرطه الآتي والثاني في الصفات وهو ما في العدد

لوزن الفعل والصفة المتخيلة والاسم فيها الصرف اذ لا وصفية فيها بحقيقة (ص)

في لفظ مثني وثلاث وآخر ووزن مثني وثلاث كهما * من واحد لاربغ فليعلم

ومنع عدل مع وصف معتبر *

(ش) مما يمنع صرف الاسم العدل

معدولة عن اثنين اثنين
فقول جاء القوم ثلاث
أى ثلاثة ثلاثة ومثنى أى
اثنين اثنين وسبع
استعمال هذين الوزنين
أعنى فعال ومفعول من
واحد واثنين وثلاثة وأربعة
نحو أحاد وموحد وثناء
ومثنى وثلاث ومثلث
ورباع ومربع وسبع أيضا
في خمسة وعشرة نحو
خماس وخمس وعشار
ومعشر وزعم بعضهم أنه
سبع أيضا في ستة وسبعة
وثمانية وتسعة نحو سداد
وسدد وسباج وسبع
وثمان وثمان وتساع
ومتسع ومعا ينسج من
الصرف للعدل والصفة
أخر التي في قولك صررت
بنسوة آخر وهو معدول
عن الآخر وتلخص من
كلام المصنف ان الصفة تمنع
مع الألف والنون الزائدين
ومع وزن الفعل ومع العدل
(ص)

وكن الجمع مشبهة بمفاعلا

أو المفاعيل بمنع كافلا
(ش) هذه العلة الثانية التي
تستعمل بالمنع وهي الجمع
المتماهي وضابطه كل جمع
بعد ألف تكسيره حرفان
أو ثلاثة أو سطرهما كن
نحو مساجد ومصايبح ونبه
بقوله مشبهة بمفاعلا أو
المفاعيل على انه اذا كان

الجمع على هذا الوزن منع وان لم يكن في أوله ميم فيدخل ضوارب وقناديل في ذلك فان تحرك

وله صيغة ثان فعال ومفعول كما دونه وحدا وفي غيره وهو آخر وفائدة اما تخفيف اللفظ باختصاره كما في مثنى ومثنى
وتخفيفه مع تخفيفه للامعية كما في عمير من عامر وزافر لا خفاط اقبله الوصفية ثم هو تخفيف في ان دل
عليه غير منع الصرف بحيث اوسمع مصر وفا علم كونه معدولا كما سيأتي في مثنى وآخر وتقديرى ان لم يدل
عليه غيره وهذا الخاص بالاعلام كما سيبين في عمير ونحوه (قوله على فعال) بضم الفاء ومفعول بفتح الميم والمعين
(قوله فثلاث معدول الخ) أى فقولك جاؤا ثلاث أصله جاؤا ثلاثة ثلاثة بال تكرار فعدل عن هذا المكرر
الى ثلاث اختصارا وتخفيفا والدليل على العدل كونه بمعنى المكرر وكذا يقال في أخوانه ولا تستعمل هذه
الألفاظ الا محوطة فيها معنى الوصف وان كان أصلها أسماء للعدد ولا يقال ان وصفيتها عارضة كأصلها افلا
تؤثر المنع لان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه أفاده الرضى فتكون نفونا كولى أجنحة مثنى وثلاث
ورباع واحوالا كقوله تعالى فأنكحو ما طاب لكم من النساء مثنى الخ وأخبارا كعلاة الليل مثنى مثنى
وكرر هنالكتا كيداذلوا فتصر على واحد لوفى بالمقصود (قوله وزعم بعضهم الخ) هو الصحيح كما قاله
أبرحيان ونقله عن جمع من أهل اللغة (قوله أخر التي في قولك الخ) أى فهو جمع أخرى بمعنى مغايرة
في مقابلة آخر بن بالفتح جمع آخر كذلك بمعنى مغاير ومعنى المقابلة ان آخر وصف لجمع المؤنث كما ان آخرين
لجمع المذكور وكلها في الأصل أفعال تفضيل بمعنى أشد تأخرا في صفة من الصفات ثم صارت بمعنى المغايرة
وصوب الموضع في الحواشي أنها ليست منه لعدم الزيادة فيها وانما تعنى حكمه لشبهها به في الوصفية وزيادة
الهمزة وقيام معناها بشين مغاير ومغاير كما أن أفعلا لا بدله من مفضل ومفضل عليه وخرج بذلك آخر جمع
أخرى بمعنى متأخرة مقابل آخرين جمع آخر بكسر الخاء فيهما فانه مصدر وفاعله اذ ليس أفعلا تفضيل
ولا في حكمه وأخرجه في الكافية بقوله

ومنع العدل ووصف آخر * مقابلا الآخرين فاحصرا

(قوله وهو معدول عن الآخر) أى بضم فتح معر قابلا بدليل انه أفعلا تفضيل أو في حكمه فحقه ان لا يجمع
ولا يؤنث الامتروا وبال أنه ضافا لمرقة حيث وجد بدون ذلك حكمنا به على عما يستحقه من التعريف بال
هذا قولنا كثر النحويين وفيه أنه في نحو نسوة وأيام أخرى فذكره فكيف يمدل عن المعرفة مع انه ليس
بمعدول فالتحقيق ان عدله عن آخر بالفتح والمصدر اذ به جمع المؤنث لان حق أفعلا التفضيل أن يكون في
حال تجرده من أل والا ضافة مفردا مذكرا في جميع أحواله نحو يوسف وأخوه أحب الى أبينا قل ان كان
أباؤكم الى قوله أحب اليكم ونحو هذا وأل هذا أحب اليك فمكان قياس آخر كذلك لتجرده لكنه
ورد بغير ذلك قال الله تعالى فذكر احدا ههنا الأخرى فعدمة من أيام آخر وآخرون اعترفوا فآخران يقومان
فعلمنا ان كلاما من هذه معدول عما يستحقه وهو آخر بالفتح والمد وانما خصوا العدل باختر لان أثره لا يظهر
في غيره اذا لاخرى فيها ألف التانيث أوضح من العدل وآخرون وآختران لا مدخل لهما هنا لاعرابهما
بالحروف وآخر المفرد لا عدل فيه بل في فروعه وانما منع للوصف والوزن كذلك التوضيح والاولى حذف
الآية الاولى لان الاخرى فيها ليست معدولة بل انما أنت اقرنها بالفتحة (قوله وكن جمع الخ) خصه لغلبة
وايس بقيد بدليل قوله الآتى واسرأيل الخ فكل لفظ أشبه هذين الوزنين بالشروط الآتية منع وان كان
مفردا (قوله وضابطه الخ) فيه قصور وحقه أن يقال كل جمع فتح أوله وكان ثالثة ألفا ليس عوضا وبعدها
حرفان أو ثلاثة أو سطرهما كن لم ينبو بذلك الساكن وبما بعده الانفصال وبعدها أيضا كسر أصلى ولو
مقدرا كدواب وعذارى اذا أصلهما دواب وعذارى بكسر ما بعده الألف فادغم الاول وقلبت كسرة
الراء في الثاني فتحة والياء ألفا ففى استوفى الجمع هذه الشروط السبعة استعمل بالمنع بخروجه عن صيغ الأحاد
العربية اذ لا نجد مفردا عرييا بهذه الاوصاف وأما سراويل فاعجمى ومتى اتنى أحدها صرف لانه ما مفرد

وذا اعتلال منه كالجوارى
رفعا وجرا أجرة كسارى
(ش) أى إذا كان هذا الجمع
أعنى صيغة منتهى الجوع
معتل الآخر أجزأته فى الرفع
والجر مجرى المنقوص
كسارى فتمنونه وتقدر رفعة
وجزه ويكون التنوين
عوضا عن الياء المحذوفة
وأما فى النصب فنثبت الياء
وتحركها بالفتح بغیر تنوين
فتقول هؤلاء جوارى وغواش
ومررت بجوارى وغواش
ورأيت جوارى وغواشى
والاصل فى الرفع والجر
جوارى وغواشى وجوارى
وغواشى فحذفت الياء
وعوض عنها التنوين (ص)
واسراويل بهذا الجمع
شبه اقتضى عموم المنع
(ش) يعنى أن سراويل
لما كانت صيغته كصيغة
منتهى الجوع امتنع من
من الصرف لشبهه به وزعم
بعضهم أنه يجوز فيه
الصرف وتركه واختار
المصنف أنه لا ينصرف
ولهذا قال «شبه اقتضى
عموم المنع» (ص)

ابن الحاجب وأشار إلى رده بقوله عدم المنع أي في جميع الاستعمالات (قوله وان به سمي) نائب
فاعله لفظ به وان تقدم عليه لما صرح النائب الظرف في يصح تقدمه لعدم إيقاعه في ليس بخلاف غير الظرف
(قوله كشراحيل) بالشين المحجمة والحاء المهملة علم لعدة أشخاص من الصحابة والمحدثين وغيرهم قاموس
(قوله للعامة وشبه المحجمة) وعلى هذا لو نكر بعد التسمية به صرف لزوال العامة كاهو منه مذهب المبرد
ومذهب سيبويه منه مطلقا لشبهه بأصله كما منعوا سراويل وهو نكرة لثمة مغايل والله أعلم (قوله والعلم
الح) أعلم ان لا ينصرف نوعان أحدهما لا ينصرف في تعريف ولا تنكير وهو الخمسة الماضية والثاني
لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير وهو ما كانت إحدى علمية العامة وهو السبعة الباقية وقد
شرح يذكرها الآن (قوله تركيب مزج) أي خلط خرج تركيب الاضافة فانه مصروف والاسناد فانه
محكي كما في باب العلم مع تعريف الثلاثة (قوله نحو معدى كربا) يحتمل انه لا احتراز عن نحو سيبويه
فانه مبني تغليب الجزئية الثاني كما مر وهو لجزء التثنية لا يدخل ما ذكر عند من يعر به غير مصروف ولا ترد لغة
بنائه لان الكلام في المعربات وكذا تركيب العدد فانه يحتم البناء كاسياني في بابه واداسمي به ففيه ثلاثة
مذاهب اقراره على حاله واطرافه صدره للجزء واعرابه غير مصروف (قوله فتجعل اعرابه على الجزء
الثاني) وأما الاول فلا يلزم للفتح ان لم يكن معتلا ولا يسكون ان كان هذه هي اللغة المشهورة ومنهم من يضيف
صدر المركب الى عجزه فيعرب صدره بحسب العوامل ويستصحب سكون يائه في نحو معدى كرب فتقدر
عليه الحركات حتى الفتحة تخفيفا لتثقل التركيب ويخفض عجزه بدأوه اضافة لفظية لان كلام من
الكاملتين كالزاي من زيد فلا فائدة لها الا التنبية على شدة الامتزاج حتى صار كالشي الواحد ويعطى
العجز من الصرف وعدمه ما يستحقه لو كان مفردا فان كان فيه مع العلمية سبب مؤثر كالحجمة في هرمن
من رام هرمن امم موضع منع الصرف فيعجز بالفتحة دائما اعطاء الجزء العلم حكم العلم والاصرف كوت
من حضرموت فانه ليس فيه الا العامة وكذا كرب من معدى كرب فانه مصروف في اللغة المشهورة
وبعضهم ينعه حيث لا أي حال الاضافة بناء على أنه مؤنث تأنيثا معنويا قال الخبيصي من قدر كربا
للكربة منه ومن قدره اسما للجزء من صرفه ومن قدر بكاء فلا في بعلمك وقال فلا اسما للبقعة منه أو موضع
أو مكان صرفه اه دمايني وهكذا حكم عجز العلم المضاف أصالة فيمنع في نحو أبي هريرة وأبي زبني
وأبي عمرو وأبي عثمان وأبي يعقوب أعلاما لا في نحو عبد الله علمه المصروف فلا يمنع أبدا وان وجد فيه السببان
لانه مضاف (فائدة) وقع السؤال عن أم كاثوم هل يمنع عجزه العلمية والثاني المعنوي كما منع في
أبي هريرة وأبي بكر للتأنيث اللفظي فاجبت قبل ان أرى هذا المحل بالفرق بينهما بان العلة الثانية وهي
الثاني في هريرة تامة مستقلة به قبل التركيب وبعده فانضمت لجزء العلمية الحاصلة بعد التركيب
ومنعه بخلاف كاثوم فان فيه جزء كل من العلمية والثاني المعنوي لانه مدلول لمجموع الجزأين لا للجزء
وحده فالظاهر ان لا يمنع وهو الجاري على السنة للمحدثين كما في السماء يني على المعنى لتجزئ كل من العلتين
فيه وهذا فرق وجيه لكن يؤخذ من قول الخبيصي هنا ومن قدر بكاء أنه يمنع وذلك لان اسم البقعة مجموع
بعلمك لا بك وحده ففيه جزء كل من العلتين فكذا كاثوم وهو في الأصل كثير لحم الخدين والوجه من
الكائمة وهي اجتماع لحم الوجه ويؤخذ من قوله ومن قدر كربا بالاسما للكرة منه أن عجز العلم المضاف
يمنع ان كان معناه قبل التركيب مؤنثا نظرا لاصوله مع ان ذلك يزول بالعلمية فتأمل (قوله كذلك
حاري الح) أي علم حاري الح أي وان لم يكن على وزن فعلا ان كما اشار اليه بالتثنية فشمع نحو عجران
وعمران وعثمان بخلاف الوصف فانه يعتبر كونه على فعلا بالفتح كما مر ونقل عن سم أن قوله
كذلك حاري الح مفيد لعدم مجوهره بلا نظر للثال اذ يصدق على نحو عمران انه حاري زائد على فعلا

وان به سمي أو بمالحق
به فالانصراف منه يحق
(ش) أي اذا سمي بالجمع
المتناهي أو بما ألحق به
لكونه على زنته كشراحيل
فانه يمنع من الصرف العلمية
وشبه الحجمة لان هذا
ليس في الآحاد العربية
ما هو على زنته فتقول
فيمن اسمه مساجد
أو مصابيح أو سراويل هذا
مساجد ورأيت مساجد
ومررت بمساجد وكذلك
الباقي (ص)

والعلم يمنع صرفه مركبا
تركيب مزج نحو معدى
كربا
(ش) مما يمنع صرف الاسم
العلمية والتركيب نحو معدى
كرب وبعلمك فتقول هذا
معدى كرب ورأيت
معدى كرب ومررت
بمعدى كرب فتجعل اعرابه
على الجزء الثاني وتنعنه
من الصرف العلمية
والتركيب وقد سبق الكلام
في الاعلام المركبة في باب
العلم (ص)

كذلك حاوي زائد على فعلا

كغطفان وكاصهبان (ش) أى كذلك يمنع الاسم من الصرف إذا كان (١٠٣) علما وفيه ألف ونون زائدتان كغطفان

وأصبهان بفتح الهمزة
وكسرها فتقول هذا
غطفان ورأيت غطفان
ومررت بغطفان فتمنع
من الصرف العلمية وزيادة
الألف والنون (ص)

كندامسؤث بهاء مطلقا
وشرط منع العار كونه ارتقى
فوق الثلاث أو كجور أو سقر
أوز يد اسم امرأة لا اسم
ذكر

وجهان في العادم نذكر
سبق

وهو محجمة كهنند المنع أحق
(ش) ويمنع صرفه أيضا
للعلمية والتأنيث فإن كان
العلم مؤنثا بالهاء امتنع من
الصرف مطلقا أى سواء
كان علما لمذكر كطلحة
أو مؤنث كفاطمة زائدة
على ثلاثة أحرف كما مثل أم
لم يكن كذلك ككسبة وقلة
علمين وإن كان مؤنثا
بالتعليق أى بكونه علم أنثى
فالأمر أن يكون على ثلاثة
أحرف أو على أربعة من
ذلك فإن كان على أربعة
من ذلك امتنع من
الصرف كزيب وسعاد
علمين فتقول هذه زيب
ورأيت زيب ومررت
بزيب وإن كان على ثلاثة
أحرف فإن كان محرك
الوسط منع أيضا كسقر
وإن كان ساكن الوسط

بخلاف قوله فيما مر وزائدة فعلا في وصف فانه يفيد أن زائدة غير المفتوح لا يؤثران اه وهو تحكم محض
أذا نأخذ نحو عمران ليسا زائداً فعلا بالفتح كالمفتوح لا يؤثران اه وهو تحكم محض
خصان بالضم من الأوصاف هما زائداً المفتوح فيكون ماصرا كما كهذا بالفتح وهو باطل فالأولى
ما ذكرناه من النظر للثال فتأمل (قوله وكاصهبان) بفتح الهمزة وكسرها وبفتح الموحدة عند المغاربة
وتبدلها المشاركة فاه اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من نزلها وهو أصهبان بن نوح عليه وعلى نبينا
أفضل الصلاة والسلام (قوله زائدتان) علامة زائدتهما هنا وفيما مر سقوطهما في بعض التصاريف
كنسيان وكفران من نسي وكفر بخلاف طحان وتبان بفتح التاء فان النون أصلية فيهما لانه نسبة
للطحن وبيع الثمن امانبان بالكسر فثبت لتبع الجري وبالضم سرور والصغير يستر العورة فان كانا في غير
متصرف فعلتهما أن يكون قبلهما أكثر من أصلين كتمان هذان في غير المضاعف اما هو فان قدرت اصاله
تضعيفه فالزيادة والألف والنون أصلية كحسان وحسان فتمنع هاتان قدرتهما من العفة والحياة والحس
بالكسر أى الاحساس أو بالفتح وهو القتل كاذتحمسونهم باذنه لزيادتهما وان قدرتهما من الحسن والعفن
والحين بالفتح وهو الموت صرفته الاصاله النون فوزنها حينئذ فعلا لافعلان ومثل ذلك شيطان لانه
من شاط اذا احترق أو من شطن اذا بعدد محل ما ذكر في حسان غير الصحابي اما هو فمنوع قول واحد
لانه المسموع في شعره وعلى السنة الرواة قاله أبو حيان فيستفاد منه أن محل الوجهين في ضمير ماسمع فيه
أحد هما فقط والأفلايتعدى (قوله بهاء) الأولى بناء كاعبر في باب التأنيث فان مذهب سيبويه أن الهاء
بدل من التاء في الوقف وكأنه انما عبر بذلك للاحتراز عن تاء بنت وأخت لانها لا تمنع مع العلمية بل ان سمي
بهما من كصرف قطعا أو مؤنث كان ذارجهين كهنندان تاء هاء ليست للتأنيث عند سيبويه بل بنيت
الحكمة عليها وأسكن ما قبلها كتاء حبت وسخت ما على انها للتأنيث مع بناء الحكمة عليها فتمنع مع
العلمية مطلقا فلا يصح الاحتراز عنها حينئذ ان قلت هو لا يصح على الأولى أيضا لانه لا يصدق على بنت انه مؤنث
بالتاء لما صرفه قلت الاحتراز بالنظر لما يتوهم ان قوله مؤنث بناء أى معها فيصدق على بنت قطعا فتدبر
(قوله العار) أى الخالي من التاء مع كونه مؤنثا (قوله فوق الثلاث) أى ذى الثلاث لان الاسم لا يرتقى
فوق الأحرف بنفسها بل فوق اسم آخر ذى أحرف شاطبي (قوله أو كجور) عطف على محل ارتقى وقوله
أو سقر أوز يد عطف على جور وقوله اسم امرأة حال من زيد (قوله وجهان) مبتدأ وسوغه التقسيم
لانها في مقابلة تحتم المنع وفي العادم خبر يتد كبرام فعل العادم وسبق صفته ومحجمة عطف عليه وكان
ينبغي أن يزيد أو تحرك وسط لكن اكتفى عنه بمثيلة بهند (قوله للعلمية) هي فرعية المعنى والتأنيث
فرعية اللفظ لان تاء ملفوظة في نحو فاطمة ومقدرة فيز ينب وسعاد فاقاموا تقديرها مقام ظهورها والى
أن تقول انما يرجع تأنيث زيب للفظ اظهره في الوصف والضمير وانما اختص منع التأنيث بالعلمية لان
العلم المؤنث يلزمه التاء لفظا وتقديرا كما ذكرنا فاشبهت ناؤه ألف حبل في لازم فتمنع بخلاف تاء الصفة كقائمة
وقاعدة في حكم الانصال لهما بهما في قائم وقاعد فلم تؤثر (قوله بالتعليق) أى بالوضع على مؤنث مع خلو
من التاء لفظا (قوله كزيب الخ) أى لتزيد الاربعة منزلة التاء (قوله كسقر) أى لقيام الحركة مقام
الاربعة القائم مقام التاء وليس ذارجهين خذافا لابن الانباري (قوله كجور) بضم الجيم أى لان نقل
الحجمة يقاوم تحرك الوسط وان كانت الحجمة وحدها لا تمنع الثلاث لانها هاء مقوية للتأنيث لا مستقلة
بالمنع ومثل جور حص وماه اسم بالدين (قوله أو منقول الخ) أى لان نقل نقله للمؤنث يعادل خفة اللفظ

فان كان أعجميا كجور اسم بلاد ومنقول من مذكر الى مؤنث كزيد اسم امرأة منع أيضا وإن لم يكن كذلك بأن كان ساكن الوسط
وليس أعجميا ولا منقولاً عن مذكر ففيه

ويصيرها كالعدم فيرجع الى تحتم المنع وانما جاز الوجهان في هـ مع انه مثله هـ وحوفاوز يد باصالة
تأنيته لان خفة لفظه بالسكون لم يعارضها ثقل أصلا اذ الشيء الباقي على أصله لا ثقل فيه بخلاف ذلك هذا
منهيب سيمويه والجمهور وجهه الجزمى والمبرد ذارجهين كهـ (قوله وجهان) فالمنع لوجود السببين
والصرف لمقاومة السكون أحدهما (فائدة) يجوز في أسماء القبائل والارضين والسكك الصرف على
تأويلها باللفظ والمساكن والحي أو الابل وعدمه على ارادة السككة والبقعة والقبيلة الا اذا سمع فيه أحدهما
فقط فلا يجاز كاسمع الصرف في كاب وثيف ومعد باعتبار الحى و بدر وحـ ين على المساكن وكمنعه في
يهود وجوس علمين باعتبار القبيلة ودمشق على البقعة والا اذا تحقق مانع غير التأنيث المعنوى فيمنع بكل
حال كتغلب وباهلة وخولان وبغداد أفاده في التسهيل وشرحهم مع زيادة وقوله وأسماء السكك أى كاسماء
حروف الهجاء وكذا أدوات المعاني كان حرف نصب وضرب فعل فانها اذا عرفت جاز فيها الصرف وعدمه
باعتبار ما ذكر وان كان الاكثر حكاية حالها الاصلى وأما نحوه وولك قرأت هـ ودان جعلته اسما للسورة
منعته لانه كجورا وللنبي عليه الصلاة والسلام على حذف مضاف أى سورة هـ ود صرفته لما سياتى وكذا
يقاس ما أشبهه ويشكل على ما سبق ولم جاء تني قریش بالنون وقوله تعالى كذبت ثمود المرسلين عند
من نونه مع ان تأنيث الفعل يقتضى اعتبار القبيلة فكأن حقه المنع واجب بأن التأنيث على حذف مضاف
أى أولاد قریش وعود مثلا كما اعتبر المضاف في قوله تعالى أو هم قاتلون بعوكم من قرية أهلكناها والا
لقال أوهى قاتلة أو أنه تأنيث باعتبار القبيلة وصرف باعتبار الحى فهو مذكور ومؤنث باعتبارين ولا منع فيه
أفاده الرضى (تنبيه) مصر عنه تأويله بالبقعة يتعين منه وليس كهـ لانه منقول من مذكر وهو
مصر بن نوح عليه الصلاة والسلام كان نقل عن عيسى بن عمرو وانما صرف في اهبطوا مصر التأويل بالمساكن
أولانه غير معين أى مصر من الامصار (قوله والعجمي الوضع والتعريف) من اضافة الوصف لمرفوعه
أى العجمي وضعه وتعريفه وقوله معز يدا ما حال من الهاء في صرفه وان لم عليه عمل المصبره وثورا
للتسارع في الظرف أو من الضمير في العجمي لتأوله بمشتق أى المنسوب للعجم فيحتمل الضمير لان العجمي
نفسه لانه مبتدأ وزيد مصدر زاد بمعنى الزيادة (قوله العجمية) طريق معرفتها تقل الأئمة أو خروج
الاسم عن وزن الاسماء العربية كإبراهيم وإبراهيم أو خلو الخاسى من حرف مرفعل وهي المتألفة
وكذا الرباعي الا ما فيه السين فقد يكون عربيا كعجمية أو أن يجتمع فيه ما لا يجتمع في العربية كالجم
مع القاف ولو بفاصل كما أطلقه بعضهم كصنجرى وجرموق أو مع الصاد كوجان وجص أو مع الكاف
كاسكرجة وكتبعية الراملون أول السككة كترجس والزاي الدال آخرها كهـ سدز (قوله في لسان
العجمي) المراد به ما عند العربى لا خصوص الفارسية (قوله بل في لسان العرب) أى سواء استعملته
أولا في معناه الاصلى ثم نقلته للعجمية كالجم وفبر وزمى بهما وهذا مصروف اتفاقا أو جعلته علما
من أول الامر كبندار بضم الموحدة عند العجم اسم جنس للتاجر الذى يخزن البضائع أو يبيع المعادن
وقالون بالروى اسم جنس للجيد ولم تستعملهم العرب كذلك بل علمين ابتداء وهذا مصروف عند غير
الشلوبين وابن عصفور (قوله بحرك الوسط) أى لان العجمية سبب ضعيف فلم تؤثر بدون الزيادة
بخلاف التأنيث فان علامته مقدرة وتظهر في بعض التصار بفعله نوع قوة في الثقل وتحرك الوسط بزيده
فمنع (قوله كسرا) في نسخ كشر بفتح الشين المعجمة والتاء فوقية اسم قلعة بالعجم ومحل صرف
ذلك ما لم يرد به البقعة والاتهم منعه للتأنيث المقوى بحركة الوسط أو بالجملة لا للعجمية وجمها (فائدة)
أسماء الانبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام كاهافير مصروفة للعجمية والعجمية حتى موسى عليه السلام
لانه معرب موسى وهو بالعبراني معناه الماء والشجر لان فرعون التقطه من بينهما فركبا اسما عليه وأما

وجهان المنع والصرف
والمنع أولى فتقول هذه
هندور أيت هند ومررت
بهـ (ص)

والعجمي الوضع والتعريف
مع

زيد على الثلاث صرفه
امتنع

(ش) وينع صرف الاسم
أيضا العجمية والتعريف

وشروطه أن يكون علما في
اللسان الاعجمي زائدا على

ثلاثة أحرف كإبراهيم
واسماعيل فتقول هذا

إبراهيم ورأيت إبراهيم
ومررت بإبراهيم فتمنعه

من الصرف للعجمية والعجمية
فان لم يكن الاعجمي

علما في لسان العجم بل في
لسان العرب أو كان نكرة

فيهما كالجم علما أو غير
علم صرفته فتقول هذا

الجم ورأيت لجاما ومررت
بلجام وكذلك تصرف

ما كان علما أعجميا على
ثلاثة أحرف سواء كان

محرك الوسط كسقر أو
ساكنه كنوح ولوط

اختلافهم في اشتقاقه فاما هو في موسى الحديدي فقل من أوسيت رأسه اذا حلقته فهو موسى كاعطيته فهو معطى فيكون مصروفا وقيل هو فعلى من ماس بيس اذا نبخر في مشيه لتحركه كذلك عند الحلق به فقلبت الياء واو الضم ما قبلها كوقوف من اليقين فيمنع للالف المقصورة كافي السمين ويستثنى من الملائكة أربعة رضوان ومالك ومنكر ونكير فهذه أربعة لكن رضوان ممنوع للزيادة ومن الأنبياء سبعة نوح وصالح وهود ولوط ونوح وشيث عليهم الصلاة والسلام فسلكها مصروفة لفقدها الحجة في الأربعة الأولى وقد بشرطها في الباقي وقيل هو دليس عربي بل هو كنوح لانه قبل اسمعيل وهو أبو العرب لكن ما ورد أن اسمعيل تعلم أصل العرب بية من جرحهم حين سكنوا مكة مع أمه بدل على وجود العرب بية قبله وفي عز بروجهم أن قرى بهما فالصرف على أنه عربي من التعزير وهو التعظيم وعنده على أنه محجى وأنه حذف تنوينه لساكنين تشبيهه بالبحر فالد واما دليس فقلب منه الحجة وقيل عربي مشتق من الابل اس وهو الابداع وعلى هذا فله اسم الحجة لان العرب لم تسم به أصلا بل هو خاص بن أطفائه الله عليه فكأنه دخيل في لسانها لانه لا نظير له في لسان العرب بية كقيل لانه كاحليل واكيل وغيرهما والله أعلم (قوله كذلك ذوزن) أي علم ذوزن وقوله وأغالب بالجر عطف على يخص من عطف الاسم على الفعل لكونه بمعنىه والاحسن هنا أن ويل الفعل بالاسم لأنه صفة للوزن والأصل فيه الأفراد أي ذوزن خاص وأغالب وان جرى الشارح في الحل على بكسره (قوله كاجد) منقول من المضارع أو الماضي المعتدى بالهمز أو اسم التفضيل سم (قوله كفعل) أي الماضي المجحول وفعل أي الماضي المعلوم المضعف العين ككلم بشد اللام وكذا المفتوح بقاء مطاوعة ككلم أو همزة وصل كانطاق وتقطع همزته عند التسمية به لبعده عن أصله ومضارع وأمر غير الثلاثي كيد حرج وينطاق ويستخرج ودحرج الخ الأمر المفاعلة فبكل هذه الأوزان مختصة بالفعل لانها لا توجد في غيره الا نادرا كدمل بضم فكسر لسوية كبن عرس وينجب كينطاق طرزة أو في اسم أهجى كبقم بوزن كلم الصبغ المعروف واستمر كاستخرج اللب ساج الغليظ فاذا سمي بشئ منها مجرد عن فاعله منع الصرف للوزن المختص أو مع فاعله ولو مستترا حكى لانه جملة أمم مضارع الشئ في رأسه فن الغالب كاسيأني وأما أمر المفاعلة كضارب بكسر الراء فالاسم أولى به لكثرته فيسه فلا يؤثر نعرسج (قوله هذا ضرب وكلم) أي برفعهما لانه خبر وليس تحكما وانثاني منصوب بالفتحة والثالث مجرور بها (قوله والمراد بما يشلب الخ) أشار بذلك الى أن التعبير بغالب فيه قصور وأولى منه قول التسهيل وهو أولى بالفعل لانه يشمل ما كان كثير فيه وما فيه الزيادة المذكورة وان لم يغلب كاسيأني الآن يراد الغالب حقيقة أو حكما بان يقتضى القياس كثرته في الفعل لافتتاحه بالزيادة بقرينة تمثيله بالجد ويعلى فانه من الغالب حكما (قوله بوجوده في الفعل كثيرا) أو رد عليه أن فاعل بالفتح كضارب كثر في الأفعال مع ان موازنه من الاسماء ككأنهم مصروف اتفاقا الا أن يقال كلامه مبنى على الغالب أي أن كثرية الوزن في الفعل تقتضى المنع غالبا وقد لا تقتضيه (قوله أو يكون فيه زيادة) أي مع كثرته في الفعل دون الاسم وهو مضارع الثلاثي المبسو بغير الهمزة كيرمغ بمجدة بوزن يضرب اسم الحجارة ببض وتنضب كتنصر لشجر أو يستوى فيهما وهو مضارع الثلاثي المبسو بالهمزة كايض رأسود بوزن أذهب وأعلم وأوجه وأعين كالنصر واقتل فهذا الوزن أولى بالفعل لافتتاحه بالهمزة فقط وما قبله لانه كثر في الزيادة معا وأعلم ان المراد بالاسم الذي يكثر فيه الوزن أولا يكثر اسم الجنس أما العلم فلا عبرة به لانه يكون منقول من الفعل (تنبيه) شرط الوزن المانع لزومه للكتابة فيصرف امرؤ وابنه علمين لانهم ما خرجا عن الأفعال يكون عنهما لا تزم حوكة واحدة بل هما في الجر كضرب وفي النصب كاعلم وفي الرفع كخرج وان لا يخرج بالتغيير الى مثال هو الاسم مع خلوه من زيادة المضارع فيصرف نحو

(ص)

كذلك ذوزن يخص الفاعل

* أو غلب كاجد يعني

(ش) أي كذلك بمنع

صرف الاسم اذا كان علما

وهو على وزن يخص الفعل

أو يغلب فيه والمراد بالوزن

الذي يخص الفعل مالا

يوجد في غيره الا نادرا

وذلك كفعل وفعل فلو

سميت رجلا بضرب أو كام

منعته من الصرف فتقول

هذا ضرب أو كام ورأيت

ضرب أو كام ومررت

بضرب أو كام والمراد بما

يغلب فيه أن يكون الوزن

يوجد في الفعل كثيرا أو يكون فيه زيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم فالاول كأندوا صبح فان هاتين الصيغتين يكثران في الفعل دون الاسم كاضرب واسمع ونحوهما من الأسماء أخذ من فعل ثلاثي فلو سميت بأندوا صبح منته من الصرف للعلمية ووزن الفعل فتقول هذا أندويرايت أندوسرت بأند والثاني كأندوز يد فان كلاما من الهمزة والياء يدل على معنى في الفعل وهو التسكيم والغيبة ولا يدل على معنى في الاسم فهذا الوزن وزن غالب (١٠٦) في الفعل بمعنى أنه به أولى فتقول هذا أندوز يدورايت أندوز يدوسرت

بأندوز يد فيمنع للعلمية ووزن الفعل فان كان الوزن غير مختص بالفعل ولا غالب فيه لم يمنع من الصرف فتقول في رجل اسمه ضرب هذا ضرب ورأيت ضربا وضربت بضرب لانه يوجد في الاسم كحجر وفي الفعل كضرب (ص)

وما يصير علما من ذي ألف زيدت للاحاق فليس ينصرف

(ش) أي ويمنع صرف الاسم أيضا للعلمية وألف الاحاق المقصورة كعاق وأرطى فتقول فيهما علمين هذا عاق ورأيت عاق وضربت عاق فتضمنه من الصرف للعلمية وشبه ألف الاحاق بألف التأنيث من جهة أن ماهي فيه والحالة هذه أعنى حالة كونه علما لا يقبل تاء التأنيث فلا تقول فيمن اسمه عاقى علقة كما لا تقول في حبلى حبلة فان كان ما فيه ألف الاحاق غير علم كعاقى وأرطى قبل التسمية بهما صرفته لأنها والحالة

رد وقيل علمين لخروجهما بالاعلال الى وزن ففصل وريم بخلاف نحو يز يد وان خرج الى وزن بر يد لان زيادته تنبه على أصله (قوله كأند) بكسر الهمزة والميم كأضرب أمرا واصبح بكسر ثم فتح كاسمع كذلك وفيه عشر لغات مجموعة في قوله

وهمز أنملة ثلث وثالثه * التسع في اصبح واختم باصبع

وقوله ونحوهما أي كابل بوزن انصر وهو خصوص الدوم (قوله للاحاق) قال الشاطبي هو جعل الثلاثي بزنة الرباعي أو الخجاسي الأصول ليلحق به في نصاريه فيزاد فيه حوف كالألف من أرطى وعلق لجعلهما كجعفر وفي عزهي وذفرى كدهرهم وكاحدى الباعين في جلبب جلبيبة وجلبا بالجمع لهما كدسج دسجة ودسج أجا أو حر فان كالياء والتاء في حلتيت وحلاتيت وعفريت وعفارت للاحاقهما بقنديل وقنديل (قوله كعاقى) بعين مهيمة ثم قاف بوزن سكرى امم لنبت قضبانة دقاق تستخدمه المكاس ويشرب طبيخه للاستسقاء قاموس (قوله وأرطى) اسم لشجر رقيق ليست ألفه للاحاق بل أصلية فوزنه اقل فيمنع لوزن الفعل مع العلمية (قوله وشبه ألف الخ) من اضافة الصفة لوصف أي وألف الاحاق الشبيهة بألف التأنيث المقصورة (قوله من جهة الخ) أي ومن جهة ان كلامهما زيادة غير مبدلة من شيء وانها لا تقع الا في وزن صالح لالف التأنيث كإرطى بوزن سكرى وعزهي بوزن ذكرى فأوجه الشبه ثلاثة وتفاوتها في أن ألف الاحاق في غير العلم تلحقها التاء والتنوين ولا يلحقان ألف التأنيث مطلقا ولذلك قال الفارسي انما لم يجعل ألف أرطى وعلق للتأنيث لقولهم أرطاة وعلقة ولا يمكن اجتماع تأنيثين اه وقد استعمل بعض الاسماء منون بجعل ألفه للاحاق وغير ممنون بجعلها للتأنيث وبهما قرى نترى في السبع (قوله حالة كونه علما) ظاهر المذكور أو مؤنث ولكن في الثاني مانع آخر وهو التأنيث المعنوي (قوله لا تشبه ألف التأنيث) أي شبهها كالألف للاحاقها التاء والتنوين كما سوان أشبهتها فإما تقدم فلما كمل شبهها مع العلمية أثرت بخلاف هذه وهل هي مستقلة بالمنع كالف التأنيث والعلمية مهيمة لها لا مانعة أو كل منهما مؤثر لان المشبه لغيره أحط رتبة منه احتمالا (قوله كعلباء) بكسر المهملة ثم موحدة اسم لقصبه العنق وانما كانت ألفه الممدودة للاحاق بقرطاس لالتأنيث لانها تنوين ولا تكون الا في وزن لا يصلح لالف التأنيث لكونه ليس من أوزانها ولان همزة التأنيث متقلبة عن ألف فهي مانعة كاصلها وهذه عن ياء فلم تمنع فأوجه الفرق بينهما ثلاثة والله أعلم (قوله والعلم) أي حقيقة أو حكما بقرينة تشبيهه بفعل التوكيد فانه ليس بعلم حقيقة عنده قال في شرح السكافية لان العلم إما شخصي أو جنسي فيختص ببعض الأشخاص أو الأجناس ولا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالعلم كعلمية باطل اه أي بل هو مشبه للعلم كما في الشرح لسكن قيل انه علم جنس معنوي للاحاطة والشمول كسبحان للتسبيح وفي ذلك توفية بقاعدة أنه لا يعتبر في منع الصرف الا العلمية الحقيقية تصریح (قوله كفعل التوكيد) الاضافة على معنى اللام أو في ثعل أو بوقيلة وأصله علم جنس للشعب (قوله لان مفردة جمعاء) كجمراء والقياس في موازن فعلا اذا كان اسما لا صفة ان يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات وأيضا فان مذ كره جمع بالواو والنون خلق مؤنثه الجمع بالألف والتاء فعدل

هذه لا تشبه ألف التأنيث وكذا ان كانت ألف الاحاق ممدودة كعلباء فانك تصرف ما هي فيه علما كان أو نكرة (ص) عنه

والعلم يمنع صرفه ان علما كفعل التوكيد أو كشملا والعدل والتعريف مانعا سحر * اذابه التبعين قصد ايتبع (ش) يمنع صرف الاسم للعلمية أو شبهها والعدل وذلك في ثلاثة مواضع الاول ما كان على فعل من أفعال التوكيد فانه يمنع من الصرف لشبه العلمية والعدل وذلك نحو جاء النساء جمع ورأيت النساء جمع وممرت بالنساء جمع والاصل جماعات لان مفردة جمعاء فعدل عن جماعات الى جمع وهو معرف بالاضافة

هذه الى جمع هـ هذا اعتبار النظم وقيل معدول عن فعل بضم فسكون لانه قياس جمع أفعال فعلاء منكره
ومؤنثه كجمع أشهر وسجاء وقيل معدول عن فعلى كسجاء وسجاري والاول أصح لان فعلاء لا يجمع
على فعل الا اذا كان صفة منكرها ففعل ولا على فعلى الا اذا كان اسما محصلا منكره وجمعاء ليس كذلك لانه
ليس صفة وله منكر (قوله أى جمعهن) حذف الضمير للعلم به ونوى ولا يرد أن الاضافة تبطل منع الصرف
فكيف يعتبر تعريفها ما نفع الان محل ابطاله مع وجود المضاف اليه لان حكم المنع لا يتبين معه أمام حذفه
فلا مانع من اعتباره وكذا يقال في الآتية (قوله العلم المعدول) أى عدلان تقدير يا فان طريق العلم يعدل
هذا النوع سماه غير مصروف مع علامة العلمية فقط فيقدر فيه العدل لئلا يترتب المنع على علامة واحدة فلو سمع
مصروفه لم يحكم به كادد وكذا غير العلم من اسم الجنس كغفر وصرود والصفة كطهم ولبد والمصدر
كهدى وتقى والجمع كغرف ونجم فكل ذلك غير معدول وكذا لو وجد له مع العلمية علامة غير العدل كطوى
فان منعه للتأنيث باعتبار البقرة لا العدل اذ لا حاجة لتسكاف تقديره مع وجود غيره بخلاف العدل في نحو جمع
وسجاء وأخر ومثنى فانه تحققي يدل عليه ورود اللفظ على خلاف ما يستحقه مع اتحاد المعنى فلو وجد فعل
علماء لم يعلم أصرفه أم لا فذهب سيدي به صرفه ومنه ذهب غيره بالمنع وهذا من تعارض الاصل والغالب في
العلم بآفاده الشنواني على القطر (قوله زفر) اسم علم حنفي (قوله والاصل عامر) أى فاعلم منقول
عن عامر العلم المنقول عن الصفة وكذا الباقي معدول عن فاعل علمه لاعتناء الصفة لانها ليست بمعناه
لتسكيرها وقيل ان ثعلم معدول عن أنعل لا ناعل لانه غير مستعمل يقال رجل أنعل اذا اختلفت منابت
أسنانه وكان فيها ز وأندوا مرة على صحاح وفائدة العدل في هذا النوع تخفيفه مع محضه العلمية ادل وقيل
عامر لتوهم انه صفة (قوله سحرا اذا أريد الخ) مثله أمس عند بعض نعيم كاسر أول الكتاب (قوله
يوم الجمعة سحر) المراد باليوم ما يشمل الليل كما هو أحد اطلاقيه وسحر بدل بعض منه على تقدير الضمير
وليس المراد به خصوص النهار لئلا يرد ان السحر آخر الليل فلا يصح ابداله منه على أنه يمكن جعل السحر
من النهار مجازا لمجاورته (قوله ممنوع من الصرف) أى عند الجمهور وقيل منصرف لكن ترك تنوينه
لنية الاضافة أو أل وقيل مبنى على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف ومر في أمس الفرق بين العدل
والتضمنين وقيل لا معرب ولا مبنى فالأقوال أربعة وهي في سحر المعين اذا كان ظرفا فلو نكر أو عرف
بأل مثلا صرف الفوات العدل نحو نجيهاهم بسحر وجئتكم يوم الجمعة السحرا وسحره ولو لم يكن ظرفا مع
تعيينه قرن بأل أو أضيف وجوبا كطاب السحرا وسحرنا (قوله والاصل في التعريف أن يكون بأل)
أى أو بالاضافة حيث أريد به معين مع خلوه عنها محكما بعبء له عن أحدهما لاشتغاله على معناه فهو عدل
تحقيقى لذلك وخص ذوال دون المضاف اقتصارا على ما يدفع الحاجة مع اختصاره (قوله وصار مشبها
لتعريف العلمية) أى وليس بعلم حقيقة كما يشير اليه قول المصنف والتعريف لكن صرح في التسهيل بأنه
علم شخصى أو جنسى فاستشكله أبو حيان بان تعريفه حينئذ بالعلمية وهو لا يجمع تعريف اللام فكيف
يكون معدولا عنه مع عدم اشتغاله على معناه اه وصريح ذلك أن العلم الحقيقي لا يصح عدله عن ذى أل لما
ذكر فاحفظه ينفعك في مواطن كثيرة فاقبل عن السعد وغيره من ان رجب وصفر من الشهور اذا أريد
بهما معين يمنع صرفهما بالعلمية والعدل عن الرجب والصفر بأل ينبغى حمله على العلمية الحسكية وهي المعبر
عنها هنا بشبه العلمية لما سمعت ولان العلم الحقيقي لا يحتاج لاشتراط التعيين والمطلع لا اشتراطهما معهما
بالصرف وعدمه هذا ويحتمل أن منهما بالعلمية الجنسية على الأيام المخصوصة والتأنيث المعنوي باعتبار
تأويلهما بالمدرة صرفهما على اعتبار الوقت سواء أريد بهما معين أم لا فتأمل وفي المصباح ان رجب الشهر
مصروف وان أريد به معين وأما باقي الشهور فخمادى ممنوع لأن التأنيث وشعبان ورمضان بالعلمية والزيادة

المقدرة أى جمعهن فأشبهه
تعريفه تعريف العلمية من
جهة أنه معرفة وليس في اللفظ
ما يعرفه الثاني العلم المعدول
الى فعل كعمر وزفر وتعل
والاصل عامر وزافر وتاعل
فمنعه من الصرف العلمية
والعدل الثالث سحرا اذا
أريد به يوم بعينه نحو
جئتكم يوم الجمعة سحر
فسحر ممنوع من الصرف
للاعدل وشبه العلمية وذلك
انه معدول عن السحر لانه
معرفة والاصل في التعريف
أن يكون بأل فعدل به عن
ذلك وصار تعريفه مشبها
لتعريف العلمية من جهة أنه
لم يلفظ معه تعريف (ص)
وابن على السكس فعال عامر
مؤنثا وهو نظير جشها
عند نعيم وأصرفن ما نكرها
من كل ما التعريف فيه أرا
(ش) أى اذا كان علم
المؤنث على وزن فعال
كخادم ورقاش فلا عرب فيه
منه هجان أحدهما وهو
منه هجان أهل الخجاز

بناؤه على الكسر فتقول هذه حذام ورأيت حذام ومررت بحذام والثاني وهو مذهب تميم اعرابه كاعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل والاصل حاذمة وراقشة فعدل الى حذام ورقاش كعدل عمر وجشم عن عامر وجاشم الى هذا أشار بقوله وهو نظير جشماء عند تميم وأشار بقوله واصرفن ما نكرنا الى ان (١٠٨) ما كان منسبه من الصرف للعلمية وعلة أخرى اذا زالت عنه العلمية

بناؤه على الكسر فتقول هذه حذام ورأيت حذام ومررت بحذام والثاني وهو مذهب تميم اعرابه كاعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل والاصل حاذمة وراقشة فعدل الى حذام ورقاش كعدل عمر وجشم عن عامر وجاشم الى هذا أشار بقوله وهو نظير جشماء عند تميم وأشار بقوله واصرفن ما نكرنا الى ان (١٠٨) ما كان منسبه من الصرف للعلمية وعلة أخرى اذا زالت عنه العلمية

والباقي مصروف والله أعلم (قوله بناؤه على الكسر) أي مطلقا سواء كان آخره اعرابا أم لا وانما بنى شبهه المبنى وهو نزال وزنا وعدلا وتعربا لانه معدول عن انزل وهو معرفة لعدم تنوينه ومن زاد في وجه الشبه وتنايشا فاعلمه أول نزال بالكسمة أو بناه على مذهب المبرد من انه معدول عن مصدر معرفة وثبت فنزال بمعنى المنزل ودراك بمعنى الحركة. وقيل بنى حذام لتضمنه معنى هاء التانيث التي في المعدول عنه وخص بالكسر على أصل التخلص من الساكنين فلو سمى به مذكوزا لموجب البناء لانه الآن ليس مؤنثا ولا معدولا فيعرب غير منصرف للعلمية والتانيث الأعلى كغيره قال سيبويه ومن العرب من يصرفه حينئذ (قوله كاعراب ما لا ينصرف) أي عند كلهم اذ لم يكن آخره اعرابا متحركا بارفاً كغيرهم بنيه على الكسر كاهل الحجاز توصلا الى اسالته التي هي اغتهمم بعضهم بضمه الصرف كالأول وقد لفق الاعشى بين اللفتين لان الاصح قدرة العربي على النطق بغير لفته اذا أرادها ففان

ومر دهر على وبار * فهلكت جبهة قوبار

فكسر الاول على لغة أكثرهم ورفع الثاني غير منقون كقائهم وقيل لان لفتي بل الثاني فعل ماض فاعلمه واو الجماعة بمعنى هلكوا فيكتب بالواو والالف كساروا (قوله للعلمية والعدل) هذا رأي سيبويه وقال المبرد للعلمية والتانيث وهو أقوى لتحقق التانيث والعدل انما يقدر اذ لم يتحقق غيره وعلى هذا فهو موصوف نحل وعن الاول منقول عن فاعلة علماء المنقولة عن الصفة كما صرفي عمر (قوله وجشم) بضم الجيم وفتح الشين المحجمة اسم رجل معدول عن جاشم أي عظيم سم (قوله لزوال أحد سببها وهو العلمية) أما ما كان أحد سببها الوصفية وهو العدل والوزن والزيادة وكان فيه سبب مستقل وهو الالف والجمع فغير مصروف سواء بقي على تنكيره أو سمي به وسواء نكر بعد التسمية به أم لا لأنظر الاشمونى وحواشيه (قوله وتخلص من سببها) الخاصل ان المانع مع العلمية سبعة ومع الوصفية ثلاثة والمستقل بالمانع اثنان وقدمات أحكامها (قوله وما يكون منه الخ) أي والذي يكون مما لا ينصرف منقوصا فهو يقتضى نهج جوارى أى طرقة في اعرابه سواء كان إحدى علميه العلمية أو الوصفية فخاله في العلمية قاض علم امرأه كمالى الشرح ويعمل تصغير يعلى علم رجل فانه يمنع الصرف للعلمية ووزن بدحرج وينقون رفعاً وجواضعاً الياء وينصب بالفتحة بلا تنوين وكذا الوسميت يرمى ويقضى أو الموصميت يفرزو ويدعو فتكسر ما قبل الواو وتقلها ياء لانه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضم ثم تجزى به كاذ كرومته في الوصفية أعيم تصغيراً عجمي فانه لا ينصرف للوصفية ووزن ادحرج فيجبرى فيه ما ذكر ويقال أصلها قاضى ويعلى ويرمى ويفزى وأعجمى بتنوين الصرف في الجميع بناء على تقديم الاعلال على منع الصرف فتحذف حركة الياء للثقل ثم الياء للساكنين ويعوض عنها التنوين وقس على ذلك والله أعلم (قوله يجوز في الضرورة) هذا جواز في مقابلة الامتناع فيصالح بالوجوب فان الصرف للضرورة واجب وللمتناسب جائز يصدق بهما قول المصنف صرف (قوله من طعام) بالصرف للضرورة جمع طعمينة وهي المرأة في الهودج مشتقة من الطعن وهو السفر وقد أطلق على المرأة وان لم تكن في هودج ولا مسافرة وتسام البيت * سوا لك نقبا بين خنى شعب * والسوا لك جمع سالكة مفعول ثان لتري ومفعوله الاول طعامان زيدت فيه من ونقبا مفعول سوا لك أى طريقا في الجبل

وخنى

للعلمية والتانيث فقاض كذلك ممنوع من الصرف للعلمية والتانيث وهو مشبه

يجوار من جهة أن في آخره ياء قبلها كسرة فيعامل معاملة فتقول هذه قاض ومررت بقاض ورأيت قاضى كأنقول هؤلاء بجوار ومررت بجوار ورأيت جوارى (ص) ولاضطرارا وتناسب صرف * ذو المنع والمصرف قد لا ينصرف (ش) يجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف وذلك كقوله * تبصر خليلي هل ترى من طعامان * وهو كثير

وحزني مثنى حزن بفتح فسكون وهو ما غلظ من الارض وشعبه اسم ماء (قوله وأجمع عليه البصريون في الجلة والافق قيل في ذي الالف المقصورة يمتنع صرفه للضرورة لعدم فائدته اذ يز يد بقد ما ينقص ورد بأنه قد يلتقي بسا كن فيحتاج السا كن الى كسر الاول فينون ثم يكسر وأيضاً سمع بدون ذلك كقوله اني مقسم ما ملكك بفاعل * جزأ الآخري ودنيا ترفع

بثنوين دنيا وكذا منع الكوفيون في الضرورة صرف أفعل من قالوا لان تنوينه انما حذف لاجل من فلا يجمع بينهما ورده البصريون بأن حذفه انما هو لاجل منع الصرف لاجل من بدليل صرف غير منه وشعره لزوال الوزن مع وجود من وقد نون أمثل في قوله * وما الاصباح منك بأمثل * مع وجود من المتقدمة عليه ﴿ تنبيه ﴾ أجاز قوم صرف الجمع المتناهي اختياريًا وزعم آخرون ان صرف ما لا ينصرف مطلقاً قال الأخفش وكأنه الة الشعراء لا يضطرارهم اليه في الشعر فخرى على أسننتهم (قوله للناسيب) هو نوعان تناسب السكيمات منصرفه انضم لها غير منصرف كتنوين سلاسل مناسبة أغللا وسهيرا وتنوين يغوث ويغوث في قراءة الأعمش لمناسبة نسرا والثاني لرؤس الآي كتنوين قوارير الاول لانه رأس آية يناسب بقية رؤس الآي في التنوين وصل في الألف بدله وقفا وأما قوارير الثاني فنون امشا كل الاول لالرؤس الآي هذا ما في النصريح فاحذر ما يخالفه (قوله فاجازه قوم الخ) أجاز الكوفيون مطلقا وبعض المتأخرين في العلم لوجود احدي العلتين فيه دون غيره ويؤيده أنه لم يسمع في غير علم وأجاز قوم منع صرف المنصرف اختياريًا (قوله واسقشهم والمنع) أي لجواز منعه الصرف (قوله وعن ولدوا الخ) هو رثاء في قومه من الهزج المكسوف جميع أجزائه ما عدا الضرب والكف حذف نون مقامين وآخر الشطر الأول ميم عامر وهو مبتدأ وخبره وعن والله أعلم

﴿ اعراب الفعل ﴾

(قوله كتنسعد) اما بفتح التاء والعين مضارع سعي يسعد بالفتح فيهما أي اعانه أو مضارع سعي بالسكسر اللازم من السعد وهو الجين ضد الشقاء واما بضم التاء مع فتح العين مضارع مجهول من الأول أو من أسعد المتعدي بالهمز معناه أو مع كسر هاء مبني للفاعل من أسعد (قوله اذا جرد الفعل) أي في اللفظ والتقدير معاً فلا يرد قوله * محمد فقد نفسك كل نفس * بجزم ترفع تجرده لفظ لان جازمه مقدر أي لنفد وقوله رفع أي لفظاً كما مثله أو تقديره كالمسكن للتخفيف نحو يأمركم أو لوقفت أو غيره فان رفعه مقدر قيل أو محلاً لان المضارع مع النونين يرفع محلاً كما قاله يس تعالى ان قاسم والذالم يقيده المصنف بالخلو منهما لكن صرح القليوبي وغيره بأنه معهما ليس له محل رفع وله محل النصب والحزم قيل وانما لم يقيده حينئذ اكتفاء بقوله في باب الاعراب * وأعر بوا مضارعان عريا * الخ فان مفهومه انه مع النونين غير معرب وقد يقال المنفي منه مع النونين الاعراب اللفظي والتقدير لا المحلى أيضا والالم ثبت له محل النصب والحزم أيضا وهو خلاف المنصوص ألا ترى أن الاعراب المحلى ثابت لجميع المبنيات ومع ذلك يصدق عليها انها غير معربة قطعاً فغدير (قوله موقع الاسم) أي اذا كان خبراً أو صفة أو حالاً لان الأصل في هذه الثلاثة الاسم فثبت وقوع المضارع فيها استحق الرفع الذي هو أول أحوال الاسم وأشرفها والمضارع وان كان يقع في ذلك لكنه مبني الأصل فلم يؤثر فيه العامل كذا قال البصريون واعترض بوقوعه مرفوعاً حيث لا يقع الاسم كهلا تفعل وستفعل وجعلت أفعل ورأيت الذي تفعل لاختصاص حرفي التحفيز والتنفيس بالفعل والعلة وخبراً فاعل الشروع بالجل وأبشيب بان المراد وقوعه في الجلة وأيضا فالرفع استقر له قبل أن يعرض له ذلك فلم يغير اذا أثر العامل لا يغير الا بعمل آخر تصریح (قوله لتجرده) أي لدوران الرفع معه وجودا وعدما والدوران من مسالك العلة ولا يرد ان التجرد عدمي فلا يكون علة للرفع الوجودي لان معنى التجرد الاتيان بالمضارع على أول

وأجمع عليه البصريون والكوفيون ورد أيضا صرفه للتناسب كقوله تعالى سلاسل وأغللا وسهيرا فصرف سلاسل المناسبة ما بعده وأما منع المنصرف من الصرف للضرورة فاجازه قوم ومنه آخرون وهم أكثر البصريين واسقشهموا لمنعه بقوله

وعن ولدوا صي ذو الطول وذو العرض فضع عامر من الصرف وليس فيه سوى العلية والى هذا أشار بقوله والمصرف قد لا ينصرف

(ص)

﴿ اعراب الفعل ﴾

ارفع مضارعاً اذا جرد

من ناصب وجازم كتنسعد

(ش) اذا جرد الفعل المضارع

من عامل النصب وعامل

الحزم رفع واختلف في

رافعه فذهب قوم الى انه

ارتفع لوقوعه موقع الاسم

فيضرب في فصولك زيد

يضرب واقع موقع ضارب

فارتفع لذلك وقيل ارتفع

لتجسده من الناصب

والجزم وهو اختيار

المصنف (ص)

و بلن انصبه وكى كذا بان

أحواله وهذا ليس بعدى ولو سلم فهو عدم مقيد والممتنع علة للوجودى هو المطلق وأما الجواب بان التجرد ليس علة مؤثرة بل علامة وهى يجوز كونها اعمدية فلا يصح لتصریح الرضى بان عوامل النحو بمنزلة المؤثرات الحقيقية على انه ان أراد به ان علامة الوجودى تكون عدم مطلقا فهو باطل أو مقيد ارجع للاول فتدبر وقال الكسائى رفع بالحرف المضاعفة ورد بان جزء الشئ لا يعمل فيه وقيل بالمضارعة نفسها قيل ولا مرة لهذا الخلاف (قوله لا بعد علم) معطوف على محذوف حال من أن أى حال كونها بعد غير العلم لا بعد علم أى مقيد به (قوله والتى) اما مبتدأ خبره فانصب بها ودخلته الفاء لعموم المبتدأ أو معقول محذوف يقسمه انصب والفاء عاطفة عليه أى ولا بس التى الخ فانصب بها (قوله واعتقد تخفيفها) أى حين رفع الفعل بعدها وقوله فهو أى الرفع مع التخفيف مطرد أى لا ضعيف ولا شاذ (قوله وهوان) هو حرف ينفي المضارع وينصبه ويخلصه للاستقبال فهو ينفي المستقبل وحرف التنفيس يشبهه ولا يفيدنا ببد النفي خلافا للزخشرى فى أنموذجه وأما قوله تعالى ان مخلقة واذبا فالنا ببد فيه من خارج عن ان لا منها ولا تأ كيد خلافا له فى كشافه لكن وافقه على التأ كيد كثيرون ويجوز تقديم معمول الفعل عليها عند الجمع وركز يدالن اضرب خلافا للاخفش ولا يرد أن النفي له صدر الكلام لان ذلك خاص بما ومنه قوله

مه عاذلى فهاتما لن أبرحا * بمثل أو أحسن من شمس الضحى

ولا يفصل الفعل منها الا ضرورة كقوله

لن مارأت أبابز يد مقاتلا * أدع القتال وأشهد الهيجا

أى لن أدع القتال مدقرو بى أبابز يد مقاتلا وعند ارادة الالفاظ نكتب ما كلمة واحدة فيقال أبان جواب لما وهم نصب أدع وأشهد ليس معطوفا على أدع لثلاثتنا فاض بل على القتال فهو منصوب بان مضمره لعطفه على اسم خالص أى ان ادع القتال وشهود الهيجا قيل والجزم بها لغة كقوله

* فلن يحل لاعينين بعدك منظر * وقوله

لن يجب الآن من رجائك من * حرك من دون بابك الخلقه

لكن الاول يحتمل انه مما اجتزى فيه بالفتحة عن الألف للضرورة (قوله ركي) أى المصدرية التى تنصب بنفسها لانها المرادة عند الاطلاق لا التعليمية فان النصب بعدها بان مضمره واعلم ان كى اما مصدرية قطعا أو تعليمية قطعا أو محتملة طما فالأولى هى الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن نحول كى لا تأسوا ولا يصح كونها تعليمية لان حرف الجر لا يدخل على مثله فى الفصيح بالضرورة اليه والثانية أربعة أقسام الداخلة على ما الاستفهامية نحو كيمه بمعنى له أو المصدرية كقوله

إذا أنت لم تنفع فضر فائما * يرجى الفنى كىما يضرو ينفع

أى للضر والنفع فالفعل مسبوك بما وكى حرف جر وقيل بكى وما كفتها عن العمل فتقاسم قبلها اللام والمذكورة قبل اللام كقوله

كى لتقضى رقية ما * وهدتنى غير مختلس

أو قبل ان كقوله

فقالنأ كل الناس أصبحت مانحا * اسانك كىما أن تغر وتخدعها

فكى فى كل ذلك كاللام معنى وعملا واللام بعدها مؤكدة والنصب بعدها بان مضمره وأظهارها فى الاخير ضرورة عند البصريين وأجازوه السكوفيون اختصارا بكثت كى ان تكرمنى ويؤيده ان اضمار ان به اللام جائزا واجب وممتنع كونها فى ذلك مصدرية أما الاول فظاهر وأما مع اللام فلا لا يفصل بين الحرف المصدرى وصلته وأما مع أن أو المصدرية فلان الحرف المصدرى لا يدخل على مثله فى الفصيح والمحتملة طما قسمان

لا بعد علم والتى من بعد ظن

فانصب بها والرفع صحيح

واعتقد

تخفيفها من أن فهو مطرد

(ش) ينصب المضارع اذا

صحبه حرف ناصب وهوان

وكى

وأن واذن نحو أن أضرب
وجئت لكي أعلم وأريد
أن تقوم واذن أكرمك
في جواب من قال لك آتيك
وأشار بقوله لا بعد علم إلى
أنه ان وقعت أن بعد علم
ونحوه مما يدل على اليقين
وجب رفع الفعل بعدها
وتكون حينئذ مخففة من
الثقيلة نحو علمت أن يقوم
التقدير أنه يقوم مخففة
وحذف اسمها وبقى خبرها
وهذه هي غير الناصبة
للمضارع لأن هذه ثنائية
لفظاً ثلاثية وضعاً وتلك
ثنائية لفظاً ووضعا وإن
وقعت بعد ظن ونحوهما
يدل على الرجحان جازي
الفعل بعدها وجهان
أحدهما نصب على جعل
أن من نواصب المضارع
والثاني الرفع على جعل أن
مخففة من الثقيلة فتقول
ظننت أن يقوم وأن يقوم
والتقدير مع الرفع ظننت
أنه يقوم مخففة أن وحذف
اسمها وبقى خبرها وهو
الفعل وفاعله (ص)
وبعضهم أهمل أن جلا على
مأخذا حيث استحققت
عملا
(ش) يعني أن من العرب
من لم يعمل أن الناصبة
للفعل المضارع وإن وقعت
بعد ما لا يدل على يقين
ولارجحان

المنفردة عن اللام وأن نحو كيلا يكون دولة فإن قدرت قبلها اللام فمصدرية أو بعدها أن فخارة والواقعة
بينهما كقوله * أردت لكيما أن تطير بقرتي * فلك جعلها جارة مؤكدة للام ومصدرية مؤكدة
بان والاول أرجح لأن لصوق أن بالفعل يرجح نصبها وإيضاحي أم بابها فلا توكيد خبرها واغتفر هذا دخول
حرف الجر والمصدر على مثله للضرورة إذ لا يمكن غيره بخلاف ماسر وأجعوا على جواز فصلها من الفعل
بالانافية وأما الزائدة كما هي من الأمثلة وبهمام نحو كي مالا يكون كذا وفي غير ذلك خلاف وقد تكون
اسما مختصرا من كيف فيرفع الفعل بعدها كقوله

كي تجنحون إلى سلم ومائت * قتلا كم وظلي الهيجاء اضطرم
أي كيف تجنحون (قوله وأن) أي المصدرية وهي أم الباب ولذا لا يضمر غيرها وإنما أسخرها لظول
الكلام عليها وهي تنصب المضارع لفظاً ومحلل مع النونين ولا تنصب محل الماضي انفاً فالانها توصله به ولا
تؤثر في معناه شيئاً بخلاف أن الشرطية لما قبلته مستقبلاً مناسب عملها في محله ويمتنع تقدم معمول الفعل عليها
خلافاً للفراء لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول وخرج بالمصدرية ثلاثة أشياء المخففة وستعلم الفرق
بينهما والزائدة وهي الواقعة بعد الحيزية نحو فلما أن جاء البشير أو بين السكاف وبحرورها كقوله
* كأن ظبية أعطوا لي وارق السلم * أو غير ذلك والمفسرة وهي المسبوبة بجملة فيها معنى القول دون
حرفه وتأخرها جملة ولم تقترن بحرف وهي تفسر معمول الفعل الذي قبلها ظاهراً كان نحو إذا أوحينا إلى
أمك ما يوحى أن أقذفه مفايحي هو عين أقذفه أو مقترنا نحو وأوحينا إليه أن اصنع الفلك أي أوحينا
إليه شيئاً هو اصنع ويحتمل الزيادة على معنى أوحينا إليه لفظ اصنع فإن قدر قبلها الجار كانت مصدرية
لاختصاصه بالاسماء ولو تأويل أي أوحينا إليه بوضع الفلك وإن لم يتقدمها جملة كانت مخففة نحو وأوحى
دعواهم أن الجنة لأن الكلام لا يتم إلا بدخولها والمفسرة لمحض التفسير لا التتميم وإن لم تأخرها جملة
امتدحت أن فلا يقال أرسلت إليه ما يليق أن مديح بل تحذف أو يؤتى بدله بأي فتدبر (قوله مما يدل
على اليقين) أي كراي وتحقق وتبين وظن مستعملاً في العلم وإنما وجب كونها في ذلك مخففة لأن المصدرية
للرجاء والطمع فلا تدخل الأعلى ما ليس مستقراً ولا ثابتاً والعلم إنما يتعلق بالحقق فلا يناسبه إلا التوكيد المفاد
بالخففة والاكثر حينئذ الفعل بين أن والفعل بما سبق في أن وأخواتها وأجوز سيئوبه والاختفش الخوف
يجري العلم عند يقين الخوف كخشيت أن تفعل بالرفع ومنه قوله

إذا مت فادفني إلى جنب كرمه * تروى عظامي بعلموتي عروقها

ولا تدفني في القلاة فاني * أخاف إذا مات أن لا أدوقها

برفع أدوق كالتأنيدي قبله (قوله وجب رفع الفعل) وأما قراءة فلا يرد أن لا يرجع بالنصب فيما شذ عن
أن أول العلم بغيره كالظن أو الرأي والاشارة مثلاً لا يجوز النصب كما علمت إلا أن تفعل كذا أي ما أرى ولا أشير
إلا بذلك قاله سيديويه وجوزوه الفراء بل (قوله أحدهما النصب) أي لعدم تحقق المظنون فيناسبه
الترجيح بان المصدرية وهو الأرجح عند عدم الفصل بالاولد أجمع عليه في أحسب الناس أن يتركوا أنما مع
الفصل بلا فلا يرجع الرفع كظننت ألا تقوم لأن فصل المخففة بها أكثر من المصدرية ويجب مع الفصل بغير
لا كقد والسبب وإن كظننت أن ستقوم لأن المصدرية لا تفصل بذلك (قوله والثاني الرفع) أي لقرب
الظن من العلم لسكونه الطرف الرجحان فكذا معلوم (قوله وبعضهم أهمل أن الخ) وبعضهم جزم بها كقوله
إذا ما غدونا قال ولدان أهلاً * تعالوا إلى أن يائنا الصيد نحب

(قوله أخنها) بالجر بدل من ما أو عطف بيان وحيث ظرف زمان أو مكان اعتباري لأهمل وضمة
استحققت يرجع لأن أي وبعضهم أهمل أن وقت استحقاقها العمل أو في مكان استحقاقها إن لم يتقدمها
علم ولا ظن جلا على ما بجامع أن كلا حرف مصدرية إنثائي وكذلك بعضهم أهمل ما المصدرية جلا على أن

فرفع الفعل بعدها جلا
على اختها ما المصدرية
لاشتركا في أنها بقدرا
بالمصدر فتقول أريد أن
تقوم كأنقول عجبت مما
تفعل (ص)
ونصبوا بأذن المستقبلا
ان صدرت والفعل بعد
موصلا

أوقبله اليمين وانصب وارفعها
إذا اذن من بعد عطف ورفعا
(ش) تقدم ان من جملة
نواصب المضارع اذن ولا
ينصب بها الا بشرط أحدها
أن يكون الفعل مستقبلا
الثاني أن تكون صدره
الثالث أن لا يفصل بينها
وبين منصوبها وذلك نحو ان
يقال انا آتيك فتقول اذن
أكرمك فلو كان الفعل
بعدها حال لم ينصب نحو ان
يقال أجبك فتقول اذن
أظنك صادقا فيجب رفع
أظن وكذلك يجب رفع
الفعل بعدها إذا لم تنص
نحو اذن يكرمك فان
كان المتقدم عليها حرف
عطف جاز في الفعل الرفع
والنصب نحو اذن أكرمك
وكذلك يجب رفع الفعل
بعدها ان فصل بينها وبينه
نحو اذن زيد يكرمك
فان فصلت بالقسم نصبت
نحو اذن والله أكرمك
(ص)

وبين لا ولا م جزا التزم
اظهار أن ناصبة وان عدم
لا فان عمل مظهر أو مضمر

كذلك وخرج عليه قوله صلى الله عليه وسلم كأنك نوابي عليكم وقول الشاعر
وطرفك اما جئتنا فاجبسنه * كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر

والاصح ان حذف النون فيهما للتخفيف لشبوهة نظما ونثرا فلا حاجة الى النصب بما والكاف في البيت
تعليلية وبما مصدرية على الوجهين وقيل الكاف مختصرة من كي فهي الناصبة ومازائدة ففيه ثلاثة أوجه
والمعنى احبس طرفك عن النظر اليما إذا جئنا لاجل ظنهم ان هوالك حيث تنظر ستراعليما (قوله فرفع
الفعل بعدها) جعل منه البصريون قراءة ابن محبسن أن يتم الرضاغة بالرفع وقوله
أن تقرأن على أسماء ويحكما * مني السلام وان لا تشعرأ أحدا

ولم يجعلوها مخففة كالسوفيين لعدم وقوعها بعد علم أرظن أعاده الصبان (قوله ونصبوا) أي أكثر
العرب لزوما عند استيفاء الشروط المذكورة لاجواز كما قيل فان عدم بعضها لزم اهمالها وبعضهم يلتزم
اهمالها مطلقا وهي لغة نادرة لكن تلقاها البصريون بالقبول لاحتياح حرف غير مختص بقياسه الاهمال فلا
التفات لمن أنكرها دما ميني والصحيح أنها حرف بسيط وناسب بنفسه لا بأن مضمره بعده ومعناها عند
سيبو به الجواب والجزاء غالبا دائما كما قيل لانها قد تمتحض للجواب نحو اذن أظنك صادقا جوابا لمن
قال اني أجبك لان ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة وأيضا هو حال والجزاء لا يكون الامستقبلا والصحيح
ابدال نونها ألقى الوقف كتنبؤ من المنصوب لان الجمهور على كتابتها بالالف وكذا رخصت في المصاحف
وعن المبرد والزجاج يوقف بالنون كان وان وتكتب بهاد عن الفراء ان أهمات كتبت بالنون لتفرق من
إذا الذرفية وان أهمات فبالالف لتمييزها بالعمل والخلاف في غير القرآن أمافيه فالوقف والرسم بالالف
اجمعا كما في الاتقان اتباعا للمصاحف (قوله والفعل بعد) جملة حالية من اذن أي والحال ان الفعل كأن
بعدها وموصلا بفتح الصاد حال من المستكن في الظرف وجملة قبله اليمين عطف على بعدا وعلى موصلا فهي
خبر أرحال (قوله وانصب وارفعها) أي الفعل والثاني مؤكدا بالنون الخفيفة المنقلبة أفا هذا كاستثناء
من مفهوم قوله ان صدرت وقوله اذا شرطية واذن فاعل محذوف يفسره وقع (قوله مستقبلا) أي
لان سائر النواصب لا تعمل في غيرة لتحقيقه في الوجود كالأسماء فلا تعمل فيه عوامل الافعال دما ميني
(قوله اذالم تنصير) أي في جعلها بان تاخرت كما كرمك اذن أو وقعت حشوا ولا تقع كذلك مع المضارع
الذي ثلاثة مواضع بالاستقراء بين الخبر والخبر عنه كما مثله الشارح أو بين الشرط وجوابه أو القسم وجوابه
كان ثاني اذن أكرمك أو والله اذن أكرمك ويجب اهمالها في الجميع وأما قوله
لا تتركني فيهم شطيرا * اني اذن أهلك أو أطيرا

بالنصب فضرورة أو خبر ان محذوف أي لا أستطيع ذلك واذن الخ مستأنف (قوله حرف عطف) هو
الواو والقاء (قوله جاز في الفعل الخ) التحقيق انها ان عطفت على ماله محل النعت والاجاز الامر ان فاذا
قيل ان تزرني أزررك واذن أحسن اليك ان قدر العطف على الجواب أنفيت وجوب الوقوعها حشوا وجرم
الفعل أو على الجملة الشرطية تمامها جاز النصب باعتبار تصديرها في جعلها والرفع على ان ما بعد الواو من تمام
ما قبلها بطها بينهما هو الارجح كما أشار اليه المتن بتأكيد عدم تصديرها ظاهرا وقيل يتعين النصب لان
العطف على الاول أولى أولانه مستأنف ومثل ذلك زيد يقوم واذن أحسن اليك ان عطفت على الفعلية
يتعين الرفع أو على الاسمية فالوجهان (قوله نصبت) أي لان القسم مؤكدا كدللار بط المستفاد منها ومثله
النافية لأنها لا تنضم مع اذن واعتبر ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء وان عصفور بالظرفين
والصحيح منع كل ذلك اذ لم يسمع شيء منه (قوله وبين لا) متعلق بظاهره وناصبه حال من ان دفع به توهم
اهمالها فصلها بالا (قوله لا) نائب فاعل عدم وان مفعول مقدم لا عمل اما بفتح الميم أمر من عمل يعمل

و بعد في كان حتما أضمر
كذلك بعد وإذا إصلاح في
موضعها حتى أو إلا ان خفي
(ش) اختصت ان من بين
بقية نواصب المضارع بأنها
تعمل مظهر ومضمر
فتظهر وجوبا إذا وقعت
بين اللام الجر ولا النافية نحو
جئتكم لئلا تضرب زيدا
وتظهر جوازا إذا وقعت
بعد لام الجر ولم تصحبها
النافية نحو جئتكم لأقرأ
ولان أقرأ هذا ان لم تسبقها
كان المنفية فان سبقها كان
المنفية وجب اضمار أن نحو
ما كان زيد ليفعل ولا
تقول لان يفعل قال الله تعالى
وما كان الله ليعذبهم وأنت
فيهم ويجب اضمار ان بعد
أو المقطرة بحيث أو لا تفقد
بحي اذا كان الفعل الذي
قبلها مما ينقض شيئا فشيئا
وتقدر بالا ان لم يكن كذلك
فالاول كقوله لاستسهلن
الصعب أو أدرك المني *
فما انفادت الآمال الاصابر
أي لاستسهلن الصعب
حتى أدرك المني فأدرك
منصوب بان المقطرة بعد أو
التي بمعنى حتى وهي واجبة
الاضمار والثاني كقوله
وكننت اذا عجزت قناة قوم *
كسرت كعوبها أو تستقيما
أي كسرت كعوبها إلا ان
تستقيم فتستقيم منصوب
بان بعد أو واجبة الاضمار

كفرح يفرح فهمزته وصل وكسرت ان للساكنين أو بكسرهما أمر من أعمل المتعدي بالهمزة فهمزته
للقطع فتنتقل فتحته للنون للوزن وهذا هو المناسب للمعنى المراد أي اجعلها عاملة (قوله و بعد في كان)
أي بعد كان المنفية وهو متعلق باضمر والجملة عطف على جواب الشرط وهو فان أعمل الخ والشرط مفروض
مع وجود اللام لان قوله وان عدم لامه مع وجود اللام فكذلك قوله واضمر بعد في كان أي مع لام الجر
(قوله كذلك الخ) أن مبتدأ خبره خفي و بعد أو متعلق به وكذلك مفعول مطلق خفي أو حال من فاعله أي
ان خفي بعد أو خفاء مثل ذلك الذي بعد في كان أو حال كونه بمثابة الاله في الوجوب (قوله ولا النافية) أي
أو الزائدة للتوكيد نحو لئلا يعلم أهل الكتاب ولا يفصل بين الفعل وان الا بالانها كلافصل اذ تدخل
بين الجار والمجرور كجئت بالازاد (قوله بعد لام الجر) أي للتعليل كانت كاملة أو للعاقبة نحو لو يكون لهم
عدوا أو زائدة مؤكدة وهي الواقعة بعد فعل متعد نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين في كل ذلك أن مضمرة
جواز أو قد تظهر نحو وأمرت لأن أكون أول المسلمين (قوله كان المنفية) المراد مادتها لا خصوص
الماضي ليدخل نحو لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه اللام اصطلاحا لام الجحود والمراد به مطلق الانكار
من اطلاق الخاص على العام لان الجحود انكار ما تعرفه فهو انكار الخ خاصة ولم يقيد كان بالنافية
لأنها المرادة عند الاطلاق فاللام بعد التامة لام كي لا الجحود وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان أي
مادتها خلافا لمن أجازها في أخواتها ومن أجازها في ظننت وأطلق النفي ومراده ما ينفي الماضي فقط وهو
خصوص ما مع الماضي ولم مع المضارع دون ان لا اختصاصها بالمستقبل ولا لغلبتها فيه ولما لا اتصال منفيها
بالحال وأما ان فهي بمعنى ما اطلاقه يشملها وقبيلهم كثير في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال
بالنصب لغير الكسائي انها لام الجحود مع ان النافية ولكن يبعد ان الفعل بعد لام الجحود لا يرفع الاضمر
الاسم المستند اليه السكون بل الظاهر انها لام كي وان شرطية أي وعنده الله مكرهم أي جزاؤهم بما هو أعظم
منه وان كان مكرهم لشدة معدة لزال الجبال أي الامور العظام الشبيهة بالجبال فعنده الله أعظم منه كجبال
أنا أشجع من فلان وان كان معدة للنوازل اه أشعوني (قوله ما كان زيد ليفعل) زيد اسم كان
وخبرها محذوف عند البصر بين تعلقت به اللام الجارة للمصدر المنسبك من أن والفعل أي ما كان زيد
مريدا للفعل كذا وجعل الكوفيون الخبر جملة الفعل والفاعل واللام زائدة لتوكيد النفي وهي الناصبة
بنفسها أي ما كان زيد يفعل كذا وتبعهم المصنف لأنه جعل النصب بأن مضمرة بعد اللام فهو قول
مركب لكن يؤيد الاول التصريح بالخبر في قوله سموت ولم تكن أهلا لسموت (قوله بحيث أو لا) أجود
من قول التسهيل الواقعة موقع الى أن أو إلا أن لان ان مقطرة بعد أو لا انها واقعة موقعها حتى يستغنى عن
تقديرها ولان حتى معنيين كلاهما يصلح لألغائية كأمثلة والتعليل اذا كان ما بعده علة لما قبلها نحو لا رضين
الله أو يغفر لي فهذا خارج عن عبارة التسهيل ولا يصح فيه الغاية لايهاه انقطاع الارضاء عند حصول
الغفران وليس مرادو تعين الغاية فيما يحصل شيئا فشيئا نحو لا تنظرنه أو يجبي والاستثناء فيما يحصل دفعة
نحو لا قتلته أو يسلم ويحتمل الثلاثة لالزمته أو تقضي حق والمعنى على الاستثناء لالزمته في جميع الازمان
الازمن القضاء أي وقت انبائه وخرجت أو التي لا تقدر بما ذكر بان تكون لمجرد العطف فلا ينصب الفعل
بعدها الا اذا عطف على اسم خالص كاسياتي (قوله لاستسهلن الخ) احتمال التعليل فيه أظهر من الغاية
بل يحتمل الاستثناء أيضا كما قاله أبو حيان (قوله فأدرك منصوب بان) أي وهو مؤثر بقوله مصدره عطوف
أو على مصدره متصدي من الكلام السابق أي ليكون مني استسهال أو أدرك وكذلك يقاس الباقي (قوله
وكننت اذا عجزت) بالغين المبهمة والزاي أي عصرت وعجزت الرمح والقناة بالقاف والنون والكعوب
هي النواشر في أطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية حيث شبه حاله اذا أخذ في اصلاح قوم انصفو

بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي يشاعنها الفساد لأن يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز فناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها بما يمنع اعتدالها ولا يفارق ذلك الا اذا استقامت ويظهر صحة التعليل فيه (قوله وبعد حتى) متعلق باضمار الذي هو مبتدأ وحتم خبره وهكذا حال من الضمير في حتم أو متعلق به أى اضمار أن بعد حتى حتم كهذا الاضمار السابق في التثنية وعلى هذا فاقوله هكذا حشوا فان جعل متعلقا باضمار أو خبر عنه وحتم خبر ثان محي به لبيان وجه الشبهة لا ختم ان التشبيه في مطلق النصب ما فليس حشوا (قوله حتى) أى الجارة للصندر المنسبك من ان الفعل وتسكون غائبة ان كان ما بعده غاية لما قبلها ككسالة وتعليلية ان كان ما قبلها علة لما بعدها كاسلم حتى تدخل الجنة وكشال الماتن ولا تصح فيه الغاية لايهاه ترك الجود عند حصول السرور وليس مراد او يحتملها حتى تفي الى أمر الله زاد في التسهيل كونها بمعنى الا وهو ظاهر في قوله

(ص)

و بعد حتى هكذا اضمار ان

حتم كجد حتى تسردا حزن

(ش) وما يجب اضمار ان

بعده حتى نحو سرت حتى

أدخل البلد حتى حرف جر

وأدخل منصوب بان المقدرة

بعد حتى هذا ان كان الفعل

مستقبلا فان كان حالا أو

مؤولا بالحال وجب رفعه

واليه أشار بقوله (ص)

وتلوح حتى حالا أو مؤولا *

به ارفع حتى وانصب المستقبلا

(ش) فتقول سرت حتى

أدخل البلد بالرفع ان قلته

وأنت داخل وكذا ان كان

الدخول قد وقع وقصدت

به حكاية الحال الماضية نحو

كنت سرت حتى أدخلها

ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل

اذ لا يصح التعليل وهو ظاهر ولا الغاية لايهاه انقطاع في ما قبلها عند ثبوت ما بعدها وليس كذلك لان العطاء من الفضول ليس سماحة مطلقا أى شابه ذلك سواء جاد مع الفقراء أم لا فهي للاستثناء المنقطع أى ليست السماحة في الجود مع الفنى لاسكن مع الفقر وكذا قوله تعالى لن تالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون لكنها للاستثناء المتصل من عموم الاحوال أما حتى الجارة للفرد الصريح فيلزم كونها غائية لان مجرورها آخر أو متصل به كما كانت السمكة حتى رأسها وحتى مطلع الفجر وخرج بالجارة العاطفة والابتدائية وقدم را في العطف (قوله نحو سرت الخ) أى اذا قلته قبل الدخول ليسكون مستقبلا (قوله بان المقدرة بعد حتى) أى بدليل ظهورها في المعطوف كقوله

حتى يكون عزيزا من نفوسهم * أو أن تبين جيعا وهو بخنار

وجعل الكوفيون النصب بحتى نفسها ورد بعملها الجرفى الاسم الصريح ولا يعمل عامل واحد في الاسم والفعل (قوله مستقبلا) أى لان النصب بان المقدرة وهى تخص الفعل للاستقبال فلا تدخل على الحال ولا الماضى (قوله وقصدت به حكاية الحال الماضية) أى قدرت نفسك موجودا في وقت الدخول الماضى كما أشار له الشارح بقوله كنت أو قدرت الدخول الماضى واقعا حال التسكك وعلى كل تعبى بالمضارع لاستحضار صورته العجيبة فان قدرت اتصافك وقت التسكك بالعزم على الدخول وجب النصب لانه مستقبل حينئذ تاو بالاولئك قرئ قوله تعالى وزلوا حتى يقول الرسول بالنصب لغرض نافع مع ان قول الرسول وهو اليسع أو شعيبا ماض بالنسبة لمن حكاية ذلك لنا واستقبالا بالنسبة للزلزال غير معتبر لانه على تقدير اتصاف الرسول وقت الحكاية لنا بالعزم على القول فصار مستقبلا تاو يلاورفعه نافع على فرض القول واقعا حال الحكاية استحضار صورته وحاصل مسألة حتى أن الفعل بعده ان كان مستقبلا بالنسبة للتسكك وجب نصبه حتى يرجع اليها موسى أو حاضر اوقته وجب رفعه كسرت حتى أدخلها اذا قلته وقت الدخول أو ماضيا جاز الامر ان باعتبار جواز التاويل فان قدرته حاضر اوقته التسكك على حكاية الحال وجب رفعه أو مستقبلا بتقدير العزم عليه وقت التسكك وجب النصب وانظر هل يقاس على ذلك فرض المستقبل حاضر فيجب رفعه وفرض الحاضر مستقبلا فيجب نصبه واعلم ان شروط الرفع بعد حتى ثلاثة حالية الفعل كذا كرونسبه عما قبلها فلا رفع في سرت حتى تطلع الشمس لعدم تسببه عن السير وكونه فضلا أى ليس ركنافى الاسناد فلا رفع في كان سيرى حتى أدخلها لانه خبر كان ثم ان الرفع بشرطه يفيد الاخبار بحصول السير والدخول وتسبب الثاني عن الاول والنصب يفيد الاخبار بحصول شيء واحد وهو السير وبان شيئا آخر مترقب الحصول وهو الدخول ولا يفيد وقوعه وان كان معا لوما من شيء آخر وكذا يقال في الزلزال

والقول (قوله وبعد فالخ) أن مبتدأ خبره نصب وبعد متعلق به وجلة رسترها حتم حال من فاعل نصب كما أشاره الشارح في الحل أو معترضة بين المبتدأ والخبر وذ كر ضمير ان الذي في نصب لتأوله بالحرف وأنه في رسترها التأويل بالاسكامة ومحضين صفة لنفي وطلب (قوله المجاب بها الخ) سمي ما بعد الفاء جوابا لان ما قبلها من النفي والطلب يشبه الشرط في أن كلا غير ثابت المضمون ويتسبب عنه ما بعدها كتسبب الجواب عن الشرط اذا العدول عن عطف الفعل بالفاء الى نصب يفيد التسبب ومع ذلك هي لعطف المصدر المنسبك على مصدر متصيد مما قبلها والتقدير في المثال والآية ما يكون منك اتيان فتحدث ولا يكون قضاء عليهم فوهم وفي نحو استقم فتدخل الجنة ليكن منك استقامة فدخل وفي ليت لي مالا فأت حج ليت حصول مال لي فحوا وكذا وهذا من العطف على المعنى والتوهم كما في المغنى فان لم يكن قبلها ما يتصيد منه مصدر بان كان جلة اسمية خبرها جامدا كما أنت زيد فذكر مك فنقل الصبان عن السيوطي منع نصبه لعدم ما يعطف عليه المصدر المنسبك بل يرفع على الاستئناف أو عطف جلة على جلة بلا قصد للتسبب اه وقد يقال يمكن تصيد مصدر من لازم الجلة كما ثبت كونك زيدا فأكرامك ولذلك نظائر تقدمت ثم رأيت الاستقاطي نقل ذلك عن أبي حيان وستأتي عبارته في الاستفهام (قوله نفي محض) أى سواء كان بالحرف كشأله أو بالفعل كما بس زيدا حاضرا فيكلامك أو بالاسم كانت غيرأت فتحدثنا ويلحق بذلك التشبيه والتقليل بقوله أو قد مر اذا بها كما النفي نحو كانتك والعلينا فاشتتمنا وقوله اتاينا فتحدثنا وقد كنت في خبر فتعرفه بالنصب أى ما كنت ولا تاينا ولا أنت وال (قوله أو طلب محض) قال سم التقييد بالمحض لا يأتى في جميع أنواع الطلب بل في الأمر والنهي والدعاء خاصة ومعنى كون هذه محضة أن تكون بفعل صريح (قوله نحو ما تاينا فتحدثنا) نصبه اما على معنى ما تاينا فكيف تحدثنا من الدلالة على نفي الثاني بنفي الاول التسبب عنه أو على معنى ما تاينا فحدثنا بجعل الثاني قيدا في الاول في نصب عليه النفي قصدا الى نفي اجتماعهما أى ما يكون منك اتيان يعقبه تحديث ثم قد يفتى الا تيان أيضا فيكون في الفاء معنى التسبب وقد ثبت وحده وحينئذ فالفاء للامية بالاتسبب أصلا وانما نصب الفعل بعدها تشبيها بتلك كما قاله الرضى قال في المغنى وعلى المعنى الاول يحمل قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا دون الثاني اذ يتبع ان يقضى عليهم بالموت ولا يموتون فليس كل مثال يصح فيه المعنيان ويتمين الثاني في نحو ما يحكم الله حكما فيجور لا تقف الجور وحده فان قصد بالفاء الاستئناف أو مجرد العطف بالاتسبب ولا معية تعين الرفع اما على معنى ما تاينا فانت تحدثنا باظهار مبتدأ قصدا الى نفي الاول واثبت الثاني فهو مستأنف أو من عطف الجمل وصورة التحديث بلا تيان ان يكون بحائل بينهما أو باختلاف زمنهما أى ما تاينا في المستقبل فانت تحدثنا الآن واما على معنى ما تاينا فيا تحدثنا فصد الى نفي الفعلين من مجرد العطف بالاتسبب ولا معية ومنه قراءة عيسى بن عمرو لا يقضى عليهم فيموتون والسبعة لا يؤذن لهم فيعتذرون ولو نصب هذا على السببية كالذى قبله جازا لكانت يردا لتناسب الفواصل (قوله فان لم يكن خالصا الخ) أى بان اتقضى بالا قبل الفعل كما مثله وكان نفيها بعد نفي كما تزال تاينا فتحدثنا بالرفع بخلاف نقضه بالا بعد الفعل كما تاينا فتحدثنا لا بخبر فقيه الوجهان كإحص عليه سيويو به وروى بهما قوله

وما قام مناقم في ندينا * فينطق الابا لى هي أعرف

خلافا للصنف وابنه حيث مثله لوجوب الرفع والنهي كالنفي في النقض وعدمه (قوله وهو يشمل الأمر الخ) أى والترجى أيضا عند الكوفيين كما سبأ في المتن فالجمله مع النفي المتقدم تسمى بالاجوبة التسعة وهي مجموعة في قوله

(ص)

وبعد فاجواب نفي أو طلب

* محضين ان رسترها حتم

نصب

(ش) يعنى أن ان تنصب

وهي واجبة الحذف الفعل

المضارع بعد الفاء المجاب

بها نفي محض أو طلب محض

فمثال النفي نحو ما تاينا

فتحدثنا وقال تعالى لا يقضى

عليهم فيموتوا ومعنى كون

النفي محضا أن يكون خالصا

من معنى الاثبات فان لم

يكن خالصا منه وجب رفع

ما بعد الفاء نحو ما أنت الا

تاينا فتحدثنا ومثال الطلب

وهو يشمل الامر والنهي

والدعاء والاستفهام والعرض

والنهيض والنفي فالامر

نحو ائتني فاكرمك ومنه

لا تطغوا فيه فيجعل عليكم
غضبى والدعاء نحو رب
انصرنى فلا أخذل ومنه
رب وفقى فلا أعذل عن
سنان الساعين في خير
سنان

والاستفهام نحو هل تكرم
زيد افيكركم ومنه قوله
تعالى فهل لنا من شفاء
فيشفعونا والعرض نحو
ألا تنزل عندنا فتصيب خبرا
ومنه قوله

يا ابن الكرام ألا تدنو
فتبصر ما
قد حدثوك فإراكن
سمعا

والتهخيص نحو لولا تاتينا
فتجدنا ومنه قوله تعالى
لولا آخرنى الى أجل قريب
فأصدق وأكون من
الصالحين والتمنى نحو لويتلى
مالا فأتصدق منه ومنه قوله
تعالى يا ليتنى كنت معهم
فأفوز فوزا عظيما ومعنى
كون الطالب محضاً أن
لا يكون مدلولاً عليه باسم
فعل ولا بلفظ الخبر فان كان
مدلولاً عليه بأحد هذين
المدكورين وجب رفع
ما بعد الفاء نحو صه فاحسن
اليك وحسبك الحديث
فينام الناس (ص)

والواو كالفا ان تغد مفهوم
مع

سروانه رادع وسل وارض لخصهم * تمن وارج كذاك النفي قد كلا

(قوله ياناق) مرخم ناقة والعنق بفتح حين نوع من السير ونصبه على انه صفة مصدر محذوف أى سيراً
عنقا (قوله سنان الساعين) بفتح السين أى طريقهم وفي خبر متعلق بالساعين (قوله والاستفهام)
شرط له في التسهيل أن لا يتضمن وقوع الفعل ولا يكون بحملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز لم يضرب زيد
فيجازيك بالنصب لمضى الضرب فلا يمكن تصيد مصدر مستقبل منه ليعطف عليه ولا هل زيد أخوك
فتمكره لعدم ما يتصيده المصدر قال أبو حيان وهذا لم بشرطه أحسن أمحا بنا وقد حكى ابن كيسان أن
ذهب زيد فنصبه بالنصب مع مضى الفعل بل اذا تعذر تصيد مصدر مستقبلي مما قبل الغاء يقدر مصدر من
لازم المعنى فالتقدير ليكن منك اسلام بسبب ضرب زيد فجازاه منه وهل يثبت كون زيد أخاك فإكرام
منا اه اسقاطى وهو نص فيما ص (قوله من شفاء) اما فاعل بالظرف لاعناده على الاستفهام أم مبتدأ
خبره الظرف ومن زائدة والتقدير هل يكون لنا حصول شفاء فشفاعة منهم ولا فرق في الاستفهام بين
الحقيقي كالمثل والانسكاري نحو من مثل زيد فيقاومه والتوبيخى فيما يظهر نحو أنما خصم زيد افيغضب
عليك وأما التقريرى الذى بعد النفي فيجوز أن يراعى فيه صورة النفي أو الاستفهام فينصب الفعل بعده
نحو أفلم يسبر وافي الارض فتكون لهم قلوب وقوله

ألم اك جار كم ويكون يبنى * وبينكم المودة والاخاء

وأن يراعى معناه من الاثبات فلا ينصب لعدم تمحض النفي كقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء
فتصبح الارض مخضرة ولرفع هذا وجه آخر وهو عدم السببية اذ رؤية انزال الماء ليست سبباً فى الاخضرار
بل سببه نفس الانزال فلا يجوز نصبه مراعاة للفظه كفى المعنى وقد يقال محط التقرير به هو الانزال لا الرؤية
فالسببية موجودة ما لا فتأمل (قوله لباناقى) جمع لبانة بضم اللام فيها وهى الحاجة وانما قال بعض
الروح لانه رتب الارتداد على الرجاء والراجى شيئا فدل لا يجوز بحصوله فلا يحصل له شفاء تام بل بعضه بسبب
الرجاء وهذا البيت ساقط فى نسخ (قوله باسم فعل) أى سواء كان من لفظ الفعل كتنال فتحدثك بالرفع أو لا
كما مثله هناك من ذهب الجمهور وأجاز ابن عصفور النصب بعد الاول قال فى شرح السطور وما أجدره بان يكون
صواباً وأما المصدر النائب عن فعله فالحق نصب ما بعده كما قاله ابن هشام كضرب باز يدا فيتما دب (قوله وحسبك
الحديث) مثال للطالب بالجللة الخبرية لان حسب اما اسم فعل مضارع بمعنى يكفى فضمه بناء تشبيهاً بقول
وبعد والحديث فاعله أو اسم فاعل بمعنى كاف مبتدأ والحديث خبره أو بالعكس فضمه اعراب (قوله
والواو كالفا) مثلها ثم عند الكوفيين فينصب الفعل بعدها كحديث لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم ثم
ينتقل فيه وجوز المصنف فيه الرفع والنصب ويجوز الجزم أيضاً أفاده الشنوائى (قوله ان تغد مفهوم مع)
حذف جواب الشرط مع ان فعله ليس ماضياً للضرورة أى فهى كالفاء فى نصب المضارع بعدها فى المواضع
المدكورة بان مضمره وفى أنها عاطفة للمصدر المنسبك على مصدر متصيد مما قبلها كما صرحوا به واستظهر
الهامينى قول الرضى بأنها ليست للعطف بل هى بمعنى مع أو لاجال فالمصدر بعدها مبتدأ حذف خبره لكثرة
الاستعمال فعنى قم وأقوم قم وقيامى ثابت أو مع قيامى لان العطف يفوت النص على المعية أى ليكن قيام
منك وقيامى منى (قوله ينصب فيها كلها) لم يسمع النصب مع الواو الا فى خمسة النفي والأمر والنهي والاستفهام
والتمنى وقاسه النحويون فى الباقي وقدم مثل الشارح للاربع الاولى ومثال التمنى يا ليتنا نرد ولا نكذب
بآيات ربنا ونكون من أصحابها المحض (قوله ولما يعلم الله الخ) أى لم يكن لله علم بمجاهد مصاحب للعلم

بصركم

(ش) يعنى ان المواضع التى ينصب فيها المضارع باضمار أن وجوباً بعد

الغاء ينصب فيها كلها بان مضمره وجوباً بعد الواو اذا قصد بها المصاحبة نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقول الشاعر

فقلت ادعى وادعوان اندى * اصوت أن ينادى داعيان وقوله لانه عن خلق وثاني مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم وقوله ألم لك جاركم ويكون بيني * وينسبكم المودة والاخاء واحترز بقوله ان تفهمهم مع عما اذا لم تفهم ذلك بل أردت التشريك بين الفعلين وأردت جعل ما بعد الواو خيرا لمبتدأ محذوف فانه لا يجوز حينئذ انصب ولهذا جاز فيما بعد الواو في قولك

(١١٧)

لانا كل السمك وتشرب اللبن ثلاثة أوجه الجزم على التشريك بين الفعلين نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن الثاني الرفع على اضماع مبتدأ نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن أى وأنت تشرب اللبن الثالث النصب على معنى النهى عن الجمع بينهما نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن أى لا يكن منك أن نأكل السمك وأن تشرب اللبن فتنصب هذا الفعل بان مضمره

(ص)

وبعد غير النفي جزم ما عتمد * ان نسقط الفاء والجزاء قد قصد

(ش) يجوز في جواب غير النفي من الاشياء التي سبق ذكرها ان تجزم اذا سقطت الفاء وقصد الجزاء نحو زرنى أزرك وكذلك الباقي وهل هو مجزوم بشرط مقدر أى زرنى فان زرنى أزرك أو بالجلة قبله قولان ولا يجوز الجزم في النفي فلا تقول ماتا تبنا تحدثنا (ص)

وشرط جزم بعد نهى ان تضع

ان قبل لادون بخالف يقع

بصركم لعدم الصبر فلا يعمله الله تعالى ومعنى تعلق عمله بالمعذوم انه يعلم عدمه لا وقوعه لان علم المعذوم واقعه جهل (قوله فقلت ادعى) أصله ادعوى بضم الهمزة والعين حذفت كسرة الواو للثقل ثم الواو للساكنين فكسرت العين لمناسبة الياء وأما الهمزة فيجوز ضمها انظر للاصل وكسرهما نظرا للاكن اه اسقاطى وقوله اندى اسم ان من الندى بفتح النون مقصورا وهو بعد ذهاب الصوت وأن ينادى خبرها أو عكسه (قوله عار عليك) خبر محذوف أى ذلك عار وعظيم صفته وجلة اذا فعلت معترضة بينهما (قوله على التشريك بين الفعلين) أى في النهى فكل منهما منتهى عنه استقلال وقال الساماني الجزم ليس ناصا النهى عن كل الابعادة لا فان لم تعد احتمال النهى عن المصاحبة وردده الشمني بانه احتمال بعيد (قوله وأنت تشرب اللبن) يحتمل على هذا انه نهى عن الاول واباحة للثاني وهو المشهور قالوا واستثنائية أى ولك شرب اللبن ولا يتعين حينئذ تقدير أنت بل هو لتحقيق معنى الاستثناء كما جرت به عادة النحويين ويحتمل انهى عن المصاحبة على ان الواو للحال فيتعين تقدير المبتدأ لان المضارع المثلث لا يقع حالا مع الواو معنى (قوله ان نسقط الفاء) أى لم توجد الآن سواء وجدت قبل ثم سقطت أم لم توجد أصلا وخرج بها الواو فلا يجزم عند سقوطها (قوله وقصد الجزاء) أى بان قصدت نسب الفعل عن الطالب فان لم يقصد وجب الرفع اما على الوصف ان كان قبله نكرة نحو فهب لى من لذك وليا برئى بالرفع أو على الحال نحو ولا تمن تستكثر أو على الاستثناء كقوله * وقال رائد هم ارسوا نزلوها * ويحتمل الحال والاستثناء قوله تعالى وألقى ما فى يمينك تلقى بالرفع فاضرب لهم طر يقافى البحر يمس بالانخاف ويحتمل هذا الوصفية أى لا تخاف فيه ومما يحتمل الثلاثة قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم لسكن الحال من فاعل خذ لامن صدقة لانها نكرة (قوله بشرط مقدر) أى مع فعله بعد الطلب وهذا من ذهب الجمهور وهو المختار ويتعين تقدير ان لانها أم الباب لتصرفهم بانه لا يخفى غير هار لا يرد ان قوله تعالى قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة لو كان تقديره ان تقل لهم ذلك يقيموا لم يتخلف عنها أحد لوجود الشرط وهو القول مع ان التخلف واقع لان القول ليس شرطا تاما لا امتثال بل لا بد معه من التوفيق فتقدير (قوله أو بالجلة قبله) أى فالجزم نفس الجلة اما لنيابتها عن حرف الشرط كما ناب ضرب با عن اضرب فى العمل أو لتضمنها معنى حرف الشرط كما قيل بكل وبقى قول رابع تركه الشارح لانه أضعفها وهو أن الجزم بلام الامر مقدر (قوله قبل لا) جعل الشاطبي والمكودي لانه نافية باعتبار ما بعد دخول ان وجعلها غيرهما ناهية باعتبار ما قبل دخولها (قوله الا بشرط الخ) لهذا الشرط أجمع السبعة على رفع تستكثر حالا من فاعل تمنى لعدم صحة ان لاتمن تستكثر وأما جزمه في قراءة الحسن فعلى انه بدل كل من تمنى لانه بمعنى أى لاتستكثر ما نعمت به وتعدده على الغير وكذا قوله صلى الله عليه وسلم من أكل من هذه الشجرة بعنى الثوم فلا يقر بن مسجدنا يؤذنا بجزمه يؤذ بدل اشتمال من يقرب لافى جواب النهى اذ لا يصح ان لا يقرب يؤذنا فان جعل معنى الآية تستكثر من الثواب أى تزدد منه صح كونه جواب النهى لصحة ان لاتمن أى تعدد النعم على الغير تزدد ثوابا (قوله وأجاز ذلك السكاسى) أى تسكبا بالآية والحديث المذكور وبالقياس على جواز النصب بعد الفاء فى لادن من الاسديا كالك ورد بتخريج الآية والحديث على ما مر وبان النصب لا يقاس عليه لوجوده بعد النفي ولا جزم بعده اه وفى هذا نظر لتجوز الكوفيين الجزم بعد النفي أيضا (تنبيه) شرط

(ش) أى لا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهى الا بشرط أن يصح المعنى بتقدير دخول ان الشرطية على لا فتقول لادن من الاسديا تسلم بجزم تسلم اذ يصح ان لادن من الاسديا ولا يجوز الجزم فى قولك لادن من الاسديا كالك اذ لا يصح ان لادن من الاسديا كالك وأجاز ذلك السكاسى بناء على انه لا يشترط عنده دخول ان على لا جزمه على معنى ان لادن من الاسديا كالك

(ص) والامر ان كان بفعل فلا * تنصب جوائده وجزمه اقبالا (ش) قد سبق انه اذا كان الامر مدلولاً عليه باسم فاعل
أو بلفظ الخبر لم يجز نصبه بعد الفاء وقد صرح بذلك هنا فقال متى كان الامر بفعل صيغة افعال ونحوها فلا تنصب جوابه لكن لو أسقطت الفاء
جزمته كقولك مع أحسن اليك وحسبك (١١٨) الحديث يتم الناس واليه أشار بقوله وجزمه اقبالا (ص)

والفعل بعد الفاء في الرجا
نصب

كنصب ما الى التثنية ينصب
(ش) أجاز الكوفيون
قاطبة أن يعامل الرجا
معاملة التثنية في نصب جوابه
المقررون بالفاء كما ينصب
جواب التثنية وتابعهم
المصنف وما ورد منه قوله
نعالي اذ بلغ الاسباب
أسباب السموات فاطلع في
قراءة من نصب أطلع وهو
حفص عن عاصم (ص)
وان على اسم خالص فاعل
عطف

تنصبه أن ثابتاً أو منصرفاً
(ش) يجوز أن ينصب بان
محدوفة أو مذكورة بعد
عاطف تقديم عليه اسم
خالص أي غير مقصوده
معنى الفعل وذلك كقوله
لللبس عبادة وتقرعني *
أحب إلى من لبس الشفوف
فتقر منصوب بان محدوفة
وهي جائزة الحذف لان
قبله اسم صريحاً وهو لبس
وكذلك قوله

اني وقتلي سليكا ثم أعقله
* كالشور يضرب لما عافت
البقر
فاعقله منصوب بان

محدوفة وهي جائزة الحذف لان قبله اسم صريحاً وهو وقتلي وكذلك قوله
لولا توقع معترضيه * ما كنت أؤثر أن أبا على تربي فارضيه منصوب بان محدوفة جوازاً بعد الفاء لان قبله اسم صريحاً وهو توقع
وكذلك قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فیرسل منصوب بان الجائزة الحذف لان قبله
وحياً وهو اسم صريح فان كان الاسم غير صريح أي مقصود به معنى الفعل لم يجز النصب نحو

الجزم بعد الامر وغيره من أنواع الطلب غير النهي صحة وضع ان الشرطية وحدها موضعه كاحسن اليك
أحسن اليك بخلاف لا أحسن اليك فلا يجزم اذ لا يناسب ان تحسن الى لا أحسن اليك ونحو أن بيدك
أزرك أي ان تعرفنيه أزرك بخلاف أين يبتك أضرب زيدا في السوق وقس الباقي (قوله) أجاز
الكوفيون أي دون البصريين وجعلوا نصب أطلع في جواب ابن أو لطفه على الاسباب على حد
* لولا توقع معترضيه * أو بتضمين لعل معنى التثنية ليندفع الاعتراض بان الترجي انما يكون
في الممكن القريب واطلاع فرعون وبلوغه الاسباب محال وقد يفهم انه ادعى قرينه لقصص التلميس على
قومه فأنى لعل قال في الارشاد وسماع الجزم بعد الترجي يؤيد الكوفيون (قوله) المقررون بالفاء
مثلها والمعية كما مر (قوله) فعل عطف فيه مسامحة لان المعطوف في الحقيقة المصدر المنسبك (قوله) بعد
عاطف مراده به خصوص الواو والفاء ونحوها ولذلك لم يثقل عليها لعدم سماعه (قوله) اسم خالص أي
من شائبة الفعلية وهو الجاء المحض مصدراً كان كما مثله وغيره كقولنا زيد ويحسن اليك هلكتك وكقوله
ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبيع أو أسوءك علقما

ينصب أسوء عطف على رجال وعلقم منادى مرخم علقمة (قوله) لللبس عبادة الصواب كما في نسخ وليس
بالواو عطف على قولها قبله

لميت تخفق الارياح فيه * أحب الى من قصر منيف

والشفوف هو اللباس الرقيق الذي لا يحجب ما وراءه (قوله) انى وقتلي سليكا بالتصغير اسم رجل كان قد مر
بامرأة من خثعم فوجدها وحدها فوق عليها فآخبر به هذا الشاعر فقتله ثم عقله أي دفع ديته فقال البيت
تمثيلاً لحاله حيث ضرب نفسه لنفع غيره بحال الثور الذي يضرب لتشرب البقر لان انثها اذا عافت الماء أي
امتنعت منه لا تضرب لانها ذات لبن وانما يضرب الثور لتقرع هي وتشرب فضرِب الثور لنفع غيره (قوله)
لان قبله اسم صريحاً الخ اعترض بان قتلي * رول بالفعل بدليل نصبه سليكا على المفعولية وأجيب بان
المصدر العامل لا يؤول بالفعل وحده بل مع سابقه فهو اسم تأويل (قوله) لولا توقع معترض بالعين المهملة أي
فغير متعرض للسؤال والاثواب جمع ترب بكسر الفوقية وهو المساوي في العمر أي لولا انى متوقع لارضاع كل
من سألني ما كنت أؤثر على أن أباي بالعطاء أحداً بل أقتصر عليهم (قوله) فیرسل منصوب أي لغير نافع
عطف على وحيا والاستثناء مفرغ من الاحوال على تقدير ما يوجد تكليم الله بشراً في حال من الاحوال الا
في حال كونه موحى اليه أي ملهمه كأم موسى أو مسامعاه من وراء حجاب كوسى أو مرسله لآل به وسولا
كمادة باقي الانبياء فكلمها نصب على الحال وتحتل المفعولية المطلقة على معنى الاتكليم وحى أو تكليم من وراء
حجاب أو تكليم ارسال وعلى هذين فكان تامة وأن يكلمه فاعلها أو ناقصة وعلى الثاني خبرها وحياً أي ما كان
تكليم الله بشراً الاتكليم ايحاء الخ ولشمر متعلق بكان أو تبين فهو خبر المحذوف أي ارادني بشراً ومضغول
لمحذوف أي لبشر أعني (قوله) لم يجز النصب أي مع الاسم المقصود به معنى الفعل كما مثله أمام غير الصريح
بان كان مصدراً متوهماً كالصيد ما قبل فاء السببية فيجب اضمار ان كما مر ولم يجعل هذا كالاسم الصريح

لانه

لولا توقع معترضيه * ما كنت أؤثر أن أبا على تربي فارضيه منصوب بان محدوفة جوازاً بعد الفاء لان قبله اسم صريحاً وهو توقع
وكذلك قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فیرسل منصوب بان الجائزة الحذف لان قبله
وحياً وهو اسم صريح فان كان الاسم غير صريح أي مقصود به معنى الفعل لم يجز النصب نحو

الطارء في غضب زيد الباب في غضب يوجب رفعه لانه معطوف على طائر وهو اسم غير مصرح لانه واقع موقع الفعل من جهة انه صلة لال وحق الصلة ان تكون جلة فوضع الطائر موضع يطير والاصل الذي يطير فلما

(١١٩)

جاء بالعدل عن الفعل الى اسم
القاعسل لاجل آل لانها
لا تدخل الاعلى الاسماء
(ص)

وشذ حذف أن ونصب
في سوى * مامر فاقبل
منه ما عدل روى

(ش) لما فرغ من ذكر
الاما كن التي ينصب فيها
بأن محذوفة اما وجوبا

واما جسا اذا كان
حذف أن والنصب بها في
غير ما ذكر شاذ لا يقاس

عليه ومنه قولهم صره
يحفرها بنصب يحفر رأى
صره أن يحفرها وقولهم

خذ اللص قبل يا خذك
أي خذ اللص قبل أن
يا خذك ومنه قوله

ألا بهذا الزاجري أحضر
الوغي * وأن أشهد
الذات هل أنت مخلدي

في رواية من نصب أحضر
أي أن أحضر (ص)
(عوامل الجزم)

بلا ولا طالباً ضع جزمها
* في الفعل هكذا لم ولما
واجزم بان ومن وما ومهما

* أي متى أيان أين اذا
وحينما أي وحرف اذا *
كان وباقي الادوات أمما

(ش) الادوات الجازمة
للمضارع على قسمين أحدهما
ما يجزم فعلا واحدا وهو

اللام الدالة على الامر نحو

لانه غير موجود (قوله الطائر) مبتدأ خبره الذباب (قوله في سوى مامر) هو عشرة بجوز الاضمار في خمسة لام كي والعطف على اسم خالص بالواو والفاء أو ثم أو وأوجب في خمسة لام الجود وحتى وأومهاها وفاء الجواب وواو المعية ويزاد في التعليلية فان المصنف لم يذكرها والاضمار بعدها واجب عند البصريين دون الكوفيين ويزاد أيضا ما سيأتي من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء أو الواو بعد الشرط أو الجزاء فانه بان مضمر وجوبا وما عد ذلك لا يجوز فيه حذف ان (قوله شاذ لا يقاس عليه) أي عند البصريين وقاسه الكوفيون ومن وافقهم تصرح (قوله ألا بهذا) الاستغنائية وأما منادى وذافته في محل رفع والزاجري بدل من ذا أوصفه وأحضر في تأويل مصدر حذف جاره أي عن حضور الوغي وحسن حذف أن في ذلك وجودها فيما بعدها على حد تسمع بالمعدي خبر من أن تراه بنصب تسمع بخلاف صره يحفرها فانه حذف بلا دليل وخرج بحذفها مع النصب حذفها مع رفع الفعل فأجازة الأخفش وجعل منه أفغير الله تأمر وفي أعيد وتسمع بالمعدي خبر برفع أعيد وتسمع وظاهر شرح التسهيل موافقته حيث قال في ومن آياته بر يك البر أن يريكم صلة أن حذف وبقى الفعل صر فوعا وهذا هو القياس لان الحرف عامل ضعيف فحذفه بطل عمله اهـ ونصب قوم الى أن الحذف في غير مامر سماعي مطلقا رفع أو نصب قيل وهو الصحيح ويحتمل شرح التسهيل بان يرجع قوله وهذا هو القياس الى الرفع بعد حذف ان فقط لا الى الحذف أيضا والله سبحانه وتعالى أعلم

(قوله طالبا) أي أمر أو ناهيا أو داعيا أو ملتصقا (قوله وحرف) خبره مقدم عن اذا (قوله ما يجزم فعلا واحدا) أي أصالة ولا فقه يجزم أكثر بعطف أو بدل (قوله الدالة على الأمر) أي وضعا وان استعملت في غيره كالأخبار في فلم يدله الرحمن منادى التهديد في ومن شاء فليذكر وكذا يقال في لا الناهية واعلم أن الغالب في لام الأمر جزمها فعل الغائب كمثاله وكذا الفعل المجهول للتعظيم والمخاطب نحو لا كرم ولتكرم يازيد لان الأمر فيهما اللغائب وتقل في فعلهما المعلوم والثاني أقل لان له صيغة تخصه وهي فعل الأمر فيستغنى بها عن اللام ومنه قراءة في تأني فبنالك فلتفرحوا وحديث لنا أخذنا مصافحكم ومن الاول ولتحمّل خطاياكم قوموا غلّا أصل لكم والفاء فيه لعطف جلة طلبية على مثلها الزائدة على الأظهر ويروي فلاصلي بالنصب على انها لام كي والفاء زائدة ويروي بسكون الياء مخففة فاو هذه اللام مكسورة جملة على لام الجر لانها تقابلها في الاختصاص بالأفعال كمثل تلك بالاسماء والشئ يحمل على مقابلة وسليم تفتحها كلام الاستدعاء وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر وتحرى بها بعد ثم أجود والاصح أن حذفها خاص بالشعر بعد القول وغيره كما قاله السيوطي (قوله الدالة على النهي) خرج الزائدة والناحية وجوز الكوفيون جزم الناهية اذا صلح قبلها كي لحكاية الفراء بطت الفرس لا ينفلت بالرفع والجزم واجب بان الجزم على توهم الشرط قبله أي ان لم أر بطه ينفلت وجزم الناهية فعل الغائب والمخاطب كثير وفعل المتكلم قليل جدا لان أمر الشخص ونهيه لنفسه خلاف الظاهر الا ان كان مجعولا فيكثير لان النهي غير المتكلم كافي التوضيح كلا أخرج أي لا يخرجني أحد (قوله وهما للنفي الخ) أي يشتركان في النفي والاختصاص بالمضارع وقلب معناه وجزمه وكذا في الحرفية ودخول الهمزة عليها مع بقائها على عملها نحو ألنشرح

* ألما أصح والشيب وازع * وخرج بهما هذه الحينية فتخصص بالماضى لفظا ومعنى كما مر في الاضافة ولما لايجابية وهي التي بمعنى الافتخاض بالجل الاسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ أو بالماضى لفظا لا معنى كانشدك الله لما فعلت كذا أي ما أسألك الافعله فلا يدخلان على المضارع أصلا (قوله ولا يكون الخ)

ليتم ز يد على الدعاء نحو ليقتض علينا بك ولا الدالة على النهي نحو قوله تعالى لا تحزن ان الله معنا وأعلى الدعاء نحوور بنالنا أخذنا ولما وهما للنفي ويختصان بالمضارع ويقبلان معناه الى المضى نحو لم يقم زيد ولما يقيم عمر ولا يكون المنفي باللام اتصالا بالحال

أشارة لبعض ما يترقن فيه فتختص لما وجوب اتصال نفسيها بحال النطق وأما في لم فقد اتصل بحول لم ولم يوفد
وقد ينقطع نحول لم يكن شيئا لم كورا أي ثم كان وبقرب نفسيها من الحال فلا يجوز لما يقمز بد في العام الماضي
بخلاف لم ويكون منفيها متوقع الحصول غالباً نحو لما يذوقوا عذاب أي إلى الآن ماذا قوه وسيدوقونه قال
الزحشري ولذا كان قوله تعالى ولما يدخل الإيمان في قلوبكم مشعرا بإيمانهم بعد لان توقعه تعالى محقق
الحصول ومن غير الغالب ندم أليس ولما ينفعه الندم ويجوز حذف مجزومها اختيار الدليل كقاربت
المدينة ولما أي لما هم ماوا كما قدره ابن الحاجب بدليل ذكر الاشقياء والسعداء ومجازاتهم واختار ابن هشام
لما يوفوا أعمها لهم بدليل ليوفينهم لأن التوفية متوقعة بخلاف للاهمال وأجاب الدماميني بان توقع ما بعدها
أغلب كما مر على ان التوقع قد يكون من غير المتكامل ولا شك في توقع الكفار الالهال بدليل استراهم
في القبايح ونحوه لم بضد ما مر وبصاحبة الشرط كالولم وان لم تفصل من مجزومها اضطرارا كقوله

فاضحت مغانيها قفار ارسومها * كان لم سوى أهل من الوحش توهم

وقد لا تجزم نحول لم يوفون بالخارجيل والنصب بالغة كقراءة ألم نشرح وقوله

في أي يوتي من الموت أفر * أي لم يقدر أم يوم قدر

بفتح نشرح و يقدر و رد بحمله على التوكيد بالنون الخفيفة ثم حذفها وبقاء الفتحة دليلا عليها قاله في شرح
الكافية وفيه شذوذ ان توكيد المنفي لم وحذف النون لغير وقف ولا سا كن (قوله والثاني ما يجزم فعلين)
أي غالباً وقد يجزم فعلا وجلة كما سيظهره الشارح وقد يجزم فعلا واحدا كما سيأتي في قوله

* وبعد ما مضى رفعك الجزا حسن * وانما عملت هذه الادوات في شيئين دون حروف الجر لا فادتها
ربط الثاني بالاول فكأنها مائت واحد وقيل الادوات لم تعمل الا في الشرط والشرط وحده عمل في الجواب
أو هو مع الاداة لضعفها واحد ها وقيل الشرط والجواب مجازا ثم ان الجواب ان كان مضارعا وما مضيا خاليا
من الفاء فالفعل نفسه مجزوم لفظاً ومجلا ولا محل لجملة كجملة الشرط لاخذ الجازم مقتضاه فلا يتسلط على محل
الجملة وان كان غير ذلك مما يقرن بالفاء أو اذا الفجائية فمجموع الجملة مع الفاء أو اذا في محل جزم لانه لو وقع
موقعه فعل يقبل الجزم الجزم فلا يتسلط الجازم على أجزاء الجملة هذا ما في المعنى والكشاف وقال الدماميني
وأقره الشمني الحق أن جملة الجواب لا محل لها مطلقا إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها اه ولا يقال
انها واقعة موقع المفرد وهو الفعل القابل للجزم لانها لم تقع موقعه وحده بل مع فاعله الذي يتم الكلام به كما يتم
بهذه الجملة فتأمل فعلی الاول لو كان اسم الشرط مبتدأ كانت جملة الجواب في نحو من يقوم فاني أكرمه في محل
جزم ورفع باعتباري الشرط والخبرية بناء على أن الجواب هو الخبر وعلى الثاني محل الخبرية فقط كهي في
نحو من يقوم أكرمه انما ظاهراً أثر الشرط في الفعل (قوله وهي ان) هي أم الباب وقد تكون نافية كاليس
ومخففة من المشددة كما مر في باب ما وزائدة كقوله

ورج الفتى للخير ما ان اقيته * على السن خير الا يزال يزيد

ونحو ز يدوان كان كثر ماله بخيل فهي فيه زائدة على التحقيق لجراد الوصل أي وصل الكلام ببعضه والواو
للحال أي ز يد بخيل وال حال أنه كثر ماله وقيل شرطية حذف جوابها للدلالة عليه ببخيل والواو للعطف على
مقدر أي ان لم يكن ماله وان كثر فهو بخيل لكن ليس المراد بالشرط فيه حقيقة التماثل اذ لا يلحق على
الشيء وتقيضه معا بل التعميم أي انه بخيل على كل حال (قوله وما تفعلاوا الخ) ما اسم شرط جازم مفعول
مقدم لفعل الشرط وهو تفعلاوا أي أي شيء تفعلاوا ومن خير بيان لما حال منها على قاعدة البيان وفيه اكتفاء
أي ومن شر ويعلمه جواب الشرط أي يجاز كبه من اطلاق السبب وهو العلم على السبب وهو الجزاء

والثاني ما يجزم فعلين
وهي ان نحو وان تبدوا
ما في أنفسكم أو تخفوه
بحاسبكم به الله ومن نحو
من يعمل سوءا يجز به
ومأخو وما تفعلاوا من خير
يعلمه الله ومهما نحو وقالوا

وحاصل اعراب أسماء الشروط وكذا الاستفهام ان الاداة ان وقعت على زمان أو مكان فهي في محل نصب على الظرفية لفعل الشرط ان كان تاما نحو متى تأتني وأيان تؤمنك وحيثما تستقيم الخ وظرفا خبره ان كان ناقصا كإينما تكونوا يدر كحكم الموت فإنما ظرف متعلق بمحذوف خبرتكونوا الذي هو فعل الشرط ويذكر كحكم جوابه وان وقعت على حدث ففعل مطلق لفعل الشرط كأي ضرب تضرب اضرب أو على ذات فان كان فعل الشرط لازما نحو من يقيم أضربه فهي مبتدأ وكذا ان كان متعديا واقعا على أجنبي منها نحو من يعمل سوأيجز به وخبره اما جلة الشرط أو الجواب أو هما معا أقوال فان كان متعديا وساط على الاداة فهي مفعوله نحو وما تفعل من خير ومن يضرب زيداً أضربه وإن ساط على ضميرها أو على ملابسه فاشتغال نحو من يضربه أو من يضرب أخاهن يضربه فيجوز في من كونها مفعولا لمحذوف يفسره فعل الشرط أو مبتدأ وفي خبره ماضيا وانما كان العامل في الاداة هو فعل الشرط لا الجواب عكس اذ الان رتبة الجواب مع متعلقاته التأخير عن الشرط فلا يعمل في متقدم عليه ولانه قد يقرن بالفاء أو اذا الفجائية وما بعدها لا يصلح فيما قبلها واغتر ذلك في اذالانها مضافة لشرطها فلا يصلح للعمل فيها كما صر في الاضافة (قوله مهماتنا الخ) مهماتنا اسم شرط امام مبتدأ في خبر ماضيا ومفعول محذوف يفسره فعل الشرط وهوات على حد زيدا صررت به والاول أرجح لما صر في الاشتغال ومن آية بيان لهما فهو حال منها أو من هاء به العائدة اليها والضمير في بهاء عائد على آية كما اختاره في المغني لا على مهما وقوله فإن نحن الخ جواب الشرط والارجح كون ما تجازبه لامهلة لان الخبر بعدها يأتي في القرآن مجزءا من الباء الامنصوب بالاولى الجمل عليه فمؤمنين اما في محل نصب خبرها أو رفع خبر نحن (قوله أيا ما تدعوا) أيا اسم شرط مفعول ثان لفعل الشرط وهو تدعوا لانه بمعنى تسموا كما في البيضاوي وحذف مفعوله الاول وتنوين أي عوض عن المضاف اليه أي أي اسم تسموه وماصلة لتأكيدهم في أي وكان أصل الكلام أيا ما تدعوا فهو حسن فادفع فله الاسماء موقع الجواب للبالغة (قوله تعشو) حال من فاعل تات فهو مرفوع لا مجزوم من تعشوا اذا أتى نار ابرجوع عندها القرى (قوله أينا الريح الخ) صدره * صعدة نابتة في حائر * أي تلك المرأة كالصعدة أي الريح في اللين والاعتدال والحائر بالحاء والراء المهملتين مجتمع الماء وخمسه بالذ كر لان النابت فيه أضرم من غيره (قوله وانك اذماتات) من الاتيان أي تفعل وكذا آتيا بروى تاب وآتيان أي يأتي إذا امتنع (قوله نجاحا) أي ظفرا بالراء وغاز بالزمان يطلق على المستقبل كما هنا وعلى الماضي أيضا (قوله الان واذما) فان حرف اتفاقا واذما على الاصح فهما مجردا لتعليق لا محل لهما والبواق أسماء اتفاقا الامم فاعلى الاصح وقد علمت اعرابها وكما نظرف الامن وماومهمافن للتعميم في ذوى العلم وماومهمافن لفبرهم فهما بمعنى واحد وقيل مهما أعم من ماوالاى فيحسب ما تضاف اليه من ظرف وغيره والظرف اما زمانى وهو متى وأيان فهما التعميم الازمنة وقيل أيان خاصة بالمستقبل ولو غير شرطية فلا يقال أيان خرجت أو مكانى وهو أين وأنى وحيثما فهي لتعميم الامكنة فمثلة الادوات الجازمة فعلمين أحد عشر وهي بالنظر لا اتصالا بما بعدهم ثلاثة أقسام نظامها بعضهم بقوله

تسازم ما في حيثما واذما * وامتنعت في ما ومن ومهما

كذلك في أنى وباقيها أنى * وجهان اثبات وحذف ثبنا

ولم يبد كرا المصنف منها اذا وكيف ولولان المشهور في اذا لا تجزم الا في الشعر كما في شرح الكافية لكن ظاهر التسهيل ان جزمها في الشعر كثير وفي النثر نادر وأما كيف فقد تكون شرط غير جازم نحو ينطق كيف يشاء يصوركم في الارحام كيف يشاء وجوابها في ذلك محذوف للدلالة ما قبله وأجاز السكوفيون جزمها فعمل مطلقا وقيل بشرط اقتراحها وأما لو فسنا في (قوله فعلمين الخ) مفعول مقدم لية متضين والجملة مستأنفة لانعت

مهماتنا تذا به من آية لتسحرنا
بها فما نحن لك بمؤمنين
وأى نحن أيا ما تدعوا فله
الأسماء الحسنى ومتى كقوله
متى تاته تعشوا الى ضوء ناره
نجد خبر نار عندها خبر موقد
وايان كقوله
أيان تؤمنك تأمن غيرنا
واذا
لم تدرك الامن منالم تزل
حنرا
وأينا كقوله
أينما الريح تهب تهبنا
واذما نحو قوله
وانك اذماتات ما أنت آسر
به تلف من اياه تأمر آتيا
وحيثما كقوله
حيثما تستقيم يقدرك الله
نجاحا في غابر الارمان
وأنى كقوله
خلى انى تاتيانى تاتيا *
اغابر ما يرضيك كالايجز
وهذه الادوات التي تجزم
فعلمين كلها أسماء الان
واذما فانهما حرفان
وكذلك الادوات التي تجزم
فعلا واحدا كلها حروف

(ص)

فعلمين يمتنعين

شرط قدما * يتلو الجزء جوابا وبسما (ش) يعني أن هذه الأدوات المذكورة في قوله واجزم بان إلى قوله أنى تقتضى جملتين أحدهما
وهي المتقدمة تسمى شرطا والثانية (١٣٣) وهي المتأخرة تسمى جوابا وجزاء ويجب في الجملة الأولى أن تكون فعلية

وما الثانية فالأصل فيها أن تكون فعلية ويجوز أن تكون اسمية نحو ان جاء زيدا كرمته وان جاء زيد فله الفضل (ص) وماضيين أو مضارعين * تلفيها أو عتخالفين

(ش) أى إذا كان الشرط والجزاء جملتين فعليتين فيكونان على أربعة أنحاء الأول أن يكون الفعلان ماضيين نحو ان قام زيد قام عمرو ويكونان في محل جزم ومنه قوله تعالى ان أحسنتم أحسنتم لأنفسكم الثانى أن يكونا مضارعين نحو ان يقوم زيد يقوم عمرو ومنه قوله تعالى وان تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه بحاسبكم به الله الثالث أن يكون الأول ماضيا والثانى مضارعا نحو ان قام زيد يقوم عمرو ومنه قوله تعالى من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف اليهم أعمالهم فيها الرابع أن يكون الأول مضارعا والثانى ماضيا وهو قليل ومنه قول الشاعر من يكذبني بشئ كنت منه كالشجاع بين حلقه والوريد وقوله صلى الله عليه وسلم من يقوم ليلة القدر

لقله اسمها لا يهاه أن ان واذا لا يقتضيان فعلين وعلى هذا فمفعول قوله سابقا واجزم بان محذوف للعلم به من هنا أو ان فعلين مفعوله وجلة يقتضيان صفة حذف را بطلها أى يقتضيان ما على هذا جلة وحرف اذا معترضة بين الفعل ومفعوله (قوله شرط قدما) مبتدأ وخبر والمسوغ التفصيل أو خبر محذوف أى أحدهما شرط وقدم صفة وجلة يتلو الجزء من الفعل والفعل اما مستأنفة أو خبر ثان لشرط أو صفة ثانية والرابط محذوف أى يتلوه وفي نسخ شرط بالنصب فهو مفعول ليقترضين على ان جملته مستأنفة لانت لفعلين الذى هو مفعول اجزم (قوله وسما) أى سمي ونائب فاعله يعود على الجزء وجوابا لمفعوله الثانى أى ان الفعل الثانى كما يسمى جزاء لترتبة على الاول كالثواب المترتب على الفعل هل يسمى جوابا بالشبه جواب السؤال في لزومه كالكلام سبقه فالترسمية بهما محذوف في الأصل ثم صار حقيقة عرفية (قوله جملتين) الاولى فعلين كما عبر به المصنف لان الشرط لا يكون جملة أصلا ولا يكون فيه تنبيه على أن حق الجزء كونه فعلا كالشرط وان لم يكن لازما فيه (قوله وهي المتأخرة) أخذ من قوله يتلو الجزء فلا يجوز تقديمه على الشرط ولا أداته كما هو مذهب البصريين وماتة تقدم على الاداة من شبه الجواب فهو دليله والجواب محذوف لاهو الجواب نفسه خلافا للكوفيين وكذا لا يتقدم معموله على الشرط ولا أداته ولا معمول الشرط على الاداة لصدارتها فلا يتقدم عليها شئ من أجزاء جملتها خلافا للكبائي فيهما (قوله وماضيين) مفعول ثان لتلفيها بمعنى تجدهما والمراد ماضيين لفظا فقط لان هذه الأدوات تقاب الماضي للاستقبال شرطا وجوابا سواء في ذلك كان وغيره على الاصح وسواء قرن الجواب بالفعل وقدم لا وأما ما يكون فيه معنى الشرط أو الجواب أوهما واقعان في الماضي كان كذبت قلته فقد علمته وان يسرق فقد سرق أخ له من قبل وان كان قبضه فدمن دبر فكذبت فتورل بان المراد ان يقين في المستقبل انى كذبت قلته في الماضي فانا أعلم انك قد علمته وان يسرق في المستقبل فأكبركم انه قد سرق أخوه وان يقين قد قبضه من دبر فاعلموا انها كذبت وقيل الجواب في الاخير بن محذوف والمذكور تعليل له أى ان يسرق فتتأسس لانه قد سرق الخ وان تبين قد قبضه من دبر فهو برى لانها كذبت ونظيره وان يكذبوك فقد كذبت رسل أى فقلل من قبلك (قوله على أربعة أنحاء) أى أقسام والاحسن كونهما مضارعين لظهور أثر العامل فيهما ثم ماضيين للشاكلة في عدم التأثير سواء كانا ماضيين لفظا أو معنى وهو المضارع المنقى بل أو مختلفين كان لم تتم قتم كون الشرط ماضيا والجواب مضارعا لان فيه خروجا من الاضعف وهو عدم التأثير الى الاقوى وهو التأثير وأما عكسه فخصه بالجهور بالضرورة وأجازة الفراء والمصنف اختيارا بدليل الحديث الذى في الشرح فقوله وهو قليل أى عند المصنف والقراء والاولى في المعطوف على الشرط أو الجواب موافقة له مضيا وعدمه ويجوز اختلافهما (قوله من يكذبني الخ) كذبت بفتح التاء خطا بالمندوحة والشجاء بفتح الشين المجعومة والجيم ما يشب في الخلق أى يتعلق به من عظم وغيره والور يدعرق غليظ في العنق (قوله وبعدهماض) امامة ملق برفع وان كان مؤخر لان الاصح توسعهم في الظرف كما مر أو حال من الجزء أى رفعك الجزاء حال كونها بعدماض حسن والمراد الماضى ولو معنى كان لم تقم أقوم بالرفع ومنه ما في حديث جبريل في تفسير الاحسان فان لم تكن تراه على قول الصوفية ان تراه جواب الشرط أى ان غيبت عن نفسك ربه واتهارأيت رهرة حضور ومشاهدة قلبية (قوله حسن) فيه إشارة الى أن الجزم أحسن كما في شرح الكافية والرفع عند سيدي به على تقدير تقديمه عن الاداة الاعلى الجواب المحذوف لأنه هو الجواب فيجوز أن يفسر عاملا فيما قبل الاداة كزيدا ان أتانى

أكرمه

غفر له ما تقدم من ذنبه (ص) وبعدهماض رفعك الجزاء حسن * ورفعه

بمعنى مضارع وهن (ش) أى إذا كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جازم الجزاء ورفعه وكلاهما حسن فتقول ان جاء زيد يقوم عمرو ويقوم عمرو ومنه قوله

أكرمه وعتق جزم المعطوف عليه لانه مستأنف وذهب الكوفيون والمبرد الى انه هو الجواب بتقدير الفاء
وسباني ان المضارع مع الفاء يرفع وجوبا لكونه خبر مبتدأ محذوف على التحقيق فالجمله الاسمية مع الفاء
في محل جزم فيجزم المعطوف على مجموعهما لا على الفعل وحده ويمتنع التفسير لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما
قبلها وقيل المرفوع نفسه جواب بالفاء لان الاداة لم يظهر أثرها في الشرط الماضي ضعفت عن العمل
في الجزاء فيمتنع العطف والتفسير معا ولا يرد على المبرد ان حذف الفاء مع غير القول خاص بالضرورة لان
ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الاداة لكون الفاء فيه واجبة والكلام الآن فيما يصلح كدنا قيل وفيه مجال للنقاشه
(قوله وان اناه خليل) أي فغير من الخلة بفتح المحجمة وهي الحاجة والمسغبة الجماعه ويروي يوم مسئلة
وحرم بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين أي ممنوع (قوله وان كان الشرط مضارعا) أي غير منفي بل والا
فكالماضي كما مر (قوله وجب الجزم) أي ترجح بدليل ما بعده (قوله ضعيف) ظاهره كالمصنف انه
لا يختص بالضرورة وهو مقتضى شرح الكافية بدليل قراءة طلحة بن سليمان أيها تكونوا يدرككم
الموت بالرفع قال المبرد والرفع بعد المضارع على حذف الفاء مطلقا كما بعد الماضي وقال سيبويه الا وجع
ذلك اذ لم يكن قبله ما يطلبه كانك في بيت الشارح والاطلاوى كونه خبرا عنه دالا على الجواب على التقديم
والتاخير ويجوز فيهما العكس وانظر لم فصل هنا واطبق حذف الجواب فيما هي ولا يأتي هنا القول الثالث
فيما مر لفقد علمته اذ الاداة وثرة في الشرط فلم تضعف عن الجزاء وظاهر المصنف ان المرفوع يسمى جزاء
فيكون موافقا للمبرد أو مع جزاء دلالة عليه فيوافق سيبويه (قوله يأقرع الخ) بالضم والفتح كما مر
في نحو أزيد بن سعيد (قوله وجب اقترانه بالفاء) أي ليحصل بها الربط بين الشرط والجزاء اذ بينهما
لا ربط لعدم صاوح الجواب لمباشرة الاداة وخصت الفاء بذلك لما فيها من السببية والتعقيب فتناسب الجزاء
السبب عن الشرط والعاقبة ولا تخلف الا في ضرورة كقوله

ومن لا يزل ينقاد لاني والصيا * سيلني على طول السائمة نادما

وقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشر بالشر عند الناس مثلان

أوندور كحديث فان جاء صاحبها والاستمتاع بها (قوله كالجمله الاسمية) أورد عليه وان أطمعتموهم
انكم لمشركون وأجيب بأن الجمله جرياب قسم مقدر قبل الشرط وجواب الشرط محذوف لدلالة عليه أي
أشركتم ولم تذكرا لادم الموطئة للقسم لتدال عليه لان ذكرها عند حذف القسم كيد لا واجب كما صرح
به الشمني وغيره ويتكفي دالا على القسم عدم الفاء في الجواب وجلة ما يجب اقترانه بالفاء سبعة منظومة في قوله
طلبية واسمية وبجانب * وبما وقروا بلن وبالتنقيس

مثال الجامدان ترفي أما أقل منك مالا وولد افعسى ربي والمفرون بقدان يسرق فقد سرق أخ له بالتنقيس
وان خنتم عيلة فسوف يغنيكم الله وزاد في المعنى الجواب المقرون بحرف له المصدر كرب ومثلها كان نحو انه
من قتل نفسا غير نفس أو فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعا وكذا المصدر بالقسم أو باداة شرط نحو
وان كان كبر عليك الآية (قوله وكفى الامر) مثله بقية أنواع الطلب من النهي والدعاء ولو بصيغة الخبر
والاستفهام وغيره نصريح لكن ان كان الاستفهام بالهمزة وجب تقديمها على الفاء لقوة تصدرها بمرافتها
في الاستفهام نحو أغن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنفد أو غيرها آخرها كان قام زيد فهل تكرمه
أو غن يكرمه أو فانيكم يكرمه (قوله لم يجب اقترانه بالفاء) بل ان كان مضارعا مجردا أو منفيا بلا ولم جاز
اقترانه بها كما صرح به ابن النظم قال الاسقاطي وفي الكافية والجامي ما يخالفه في الاخير ويجب رفع المضارع
مع الفاء على انه خبر مبتدأ محذوف والجمله الاسمية جواب الشرط على التحقيق لان الفعل نفسه هو
الجواب والا كان يجب جزمه ويحكم بزياة الفاء مع ان العرب التزمت رفعه معها فدل على اصالتها داخله

وان اناه خليل يوم مسغبة
يقول لا غائب مالي ولا حرم
وان كان الشرط مضارعا
والجزاء مضارعا وجب الجزم
فيه ما ورفع الجزاء ضعيف
كقوله

يأقرع بن حابس يا قرع

انك ان تصرع أخوك

تصرع

(ص)

واقربن بفا حتما جوا بالو

جعل

شرط لان أو غيرهما لم ينجعل

(ش) أي اذا كان الجواب

لا يصلح أن يكون شرطا

وجب اقترانه بالفاء وذلك

كالجمله الاسمية نحو ان جاء

زيد فهو محسن وكفعل

الامر نحو ان جاء زيد

فأضربه وكالفعلية المنفية

بما نحو ان جاء زيد فإ

أضربه أو ان نحو ان جاء

زيد فلن أضربه فان كان

الجواب يصلح أن يكون

شرطا كالمضارع الذي ليس

منفيا بما ولا بلن ولا مقرونا

بحرف التنقيس ولا بقدر

وكالماضي المنصرف الذي

هو غير مقرون بقدر لم يجب

اقترانه بالفاء نحو ان جاء

زيد يبحي عمرو وأقام عمرو

اقتراحه بالفاء ويجوز إقامة
إذا المفاجأة مقام الفاء ومنه
قوله تعالى وإن تصيبهم سيئة
بما قدمت أيديهم إذا هم
يقنطون ولم يقيد المصنف
الجملة بكونها اسمية استعفاء
بفهم ذلك من التمثيل
وهو أن نجد إذا النامكافأه
(ص)
(والفعل من بعد الجزاء ان
يقترب

بالفأ والواو بثلاثين
(ش) إذا وقع بعد جزاء
الشرط فعل مقرون بالفاء
أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه
الجزم والرفع والنصب وقد
قرئ بالثلاثة قوله تعالى وإن
تبدوا ما في أنفسكم وأنخفوا
بها سمعكم به الله فيغفر لمن
يشاء يجزم بغيره ورفع
ونصبه وكذلك روي بالثلاثة
قوله

فإن يهلك أبو قابوس يهلك
ربيع الناس والبلد الحرام
ونأخذ بعده بذناب عيش
أوجب الظاهر ليس له سنام
روي يجزم نأخذ ورفع
ونصبه (ص)

وجزم أو نصب لفعل اثر فاء
أو واو بالثنتين اكتنفا
(ش) أي إذا وقع بين فعل
الشرط والجزاء فعل مضارع
مقرون بالفاء أو الواو جاز
بجزم ونصبه نحو أن يقيم
زيد ويخرج خالداً كرمك

على مبتدأ مقدر كذا في شرح الكافية نحو فن يؤمن بر به فلا يخاف أي فهو لا يخاف فإن لم يكن هناك
ما يعود عليه المبتدأ المقدر قدر ضمير الشأن والقصة كقراءة أن تزل أحدهما فتذكر بكسران ورفع
تذكر مشدداً فهي أي القصة تذكر كراخ ونحو أن قام زيد فيقوم عمرو وإن كان ماضياً متصرفاً مجرداً من قد
وما فعل إلا ثلاثة أضرب فإن كان مستقبل المعنى ولم يقصد به وعد أو وعيد امتنع قرنه بالفاء كان قام زيد قام
عمرواً وما ضياعاً ومعنى وجبت فيه الفاء على تقدير قد كان كان قبضه الخ فإن قصد بالاستقبال وعداً أو وعيد
جاز قرنه بالفاء على تقدير قد أجراه مجرى الماضي معنى مبالغة في تحقق وقوعه نحو ومن جاء بالسيئة فكسبت
وجوههم وجاز عدله باعتبار استقباله (قوله وتختلف الفاء) بالمفعول تخلف وإذا فاعله وهي مضافة إلى
المفاجأة من إضافة الدال للدلول وهل إذا هذه حرف أرظرف زمان أو مكان خلاف (قوله جملة اسمية)
أي غير طلبية ولا منفية ولا منسوخة فتعين الفاء في نحو أن قام زيد فويل له أو فاعمر وفاقم أو فأن عمر اقام
وأشمر مثله أنه لا يربط بالآباء دون غيرهم من الأدوات وهو ما في نسخ من التسهيل قال أبو حيان وقد
تظافت النصوص على الإطلاق لكن مورد السماع أن فيه يحتاج في غيرها إلى سماع وقد سمع بعد إذا
الشرطية نحو فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون اهـ وأفهم قوله تخلف منع جمعها مع الفاء
لأنها خلف عنها وأما قوله تعالى حتى إذا فتحت يأجوج إلى قوله فاذا هي شاخت فاذا فيه مجرّد التوكيد ومحل
المنع إذا كانت للربط عوضاً عن الفاء اسقاطي (قوله والفعل من بعد الخ) تقدم أعراب مثله غير مصرّة
(قوله الجزم) أي عطفاً على الجزاء ولو جملة اسمية كافي التصريح أي لما صرح عن المعنى أنها مع الفاء في محل
الجزم كقراءة من يضل الله فلا هادي له ونذرهم وأن تخفوها وتؤنوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر
بجزم نذرهم ونكفر وقرئ بالرفع والنصب والظاهر جواز الجزم بعد كل ما قرن بالفاء لما ذكر أعلاه على قول
الدمايني لا محل لجملة الجواب مع الفاء فلا يجوز بالعطف عليها ويجعل الجزم في الآيتين على نوه شرط مقدر
أي وإن يقع ذلك نذرهم ونكفر (قوله والرفع) أي استثناءً فإبناءً على أن الفاء يستألف بها كالواو وأعطفاً
على مجموع الشرط وجوابه (قوله والنصب) أي باضمار أن وجوباً كما ينصب بعد الاستعفاء لأن الجزاء
يشبهه في عدم التحقق وهذا أضعفها فإن اقترن الفعل بضم جاز الرفع كآية وإن يقانلوكم يولوكم لا ديار ثم لا
ينصرون والجزم كآية وإن تنولوا يستبدل قومنا غيركم ثم لا يكونوا وامتنع النصب لأن ما دخل فيه ثم (قوله
بجزم بغير) أي لغير عاصم من السبعة والرفع له والنصب شاذ لابن عباس (قوله أبو قابوس) كنية النعمان
ابن المنذر ملك العرب غريم مصروف للعلمية والحجّة وشبهه بالربيع في الخصب وبالبلد الحرام في أمن
المنجى إليه وذناب العيش بكسر الميم عتبة وأجب الظاهر أي مقطوعه والسنام بالفتح ما ارتفع من ظهر
البعير والمعنى تمسك بعده بطرف عيش قليل الخير كالبعير المهزول الذي ذهب سنامه أي تبقى بعده في شدة
وسوء حال (قوله وجزم أو نصب) مبتدأ أسوغه التقسيم ولعل ما أخبر أو متعلق بهما على التنازع
والخبر محذوف أي جائز أو هو الجملة الشرطية وأرظرف صفة لفعل واكتنفاً بضم التاء ماض مجهول أي
حوط بالثنتين ونائب فاعله إما عائد لفعل فالفه لا إطلاق أو للفاء والواو ثلاثية وجواب الشرط محذوف أي
جاز ذلك (قوله جاز جزمه) أي بالعطف ونصبه أي شبه الشرط بالاستعفاء في عدم التحقق ويتمنع الرفع
لامتناع الاستئناف قبل الجزاء اشعوى قال الاسقاطي وهذا جاز على الاعتراض لجواز اعتراض الجملة بين
الشرط والجزاء وإن صدرت بالفاء أو الواو كما صرح به في المعنى اهـ وقد قرأ الجمهور قوله تعالى ثم يدركه الموت
بالحزم عطفاً على يخرج وجواب الشرط فقد وقع أجره على الله وقرأ الحسن بالنصب وقرأ النخعي ويحيى بن
مطرف بالرفع وخرجه ابن جني على إضمار مبتدأ أي ثم هو يدركه الموت فيعطف جملة اسمية على فعلية وهي
جملة الشرط المحزوم كذا في أعراب السمين (قوله إن المعنى فهم) أي بذلك مع علمه بما قبله فنحننا لا يوضح

وحاصله

بجزم يخرج ونصبه ومن النصب قوله * ومن يقترب منا ويخضع نؤوه * والعكس قد يأتي إن المعنى فهم
فلا يخش ظاهراً ما أقام ولا هضماً (ص) والشرط يقتضي عن جواب قد علم

(ش) يجوز حذف جواب الشرط والاستغناء بالشرط عنه وذلك عند ما يدل دليل على حذفه نحو أنت ظالم ان فعلت فحذف جواب الشرط لدلالة أنت ظالم عليه والتقدير أنت ظالم ان فعلت فأنت ظالم (١٣٥) وهذا كثير في لسانهم وأما حكمه

وهو حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء فقليل ومنه قوله

فطلقها فإست لها بكف

والإيمل مفرقك الحسام

أى وان لا تطلقها يعسل

مفرقك الحسام (ص)

واحذف لى اجتماع

شرط وقسم * جواب

ما أخرت فهو مستلزم

(ش) كل واحد من

الشرط والقسم يستدعى

جوابا وجواب الشرط اما

محذور أو مقرون بالفاء

وجواب القسم ان كان

جمله فعلية مثبتة مصدرة

بمضارع أكد باللام

والنون نحو والله لأضربن

زيدا وان صدرت بماض

اقترن باللام وقد نحو والله

لقد قام زيد وان كان جمله

اسمية فبان واللام أو

اللام وحدها أو بان

وحدها نحو والله ان زيدا

لقام والله لزيد قام والله

ان زيدا قام وان كان جمله

فعلية نفي بما أولا وان

نحو والله ما يقوم زيد

ولا يقوم زيد وان يقوم

زيد والاسمية كذلك

فاذا اجتمع شرط وقسم

حذف جواب المتأخر

منهما لدلالة جواب الاول

وحاصله اشتراط الدليل على أهم ما حذف (قوله حذف جواب الشرط الخ) أى بشرط الدليل عليه كذا كره وأن يكون فعل الشرط ماضيا لفظا كما مثله أومعنى وهو المضارع المنفى بل كانت ظالم ان لم تفعل ومنه واثن سألهم من خلقهم ليقولن الله ان لم تنته لارجنك جملة ليقولن ولا رجنك جواب القسم المدلول عليه باللام الأولى وجواب الشرط محذوف لوجود دليله ومضى شرطه ولا يجوز حذف الجواب والشرط غير ماض الا فى الضرورة خلافا للكوفيين ولا يرد نحو قوله تعالى وان تجهر بالقول فإنه يعلم السر وأخفى وان يكذبوك فقد كذبت رسل حيث صرحوا بان جوابه محذوف والمذكور تعليل له أى وان تجهر فلا فائدة في الجهر لانه يعلم السر وان يكذبوك فتأس لانه قد كذبت مع ان شرطه غير ماض لان محل المنع اذالم يسد شئ في محل الجواب مسدده لكن يرد نحو يصورك في الارحام كيف يشاء حيث جعلوا كيف اسم شرط حذف جوابه لدلالة يصورك مع أن فعله غير ماض الا أن يخص ذلك بالشرط الجازم فتدبر (قوله وهذا كثير) عبارة المغنى حذف جواب الشرط واجب ان تقدم عليه أو اكتف به ما يدل على الجواب فالأول نحو هو ظالم ان فعل والثاني هو ان فعل ظالم وان ان شاء الله لم تدبر اه وكذا يجب ان كان الشرط بين القسم وجوابه كاسيأتى وخرج بقوله ان تقدم عليه الخ ما اذا أشعر الشرط نفسه بالجواب نحو فان استطعت أن تبغى نفقا الخ أى فافعل أو وقع جوابا نحو ان جاء في جواب أتكرم زيد فان الحذف فيه ما جاز لا واجب (قوله فقليل) أى اذا حذف جملة الشرط كلها كقوله * متى أتخذوا قسرا بظنة عامر * أى متى تشقوا وأتخذوا أما اذا بقي منها بقية كالا نفيسة في بيت الشارح ونحو ان خير خير فكثير فحل الشرح البيت من القليل ليس على ما ينبغي ومن الكثير أيضا بل الواجب حذف فعل الشرط وبقاء مفسره في نحو وان أحد من المشركين استجارك لكن بشرط مضى الفعل مع ان خاصة الحذف والتفسير مع غيرهما خاص بالضرورة كقوله * أيضا الريح تملأها تمل * وقوله * ولديك ان هو يستدرك مزيد * (قوله مفرقك) كقعد ومحاس وسط الرأس الذى يفرق فيه الشعر (قوله وجواب الشرط الخ) أى يستدل على كون المذكور جوابا للشرط أو للقسم بهذه العلامات (قوله باللام والنون) أى بهما معا وجوابا عند البصريين فان خلا منهما قدر فيه النفي كما مر في نون التوكيد (قوله باللام وقد) أى غالبا وقد يجرد لفظا منهما أو أحدهما فيقدر ان فيه كقتل أصحاب الاخذود فإنه جواب القسم في أول السورة حذف منه اللام وقد الطول كما في الماضي والمضارع المتصرف أما المنفى فسيأتى وأما الجملة فمقتضى باللام فقط نحو والله لى زيد ان يقوم أولهم رجل لا زيد الا ليس فلا تقترب بشئ كقوله ليس زيدا قائما فامل (قوله فبان واللام الخ) الا كثيرا اجتماعهما وتدرجدهما منهما كقول أبى بكر في ناسا جريدته وبين عمر والله أنا كنت أظلم منه الا ان استطال القسم فيجسب التجرد كما نقله الدماميني عن المصنف كقول ابن مسعود والذى لاله غيره هذا مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة (قوله نفي بما الخ) أى وجود من اللام وجوابا سواء كان الفعل مضارعا كما مثله أرماضيا كآية واثن زالتان أمسكهما من أحد أى ما أمسكهما ونحو والله ما قام زيد أولا قام وشذ النفي بل أولن كما شذ اقترا النفي باللام (قوله والاسمية كذلك) أى نفي بما أولا وان وتجرد من اللام وما عر كاهى القسم غير الاستعطاء أما هو جوابه جملة انشائية كقوله

بربك هل ضمنت اليك ليلي * قبيل الصبح أوقبات فاه

وقوله * بعينيك يا لى ارحنى ذاصبا * ولا يجاب بالانشاء قسم غيره (قوله فاذا اجتمع شرط وقسم) أى ولو كان القسم مقدرا كما مر في وان أطعمتهم انكم لمشركون (قوله حذف جواب المتأخر منهما)

عليه فتقول ان قام زيد والله يقيم عمر وفتح حذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه وتقول والله ان قام زيد ليقوم من عمر وفتح حذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه

والقسم أجيب السابق
منهما وحذف جواب
المتأخر هذا اذا لم يتقدم
عليه ما ذوخير فان تقدم
عليه ما ذوخير رجح الشرط
مطلقا أي سواء كان متقدما
أو متأخرا فيجب الشرط
ويحذف جواب القسم
فتقول زيدان قام والله
أكرمه وزيد والله ان قام
أكرمه (ص)

وربما رجح بعد قسم
شرط بلاذى خبر مقدم
(ش) أي وقد جاء قايلا
ترجيح الشرط على القسم
عند اجتماعهما وتقدم
القسم وان لم يتقدم ذوخير
ومنه قوله

لئن منيت بناعن غب معركة
لا تنفعا من دماء القوم تنتقل
فلام لئن موطئة لقسم محذوف
والتقدير والله لئن وان
شرط وجوابه لا تنفعا وهو
محذوف بحذف الياء ولم يجب
القسم بل حذف جوابه
لدلالة جواب الشرط عليه
ولوجه على الكثير وهو
اجابة القسم لتقدمه اقبل
لا نلقينا باثبات الياء لانه
مرفوع (ص)

(فصل لو)

لوحرف شرط في مضي ويقل
ايلاؤه مستقبلا لكن قبل
(ش) لو تستعمل استعمالين
أحدهما أن تكون

يستثنى الشرط الامتناعي كما روي لولافية معين الاستغناء بغيره عن جواب القسم وان تأخر خلافا لابن عصفور
كقوله **والله لولا الله ما هتدينا** قال الساماني **واللبي** وان تأخر لولا وجوابها جواب القسم ولم يثن شي
عن شي وهو ممتنع كلام القسم في باب القسم **(تنبيه)** اذا تأخر القسم مقرونا بالفاء وجب جعل الجواب
له وجلة القسم جواب الشرط كان قام زيد فوالله لأضربنه وأجاز ابن السراج جعل القسم المتأخر جواب
الشرط ولو بلا فاء على تقديرها وهو ضعيف لان حذفها لخاص بالضرورة أشموني **(قوله وقيل)** بالضم
خبر مقدم عن ذوخير أي ما يطلب خبرا من مبتدأ أو ناسخ **(قوله وقد جاء قايلا لا)** هذا مذهب الفراء كما
في حواشي البيضاوي ومنه الجمهور وحلوا البيت على الضرورة وان اللام زائدة لموطئة وانظر لم يجعل
الشرط وجوابه جواب القسم كما مر في لولا الله الخ **(قوله لئن منيت)** أي ابتليت وغب الشيء بكسر الغين
المججمة عاقبته وخص غب المعركة لانه دخلت الضعف والفتور بسبب ما كانوا فيه من القتال تنبيه على شدة
شجاعتهم وعدم اعطاسهم العدو في أي حالة ونقلت الفاء بالاقاف أي تبتأروا ونفصل **(قوله فلام لئن موطئة)**
الخ هو من قولهم موضع وطى أي يسهل المشي فيه فكأنها وطأت طريق القسم أي سهلت على السامع
تفهم الجواب وعرفوها بأنها اللام الداخلة على أداة الشرط مطلقا بعد قسم لفظي أو مقدر ان يؤذن بأن الجواب
له لا للشرط والغالب دخوله على ان وهي غير لام الجواب ومن أطلق على هذه موطئة فقد تسمع وقال
الزنجشيري وغيره لا يجب دخول الموطئة على الشرط وعلى هذا قيل بشرط دخوله على ما يشبهه كالموصولة
في آية لما آتيتكم من كتاب وحكمة أولا كما زائدة في آية وان كالماليوفينهم ظاهر المغنى الاول كذا في
حواشي البيضاوي **(قوله باثبات الياء)** واحتمل انه جواب القسم حذف ياء للضرورة بعيد والله أعلم
(فصل لو) **(قوله استعمالين)** زاد غيره أربعة العرض نحو لو نزل عندنا فتصيب خبرا والتحضيض
لوتا من فتطاع والتقليل تصدقوا ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمي فهي حينئذ حرف تقليل
لجوابه كالاولين لكن نظر فيه الساماني بأن كل ما ورد شاهد على التقليل تصلح فيه شرطية بمعنى ان
حذف جوابها والتقليل مستفاد من المقام أي وان كان التصديق بظلف فلا تتركوه الرابع الغني نحو لو تأتينا
فتجدنا بالنصب قيل ومنه لو اننا كرهنا أي رجعة الى الدنيا ولنا نصب فتكون في جوابها السكن يحتمل
انه نصب لعطفه على الاسم الخالص وهو كره ومنه المصنف ان لو هذه هي المصدرية أغنت عن فعل الغني
والاصل وددت لو تأتيني الخ حذف وددت لاشعار لوبه لكثرة صاحبه فاشتهرت ليت في الاشعار بالغني
فنصب جوابها كايث وانما دخلت على أن المصدرية مع أن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله لان التقدير
لو ثبت أن لنا كره فصلة لمحوذوفة وان وصلها فاعمل به فان قلت لو كانت هي المصدرية لوجب أن يطلبها عامل
مثلها ولا عامل هنا قلت الظاهر انها مقول لعل الغني الذي ثابت عنه والتقدير وددت ايمانك فتجديك
ووددت ان يثبت كرهنا فافعل فكون وقال غير المصنف هي لوالشرطية أشهر بت معنى الغني أي فلا بد لها من جزاء
كالشرط ولو مقدر اقبل هي قسم برأسها فلا جزاء لها كجاء على قول المصنف ولا تنسبك بمصدر بخلافها
على قوله وعلى كل الأقوال قديجي طاجواب منصوب كايث وقديجي **(قوله مصدرية)** أي فترادف
أن معنى وسبك في ابقاء الماضي بعدها على مضيه وتخليص المضارع للاستقبال لانها لا تنصب ولا بد أن
يطلبها عامل كأن تكون فاعلا كقوله ما كان ضرك لو مننت أي منك أو مفعولا نحو بودا أحدهم لو يعمر
وأخبرا كقول الاعشى

وربما فات قوم اجل أمرهم من الثاني وكان الحزم لو محجرا

ولظاهر أنها لا تقع مبتدأ بخلاف أن وأكثر وقوعها بعد نحوود وأحب وأكثرهم لم يثبت ورودها مصدرية

بل هي في ذلك شرطية حذفت جوابها مع مفعول يود أي يود أحدهم التعمير لويحتمل سره وفيه تسكاف لا يخفى
ويشهد بشبهها ودر الوند من فيدهموا بنصب يدهموا عطفا على تدهن لان معناه ان تدهن فهو من العطف
على المعنى وقيل نطبت في جواب ودر الاشعاره بالتمني وفيه ان الجواب لا يكون الا لان شاء بالاستقراء وودوا
خبر عن عن حصل منهم فتأمل (قوله في مضي) متعلق بشرط باعتبار تضمنه معنى الحصول اذ المراد به
التعليق أي حرف لتعليق حصول مضمون الجزاء على حصول مضمون الشرط في الماضي فهو ظرف
للحصولين وكذا للتعليق النفساني لوجوب سبقه عليهما واما التعليق عمنى الاخبار بان الجواب كان
مربوطا بالشرط ومعلقا عليه في النفس فهو على أي حال النطق بل ولا في الماضي أمادهم (قوله حرف لما
كان سيقع) وهو الجواب لوقوع أي عند وقوع غيره وهو الشرط أي لما كان في الماضي متوقفا لوقوع
عند وقوع غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع الغير بالاثبات كان الاحتراز عن ان فانها لا يقع في المستقبل ومثلها
اذا السكتا ليست حرفا ولا بيان بالفعل المستقبلي للاحتراز عن لما الوجودية فانهما لا يقع في الماضي لوقوع غيره
وبالسين الدالة على التوقع للدلالة على أنه لم يقع الآن لضرورة توفعه كالم يقع في الماضي فهي مصرحة بان
الجواب لم يكن وقع ولا هو واقع الآن فعني عبارته أن لو تدل بما بقية على ان الثاني كان يحصل في الماضي عند
حصول الاول وتدل التزاما على امتناع وقوع الثاني لاجل امتناع وقوع الاول لان عدم اللازم بوجوب عدم
اللازم كذا في الدمايني ومنه يسلم ان عبارة سيبويه مساوية لعبارة من قال حرف امتناع لامتناع كانه
الشمعي عن البدر بن مالك وان ادهم صنيع الشرح خلافا في الجمع عن أي حيان ان سيبويه نظر الى
منطوقه ولو غيره الى المفهوم اه صبان رقول الدمايني لان عدم اللازم الخ فيه نظر لان الاول ليس لازما
لثاني بل لازم له وسبب كاهو مقتضى أول عبارته حيث جعل الثاني كان يحصل عند حصول الاول فالاول
م لازم لا لازم وامتناع اللازم لا بوجوب امتناع اللازم كما سيأتي وبعبارة سيبويه انما تشيد ان لو تدل التزاما على
امتناع الثاني من حيث ربطه بالاول الممتنع بعبارة الامن حيث ان الاول لازم لان اللازم هو الثاني لا الاول
فتأمل (قوله حرف امتناع لامتناع) أي يفيد امتناع الجزاء لامتناع الشرط وهذه عبارة الجوهري وظهرها
فاسد لا تقتضاه كون الجواب ممتنع في كل موضع وليس كذلك لان الشرط سبب ومازوم والجواب سبب
ولا لازم وانتفاء السبب واللازم لا بوجوب انتفاء السبب واللازم لجواز تعدد الاسباب فيوجد سبب آخر وكذا
يرد على مفهوم عبارة سيبويه المارة وهذا قال في شرح الكافية العبارة الجيدة في لو ان يقال حرف يدل
على امتناع ثل يلزم لثبوته ثبوت تاليه أي في الماضي فجنى عز به محكوم بانتفاء مقتضى لوو بكونه يستلزم
ثبوته ثبوت كرامه في الماضي وهل هناك حينئذ اكرام آخر غير اللازم عن المحي أو لا لا يتعرض لذلك بل
الأكثر امتناع الاول والثاني معا اه الا أن تؤول عبارة القوم وسيبويه بان المراد فيها انها تدل على
امتناع الجواب الناشئ عن فقد السبب وهو الشرط لا على امتناعه مطلقا أي ان جوابها امتنع من حيث
امتناع المعلق عليه وقد يكون ثابتا بسبب غيره لأنه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه
ما ذكره الحاصل ان لو تدل مطابقة على انه كان يلزم من حصول شرطها حصول الجواب ويلزم انتفاء شرطها
أبدا اذ لو كان حاصلها كان الجواب كذلك ولم تكن للتعلق في الماضي بل لا يجاب فيه مثل لما لان الثابت
الحاصل لا يتعلق واما جوابها فلا يلزم امتناعه مطلقا بل اذ لم يكن له سبب غير الشرط وهو الاكثر نحو ولو شئنا
لرفعناه بها ولو شاء طهنا كم أجمعين فانتفاء الرفع وعداية الجميع لا من ذات لو بل لانه لا سبب لهما غير المشيئة
المنفية بمقتضى لو وكذا لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا أما اذا كان له سبب غير الشرط فلا يلزم نفيه
بل قد لا تدل على نفيه ولا ثبوته كما لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا لا احتمال وجوده من غير الشمس
كالسراج ونفيه أصلا وقد تدل على ثبوته قطعا في جميع الأزمنة وذلك كإلى المطول اذا كان الشرط مما

في مضي وذلك نحو قولك
لوقام زيد لقلت وفسرها
سببويه بانها حرف لما
كان سيقع لوقوع غيره
وفسرها غيره بانها حرف
امتناع لامتناع وهذه
العبارة الأخيرة هي
المشهور

يستبعد استلزامه ذلك الجزاء ونقيضه أليق به فيلزم استمرار الجزاء مع وجود الشرط وعدمه لربطه بالبعد
النقيضين سواء اختلفا نفيًا وإيجابًا كما تيقن ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام أسخ ونحوه لم تذكر معنى لأثبتت
عليك أو كانا مثبتين كأولاهنني لأثبت عليك أو منفيين كقولهم نعم العبد صيب لولم يخفف الله لم يعصه
فقد دللت فيه على أنه كان يلزم من حصول عدم الخوف في الماضي عدم المعصية لأن المتكلم فرض عدم
الخوف وجعله سببًا لذلك لتحقيقه مع ما يقتضي عدم العصيان كالحجة أو الاجلال وإذا امتنع الشرط وهو
عدم الخوف بمقتضى لو ثبت نقيضه وهو الخوف وهو أنسب وأليق باقتضاء عدم المعصية من الشرط نفسه
فإذا ثبت عدم العصيان مطلقًا لانه مع الخوف أولى وأحق منه مع عدمه فتلخص أن لو قد ترد للاستمرار
وهو ما ذكر وقد ترد للترتيب الخارجي أي الدلالة على امتناع الثاني لامتناع الأول كما لو شاء هذا ثم وقد ترد
للاستدلال العقلي أي الدلالة على امتناع الأول لامتناع الثاني عكس ما قبله كما لو كان فيهما آلهة أسخ فتفهم
ذلك والله أعلم **(قوله والاولى أصح)** قد علمت ما فيه **(قوله ما هو مستقبل المعنى)** أي وترادف أن
الشرطية في التعليق إلا أنها لا تجزم على المختار فبأبعدها أن كان ماضى اللفظ صرفته للمستقبل كما مثله أو مضارعها
خاصته للاستقبال كقوله

ولو تلتقي أصدأنا بعد موتنا * ومن دون رمسينا من الأرض سبب
لظل صدى صوتي وإن كنت رمة * لصوت صدى ليلى يهش ويتررب

أي وإن تلتقي القبر والسبب كخمر المفاضة الواسعة والرمة العظام البالية ويهش أي يرتاح وقيل
لا تجي للمستقبل أصلا وما ورد من ذلك مؤثر بالماضي والحق أن ذلك وإن أمكن في الآية يتجسس المعنى
لوعلموا فيما مضى أنهم يترون ذرية ضاعفا خافوا لا يمكن في جميع ما ورد كهذين البيتين ونحوه ولو كره
المشركون ولو أعجبك كثرة الخبيث إلى غير ذلك مما هو كثير **(قوله لو تركوا)** أي قاربوا أن يتروا لأن
الخطاب للأوصياء على الأطفال بحثهم على نصحتهم والخوف الذي هو مضمون الجزء أعني ما يقع قبل الترك
لأنهم بعده أموات **(قوله ولو أن ليلى أسخ)** سلمت خبر أن والوار في ودوني حالة والجندل الحجرة والصفايح
الحجارة العراض التي تكون على القبور ورزقا بالزاي والقاف أي صاح والظاهر أن أو عاطفة أما على أصلها
أو بمعنى الوار وجعلها بمعنى إلى أن تكاف والصدى كالقفي ما تسمعه مثل صوتك في الخلاء والجبان * ومن
اللائف ما حكى عن مجنون ليلى أنه لما مات وتزوجت برجل من أقربائها مر بها على قبره فقال لها هذا قبر
الكذاب فقالت حاش لله أنه لم يكذب فقال أليس هو القائل ولو أن ليلى أسخ فاستأذنته في السلام عليه فاذن
لها فقالت السلام عليك يا قبيل القرام وحليف الوجد والهيام ففر الصدى من القبر فسقط ميتة ودفت
عنده فطلع من قبرها شجران يلتف بعضهما على بعض فسبحان من حارت الأفكار وعظيم قدرته
أه سندوني **(قوله وهي)** أي لو المذكورة في كلامه وهي الشرطية بقسميها ومثلها المصدرية ككافي
التوضيح وشرحه ويظهر أن بقية أقسامها كذلك بل يتعين **(قوله في الاختصاص)** متعلق بمعلق
الكاف أو بالكاف نفسها لما فيها من معنى التشبيه **(قوله لكن لو أسخ)** لو اسم لكن وإن مبتدأ خبره وقد
تقرن والجملة خبر لكن وقد لا تحقيق لا التقليل لكثرة ذلك فيها كافي التوضيح **(قوله فلا تدخل على)**
الاسم محله إذا لم يكن معمولًا لمخوف يفسر ما بعده والادخلت عليه قليلا كقوله

أخلأى لو غير الحمام أصابكم * عتبت ولسكن ما على الدهر معتب

أي لو أصابكم غير الحمام وكما حكى عن سيدنا عمر بن أراد الرجوع عن الشام لما بلغه أن بها طاعونا فقال له
أبو عبيدة أفرار من قدر الله فقال لو غيرك فالحيا يا أبا عبيدة نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله أي لو قالها غيرك
والجواب محذوف أي لا تقمت منه وكقولهم حاتم لما طمته الجارية وهو أسير لو ذات سوار طمعتني أي لو

والأولى أصح وقد يقع
بعدها ما هو مستقبل المعنى
واليه أشار بقوله ويقل
أي لاؤها مستقبلًا ومنه قوله
تعالى وليخش الذين لو
تركوا من خلفهم ذرية
ضاعفا خافوا عليهم وقول
الشاعر

ولو أن ليلى الإخيلية سلمت *
على ودوني جندل صفايح
لسلت تسليم البشاشة
أوزقا

أي صدى من جانب القبر
صايح (ص)
وهي في الاختصاص بالفعل
كان

لكن لو أن بها قد تقرن
(ش) يعني أن لو الشرطية
تخص بالفعل فلا تدخل
على الاسم كأن ان الشرطية
كذلك لكن تدخل على
أن واسمها وخبرها نحو لو
أن زيد أقام لقمع
واختلف فيها والحالة هذه
فقبل هي بقية على
اختصاصها وأن وما دخلت
عليه في موضع رفع

لطمتي حرة طمان على لان الاماء عندهم لا يلبسون السورار ولا ينجس ذلك بالضرورة والندور خلافا لابن عصفور لقوله تعالى قل لو انتم تعلمون خزائن رحمة ربى أي لو تعلمون غمكم تكون غمكم خفيف الفعل الاول اكتفاء بمفسره فان فصل الضمير ومنه التمس ولو خافنا من حديد أي ولو كان الملتصق خائفا وأما قوله

لو بغير الماء خلق شرق * كنت كالغصان بالماء اعتصاري

أي يحتاج في قيل على ظاهره وان الجلة الاسمية وليتها شذوذا وجعله ابن خروف على اضمحلال الشانية وقال السيرافي هو من الاول خلقني فاعل محذوف يفسر شرق أي لو شرق خلقني هو شرق حذف الفعل الأول ثم الضمير المبتدأ فهي مختصة بالفعل لفظا أو تقديرا (قوله فاعل بفعل محذوف) أي كما هي كذلك بعد ما المصدرية اتفاقا نحو لا كلمة ما ان في السماء نجما أي ما ثبت ان الخ لا يرجح ان فيه ابقاء لوعلى اختصاصها بالفعل وأوجب الرخشمى كون خبر ان حينئذ فعلا ليسكون عوضا عن المحذوف مع ان وقوعه اسمها شائع جامدا كان كآية ولو ان ما في الارض من شجرة أفلام أو مشتقا كقول لبيد

لو أن حيا مدرئك الفلاح * أدركه ملاعب الرياح

ومثله كثير (قوله وهذا مذهب سيمويه) ظاهره رجوع الاشارة الى كل من الابتداء وتقدير الخبر وهو خلاف ما في التوضيح وغيره من أن مذهبه كون ان وصلته بمبتدأ لا يحتاج لخبر لا اشتغال صلتها على المستند والمستند اليه ولعله قول ثان له (قوله أن لو هذه) أي الشرطية بقسميها الامتناعية والتي بمعنى ان واحترز بالغالب عن الثانية لان التي تصرف المضارع الى المضى هي الامتناعية فقط كما مر (قوله رهبان مدين) بلدة بساحل بحر الطور وجلة يكون حال من هاء عهدتهم وعزة اسم محبو بته وصرح باسمها قلندا وتصحيح الوزن والاخفها الاضمار كسابقه (قوله ولا بد لو هذه) أي الشرطية بقسميها اخرج الزائدة لجر الدال وصل فلا يحتاج لجواب كزيد ولو كثرت له بحيل كما مر في ان الوصلية والجواب اما مذكورا ومحذوف لدليل نحو ولو ان قرأتنا سرت به الجبال الخ تقديره والله أعلم مانفعهم وكقول عمرو وحاتم الماربن (قوله منى لم) أي لا يغيرها لانه يشترط في جوابها المضى لفظا أو معنى وهو هذا والمضى اما مثبت أو منفي بخصوص ما ولا يجوز ان تجاب بغير الثلاثة وأما قوله عليه الصلاة والسلام لو كان لي مثل أحد ذهب ما يسرنى ان لا يمر على ثلاث وعندي منه شيء فهو على حذف كان أي ما كان يسرنى فلا يرد ان المضارع المنفي بما مستعمل لفظا ومعنى والثاني ان لا يمر زائدة للتوكيد على حذف لا يعلم أهل الكتاب أي لان يعلم قيل وقد تجاب بجملة اسمية للدلالة على استمرار الجزاء نحو ولو أنهم آمنوا وتقوا لثوبت الخ لان بين الامم والمضى تشابها من حيث قبول اللام والاصح أن جملة لثوبت الخ مستأنفة فاللام لا ابتداء أو في جواب قسم مقدر لاني جواب لو بل هي في الوجهين للمعنى لا يحتاج لجواب كافى للتوضيح والتعنى على سبيل الحكاية أي أنهم بحال يمتنى المعارف بها إيمانهم تلهفا عليهم ويحتمل انها شرطية حذف جوابها أي لا ينبغي (قوله مثبتا) أي ماضيا مثبتا (قوله منفيًا بل) أي مضارعًا منفيًا بل (قوله لم تصحبه اللام) أي لانها لا تصحب منفيًا بغير ما كافي التصريح لما يلزم فيه من ثقل اجتماع اللامين لا ابتداء غالب أدوات النفي باللام والله أعلم

{ أما ولولا ولوما }

(قوله أما كهما الخ) المراد انها نائبة عنهما وقائمة مقامهما كما في الشارح لانها جملة ما جيعا لانها حرفة فكيف تكون بمعنى اسم وفعل (قوله وفالخ) كالاستدراك على ما قبله لما استعرفه وقام مبتدأ خبره جملة ألف وألفه للاطلاق ورجو بحال من ضمير ألف الراجع للفاء ولتأوه فعموله ان بنى للفاعل بزيادة اللام للتقوية والانعاق بمحذوف حال من نائب فاعله أي ألف الفاء حال كونه مصاحبا لتاليها وعلى هذا الاعراب فلا مسوغ لا ابتداء بفا الا أن تجعل الجملة حالا لازمة من أما فيسوغ على حذف مسر بنا ونجيم قدأضاء *

وأن وما دخلت عليه في موضع رفع مبتدأ والخبر محذوف والتقدير لو أن زيدا قائم ثابت اقامت أي لو قيام زيد ثابت وهذا مذهب سيمويه (ص) وان مضارع تلاها صرفا * الى المضى نحو لو يني كفي (ش) قد سبق ان لو هذه لا يليها في الغالب الا ما كان ماضيا في المعنى وذ كر هنا انه ان وقع بعدها مضارع فانه انقلب معناه الى المضى كقوله رهبان مدين والذين عهدتهم يكون من حذر العذاب فعودا لو يسمعون كما سمعت كلامها خرو العزرة كما وسجودا أي لو سمعوا ولا بد لو هذه من جواب وجوابها اما فعل ماض أو مضارع منفي بل واذا كان جوابها مثبتا فلا كثر اقترانه باللام نحو لو قام زيد لقام عمرو ويجوز حذفها فتقول لو قام زيد قام عمرو وان كان منفيًا بل لم تصحبه اللام فتقول لو قام زيد لم يقم عمرو وان في بما فلا كثر تجرده من اللام نحو لو قام زيد ما قام عمرو ويجوز اقترانه بها نحو لو قام زيد ما قام عمرو (ص)

ويمكن جعل قوله التلويص لغة لا فيسوغها أي وبما صاحبه التلويص هو ما وجو بافتأ مل (قوله أما حرف تفصيل)
 أي غالباً لا دائماً على المختار ومن غير الغالب أما زيد فمطلق ومن التزم فيه التفصيل فقد تكلف بتقدير القسم
 الآخر ومجمل يشملهما لكن قال الموضح في الحواشي الحق أن ذلك لا يقال إلا عند التردد في شخصين
 نسباً أو أحدهما إلى الانطلاق فتقول أما زيد فمطلق أي وأما غيره فلا فهمي على هذا التفصيل اه تصریح
 والحق أن ذلك لا يتأتى في كل المواضع إذا التزمه في نحو أما بعد فقول كذا لا يخفى تعسفه بتقدير المجمل
 والمقابل كان يقال الأزمان مختلفة أما بعد كذا فقول وأما قبلها فلا وفي حفيد العصام عن الزخشي أن
 التفصيل المأجل سابق أولته عدد في الذهن يختار التسليم منه ما يجره ويترك ما عداه ومنه أما بعد فلا تقدير
 على هذا إلا أنه مخالف لاكثر النحاة اه وإذا كانت للتفصيل ظمناً أن تكرير مع كل الأقسام كأما السفينة
 وأما الغلام الخ أو يستغنى عن أحد القسمين بالآخر نحو فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا به الخ أي وأما غيرهم
 فبصد ذلك أو بكلام يذكّر في موضعه نحو فاما الذين في قلوبهم زيغ الخ أي وأما الذين آمنوا فيكون عامه إلى
 ربهم بدليل والراستخون في العلم الخ (قوله مقام أداة الشرط) أي دائماً فلا تفارقه كالتوكيد ولذا قال الموضح
 هي حرف شرط وتوكيد دائماً وتفصيل غالباً وصرح الشارح أنها غير موضوع للشرط بل ناقبة عنه
 ومتضمنة معناه وهو ما صرح به غير واحد والدليل على شرطيتها لزوم الفاء بعدها ولا تصلح للعطف إذ
 لا يعطف المبتدأ على خبره في نحو وما من ولا الفعل على مفعوله في نحو فاما اليتيم فلا تقهر وهكذا ولا للزيادة
 لعدم الاستغناء عنها فتميزت للجزء أو كونهما زائداً لازمة كالباء في الفعل به باطل لأن اللزوم لغو مقتضى ينافي
 الزيادة بخلاف اللزوم في الفعل به فرفع قببح اسناد صورة الأمر إلى الظاهر فان قيل لو كانت للشرط لتوقف
 جوابها على شرطها مع أنك تقول اما علمنا فاعلم ولا شك أنه عالم ذكر العلم أم لا يجب بانه من إقامة السبب
 مقام المسبب أي مهمان ذكر العلم فانت محق لأنه عالم ومثله كثير وأما كونه التوكيد فقل من ذكره وقد
 أحكم الزخشي شرحه بما حاصله ان جوابها لما كان معلوماً على المحقق وهو وجود شيء في الدنيا بدليل
 تقديرها بما يمكن من شيء أفادت تحققه ووقوعه لاحتماله إذا دامت الدنيا لا تخلو عن وجود شيء فلأنه كثر الا
 عند قصد التحقيق (قوله ولهذا فسر هاسيبويه الخ) فديقال هذا التفسير لا يدل على نياتها عن الاداة
 فقط والفعل محذوف بعدها وإن ذكره في التفسير لبيان ذلك المحذوف ويؤيد ذلك قول ابن الحاجب انهم
 الزموا حذف الفعل بعد ما وأن يقع بينها وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف والصحيح أنه
 جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها قصد العوض وكراهة تلاو الفاء أما اه صبان (قوله فذلك لزميتها
 الفاء) أي لكون المذكور بعدها جواب الشرط الذي نابت عنه لزميتها الفاء التي تدخل الجواب قضاء
 بحق ما حذف وإبقاء لآثره في الجملة فلزوم الفاء انما هو لنياتها عن الاداة فقط لا عن فعل الشرط كما يقع
 في بعض العبارات لانها لم تنب عنه كما هو لو سلم فالفاء ليست له بل لنفس الاداة لانها هي العامة في الجواب
 على المختار فان قلت الفاء لا تلزم في جواب الشرط الا اذا لم يصلح لمباشرة الاداة كما مر فلم لزم أم لم يلزم أجب
 بانه لما كانت شرطيتها اخفية لكونها بطريق النية جعل لزوم الفاء قرينة شرطيتها وقال الرضي لانها لما
 حذف شرطها لم تعمل فيه قببح عملها في الجزء فلزمتها الفاء وامتنع جزءه ولو مضارعا (قوله والأصل مهمان
 الخ) فهم السمع شرط مبتدأ وفي خبره خلاف السابق ويكون امانامة ففاعلهما ضمير مهمان أو ناقصة فهو اسمها
 وخبرها محذوف أي موجودا ومن شيء يبين لهما للتعميم ودفع ارادة نوع بهينه وقيل من زائدة وشئ فاعل
 يكن وحينئذ فربط جملة الخبر بالمبتدأ اعادته بمعناه لان مهمان معناه شيء وانما خص الجمهور ومهمان بالتقدير لانه
 مناسبة غيرها لان ان للشك والشرط هنا محقق واما استغنى زيادة المفسر للزومها الاضافة وغيرهما خاص
 بتبيل كالزمان في متى والعقل في من وغيره في ما والمراد هنا التعميم ووجود شيء ما لكن هذا انما يتم على
 القول بان مهمان اعم من ما لا على انها بمنائها وحكي المصريح عن بعضهم تقديرها بان لانها أم الباب أي ان

(ش) أما حرف تفصيل
 وهي قائمة مقام أداة الشرط
 وفعل الشرط ولهذا فسرهما
 سيبويه بهما يكن من شيء
 والمذكور بعدها جواب
 الشرط فلذلك لزميتها الفاء
 نحو أما زيد فمطلق
 والأصل مهمان يكن من شيء
 فزيد مطلق فانيبت أما
 مناب مهمان يكن من شيء
 فصار أما فزيد مطلق

ثم أخرت الفاء الى الخبر فصار اماز يدفنه طلق ولهذا قال وفاء لثبوتها وجوباً بالفاء (ص) وحذف ذي الفاعل في ترداد
 لم يك قول معها قد نبدا (ش) قد سبق ان هذه الفاء مآثرة الذكر وقد حذفت في الشعر كقول الشاعر فاما القتال لا قتال لديكمو
 * ولكن سيرا في عرض المواقب أي فلا قتال وحذفت في النثر بكثرة وبقلة (١٣١) فالكثرة عند حذف القول معها

كقوله عز وجل فاما الذين
 اسودت وجوههم ا كفرتم
 بعد ايمانكم أي فيقال
 لهم ا كفرتم بعد ايمانكم
 والقليل ما كان بخلافه
 كقوله صلى الله تعالى عليه
 وسلم ا ما بعد ما بال رجال
 يشترطون شروطا ليست
 في كتاب الله هكذا وقع في
 صحيح البخاري ما بال يحذف
 الفاء والاصل ا ما بعد ما بال
 رجال حذفت الفاء (ص)
 لولا ولوما يلزمان الابداء
 اذا امتناعا بوجود عقدا
 (ش) لولا ولوما يستعجان الان
 أحدهما أن يكونا دالين
 على امتناع الشيء لوجود
 غيره وهو المراد بقوله
 اذا امتناعا بوجود عقدا
 ويلزمان حينئذ الابداء
 فيدخلان الاعلى المبتدا
 ويكون الخبر بعدهما محذوفا
 وجوبا ولا بد لها من جواب
 فان كان مثبتا قرن باللام
 غالبا وان كان منفيًا بالجر
 عنها غالبا وان كان منفيًا بل
 لم يقترب بها نحو لولا زيد
 لا كرمته لك ولوما زيد
 لا كرمته لك ولوما زيد ما جاء
 عمرو ولوما زيد لم يجئ عمرو
 في يدي هذه المثل ونحوها
 مبتدأ وخبره محذوف

أردت معرفة حال زيد فهو ذاهب حذفت ان وشروطها وأثبت أمامنا بهما (قوله ثم أخرت الفاء) أي
 اصلاحا للفظ لكرهاته تلو الفاء ا ما لوجود صورة عاطف بلا معطوف عليه فزحلقوا الفاء من موضعها
 في فصلها بينهما بجزء من الجواب وذلك واحد من ستة ا ما بالابتداء كشال الشارح أو بالخبر كما في الدار فز يد
 أو بامم منصوب بـ ما بعد الفاء لفظا فأما اليتيم فلا تقهر أو محلا وأما بـ معتر بك فحذف أو بمنصوب بمحذوف
 يفسره ما بعد الفاء وأما عود فهم ينههم على نصب ثمود ويجب تقدير عامله بعد الفاء لثلا يكثر الفاصل بينها
 وبين أ ما أو بظرف كما اليوم فاضرب زيدا والمختار عند المصنف انه معمول للجواب لالفعل الشرط المحذوف
 ولالا ما النائية عنه لا يكون المعلق عليه مطلقا فيكون أ باغ في تحقق الجواب ولا يعمل ما بعد فاء الجزاء فيها قبلها
 الامع أ ما لكونها من حلقة عن مكانها كما ص السادس بجملة الشرط دون جوابه فأما ان كان من المقرر بين
 فروح أي جزاؤه روح حذفت جواب الشرط استغناء عنه بجواب أ ما لا العكس ا لا يحذف بها لان قاعدة
 اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد أنه لا سبقهما فالفصل ا ما بـ واحد ومنه الموصول مع صلته أو بما هو في
 حكمه بجملة الشرط لا با كثيرا بالجملة الدعائية ان تقدمها فاصل كما اليوم رحك الله فالامر كذا اه
 أ شمو في والظاهر ان مثلها الجملة الاعتراضية كما سيأتي عن الجمع في آية فاما الذين اسودت وجوههم (قوله
 فاما القتال الخ) مبتدأ خبره جملة لا قتال لديكم والرباط اعادة المبتدأ بلفظه والشاهد فيه حذف الفاء مع عدم
 قول محذوف للضرورة وقد يقال يصح تقدير القول أي فاقول لا قتال لديكم والرباط حينئذ ما صرا أو محذوف
 أي فيه أي في شأنه ولا شك في صحة الاخبار والمعنى حينئذ حذف الفاعل منعه وقوله سيرا اسم لكن وخبرها
 محذوف أي ولكن سيرا لديكم أو هو مصدر لمحذوف واسم لكن محذوف أي ولكن سيرا لديكم سيرا وعراض
 المواقب بكسر العين المهملة وبالضاد المعجمة شقها وناحيتها (قوله فالكثرة عند حذف القول معها) ظاهره
 تبعا للمفهوم المثنى ان حذفتها حينئذ كثير فيفيد جوازا بقاءها مع حذف القول على قلة وهو ظاهر الجمع
 وصرح الاشمو في كالتوضيح بوجوب حذفها مع القول استغناء عنها بالبقول وحكي في الجمع قول لا يمنع
 حذفها لومع القول الا للضرورة وان الجواب في الآية فنوقوا والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول
 وانتقلت الفاء للقول وما بين الموصول والفاء اعتراض فتلخص في حذف الفاء مع القول ثلاثة أقوال (قوله
 ما بال رجال) الأولى في هذا عدم تخريجه على القليل لجواز تقدير فأقول ما بال الخ وأظهر منه قول عائشة أما
 الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا فانه اخبار بشئ مضى لا يصح فيه تقدير القول (قوله اذا
 امتناعا) مفعول لعقدا أي رباطا امتناعا لشيء بوجود غيره (قوله الاعلى المبتدأ) أي ولو ضميرا متصلا
 كاولاه ولولاك فانها وان كانت في ذلك حرف جولا يتعلق بشئ عند سيبويه لكن مجزورها في محل رفع
 بالابتداء وخبره محذوف وجوبا (قوله من جواب) أي كجواب لوفى شرطه المارة وقد يحذف للدليل نحو
 ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم أي هل لكم (قوله غالبا) من غيره في مثبت
 * لولا زهير جفاني كنت مهتدرا * وفي المتن بما قوله

لولا رجاء لقاء الظاعنين لما * أ بقت نواهم لتأروحا ولا جسدا
 (قوله وبهما الخ) متعلق بمنزأى ميزوا التحضيض مفعوله وهلا عطف على ا طاء من بهما أو مبتدأ حذفت
 خبره أي كذا لا والأعطف على هلا يحذف العاطف (قوله فان قصدت بهما التوبيخ) أي بالولا ولوما وكذا

وجوبا والتقدير لولا زيد موجود وقد سبق ذكر هذه المسئلة في باب الابداء (ص) وبهما التحضيض من وهلا * الأ لا وأوليتها الفعل
 (ش) أشار في هذا البيت الى الاستعمال الثاني للولا ولوما وهو الدلالة على التحضيض ويختصان حينئذ بالفعل نحو لولا ضرر بتزيدا ولوما
 قتلت بكر فان قصدت بهما التوبيخ كان الفعل ماضيا وان قصدت بهما الحث على الفعل

كان مستقبلا بمنزلة فعل الامر كقوله تعالى فاولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين أي لينفروا بقية أدوات التحضير حكمها
كذلك فتقول هلاضر بتريدا (١٣٢) والأفعلت كذا والأخفقا كذا المشددا (ص) وقد يليها اسم بفعل مضمير

هناك أو بظاهر مؤخر
(ش) قد سبق أن أدوات
التحضير تفتتح بالفعل
فلا تدخل على الاسم
رذ في هذا البيت أنه قد
يقع الاسم بعدها ويكون
مفعولا لفعل مضمير أو
أو لفعل مؤخر عن الاسم
فالاول كقوله
الان بعد الجاجتي نلحوني
هلا التقدّم والقلوب صحاح
فالتقدّم مرفوع بفعل
مخدوف تقديره هلا وجد
التقدّم ومثله قوله
تعدون عقر النيب أفضل
مجدكم

بني ضو طرى لولا السكبي
المقنما
فالسكبي مفعول بفعل
مخدوف والتقدير لولا
تعدون السكبي المقنع
والثاني كقولك لولا زيدا
ضربت فريدا مفعول
ضربت (ص)
الخبير بالذي والالف
واللام
ما قبل أخبر عنه بالذي خبر
عن الذي مبتدأ قبل
استقر
وماسواهما فوسطه صلة
عائدها خلف معطى التكملة
نحو الذي ضربته زيد فدا
ضربت زيدا كان قادر
المأخذ

هلا وألفها كلها ترد للتوبيخ أي اللوم على ترك الفعل والتنديب أي الإيقاع في الندم وحينئذ تفتتح
بالماضي لفظا نحو لولا جازا عليه باربعة شهداء فاولا نصرهم الذين اتخذوا ومنه هلا التقدّم في البيت الآتي
أو تأريلا كقوله لولا السكبي الخ أي لولا عدتهم وإنما قال تعدون لحكاية الحال اه أشدوني (قوله كان
مستقبلا) أي لفظا كهلان نصر بزيدي أو معنى كما شبهه (قوله وألا خفقا الخ) أي فيكون للتحضير
نحو الاتقان قوما نكثوا ولم يذكروا في التسهيل لأن أكثر مجيئها للعرض وهو كالتحضير لا أنه
طلب بلين لا بازعاج فيحتمل أنه ذكرها هنا لبيان كتمانها في الاختصاص بالفعل لا في التحضير فتكون
أدواته أربعة فقط وهو المشهور والأشارة إلى أنها فتتأني له كآلية فتكون خمسة (قوله بفعل مضمير)
متعاقب على الواقع صفة لاسم وقوله أو بظاهر أي أو بفعل ظاهر وقد يقع بعدها مبتدأ وخبر فيكون الفعل
المضمير كان الشانية نحو * هلا نفس ليلى شفيها * (قوله الان بعد الخ) قيل مخدوف الهمزة ونقل
حركتها لللام ولعله الرواية والألف وزن صحيح مع الهمزة واللام جاجة من الج يالج كعلم يعلم ونلحوني من لحيت
الرجل إذ ألمته وقوله والقلوب صحاح أي خالية من الغضب عامرة بالود (قوله تعدون عقر النيب) بكسر النون
جمع ناب وهي المسنة من النوق وربي منادى وضو طرى بفتح الضاد المعجمة وسكون الواو وفتح الطاء والراء
المهملة واللام الحقة والسكبي الشجاع المتكبي في سلاحه أي المتعطي به والمقنع الذي على رأسه بيضة
الحديد والله أعلم

الخبير بالذي والالف واللام

(قوله ما قبل الخ) ماموصول مبتدأ أخبره لفظ خبر وجملة قبل أخبر صلته والعائد الهاء في عنه والذي مقصود
لفظه وألا وثانيا فلا صلة له ومبتدأ حال من الذي الثاني وقيل بالضم متعلق باستقر وهو حال ثانية اما ترادفة
أو متداخلة (قوله وماسواهما) أي سوى الاسم الذي قيل أخبر عنه وسوى لفظ الذي من بقية الجملة
(قوله خلف معطى التكملة) هو المضمير الذي يخلف الاسم المطاوب الخبر عنه وهذا الاسم هو معطى
التكملة أي يكمل به الكلام بعد صوغ التركيب فانه يصير خبرا بعد ان كان مفقولا مثلا (قوله لامتحان
الطالب) أي فيسمى باب الامتحان وبعضهم يسميه باب السبك أي سبك كلام من آخر وكثيرا ما يصاغ
هذا التركيب ابتداء لغير ذلك كتقوى الحكم لان فيه اسنادين الى المضمير والى الظاهر أو القصر في نحو
الذي قام زيدا على من اعتقه خلافة أو شركته أو تشويق السامع كقول راصف ناقة صالح
والذي حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جناد

(قوله كما وضعوا باب التمرين) هو المسمى بباب الأبنية وضعوه لامتحان الطالب في التصريف كأن يقال
كيف تبني من قرأ مثل جعفر فلا يحسنه الامن برع فيه كالأحسن الجواب هنا إلا البارع في العربية لا بقنائه
على جميع أبوابها وجواب ذلك قرأ كسكري وأصله قرأ بهمزتين كجعفر فلبت الثانية ياء ثم الغاء لاسيما في
في الإبدال قال أبو علي الفارسي سألت ابن خالويه بالشام عن مسألة فباعرف السؤال وقد أعدته ثلاثا وهي
كيف تبني من رأى مثل كوكب على لغة من قرأ قد افلح بالنقل ثم تجتمع بالواو والنون ثم نضيفه لنفسك
وجوابها أن أصله ورأى كوكب قلبت الياء ألفا لتهركها وفتح ما قبلها فصار ورأى كسكري ثم حذف الهمزة
لنقل حركتها الى الواو الساكنة قبلها فصار وروى كفتى فاجتمع واوان أول الكلمة قلبت الاولى همزة فصار ورأى
فاذا جمعته قلت أرون بخد الف الالف آخره لسكونها مع واو الجمع كما في مصطفون فاذا أضفته لنفسك قلت ورأى

مخدوف

(ش) هذا الباب وضعه النحويون لامتحان الطالب وتدر به كما وضعوا

باب التمرين في التصريف لذلك فاذا قبل لك أخبر عن اسم من الاسماء بالذي فظاهر هذا اللفظ أنك تجعل الذي خبرا عن ذلك الاسم لكن
الامر ليس كذلك بل المحمول خبرا هو ذلك الاسم والخبر عنه إنما هو الذي كما استقر فمفقيلا ان الباء في بالذي

بمعنى عن فساكنه قيل أخبر عن الذى والمقصود انه اذا قيل لك ذلك فبى بالذى واجعله مبتدأ واجعل الاسم خبرا عن الذى وخدا الجملة التى
كان فيها ذلك الاسم فوسطها بين القى وبين خبره وهو ذلك الاسم واجعل الجملة صلة للذى واجعل العائد على الذى الموصول ضميرا متجسدا
هو ضمير ذلك الاسم الذى صيرته خبرا فاذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك (١٣٣) ضربت زيدا فقول الذى ضربته زيد

فالذى مبتدأ وزيد خبره
وضربه صلة الذى والهاء
فى ضربته خاف عن زيد
الذى جعلته خبرا وهى
عائدة على الذى (ص)
وبالذين والذين والناتى *
أخبر صراعيه وفاق المثبت
(ش) أى اذا كان الاسم
الذى قيل لك أخبر عنه مثنى
فبى بالموصول مثنى كالذين
وان كان مجموعا فبى به
كذلك كالذين وان كان
مؤنثا فبى به كذلك كالتى
والحاصل انه لا بد من
مطابقة الموصول للاسم
الخبر عنه به لانه خبر عنه ولا بد
من مطابقة الخبر للخبر
عنه ان مفردا ففرد وان
مثنى فمثنى وان مجموعا
فمجموع وان منكر
فمنكر وان مؤنثا فمؤنث
فاذا قيل لك أخبر عن
الزيدين من ضربت
الزيدين قلت اللذان
ضربتهما الزيدان واذا
قيل أخبر عن الزيدتين من
ضربت الزيدتين قلت
الزيتين ضربتهم الزيدون
واذا قيل أخبر عن هذه
من ضربت ههنا قلت التى
ضربت بها ههنا (ص)

بمعنى عن فساكنه قيل أخبر عن الذى والمقصود انه اذا قيل لك ذلك فبى بالذى واجعله مبتدأ واجعل الاسم خبرا عن الذى وخدا الجملة التى
كان فيها ذلك الاسم فوسطها بين القى وبين خبره وهو ذلك الاسم واجعل الجملة صلة للذى واجعل العائد على الذى الموصول ضميرا متجسدا
هو ضمير ذلك الاسم الذى صيرته خبرا فاذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك (١٣٣) ضربت زيدا فقول الذى ضربته زيد
فالذى مبتدأ وزيد خبره
وضربه صلة الذى والهاء
فى ضربته خاف عن زيد
الذى جعلته خبرا وهى
عائدة على الذى (ص)
وبالذين والذين والناتى *
أخبر صراعيه وفاق المثبت
(ش) أى اذا كان الاسم
الذى قيل لك أخبر عنه مثنى
فبى بالموصول مثنى كالذين
وان كان مجموعا فبى به
كذلك كالذين وان كان
مؤنثا فبى به كذلك كالتى
والحاصل انه لا بد من
مطابقة الموصول للاسم
الخبر عنه به لانه خبر عنه ولا بد
من مطابقة الخبر للخبر
عنه ان مفردا ففرد وان
مثنى فمثنى وان مجموعا
فمجموع وان منكر
فمنكر وان مؤنثا فمؤنث
فاذا قيل لك أخبر عن
الزيدين من ضربت
الزيدين قلت اللذان
ضربتهما الزيدان واذا
قيل أخبر عن الزيدتين من
ضربت الزيدتين قلت
الزيتين ضربتهم الزيدون
واذا قيل أخبر عن هذه
من ضربت ههنا قلت التى
ضربت بها ههنا (ص)

قيل تأخير وتعرف لما * أخبر عنه ههنا قدحتم كذا الغنى عنه بأجنبي أو * بضم شرط فراع ما عوا (ش) يشترط فى
الاسم الخبر عنه بالذى شروط أحدها أن يكون قابلا للتأخير فلا يخبر بالذى عمله صدر الكلام كاسماء الشرط والاستغناء نحو من وما الثانى
أن يكون قابلا للتعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز الثالث أن يكون صالحا للاستغناء عنه بأجنبي

فلا يجوز في جاز يذرا كباوطاب نفسا أن تقول الذي جاء زيد يابها كباوطاب يابه نفس (قوله فلا يخبر عن الضمير الرابط) مثله غيره مما يحتاج للربط كاسم الإشارة في ولباس التقوى ذلك خير والاسم الظاهر في * وأنت الذي في رجة الله أطمع * فلا يقال الذي لباس التقوى هو خير ذلك ولا الذي في رجة أطمع الله للمانع الآتي وكذا الأسماء الواقعة في الأمثال كالسكاب على البقر لعدم الغنى عنها باجني إذا لمثال لا تغير ألفاظها (قوله كالماء في زيد يضر به) أي لعدم الغنى عنها بالاجني كزيد وعمر ولا تك تقول في الأخبار عنها الذي زيد يضر به هو فتصلها مؤخره وهاء ضربه الآن خلف عنها ويجب في الخلف عوده على الموصول كما مر فتبقى حينئذ جملة الخبر عن زيد بالربط فان جعلتها رابطا انخرمت قاعدة الباب وبقي الموصول بلا عائد (قوله الرابع الخ) هذا الشرط يغني عن الثاني إذا الضمار تعريف يوز يادة وقد نبه في شرح الكافية على أن ذكر الثاني زيادة بيان وقد ظهر أن أوفى قوله أو بمضمرة بمعنى الوارد لانه شرط مستقل غير الغنى بالاجني وان الشرط في كلامه ثلاثة فقط لان الثاني مكرر وبقي منها أن لا يكون الاسم ملازما للذي كديار ولا غير الرفع كسبحان والظرف غير المتصرف كعندلته مخرج خبرا ولا في جملة انشائية كزيد من أين زيد يذرها لا تصلح لجعلها صلة وان يكون فيه فائدة بخلاف ثواني الأعلام كسكر من أبي بكر إذا لا يمكن أن يكون خبرا عن شيء وأن يكون بعض جملة واحدة أو في حكم الواحدة كالشرط وجوابه في أن قام زيد بقى فتقول الذي ان قام زيد وكالمتعاطفين بالغاء في قام زيد بدفعه وعمر وفتقول الذي قام فقهه وعمر وزيد لان ما في الغاء من التسبب جعل الجملتين كالشرط والجزاء (قوله بمضمرة) أي يعود على ما قبله ليصح كونه عائد الموصول فلا يخبر عن مجرور رب في رب زجل لقيمة لان الضمير المجرور بها لا يعود الا لما بعده كضمير الشأن وكذا لا يخبر عن مجرور ما يختص بالظاهر كخفي ومذله لا يتخلفه الضمير ولا عن الأسماء العامة عمل الفعل كاسم الفاعل والمفعول والمصدر واسم الفعل لان الضمير لا يعمل عملها فلا يتخلفها (قوله فلا يخبر عن الموصوف الخ) أي ولا عن الصفة وحدها كما يشبهه قول الشارح لان الضمير لا يوصف ولا يوصف به ومثلهما الموصول وحده وصلته وحدها كونهما شيئا واحدا ويجوز عنهما معا في جاء الذي قام تقول الذي جاء الذي قام فتجعل خلفه ضميرا مستترا في جاء وهكذا الظرف غير المتصرف والجار والمجرور مع متعلقهما فلا يخبر عن أحدهما وحده لان الضمير لا يتعلق بشيء ولا يتعلق بشيء أما الظرف المتصرف فيخبر عنه وحده ويجوز خلفه في كاسم مثاله بقي ما إذا كان المتعلق واجب الخذف كزيد في الدار وعندك فهل يصح الأخبار عن مجموعهما كأن تقول الذي زيد هو كائن عندك بذكر المتعلق أو يبقى على حذفه أو يمتنع أصلا فيحذف (قوله عن المضاف الخ) أي بخلاف المضاف إليه فيخبر عنه وحده كالمجرور بدون جاره في نحو سمرأ باز يدق من بكر الكريم يصح الأخبار عن زيد وحده بقولك الذي سمرأ باز يدق من بكر الكريم زيدو يمتنع عن كل من الباقي وحده لان الألف مضاف وبكر موصوف والسكريم صفة والقرب متعلق الجار فلا يتخلفه الضمير وحده وكذا مجموع الجار والمجرور نعم يخبر عنهما معا فتقول الذي سمرأ باز يدق من بكر الكريم في سمر ضمير مستتر هو الخلف كما يخبر عن المضاف مع المضاف إليه كالذي سمره قرب من بكر الكريم أبوزيد وعن بكر مع صفته كالذي سمرأ باز يدق من بكر الكريم وفي هذا الأخبار عن المجرور بدون جاره (قوله عن بعض ما) أي بعض تركيب يكون فعله مقدما أي على سائر أجزائه لا مطلقا بان تكون الجملة فعلية ولم يتقدم على الفعل شيء من أجزائها فلا يخبر بأل في زيد يضر به لانه يجب الترتيب في وضع أجزاء الجملة فيلزم حينئذ الفصل بين آل وصاتها أعني الوصف المصوغ من الفعل (قوله كصوغ واق) الظاهر انه خبر لخذف أي وذلك كصوغ واق لانه مثال للمسمى وليس فيه إشارة لشرط زائد حتى يجعل صفة المصدر مخدوف أي صوغا كصوغ واق (قوله الا اذا كان الخ) أي يشترط

بعضه فلا يخبر عن الموصوف دون صفته ولا عن المضاف دون المضاف إليه فلا يخبر عن رجل وحده من قولك ضربت رجلا ظريفا فلا تقول الذي ضرب به ظريفا رجل لانك لو أخبرت عنه وضعت مكانه ضميرا حينئذ يلزم وصف الضمير والضمير لا يوصف ولا يوصف به فلو أخبرت عن الموصوف مع صفته جاز ذلك لا تنفاه هذا المحذور فتقول الذي ضرب به رجل ظريفا وكذلك لا يخبر عن المضاف وحده فلا يخبر عن غلام وحده من قولك ضربت غلام زيد لانك تضع مكانه ضميرا كما تقرر والضمير لا يضاف فلو أخبرت عنه مع المضاف إليه جاز ذلك لا تنفاه المانع فتقول الذي ضرب به غلام زيد (ص) وأخبر وأهنا بال عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقسما ان يصح صوغ صلة منه لأل كصوغ واق من وقى الله البطل (ش) يخبر بالذي عن الاسم الواقع في جملة اسمية أو فعلية فتقول في الأخبار عن زيد من قولك زيد قام الذي هو قائم زيد تقول في الأخبار عن زيد يضر به زيد ولا يخبر بالالف واللام عن الاسم اذا كان واقعا في جملة فعلية وكان ذلك الفعل مما يصح أن يصاغ منه صلة الالف واللام كاسم الفاعل واسم المفعول ولا يخبر بالالف واللام عن الاسم

زيد الذي ضرب به زيد ولا يخبر بالالف واللام عن الاسم اذا كان واقعا في جملة فعلية وكان ذلك الفعل مما يصح أن يصاغ منه صلة الالف واللام كاسم الفاعل واسم المفعول ولا يخبر بالالف واللام عن الاسم

الواقع في جملة فعلية فعلها غير متصرف كالرجل من قولك نعم الرجل اذ لا يصح أن يستعمل من نعم صلة للالف واللام وتخبر عن الاسم الكريم من قولك وفي الله البطل فتقول الواقية الله البطل (ص) وان يكن ما رقت صلة ال * ضمير غيرها أبين وانفصل (ش) الوصف الواقع صلة لال ان رفع ضمير افاما (١٣٥) أن يكون عائدا على الالف واللام أو

على غيرها فان كان عائدا عليها استمر وان كان عائدا على غيرها انفصل فاذا قلت بلغت من الزيد بن الى العمر بن رسالة فان اخبرت عن التاء في بلغت قلت المبلغ من الزيد بن الى العمر بن رسالة أنا في المبلغ ضمير عائدا على الالف واللام فيجب استقارها وان اخبرت عن الزيد بن من المثال المذكور قلت المبلغ أنامهما الى العمر بن رسالة الزيدان فانما ص فوج بالمبلغ وليس عائدا على الالف واللام لان المراد بالالف واللام هنا مثنى وهو المخبر عنه فيجب ابراز الضمير وان اخبرت عن العمر بن من المثال المذكور قلت المبلغ أنام من الزيد بن اليهم رسالة العمر بن فيجب ابراز الضمير كما تقدم وكذا يجب ابراز الضمير اذا اخبرت عن رسالة من المثال المذكور لان المراد بالالف واللام هنا الرسالة والمراد بالضمير الذي ترفعه الصلة المذكورة فتقول المبلغ أنام من الزيد بن الى العمر بن رسالة (ص) العدد

زيادة على ما صرر أربعة شروط فعلية الجملة وتقدم فعلها وتصرفه وانباته وأشار المصنف هذين بقوله ان صح الخ لان صلة ال لا تصاغ من جامد ولا منفى (قوله الواقية الله) وذكر الهاء واجب لان عائدا لا يحذف الا ضرورة (قوله فيجب ابراز الضمير) أي جريان الصلة على غير ما هي له والله أعلم

العدد

هو ما وضع الكمية الآحاد ومن خواصه مساواته لنصف مجموع حاشيته المتقابلتين ومعنى التقابل ان تزيد العلي عليه بقدر نقص السفلي عنه كالاربعة فان حاشيتها الماخسة وثلاثة أو ستة أو ثمان أو سبعة أو واحد ونصف مجموع كل متقابلين من ذلك أربعة ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه ليس له حاشية سفلى وقيل عدد لوقوعه في جواب كم واذا أراد بالخاصية ما يعم الصحيح والعكس والنصف دخل الواحد لان له حاشية سفلى تنقص عنه بقدر ما تزداد العلي عليه من العكس ولا يختص بالنصف خلافا لمن نوهه كعشر مع واحد وتسعة أو عشر فان العشر ينقص عنه بقدر الزيادة العلي عليه فهم متقابلتان ونصف مجموعهما واحد والمراد هنا الالفاظ الدالة على المعدود (قوله ثلاثة) مفعول مقدم لقل بتضمينه معنى اذكر أو ممتد أخبره قل بحذف الرابط أي قلها وبالتاء حال منه لقصد لفظه أو نعتة وللعشرة متعلق بقل (قوله ما آحاده الخ) أي معدود آحاده مذكرة فالعبارة بتدكير الواحد وتأنيشه وان كان الجمع بخلاف ذلك فتقول ثلاثة جامات بالتاء على المختار وثلاث هنود بالتاء تبعاً لتدكير المفرد وتأنيشه هـ في الجمع اما اسم الجمع واسم الجنس فالعبارة بهما أنفسهما لا بواحد هـ فتقول ثلاثة من القوم والغنم بالتاء لتدكيرهما وثلاث من الابل والنخل بالتاء لتأنيشهما وثلاث من البقر بالتاء وعدمها لان البقر يذكر ويؤنث (قوله في الضمير) أي مع تسكين عشرة قال تعالى وليال عشر (قوله في ثلاثة الخ) الاولى قول الموضح في ثلاثة وعشرة وما بينهما الفص على دخول العشرة وانما لحقت التاء هذه الاعداد لانها أسماء جوع كمرية وفرقة وأمة فخفها أن تؤنث كمنظائر هـ فالتاء تصحب ذلك مع التدكير لسبق رتبته ثم حذفت مع المؤنث فرقا بينهما نصريح وخروجها واحد وانما فلايجرى فيهما ذلك ولا يضافان الى المعدود فلا يقال واحد رجل ولا ثمان رجلين كما يقال ثلاثة رجال لان الالفاظ الثاني فيهما يغني عن الاول في الغادة والزوجية ويزيد عليه بافادة جنس المعدود فجمعها مع لغو بلافاضة (قوله ن كان مؤنثا) أي ولو مجازا وكذا المذكور كسبع ليال وثمانية أيام ومحل وجوب هذه القاعدة اذا ذكر المعدود بعد اسم العدد كما مثله فلو قسم وجعل اسم العدد صفة له جازا أوها وتركها كالحذف تقول مسائل تسع ورجال تسعة وبالعكس كما نقله الامام النووي عن النحاة حافظهم فانها مازينة النقل كذا نقل عن شرح الكافية للسيد الصفوي وقوله كالحذف أي المعدود مع قصده في المعنى فيجوز حذف التاء من المذكور كحديث وأتبعه ستان شوال وانباتها في المؤنث كعندي ثلاثة وتر يد نسوة لكن نقل الاسقاطي عن بعضهم منع الثاني اما اذا حذف المعدود ولم يقصد أصلا بل قصد اسم العدد فقط كانت كالتاء كشلاثة خير من ستة وتمنع الصرف للعامة الجنسية والتأنيث (قوله ويضاف) أي ما ذكر من الثلاثة وأخوانها الى جمع ليطابقها في الجمعية وكذا في القلة الآتية وهذا الجمع هو ميزها آتروا حرم على نصبه تخفيفا بحذف التنوين ويجوز جمع له عطف بيان عليها كخمسة أثواب بقنو بينهما ولا تضاف للمفرد الا في نحو ثلثة لان المائة جمع في المعنى اذ هي عشر عشرات فتمطابقها في الجمعية والقلة وقد وقع في الشعر ثلاث مئين شذوذا أو ضرورة وخروج بالجمع

ثلاثة بالتاء قل للشعره * في هذا آحاده مذكرة في الضمير ودوا الميزاجور * جمعا بلفظ قلة في الاكثر (ش) ثبت التاء في ثلاثة وأربعة وما بعدهما الى عشرة ان كان المعدود بهما مذكرا وتسقط ان كان مؤنثا يضاف الى جمع نحو عندي ثلاثة رجال وأربع نساء وهكذا الى عشرة وأشار بقوله جمعا بلفظ قلة في الاكثر الى ان المعدود بهما ان كان له جمع قلة وكثرة لم يضاف العدد في الغالب

الا الى جمع القلة فتقول عندي ثلاثة أفاس وثلاث أنفس ويقل عندي ثلاثة فلوس وثلاث نفوس ومما جاء على غير الالكثرة قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة (١٣٦) قروءا فاضاف ثلاثة الى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة وهو اقرؤ فان لم يكن

للاسم الا جمع كثر لم يضاف
الا اليه نحو ثلاثة رجال (ص)
ومائة والالف للمفرد اضاف
ومائة بالجمع نورا قد يردف
(ش) قد سبق ان ثلاثة
وما بعدها الى عشرة لا تضاف
الا الى جمع وذ كر هنان
مائة والاف من الاعداد
المضافة وانهما لا يضافان
الا الى مفرد نحو عندي
مائة رجل و ألف درهم
وورد اضافة مائة الى جمع
قليل ومنه قراءة حزة
والكسائي ولبشوا في كهنتهم
ثلاثمائة سنين باضافة مائة
الى سنين والحاصل ان
العدد المضاف على قسمين
أحدهما ما لا يضاف الا الى
جمع وهو من ثلاثة الى
عشرة والثاني ما لا يضاف
الا الى مفرد وهو مائة ألف
وتسعين كما نحو ومائتا درهم
وألف درهم واما اضافة مائة
الى جمع فقليل (ص)
وأحد اذ كر وصلته بعشر
س كما قصد معدود ذ كر
وقل لدى التأنيث احدى
عشرة
والشين فيها عن تعجب كسره
ومع غير واحد واحد
ما معهما ففعلت فافعل قصدا
ولثلاثة وتسعة وما
بينهما ان ركبا ما قصدا

اسم الجنس كطير و بقروا سم الجمع كقوم ورهط فالأكثر جرحه عن نحو فندأر بعثة من الطير وقد يضاف اليه
سماعا على الصحيح نحو وكان في المدينة تسعة رهط ليس فيما دون خمس ذود صدقة فقول الشارح وأر بع نساء
لعله من المسموع (قوله الا الى جمع القلة) والغالب كونه من جوع التكسير وهي أفعلة أفعال ثم فعله ثمت
أفعال لان الثلاثة وأخواتها أقرب اليه من جمعي التصحيح فيقل استعمالهما وان كانا للقلة أيضا عنه سيمويه
كثلاثة أحدين وثلاث زينات والكثير أحاد وز يانب الا ان أهمل المكسر فلا يقلان كسبع بقرات
وسموات أو فدر كثرات سعادات وآيات لنسور سعادتها أي أوجار وما أهمل كسبع سفلات لجوار رته بقرات
(قوله فان لم يكن الخ) مثل ذلك ما اذا شذ جمع القلة ونذر استعماله فيجعل كالعدد ويضاف للكثرة
فالاول كثرات قروء فان مفردة قروء بفتح فسكون وجمعه على أفعال شاذ والثاني كثرات شمس فان اشباع
قليل الاستعمال في جمع شمس وهو أحد سبورات النعل كذا في الاشعوني تبعاً للتوضيح ومقتضاه ان ثلاثة
قروء ليس من القليل لشذوذ جمع قلته والصواب ما في الشارح كابن النظم من جمعه من القليل لانه ان كان
جمعاً لقروء بالفتح فله جمع قلة قياسي وهو أقرؤ كفلس وأفلس أوله قرأ بالضم فله أقرأ كأفعال وعلى هذا يحمل
الشارح ففيه استعمال جمع الكثرة مع وجود جمع القلة القياسي فيكون قليلا (قوله نحو ثلاثة رجال) أي
وجوار ودرهم وانظر اذا كان له جمع كثره وتصحيح مع أهمال قلته أو شذوذ كجوار وجاريات هل الأرجح
الاول أم الثاني (قوله ومائة بالجمع) مبتدأ وسوغه التقسيم وردف ماض مجهول أي تبع خبره وبالجمع متعلق
به وزر حال (قوله مائة وألفا) أي جنسهما ولو غير مفرد كما ثابوا بـ ثلاثة آلاف فرس (قوله الا الى مفرد)
أي لا شتمال للمائة على العشرة والعشرين فاجتمع فيها ما انفردت فيهما فاخذت من العشرة الاضافة ومن
العشرين الافراد ولم يعكس خلفه هذا بخلاف العشرين للاضافة وأما الالف فمفوض عن عشر مائة فعمل
معاملتها (قوله ومنه قراءة حزة الخ) أي فستعين تمييزاً للمائة لشبهها بالعشرة اذ هي عشر عشرات كما أن
تلك عشرة آحاد ومن ينون مائة يجعل سنين بدلا من ثمانمائة أو يسأله لا تميز الثلاثين من وجهين جمع تميز
المائة ونصبه قال الزجاج ولا قضائه أن كل واحد من الثلاثين جمع من السنين اذ تميز المائة واحد منها وأقله
ثلاثة فاعل ما لبشوا تسع مائة وهو باطل وهذا وارد على الجر أيضاً اذ هو تميز لا غير لكن أجاب ابن الحاجب بأنه
لا يلزم كون تمييز المائة واحداً منها الا اذا كان مفرداً أما الجمع فلا يلزم فيه ذلك كقولهم مع العشرة في قولك
عشرة أبواب بل القصد به مجرد بيان الجنس والمساواة في الجمعية كما في (قوله واحد) أي المستعمل
في الاثبات وأصل همزة الواو وقد يؤتى بها تنبيهاً على الأصل فيقال واحد عشر وعنه أول العدد وجهه
أحاديث الملازم للثني فله منزهة أصلية ومعناه انسان ولا يستعمل في العدد ولا في الاثبات (قوله مركبا) الا ترى
كسر كافه ليناسب قاصدي كونه حالاً من فاعل اذ كر (قوله احدى عشرة) يجب سكون الشين للثقافية
اذهو في مقابلة كسرة آخر البيت وان كان فتحها لغة وهو الأصل الا ان السكون أفصح وهو لغة الخجاز ولا
تستعمل احدى الامر كبة أو معطوفا عليها ومضافة كاحدى الكبر لا مفردة (قوله ومع غير واحد الخ)
تقدير البيت افعل في العشرة مع غير واحد واحد مفعلة معهما أي من تأنيث المؤنث وتذكيرها
لذ كر فالفاء زائدة وما فاعول مقدم لا فاعل ومع ظرف لغو متعلق بافعل أرحال من العشرة المعروفة بمقابلة
ومتعلق فعات وأفعول محذوف أي في العشرة وقصدا اما معنى قاصدا للافعل ومتوجها اليه أو مقتصدا أي عابدا
فيه وأقارب هذا البيت حكم العشرة اذ اركبت مع الـمة فادونها وما بعده حكم التسعة فادونها مع العشرة

(ش) لما فرغ من العدد المضاف ذكر العدد المركب فتركب عشرة مع مادونها الى واحد نحو واحد عشر
وانثي عشر وثلاثة عشر وأربع عشر الى تسعة عشر هذا المذكور وتقول في المؤنث احدى عشرة واثنان عشرة وثلاث عشرة وأربع عشر الى
تسع عشرة فلما ذكر احدواثا والمؤنث احدى واثنان

وأما ثلاثة وما بعدها إلى تسعة فحكمها بعد التركيب حكمها قبله فتثبت التاء فيها إن كان المعدود مذكرا وتسقط إن كان مؤنثا وأما عشرة وهو الجزء الأخير فتسقط التاء منه إن كان المعدود مذكرا وتثبت إن كان مؤنثا على العكس من ثلاثة فما بعدها فتقول عندئذ ثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة امرأة وكذلك حكم عشرة مع أحدهما وحدي واثنين (١٢٧)

عشر رجلا بإسقاط التاء وتقول إحدى عشرة امرأة وثلاثة عشرة امرأة بأبواب التاء ويجوز مع المؤنث تسكين الشين ويجوز أيضا كسرهما وهي لغة نهم (ص)

وأما عشرة اثنتي عشرة اثني إذا أنشأ أو ذكرها والياء الغير الرفع والرفع بالألف والفتح في جزأى سواهما ألف (ش) فسبقي أنه يقال في العدد المركب عشر في الذكور وعشرة في التأنيث وسبقي أيضا أنه يقال أحد في المذكر واحد في المؤنث وأنه يقال ثلاثة وأربعة إلى تسعة بالتاء لأمذكر وسقوطها للمؤنث وذكر هذا أنه يقال اثنا عشر لأمذكر ثلاثة عشر لأمؤنث بقاء في المصدر والحجز نحو عندئذ اثنا عشر رجلا ويقال اثنا عشرة امرأة للمؤنث بقاء في المصدر والحجز ونحو بقوله والياء الغير الرفع على أن الاعداد المركبة كلها مبنية صدرها ونحوها وبني على الفتح نحو أحده عشر بفتح الجزأين وثلاث عشرة بفتح الجزأين ويستثنى من ذلك

(قوله) وأما ثلاثة وما بعدها (الخ) منه ثمانية فإذا ركب تسكون كطالها قبل أي بالتاء في المذكر كثنائية عشر يوما وحذفها في المؤنث كثنائي عشرة ليلة لكن فيها بعد الحذف حينئذ أربع لغات فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون وفتحها أو ما إذا لم تتركب فانها أضيفت إلى مؤنث كانت بالياء لا غير كما مر في منع الصرف كثنائي نسوة فيقدر عليها الضم والكسر ويظهر الفتح كالنقص أو إلى مذكرا فالتاء لا غير كثنائية رجال وكذا إن لم تصنف والعدد مذكرا فإن كان مؤنثا فالكثير أجزاؤها كالنقص كجاءني من النساء ثمان ومررت بثمان ورأيت ثمانا بالتأنيث لانه مصروف ككسر ويقال رأيت ثمانا بالتأنيث لانه مصروف ككسر ويقال رأيت ثمانا بالتأنيث لانه مصروف ككسر ومعنى يقل حذف الياء مع إعرابها على النون كقوله لها ثمانا أربع حسان * وأربع فثمرها ثمان (قوله) وأما عشرة (الخ) انما خالفت حكمها قبل التركيب دون الثلاثة وأخوانها الكراهة اجتماع تأنيثين فيما هو كالسكامة الواحدة كثلاثة عشر رجلا وكراهة اخلاء لفظين معناه ثمان مؤنث من العلامة في ثلاث عشر امرأة ولم يعكس لسبق الثلاثة وأخوانها على العشرة فاستحققت الأصل في العدد دونها ولأن تأنيث السكامة وتأنيثها إنما يكون قياسا في آخرها وانما لم يبالوا باجتماع تأنيثين في إحدى عشرة واثني عشرة مع أنه كسكامة واحدة لا اختلافهما في الأول مع أن الألف كجزء السكامة ولذا لم تسقط في تصحيح ولا تكسيرا إذا قالوا في حبل حبلات وحبال بخلاف التاء فتسقط كجفان وجففات في جفنة وبناء السكامة على التاء في الثاني إذا واحد له من لفظه فكانت كالأصل والتأنيث مستفاد من الصيغة (قوله) ويجوز مع المؤنث تسكين الشين) ظاهره مع إحدى وغيرها إلى تسع ويصرح بقول التوضيح وإذا كانت العشرة التاء وهي مركبة سكنت شينها في لغة الحجاز كراهة نوال إلى أربع حركات فيها وكسامة واحدة وكسرهما أكثر نعم تشبيها ببناء ككسامة وبعض نعيم ببقية ما على فتحها الأصلي وبه قرأ يزيد بن القعقاع وهو الأعشى فأنجزت منه اثنا عشرة عينا اه وبذلك يعلم أن الجواز في كلام الشارح باعتبار تعدد اللغات والألفا سككون واجب عند الحجازيين فإن حذف التاء فالشين بالفتح لا غير لكن قد تسكن العين حينئذ كقراءة أبي جعفر أحد عشر كوكبا وقد فرى اثنا عشر شهر ابالسكون وفيه اجتماع سا كنين (قوله وأول) أي أتبع أي جعل لفظ عشرة ناء الاثنتي الخ فعشرة مفعول أول واثنان وقوله إذا أنشئ نشر على ترتيب الألف والتاء بالقصر لغة أو ضرورة أو حذف هزلة لا اجتماعهم هزلة أو وأفاد بذلك حكم اثنين واثنين إذا ركبوا الثلاث توهم انهما في التأنيث كثنائية في حال تركيبها أما حكم العشرة فمعلوم من قوله ومع غير أحدا الخ كان قوله والياء الغير الرفع الخ معلوم من باب الاعراب لكن ذكره لدفع توهم بناء ما عند التركيب (قوله) كلها مبنية (الخ) أما الحجز فلتضمنه معنى حرف العطف إذا الأصل خمس وعشر مثلا ولذلك يبطل البناء والتركيب إذا ظهر العطف كقوله * كأنها البدر ابن عشر وأربع * وهذا عام في عجز اثني عشر وغيره وأما المصدر فلانه كجزء كلمة أو لوقوعه بوقع ما قبل ناء التأنيث في لزوم الفتح واعتراض بان جزء السكامة وما قبل التاء لا يستحق البناء حتى يستحقه ما وقع موقعه لانه وسط كلمة والبناء انما يكون في الآخر كالاعراب ولو سلم لوجب بناء صدر المركب المزجي مطلقا ولو غير عددي إلا أن يقال تسويع في تسمية فتحة المصدر بناء لمشاكلة العجز وتشبيها البناء في اللزوم وان كانت في الحقيقة فتحة بنية (قوله) وتبنى على الفتح انما بنيت على حركة اشعارا بعروض البناء وكانت فتحة تخفيفا لثقل التركيب (قوله) يعرب بالألف أي لعدم تركيبه بل عشر واقعة

(١٨ - (خصري) ثاني) اثنا عشر واثنا عشرة فان صدرهما يعرب بالألف رفعا وبالياء نصبا وجزا كما يعرب المثنى وأما عجزهما فيبنى على الفتح فتقول جاء اثنا عشر رجلا ورأيت اثني عشر رجلا ومررت باني عشر رجلا وجاءت اثنا عشرة امرأة ورأيت اثنتي عشرة امرأة ومررت باثنتي عشرة امرأة (ص)

وميز العشر بن للتسعين * بواحد كـار بعين حيناً (ش) قد سبق ان العدد مضاف ومركب وذ كر هنا العدد المفرد وهو من عشرين الى تسعين ويكون بلفظ واحد للذكر والمؤنث ولا يكون بهذه الامفراد منصوباً نحو عشرين رجلاً وعشرون امرأة ويند كر قبله النيف ويعطف هو عليه فيقال أحد وعشرون واثنان وعشرون وثلاثة وعشرون بالاتاء في ثلاثة وكذا ما بعد الثلاثة الى التسعة للذكر ويقال للمؤنث احدى وعشرون واثنان وعشرون (١٣٨) وثلاث وعشرون بالاتاء في ثلاث وكذا ما بعد الثلاث الى التسع وتلخص بما

سبق ومن هذا ان أسماء العدد على أربعة أقسام مضافة ومركبة ومفردة ومعطوفة (ص) وميز وامر كبا بمثل ما ميز عشرين فسويتهما (ش) أي ميز العدد المركب كتمييز عشرين وأخوانه فيكون مفرداً منصوباً نحو أحد عشر رجلاً واحداً عشرة امرأة (ص) وان أضيف عدداً مركباً يبقى البناء وعجز قد يعرب (ش) يجوز في الأعداد المركبة اضافتها الى غير ميزها ما عدا اثني عشر فانه لا يضاف فلا يقال اثنان عشر كـ واذا أضيف العدد المركب قلذهب البصريين انه يبقى الجزآن على بناءهما فتقول هذه خمسة عشر كـ ورأيت خمسة عشر كـ ومررت بخمسة عشر كـ بفتح آخر الجزأين وقد يعرب العجز مع بقاء المصدر على بناءه فتقول هذه خمسة عشر كـ ورأيت خمسة عشر كـ ومررت بخمسة عشر كـ (ص)

موقع نون المثنى وما قبل النون محل اعراب لا بناء ففي جاء اثنان عشر رجلاً اثنان فوع بالالف لانه ملحق بالمثنى وعشر مبني على الفتح لتضمنه معنى العطف كما في لا محل له من الاعراب لوقوعه موقع نون المثنى ولا يصح أن يقال انه مضاف اليه (قوله بواحد) أي منكر منصوب كإعطيه المثال والحين بالكسر الزمن (قوله النيف) بفتح النون وشدة التحتية مكسورة وقد تخفف وأصله يئوف كسيوف من ناف يئوف اذا زاد وهو كافي الصحاح والقاموس كل ما زاد على العقد الى العقد الثاني والعقد ما كان من العشرات أو المئات أو الألوف فيطلق النيف على الواحد فافوقه بخلاف بضعة وبضع فن ثلاثة الى تسعة على المختار ولهما حكم الثلاثة في الافراد والاضافة والتركيب والعطف (قوله فيكون مفرداً منصوباً) أي عند الجمهور وأجاز القراء جمعة مسكاً بظاهر قوله تعالى اثنى عشرة أسباطاً أي وأجيب بان أسباطاً بدل كل من اثنى عشرة والتمييز محذوف أي فرقة لتمييزه والاوجب تذ كبر العددين لان السبط مذكر وقال المصنف انه تمييز أثنت عده لوصفه بالمؤنث وهو أنما لانه جمع أمة ومقتضاه موافقة القراء على جواز جمع تمييز المركب والافو ومشكل لكن قال بعضهم اذا كان كل واحد من المعدود جمعاً جاز جمع التمييز فان المعدود هنا قبائل وكل قبيلة أسباط لا سبط واحد فوقع أسباط موقع قبيلة فتدبر (قوله وعجز) مبتدأ سوغه التقسيم وقد يعرب خبره (قوله يجوز في الأعداد المركبة الخ) أي كما يجوز في غيرها فان العدد مطلقاً تجوز اضافته الى غير تمييزه نحو عشرون وثلاثة زيد وحينئذ ليس يستغنى عن التمييز فلا يند كر أصلاً لانك لا تقول ثلاثة زيد لان الان عرف بنفسها وانما خص المركب لأجل قوله يبقى البناء الخ (قوله ما عدا اثني عشر) أي واثنى عشر لان عشر فيهما بمنزلة نون المثنى فلا تجامع الاضافة كالنون وحذفها يلبس بالاضافة الى اثنين (قوله وقد يعرب العجز) أي لأن الاء اضافة نون الأسماء الى أصولها من الاعراب ولذا استحسنته الأخفش وقال ابن عصفور انه الأقصح لكن في التسهيل لا يقاس عليه ولم يعرب المصدر لأن المضاف مجموع الجزأين فهما كاسم واحد اعرابه في آخره (قوله مع بقاء المصدر على بنائه) فيه المسامحة المارة وجوز الكوفيون اعراب المصدر مضافاً الى العجز مطلقاً واستحسنوا ذلك اذا أضيف بخمسة عشر كـ (قوله كفاعل) اما صفة لفعول صغ المحذوف أي صغ وزنا كفاعل من اثنين الخ أو الكاف بمعنى مثل مفعوله وظاهر ذلك مع قوله الآتي حكمك جاعل له احكاماً ان فاعل المذكور مصوغ من لفظ اثنين وثلاثة الخ سواء كان بمعنى بعض أو جاعل وهو مسلم في الأول والاشتقاق من ألفاظ العدد سماعى لانها أسماء أجناس غير مصادر كما تستحجر الطين من الحجر وتربت يدها من التراب ولا فعل لها معها وأما الثاني فاشتق من اثني والثلاث والربع وهكذا مصادر ثنيت الرجل وثننت الرجلين ورتبت الثلاثة الخ وكلاهما من باب ضرب يضرب ضرباً بالاربع والسبع والتسع فن باب شفع يشفع شفعاً الآن يرجع الضمير في قوله له احكاماً الى فاعل لا بقيد صوغه من اثنين أو يقدّر هنا مضاف أي من مادة اثنين (قوله منه بنى الخ) اطاع في منه واليه عائدة على الموصول الواقع على العدد ونائب فاعل بنى يعود الى فاعل الفاعلة جرت على غير صاحبها كما يشير له الشارح في الحسل ومفعول تضاف ضمير محذوف يعود الى فاعل أيضاً ومثل بعض حال منه أي حال كون فاعل مثل بعض في معناه أو في اضافته الى كاه (قوله

احدهما

وصغ من اثنين فافوق الى عشرة كفاعل من فعلا

واختتمه في التأنيث بالتاء متى * ذكرت فاذا كفاعل بغير تاء (ش) يصاغ من اثنين الى عشرة اسم موازن لفاعل كما يصاغ من فعل نحو ضارب من ضرب فيقال ثاب وثالث ورابع الى عاشر بالاتاء في التذكير وبتاء في التأنيث (ص) وان ترد بعض الذي منه بنى * تضاف اليه مثل بعض بين وان ترد جعل الاقل مثل ما * فوق فكم جاعل له احكاماً (ش) لفاعل المصوغ من اسم العدد استعماله لان

أحدهما أن يفر د فيقال ثان وثانية وثالث وثالثة كما سبق والثاني أن لا يفر د وحيداً ما أن يستعمل مع ما اشتق منه وأما أن يستعمل مع ما قبل ما اشتق منه ففي الصورة الأولى يجب إضافة فاعل إلى ما بعده فتقول في التذ كير ثاني اثنين وثالث ثلاثة ورابع أربعة إلى عاشر عشرة وتقول في التذ كير ثمانية اثنين وثلاثة ثلاث ورابعة أربع إلى عاشر عشرة والمعنى أحداً اثنين واحداً اثنين واحداً عشر واحداً عشر وهذه هو المراد بقوله وان ترد بعض الذي البيت أي وان ترد بفاعل المصوغ من اثنين فما فوقه إلى عشرة بعض الذي بني فاعل منه أي واحداً مما اشتق منه فأضف إليه مثل بعض والذي يضاف إليه هو الذي (١٣٩) اشتق ومنه في الصورة الثانية يجوز

وجهان أحدهما إضافة فاعل إلى ما يليه والثاني تنوينه ونصب ما يليه كما يفعل باسم الفاعل نحو ضارب زيد وضارب زيداً فتقول في التذ كير ثالث اثنين وثالث اثنين ورابع ثلاثة ورابع ثلاثة إلى عاشر تسعة وعاشر تسعة وتقول في التذ كير ثالثة اثنين وثالثة اثنين ورابعة ثلاث ورابعة ثلاث وهكذا إلى عشرة تسعة وعاشر تسعة وتقول في التذ كير ثالثة اثنين وثالثة اثنين ورابعة ثلاث ورابعة ثلاث وهكذا إلى عشرة تسعة وعاشر تسعة والمعنى جاعل الاثنين ثلاثة والثلاثة أربعة وهذا هو المراد بقوله * وان ترد جعل الأقل مثل ما فوق أي وان ترد بفاعل المصوغ من اثنين فما فوقه جعل ما هو أقل عدداً مثل ما فوقه فأحكم له بحكم جاعل من جواز الإضافة إلى مفعوله وتنوينه ونصبه (ض) وان أردت مثل ثاني اثنين مركباً يعني بتركيبين أو فاعلاً بحالتيه أضف * إلى مركب بما تنوي يعني

أحدهما أن يفر د أي عن الإضافة لعدد وعن لفظ عشرة ومعناه حيث نذكر واحداً موصوف بكونه ثالثاً أو رابعاً أي في المرتبة الثالثة والرابعة كالباب الرابع والمقامة الثانية لا مطلقاً واحداً كما في التوضيح وهذا هو المراد بقوله وصح من اثنين إلى آخر البيتين (قوله والثاني أن لا يفر د الخ) تحته استعمالاً لأن كرهما المتين بقوله وان ترد بعض الخ وبقوله وان ترد جعل الخ فاستعملنا مع غير العشرة ثلاثة وسميائى له معها ثلاثة أخرى ومع العشرين واحد فجعل استعمال فاعل العدد سبعة كما في التوضيح (قوله والمعنى أحداً اثنين) عبارة التوضيح وشرحه مع زيادة الوجه الثاني في فاعل أن يستعمل مع أصله الذي صيغ هو منه ليفيدان الموصوف بعض تلك العدد المعينة لا غير كخامس خمسة أي بعض جماعة منحصرة في خمسة أي واحد منها لا زائد عليها ويجب حينئذ إضافة لصله كما يجب إضافة البعض لكاه كيدز يد فلا ينصب ما بعده على المختار لأنه اسم جامد بمعنى بعض فلا يعمل النصب قال الله تعالى إذا خرجته الذين كفروا ثاني اثنين لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة اه وصريح ذلك أنه لا يعتبر في الموصوف أضافه بمعنى ذلك الاسم أي بكونه ثالثاً ورابعاً مثلاً كما يعتبر في الحالة الأولى فيصح في نحو عاشر عشرة أن يكون في الرتبة الأولى ولا يجب كونه في العاشرة إذ يبعد في الآية أن المراد بشاني اثنين وثالث ثلاثة كونه في الرتبة الثانية أو الثالثة بل المراد أنه بعض تلك العدد لا زائد عليها بل انظر لكونه ثانياً وغيره فبأي الصبان عن الجاهل مما يخالف ذلك غير سديد فتأمل (قوله ونصب ما يليه به) إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال والاعتين أضافته لأنه اسم فاعل حقيقة مشتق من مصدر فعلة كاسم (قوله ثالث اثنين الخ) ظاهره أنه لا يقال ثاني واحد وأجاز بعضهم ونقله عن العرب ورجحه الدماميني بأن معناه مصير الواحد اثنين بنفسه ولا مانع منه (قوله مثل ما فوقه) أي بدرجة فقط فلا يقال رابع اثنين (قوله وان أردت الخ) مثل مفعول أردت ومركباً حال منه أو بالعكس وهذا شروع في بيان استعمال فاعل مع العشرة وهو ما أن يستعمل كشاني اثنين أي أنه بعض تلك العدد بل انظر للاضافه بمعناه وهو الذي ذكره المصنف وذكره ثلاثة أوجه ستعرفها وأما أن يستعمل كجاعل وسيشبه إليه الشارح زاد الموضح أن يستعمل كالمفرد لا يفيد الاضافه بمعناه مقيداً بمصاحبة العشرة أي أن المعدود واحد متصف بكونه ثاني عشر أو ثالث عشر مثلاً وحكمه وجوب تركيبه مع العشرة مع تذ كيرهما للتذكرو بالضد والاقترار على تركيب واحد فتقول الجزء الخامس عشر والمقامة السادسة عشرة بفتحهما معافيه (قوله يعني) مجزوم في جواب أضف أشبعت كسرتة للروي أو مرفوع على أن جلته صفة لمركب أي مركب وأفهما تنويه (قوله وشاع الاستغناء) أي عن التركيبين وعن فاعل المضاف لمركب بحادي عشر أي في الفادة معنى ثاني اثنين (قوله وقبل عشرين) متعلق بأذ كرو بأبه عطف على عشرين والفاعل نصب بأذ كرو (قوله من اسم العدد) أي من مادته ليصح في الوجه الثاني كما صر

وشاع الاستغناء بعد عشر * ونحوه وقبل عشرين إذ كرا وبابه الفاعل من لفظ العدد * بحالتيه قبل ولو يعتمد (ش) قد سبق أنه يعني فاعل من اسم العدد على وجهين أحدهما أن يكون مراد به بعض ما اشتق منه كشاني اثنين والثاني أن يراد به جعل الأقل مساوياً لما فوقه كشالث اثنين وذ كرهنا أنه إذا أراد بناء فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الأول وهو أنه بعض ما اشتق منه يجوز فيه ثلاثة أوجه أحدها أنه يعني بتركيبين صدر أولهما فاعل في التذ كير وفاعلة في التذ كير وعشرة في التذ كير والثاني منها في التذ كير أحداً اثنين وثلاثة بالثناء إلى تسعة وفي التذ كير واحد وان ثمان وثلاث بالثناء إلى تسع نحو ثالث عشر ثلاثة عشر

وهكذا إلى ناصع عشر تسعة عشر وثلاثة عشر ثلاث عشرة إلى تاسعة عشر تسعة عشر وتسكون السكيمات الاربع مبنية على الفتح الثاني أن يقتصر على صدر المركب الاول فيعرب ويضاف الى المركب الثاني باقيا الثاني على بناء جزأيه نحو هذا ثالث ثلاثة عشر وهذه ثلاثة عشر عشرة الثالث أن يقتصر على المركب (١٤٠) الاول باقيا بناء صدره وعجزه نحو ثالث عشر وثلاثة عشر واليه أشار

بقوله * وشاع الاستغناء
بجاءى عشر اربع نحو ولا
يستعمل فاعل من العدد
المركب للدلالة على المعنى
الثاني وهو أن يراد به جعل
الاقل مساويا لما فوقه فلا
يقال رابع عشر ثلاثة عشر
وكذلك الجميع ولهذا لم
يذكر المصنف واقتصر
على ذكر الاول وحادى
مقابوب واحد وحادية مقابوب
واحدة جمعا لوافاءهما بعد
لأولهما ولا يستعمل حادى
الاصع عشر ولا تستعمل
حادية الاصع عشرة
ويستعملان أيضا مع
عشرين وأخواتها فتقول
حادى وتسعون وحادة
وتسعون وأشار بقوله
وقبل عشرين البيت الى
أن فاعلا المصوغ من اسم
العدد يستعمل قبل العقود
ويعطف عليه العقود نحو
حادى وعشرون وتساع
وعشرون الى التسعين
وقوله بحالتيه معناه انه
يستعمل قبل العقود
بالحاليتين اللتين سبقتا
وهو انه يقال فاعل في
الثاني كبر وفاعلة في التأنيث

(ن)

(قوله وتسكون السكيمات الاربع مبنية على الفتح) أى ما عدا اثنا واثنا وكذا يقال فيما سياتى ومحل التركيب
الاول بحسب العامل فيه والثاني جزأيه لانه مضاف اليه وهذا الوجه قليل حتى قيل بمنه (قوله على صدر
المركب الاول) هو لفظ ثانى وثالث فيعرب هذا اللفظ لعدم تركيبه ويضاف الى المركب الثاني بتمامه كما ذكره
المصنف بقوله أو فاعلا بحالتيه أى حالتي التأنيث وروى (قوله الثالث) أى من أوجه استعماله كثنائين
أن يقتصر على أى ويحذف الثاني بتمامه والشارح تابع في ذلك للمصنف وولده ويرده التباسه بما ليس أصله
تركيبين وهو المستعمل كاللفظ ليدل على اتصاف بمفهومه الصحيح كما ذكره الموضح أن المقتصر عليه في هذا
الوجه هو فاعل صدر الاول وعشر عجز الثاني وحذف باقيهما فصار حادى عشر مثلاً وحينئذ لما أن يعرب
محال زوال التركيب فيهما فيعرب الثاني أبداً بالاضافة ويكون الاول بحسب العوامل أو يعرب الاول وينى
الثاني حكاه ابن السكيت وابن كيسان ووجهه أن يقتصر ما حذف من الثاني فيبقى بناؤه ولا يقاس على هذا
لفظه ويمتنع بناؤه معاً على حاول كل منهما محل المحذوف من صاحبه كما قيل لانه لا دليل حينئذ على
انفراجهما من تركيبين بخلاف اعراب الاول فتلخص أن في استعماله كثنائين خمسة أوجه ويمتنع آخرها
وليس منها الاقتصر على التركيب الاول بتمامه وانما هو في استعماله كاللفظ أفاده في التوضيح (قوله فلا
يقال رابع عشر ثلاثة عشر) أى عند الكوفيين وأما البصريين وأجازة سيوييه وجماعة قياساً فيؤتى
بتركيبين صدر ثانيهما أقل من صدر الاول بواحد كما مثله الشارح والمعنى مصر الثلاثة عشر أربع عشرة بنفسه
ويتمين اضافة الاول للثاني لان الوصف لا يعمل النصب الاموناً وتوفى منه هنا تمتع تركبه مع عشرين
لك أن تحذف عشر من الاول فتقول رابع ثلاثة عشر فان نوقته نصبت به الثاني محلاً (قوله جمعا لوافاءهما الخ)
أى فصار أحاداً وحادى قبلت وأولها ياء لتطرقها ان كسرة لأن تاء التأنيث في حكم الانفصال ثم أعمل الاول
كفأض دون الثاني لفتح يائه (قوله الى أن فاعل المصوغ الخ) هذا هو الاستعمال السابع (قوله ويعطف
عليه العقود) الظاهر انه حينئذ يقيده بالاتصاف بمفهومه مقيداً بمصاحبة العشرين كاللفظ فان عطفت العقود
على ما اشتق منه كثنائين عشرين كان بمعنى بعض أو ما قبله كثنائين عشرين كان بمعنى جاعل
فتجوز فيه الاضافة والنصب ويمتنع حادى عشرين بحذف العاطف لا امتناع التركيب مع هذه العقود قال
ابن هشام في قول الشهود حادى عشرين شهر جمادى ثلاث لحنات حذف الواو واثبات نون عشرين مع
أنه مضاف لما بعده وذكرا لفظ شهر وهو لا يندكر الاصع رمضان والربيعين اه قال السيوطي والمنقول عن
سيوييه جواز ذكره مع كل الشهر وهو قول الأكثر والله أعلم

﴿ كم وكأين وكذا ﴾

ذكرها بعد العدد لانها كنيات عنه (قوله كم كم شخصاً الخ) كم في محل رفع مبتدأ وشخصاً تمييزه
منصوب به ورجلة سماخبره والجملة في محل جر بالكاف (قوله وأجزاء) بتثنية فتحة الهمزة الى الزاى للوزن
(قوله استفهامية) أى بمعنى أى عدد فالاستفهامية أى كنية الشئ (قوله وخبرية) أى بمعنى قولك
عدد كثير سميت بذلك لان ما هـ في اخبار بالكثرة محتمل للصدق والكذب (قوله مفرداً منصوباً) أى
لانه لم يسمع الا كذلك فاعلة في ذلك السماع كما قاله السامعنى وأجاز الكوفيون جمعه مطلقاً وبعضهم ان كان

السؤال

ميز في الاستفهام كم كم مثلاً * ميزت عشرين كم كم شخصاً

﴿ كم وكأين وكذا ﴾

وأجزاء تجرد من ضمها * ان وليت كم حرف جر مظهر (ش) كم اسم والدليل على ذلك دخول حرف الجر عليها ومنه قولهم
على كم جزع سقفت بيتك وهي اسم اعداد مبهم ولا بد لها من تمييز نحوكم رجلاً عندك وقد يحذف للدلالة نحوكم صمت أى كم يوماً صمت
وتكون استفهامية وخبرية فالحبرية سيد كرها والاستفهامية يكون ممييزها كم ميز عشرين وأخواته فيكون مفرداً منصوباً بنحو

السؤال عن جماعات لاعتداد من الأحاد كم غلها نالك أي كم صنف من أصناف الفلحان استقر واللك
 بخلاف كم فردا منها وهو تفصيل حسن صبان (قوله كم درهما قبضت) كم استفهامية مفعول مقدم
 لقبضت ودرهما تمييزا منصوبها (قوله ويجوز جره الخ) أي يرجع على النصب بالشرط المذكور وقوله
 بن مضرة أي عند الخليل وسيبويه وهي من البيانية لأنها هي التي تميز الغميز بطلق البيان جنس المميز وقال
 الزجاجي بإضافة كم إليه وعلى الأول فالشهور منع ظهور من كما هو ظاهر المتن لأن الجار لك عوض عنها وقيل
 يجوز نحو بكم من درهم اشتريت (قوله فان لم يدخل عليها حرف جرح الخ) هذا التفصيل هو المختار ولذا
 اقتصر عليه المتن ولم يذكر سيبويه وغيره وقوله وجب نصبه ظاهره وان جرت كم بإضافة كعبه كم جلا
 ضربت فانظره ودرء هذا التفصيل منه بان وجوب نصبه مطلقا وان جرت كم وجوازه مطلقا حلا على
 الخبرية وعليه حل بعضهم كم عمة لك يا جري بالجر بناء على انها فيه استفهامية لانهم وانظر هل هذا الجر بمن
 مقدرة كما اذا دخل عليها حرف جر أو باضافتها إليه واعلم ان ابن الحاجب ذكر ان من تدخل على خبر الخبرية
 بكثرة نحو وكم من ملك والاستفهامية بقلة أي وان لم تجر قال الرضي ولم أعر على شاهده فردة في المطول بقوله
 تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة وفيه لطافة فأطاده الصبان (قوله كم كم رجال) كم خبرية مبتدأ
 خبره محذوف أي عندي أو مفعول محذوف أي ملك ورجال تمييز مجرور بإضافتها إليه كتميز العشرة
 ومرة كتميز المائة فهو نفس على ترتيب اللف وأصلها امرأة حذف الهزنة بعد نقل حركتها إلى الزاء (قوله
 كم كأي الخ) مبتدأ وخبر أي لفظ كأي وكذا مثل كم الخبرية في معناها المعروف لها وهو الدلالة على
 عدمهم والتكثير وقوله وينتصب الخ كالاستثناء من التشبيه (قوله أو بمفرد مجرور) هو الأكثر
 والأفصح ومنه كم عمة لك يا جري بالجر بناء على انها فيه خبرية وهو المشهور وليس الجمع بشاذفيل ولغة تميم
 نصب تمييزها المفرد جلا على الاستفهامية وحل عليها كم عمة بالنصب وهو في المبتدأ شرح هذا البيت
 والصحيح ان الجر هنا بإضافة كم إليه لا بمن مقدرة كما نقل عن الكوفيين لكن ربما يؤيدهم ما مر من
 كثرة جره بها نحو وكم من ملك وشرط وجوب الجر اتصاله فان فصل منها باحد الطرفين اختير نصبه ويجوز
 الجر كقوله

كم بجود مقرف نال العلى * وكرم بخله قد وضعه

بجر مقرف والمراد به من ليس أصيلا من جهة الأب اذ هو من أبوه عجمي وأمه عربية أو بهما معا كم كم
 عندي من الناس رجلا أو بجملته كقوله * كم نالني منهم وفضلا على عدم * وجب نصبه لتعذر
 الإضافة حيث تداخلت على الاستفهامية والفصل مطلقا خاص بالضرورة (تنبيه) تتفق كم الخبرية
 والاستفهامية في الاسمية والبناء على السكون والافتقار إلى المميز لا بهما معا وجواز حذفه لدليل ولزوم
 الصدر كاسيأتي وفي وجوه الاعراب فان تقدمهما جارا فحلها جارا والافان كفي بهما عن الحدث أو الظرف
 فنصب على المصدرية أو الظرفية كم كم ضربت أو يوماضربت وان كفي بهما عن الذوات فان لم يلها فعل
 كم كم رجل عندي أو كان لازما كم رجلا قام أو متعليا رافعا لضميرها كم كم رجل ضربت زيدا
 أو سببها كم كم رجل ضرب أبوه زيدا أو أخذ مفعوله كم كم رجل ضربت زيدا عنده فهمافي ذلك كاه
 مبتدأ وان وما بعدهما خبر وان كان متعليا لم يشغل بشئ كم كم عبد ملك فها مفعولان أو اشغل
 بضميرها أو سببها كم كم رجل ضربته أو ضربت عبده فاشغال ويفترقان في أن تميز الاستفهامية
 مفرد على الأصح وأصله النصب ويفصل منها في السعة وفي الخبرية يجوز مفردا وجعا وأصله الجر ولا يفصل إلا
 ضرورة كما مر كل ذلك وفي أن الخبرية تدل على التكثير وتختص بالماضي فلا يجوز كم غلمان سألهم
 والكلام معها يمتثل الصدق والكذب ولا تستدعي جوابا ولا يقترب البديل منها بالهزنة بخلاف الاستفهامية

كم درهما قبضت ويجوز
 جره بمن مضرة ان رايت
 كم حرف جر نحو بكم درهم
 اشتريت هذا أي بكم من
 درهم فان لم يدخل عليها
 حرف جر وجب نصبه (ص)
 واستعملتها مجررا كعشره
 * أو مائة كم رجال أو
 مرة كم كأي وكذا
 وينتصب
 تمييز ذين أو به حل من
 نصب

(ش) استعمل كم للتكثير
 فتميز بجمع مجرور كعشرة
 أو بمفرد مجرور كائة نحو كم
 غلمان ملكت وكم درهم
 أنفقت والمعنى كثيرا من
 الغلمان ملكت وكثيرا
 من الدراهم أنفقت ومثل كم

في الجميع (قوله في الدلالة في على التكثير) ظاهره في كآين دون كذا لانها كناية عن عدمهم قل
أو كثر ولو واحد ما ينفي (قوله وكان) أي بفتح الهمزة وشدة الياء منونة لزوماً ويكتبون لانها مركبة من
الكاف وأي المنونة فلما دخل التنوين في التركيب أشبهه النون الاصلية والدارس في المصحف نونا وجاز
الوقف بها ومن وقف بحذفها اعتبر أصله ويقل فيها كآئ كلفظ قاض وكان بحذف المدة بعد الكاف وكآين
يسكون الهمزة وكسر الياء وكآين بتقديم الياء على الهمزة ففيها خمس لغات والنون في السكك أصلها التنوين
وأفصحها الأولى وهي الأصل وبها قرأ السبعة الا ابن كثير ويلها كآئ كقاض وبها قرأ ابن كثير وهي
أكثر في الشعر كقوله

اطرد اليأس بالرجاء فكآئ * ألماحم يسره بعد عسر

(قوله أو مجرور بمن) خاص بكآين بدليل مثاله وأما كذا فموجب نصب تمييزها ولا يجز بمن اتفاقاً ولا بالاضافة
خلافاً لكوفيين لان مجزها اسم اشارة لا يقبلها باعتبار أصله وان أمكن تغير حكمه بالتركيب فقول المصنف
أو به صل من أي تمييزين بالنظر للجموع (قوله وهو لا كثر) أي جزم تمييز كآين بمن أكثر من نصبه
بل أوجه ابن عصفور وروى بمنع جزمه بالاضافة لان تنوينها مستحق الثبوت لحكاية أصله (قوله ومركبة)
أي مكررة وليس المراد جمعها كقوله واحدة لان الأولى بحسب العوامل فهي في المثال مفعول ماسكت ودرهما
تمييزها والثانية تآ كيد لها (قوله ومعطوف عليها) هو الغالب وقيل ورود الأولين كافٍ التسهيل بل منع
ابن خروف جمعها (قوله لها صدر الكلام) أي فلا تقدم عليها عامل الا المضاف وحرف الجر وحكي
الفراء أن تقدم عامل الخبرية لغة وبني عليها اعرافها فلا في قوله تعالى أولم يهدكم أمهاتكم والصحيح
ان الفاعل ضمير المصدر أي الهدى أو الله ولا يخرج الآية على اللغة الرديئة وأما قوله تعالى أولم يروا كم
أهلكتكم فيكم فيه مفعول أهلكتكم والجملة في محل نصب بير والتعليق عنها بكم وأنهم اليهم لا يرجعون
مفعول لأجله يروا وقيل غير ذلك (قوله بخلاف كذا) أي فيعمل فيها ما قبلها كمثلها واعلم ان
كآين وكذا يفتقان مع كم في الاسمية والبناء والابهام والافتقار الى المميز وتنفرد كآين بموافقتها في المصدر
وفي التكثير تارة وهو الأغلب والاستفهام أخرى وهو نادراً ولم يثبت الجمهور ومنه قول أبي بن كعب لابن
مسعود كآين تقرأ سورة الأحزاب آية فقال ثلاثاً وسبعين وتنفرد كذا بموافقتها في أنها تميز بجمع ومفرد
وبخالفاتها في ان كم بسيطة على الصحيح وهما مركبان ككاسر وفي منع اضافتهما الى التمييز ككاسر وتنفرد
كآين بمخالفتها في غلبة جزم تمييزها بمن حتى قيل بوجوبه ولا يدخل عليها جارخلافان أجاز بكآين تبيع هذا
الثوب ولا تميز الا بمفرد وتنفرد كذا بمخالفتها في عدم التصدير وجوب نصب تمييزها ولا تستعمل غالباً الا
معطوف عليها ككاسر والله أعلم

(الحكاية)

درهما (ص)

(الحكاية)

هي لغة المماثلة واصطلاحاً ايراد اللفظ المسموع بهيئته أو ايراد صفته أو معناه وهي اما حكاية جملة وتسكون
بالقول وما تصرف منه فيحكي به لفظها أو معناها وأما حكاية مفرد وهي ضربان حكاية اللفظ المفرد مع
استفهام ويسمى الاستثبات بأي أو من وهي التي ذكرها المصنف والمحكي فيها صفة اللفظ وحكاية بدون
استفهام فان كان المحكي على معنى اللفظ المحكي كانت شاذة كقول بعض العرب دعنا من تمرنان لمن قال
لهاتان تمرنان أو على نفس اللفظ فلا وهذا هو المراد بقول السكاكية

وان نسبت لاداة حكا * فابن أو عرب واجعلها اسما

وحاصل ذلك انه اذا حكم على لفظ باعتبار كونه لفظاً جاز اعرابه بحسب العوامل وجازت حكاية على أصل
تقدير اعرابه فتقول ضرب وقام فعل ومن وعن حرف بالرفع لفظاً أو بفتح الأولين ويسكون الثانيين حكاية
لأصلها مع تقدير الرفع ثم اللفظ الذي على حرفين ان حكى لم يغير سواء كان ثانياً ليساً أم لا كغيره وان أعرب

في الدلالة على التكثير
كذا وكآين وبعينهما منصوب
أو مجرور بمن وهو لا كثر
نحو قوله تعالى وكآين من
نبي قتل معه وماسكت كذا
درهما وتستعمل كذا
مفردة كهذا المثال ومركبة
نحو ماسكت كذا كذا
درهما ومعطوف عليها مثلها
نحو ماسكت كذا وكذا
درهما وكم لها صدر
الكلام استفهامية كانت
أو خبرية فلا تقول ضربت
كم رجلاً ولا ماسكت كم
غلاماً وكذلك كآين بخلاف
كذا نحو ماسكت كذا
درهما (ص)

احك باي المنكور سئل * عنه ما في الوقف أو حين تصل ووقف احك بالمنكور بمن (١٤٣) والنون حرك مطلقا وأشبعن

وقل منان ومنين بعدلى
الفان بابنين وسكن بعدل
وقل لمن قال أنت بنت منه
والنون قبل التثني مسكنه
والفتح نزروصل التاوالالف
بن باثذا بنسوة كلف
وقل منون ومنين مسكنا
ان قيل جاقوم لقوم فطنا
ان تصل فلفظ من لا يختلف
ونادر منون في نظم عرف
(ش) ان سئل باي عن
منكور منكور في كلام
سابق حكى في أى مالدلك
المنكور من اعراب
وتد كبر وتأنث وافراد
وتثنية وجمع ويفعل بها
ذلك وصلا ووقفاقول
لمن قال جاءني رجل أى
ولمن قال رأيت رجلا أى
ولمن قال صرت برجل أى
وكذلك تفعل في الوصل
نحو أى يافتي وأيا فتي وأى
يافتي وتقول في التأنث أية
وفي التثنية أيتان وأيتان
رفعا وأيتين وأيتين جوا
ونصبوا في الجمع أبون وأيات
رفعا وأيتين وأيات جوا
ونصبها وان سئل عن
المنكور المنكور بن
حكى فيها ماله من اعراب
وتشبع الحركة التي على
النون فيمتولد منها حرف
مجانس لها ويحكى فيها ماله
من تأنث وتذكير وتثنية
وجمع ولا تفعل بهاذلك كله

وثانية لين وجب تضعيفه نحو اوقوفى حرف بشد الواو الياء كقوله
الأم على لو ولو كنت علما * باذئاب لولم تفتنى أوائله
ومنه الحديث اياكم والوقوفان اللو فتفتح عمل الشيطان فضاغفها وقرنها بأل اصبر ورتها اسم اللفظ ويقلب
الحرف الضاعف همزة في ما ولا لسا كسكين تقول ماء ولا ع حرف بهمزة بعد الالف فان صح ثانيه يكن جاز
التضعيف وعدمه أفاده الفارضى وفي الرضى وشرح اللبان للسيد انه يجب تضعيف الثنائي المراد لفظه اذا
أعرب صحيحا كان أو متلافاً جعل علمه غير لفظه امتنع التضعيف في الصحيح لئلا يلزم تغيير اللفظ والمعنى
ووجب في المعتل لئلا يسقط حرف العلة للتثنية فيبقى المعرب على حرف اه فتاخص ان أقسام الحكاية
أربعة أقصر المصنف على الثاني وثالثها شاذ وقد علمت الباقيين (قوله احك باي) الباء لالة وظرفية
سم (قوله المنكور) أى ما ثبت له من صفة الاء اب وغيره وخرج به المعرفة فلا تحكى صفتها وحدها بل
هى وصفها بعد من خاصة (قوله في الوقف) متعلق باحك (قوله والنون حرك الخ) الجملة تفسير
لاحك لان حكاية المنكورة من هى نفس تحريكها واشباعها لا غيرهما كما يوتسه العطف (قوله مطافا) أى
في أحوال الاعراب الثلاثة (قوله وأشبعن) بنون التوكيد الثقيلة خففت للوقف لا الخفيفة والابدات
فيه ألفا كما قاله ابن غازي (قوله منان ومنين) بصيغة المثني فيهما (قوله الفان) بكسر الف همزة مثني الف
كذلك بمعنى مؤلف وبابنين أى معهما وهو لاف وانشر مرئى فنان الحكاية الفان ومنين لابنين (قوله
وسكن) أى النون الاخيرة لانه لا يوقف على متحرك وكذا ما سياتى (قوله أنت بنت) الجملة مفعول
قال ومنه مفعول قل وهى بقا التأنث قلبت هاء الوقف فالنون قبلها مفتوحة لاجلها وقد تسكن مع سلامة
التاء تنبيه على انه تأنث محكى لامن فيقال منت لا غتمار السا كسكين في الوقف وانما حكى فيها التأنث
دون الاعراب لسكون التاء في الوقف أبدا فلا يلحقها حرف المد المتولد من حكاية الاعراب (قوله مسكنه)
أى للتثنية على ان التاء ليست لتأنث من بل لحكاية تأنث كلمة أخرى ولم تسكن نون المفرد على الاشهر
لدفع السا كسكين (قوله مسكنا) حال من فاعل قل أى مسكنا آخرهما (قوله وان اصل) محترز قوله
ووقف احك الخ (قوله منكور الخ) خرج السؤال بها ابتداء فلا يحكى فيها شئ بل تكون بحسب العوامل
ومفردة منكرة لا غير مثل من وشذ قوله باي كتاب أم بأية سنة * ترى جهم عار على ونحسب (قوله
فتقول لمن قال الخ) فإى في جميع الامثلة المذكورة استفهامية معربة لكن اختلف هل اعرابها ظاهر وهو
ما فهم من الحركات والحروف أو هى الحكاية ما فى اللفظ المسموع والاعراب مقدرة قولان فعلى الاول
تكون بحسب مثل عوامل المنسكى لكن فى نحو المثال الاول تكون مبتدأ خبره محذوف مؤخر عنها
اصدارتها أى أى جاء وقال الكوفيون فاعل محذوف ليطابق المحكى واستفهام الاستنبات لا يلزم الصبر
عندهم أما الثانية فمفعول محذوف مؤخر لما ذكر أى أيارأت والثالثة مجرورة بحرف محذوف مع متعلقه
أى باي صرت وكذا القياس وفيه ان حذف الجار وابقاء عمله شاذ وعلى القول الثانى تكون مبتدأ دائما
محذوف الخبر أى أى هو وأهم مثلاً ورفعه مقدرة للحركة الحكاية أو حرفها مطلقا وقيل لظاهر فى الرفع اذ لا
ضرورة لتقديره (قوله وان سئل عن المنكور) أى العاقل لاختصاص من به بخلاف أى وانما اختصت حكاية
الصفة من بالسؤال عن منكرة لانها عدم تعيينها يكثر السؤال عنها تخفف فيها بحذف السؤال عنه والحقاق
صفته لمن بخلاف المعرفة فتذكر بمن من غالبها محكية أو غير محكية (قوله وتشبع الحركة) أى التى اجتلبت
للحكاية فالحروف التى بعدها انما هى اشباع لمادة الوقف على المتحرك وقيل للحروف ليست للاشباع
بل اجتلبت للحكاية أولا فلزم تحريك ما قبلها وصححه أبو حيان وقيل بدل من التثنية فى المحكى ومن
مبنية على سكون مقدرة منعه حركة الحكاية أو حركة مناسبة حرفها مفردة كانت أولا وليست منان ومنين

الاوفا فتقول لمن قال جاءني رجل منون لمن قال رأيت رجلا منان لمن قال صرت

برجل مئى وتقول فى تشنية المذكور منان رفعا ومنسين نصبوا وجرا وتسكن النون فيهما فتقول لمن قال جاء فى رجلان منان ومن قال مررت
برجلين متين ومن قال رأيت رجلين منين وتقول للمؤنثة منه رفعا ونصبا وجرا فاذا قيل أنت بنت فقل منه رفعا وكذا فى الجر والنصب وتقول فى
تشنية المؤنث منتان رفعا ومنتين جرا ونصبا يسكون النون التى قبل التاء وسكون نون التشنية وقدر د قليلا فتفتح النون التى قبل التاء نحو
منتان ومنتين واليه أشار بقوله (١٤٤) والفتح نزر وتقول فى جمع المؤنث منات بالالف والتاء الزائمتين كهندات

فأذا قيل جاء نسوة فقل
منات وكذا تفعل في الجر
والنصب وتقبول في جمع
المذكر منون رفعا ومنين
نصباً وجراً يسكون النون
فيهما فأذا قيل جاء قوم
فقل منون وأذا قيل
مررت بقوم أو رأيت
قوماً فقل منين هذا حكم
من إذا حكي بهما في الوقف
فأذا وصلت لم يحك فيها شيء
من ذلك ليكون تكون بلفظ
واسد في الجميع فتقول من
يأفتي لقاتل جميع ما تقدم
وقد ورد في الشعر فليلا
منون وصلا قال الشاعر
أثوانا رأيت فقات منون أنتم
فقالوا الجن قات عموا ظلاما
فقال منون أنتم والقياس
من أنتم (ص)

والعلم احكيه من بعد من
ان عريت من عاطف
مع الاقرن

(ش) يجوز أن يحكى العلم
عن أن لم يتقدم عليه اعطاف
فتقول لمن قال جاءني زيد
من زيد ومن قال رأيت
زيداً من زيد ومن قال

مسرت بزیلہ من زیلہ

ومنت مهربة كافتيتوهـ م من التثنية والجمع بل هي لفظ من زيدت عليها هذه الحروف للدلالة على حال المسؤول عنه فهي في محل عامل كعامل المحكي أو في محل رفع أو بدامبتدأ حذف خبره أي من هو أو هم على قياس ما مر في أي (قوله ولان قال مرت برجلين منين) ظاهرة لا يجب إعادة الجار فيحتمل ان محله جر بحرفي محذوف أو مبتدأ حذف خبره كما مر في أي وقال ابن عصفور لا بد من إعادة الجار في من وأي و يقدر تملاقة بعدهما المسار وينبغي جوازده قبلهما عند من يرى ان استفهام الاستنابات لا يلزم الصدر (قوله أنوا ناري الخ) فيه شذوذات لحاق العلامة وصلا كما في الشارح وتحريك النون وكونه حكاية لمقدر غير مذكور كاذ كره ابن المصنف والتقدير أنوا ناري فقالوا أن تنافقت الخ وعليه فهو حكاية للضمير في أنيذافهو وشذوذ آخر لا نليس نكرة وجعله المصريح حكاية للضمير في أنوا بالتقدير ورده يس كما في الصبان بان الشاعر قال للجن حين اتيانهم لمنون أنتم ثم أخبرنا عن ذلك بقوله أنوا الخ فالنطق باتوأم تأخر عن منون فكيف يحكي به فيعين التقدير اه وهذا ظاهر على كون ذلك قصة وقعت حقيقة اما على ما قيل ان هذا شعرا كذب به من أ كاذيب العرب فكلام المصريح محتمل تأمل (قوله عموظلاما) أصله أنموأ أي تنعموا في الظلام ويروي عموأصباحا وكلاهما صحيح لانه من قصيدتين لشاعرين (قوله والعلم احكيه) أي عند الحجازيين وأما غيرهم فلا يحكمونه بل رفعونه بعدهما مطلقا على الابتداء والخبر ويجوز الحجازيون ذلك أيضا بل هو الأرجح (قوله من بعد من) ظاهره مطلقا أي وقفا وصالا وهو كذلك اه سم والمخصوص بالوقف انما هو حكاية صفة النكرة بها ما أي فلا يحكي العلم بها كما لا يحكي سائر المعارف مطلقا فاذا قبل رأيت زيدا أو مرت بزيد قلت أي زيد برفع زيد لا غير لان أي يظهر اعرابها فسكر هو مخالفة الثاني لها بخلاف من (قوله يجوز ان يحكي العلم) أي بشرط كونه لعاقول وان لا يتيقن عدم اشتراكه فلا يقال من الفرزدق بالجر لمن قال سمعت شعرا الفرزدق لعدم الاشتراك فيه وأن لا يتبع بعت أو توكيد أو بدل فلا يقال من زيد العاقل لمن قال رأيت زيدا العاقل نعم ان كان النعت بابن مضاف الى علم حكي لصيرورته مع المنعوت كشئ واحد نحو من زيد بن عمرو بالنصب لمن قال رأيت زيدا بن عمرو وفي العلم المعطوف عليه خلاف والجواز منه سيموبه فيحكي المتعاطفان ان كانا معا علميين كزيد وعمرا أو الاول فقط كزيد أو أخاه بخلاف أخا زيد وعمرا (قوله خبر عنها) فهو مرفوع بضمه مقدرة في الاحوال الثلاثة للمعذر العارض بحركة الحكاية وقيل حركته في الرفع اعراب (قوله أو خبر عن الاسم) أي أو من خبر الخ (قوله عاطف) هو الواو خاصة وقيل والفاء أيضا المراد صورة العاطف لانه لا يستثنى وقال الرضي انه للعطف على كلام المخاطب ويلزم عليه عطف الانشاء على الخبر في جواب رأيت زيدا مثلا (تنبيه) ظهر مما مر ان من تخالف أي في خمسة أشياء اختصاصها بالعاقل والوقوف ويجب فيها الاشباع ولا تختص بالنكرة ولا يجب فيها افتتح ما قبل تمام التأنيت في نحو من ومنان بخلاف أي في الجميع (قوله الا العلم) أي اسما كان أو لقباً أو كنية لكثرة استعماله فجاء فيه ما لا يجوز في غيره والله أعلم

(التأنيث)

فتحكي في العلم المذكور بعد من ما للعلم المذكور في الكلام السابق من الاعراب ومن مبتدأ والعلم الذي بعده اخبر
 عنها واخبر عن الاسم المذكور بعد فان سبق من عاطف لم يجوز ان يحكي في العلم الذي بعده ما لما قبلها من الاعراب بل يجب رفعه على انه خبر
 عن من او مبتدأ خبر من فتقول لقائل جاء زيداً ورأيت زيدا أو صرحت بزيده ومن زيد ولا يحكي من المعاف الا العلم فلا تقول لقائل رأيت
 غلاماً زيد من غلام زيد بنصب غلام بل يجب رفعه فتقول من غلام زيد وكذا لك في الرفع والجزم (ص) (الغائب)

علامة التأنيث تاء أو ألف * وفي أسام قدسروا التاء كالتثنية
 الاسم ان يكون مذكرا والتأنيث فرع عن التذكير ولكون التذكير (١٤٥) هو الاصل استغنى الاسم المذكور عن

علامة تدل على التذكير
 ولكون التأنيث فرع عن
 التذكير افتقر الى علامة
 تدل عليه وهي التاء
 والالف المقصورة أو
 الممدودة والتاء أكثر
 في الاستعمال من الالف
 ولذلك قدسرت في بعض
 الاسماء كعين وكنتف
 ويستدل على تأنيث مالا
 علامة فيه ظاهرة من
 الاسماء المؤنثة بعود الضمير
 اليه مؤنثا نحو الكنتف
 نهشتها والعين ككنتها
 وبما أشبه ذلك كوصفه
 بالمؤنث نحو كانت ككنتها
 مشوية وكرد التاء اليه في
 التصغير نحو كتيقة ويديّة

(ص)

ولا تلي فارقة فعولا
 أصلا ولا المفعول والمفعول

كذلك مفعول وما تليّه
 تالفارق من ذي فشنوذ

فيه

ومن فاعيل كتيقيل ان تبع
 موصوفه غالبا التاء تمنع

(ش) قد سبق ان هذه

التاء تميزت في الاسماء

لتمييز المؤنث من المذكور

وأكثر ما يكون ذلك في

الصفات كقام وقائمة وقاعد

وقاعدة ويقبل ذلك في

الاسماء التي ليست بصفات

لم يقل والتذكير كقول المعرب والمبني والنكرة والمعرفة لانه لم يمتنع هنا قصدا وان لزم من بيان التأنيث
 ببيان خلافه ما ذكر **(قوله)** علامة التأنيث الخ أي التأنيث السكّان في مدلول الاسم المتكسر ولو بحسب
 الاصل كطلحة فخرج التأنيث في مدلول غيره فيدل عليه بغير التاء والالف كالكسر في أنت والزون في
 هن **(قوله)** تاء أو ألف لم يجر بالهاء لان التاء أصل عند البصريين ولشمس تاء الفعل الساكنة وأشار
 بالواو لعدم اجتماعهما فلا يقال ذكرا وأما علقاة لنبت وارطاة لشجر فالههما مع التاء للاخلاق بجوف
 ومع عدمها للتأنيث سم وفيه انه في حالة عدم التاء منها ما يحتمل أن ألفهما للاخلاق أيضا كما هو وسيأتي
 فتدبر **(قوله)** وفي أسام جمع أسماء جمع اسم فهو جمع الجمع غير مصروف لمتتهى الجوع كجوار
(قوله) والالف المقصورة هي ألف ليننة زائدة على بنية الكلمة للدلالة على التأنيث والممدودة كذلك
 الا أنه زاد قبلها ألف فتقلب هي همزة كاسميأتي عن البصريين **(قوله)** أي كتر الخ أي وأظهر دلالة
 على التأنيث لانها لا تلبس أما الالف فتلبس بالالف الاخلاق والتكثير فيحتاج الى تمييزها باسميأتي **(قوله)**
 ولذلك قدسرت أي ولان وضعها على العروض والانفكاه فيجوز أن تحذف بخلاف الالف **(قوله)**
 مالا علامة فيه أي عما هو مجازي التأنيث والتذكير وباب هذا الاستدلال السماع والاوجب تدكيره
 وقدسرت ذلك في باب الفاعل مع التفصيل بين الحقيقي والمجازي موضعنا منظوما مع حكم الالفاظ المقصودة
 فانظره **(قوله)** كوصفه الخ أي وكذا تأنيث خبره أحواله أو عدده أو اشارته أو فعله **(قوله)** في التصغير
 هذه العلامة تختص بالثلاثي وبالرباعي اذا صغر للترخيم كتيقة وذريعة تصغير عناق وذراع **(قوله)** نحو
 كتيقة ويديّة أي من الاعضاء المزدوجة فانها مؤنثة كعين وأذن ورجل وغير المزدوج مذكر كذنا في
 التصريح وهو غير مطرد فمن المزدوج الحاجب والصدغ والخذ واللحي والمرفق والزند والكوع
 والكرسوع وهي مذكرة وكذا الذراع عند بعض عكس والعصا والابط والخرس مما يذكروا مؤنث
 وكذا العاتق كما قاله ابن السكيت وتمعه الجوهرى وغيره ومن المنفرد بالكبد والكبرش وهما مؤنثان
 والعنق واللسان والقفا والمثني والمهي تذكر وتؤنث أفاده الغارضي بزيادة من فتح الباري وبعض في
 المصباح **(قوله)** ولا تلي أي التاء فارقة أي بين المذكور والمؤنث اما غير الفارقة فتلي فعولا كغيره
 كملولة من المثل وفروقة من الفرق بفتحتين وهو الخوف فان التاء فيها مبالغة للفرق ولذلك لم يحق
 المذكر والمؤنث **(قوله)** ولا المفعول بكسر الميم وكذا مفعيل ومفعول **(قوله)** تالفارق بقصرنا
 وضاقتنا للفرق **(قوله)** ومن فاعيل متلقى بفتح الواو خبرا عن التاء وكفتيل حال من فاعيل لفتد
 لفظه وجواب الشرط محذوف للدلالة بتمتع عليه **(قوله)** لتمييز المؤنث أي الاصل فيها ذلك بتكثير
 زيادتها في الاسماء لتمييز الواحد من الجنس في المخالقات كشجر وشجرة والمصنوعات كالبن والبنّة وقد
 ترادف في الجنس لتمييزه من الواحد ككمّاء وكهم وقد تأتي للبالغّة كراوية لكثير الرواية أو لتأنيث كبتها
 كعلامة ونسابة وتأتي في الجمع عوضا عن ياء النسب التي في المفرد كاشعني واشاعنة وقد تعوض عن فاء
 نحو عدة وعين قائمة ولا مسة أوعن مدة تفعيل كتر كبة وقد تأتي للمجرد تكثير حروف الكلمة ككفريّة
 وبلدة وغرفة وغير ذلك وهي مع ذلك تدل على التأنيث المجازي لما هي فيه بدليل تأنيث ضميرها ما عدا
 التي للبالغّة أو لتأنيث كبتها فانسلخت عن التأنيث فتأمل **(قوله)** ويقبل ذلك في الاسماء أي أسماء
 الاجناس الجامدة بدليل مثاله لانها تكثر في الاعلام كفاطمة وعائشة فتدبر **(قوله)** وانسانة في الفاسوس
 امرأة انسان و بالهاء لغة عامية وسمع في شعر كانه موله

(١٩ - خضري) ثاني كرجل ورجلة وانسان وانسانة وامرئ وامرأة وأشار بقوله ولا تلي فارقة فعولا في الأبيات الى ان من

الصفات مالا تلحقه هذه التاء وهو ما كان من الصفات على فاعول وكان بمعنى فاعل واليه أشار بقوله أصلا واحترز بذلك من الذي يعني مفعول

والجاء جعل الاول أصلا لانه أكثر من الثاني وذلك نحو شكور وصبور بمعنى شاكر وصابر فيقال للمذكر والمؤنث صبور وشكور بلا تاء نحو هذا رجل شكور وامرأة صبور فاذا كان فعول بمعنى مفعول فقد تلحقه التاء في التأنيث نحو كوبة بمعنى مركوبة وكذلك لا تلحق التاء وصفا على مفعال كاسرة (١٤٦) مهناء وعى الكثيرة الهذروها والهنديان أو على مفعيل كاسرة معطير من

عطرت المرأة إذا استعملت الطيب أو على مفعول كعشم وهو الذي لا يثنيه شيء عما يريد وهو ما من شجاعته وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فنشأ لا يقاس عليه نحو عدو وعدوة وميقان وميقانة ومسكين ومسكينة * وأما فاعيل فاما ان يكون بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول فان كان بمعنى فاعل لحقته التاء في التأنيث نحو رجل كريم وامرأة كريمة وقد حذف منه قليلا قال الله تعالى ان درجة الله قريب من الحسنين وقال تعالى من يحيي العظام وهي رميم وان كان بمعنى مفعول واليه أشار بقوله كقتيل فاما ان يستعمل استعمال الاسماء أولا فان استعمل استعمال الاسماء أي لم يتبع موصوفه لحقته التاء نحو هذه ذبيحة ونطيحة وأكيلة أي مذبوحة ومنطوحة وأكولة السبع وان لم يستعمل استعمال الاسماء بان تبع موصوفه حذف منه التاء غالبا نحو ممررت

أقد كستني في الهوى * ملابس الصب للغزل * انسانة فتانة *

بدر الدجى منها خجل * اذا زنت عيني بها * فبالدموع تغسل

اه (قوله لانه أكثر) أي ولان بنية الفاعل أصل المفعول (قوله فقد تلحقه) يفيد عدم وجوبها بل انها اختيارية (قوله مهناء) بالذال المحجمة (قوله عدو) أي بمعنى من قام به العداوة لامن وقعت عليه لانه بمعنى مفعول فليس بشاذ (قوله وميقان) من اليقين أي لا يسمع شيئا الا يثقنه وتحققه (قوله لحقته التاء في التأنيث) أي فرقا بينه وبين فاعيل بمعنى مفعول ولم يعكس لان الذي بمعنى فاعل يطرد من الإلزام نحو ظرف ورجم فصار كفاعل بخلاف الثاني فانه مما عى لا ينقاس في فعل من الافعال فكان بعيدا عن فاعل فلم يعط حكمه من التأنيث والتأنيث (قوله وقد حذف منه) أي حلاله على فاعيل بمعنى مفعول كما جاء هذا عليه في لحاقه التاء كما سبأني (قوله وهي رميم) مبنى على انه بمعنى فاعل أي رامة بمعنى بالية وقيل هو بمعنى مفعول أي عر موم فليس من القليل وكذا قرىب أي مقربة وقيل انما حذف التاء لتأويل الدرجة بالغمر ان أو على حذف مضاف أي اثر درجة الله قرىب وقيل غير ذلك (قوله أي لم يتبع موصوفه) أي لم يتبعه لفظا ولا معنى بان لم يجر على موصوف ظاهر ولا منوي لدليل نخرج ما علم موصوفه بقرينة كاشارة اليه أو ذكر ما يدل عليه كقتيل من النساء فلان تلحقه التاء فالمدار على العربة وان لم يتبعه لفظا فلو قال المتن ومن فاعيل كقتيل ان عرف * موصوفه غالبا التاء حذف

لكان أوضح (قوله لحقته التاء) أي للفرق بين المذكر والمؤنث ومعرفة الموصوف تغني عن ان ذلك وهذا التعليل موجود في باقي الصفات المذكورة كرايت صبوراً ومهناراً ومعطيراً ومغشماً ولم يفرقوا في حذف تأنيها بين علم الموصوف وعدمه فان كان ذلك قياسا فالشكل سواء أو بالسمع وهو الظاهر فلا اشكال اه سيوطي (قوله بان تبع موصوفه) أي ولوتقدير كاسر والمراد الموصوف العنوي فيشمل ما اذا كان الوصف خبراً أو حالاً أو بياناً لخصوص النعت النحوي (قوله وقد تلحقه التاء) أي تشبيهاً بفعل بمعنى فاعل كاسر (قوله وذات) اعتراض بأنه يقتضي أن علامة التأنيث في نحو جراء هي الألف اللينة التي قبل الهمزة لانها هي التي تقدم مع ان هذا لم يقله أحد بل هي عند الاخفش اذ الهمزة معا وعند الزجاج والكوفيين الهمزة وحدها والالف قبلها زائدة وعند البصريين الهمزة بدل منها لاجتماعها مع الالف قبلها كاسر ويجاب بان الاضافة في ذات مدلادني ملابسية والمراد انها مصاحبة وتابعة للذات فيجوز على أحد المذهبين الأخيرين ويحمل على مذهب البصريين لانه المختار والمراد انها مشتملة على الاسم اثنان الشكل على جزئه فيجوز على مذهب الاخفش غاية الامر أنه أطلق الالف على مجموعها (قوله أثنى الغر) أي نحو الالف التي في اسم الاثنى من الغر وهو غراء كمر وجراء (قوله والاشتهار) مبني في مبانى صفته أي الكائن في مبانى ويديه خبره والمراد بالمباني الالفاظ التي تحمل فيها الالف والحكم بالاشتهار على ما ذكره من أوزان المقصورة بالنظر لمجموعها المناسبات (قوله أثنى) بضم الهمزة وفتح الراء والباء الموحدة (قوله والطول) بالضم أفعل تفضيل مؤنث أطول كفضلي وأفضل (قوله كشبي) مؤنث شيعان مثل لاسعة (قوله وكباري) الكاف اسم بمعنى مثل عطف على أرنى أو على وزن وكباري بضم الحاء المهملة فرحدة اسم طائر يستوى فيه الواحد المذكور وغیره طويل العنق

والمنقار

بأمرأة جريوعين كحيل أي مجرحة ومكحولة وقد تلحقه التاء قليلا نحو خبلة ذميمة

أي مذمومة وفعلة حميدة أي مجودة (ص) وألف التأنيث ذات قصر * وذات مد نحو اثني الف

والاشتهار في مبانى الاولى * يديه وزن أرنى والطول * وصراطي ووزن فعلي جمع * أو مصدرا أو صفة كشبي وكباري

هو اعز لغير هذه استندارا

(ش) قد سبق ان ألف

التأنيث على ضربين

أحدهما المقصورة كحلى

دكبرى والثانى المدودة

كحمرأ وغرأ ولكل

منهما أوزان تعرف بها فأما

المقصورة فلها أوزان

مشهورة وأوزان نادرة

فمن المشهورة فعلى نحو

أربى للداهية وشعبى

لموضع ومنها فعلى اسمها

كبحى لنبت أوصفة

كحلى والطولى أو

مصدر كرجى ومنها

فعلى اسم كبرى لنهر

أو مصدر كمرطى لضرب

من العدو أو صفة كحيدى

يقال حمار حيدى أى

يحمى من ظله لنشاطه قال

الجوهري ولم يحى فى نعوت

الند كرشى على فعلى غيره

ومنها فعلى جمع كصرى

جمع صريع أو مصدر

كدهوى أو صفة كشعبى

وكلى ومنها فعلى كبرى

لأثره يقع على الذكر

والأنثى ومنها فعلى

كسمهى للباطل ومنها

فعلى كسبطرى لضرب

من المشى ومنها فعلى

مصدر كذكرى

أو جمع كظربى جمع ظربان

وهى دويبة كاهرة منقنة

الرجل ترعى العرب أنها تقسو

فى ثوب أحدهم اذا صاها ولا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب وكحلى جمع كحلى وليس فى الجمع ما هو على وزن فعلى غيرهما ومنها فعلى

كحشى بمعنى الحش ومنها

والمنقار مادي اللون شديد الطيران كثير السلاح أى الروث وهو مما قيل فيه سلاحه سلاحه وهو ما كثر ولدها يسمى النهار وفرخ الكروان يسمى الليل (قوله سمهى) بضم السين المهملة وفتح الميم مشددة اسم للباطل (قوله سبطرى) بكسر السين المهملة وفتح الموحدة وسكون الطاء المهملة بعد هاء (قوله وحشى) بهملة مكسورة فثلاثين أولاهما مكسورة مشددة وبينهما ياء تحتية (قوله مع الكفرى) بضم الكاف والفاء وشدة الزاء وثلاثين الكاف مع فتح الفاء أشموى (قوله خايطى) بضم الخاء المعجمة وفتح اللام المشددة والشقارى بضم الشين المعجمة وشدة القاف (قوله استندارا) أى ندورامفعول اعز بمعنى انسب (قوله ولكل منهما أوزان) ذكر المصنف للمقصورة اثني عشر والمدودة سبعة عشر (قوله فن المشهورة فعلى) أى بضم ففتح تبع فى ذلك ظاهر المثنى وقد استشكل الموضع بندوره فى المقصورة بل قيل شاذ ولم يأت منه إلا ربى للداهية وأرنى بالنون لحب إعتدبه اللابن وجعى بجم فهملة فوحدة لكبار الفل وشعبى بمعجمة فهملة فوحدة وأدبى بدال فهملة فجم وجنى بجم فنون ففاء لموضع وهو فى المدودة كثير وسبأ فى آخر الباب فهو من الأوزان المشتركة كفعلى بفتح فسكون وفى شرح العمدة ان سمهى وخايطى وشقارى من الالبية الشاذة الآن يراد المجموع كما مر (قوله ومنها فعلى) أى بضم فسكون كبحى لنبت أى فالله للتأنيث ولا تلحقها نساء وفولهم همزة شاذ وقيل لللاحق وأما الذى بمعنى الشجاع فهملة بالناء (قوله ومنها فعلى اسمها) أى بفتح حاء وعده فى التسهيل من المشترك ومنه مع المدودة فرما وجفاء لموضعين ويقصر ان يضاهى بن دأ فمهملة فهمزة فثلاثه ومى الامة ولا يحفظ غيرها (قوله كبرى) بوحدة فراء فهملة نهر بدمشق (قوله كمرطى) بجم فراء فطاء فهملة مفتوحات وقوله العدو بفتح فسكون أى سرعة المشى يقال مرطت الناقة كمرطى وبشكت بشكى بوحدة فجمجمة وحزت جزى بجم فجم فزأى أى أسرع الأفعال الثلاثة بوزن ضرب ومصادرهما على فعلى (قوله كحيدى) بهملتين بينهما تحتية (قوله فعلى جمع) أى بفتح فسكون وهو من الأوزان المشتركة فى الصفة ومنه فى المدودة جرأ واحترز بقوله جمع الخ عن اسم جنس غير ما ذكر فلا يتعين كون ألقه للتأنيث بل تكون له تارة فتقصر كضوى وسلمى وقد عدا كالعواء أحسن نازل القمر ويقصر أيضا وللحاق أخرى كالمائة بالناء ومما فيه الوجهان أرطى لشجر يدعى به وتبقى لنبت وتترى بمعنى متراثرين فن نونهما جعل الالف لللاحق ومن لم ينون جعلها للتأنيث (قوله فسالى) بضم الفاء وبجى واسما كحبارى وسماى وجمعا كسكارى قيل وصفة لفرد كجمل علادى بعين ودال مهملتين أى شديد (قوله ومنها فعلى كسمهى) أى بضم الاول وفتح الثانى مشددا (قوله فعلى كسبطرى) أى بكسر ففتح فسكون مشية فيها بفتح ورفق بهملة ففاء ففاف بوزنها مشية بتدقيق واسراع (قوله فعلى مصدر) أى بكسر فسكون ولم يطلتها كالمصنف بل قيدها بالمصدر والجمع لانها فى غيرهما لا يتعين كونها للتأنيث بل تكون لللاحق ان نوت كمرعى للرجل الذى لا يلهو وانظر الاشموى (قوله ظربى) بطاء مشالة فراء فوحدة (قوله ظربان) بفتح فكسرا أو بكسر فسكون (قوله تمسواخ) أى فى جعل فسوه سلاحا يجترز به فلا يقرب بها أحد إلا أرسل عليه ما لا يطيقه ويسمونه بفرق الابل لفارها من فسوه ويدخل حجر الضب فيه فسوه عليه ثلاثا فى شى عليه فيا كاه وأولاده (قوله وكحلى) بهملة فجم جمع حجلة بفتح حاء طائر (قوله فعلى) أى بكسر الفاء والعين المشددة والصحيح قصره على السماع ولم يجزى إلا مصدر كحشى مصدر بحث أى طلب بشدة على غير قياس وجعله فى التسهيل من المدودة أيضا كحصىاء للاختصاص ونحوه لالفخرو ويقصر ان

فعل نحو كفى لواء الطمع ومنها فبلى نحو خلى لى للاختلاط ويقال وقموا فبلى أى اختلط عليهم أمرهم ومنها فعلى نحو شقارى
 لنبت (ص) لدهاء فعلاء أفعلاء * مثلث العين وفعلاء مفعلا فاعولا * وفاعلاء فعليا مفعولا ومطابق العين فعلا وكذا *
 مطلق فاعلاء أخذنا (ش) (١٤٨) لألف التأنيث الممدودة أوزان كثيرة نسبة المصنف على بعضها فاعلاء

(قوله فعلى) بضم الاولين وشد الثالث (قوله فعلى) أى بضم الاول وفتح الثانى مشددا ومثله قبيطى لسوع
 من الخلو يسمى الناطف والغبرى للغزول يسمع منه مع الممدودة الاقوالم هو عالم بدخيله أى بأمره
 الباطن (قوله فعلى) أى بضم الاول وشد الثانى ومنه الخبازى المعروفة وتخفف بأوها ويقال خبيرة
 (قوله مثلث العين) حال من افعلاء وضافته لفظية فلا يتعرف بها (قوله ومطابق العين) حال من
 فاعلى ومطابق فاعلى حال من ضمير أخذنا الرجوع الى افعلاء أى غير مقيد بحركة (قوله كدبة هطلاء) الدبة
 مطر بالارعد ولا برق (قوله سحاب هطل) أى بكسر الطاء ويقال هطل بشدها (قوله روعاء) قيل بالراء
 والغين المهملة من راع الثامب ذهب بمنه ويسرة لكن فى الصحاح فى باب العين المهملة والروعاء من النوق
 الحديدة الذؤاد وكذلك الفرس ولا يوصف به الذكر اه وهو الموافق لتفسير الشارح فليحمل عليه
 فتدبر (قوله تهطل هطلا) كتنصر نصر او هطلا بفتحات وتهطلا بفتح المثناة فوق (قوله مثلث
 العين) أى مع فتح الهمزة (قوله ومنها فعلا) أى بفتح فسكون فتفتح (قوله لائى العقارب) أى
 ولمكان أيضا (قوله ومنها فعلاء) أى بكسر الفاء (قوله كقر فضاء) بضم الاول ويجوز فى ثالثة الفتح
 والضم يقال قعد القر فضاء اذا قعد على قدميه وأليمه وألقى بطنه بفخذه (قوله لجر) بضم الجيم
 وسكون الحاء المهملة من جرة بوزن عنبة جمع حجر كفى المصباح (قوله فعليا) بكسر الفاء واللام وسكون
 العين (قوله فعلا لمطابق العين) أى مع فتح الفاء (قوله دبوقاء) بدال مهملة فو حدة ثم كاف (قوله
 للعنزة) بفتح المهملة وكسر المججمة هى الفضلة الغليظة (قوله برساء) بفتح الموحدة والراء والسين
 المهملة (قوله فى البرساء) أى بمدودا (قوله وكثيرا) بالثلاثة اسم لبر كفى الفارضى (قوله مطلق
 الفاء) أى مع فتح العين (قوله خيلاء) بضم المهملة وفتح التحتية (قوله جنقاء) بفتح الجيم
 والنون والفاء (قوله وسيرا) بكسر السين المهملة وفتح التحتية والراء ويطلق على الذهب وعلى نبت
 أيضا والله سبحانه وتعالى أعلم (المقصور والممدود)
 قال الجار بردى هما نوعان من الاسم المتمكن فلا يطلقان اصطلاحا على المبنى ولا الفعل والحرف أى كإفسيده
 تعريف الشارح وقولهم فى هؤلاء محدود تسمح أو على مقتضى اللغة كقول القراء فى جاء وشاء محدودان
 اه ويرد عليه اطلاقهما على أنى التأنيث اطلاقا شاعرا كالالف المقصورة والممدودة كإطلاقان على الاسم
 المشتمل عليهما كجبل وصحراء ويعدا أنه ليس حقيقة حرفية الآن يستثنى من غير المتمكن فتأمل ثم
 ما قيل ان تعريف الشارح يشملان نحو حبلى وصحراء مع انها قد تقدم ما قبل فذكرهما ثانيا تكرر
 ذكرهما السابق من حيث التأنيث ودخولهما هنا من حيث المد والقصر فلا تكرر على ان ذكر العام
 بعد الخاص لا يعتد تكرار فتدبر (قوله اذا اسم) أى صحيح (قوله وكان ذا نظير) أى من المثل وقوله
 كلاسف مثال للصحيح المستوجب القبح ولم يمثل لنظيره من المثل (قوله كفعل) بكسر ففتح وفتح
 بضم ففتح وفعله بكسر فسكون والثانى بضم فسكون وهذا عطف على قوله كلاسف بتقدير العاطف كما قاله
 ابن هشام لانه نوع ثان مما يستوجب القبح أعم من كونه صحيحا ومعتلا وقوله نحو الدى مثال للمعتل من
 هذا النوع ولم يمثل لصحيحه عكس النوع الاول وانما قدرنا العاطف ولم نجعله مثالا لقوله فلنظيره المثل اسل

اسما كصحراء أو صفة
 مذكرها على أفعل كصراء
 أو على غير أفعل كدبة
 هطلاء ولا يقال سحاب
 أهطل بل سحاب هطل
 وكقولهم فرس أروانة
 روعاء أى حديدة القياد
 ولا يوصف به الذكر منها
 فلا يقال جبل أروغ
 وكامرأة حسناء ولا يقال
 رجل أحسن والهطل يتابع
 المطر والدمع وسيلانه
 يقال هطلت السماء تهطل
 هطلا وهطلا تاهطلا ومنها
 أفعلاء مثلث العين نحو
 قولهم لليوم الرابع من أيام
 الاسبوع أربعاء بضم الباء
 وفتحها وكسرهما ومنها
 فعلاء نحو عقرباء لائى
 العقارب ومنها فعلاء نحو
 قصاصا للقصاص ومنها
 فعلاء كقر فضاء ومنها
 فاعلاء كعاشوراء ومنها
 فاعلاء كقاصصاء لجر من
 جرة البر بوع ومنها فعليا
 نحو كبرياء وهى العظيمة
 ومنها مفعولاء نحو مشيوخاء
 جمع شيخ ومنها فعلاء
 مطابق العين أى مضمومها
 ومفتوحها مكسورها نحو
 دبوقاء للعنزة برساء لغة

كما

فى البرساء وهم الناس قال ابن السكيت يقال ما أدري أى البرساء هو أى الناس هو وكثيرا

ومنها فعلاء مطابق الفاء أى مضمومها ومفتوحها مكسورها نحو خيلاء للتكبر وجنقاء اسم مكان وسيرا لبرد فيه خطوط صفير (ص)
 (المقصور والممدود) اذا اسم مستوجب من قبل الطرف * فهاو كان ذا نظير كلاسف فلنظيره المثل الآخر * ثبوت قصر بقياس ظاهر
 كفعل وفعل فى جمع ما * كفعله وفعله نحو الدى (ش) المقصور هو الاسم الذى

حرف اعرابه ألف لازمة فخرج بالاسم الفعل نحو يرضى ويحرف اعرابه ألف المبني نحو اذا وبلازمة المثني نحو اريدان فان ألفه تنقلب ياء في الجر والنصب والمقصود على قسمين قياسي وسماحي فالقياسي كل اسم معتل له نظير من الصحيح ملنزم فتح ما قبل آخره وذلك كصدر الفعل اللازم الذي على وزن فعل فانه يكون فعلا بفتح الفاء والعين نحو أسف (١٤٩) أسفا فاذا كان معتلا وجب قصره

نحو جوى جوى فان نظيره من الصحيح الآخر ملنزم فتح ما قبل آخره ونحو فعل في جمع فعلة بكسر الفاء وفعل في جمع فعلة بضم الفاء نحو مري جمع مرية ومدى جمع مدية فان نظيره من الصحيح قرب وقرب جمع قرية وقرية لان جمع فعلة بكسر الفاء يكون على فعل بكسر الاول وفتح الثاني وجمع فعلة بضم الفاء يكون على فعل بضم الاول وفتح الثاني والهمي جمع دمية وهي الصورة من العاج ونحوه (ص) وما استحق قبل آخر ألف فالمد في نظيره حتما عرف كصدر الفعل الذي قد بدنا بهمز وصل ككارعوى وكارتأى (ش) لما فرغ من المقصور شرع في الممدود وهو الاسم الذي آخره همزة تلي ألفا زائدة نحو جراء وكساء ورداء فخرج بالاسم الفعل نحو يشاء وبقوله تلي ألفا زائدة ما كان في آخره همزة تلي ألفا غير زائدة كما هو آء جمع آء وهو شجر

كأن الاسف مثال للصحيح كقوله سم وأقروه لئلا يوهم أنه نظير الاسف وليس كذلك فتدبر والحاصل ان الذي يستوجب فتح ما قبل آخره فيكون معتله مقصورا أنواع كثيرة ذكر المصنف منها نوعين عامين في الصحيح والمعتل الاول مصدر فعل بالكسر اللازم فان قياسه فعل بفتح حتين وقد أشار الى هذا مقتصر على تمثيل صحيحه بالاسف الثاني جمع فعلة وفعلة على فعل وفعل وقد صرح به واقتصر على تمثيل معتله بالهمي ففيه شبه احتباك ومنها اسم مفعول غير الثلاثي كسكرم ومحترم فان معتله مقصور بفتح ما قبل آخره كعطى ومصطفى ومنها فعل سواء كان للتفضيل كقصي نظير أفضل أم لا كما عني وكاجر ومنها جمع فعلى بالضم أنى أفعل على فعل ككبرى وكبر ونظيره قصي ودنى جمع قصوى ودنيا وغير ذلك (قوله حرف اعرابه) من اضافة المحل للمحل فيه لان الالف محل الاعراب لا نفسه وهذا التعريف للقياسي والسماحي وكذا تعريف الممدود الآتي بخلاف تعريف المثنى فناصر ان على القياسي منهما (قوله نحو يرضى) هو خارج أيضا بقوله لازمة لان ألفه تذهب للجزم (قوله المبني) أى سواء كان اسما كذا ومنتى أو فعلا كرمى ودعا وحرفا كعلى والى فشكل ذلك لا يسمى مقصورا اصطلاحا (قوله المثني) مثله الاسماء الخمسة لذهاب ألفها رفعا وجرالا يقال ألف المقصور تذهب اذا نون فلا تكون لازمة لان المحذوف لعله تصريفية كالثابت (قوله قياسي) هو وظيفة النحوى والسماحي وظيفة اللغوى الذى يسمد الفاظ العرب ويفسرها (قوله كل اسم معتل) الاولى محل لان المعتل ما فيه حرف علة غير ألام والمحل هو المغرب وهو المراد هنا لان الاسم لا يوصف بالقصر الا بعد تغيير يائه مثلا وأما قول المثنى المثل الآخر فالاولى فيه المعتل لانه هو الذى يصح فيه تعليل نبوت القصر اما المثل وهو المغير فالقصر ثابت فيه فلا معنى لتعليقه باذا فتأمل (قوله جوى جوى) بالتجيم كفتح فرحا وهو الحرقه من حزن أو عشق (قوله فان نظيره الخ) المراد المناظرة في الوزن ونوع الاسم كالصدرية والجمعية لخصوص الوزن (قوله مرية) بالراء هو الجدال ومندية بالهال السكين (قوله قرب) بالكسر والثاني بالضم على ترتيب ما قبله (قوله وما استحق) أى من الصحيح وألف مفعوله وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وقوله في نظيره أى من المعتل الآخر لان حرف العلة اذا انطرف بعد ألف زائدة قلب همزة (قوله نحو جراء الخ) هو داخل في تعريف الشرح لا المثنى لاسيما أنى (قوله كما) أى فلا يسمى ممدودا كما نص عليه الفارسي لعروض مده لان ألفه بدل من الواو في موه لازائدة (قوله وآء) بهمزتين بينهما ألف وكذا آء كجام وجاماة وانظر ما أصل ألفهما (قوله كل معتل الخ) أى معتل الآخر وهذا مع تعريف المقصور القياسي يقتضيان ان نحو حبلى وجرعاء من السماحي لا القياسي لانهما ليسا معتلين طما نظير من الصحيح لزيادة ألفهما على بنية الكلمة بخلاف ألف المقصور وهمزة الممدود القياسيين فنقلب ان عن أصل كالاينفى وقد توقف في ذلك وسببنا فى عن الغراء ما يصرح بأن نحو جراء من الممدود قياسا الآن يقال المراد هنا القياسي غيرهما التقدّم الكلام على ما ينقسمان فيه من الاوزان فتدبر (قوله وارتأى) بوزن افتعل من الرأى أى التدبر يقال ارتأى فى أمره ارتثاء اذا تدبره وأصله ارتأى ارتثاءيا كافتتل افتلا قبلت ياء الفعل ألفا لا فتتاح ما قبلها و ياء المصدر همزة لتطرفها اثر الف زائدة (قوله وكذا مصدر الخ) مثله مصدر فعل بالفتح يفعل بالضم دالا على صوت أو مرض فان قياسه فعال بالضم كغاء لصوت ذوات الخلف وثغاء

والممدود أيضا كالمقصود قياسي وسماحي فالقياسي كل معتل له نظير من الصحيح الآخر ملنزم زيادة ألف قبل آخره وذلك كصدر ما أوله همزة وصل نحو ارعوى وروعاء وارتأى ارتثاء واستقصى استقصاء فان نظيره من الصحيح انطلق انطلاقا واقتصد اقتدارا واستخرج استخرجا

وكذا مصدر كل فعل معتل يكون على وزن أفعل نحو أعطى اعطاء فان نظيره من الصحيح أكرم اكرا (ص)
والعادم النظير ذاق قصر وذا * متبقل كالجبي وكالذا (ش) هذا هو القسم الثاني وهو المقصور السماعي والمدود السماعي رضا طهما
ان ما ليس له نظير اطر دفتح ما قبل آخره قصره وقوف على السماع وما ليس له نظير اطر دز ياءة الالف قبل آخره فده مقصور على السماع فن
المقصور السماعي الفتى واحدا والفتيان (١٥٠) والجبي أي العقل والثرى التراب والسنا الضوء ومن المدود السماعي الفتاة

حادثة السن والثناء الشرف
والثراء كثرة المال والخذاء
العمل (ص)

وقصر ذى المد اضطرار الجمع
عليه والعكس يخلط يقع
(ش) لاخلاف بين
البصريين والكوفيين
في جواز قصر المدود
للضرورة واختلاف في جواز
مسد المقصور فسنذهب
البصريون الى المنع
وذهب الكوفيون الى
الجواز واستدلوا بقوله
يالك من تمر ومن شيشاء
يشب في المسعل واللاه
فدالاهاء للضرورة وهو
مقصور (ص)

كيفية تثنية المقصور
والمدود وجههما تصحيحا
آخر مقصور نشي اجعله يا
ان كان عن ثلاثة مرثيا
كذا الذي الياء اصله نحو الفتى
والجامد الذي أميل كنى
في غير ذلك انقلب واو الالف
وأولها ما كان قبل فدا لاف
(ش) الاسم المتضمن ان
كان صحيح الآخر أو كان
منقوصا لحقيقته علامة التثنية
من غير تغيير فتقول

بمثلثة فحجسة لصوت الشاة ومشاء لاطلاق البطن ونظير همنان من الصحيح بعام لصوت الظبي وددار
لدوران الرأس وكذا مصدر فاعل كوالى ولاء وعادى عدا كضارب ضربا وقاتل قاتلا وغير ذلك
(قوله والعادم النظير) مبتدأ خبره بنقل وذاق قصر وذا مد حالان من المستكن في الخبر أي العادم
النظير مأخوذ بنقل حال كونه ذاق صراخ رفيقه تقدم الحال على عاملها الظرفي ومر ما فيه (قوله كالجبي
الخ) انفسه من مرثب فالجبي بمهمله نجيم مقصور لا غير والخذاء بمهمله فحجسة بمدود لا غير لكن قصره
لوزن (قوله فن المقصور السماعي الخ) أي لانها ليس لها نظير من الصحيح بماثلها في جميع الاوصاف
من الوزن والمصدرية أو الجمعية أو الوصفية مثلا وان وجد وزنها كبطل وعنب (قوله مجمع عليه) أي في
الجملة والافقده منعه لغراء فيها لقياس يوجب مده كفعلا ما فعل ويرده في السماع (قوله قصر المدود) أي
لانه رجوع الى الاصل وهو القصر كقوله لا بد من صنعنا وان طال السفر * (قوله بالاك الخ)
بالتنبيه ولك خبر مبتدأ محذوف أي لك شئ ومن للبيان كذا في الصبان وفيه نظرا عدم دلالته للمعنى
فالظاهر انه كقولهم يالاه والعشب نجيبان كثرتهما فيا واللام للاستعانة استعمالا في النجيب مجازا ومن
تمر بيان لكاف كقوله فيالك من ليل كانه قيل انضمر يا تمر يا نجيب منالك فالمداد في الحقيقة هو الكاف
فتدبر والشيشاء بمجمعتين أولا هما مكسورة بينهما تحتية هو الشيص أي الثمر الذي لم يش تشعبه ويشب
بفتح الشين أي يتعلق والمسعل بفتح الميم والعين المهملة موضع السعال من الملق واللاه جمع طاة ككفى
وحماة وهي لغة مطابقة في أقصى سقف الخنك والله أعلم

(كيفية تثنية المقصور والمدود وجههما تصحيحا)

اقتصر عليهما الوضوح تثنية غيرهما وجهه وان كان هذا الباب يعقد للتثنية والجمع مطلقا وتصحيحا عاما
تتميز بحول عن المضاف اليه أي وكيفية تصحيح جمعهما أو حال من جمع أي مصححا ولم يذكركم كسرهما
لانها بابا يخصه (قوله رابعة الخ) أي سواء كان أصلا ياء كسبي من سميت أو واو كذا كره (قوله
قلت ياء) أي لسكونها مع علامة التثنية ولا يمكن تحريكها لان الالف لا تقبل الحركة وندفها ليس المثنى
عند اضافته لياء المتكلم بالمفرد المضاف لها كفتاى وانما قلت ياء في غير الثلاثي رجوعا الى أصلها في نحو
مسمى كارجعت اليه في نحو فني وحلا على الفعل غير الثلاثي في نحو ملهى رد لوار فيه الى الياء كاهليت
واصطفت من الالهو والصفوة كما سيأتي في قوله

* والواو لا ما بعد ففتح يا انقلب * وأما في الجامد الذي أميل فلان الامة في المفرد تنحو بالالف نحو الياء
فردت اليها في التثنية أماما لم يعمل فلم يلاحظ فيه الياء أصلا فرجع الى الواو (قوله مجهولة الاصل) هي التي في
حرف أو شبهه كما يؤخذ من مثاله تبعالابن الحاجب واطهار ابن المصنف وجعل المرادى ألفهما أصلية ومثل
مجهولة الاصل بنحو الدبدالين مهماتين كالفتى وهو الالهو قال لانه لا يدري أي عز أو أياه اه أي لانه
ليس له أصل يرجع اليه في الاشتقاق وايست أصلية لان ألف الثلاثي الماعرب لا تكون الا منقلبة عن أصلها
والظاهر في ألف موسى ونحوه من الاسماء الاعجمية انها من المجهولة بمعنى انه لا يدري أي زائدة ككبلى

في رجل وجارية وقاض رجلان وجاريتان وقاضيان وان كان مقصورا فلا بد من تغييره على ما نذكره

الآن وان كان مدودا فسيأتي حكمه فان كانت ألف المقصور رابعة فصاعدا قلت ياء فتقول في ملهى ملهيات وفي مستقصى
مستقصيان وان كانت ثالثة فان كانت بدلا من الياء كفتى ورعى قلت أيضا ياء فتقول فتيان ورحيان وكذا ان كانت ثالثة مجهولة الاصل
وأميلت فتقول

في متى علمت بيان وان كانت الثالثة بدلا من واو كصاوقفا قلبت واو افتقول عصوان وفقوان وكذا ان كانت ثالثة مجهولة الاصل ولم تمل
 كافي علم افتقول الوان فالجاصل ان ألف المقصور قلبت ياء في ثلاثة مواضع الاول اذا كانت رابعة فصاعدا الثاني اذا كانت ثالثة بدلا من ياء
 الثالث اذا كانت ثالثة مجهولة الاصل وأملت وتقلب واو في موضعين الاول اذا كانت ثالثة بدلا من الواو والثاني اذا كانت ثالثة مجهولة
 الاصل ولم تمل وأشار بقوله واو لها ما كان قبل فدا ألف الى انه اذا عمل هذا العمل المذكور في المقصور أعني قلب الالف ياء او واو لحقتها
 علامة التثنية التي سبق ذكرها أول الكتاب وهي الالف والنون المكسورة رفعا والياء المفتوح ما قبله والنون المكسورة جوا ونصبا (ص)
 وما كص حراء بو وثنيا * ونحو علماء كساء وحيا بوادر همز وفي ما ذكر * صحح وما شذ على نقل قصص (ش) لما قرع من
 الكلام على كيفية تثنية المقصور شرع في الكلام على ذكر كيفية تثنية (١٥١) الممدود والممدود اما أن تكون همزة

بدلا من ألف التانيث أو
 الاخاق أو بدلا من أصل
 أو أصلا فان كانت بدلا من
 ألف التانيث فالشهور
 قلبها واو افتقول في حراء
 وحراء حراوان وجر اوان
 وان كانت للاخاق
 كعلماء أو بدلا من أصل
 نحو كساء وحيا جاز فيها
 وجهان أحدهما قلبها واو
 فتقول علماء وان وكساوان
 وحيا وان والثاني ابقاء
 الهمزة من غير تغيير فتقول
 علماء آن وكسا آن وحيا ان
 والقلب في الملحقة أولى من
 ابقاء الهمزة وابقاء الهمزة
 المبذلة من أصل أولى من
 قلبها واو وان كان الهمزة
 الممدودة أصلا وجب
 ابقاؤها فتقول في حراء
 ووضاء قرا آن ووضا آن
 وأشار بقوله وما شذ على
 نقل قصص الى ان ما جاء من

أم أصلية أم متقلبة وموسى الحيد قبل وزن حبلى فالف زائدة للتأنيث وقيل منذ ذكر وزن مفعول من
 أوسيت رأسه حلقته فالفه عن ياء أمه في الصحاح (قوله في متى علمها) قيد به هنا وفيما يأتي لأنه قبل
 الصلية لا يثنى ولا يوصف بالقصر لبيانها (قوله ونحو علماء) مبتدأ وكساء وحيا عطف عليه وبواو خبره
 وقوله صحح أي طهره رجوا بفتح الجوز بدلا (قوله كعلماء) بكسر العين المهملة هي عصابة العنق وأصلها
 علماء بن ياء للاحقها بقرطاس فقلب همزة لتطرفها التران ألف زائدة (قوله في الملحقة) بكسر الحاء
 لأنها ألحقت بمدخولها بغيره وانما ترجع قلبه الشبه بالفاء جراء في أنها بدل عن حرف زائد (قوله وابقاء
 الهمزة الخ) أي لقرينها من الاصل ببدء الهمزة من أصل (قوله قراء) هو الناسك المتعبد ووضاء هو الوضوء
 حسن الوجه وكلاهما بوزن رمان من قرأ كسأل ووضو كظرف (قوله الخوزلي) بفتح الخاء المعجمة وسكون
 الواو وفتح الزاي مشقة قيم اتناقل وتبخر وهو مثال للمقصور (قوله في جمع) أي حال ارادته (قوله على
 حد المثنى) أي طريقته في الاعراب بغير فين وسلامة بناء واحده وحذف نونه للاضافة وهو جمع المذكور
 السالم (قوله مشعرا) حال من الفتح أو من فاعل أتي (قوله وان جمعه) أي المقصور (قوله فالاناب)
 مفعول اقلب وقلب مفعول مطلق نوعي أي اقلبها قلبا كقلبها في التثنية (قوله وتاء) بالمد مفعول أول
 لأن من همزة القطع مفتوحة لانه من ألزم الرباعي يذي التانيث المقصور مضاف اليه وتنحيه أي ازاله مفعوله الثاني
 (قوله ادا جمع الصحيح الخ) هذا الاثنان بعد مز ياء على المثنى وتركها لاختصاص هذا الباب بالمقصور
 والممدود ولما كان جمع الممدود بالواو والنون وكذا بالالف والتاء كتثنيته سواء استغنى عن ذكره
 رد ذكر جمع المقصور لمخالفة تثنيته (قوله وضم ما قبل الواو) أي في الرفع وانما لم يبق الكسر مشعرا
 بالياء المحذوفة كفتح المقصور لثقله واثلاثا بوزن قلب الواو ياء لوفوعها بعد كسرة (قوله وكسر ما قبل الياء)
 أي في النصب والجر والمراد بقاء كسره لانه مكسور قبل الياء وقيل يكسر كسر اجديا المتناسب الياء الواو
 في اجتناب حركة ما قبلها وهو نكاف (قوله قاضون) أصله قاضيون بضم الياء وأصل قاضين
 قاضيين بياء من أولاهما مكسورة حذفت حركة ياءها لئلا ياء لسا كنين ثم ضمت ضادا لاول لمناسبة
 الواو وبقي كسر الثاني لمناسبة الياء أو يقال في الاول نقلت ضمة الياء الى الضاد بعد سلب حركتها
 ثم حذف الياء لسا كنين (قوله مصطفون) أصله مصطفون بواو ين أولاهما مضمومة

تثنية المقصر أو الممدود على خلاف ما ذكر اقتصر فيه على السماع كقولهم في الخوزلي الخوزلان والقياس الخوزليان وقولهم في حراء
 حرايان والقياس حراوان (ص) واختلف من المقصور في جمع على * حد المثنى ما به تسكلا
 والفتح أتي مشعرا بخلاف وان جمعه بناء وألف فالاناب قلب قلبها في التثنية * وتاء ذي التانيث تنحيه
 (ش) ادا جمع صحيح الآخر على حد المثنى وهو الجمع بالواو والنون لحقته العلامة من غير تغيير فتقول في زيد يسون وان جمع المنقوص هذا
 الجمع حذف ياءه وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء فتقول في قاض قاضون رفعا وقاضين جوا ونصبا وان جمع الممدود هذا الجمع عومل فيه
 معاملة في التثنية فان كانت الهمزة بدلا من أصل أو للاخاق جاز وجهان ابقاء الهمزة وابدائها واو فتقول في كساء علماء كساؤون
 وكسارون وكذلك علماء وان كانت الهمزة أصلية وجب ابقاؤها فتقول في قراء قراؤون وأما المقصور وهو الذي ذكره المصنف فحذف ألفه
 ادا جمع بالواو والنون وتبقى الفحة دليلا على ابقاءه فتقول في مصطفين مصطفون رفعا ومصطفين جوا ونصبا بفتح الفاء مع الواو والياء وان جمع بألف

وتاء قلبت ألفه كما قلبت في التثنية فتقول في حبل حبلات وفي فتى وعصا علمى مؤنث فتيات وعصوات وإن كان بعد ألف المقع وزناء وجب حينئذ حذفها فتقول في فتاة فتيات وفي فتاة فنوات (ص) والسالم العين الثلاثي اسما أفن * اتباع عين تاء بما شكل إن ساكن العين مؤنثا بدا * (١٥٣) مخنتها بالتاء أو مجردا وسكن التالي غير الفتح أو * خففه بالفتح فكلا قد روا

لام السكسة لانه من الصفوة والثانية واو الجمع وأصل مصطفين مصطفون بواو مكسورة فياء قلبت واوهما ألفا لتحر كها وانفتح ما قبلها ثم حذف ألفا للسالكين و بقيت الفتحة دليلا عليها وما قيل ان الواو الاولى قلبت ولا ياء لتطرفها بعدد أربعة فيصير مصطفون مصطفين ثم قلبت الياء ألفا مردد بأنه تطو بل بلاطائل اذ لا حاجة الى الياء هنا بل قلب ألفا من أول الامر بخلافها في التثنية وجع المؤنث فتقلب ياء للاحتياج ان يقرأ فيها الماسر آفعا (قوله قلبت ألفا الخ) أي حكمه كثنائية سواء وكذا جمع الممدود والمنقوص بالتاء والالف فلهما حكم ثنيتيهما وانما يستغن عن ذلك جمع المنقوص بذكر ثنيتيه كالممدود لاختلاف حكمه في جمعي التصحيح كما علمت بخلاف الممدود وأما المنقوص فليس الباب له (قوله علمى مؤنث) قيد به لان الجمع بالالف والتاء لا ينقاس في الخالي من العلامة الا اذا كان علم مؤنث أو مصغر غير العاقل أو رصفه كامر (قوله في فتاة) بالفاء والتاء المثناة فوق لقول الشارح في جهه افتيات بالياء أما جمع فتاة بالاقاف والنون أي الرمح أو حفرة الماء ففتوات بالواو كما في التصريح (قوله والسالم العين) أي من الاعلال والتضعيف كما سيأتي وهو مفعول أول بأنل أي أعط والثلاثي نعمته واسما حال منه واتباع مفعوله الثاني وهو مصدر مضاف لمفعوله الاول وفاء مفعوله الثاني وبما شكل متعلق باتباع والياء بمعنى في ونائب فاعل شكل ضمير الفاء وذكر التأويل باللفظ ومتعلقه محذوف أي شكل به فصلة ما جرت على غيرها وحذف العائد المجرد بما جرد الموصول مع عدم اتحاد الحرفين معنى ومتعلقا وهو ما ذكر كامر في الموصول أي أعط الاسم الثلاثي السالم العين اتباع عينه لفاته في الحركة التي شكلت بها الفاء (قوله ان ساكن العين مؤنثا) حالان من فاعل بدا العائد للسالم العين وبدافعل الشرط وحواله محذوف أي فأنله ما ذكر ومختما حال ثالثة ومجردا عطف عليه (قوله وسكن التالي) أي العين التالي وغير مفعول التالي أو مجردا بضافته اليه (قوله اتبع عينه) أي وجوب باقي مفتوح الفاء وجواز في مضمومها ومكسورها فالامر في المتن مستعمل في الوجوب والجواز معا بدليل البيت الثالث (قوله جفنة) كقصعة وزناو معنى (قوله جل) بضم الجيم وسكون الميم اسم امرأة (قوله التسكين والفتح) أي مع الاتباع في مضموم الفاء ومكسورها ثلاث لغات الا اذا كانت لام الاول ياء والثاني واو افيتمتنع الاتباع كما ذكره بقوله ومنعوا الخ أمامة وفتح الفاء فليس فيه الا الاتباع صحيحا كان كجفنة أو معتلا كظبية وظبيات رجوز في التسهيل تسكين المعتل (قوله عن معتلها) هو ضرب بان ضرب قبل عينه حركة مجانسة لها كدرة ودولة ودعية فهذه اليبقى على حاله وضرب قبل عينه فتحة كجوزة وفيه لغتان الاتباع طندبل والاسكان لغزهم وسيد كرهذا في المنتهى اقوم وكذا يخرج بالصحيح العين مضاعفها كجنة بفتح وهي البستان أو بالكسرة وهي الجنون أو الجن أو بالضم وهي الوقاية فلا تغير عينه في الجمع (قوله ومنعوا الخ) اشارة الى أن لا اتباع الكسرة والضمة شرطا آخر غير الخمسة المتقدمة وهو أن لا تكون اللام واو في اتباع الكسرة ولا ياء في الضمة وفهم منه جواز الفتح والاسكان حينئذ لم يمنع غير الاتباع وكذا جواز اتباع الضمة اذا كانت اللام واو كخطوة واتباع الكسرة مع الياء كاحية وهو الصحيح في هذا ولا ضرر في توالي كسرتين قبل الياء في لحيات كالم ببالوا يضممتين قبل الواو في خطوات (قوله ذرورة) بكسر الذال المحجمة أعلى الشيء وزنية بضم الزاي وسكون الموحدة حفرة الاسد والجرورة

(ش) اذ اجمع الاسم الثلاثي الصحيح العين الساكنها المؤنث المختوم بالتاء أو المجرد عنها بالف وتاء أتبع عينه فاء في الحركة مطلقا فتقول في دعد دعدات وفي جفنة جففات وفي جل وبسرة جلالات وبسرات بضم الفاء والعين وفي هند وكسرة هندات وكسرات بكسر الفاء والعين ويجوز في العين بعد الضمة والكسرة التسكين والفتح فتقول جلالات وبسرات وبسرات وهندات وهندات وكسرات وكسرات ولا يجوز ذلك بعد الفتحة بل يجب الاتباع واحترز بالثلاثي عن غيره كجعفر علم مؤنث وبلاسم عن الصفة كضخمة وبالصحيح العين عن معتلها كجوزة وبالساكن العين من متحركها كشجرة فانه لا اتباع في هذه كلها بل يجب بقاء العين على ما كانت عليه قبل الجمع فتقول جعفرات وضخمات وجوزات وشجيرات واحترز بالمؤنث عن المذكور

كبدرفانه لا يجمع بالالف والتاء (ص) ومنعوا اتباع نحو ذروره * وزنية رشند كسر جروه مثلث (ش) يعني انه اذا كان المؤنث المذكور مكسورا الفاء وكانت لامه واو فانه يمتنع فيه اتباع العين للفاء فلا يقال في ذرورة ذروات بكسر الفاء والعين استثقالا لكسرة قبل الواو بل يجب فتح العين أو تسكينها فتقول ذروات أو ذروات وشذوقهم جروات بكسر الفاء والعين وكذلك لا يجوز الاتباع اذا كانت التاء مضمومة واللام ياء نحو زبية فلا تقول زبيات بضم الفاء والعين استثقالا للضمة قبل الياء بل يجب الفتح أو

التسكين فتقول ز بيت أوز بيت (ص) ونادر أوذوا ضطرار غير ما * قدمته أولاناس (١٥٣) انتهى (ش) يعني إن ما جاء من

جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكره نادر أو ضرورة أولغة لقوم فالاول كقولهم في جرة جرات بكسر القاء والعين والثاني كقوله

وجلت زفرات الضحي فأطقتها

ومالي بزفرات العشي يدان فسكن عين زفرات

ضرورة والقياس فتحها اتباعا والثالث كقول

هذيل في جورة وبيضة ونحوهما جورات وبيضات

بفتح القاء والعين والمشهور في لسان العرب تسكين

العين اذا كانت غير صحيحة (ص)

(جمع التكسير)

أفعلة أفعل ثم فعله * ثمت أفعال جوع قله

(ش) جمع التكسير هو ما دل على أكثر من اثنين

بتغيير ظاهر كرجل ورجال أو مقدر كفلك المفرد والجمع

فالضمة التي في المفرد كضمة قفل والضمة التي في الجمع

كضمة أسد وهو على ضربين جمع قلة وجمع كثرة فجمع

القلة يدل حقيقة على ثلاثة فما فوقها الى العشرة وجمع

الكثرة يدل على ما فوق العشرة الى غير نهاية وقد

يستعمل كل منهما في موضع كقوله

مثلت الجيم مع سكون الراء الا نقي من ولد الكاب أو السبع (قوله ونادر) خبر مقدم عن غير (قوله وجلت زفرات) جمع زفرة وهي خروج النفس بأنين وشدة وخص الضحي والعشي لزيادة وجد التيم فيهما عن غيرهما ويدان تشية بدعنى القوة للثأ كيد والله سبحانه وتعالى أعلم

(جمع التكسير)

لم يتعرض له طائفة من النحاة قال الحريري لفساد السنة العامة الا في الجوع فلم يحتج للتنبيه عليها لان النحوي انما وضع لاصلاح ما فسد وقيل لان كل الجوع مرجعها السماع فالاولى بها كتب اللغة التي تنبه عقب كل مفرد على جمعه وقال بعض المتأخرين أكثر الجوع مما عي لكن منها ما يغلب فيحتاج الى ذكره ليحمل عليه ما لم يسمع جمعه أفاده في التسكت (قوله أفعلة) مبتدأ وأفعل وفعله وأفعال عطف عليه وجوع خبرها والثلاثة الاول غرض ضرورة للعامة على الوزن المخصوص ووزن الفعل في أفعل ولها والتأنيث اللفظي في الباقيين لكن نون أفعلة للضرورة وثمت هي ثم العاطفة ثمت بالتاء المفتوحة في لغة وأصلها السكون فان قلت جوع جمع كثرة وأفعلة أحد عشر فكيف أخبر به عن أربعة قلت لكثرة ما يوازنها من الالفاظ على ان جوع مما يستعمل في القلة حقيقة لانه ليس لمفرد جوع كرجل وقلوب كجاسياتي أو مجرى على منذهب السعد الآتي (قوله بتغيير) أي لصيغة مفردة سواء كان بتغيير الشكل أو الزيادة أو غيرهما من أقسام التكسير المشهورة وهو تغيير صوري لاحقيق لان لفظ الجمع ليس هو لفظ المفرد بعد تغييره بل هو لفظ آخر غيره والباء الالة أو السببية فتزيد ان التغيير له دخل في الدلالة على الجمعية وحيث ان فلان يشمل جمعي التصحيح لان دلالة ما على الجمعية ليست بتغيير مفردهما بل بالزيادة بل بنفس الزيادة وان لزما التغيير بدليل ان زيادة جمع المذكور تفيد الجمعية في الفعل وحمل عليه المؤنث وأما نحو صنوان فزيادته لا تفيد الجمعية في غيره فكانت جمعية ليست بها بل بالتغيير وخرج أيضا نحو قاضون وجففات بالفتح اذا دخل التغيير هما في الجمعية بل هو للاعلال والاتباع فلا يخرجان عن التصحيح وان اقتضى كلاهما على جمع المؤنث ان نحو جففات تسكير فندر (قوله كذلك للمفرد والجمع) هذا منذهب سيبويه واختار في التسهيل انه مشترك بين المفرد واسم الجمع لا الجمع فلا يقدرفيه تغيير وانما لم يجعل كجنب يستوى فيه الواحد وغيره من غير كونه جمعا أو اسمه لانهم ثنوه من ادابه المفرد فقالوا فلان كان ولم يطلق بالفظه على الاثنين بخلاف جنب بالفرق بينهما بتثنية المفرد وما لم يأت مثل ذلك الاسبعة ألفاظ في الاشمونى وحواشيه (قوله الى العشرة) الغاية داخلية بقرينة ما بعده (قوله على ما فوق العشرة) فهم مختلفان بدأ وانتهاء واختار السعد وغيره ان بدء كل منهما ثلاثة وانتهاء القلة عشرة ولانهاية للكثرة فيتحدان بدأ لانتهاء وعلى هذا فالذي ينوب عن الآخر هو جمع القلة فقط لصدق جمع الكثرة على ما دون العشرة حقيقة لا بالنيابة وبذلك يدفع ما أورده القرافي على قول الفقهاء فيمن أقر بدراهم انه يقبل بثلاثة من أنه جمع كثرة وأفعلة أحد عشر فكيف يقبل المجاز مع امكان الحقيقة ويدفع أيضا بان دراهم ليس مجازا في الثلاثة لانه ليس لمفرد جوع قلة أما نحو نيب مما له جمع قلة فيتعين فيه الجواب الاول (قوله مجازا) أي ان وجدا لجمعا للمفرد كجاسياتي (قوله من أمثلة التكسير) خرج جمعا التصحيح فهم المطلق الجمع المنحقق في الكثرة والقلة لا نظر الى خصوص أحدهما كما استظهره الرضى تبعه ابن خروف فيصالحان لها حقيقة بالاشتراك المعنوي كحيوان للانسان والفرس لا اللفظي كما نوههم وقيل هما اللفظة حقيقة وللکثرة مجازا واعلم ان جوع التكسير ثمانية وعشرون منها اللفظة الاربعة المذكورة فقط على المختار والباقي لا كثرة وكما في المتن الافعال بالضم كسكاري كذا في الفارسي

(٢٠ - (خضري) - ثاني)

الآخر مجازا فأمثلة جمع القلة أفعلة كاسلحة وافعل كافلس وفعله كفتية وأفعال كافراس وما عدا هذه الاربعة من أمثلة التكسير فجمع كثرة (ص)

وبعض ذى بكثرة وضعها في
 كرجل والعكس جا كالصفي
 (ش) قد يستغنى ببعض
 أبنية القلة عن بعض أبنية
 الكثرة كرجل وأرجل
 وعنق وأعناق وفؤاد
 وأفتة وقد يستغنى ببعض
 أبنية الكثرة عن بعض
 أبنية القلة كرجل ورجال
 وقلب وقلوب (ص)
 لفعل امماصح عينا أفعال
 ولار باعى امما ايضا يجعل
 ان كان كالعناق والذراع في
 مدوتها نيت وعد الاحرف
 (ش) أفعال جمع لسكل اسم
 ثلاثي على فعل صحيح العين
 نحو كاب وأكاب وطبي
 وأطب وأصلها أظي فقلت
 الضمة كسرة لتصح الياء
 فصار أظي فعومل معاملة
 قاض وخرج بالاسم الصفة
 فلا يجوز نحو وضخم وأضخم
 وجاء عبدا وأعبدا لاستعمال
 هذه الصفة استعمال
 الاسماء وخرج بصحيح
 العين المعتل العين نحو
 ثوب وعين وشند عين
 وأعين وثوب وأثوب وأفعل
 أيضا جمع لسكل اسم مؤنث
 رباعي قبل آخره نعتان
 وأعني وعين وأيمن وشند
 من المذكور شهاب وأشهب
 وغراب وأغرب (ص)
 وغير ما أفعال فيه مطرد
 من الثلاثي اسما بأفعال يرد

والقلة والكثرة انما يعتبران في نكرات الجوع أما معارفها بال أو الاضافة فصالحه لمما بابع تبار الخنس أو
 الاستغراق (قوله وبعض ذى) أى وبعض موازات ذى يبنى بكثرة ووضعا تمييزا لمحمول عن الفاعل على
 الظاهر أى يبنى وضعه وقوله والعكس جا أى وضعها أيضا بان تضع العرب أحد البناءين صالحا للقلة والكثرة
 ويستغنى عن وضع الآخر فاستعماله حينئذ مكان الآخر ليس مجازا بل حقيقة بالاشتراك المعنوي
 ويسمى ذلك بالنيابة وضعا كرجل في جمع رجل بكسر فسكون وكرجال في جمع رجل بضم الجيم فانهم لم
 يضعوا بناء كثرة للاول ولا قلة للثاني فان وجد البناء أن للفظ واحد كافلس وفلس في فلس وأثواب وثياب
 في ثوب فاستعمال أحدهما مكان الآخر مجاز كاطلاق أفلس على أحد عشر وفلس على ثلاثة وتسمى
 النيابة في الاستعمال اذا علمت ذلك فتمثيلة لما ناب فيه بناء الكثرة عن القلة وضعا بالصفي بضم الصاد وكسر
 الفاء جمع صفاة وهي الصخرة المساء وأصله صفوى كفلس قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسرت الفاء
 لمناستها فيه نظرا اذ لم يهمل جمع قلنها بل قالوا اصفاء على أفعال أيضا كافي الصحاح فكان الاولى حذفه الآن
 يحمل قوله والعكس جا على مطلق النيابة بالاتقييد بالوضع فتشمل النيابة في الاستعمال و بعد ذلك فنيابة
 بناء الكثرة عن القلة وضعا أو استعمالا انما تأتي على مذهب غير السعد كما مر (قوله قد سبق انه) صوابه
 قد ذكر أى المصنف اذ لم تسبق النيابة وضعا بل ذكر الشارح المجاز فقط وفي نسخ قد يستغنى وهو الصواب
 (قوله أفعال) أى بفتح فسكون (قوله صح عينا) أى وفاء ولم يضاعف وكان عليه أن يزيد ذلك فان أفعال
 لا يطرء في معتل الفاء كوعد ووعده ووقف ووقفه ووصف ووصفه ووهب ووهبه لثقل الضم بعد الواو ولا في المضاعف
 كجد وجدو وبروشق وقدر وقدرهم وفن وفنهم والاول وجهه وأوجه ومن الثاني كفسرأ كف بل قياسهما
 أفعال كارعاد وأوقات وكاجداد وأرباب وافئذ وكثيرا ما يجيء الثاني بجمع الكثرة كجدود وحدود
 وقدر وقدرته في الكافية وشرحها على استثناء هذين نعم ان أريد بصحيح العين مالم يس معتلا ولا مضاعفا
 كما هو اصطلاح لبعضهم لم يرد الثاني نكت زيادة (قوله يجعل) نائب فاعله يعود على أفعال ومفعوله الثاني
 قوله لار باعى وقوله ان كان أى الر باعى والعناق بفتح المهملة أنى المعز (قوله صحيح العين) أى سواء صححت
 لامه أيضا أم لا كما مثله (قوله وأطب) بفتح الهمزة وكسر الواو وحدة آخره منون ومثله أدل وأجروا جمع دلو
 وجر ورامة بفتح حين وأصلها أدل وأجروا بضم ما قبل الواو قلبت الضمة كسرة توصلا لقلب الواو ياء
 لانه ليس في العربية اسم معرب آخره وار قبله ضمة ثم أعل كقاض وأصل أمة أمة بفتح فسكون فهو على
 وزن فعل لان الهاء في تقدير الانفعال تجمع على أفعال صبان وفي الصحاح أصل الامة أمة بالتحرير لك الجمع
 على آم وهو أفعال كائني ولا يجمع فعلة بالسكون على ذلك اه ولعل الاول هو الصواب فتقول هذه أظب
 وأدل وآم ومررت بأظب وأدل وآم ورأيت أظبا وأدليا وآميا كما تقول في قاض (قوله لاستعمال هذه
 الصنة الخ) أفاد ان كل صفة على فعل غابت عليها الاسمية ينقاس فيها أفعال (قوله وشند عين وأعين) أى
 قياسا لكثرة استعمالها وأعينهم تفيض من الدمع ولذا لا عين (قوله لسكل اسم مؤنث) أى بغير علامة
 لانحو سحابة وخرج بالاسم الصفة كشجاع وبالد نحو خنصر (قوله وغير ما أفعال الخ) غير
 مبتدأ خبره يردو بأفعال متعلق به ووجهة أفعال فيه مطردة صلة ما ومن الثلاثي بيان لغير مشوب بتبعض
 فهو حال منها أو من ضميرها في يرد لا بيان لما لانه يصير المعنى وغير الثلاثي المطرد فيه أفعال يرد بأفعال
 فيصدق بالزائد على الثلاثة مع ان أفعال فيه سماعي كشهد وأشهاد وشريف وأشرف وأجهال
 وعدو واعداء واعلم ان أوزان الثلاثي اثنا عشر من ضرب ثلاث فأنه في تثنية عينه وسكونها منها وزن
 مهمل وهو كسر الفاء مع ضم العين وعكسه نادر كما سيأتي في التصريف يبقى عشرة منها صورة يطرء فيها

أفعل وهي فعل بفتح فسكون الصحيح العين والتسعة الباقية تجتمع على أفعال وكذا فعل المعتل العين كشوب
 وأثواب فالجملية عشر صور يشتملها قوله وغير الخ وقدم مثل الشرح جميعها الأفعال بضممتين كعنق
 وأعناق و بفتح فسكون ككتف وأكتاف ويزاد عليها فعل المعتل الفاء ككوههم فيطرد فيه أوهام
 ويدخل في إطلاق المصنف أن ما عدا فعل بفتح فسكون يجمع على أفعال صحيحا كان أو معتلا حيث
 فصل فيه دون غير ما نظره وخرج بالاسم الصفة كضخم وشهم فلا يجمع على أفعال بل نحو هذين يجمع
 على فعال كما يعلم مما يأتي وشذ من الصفة جلف واجلاف وحر وأحرار (قوله وغالب الخ) إشارة إلى
 استثناء صورة مما دخل تحت قوله وغير الخ وهي فعل بضم ففتح فجمع على أفعال قليل كما مثله الشارح
 أي شاذ والغالب فيه فعلا بفتح فسكون وهو من جوع الكثرة وانما ذكره هنا لاجل الاستدراك
 على قوله وغير الخ (قوله كشوب) مثال للمعتل من فعل وكل أمثلة فتح الفاء بقوله وجعل بالجيم وعضد
 سكن ترك منه كسر العين ككتف ونحوه مثل كسور الفاء بحمل وعذب وابل وضم العين فيه مهمل كما
 ولم يذكر المضموم الفاء لأفعل وبقى عنق وسيمائي صرد وكسر العين منه قليل كما صر فيه أمثلة الثلاثي
 (قوله وآبال) أصله آبال بهمزتين أبدلت الثانية ألفا (قوله الصحيح العين) أي والفاء وغير
 المضاعف كما صر (قوله كفرخ وأفراخ) مثله زبد وأزباد (قوله كصرد) طائر فوق العصفور
 نصفه أبيض ونصفه أسود كما حرام على المعتمد اه سيوطي (قوله ونفر) بالنون والعين المججمة
 طير كالعصفور وأجر المنقار الانقي نغرة كهزمة وأهل المدينة يسمونه البلبل (قوله في اسم مذكر)
 متعلق باطرد وكذا عنهم وبمصرفة لاسم وثالث صفة ماضية ومضاف إليه وأفعلة مبتدأ غير مصروف للعلمية
 والتأنيث وتنوينه يفسد الوزن وكذا تصحيح همزة بل بنقل فتح التنوين ثالث واطرد خبره (قوله
 والزمه) بفتح الزاي أي الزم أفعلة في فعال بالفتح أو فعال بالكسر حال كونهما صاحبي الخ وأشار بذلك
 إلى أن ما سبقت به أواد من الرباعي المذكور كغيف وعمود ومادته ألف وهو غير مضاعف أو معتل
 كقندال ينقاس فيه غير أفعلة أيضا وهو فعل بضممتين كما سيذكره أما ذوالالف المضاعف أو المعتل فيلزم
 فيه أفعلة (قوله جمع لكل اسم الخ) القيود أربعة فثنى انتهى أحدها في كلمة فلا يجمع على أفعلة
 وشذ من الصفة شحيح وأشحة وقياسه أشحاء وشحاح ومن المؤنث عقاب وأعقبه وقياسه
 أعقب وعقب بضممتين وعقبان ومن غير الرباعي قدح وأقدحة وباب وأبوته والقياس قداح وأقداح
 وأبواب ومما ليس منه ثالث نحو جائز وأجوزة وهي الخشبة الممتدة في أعلى السقف والقياس جوائز
 (قوله نحو قندال) بالقاف والذال المججمة كسحاب يجمع مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس
 خلف الذائبة (قوله المضاعف) هو من الثلاثي ما كانت عينه ولامه من جنس واحد مجردا كان أو
 مشريدا (قوله كبتات) بموحدة مفتوحة وتاءين فوقيتين الزاد ومتاع البيت وأصل أبة ابتقة فلما
 اجتمع مثلاًن قلقت كسرة أو طما إلى الباء قبله ثم أذغم ومثله أزمة والزم في الأصل الخيط الذي يشد
 في البرة أو في الخشاش ثم يشد في طرف المقود ثم سمي به المقود نفسه ذكره في المصباح والبرة حلقة تجعل
 في أنف البعير تكون من صغر ونحوه والخشاش بالكسر الخشب الذي يجعل في عظم أنف البعير وأما
 الخزيمة فهي من شعروها تظهر لك معنى البرة والخشاش والخزيمة اه سيحامي (قوله قباء) بفتح
 القاف نوع من الثياب وأصله قباء بالواو وقال في المصباح كأنه من قبوت الحرف أقبوه إذا ضمه ته أي عند
 النطق به سمي بذلك لانه يضم على البدن فكانه المسمى الآن بالقبطان (قوله وقباء) بكسر الفاء والنون
 ما حول الدار وأصله فنأى بالياء (قوله فعل لنحو الخ) أي بضم فسكون سكن يجب كسر فائه في جمع
 ما عينه ياء كبيض في أبيض وبيضاء كما سيأتي في قوله ويكسر المضموم الخ ويكثر في الشعر ضم عينه ان صحت

وغالبا أغناهمو فعلا ن
 في فعل كقولهم صردان
 (ش) قد سبق أن أفعل
 جمع لكل اسم ثلاثي على
 فعل صحيح العين وذكر
 هنا ما لم يطرده فيه من
 الثلاثي أفعل يجمع على
 أفعال وذلك كشوب
 وأثواب وجعل وأجال
 وعضد وأعضاء وجعل
 وأجال وعذب وأعقاب
 وابل وآبال وقفل وأقفال
 وأما جمع فعل الصحيح
 العين على أفعال فنشاذ
 كفرخ وأفراخ وأما فعل
 جاء بعضه على أفعال كطب
 وأرطاب والغالب يجيئ
 على فعلا كصرد وصردان
 ونحوه ونيران (ص)

في اسم مذكر رباعي يمد
 ثالث أفعلة عنهم اسم اطرده
 والزمه في فعال أو فعال
 مصاحبي تضعيف أو اعلال
 (ش) أفعلة جمع لكل
 اسم مذكر رباعي نالته مائة
 نحو قندال وأقللة ورغيف
 وأرغفسة وعمود وأعمدة
 والترم أفعلة في جمع المضاعف
 أو المعتل اللام من فعال أو
 فعال كبتات وأبة وزمام
 وأزمة وقباء وأقبية وفناء
 وأقنية (ص)

فعل لنحو أجر وجرا

وهي جمعا بنقل يدري (ش) من (١٥٦) أمثلة جمع السكثرة فعل وهو مطرد في وصف يكون المذكور منه على أفعال والمؤنث

منه على فعلاء نحو أجر
وجراء وجرد ومن أمثلة
القلة فعلة ولم يطرد في شيء
من الابنية وانما هو محفوظ
ومن الذي حفظ منه في
وفتية وشيخ وشيخة وغلام
وغلمة وصبي وصبية (ص)
وفعل لاسم ر باي يمد
قدز يدقبل لام اعلا لا فقد
مالم يضاعف في الاعسم
ذوالالف

وفعل جمعا لفعلة عرف
ونحو كبرى ولفعة فعل
وقد يجيء جمع على فعل
(ش) من أمثلة جمع السكثرة
فعل وهو مطرد في كل اسم
ر باي زيد قبل آخره مدة
بشرط كونه صحيح الآخر
وغير مضاعف ان كانت
المدة ألفا ولا فرق في ذلك
بين المذكور والمؤنث نحو
قدال وقذل وجار وجرد
وكراع وكرع وذراع وذرع
وفضيب وفضب وعمود
وعمد وأما المضاعف فان
كانت مدته ألفا فجمعته على
فعل غير مطرد نحو عنان
وعنان وحجاج وحجج وان
كانت مدته غير ألف فجمعه
على فعل مطرد نحو سرير
وسرر وذلول وذلل ولم
يسمع من المضاعف الذي
مدته ألف سوى عنان
وعنان وحجاج وحجج ومن

هي ولا مة ولم يضاعف كقوله * وأنكرت ذوات الاعين النجل * بضم الجيم فان اعتلت عينه كبيض
أولامه كعمى أو ضوعف كغير بالغين المجهمة لم يجوز الضم (قوله رفعلة) بكسر فسكون مبتدأ خبره يدري
وبنقل متعلق به وجهه مفعوله الثاني وانما صرح به مع ان الكلام في الجوع الواردة لقول ابن السراج بانه اسم
جمع لاجع لعدم اطراذه والاولى تقديم عجز البيت على صدره لتتوالى جوع القلة (قوله في وصف يكون
الح) أي فاعل وفعلاء حينئذ وصفان متقابلان ومثله ما اذا كانا وصفين منفردين لمانع في الخلقة
لاختصاص المعنى بأحدهما كما كمر وأدر للذكر ورفقاء وعفلاء للمؤنث وهي بمهمة فقاء التي يجتمع في
فرجها شيء يشبه الادرة للرجل فيتمعين فيهما كمر وأدر ورتقى وعفعل بضم فسكون أما اذا انفرد
أفعل عن فعلا لمانع في الاستعمال لا في الخلقة كرجل إلى لكبير الالية وامرأة عجزاء لكبير العجز اذ لم
يقولوا عجز ولا ألياء في أشهر اللغات مع صحتها معنى ففتضى اطلاقه هنا قياسه فيه أيضا كعجز وألى
وهو مانص عليه في شرح الكافية وفي التسهيل انه محفوظ فيه (قوله وفعل) بضم تين مبتدأ خبره
لاسم وبمد صفة اسم والباء للمصاحبة وجلة قدز يمد صفة مدو اعلا لا مفعول مقدم لفقد وفاعله ضمير اللام
والجلة صفة لها (قوله في الاعم) أي في الاستعمال الاعم أي الغالب المطرد وذوالالف نائب فاعل
بضاعف وهو استثناء من قوله بعد الواو متعلق بمحذوف متصيد من المقام أي يشترط في ذى الالف عدم
المضاعفة في الاستعمال الاعم فان ضوعف لم يجمع على فعل في الاعم بل في النادر أما خبره فلا فرق فيه
بين المضاعف وغيره (قوله وفعل جمعا) أي بضم ففتح وفعلة بضم فسكون ونحو الجرع طعا على فعلة
(قوله رفعلة) أي بكسر فسكون وفعل بكسر ففتح وقوله على فعل أي بضم ففتح (قوله وهو مطرد
في كل اسم الح) خرج الصفة فلا يجمع منها على فعل الا فاعل بمعنى فاعل كسبور وصبر وغفور وغير
ونفور ونفوذ ونذر في نذر وصنع في صناع بفتح المهملة وتخفيف النون وهي المرأة المثقنة في مفهوم
الاسم تفصيل وخرج بالرباعي غيره كشار وقنطار والمداخلى منه وشذرة ونمر بكونه قبل اللام نحو داني
و بصحة اللام معتلها كسقاء وكساء فلا يجمع على فعل واعلم انه يجب تسكين عين هذا الجمع ان كانت واوا
لثقل ضمها كسوار وسور وسواك وسوك أما غير الواو فيجوز ضمها وتسكينها سواء تحت كفتال
وقدل أو كانت ياء كسيال بكسر المهملة لشجر شالك وسيل لكن ان سكنت الياء وجب كسر ما قبلها ما صر
في بيض ويمتنع تسكين المضاعف كسرير وسرر (قوله بين المذكور والمؤنث) يؤخذ من هناع ماسر
ان نحو قضيب وعمود وقذال من المذكور ينقاس فيه كل من أفعلة وفعل ونحو عناق وذراع من المؤنث
ينقاس فيه كل من أفعول وفعل (قوله وكراع) بضم أوله وهو مستندق الساق من الغنم والبقر يذكرو يؤنث
ومثله في الفرس والابل يسمى وظيفا بنوا وفظاء مشالة ثم فاء كفاي الصحاح وفي المثل أعطى العبد كراعا
فطلب ذراعا يضربان أعطى شيئا لم يكن برجوه فطمع في أكثر منه والكراع أيضا اسم لجماعة الخيل
وتمثيله بذلك تبع الشرح الكافية صريح في قياس فعل في مضموم الفاء كفتوحها ومكسورها كما هو
ظاهر اطلاق المصنف هنا السكنة ذ كفي التسهيل انه نادر في المضموم وهو الصحيح فلا يقال غراب وغرب
وعقاب وعقب وينقاس في كراع كراع باعتبار تأنيثه وأ كراة باعتبار تذكيره فتأمل (قوله نحو عنان)
بكسر العين المهملة ما تقادبه الدابة وفتحها السحاب وقياسه أعنة وكذا حجاج بفتح الحاء المهملة
وكسرهما وبجيمين العظام الذي ينبت عليه الحاجب (قوله لاسم على فعلة) أي بضم فسكون خرج
الصفة لندور مجيئها على فعلة كضخمة وشذرة رجل بهمة أي شجاع باسل وبهم (قوله نحو كسرة) أي بشرط
كون الاسم تاما لم يحذف من أصوله شيء فخرج بالاسم الصفة كصخرة وكبرة وبالتام نحو كسرة كسرة وكسرة وكسرة وكسرة

ورق

أمثلة جمع السكثرة فعل وهو جمع لاسم على فعلة أو على فعلى أي على الفعل فالاول كقربة وقرب وقرقة وغرف
والثاني كالكبرى والكبرى والصغرى والصغرى من أمثلة جمع السكثرة فعل وهو جمع لاسم على فعلة نحو كسرة وكسرة وكسرة وكسرة

(10V)

وڪامل (ص)

صحيح اللام على فاعل أو فاعل
على فاعل انه كره صائم وصوم

ومثله الفعال فيما ذكر * وذان في الملل لاما ندرا (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعل وهو مقس في وصف
نكته ضارب وضرب وصاعق وصعد وضرب وصاعق وصعد منها أفعال وهو مقس في وصف شخص الال

وقائم وقوام وندر فعل وفعلال في المعتل اللام الله كرسوخا

وغزى وساروسرى وصاعب وعفى وقالوا غزاة فى جمع غزى وسراة فى جمع سار وندرا أى فى فاعلة كقول الشاعر
 أبصارهن إلى الشبان مائلة * وقسارهن عنى خبر صداد يعنى جمع صادة (ص) فعمل وفعله فاعل لهما * وقيل فيها عينة الياء منهما
 (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعال وهو سار فى فعل وفعله اسمان نحو كسب وكساب ونوب ونياب وقصة وقصاع أو وصغين نحو صعب وصعاب
 وضعبة وصعاب وقيل فيها عينة ياء نحو وضعبة وسضعاف (ص) وقيل أى ياله فاعل * مالم يكن فى لاه اعتلال
 أو يك مضاعفا ومثل فعل (١٥٨) ذوالنا وفعل مع فعل فاقبل (ش) أى اطرأ أى فاعل فى فعل

عن فاعلة فيه دون فعل وفى نسخ على فاعل المند كتحوصا ثم الخ وهو أولى (قوله وغزى) بضم المجهمة
 وشذ الزاى منونة أصله غزى ككسب فقلت الياء ألفا وحذفت للتثنية وسراء بشد الراء بمدودا أصله
 سراى فقلت الياء همزة لتطرفها لأف زائدة ويجوز فى كل منهما المد والقصص (قوله فعل وفعله) بفتح
 فسكون فيهما وفعال بكسر الفاء وجلة ماذ كره له أو بفتح عشرين نايطر د فى ثمانية منها ويشيع فى خمسة
 ويلزم فى واحد (قوله نحو ضيف وضياف) أى وضيفة وضياع وقيل أى ضافيا فاؤه ياء كفى التسهيل كيعارف
 جمع يعر ويسرة بالمهملة وهى الشاة تربط للأسد فى بيته وفى المثل أذل من اليعر (قوله وفعل أيضا) أى
 بفتح تين له فعال أى المند كور (قوله ذواتا) أى من فعل المند كور بغيره وهو كونه بفتح تين غير
 معتل ولا مضاعف لامطالع ولم يصرح بذلك لوضوحه (قوله وفعل) بالكسر مع فعل بالضم والعين ساكنة
 فيهما (قوله مالم اعتل لاهما) يشترط أيضا كونهما اسمين فخرجت الصفة كبطل (قوله واطرأ أيضا) فى
 فعل وفعل أى بشرط الاسمية فيهما فخرج نحو جلف وحاول كون ثانيهما غير وادى العين كوت ولا يأتى
 اللام كندى بضم الميم وسكون الدال المهملة مكىال شامى فكل ذلك لا يجمع على فعال (قوله وفى فعليل)
 متعلق بورد وفاعله ضمير فعال ووصف فاعل حال من فعليل والمراد ورد باطرأ أخذ من التشبيه بعده وخرج
 بالوصف الامم كضبيب وجريدة وفعال وصف المفعول كجريح وجريحة فلا ينقاس فيهما فعال وكذا
 معتل اللام كقوى وقوية (قوله وشاع) أى كثر فعال فى هذه الخمسة أوزان المند كورة قبل طويل أى وليس
 مطردا فيها كما صرح به فى شرح الكافية أما فى الثمانية المتقدمة فطرد كن يجوز فيها غيره ككرام فى
 كرم ومرضى فى مريض وأكعب وأجبل فى كعب وجبل وفى نحو طويل لازم أى لا يجمع على غيره وذلك
 لقلة فى المحكم ان فعلا لم يأت بصفات وادى العين صحيح الفاء واللام الا فى ثلاث كلمات طويل وقويم ورسم
 صوب أى صائب أصريح (قوله على فعلا) أى بفتح فسكون وأنشيه أى فعلى وفعلانة بالفتح وقوله أو على
 فعلا أى بضم فسكون وكذا فعلا لانهما انشاء (قوله خصان) بضم الخاء المجهمة أى ضامر البطن (قوله
 وفعول) بضم الفاء متعلق بخص فعل بفتح فسكون مبتدأ خبره يخص وغالب حال من نائب فاعله والباء
 داخلة على المقصور عليه والمراد بالتحصيل عدم المفارقة فلا ينافى الغلبة أى لا يتجاوزها الى غيره من جوع
 التكسير فى الغالب وقد يتجاوز كندى ونمار أو نمر بضم تين (قوله كذاك يطرأ) أى فعول (قوله وفعل)
 بفتح تين مبتدأ خبره له أى فعل كائن لفعول أى من مفرداته أوله خبر لمخبر أى له فعول والجلة خبر فعل
 (قوله لالفعال) بضم الفاء متعلق بحصل الواقع خبر عن فعلا بكسر فسكون (قوله وشاع) أى فعلا
 ومقتضاه عدم اطرأه فى ذلك لكن صرح فى شرح الكافية بالاطراد (قوله فى امم ثلاثى الخ) أخذ
 القيود الثلاثة من مثال المصنف بكبد (قوله وفعول) بفتح الواو وكسر المهملة الشاة الجبلية والافى وعلة

وفعله مالم يكن لاهما
 معتلا ومضاعفا نحو جبل
 وجبال وجبل ورجل ورجبة
 ورقاب وجرمة وعمار واطرد
 أيضا فعال فى فعل وفعل
 نحو ذئب وذئاب ورج
 ورماح واحترز من المعتل
 اللام كغنى ومن المضاعف
 كطلال (ص)
 وفى فعل وصف فاعل ورد
 * كذاك فى أنشاء أيضا اطرأ
 (ش) اطرأ أيضا فعال فى
 كل صفة على فعيل بمعنى
 فاعل مقترنة بالثناء أو مجردة
 عنها ككريم وكرام
 ومريض ومراض ومريض
 ومراض (ص)
 وشاع فى وصف على فعلا *
 أو أنشيه أو على فعلا
 ومثله فعلا والزمه فى *
 نحو طويل وطويلة تقي
 (ش) أى واطرأ أيضا
 محيى فعال جمع لوصف
 على فعلا أو على فعلا
 أو على فعلى نحو عطشان
 وعطاش وعطشى وعطاشة
 وندامة وندام وكذلك

اطرأ فعال فى وصف على فعلا أو على فعلا نحو خصان وخصان وخصاصة
 وخلص والتزم فعال فى كل وصف على فعيل أو فعيلة معتل العين نحو طويل وطوال وطويلة وطوال (ص)
 وفعول فعل نحو كبد * يخص غالبا كذاك يطرأ
 فى فعل اسماء مطلقا الفاعل * له وللفعال فعلا حصل
 وشاع فى حوت وقاع مع ما * ضاهما وقيل فى غيرهما (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعول وهو مطرد فى اسم ثلاثى على فعل نحو كبد
 وكبود ووعول وهو ملزم فيه

غالباً واطر د فعولاً إضافي اسم على فعل بفتح الفاء نحو كعب وكعوب وفلس وفلوس أو على فعل بكسر الفاء نحو حمل وحول وضرم وضروس
أو على فعل بضم الفاء نحو جنس وجنود وبرد وبرود ويحفظ فعول في فعل نحو (١٥٩) أسد وأسود قيل ويفهم كونه غير

مطر من قوله وفعله ولم
يقيد باطراد وأشار بقوله
وللفعال فعلاً حصل إلى
أن من أمثلة الكثرة فعلاً
وهو مطرد في اسم على
فعال نحو غلام وغلمان
وغراب وغربان وقد سبق
أنه مطرد في فعل كعرد
وصردان واطرد فعلاً
أيضاً في جميع ما عينه وأو
من فعل أو فعل نحو عود
وعيدان وحوت وحيتان
وقاع وقيعان وناج ونيجان
وقل فعلاً في غير ما ذكر
نحو أخ وإخوان وغزال
وغزلان (ص)

وفعلاً اسماً وفعلاً وفعل
غير فعل العين فعلاً
شمل
(ش) من أمثلة جمع الكثرة
فعلاً وهو مقيس في اسم
جميع العين على فعل نحو
ظهر وظهران وبطن
وبطنان أو على فعل نحو
قضب وقضبان ورغيف
ورغفان أو على فعل نحو
ذكر وذكران وحمل
وحملان (ص)

ولكريم ونجیل فعلاً *
كذا لما ضاهاهما قد جعل
وناب عنه أفعلاً في الفعل
لما ومضعف وغير ذلك
قل
(ش) من أمثلة جمع الكثرة

(قوله غالباً) تقدم محترزه (قوله على فعل) بفتح الفاء أي بشرط أن لا تكون عينه أو أو شذوذ
وفودج (قوله أو على فعل) بضم الفاء أي غير واوى العين كحوت ولا يأتى اللام كدى ولا مضاعفاً تكلف
وتخرج بالاسم في الثلاثة الصفة كصعب وجانف وحاول فلا تجمع على فعول (قوله قيل ويفهم الخ) قاله
ابن المصنف قال ابن هشام فإن قلت لو كان الإطلاق هنا يقتضى عدم الاطراد لزم مثله في قوله
* لفعل اسماً صريحاً عيناً أو فعل * لا إطلاقه أيضاً قلت الإطلاق هنا قد صاحب مانص على اطراد فبقي
هو غير منصوص عليه بخلاف ما مر اه وقال المراد في المفهوم من المتن أنه مطرد لأنه لم يذكر الاطراد
غالباً فإن ذكر غيره بينه بنحو قول أونذر اه ومنشأ الاختلاف في فهم العبارة تناقض وقع للمصنف فنص
على اطراده في العمدة وشرحها والتسهيل وعلى عدمه في شرح الكافية (قوله من فعل) أي بضم
فسكون والثاني بفتحين وقوله نحو عود وحوت تمثيل للاول وكذا نون وكوز وقاع لثاني وكذا ناج ودار
وجار فاصلة اقوع ونوج ودور وجور (قوله في غير ما ذكر) أي في غير حوت وقاع كاهوم ومقاد المتن لكنه
غير مخصوص بما عدا نحو غراب وصرد بدليل قوله وللفعال فعلاً وغالباً أغناهم فعلاً الخ كما أشار له الشرح
وقد ذكر ابن جني مما يقبل فيه فعلاً تسعة ألفاظ جمعها المصنف بقوله

للحسل والخرص في التكسير فعلاً * وهكذا قل خشقان وخيطان
رئد وشقذ وشيخ وهكذا جعلت * ومثل ذلك صنوان وقنوان

فالْحَسْلُ بكسر الحاء المهملة واللام الضمة ويجمع أيضاً على حصول والخرص بضم وكسر الخاء المعجمة وسكون
الراء فصاد مهملة سينان الريح كما في الصحاح والخشف الغزال والخيط بالخاء المعجمة والتحتية قطع
النعام والرئد المثل وأيضاً فرخ الشجرة وقيل ما لان من أغصانها والشقذ ولد الخرباع والشيخ نبت والصنو
والقنوم مثلاً نصريح (قوله نحو أخ) تبع شرح الكافية في عدم اطراده في فعل بفتحين صحيح العين
وان ورد منه نحو أخ وإخوان وفتي وفتيان وخب بفتح المعجمة والراء وهو ذكر الحبارى ونحو بان لكن
في شرح العمدة والتسهيل قياسه فيه وأصل أخ أخو حذف لامه اعتباطاً ولا يجمع على إخوان إلا أخ
الصدقة إما أخ النسب فجمعه أخوة كما نقل عن بعضهم ولا يرد أنما المؤمنون أخوة لأن معناه كاخوة
النسب لكن قال ابن هشام الحق استعمار أخوة وإخوان في كل منهما (قوله وفعلاً اسماً) بفتح فسكون
وفعل الثاني بفتحين وفعلاً بضم فسكون وحذف قيد الاسم من الثانيين إكتفاء بالاول فخرج نحو
ضخم وجيل وبطل فلا تجمع على ذلك والمراد الاسمية ولو بالغابة كعبد وعبدان وفي التسهيل قياسه
أيضاً في فعل بكسر فسكون كذئب وذؤبان لكن صرح في شرح الكافية بعدم اطراده (قوله في اسم
صحيح العين الخ) صريحاً أن قول المتن غير فعل العين راجع للثلاثة قبله فيخرج به نحو سيف وسوط نحو
قوى وعوى بل ونحو قود وقاع وخصه الاشموى بالاخيرة فقط وقال مقتضاه قياسه في نحو سيف وقوى فتأمل
(قوله ومضعف) عطف على المعمل أي وفي مضعف (قوله في فعل الخ) جملة الشروط ثمانية تعلم
منه صريحاً وتلويحاً كون المفرد بوزن فاعيل وشبهه مما سبأني وكونه صفة اندكر عاقل بمعنى
اسم الفاعل غير مضعف ولا معتل إلا على سجيبة مدح أو مذم نخرج بالوصف الاسم كقضب ونجيب
وبالذكر المؤنث كشريفة وأما خليفه وخلفاء وسفينة وسفهاء فبالجمل على الذكر وبالعاقل
نحو مكان فيصيح وبمعنى فاعل نحو قتل وجريح وشذ وأسير وأسراء ونحوه وسبأني المعتل والمضعف

بقوله * كذا لما ضاهاهما إلى أن ما ضاهاهما

في كونه الاصل منى هو كالفز بجمع على فعلاء نحو عاقل وعقلاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء وينوب عن فعلاء في المضاعف والمعتل
أفعلاء نحو شديد وأشداء رولى وأولياء (١٦٠) وقل بجى أفعلاء جمعاً لغير ما ذكر نحو نصيب وأنصاء وهين وأهون

والقياس نصباء وهوناء (ص)

فواعل افوعل وعاعل
وفاعلاء مع نحو كاهل
وحائض وصاهل وفاعله

وشدنى الفارس مع ما مثله
(ش) من أمثلة جمع الكثرة
فواعل وهو لاسم على
فوعل نحو جواهر وجواهر
أوعلى فاعل نحو طابع
وطوايع أوعلى فاعلاء نحو
قاصعاء وقواصع أوعلى
فاعل نحو كاهل وكواهل
وفواعل أيضاً جمع لوصف
على فاعل ان كان لمؤنث
عادل نحو حائض وحوائض
أولئك كمالا يعقل نحو
صاهل وصواهل فان كان
الوصف الذى على فاعل
لمذكر عاقل لم يجمع على
فواعل وشدنى فارس
وفوارس وسابى رسوابى
وفواعل أيضاً جمع لفاعلة
نحو صاحبة وصواحب
وفاطمة وفواطم (ص)

وبفعائل اجمن فعاله
وشبهه ذاتاء او من الله
(ش) من أمثلة جمع
الكثرة فعائل وهو لكل
اسم رباعى عملة قبل آخره
مؤنثا بالتاء نحو سحابة
وسحائب ورسالة ورسائل
وكناسة وكناس وكنيسة

(قوله في كونه دال الخ) أشار بذلك الى ان المراد المشابهة في المعنى وهى دلالة على مذكر اعم من كونها
في اللفظ أيضاً تكهيت ولثيم أو لا سواء كان على فاعل كما مثله أفعال بالضم كشجاع وشجاع وسواء دلا على
المدح كاذكر أو الذم كفساق وفسقاء وخفاف أى خفيف وخففاء كفى التسهيل وان اقتصر في شرح
الكافية على فاعل وعلى المدح وتبعه الشارح في التثنية نخرج المشابهة في اللفظ فقط كقتيل (قوله في
المضاعف الخ) أى من فعيل المتقدم ذكره كفى الاشمونى والتصريخ (قوله لبرما ذكر) أى لغير
المضاعف والمعتل من فعيل بمعنى فاعل فدخل في النادر نحو ظنين وأظناء بمعنى مشهور وصديق أو أصدقاء لانه
ليس مضاعفاً ولا معتلاً (قوله والقياس نصباء وهوناء) كذا في نسخ وهو لا يصح لان نصب اسم فعلاء
يجمع على فعلاء كما مر في باب قياسه نصب بضمين أو أنصبه كما مر سابقاً وأما هين فقد استكمل الشروط
الثمانية المارة الا ان أصله هين فعمل به كسبه مع ان فعلاء لا ينقاس الا في فعيل وشبهه من فاعل أو فاعل كما
مر فتأمل (قوله لفوعل وفاعل) أى بفتح العين (قوله مع نحو كاهل) أى من كل اسم على فاعل
بالكسر غير صفة علماء كان كجابر وجوابراً ولا كسكاهل وهو أعلى الظاهر مما يلي العنق (قوله قاصعاء)
هو حجر الرابوع الذى يقصع فيه أى يدخل زكريا (قوله وشدنى فارس وفوارس) مثله هالك وهوالك
وشاهد وشواهد لكن تأويلنا بعضهم بأن قولك فارس من الفوارس تقديره من الطوائف الفوارس فهو
قباسى لانه جمع فاعلة لفاعل (قوله لفاعلة) أى صفة كانت أو عاملاً كما مثله أوامها غير علم كناية صفة
ونواصى (قوله وبفعائل) بفتح الفاء اجمن فعالة مثلث الفاء (قوله أومر الله) الهاء اما ضمير التاء
على تأويلها بالحرف فزال عطف على ذافه وحال من فعالة أو هى هاء التانيث فهو عطف على حذف صفة
لتاء أى ذاتا ثابتة أو من الله (قوله لكل اسم) الحاصل ان فعائل ينقاس في عشرة أركان بشملها المقتن
لان فعالة مثلث الفاء تاء كسبية ورسالة وكناسة وبدونها كشمال بالفتح للربح والكسر ليد وعقاب
بالضم فتلك ستة والمراد بشبهها فعول وفعيل بتاء كحوبة وحلاب وظرفة وظرائف وبدونها كجوز
وعجائز وسعيد علم امرأة وسعائد وشرط الخمسة الجردة من التاء كونها مؤنثة المعنى وشذائيل ودلائل
وجزول للبعير المذكر المذبح وجزائر وصيد للباب ورسائد وسماه بمعنى المطر وسماه بكسر الهمزة مؤنثة لان
أصله سمائى أهل الجوار وتقييد الشرح بالاسم يقتضى انه شرط في الجميع وليس كذلك بل انما هو شرط في
ذوات التاء سوى فعيلة فانها ينداس فيها فعائل ولو كان صفة كظرفة وظرائف كفى التسهيل ولم ينداس
الموضح بذلك في ذى التاء ولا غيره رصرح شارحه بالتعميم وشمل بحوبة وحلاب (قوله وبالفعلى)
بفتح الفاء وكسر اللام والفعلى بفتحهما ولا تثبت ياء الاول الا اذا كان بال أو مضافاً أما المجرد فكجوار
(قوله كصجراء وصحار الخ) وجاء أيضاً صحارى وعذارى بشذائيل وهو الاصل لان الالف الاولى من صحراء
تقلب ياء لان كسار ما قبلها في الجمع وتقلب الهمزة أيضاً ياء ثم يدغم الياء فى حذوف الجدى الياء من
فان حذفت الثانية المتحركة قيل صحارى بالكسر أو الادلى الساكنة فتحت الراء لتقلب الياء المتحركة
ألفاً وتسلم من الحذف فيقال صحارى (قوله أوصفة كعنداء) هو صفة للبيكر سميت بذلك
لتمتد زوال بكارتها وصرح الشرح كالصنف اطرادهما في الصفة كالاسم أيضاً وهو ما في شرح
الكافية وخالفه في التسهيل وقيد الموضح فعلاء بكونه لا مذكر له وهو مستفاد من مثلى المقتن

وهوائف وحلوبة وحلاب أو مجرد منها نحو شمال وشمال وعقائب وعقائب وعجائز (ص) (قوله)
وبالفعلى والفعلى جمعاً صحراء والعنداء والقياس اتبعها (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعلى وفعلى ويشتركان
فيما كان على فعلاء اسماً كصجراء وصحار وصحارى أو صفة كعنداء وعذار وعذارى (ص)

واجعل فعالاً غير ذي نسب * جدد كالسكرى تتبع العرب (ش) من (١٦١) أمثلة جمع الكثرة فعالاً وهو وجع السهل

اسم ثلاثى آخره ياء مشددة
غير متجددة للنسب نحو
كرسى وكراسى وبردى
وبرادى ولا يقال بصرى
وبصارى (ص)

وبفعال وشبيهه انطقا
في جمع ما فوق الثلاثة رنقى
من غير ماضى ومن
خماسى

جود الآخرانف بالقياس
والرابع الشبه بالزيد قد
يخفف دون مابه ثم العدد
وزائد العادى الرباعى
احذفها

لهيك ليناً اثره اللسخنا
(ش) من أمثلة جمع الكثرة
فعال وشبهه وهو كل جمع
ثلاث ألف بعدها حرفان
فيجمع مفعال كل اسم
رباعى غير منبذ فيه نحو

جعفر وجعفر وزبرج
وزبرج وبرثن وبرثن
ويجمع شبهه كل رباعى
منبذ فيه كجواهر وجواهر
وصيرف وصيرف
ومسجد ومسجد واحترز

بقوله من غير ماضى من
الرباعى الذى سبق ذكر
جمله كاحمر وحمر
ونحوهما ما سبق ذكره
وأشار بقوله ومن خماسى
* جود الآخرانف بالقياس *

الى أن الخماسى مجرد عن
الزيادة يجمع على فعال
قياساً ويخفف بناءً عليه
نحو سقارج في سفر رجل وفرداد

(قوله واجعل فعالاً) بفتح الفاء وكسر اللام وشدة التحتية (قوله غير ذي نسب * جدد) بان لا يكون فيه نسب
أصلاً كسكرى أو فيه نسب غير محدد بان صار منسياً فالتحق بما لا نسب فيه ككهرى فان أصله البعير المنسوب
الى مهرة فبمسلة باليمن ثم كثر فصار اسماً للنجيب من الابن فيجمع على مكارى وبهذا التقرير ينسب دفع
الاعتراض بان مقتضى كلامه ان كرسياً فيه نسب غير محدد مع أنه لا نسب فيه أصلاً وذلك لان توجه النفي الى
مقتضى قيد يصدق به غيرهما معار بنفى القيد وحده والكرسى مثال الاول وترك مثال الثانى فلا حاجة الى جعل
جدد صفة كاشفة ولا يرد أن غير ذي النسب يصدق بما ليس آخره ياء مشددة لان قوله كالسكرى حال من غير
فيه ياء بذلك وعلامه ياء النسب المجدد أن بدل اللفظ بعد حذفها على معنى مشعور به قيل وهو المنسوب اليه
وأما غيرهما فيختل اللفظ بسقوطها بغير ماضى له (قوله وبفعال الخ) اعلم ان الجوع المتقدمة كلها
لثلاثى المجرد والمز يد وهى خمسة وعشرون بناءً منها أربعة لثلاثى الباقى لكثرة ومثاليها في كونه لثلاثى شبه
فعال وبقى منها فعالى بضم الفاء وفتح اللام وقبلاً خلاً بالمصنف وهو يرجع في نحو سكران وسكرى على
فعال بفتح الفاء ويستغنى به عنه في نحو أسير وقديم مالم يكن أوله ياء كقيم فيقال أسارى وقدامى بالضم لا غير
وفي غير ذلك يستغنى عنه بالفتوح وأما فعال فلرباعى الاصول ما فوقه فالجثة ثمانية وعشرون هى أبنية
التكسير المشهورة وبقى أبنية أخرى تختلف فيها وهذا يعلم ان قوله من غير ماضى خاص بشبه فعال أى فى
المرتقى على الثلاثة غير ماضى جمعه على غير ذلك ولم يعضد كلاً لثلاثى المزيد كباب أحر وحراء وكبرى
وسكرى ورام وكامل وذراع وقضيب أما فعال فلم يعضد لفرده وهو ما زادت أصوله على ثلاثة جمع أصلاً
كداقيل ولا حاجة لذلك فان قوله من غير ماضى يصدق بالثلاثى المزيد المتأخر لادوزان المتقدمة منه
وبما زادت أصوله على ثلاثة لانه من غير ماضى فيصح رجوعه لفعال وشبهه لئلا يكتفى على التوزيع فتدبر
(قوله ومن خماسى) متعلق بانف وجلة جرد صفة لخماسى والآخر مفعول انف أى احذف الآخر من كل
خماسى مجرد (قوله والرابع الخ) أى والحرف الرابع من الخماسى المجرد قد يخفف الخ (قوله وزائد
العادى) اسم فاعل من عدا كذا اذا جازوه والرباعى مفعوله وسكنت ياءه للضرورة كقوله

دع القتال وأعط القوس باربعها * أو على لغة من يقدر النصب على الياء أو يضاف اليه أى احذف زائد
الاسم المجاز زالر رباعى (قوله مالم يكن) أى الزائد ليناً بفتح اللام كجواهر الرواية مخفف لين بالثبوت فان
كسرت قد مر مضاف أى ذالين وقوله اثره خبر مقدم عن الموصول وختماً بالبناء للفاعل صلته والجملة صفة ليناً
أى احذف زائد مجاز زالر رباعى مالم يكن حرفاً ليناً وقع بعده الحرف الخاتم للاسم أى مالم يكن ليناً قبل الآخر
(قوله وهو كل جمع الخ) أى فالمراد شبهه فى العدد والهيئة وان خالفه فى الوزن التصريح بكساجد وصيارف
وسلام فان زنه التصريح بفي مفاعل وفاعل ومفعول ومنه ما مر من نحو كواهل وكراسى وصحارى (قوله
جعفر) هو فى الاصل الهراء غير (قوله وزبرج) بكسر الزاى والراء بينهما واحدة ساكنة وبالجم
هو الزهر والسحاب الرقيق الذى فيه حرة والحلى من ذهب وغيره (قوله وبرثن) بضم اللام واحدة والمثلثة
لالمثناة كقيل وسكون الراء آخره نون يطلق على الكف مع الاصابع كفى القاموس وعلى مخالب الاسد
والطير وهو الذى كالا صبيح للانسان (قوله كل رباعى من يديه) فى التوضيح ان فعال ينقاس فى أربعة
أنواع الرباعى المجرد كجعفر والمز يد كيدسرح ومتدسرح والخماسى المجرد كسفرجل والمز يد كسندريس
وشبه فعال ينقاس فى منبذ الثلاثى غير ماضى سواء كان بحرف كسجد أو حرفين كمنطلق أو ثلاثة كسخرج
وسواء كانت زيادته للحاق كجواهر وصيرف أم لا كما مر اذا علمت ذلك تعلم ما فى كلام الشارح
لانه يوهم ان المراد رباعى الاصول المز يد فيه وليس كذلك الا يقال مثله يدل على ان المراد ما صار

خدرنقى وأشار بقوله والرابع
الشبيه بالزبد البيت الى
انه يجوز حذف رابع
الخامس المجرد عن الزيادة
وابقاء خامسه اذا كان
رابعه مشبها للحرف الزائد
بأن كان من حروف الزيادة
كمنون خدرنقى أو كان
من مخرج حروف الزيادة
كدال فرزدق فيجوز أن
يقال خدرارق وفرارق
والكثير الاول وهو حذف
الخامس وابقاء الرابع نحو
خدرارت وفرازد فان كان
الرابع غير مشبه للزائد لم يجز
حذفه بل يتعين حذف
الخامس فتقول في
سفرجل سفارج ولا يجوز
سفالر وأشار بقوله وزائد
العادى الرابعى البيت الى
انه اذا كان الخامسى من هذا
فيه حرف حذف ذلك
الحرف ان لم يكن حرف
مد قبل الآخر فتقول في
سبطرى سباطر وفي
فدوكس فدأكس وفي
مدحرج مدحارج فان كان
الحرف الزائد حرف مد قبل
الآخر لم يحذف بل يجمع
الاسم على فعالين نحو
فسرطاسى وفسرراطيس
وقد يدل وقد يدل وعصفور
وعصافير (ص)
والسين والتامن يستعد
أزل
اذيننا الجمع بقاها محتل

رابعيا بالزيادة لكنه لا يشمل منطلق ومستخرج فتأمل (قوله في فرزدق) اسم جنس جمى لفرزدقة
وهى القطعة من العجين وقولهم جمع فرزدقة تساح أو مرادهم الجمع اللغوى وبه سمي الشاعر المشهور
(قوله في خدرنقى) بخاء مبهمة فالدال مهملة فراء فنون هو العنكبوت كفى الصبحاح اما خورنقى بالواو
يدل الدال فقصر للنعمان بن المنذر ولا يصح ذكره هنا لان الكلام فى الخامسى المجرد والواو فى هذا
زيادة لاحاقه بسفرجل فيجمع على خرائق بخذفها فتأمل (قوله من حروف الزيادة) أى المجموعة فى أمان
وتسهيل والمراد انه منه صورة لأنه من يد حقيقة والام يكن الاسم خناسيا مجردا وسمي أن لـكل واحد
من هذه الحروف مواضع مخصوصة يحكم زيادته فيها دون غيرها كالنون لا تزداد الا فى آخر نحو سكران
ووسط غصنفر بشرط سكونها فنون خدرنقى ليست زائدة بل تشبه الزائدة لفظا (قوله كدال فرزدق)
أى فانها من مخرج التاء الفوقية وهو طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا (قوله فى سفرجل) هو عمر
معروف مقوم مدر مشه مسكن للطش واذا كل بعد الطعام أطلق وأنفعه ماقور وأخرج حبه وجعل مكانه
عسل وطيب وشوى (قوله وأشار بقوله وزائد الخ) اعلم ان كلام المصنف يشتمل ما كان رابعى
الاصول زيد فيه حرف كمدحرج أو حرفان كمدحرج فيقال مدحارج أو ثلاثة كاحرنجام فيقال حراجم بقلب
الالف الاخيرة ياء وحذف غيرهما ويشمل أيضا الخامسى المزيد فيه حرف كقسطبوس للدهمية وخدريس
للخمر لان المادى الرابعى يشمل ما جاز به زائد فقط أو بزائد وأصل في حذف منه حرفان الزائد ما ذكره
هنا وخامس الاصول لقوله فيما مضى ومن خناسى الخ فتقول قرطاب وخندار لكن الشارح اقتصر على الاول
فقط وقوله اذا كان الخامسى من يدافيه حرف المراد به ما صار خناسيا بالزيادة لأنه خناسى الاصول فتأمل
(قوله سبطرى) بكسر السين مشبهة بقبختر (قوله وفدوكس) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو
وفتح الكاف آخره سين مهملة هو الاسد والرجل الشديد كفى القاموس والعدد الكثير كفى زكريا
(قوله حرف مد) المراد به حرف العلة الساكن أعم من أن يكون قبله حركة مجانسة له وهو حرف المد اصطلاحا
أولا وهو المسمى باللين كفرنق وفردوس فيقال فيه ما غرا نيق وفرا ديس فخرج بالساكن المتحرك فيجب
حذفه نحو كنهافى فى كنهور كسفرجل للسحاب المتراكم والرجل الضخم وخرج حرف اللين الاصل
كخختر ومنقاد فانه لا يقبل بل يحذف ويقال مخاخر ومنقاد كندافى الاشمونى وفيه نظر ظاهر اذا القياس ان
يقال مخاير ومقايد بحذف النون والتاء لزيادتهما دون الفاء بل ترد لاصلاها وهما الياء وقد اعترض عليه
ابن ميم بان الصواب حذفهما لانهما ليسا من افراد الرابعى المزيد الذى الكلام فيه بل من الثلاثى المزيد
الآتى فى قوله والسين والتاء الخ ونقل القارضى عن المصنف فى العمدة انهما لا يكسران بل يقال مخايرون
ومنقادون وكذا لا يكسر نحو مضروب ومكرم وشند ملاعين فى ملعون ويستثنى مفعل للمؤنث كرضع
ومراضع ذكره ابن هشام فى شرح بابت سعاد (قوله قد يدل) قال الشصنى فى حواشى الشفاء
بكسر القاف وأما بفتحها فالعظيم الرأس ففتح القاف فى القنديل المعروف لحن كإص عليه
(قوله والسين والتاء الخ) اعلم أن قول المصنف وبفعال الخ يشتمل الرابعى فأكثر من هذا وغيره
ولكن الرابعى لا يحتاج فى جمعه على ذلك الى حذف شئ منه فلم يخصه المصنف بزيادة بيان ولما
احتاج الخامسى المجرد الى الحذف بينه بقوله ومن خناسى الى آخر البيتين ثم ذكر حكم رابعى الاصول
وخامسيتها المزيد فيهما بقوله وزائد العادى الخ ثم ذكر حكم الحذف فى الثلاثى المزيد بقوله
والسين والتاء الخ لكنه نبه على قاعدة عامة فيه وفى غيره بقوله اذ بيننا الجمع الخ فأفاد انه يحذف كل
مأخوذ بصيغة الجمع من الثلاثى المزيد وغيره ثم بين ما هو الاولى بالحذف بقوله والميم أولى الخ أفاده ميم

والميم أولى من سواه بالبقا * والهمز والياء مثله ان سبقا (ش) اذا اشتمل الاسم على زيادة لوائقية لا اختل بناء الجمع الذي هو نهاية ما ترقى اليه الجوع وهو فعال وفعل بال حذف الزيادة فان أمكن جمعه على احدي الصيغتين بحذف بعض الزائد وابقاء البعض فله حالان احدهما أن يكون للبعض منزلة على الآخر والثانية أن لا يكون كذلك والاولى هي المرادة هنا والثانية ستأتي في البيت في آخر الباب ومثال الاول مستدع فتقول في جمعه مداع فتحذف السين والتاء وبقى الميم لانها مصدرة ومجردة للدلالة على معنى وتقول في التنددو يندد الاولاد فتحذف النون وتبقى الهمزة من التندد والياء من يندد لتصدرهما (١٦٣) ولانها في موضع يقعدان فيه دالين على معنى نحو أقوم ويقوم

بخلاف النون فانها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلا والاندد والياندد الخضم يقال رجل التنددو يندد أي خضم مثل الال (ص) والياء لا الواو احذف ان جعت ما

كيزبون فهو حكم خما (ش) أي اذا اشتمل الاسم على زيادتين وكان حذف احدهما يتأتى معه صيغة الجمع وحذف الاخرى لا يتأتى معه ذلك حذف ما يتأتى معه صيغة الجمع وأبقى الآخر فتقول في كيزبون خزائن فتحذف الياء وتبقى الواو فتقلب الياء لسكونها وانكسار ما قبلها وأوثر الواو بالبقاء لانها لو حذفت لم يبق حذفها عن حذف الياء لان بقاء الياء مفوت لصيغة منتهى الجوع واليزبون العجوز (ص) وخبروا في زائد سرندي

(قوله والميم أولى من سواه) أي من باقي حروف الزيادة لترجحها عليها بما سيأتي واعلم حذف منها قيد السابق لعلها مما بعد أولان زيادتها في غير المصدر ممتعة أو نادرة والمراد بقوله أولى وجوب ابقائها (قوله والهمز) أي همزة القطع أما همزة الوصل فتحذف أبدا للاستغناء عنها بلزوم فتح أول الجمع المتناهي (قوله منزلة) أي من جهة المعنى واللفظ معا كالمثله أو اللفظ فقط كان يغني حذفه عن حذف غيره كيبأني في حيزبون وكان لا يخرج الاسم بابقائه الى عدم النظر كاستخراج جمعه بخارج ببقاء التاء لاستخراج لان وزن سفاعيل ليس موجودا في الكلام بخلاف تفاعيل كيثايل وانظر نحو انطلاق واحتفاظ هل يقال فيهما انطلق وحتافيط ببقاء النون والتاء لعدم اخلاهما بالجمع ولا يكسر ان أصلا لصيرورة وزنه ما تفاعيل بالنون وتفاعيل بالتاء ولا نظير لهما فيما يظهر فتأمل (قوله مداع) بفتح الميم وجوب بالانها أول الجمع المتناهي (قوله وتبقى الميم) مثله نحو منطلق فيقال مطاقي بحذف النون لا الميم قال سم وهل يقال في نحو حنطة وسطاقي محافظ ومضاف أي بحذف تاء الافتعال دون الميم واعلم ان المعتل من هذه الجوع كمداع ومضاف حكمه كجوار في لفظه واعلمه الا ان عوضت من المحذوف ياء قبل الطرف كما سيأتي في التصغير فيجوز مضافي مداعي وأصله مضافي ومداعي بشد الياء لا دغايم ياء العوض في لام الكلمة ثم تحذف احدهما تخفيفا فان حذفت الثانية المتحركة أجزبه كجوار أو الاولى الساكنة قلبت المتحركة ألفا بعد فتح ما قبلها هذاهو مقتضى القياس وقدمي نظيره فتأمل (قوله على معنى) أي تختص بالاسماء لانها تدل على اسم فاعل أو مفعول (قوله الاولاد) بشد الال المهملة وأصله الاداد فادغ (قوله مفوت الخ) أي لانه لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف الا أو وسطها ساكن معتل كصايب (قوله وابقاء الالف) أي فتقلب ياء وتعمل الكلمة كجوار فتقول سرادو علاد بالتكسر مع التنوين والله أعلم

(التصغير)

ذكر عقب التكسير لاشتراكهما في مسائل كثيرة ولان كلاهما يغير اللفظ والمعنى ولم يعكس لان التكسيرا كثيرا وقوعا لانه تكثير للمعنى وتعظيم له بجمعيته فهو أشرف من التحقير وفوائد التصغير أربع تصغير ما يتوهم كبره كجيبيل وتحقير ما يتوهم عظمه كسبيج وتقليل ما يتوهم كثرتهم كدريهمات وتقرريب ما يتوهم بعدونه كقبيل العصر أو محله كفوق يق هذا أو رتبته كصغير منك زاد الكوفيون خامسة وهي التعظيم كقول لبيد

وكل أناس سوف يدخل بينهم * دويمية تصغر منها الانامل

فصغر الداهية لتعظيمها لان المقام للتهويل بدليل وصفها بما بعد هاورده البصريون الى التحقير بتأويله انه إشارة الى أن حقت النفوس الذي يترتب عليه أعظم المشقات فديكون بصغار الدواهي

* وكل ما ضاهاه كالعلندي (ش) يعني انه اذا لم يكن لاحدي الزائدين منزلة على الآخر كمت بالخيار فتقول في سرندي سرائد بحذف الالف وابقاء النون وسراد بحذف النون وابقاء الالف وكذلك علندي فتقول علاندو علادومثلها حبطنى فتقول حبانط وحباط لانها مازائدتان زيدتا مع الالف لحاق بسفر رجل ولا منزلة لاحدا مع الالف الاخرى وهذا شأن كل زيادتين زيدتا للاحاق والسرندي الشديد والانتى سرنداة والعلندي بالفتح الغليظ من كل شيء رر بما قيل جل علندي بالضم والحبطنى القصير البطين يقال رجل حبطنى بالتنوين وامرأة حبطناة (ص) (التصغير) فعيلا اجعل الثلاثي اذا * صغرتة نحو قدي في قدي فعيعل مع فعيعليل ما * فاق كجعل درهم دريها

(قوله اذا صغر الاسم المتكسر) أى فلا يصغر غير الاسم وشذ نصغير فعل التهجيب ولا غير المتكسر أى المهرج وشذ تصغير بعض أسماء الأشارة والموصولات لكن برده عليه نحو ان تصغير خمسة عشر وسيدويه كاسمياً أى مع أنه بمعنى فالأولى ابدال المتكسر بغير المتوغل فى شبه الحرف ليشمل ما ذكر فانه لغرض شبهه بالتركيب لم يتوغل فيه و يشترط أيضاً قبول الاسم للتصغير وخلاؤه من صيغته فلا يصغر نحو كيت ومبيطر ولا الاسماء المعظمة شرعاً ادا بها مسمياتها الاصلية ولا يرد مهيمن لوضعه هكذا فالشروط أربعة (قوله ضم أوله وفتح ثانيه) أى ولو تقديراً فى نحو غراب و غزال وكذا كسر ما بعد الياء فى نحو زبرج فيقدر زوال الحركة الاصلية واتيان غيرها كجزم به ابن اياز (قوله وفى قدى قدى) أى بقلب ألفه ياء لان التصغير يرد الاشياء الى أصولها وادغام ياء التصغير فيها (قوله وفى عصفور الخ) كان عليه أن يبدله بدينار ودينير ليستوفى الامثلة الثلاثة التى بنى عليها الخليل باب التصغير وهى فليس ودر بهم ودينير قيل له لم يثبتته على ذلك فقال ما معناه لاني وجدت مبنى الدنيا الحقة عليها وانما تركه الشارح لاحتياجها الى زيادة عمل رد الياء الى أصلها وهو النون اذاه لـ دينار ودار بشد النون بديل مجع على دنا بركا يأتى (قوله فأمثلة التصغير) أى أوزانه ثلاثة وتخصيصه بها اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تفرعاً بتقليل الاوزان وليس جارياً على مصطلح الصرفيين الأخرى ان وزن أحيمر ومكبرم وسفبرج فى التصغير فعيّل وفى التصغير فأيعل وبفعيل وبفيعل (قوله من حذف حرف الخ) أى الاماسياتى فى قوله وألف التأنيث حيث مد الخ (قوله وان شئت قلت علبه) بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ثم يعل كقباض ولم تصحح الالف ويفتح ما قبلها لانها لا الحاق بسفر جل وألفه لا الحاق لاتسقى فى التصغير اه صبان (قوله عما حذف فى التصغير) أى سواء كان المحذوف أصلياً كسفر جل أو زائداً كجنطى ومثله منطوق فتقول فيه مطيلق ومطاليق ومحل نوى ياء أن لم يستحقها الاسم بدونه بان وجدت فى المفرد والمكبر كفى لغزى واحرنجام فان جمعه حراجم ولغا غير وتصغيره حرجيم ولغغير بفتحك الادغام وحذف النون وألف التأنيث لا خلاهما بالصيغة ولا يعوض بينهما الاشتغال محل بالياء الموجودة فى لغزى والمنقبة عن ألف احرنجام (قوله المغيران الخ) والقياس مغير وب وعشبة بحذف احدى اليامين اللتين فى المكبر لتقوى الامثال وادغام ياء التصغير فى الأخرى كما يأتى فى تصغير نحو على (قوله أراهط الخ) القياس وهط كفلوس وأراهط ككلب وأراهط ككلاب وأراهطان بالضم كظهران كعالم ماص وقياس باطل بواطل ككاهل وكواهل (قوله اتاوى التصغير الخ) هذه أربع مسائل مستثناة من وجوب كسر ما بعد ياء التصغير فى غير الثلاثى الذى اقتضاه قوله فعيّل مع فعيّل الخ (قوله أو مدته) أى مدة علم التأنيث أى المدة التى قبله وليس المراد مدة التأنيث لان العلامة هى الهمزة لا المدة على الأصح عند البصريين كما مر وأراد بفعله علم تأنيث التاء والالف المقصورة ومدة المدة التى قبل الهمزة فى الممدودة (قوله مدة أفعال) مفعول سبق مقدم ومسكران عطف عليه والجملة صلة (قوله وما به التحق) أى عما فيه ألف وتون زائدتان وليس مؤنثه فعلاية ولم يجمعه على فعالين فخرج بالأول مانونه أصلية كحسان من الحسن فيقال فيه حسين بشد الياء مكسورة وحذف احدى السنين كما قاله السامى والقياس حسيدين بفك الادغام كما فى لغغير ميم وبالشانى

وحائد عن القياس كل ما *
طاف في البابين حكما ربما
(ش) أى قديحى كل من
التصغير والتكسير على غير
لفظ واحد فحفظوا لا يقاس
عليه كقوظم فى تصغير
مغرب المغربان وفى عسمة

5

لَتَأْتُوا النّاصِئِينَ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ ۖ تَأْتِيهِمْ أَوَدَّةٌ الْفَتْحِ انْتَحَمَ

(ش) اے مجھ کو فتح ماولی یاء التصفیر

ان ولبته ناء التأنيث أو
ألفه المقصورة أو الممدودة
أو ألف افعال جعاً أو ألف
فعلان الذي مؤنثه فعلى
فتقول في غمرة غمره وفي
حبلى حبلى وفي جراء
جراً وفي أجال أجمال
وفي سكران سكران فان
كان فعلان من غير باب
سكران لم يفتح ما قبل ألفه
بل بكسر فتقلب الالف باء
فتقول في سرحان سرحان
كما تقول في الجع سراحين
وبكسر ما بعد ياء التصغير
في غير ما ذكر ان لم يكن
حرف اعراب فتقول في
درهم درهم وفي عصفور
عصيفير فان كان حرف
اعراب حرك بحركة
الاعراب نحو هذا فليس
ورأيت فليساً ومررت
بفليس (ص)
وألف التأنيث حيث مدا
وأؤه منفصلين عدا
كذا المزيه آخر النسب
* وعجز المضاف والمركب
وهكذا زيدا فاعلانا
من بعد أربع كزعرانا
وقدر انفصال مادل على
تشبيه أو جمع تصحيح جلا
(ش) لا يعتد في التصغير
بألف التأنيث الممدودة
ولا بقاء التأنيث ولا بزيادة
ياء النسب ولا بنحو المضاف
ولا بنحو المركب ولا
بالالف والنون الزائدين

ففي سرحان وسيفانة فيقال فيه سيفين وبالثالث ما جمعه على فعالين كسرحان وسلاحان فيصغر على
سرحان وسلاحان وسلاحين وسلاحين فلا يغير في كل ذلك كسر ما بعد الياء بل تقلب ألفه ياء الكسر
ما قبله سوى زعفران كاسياً أي (قوله ان ولبته ناء التأنيث) أي مع اتصالها به ومثلها الالف الممدودة
والالف والنون كما مثله فان فصل ما بعد الياء من ذلك بكسر على الاصل كاسياً أي في حنظلة وخجيداء
وزعفران وعجز المركب بمنزلة الناء فيفتح ما قبله في بعيلبك لعدم فصله من الياء ويبقى على سكونه وما بعد
الياء على كسره في معيد يكرب (قوله أو ألفه) خرج بها ألف الاطلاق مقصورة كعزهي أو ممدودة
كعلباء فيقلب ياء لاجل الكسرة وتعل الكلمة كقاض وتحذف الهزمة من الممدودة فيقال عزيه
وعلب بالكسر مع التنوين والاصل عزيه وعليه والعزهي بكسر المهملة الرجل الذي لا يلهو (قوله
أو ألف افعال) أي يفتح الهزمة وقوله جعل البيان الواقع لان لم يثبت في المفردات عند الاكثرين رأياً
قولهم برمة اعشار اذا تكسرت قطعاً ونوب أخلاق واسماء أي بال فن وصف المفرد بالجمع نعم يكون مفرداً
اذا سمى به وتصغيره حينئذ كما قبل التسمية فيفتح ما قبل ألفه كما قاله سيدي به فرقا بينه وبين افعال
بالكسر لانه لا يكون الا مفرداً لانه مصدر (قوله من غير باب سكران) تقدم محترزه (قوله وألف
التأنيث الخ) هذه ثمانية أنواع مستثناة من قوله وما به المنتهى الجمع الخ وكان حقها ان تذكر بعده لتصل
بالمستثنى منه والمعنى انه يتوصل بالحنف في هذه الاشياء الى الجمع دون التصغير فلا تحذف فيه لكن فيه ان
عجز المضاف لا يحذف في الجمع أيضاً بل يثنى ويجمع صدره الاول مضافاً للجزء فلا يليق عده من المستثنيات
أفاده في التوضيح وأجاب سم بأنه ليس المراد الاستثناء بل بيان انه اكتفى في هذه الاشياء بحصول
صورة التصغير تقدير اجمع وجودها لتقدير انفصالها فلا تخل بالصيغة أعم من أن يفعل مثل ذلك في
الجمع اولاً ومعهم ان السبعة التي هي ماعدا المضاف مخالفة للجمع فيعلم استثناءها اه صبان والحكم
على جميع السبعة المذكورة بالاستثناء من الحذف فيه نظراً لان عجز المركب المزجي وزيادة المثنى
والمجموع لا تحذف في الجمع أيضاً كالتصغير وان تخالف في أن التصغير يرد على ما قبل الجز كما مثله
الشارح والجمع لا يغيرها أصلاً بل يضاف اليها زور فيقال جاءني ذور بعيلبك وذور يدين ومساحين
فلم يبق لما يصح استثناءه من الحذف سوى أربعة ناء التأنيث وألفه الممدودة وياء النسب والالف والنون
بهذا أربعة فتحذف في الجمع دون التصغير فيقال حناظل وخجادب وعباقر وزعافر في حنظلة وخجيداء
وعبقرى وزعفران فتأمل (قوله حيث مدا) خرج به المقصورة فلا تعد منفصلة لعدم استقلال
النطق بها ولذلك تحذف خامسة فأكثر كاسياً أي لا خلطاً بالصيغة وتبقى رابعة كحبلى لعدم اختلاطها
حينئذ يفتح ما بعد الياء لاجلها ولا تكرار في هذا مع قوله السابق لتأنيث التصغير الخ لان ذكر الالف
والناء فيما مر من حيث انه يفتح لهما ما بعد الياء وهذا من حيث عدهما منفصلين فيصغر الاسم بتقدير
خلوه عنهما (قوله آخر النسب) لعله احترزه عن الالف المتوسطة عوضاً عن إحدى ياء النسب
في نحو يمان وشام ماصار كصغار في تصغيره على عين وشؤيم يحذف الالف (قوله والمركب) أي
المزجي ولو عددياً أو مختوماً بويه فيصغر صدره فقط فيقال سيدي به وخيسة عشر سواء سمى به أو أريد
العدد فيكون مستثنى من المبنى أما المركب الاسنادي فلا يصغر (قوله جلا) اما معنى أظهر عطف
على دل وجمع مفعوله مقدم أو معنى ظهر اللازم صفة لجمع المعطوف على تشبيه أي جمع ظاهر واحترز
به عن نحو سنين فان زيادته لا تعد منفصلة حتى تبقى في التصغير بل يصغر على سنيات لان اعرابها
بالياء والواو انما كان عوضاً عن اللام المحذوفة والتصغير يردّها فيلزم الجمع بين العوض والمعوض عنه
ومن أغرب سنين سنيين صغره على سنيين كسرهم فادغام ياء التصغير في يائه ويجوز حذفها فيقال سنيين

بعد آر بعة أصحرف فصاعدا ولا بعلامة التثنية ولا بعلامة جمع التصغير ومعنى كون هذه لا يعتد بها أنه لا يضر بقاؤها مفصلة عن ياء التصغير بحرفين أصليين فيقال في بحر ياء بحرية ياء في حنظلة حنظلة وفي عبقرى عبقرى وفي عبد الله عبد الله وفي بعلمك بعلمك وفي زعفران زعفران وفي مسالمين مسالمين (١٣٦) وفي مسالمين مسالمين وفي مسلمات مسلمات (ص)

والتأنيث ذو القصر متى

زاد على أربعة لن يثبتا وعند تصغير حبارى خير بين الحبيرى فادرو الحبير (ش) أى إذا كانت ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعدا وجب حذفها في التصغير لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال ففعل أو ففيعل فنقول في قرقرى قرقرى وفي لغزى لغزى فان كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة الزائدة وبقاء ألف التأنيث فنقول في حبارى حبيرى وجاز أيضا حذف ألف التأنيث وبقاء المدة فنقول حبير (ص) وازداد لاصل ثانيا لينا قلب

فقيمة صير قومة نصب وشذى عيد عيب وسحتم * للجمع من ذام التصغير علم والالف الثاني المزيد يجعل واوا كذا ما الاصل فيه يجعل (ش) أى إذا كان ثانيا الاسم المصغر من حروف اللين وجب رده الى أصله

كفليس (قوله بعد آر بعة) لم يقيد بذلك في الالف الممدودة والتاء مع أنه قيد فيهما كافي التوضيح لكنه يؤخذ من قوله الآتى بحرفين أصليين نخرج به نحو سكران وحجاء وتيرة فلا تعد منفصلة لان الفاصل بينها وبين الياء حرف واحد فذلك يستحق طامأ بعبها محافضة على بقائها (قوله لا يضر بقاؤها) أى لكونها في نية الانفصال فتزل منزلة كلمة مستقلة ويصغر ما قبلها كأنه غير متمم بها فلم يخرج معها أبنية التصغير عن صيغها الأصلية بل هي موجودة تقديرا وهذه الزيادة كالعدم (قوله بحرية) بضم الحيم وسكون الخاء المحجمة كما يؤخذ من صنيع الصحاح والمهملة كافي السجاعي وضم الدال المهملة فوحدة وهو ضرب من الجناب أى الجراد وهو الأخضر الطويل الرجلين (قوله عبقرى) نسبة الى عبقر كعبير تزعم العرب انه اسم للجان فينسبون اليه كل شئ تعجبوا من حسن صنعة وفي الحديث كان صلى الله عليه وسلم يسجد على عبقرى أى بساط فيه صبغ ونقوش (قوله وعند تصغير حبارى الخ) استثناء من قوله لن يثبتا كما بينه الشارح (قوله وجب حذفها) ولا تعد منفصلة كالممدودة لأنها لا تستقل في النطق (قوله لان بقاءها يخرج البناء عن المثال) قال في التصريح فان قلت فببلى فعلى وليست من الابنية الثلاثة قلت نعم ولكنها توافق فعلا فباعد الكسرة التى تمنع منها مانع الالف اهـ (قوله قرقرى) بقافين ورايين مهملتين موضع (قوله لغزى) بضم اللام وفتح الغين المهملة مشددة وسكون التحتية وفتح الزاى اسم للغز من الغزى كلامه اذا عجم وأصله حجر اليربوع لانه يحفره أو لا مستقيما ثم يعدل عن يمينه وشماله ليخفى مكانه فذلك الالغاز وقوله لغزى أى بفك الادغام وبقاء قبل الزاى لوجودها فى المكبر وحذفها فى نسخ لعلها تحريف (قوله حبير) أى بادغام ياء التصغير فى المنقلبة عن الالف قبل الراء (قوله ثانيا) مفعول أول لاردد واصل فى محل المفعول الثانى ولينانعت لثانيا كما أشار الى الشارح فى الحل وكذا قلب ويصح كون لينا مفعولا ثانيا لقلب لانه يتعدى لاثنتين أى اردد ثانيا حول لينا أى صار الآن لينا لاصله الذى حول عنه (قوله وحتم الخ) لا يقال كيف أحل الجمع على التصغير مع ان الحوالة انما تكون على المتقدم لان الواجب تقدم حكم الحال عليه وهو حاصل هنا سم ولا يرد تأخر بعض الحال عليه وهو قوله والالف الثانى الخ كما أشار الى الشارح لان هذا البيت مرتبط بالاول ومكمل لاقسام الحرف الثانى فهو فى قوة المتقدم فكانه قال وحتم للجمع من هذا الحاضر المذكور هنا وهو قلب الحرف الثانى بأقسامه فتدبر (قوله وجب رده الى أصله) شمل ذلك ستة أشياء كونه ياء منقلبة عن واو قيمة أو عن همزة كذيب بالياء فيقال ذؤيب بالهمزة أو واوا عن ياء كوفن أو ألفا عن واو كباب بموحدين أو عن ياء كنب بالنون أو معة لاعن صحيح كدينا وقرى اطا اذا أصلهما دار وقرى اطا بشد النون والراء فابدل من أول المثاليين ياء سا كنة فنقول فيهما دئير وقرى اطا فان كان الثانى غير لين فلا يرد لاصله كمتعد أصله مو تعد قلبت الواو تاء وأدغمت فى تاء الافتعال فنقول فيه متيعد بحذف تاء الافتعال لانما زائدة محلة بالصيغة (قوله أو محمولة الخ) مثلها المنقلبة عن همزة تلى همزة كالف آدم فيقال أو يدم بالواو فهنا موضع رابع تقاب فيه الالف الثانية واو أو قلب ياء فى واحد وهو ما أصلها الياء (قوله والتكسير فيما ذكرناه) أى من قلب الحرف الثانى بأقسامه ومحل ذلك ان تغير فيه شكل الاول والابنى الثانى على ما هو عليه كقيمة وقيم وديعة وديم

فان كان أصله الواو قلب واو افتقول فى قيمة قومة وفى باب بويب وان كان أصله الياء قلب ياء فتقول فى موقن ميقن وفى ناب نيب وشذو لم فى عيد عيب والقياس عوبه بقلب الياء واوالانها أصله لانه من عادى يعود فان كان ثانيا الاسم المصغر الفاضلة أو محمولة الاصل وجب قلبها واو افتقول فى ضارب ضو يرب وفى عاج عويج والتكسير فيما ذكرناه كالتصغير فتقول فى باب أبواب وفى ناب أنياب وفى ضارب ضوارب (ص) وكل المنقوص فى التصغير ما *

(قوله)

(قوله لم يحو الخ) غير حال من ثالثا لانه نعت نكرة قدم عليها أى مادام لم يحو حرف ثالثا غير التاء بأن لم يحو ثالثا أصلا كيدأ ويحو ثالثا هو تاء كسنة اماما فيه ثالث غير التاء فلا يرد اليه المحذوف كشاك الآتى الآن يكون غير التاء همزة وصل كاسم وابن فانه يرد معه المحذوف ولم يذكره هنا لانها تحذف فى التصغير للاستغناء عنها بضم الاول فيبقى على حرفين فيصدق عليه انه لم يحو ثالثا أصلا وعبر بالتاء دون الهاء ليشمل تاء بنت وأخت فيقال بنية وأخية برد المحذوف والاصل بنية وأخوة قلبت الواو ياء وأدغمت (قوله كا) مثال للمنعوص المكمل فى التصغير ان جعل بمعنى المشروب ويكون قصير للضرورة فيقال فيه مويه برد الهاء المنعوبة همزة فالمراد بالمنعوص حينئذ ما حنف منه حرف أصلى ولومع ابداله باسخر فان جعل ما الموصلة مثلا كما هو ظاهر صنيع الشارح خرج عن موضوع المسئلة لفرضا فى المحذوف منه حرف وهذا ثنائى الوضع فذكره للتنظير فى وجوب مطلق التكميل توصلا الى بناء فعيل نعم ان أريد بالمنعوص مطلق ناقص عن الثلاثة شمل الثنائى وضعا (قوله وعيدة) أى برد الواو التى هى فاؤها ويجوز ابدالها همزة فيقال أعيدة وتاؤها الآن هى التى تزداد فى تصغير المؤنث الثلاثى كسن لالتى كانت عوضا عن التاء لذهابها برد التاء لئلا يجتمع العوض والمعوض عنه وكذا يقال فى أخية وبنية تصغيراً وأخت و بنت (قوله وفى ماء مسمى به) أى لانه لا يصغر الا الاسماء المعربة بخلاف الافعال والحروف والمبنيات وقوله موى أى بقلب ألفها لوانها ثنائية بحو لقرينة زيادة ياء تدغم فيها ياء التصغير * واعلم ان الثنائى وضعا للماء يعلم له ثالث يرد اليه اختلاف فى تكديده فقليل يضعف ثانيه ثم يصغر فيقال من وهل وكى اعلاما منين وهليل وكى وفى لو ومالوى وموى والاصل لى لوى بالوارفت قلب ياء وجو ياوموى بالهمز لان تضعيف ما يكون بزيادة ألف تقلب همزة فيمنع ماء ثم تلب الهمزة ياء لأجل ياء التصغير جوازا كقلى الفارضى ويجوز موى بالهمزة وقيل يكمل بحرف علة أجنبى والياء أولى لعدم احتياجها الى زيادة عمل بل تدغم فى ياء التصغير من أول الامر فيقال منى وهلى وكى لوى وموى بشد الياء من أول الامر وجرم بهذا بعضهم وأجاز فى الكافية والتسهيل الوجهين لكن الثانى لا يتأتى فى نحو ما ولولان المعتل يجب تضعيفه عند التسمية به قبل أن يصغر فولا راحدا فيقال لوى وكى بالشدديد وماء بالهمز ثم يصغر بعد تضعيفه فلا يتأتى أن يزدافيه حرف علة لغير التضعيف فتدبر (قوله شويك) اعلم ان أصل شالك شاولك لانه من الشوكه فقياسه شالك بقلب الواو همزة كقائم وقد ورد كذلك فيصغر على شويك بقلب الهمزة ياء تدغم فيها ياء التصغير كقويم بشد الياء وأما شالك فقليل حذفت واوه على غير قياس فوزنه قال ويعرب على الكاف قبل التصغير وبعده ويصغر على شويك بسكون الياء وواوه منعوبة عن الألف الزائدة وأما الواو التى هى عين الكلمة فباقية على حذفها وهذا مجمل كلام الشارح وقيل قلبت العين وهى الواو موضع اللام ثم قلبت ياء لتطرفها وكسرت الكاف لمناسبتها وأعل كقاض فوزنه على هذا فالع وحكمه فى الاعراب والتصغير كقاض فيقال فى الرفع والجر شويك بكسر الكاف منونة والياء محذوفة لساكنين فهى كالثابتة وفى النصب شويكيا (قوله من الزوائد) أى وان كانت لا لحاق كقميس فى مقعفس (قوله ألحق تاء التأنيث) أى لانه من الثلاثى ما لا كاسيانى ومحل ذلك ما لم يختص بالمؤنث وضعا كخائض وطاقى والا لم تلحقه التاء فيقال حيض وطلق يحذف ألفهما وبلاتاء لانه فى الاصل صفة لمذكر أى شخص طاقى واذا صغرت هما لغير ترخيم قلت حوىض بشد الياء وطويلى بقلب ألفهما واوا لانها ثنائية زائدة (قوله فيقال فى المعطف عطيف) يشير الى أن التصغير لا يختص بالاعلام خلافا للفراء وتعلب والمعطف بكسر الميم الرداء وكذا العطف وقد عطف بالعطف أى ارتدبت بالرداء ككنا فى المصباح وقال الشاطبى المعطف العطف وهو الجانب من كل شئ وعطف الرجل جانبه من رأسه الى وركبيه ﴿ تنبيه ﴾ حكى سيبويه

لم يحو غير التاء ثالثا كما
(ش) المراد بالمنعوص هنا
ما نقص منه حرف فاذا صغر
هذا النوع من الاسماء فلا
يحو لو اما أن يكون ثنائيا
مجردا عن التاء أو ثنائيا
ملتبسا بها أو ثنائيا مجردا
عنها فان كان ثنائيا مجردا
عن التاء أو ملتبسا به ارد
اليه فى التصغير ما نقص منه
فيقال فى دم دى وفى شفة
شفيه وفى عدة وعيدة وفى
ماء مسمى به موى وان كان
على ثلاثة أحرف وثلاثه
غير تاء التأنيث صغر على
لفظه ولم يرد اليه شئ فتقول
فى شاك السلاح شويك
(ص)

ومن بترخيم يصغرا كتنفى
* بالاصل كالعطيف يعنى
المعطف

(ش) من التصغير نوع
يسمى تصغير الترخيم وهو
عبارة عن تصغير الاسم بعد
تجريدته من الزوائد التى
هى فيه فان كانت أصوله
ثلاثة صغر على فعيل ثم ان
كان المسمى به مذكرا
جرد عن التاء وان كان
مؤنثا ألحق تاء التأنيث
فيقال فى المعطف عطيف

حبيبة وفي سوداء سويدية
وان كانت أصوله أربعة
صغير على فعيل فتقول
في قرطاس قرطاس وفي
عصفور عصفور (ص)
واختم بالتأنيث ما صهرت
من

مؤنث عار ثلاثي كسبن

مالم يكن بالتأنيث ذاللس

كشجرو بقر وخس

وشذرك دون لبس ونذر

لحاق نا فيما ثلاثيا كثر

(ش) اذا صغر الثلاثي

المؤنث الخالي من علامة

التأنيث لحقه التاء عند

أمن اللبس وشذ حذفها

حينئذ فتقول في سن

سنيته وفي دار ديرة وفي

يديدية فان خيف اللبس

لم تلاحقه التاء فتقول في

شجرو بقر وخس شجير

وبقير وخيس بلاتاء اذلو

قلت شجيرة وبقيرة وخيسة

لالتبس بتصغير شجرة

وبقرة وخيسة المعدود

به مذكر ومما شذ فيه

الحذف عند أمن اللبس

قولهم في ذرد وحرب وقوس

ونعسل ذوبد وحرب

وقويس ونعيل وشذ أيضا

لحاق التاء فيما زاد على

ثلاثة أحرف كقولهم في

قدام قديدية (ص)

وصغروا شذوذ الذي التي

وذامع الفروع منها تواتر

(ش) التصغير من خواص

في تصغير ابراهيم واسماعيل للترخيم برهما وسمي عارده وشاذ لان فيه حذف أصلين وزائدين وقياسه عند
سبويه برهم وسمي على حذف الزوائد فقط وهي الهمزة والالف والياء وعند المبرد أيبره وأسميع لان
الهمزة عنده أصلية لان بعدها أربعة أصول ولا تزداد الهمزة ولا في بذات الأربعة في حذف الالف والياء
الزائدين وخامس الأصول لاختلاله بالصيغة وينبغي على ذلك تصغيره لغير الترخيم وكسيره فقياسهما عند
سبويه برهم وسمي على و ابراهيم وسمي على حذف زوائد المخلة بالصيغة وهي الهمزة والالف دون الياء
لانها لا قبل الآخر وعند المبرد أيبره وأسميع وأباريه وأسميع بحذف خامس الأصول لاختلاله بالصيغة
والياء قبله لزيادتها وقلب الالف ياء لصيرورتها لينة قبل الآخر والصحيح منه سبويه لانه المسموع
وحكى الكوفيون ابراهيم وسمي على بالياء وبراهمة وسمي على بتعويض الالف عن الياء والوجهان متصحيحا
فيقال ابراهيمون واسماعيلون (قوله وشذرك) أي لاتاء (قوله كثر) بفتح المثناة أي زاد على الثلاثي
من قولهم كثرته فكثرته أي غلبته وزدت عليه (قوله اذا صغر الثلاثي) أي الثلاثي حالا كما مثله وما لا بأن
صار بالتصغير ثلاثيا وهو نوعان أحدهما ما صغر ترخيم من نحو حبل وسوداء كما صغر الثاني ما كان رباعيا
بمدة قبل لانه المعتلة كسماء فتصغيره سمية لان أصله سمي بثلاث ياء آت الأولى للتصغير والثانية بدل المدة
والثالثة بدل الهمزة المنقلبة عن الواو لان أصل سماء سماء من مما يسمو فاذا حذف الثالثة لتوالي الامثال
بقي ثلاثيا فتلاحقه التاء وخرج بذلك نحو سعاد وزينب فيقال سعيدة بشذ الياء وزينب بالاناء واختص
الثلاثي بذلك خلفته (قوله في ذوداخ) هذه ألفاظ محفوظة صغرت بلاتاء مع انها مؤنثة شذوذ اجمعها
بعضهم بقوله

ذود وقوس وحرب درعها فرس * باب كذا نصف عرس فصحى عرب

وكذا فعل وشول بفتح المعجمة وسكون الواو جمع شائلة وهي الناقة التي أتى عليها من حملها أو رضعها
سبعة أشهر تحف لبنها وأما شائل بلاتاء فالناقة التي تشول بذنبها أي ترفقه للقاح وجمعها شول كراكم
وركع والذود بفتح المعجمة وسكون الواو من ثلاثة أبعرة إلى عشرة والمراد بالدرع درع الحديد أما يعني
القميص فذكر والذاب الناقة المسنة والنصف بفتح حين المرأة المتوسطة في العمر والعرس بالكسر امرأة
الرجل وهو المراد هنا أما بالضم فيطابق على طعام الوليمة وعلى الذكاح كما في القاموس (قوله وحرب)
قديقال هو من النوع الاول لان تصغيره بالتاء يلبس بحربة الحديد سم (قوله قديدية) أي بك
ادغام الدال وجعل ياء التصغير بينهما وقلب الالف ياء لانها مدة قبل الآخر والقياس حذف التاء (قوله
منها تواتر) مخالف لنصهم على انه لا يصغر من ألفاظ المؤنث الا تاء وهو المفهوم من التسهيل الآن يريد
بقوله منها أي من الفروع لا بقيد التصغير (قوله وشذ تصغير الذي الخ) لكن سوغه ان في الذي وذا
وفروعها مشبه بالاماء المتمكنة بكونها توصف بوصفها وتذكر وتؤنث وتجمع فاستبيح تصغيرها
لكن على وجه خواف به تصغير المتمكن فترك أولها على حاله من فتح كالذي وذا أو ضم كالأى وعوض
من الضم المجتبى للتصغير ألف من ياء في آخر غير المثني ووافقت المتمكن في زيادة ياء ثالثة ساكنة
بعد فتحة فليل الذي واللتيا بفتح اللام وادغام ياء التصغير في يائهما ثم ألف التعويض وضم لاهما لغنة
كما في التسهيل خلافا لمن أنكرها كالجرى في ديرة الغواص وفي تنزيهما اللبيان واللتيان بلاتاء ويض
عن الضم لطلو طما بالزيادة وفي الجمع على لغة من بناء اللذين في الرفع وتصغيره بفتح الدال وكسر الياء المدغم
فيها عند سبويه وكذا على لغة الأعراب في غير الرفع ويقال في الرفع اللذين بفتح الدال وضم الياء
وقالوا في جميع التي اللتيا بفتح وهو جمع اللتيا بعد حذف ألفه لالتقاء ساكنة مع ألف الجمع وفي

تصغير اللاتي اللو يتا بقلب الالف واوا وحذف الياء الاخيرة لانه لو قيل اللو يقيلا لم يكن كونه سدا سدا بالف التعويض مع أن ياء التصغير لا تصحب خمسة سواها أفاده سم وفي اللاتي انلو يادغام ياء التصغير في الياء الاخيرة بعد حذف الهمزة كما في النامضي (قوله ذباوتيا) أي بفتح الذال وشدا الياء وأصله ذباوتيا بثلاث يا آت الاولى عين الكلمة والثالثة لامها والوسطى ياء التصغير تخفف بحذف الاولى والثالثة الا يلزم فتح ياء التصغير لمساواة الالف وهي لا تحرك لشبهها بالالف التفسير واغتنق وقوع ياء التصغير ثمانية بكونه معضدا لما قصدوا من مخالفته للتمكين وقالوا في تشنية ديان وتيان وفي أولى بالقصر أليا بضم الهمزة على أصلها وفتح اللام وادغام ياء التصغير في الياء المتقلبة عن الالف والالف الاخيرة عوض عن ضم التصغير وفي أولاء بالمداء ليثا بهمزة بعد الياء ثم ألف التعويض والظاهر أن الياء ساكنة لا مشددة وأن الالف التي كانت قبل الهمزة حذفت لما قيل في اللو يتا ولم يصغر من الاشارات غير ذلك والله أعلم

(النسب)

سماء سيمويه باب الاضافة أيضا وابن الحاجب باب النسبة بالضم والكسر بمعنى الاضافة ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات الاول لفظي وهو ثلاثون زيادة ياء مشددة آخر المنسوب وكسر ما قبلها ونقل اعرابها الياء وأفاده المصنف بقوله ياء كيمالك كرمي الى آخر البيت والثاني معنوي وهو صيرورته اسما للملم يكن له وهو المنسوب بعد أن كان اسما للمنسوب اليه والثالث حكمي وهي معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد (قوله كيمالك كرمي) أفاد ان ياءه ليست بالنسب لان المشبه به غير المشبه والفرق بينهما ان سقوط ياء النسب لا يخل بالاسم لبقاء دلالة على المعنى المشعور به قبل وهو المنسوب اليه وسقوط ياء الكرمي يصير اللفظ لا معنى له ولما كان النسب معنى حادنا افتقر الى علامة تدل عليه كالتصغير وغيره وكانت من حروف اللين خلفها ولم تلحق الالف اثلا يصير الاعراب تقدير يا ولا الواو لثقلها وشدت الياء لئلا تلبس بياء المتكلم وتجرى عليها وجوه الاعراب (قوله أومدته) بالنسب عطفا على تالائه مفعول مقدم لثبنا بضم أوله مضارع أثبت وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة ولا ماهية والمراد بمدته أي التأنيث الالف المقصورة فقط وسين كركم الممدودة بقوله وهمز ذي مداح (قوله وان تكن) أي مدة التأنيث فقط وتربع مضارع ربت القوم من باب نفع صيرتهم أربعة وهذا استثناء من قوله أومدته المفيد وجوب حذفها مطلقا سواء كانت خامسة أو لا حرك ثاني ما هي فيه أو لا فافاد ان الوجوب في غير الاربعة بقيدها (قوله حسن) الارجح كونه خبرا عن حذفها وخبر قبلها محذوف للاشعار به أي جائز ان يكون منها على ربحان الحذف قال سم ويشعر به أيضا فهو قوله ولا صلى قلب يعتمى لانه بيان لمخالفة الاصل لها اه وفيه ان المخالفة تصدق بالمساراة (قوله بعد ثلاثة) خرج الواقعة بعد حرف كحى أو حرفين كمدى فسبأني حكمهما (قوله وجب حذفها) أي كراهة توالي أربع يا آت ويظهر أن ذلك فيما إذا سمي بنحو نحائي وكرامى بشدا الياء جمع بنحى وكرامى ثم نسب اليه فانه قبل النسب غير مصروف المنتهى الجمع تبعالما قبل التسمية لكون الياء من بنية الكلمة وبعد النسب مصروف لزوال صيغة الجمع بعروض ياء النسب قال ابن هشام فان قلت من قال في معنى يمان بتعويض الالف عن احدى ياء النسب اذا نسب اليه هل يحذف الالف كما يحذف الياء الاخيرة لانها بمنزلة الياء بن قلت لا كما نص عليه أبو علي لانفصالها والثقل انما هو في اجتماع الياء آت لافي وجودها منفصلة نكت (قوله مكى) بحذف التاء لئلا تقع حشوا ولئلا يجتمع علامتا تأنيث لو قيل في المؤنث مكية ومن اللحن قول العامة درهم خليفتي وقياسه خليفي كما سيأتي وقول المتكلمين في النسبة الى الذات ذاتي اصطلاح لم غير جار على اللغة كاستعمالهم الذات بمعنى الحقيقة مع ان المعروف لغة كونها بمعنى صاحبة ولا مشاحة في الاصطلاح تصريح بقياسه ذوري بحذف

ذوات ذباوتيا (ص)

(النسب)

ياء كيمالك كرمي زاد والنسب وكل ما تليسه كسر ورجب (ش) اذا أر يد اضافة شيء الى بلدا وقبيلة أو نحو ذلك جعل آخره ياء مشددة مكسورا ما قبلها فيقال في النسب الى دمشق دمشقي وإلى حمص حمصاني وإلى أجد

أجدى (ص)

ومثله ما حواه حذف وتا تأنيث أومدته لا تثبتا وان تكن أربع دنان سكن فقبلها واوا وحذفها

حسن

(ش) يعني انه اذا كان في آخر الاسم ياء كيمالك كرمي في كونها مشددة واقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا رجب حذفها وجعل ياء النسب موضعها فيقال في النسب الى الشافعي شافعي وفي النسب الى مرمي مرمي وكذلك اذا كان آخر الاسم تاء التأنيث رجب حذفها للنسب فيقال في النسب الى مكبة مكبي ومثل تاء التأنيث في وجوب الحذف للنسب ألف التأنيث المقصورة اذا كانت خامسة فصاعدا كخباري وخباري

أربعة

بحر كائن ما هي فيه كجزمي وجزى وان كانت رابعة سا كئنائى ما هي فيه كجلى جاز فيه وجهان أحدهما الحذف وهو المختار فتقول
 حبلى والثانى فليها واو فتقول حبلاوى (ص) (١٧٠) لشبهها الملحق والاصلى ما * لها والاصلى قلب يعتمى

والالف الجائر أربعا أزل
 كذلك بالمنقوص خامسا
 عزل

والحذف فى الياء رابعا أحق
 من

قلب وحتم قلب ثالث يعن
 (ش) يعنى ان ألف اللاحق
 المقصورة كالف التانيث
 فى وجوب الحذف ان كانت
 خامسة كجبرى وجبرى
 وجواز الحذف والقلب ان
 كانت رابعة كعلقى وعلقى
 وعلقوى لكن المختار هنا
 القلب عكس ألف التانيث
 واما الالف الاصلية فان
 كانت ثالثة قلبت واو اكصا
 وعصوى وفنى وفتوى وان
 كانت رابعة قلبت أيا وواو
 كاهوى وربما حذفت
 كلهى والاول هو المختار
 واليه أشار بقوله

* وللاصلى قلب يعتمى *
 أى يختار يقال اعتميت
 الشئ أى اخترته وان كانت
 خامسة فصاعدا وجب
 الحذف كصطفى فى مصطفى
 والى ذلك أشار بقوله
 * والالف الجائر أربعا أزل *
 وأشار بقوله كذلك
 بالمنقوص الى آخره الى انه
 اذا نسب الى المنقوص
 فان كانت ياءه ثالثة قلبت
 واو او فتش ما قبلها نحو
 شجوى فى شجى وان كانت

التاء وقلب ألفه واو او رد لامة المحذوفة (قوله بحر كائن ما هي فيه) أى لان الحركة كحرف خامس
 فى الثقل فيخفف بحذف الالف (قوله كجزمى) بفتح الجيم والميم والزى وصف بمعنى سريع
 يقال جاز جزى (قوله والثانى قلبها) ويجوز حينئذ زيادة ألف قبل الواو تشبيها بالممدودة كجلاوى
 (قوله لشبهها) أى فى كونها رابعة ذى ثنائى ساكن لانه لا تقع رابعة ذى ثنائى محرك الألف التانيث
 كفى التوضيح (قوله الملحق) بكسر الخاء أى الملحق كلمة بأخرى (قوله ما لها) أى حيث كانت
 رابعة ذى ثنائى ساكن أمامها خامسة فى البيت بعد هذا فقول الشارح يعنى الخ ليس مراعىا فيه
 ترتيب الابات (قوله والالف الجائر الخ) بالجيم أى الذى جاز رابعة فصار خامسا أو سادسا سواء
 كانت لللاحق أو بدل أصل أما ألف التانيث فتقدمت فى عموم قوله أو مدته لا تثبتا (قوله وحتم) خبر
 مقدم عن قلب ويعن بكسر العين صفة ثالت أى يعترض ويوجد أى يجب قلب كل ثالث معتل ألف مقصور
 كان أو ياء منقوص أما ألف التانيث واللاحق فلا يقعان ثالثين كما يقتضيه كلام الشارح (قوله جبرى)
 بفتح المهملة والموحدة وسكون الراء هو القراد وألفه لللاحق بسفرجل (قوله علقى) بفتح فسكون اسم
 نبت ملحق بجعفر (قوله الاصلية) أى المنقلبة عن أصل واو أو ياء لان الالف لا تكون غير منقلبة الا
 فى حرف أو شبهه (قوله فان كانت ثالثة الخ) هذا الحكم من قوله وحتم قلب ثالث (قوله قلبت واو)
 أى وان كان أصلها الياء لوجوب كسر ما قبل ياء النسب واجتماع الكسر والياء آت ثقيلا والالف لا تقبل
 الحركة (قوله يقال اعتميت الشئ) أى كاصطفيته وزنا ومعنى ويقال أيضا اعتماه يعتماه كاختاره
 يختاره كذلك قال طرفة

أرى الموت يعتام الكرام ويصطفى * عقيلة مال الفاحش المقشدد
 (قوله مصطفى) أى فقول العامة مصطفى ومصطفى لحن (قوله وأشار بقوله كذلك) أى الى
 آخر البيت بعده حكم اليا المثلثة من قوله وحتم قلب ثالث والرابعة من قوله والحذف فى الياء والخامسة
 من كذلك الخ فليرب فى شرح الابات مراعاة لسهولة العبارة (قوله وفتح ما قبلها) هذا ما أخذ من
 البيت الآتى (قوله فى شجى) أى بحذف الياء أصله شجى كفتح أعل كقاض فان جعلته بوزن فعيل
 من شجاء الحزن فهو مشجوق فتشجى بشد الياء كخلى وسيأتى فى قوله وألفه قوامه لى لام الخ (قوله
 قاضوى) ظاهره كالمصنف اطراده وذكروا غيرهما انه من شواذ النسب عند سيبويه قيل ولم يسمع الا فى قوله
 فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا * دراهم عند الخانوى ولا نقد

فجعل اسم مكان الجر حانية ونسب اليه بقلب الياء واو من قولهم حنوت عليه أى عطفت فسكانها تحنوا على
 ذوبها كالام والمعروف ان اسمها حانة بلاء (قوله وان كانت خامسة وجب حذفها) شمل نحو محي
 بثلاث ياء كزكى اسم فاعل من حى كزكى فتحذف ياءه الاخيرة لاجل ياء النسب ولا يزداد على ذلك عند
 المبرد فىقال محي يباء من مشددتين كما يقال فى النسبة الى أمية أمى وفيه وجه آخر وهو ان تحذف ياءه الاولى
 لتوالى الياء آت اذهى تشبه الزائد فى السكون فتقلب الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف الاخيرة
 للنسب فتقلب الالف واو او فيصير محوى بياء واحدة مشددة كاهوى ويرجع هذا عدم توالى الياء آت والاول
 انه ليس فيه الا حذف الياء الاخيرة كما تحذف من قاض (قوله وأول ذا القلب الخ) أى اجعل هذا القلب
 نالبا لانفتاح بان تفتح ما قبل الحرف ثم تقلبه فذا اسم اشارة مفعول أول لاول والقلب بدل منه وانفتاحا
 مفعوله الثانى أو ذا يعنى صاحب أى أول الحرف صاحب القلب أى المقلوب انفتاحا والاول أظهر لنصه على

رابعة حذفت نحو قاضى فى قاض وقصد قلب واو ان نحو قاضوى وان كانت خامسة فصاعدا وجب حذفها كعبدى
 فى معتد ومستهلى فى مستعل والجبرى القراد والائى جبركا والعالى نبت واحدة ملقاة (ص) وأول ذا القلب انفتاحا وفعل
 تأخر

وفعل عينهما افتتح وفعل (ش) يعني انه اذا قلبت ياء المنقوص واو اوجب فتح ما قبلها نحو شجوى وقاضى وأشار بقوله وفعل الى آخره الى أنه اذا نسب الى ما قبل آخره كسرة وكانت الكسرة مسبوقه بحرف واحد وجب التخفيف بحذف الكسرة فتنة فيقال في غير ترمى وفي دال دؤلى وفي ابل ابلى (ص) وقيل في المرمى صرموى * واختير في استعمالهم صرمى (ش) قد سبق أنه اذا كان آخر الاسم ياء مشددة مسبوقه بأكثر من حرفين وجب حذفها في النسب فيقال في

(١٧١)

الشافى شافى وفي صرمى صرمى وأشار هنا الى أنه اذا كانت احدي الياءين أصلا والاخرى زائدة فن العرب من يكتب في حذف الزائدة منهما ويبقى الاصلية ويقبلها واذا يقول في المرمى صرموى وهى لغة قليلة والختار اللغة الاولى وهى الحذف سواء كانتا زائدتين أم لا فتقول في الشافى شافى وفي صرمى صرمى (ص)

ونحو شى فتح ثانيه يجب وارده واذا ان يكن عنه قلب (ش) قد سبق حكم الياء المشددة المسبوقه بأكثر من حرفين وأشار هنا الى أنها اذا كانت مسبوقه بحرف واحد لم يحذف من الاسم في النسب شئ بل يفتح ثانيه ويقرب ثالثة واذا كان ثالثة ليس بدلا من وارم يغير وان كان بدلا من وارقلب واو فتقول في شى حيوى لانه من حيث وفي طى طوى

لانه من طوى (ص) وعلم التثنية ا حذف للنسب ومثل ذا في جمع تصحيح وجب

تأخر القلب عن الفتح (قوله وفعل) بفتح فكسر والثاني بضم فكسر منونا والثالث بكسرتين (قوله وجب فتح ما قبلها) ظاهره ان الفتح بعد القلب والتحقيق انه قبله كما يفهم من المتن لانه اذا أريد النسب الى نحو شج وعم فتحت عينه كما تفتح في غير الآتى فتقلب اللام ألفا فيصير شجى وعمى كفتى فتقلب الالف واو للنسب وكذا يقال في قاض (قوله وجب التخفيف الخ) أى لان الآخر يجب كسره لاجل الياء ولو بقي كسر ما قبله لاستولى الكسر على أكثر الكلمة فينقل فان سبقت الكسرة بأكثر من حرف فلا تغير سواء كانت في خماسي كجحمرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء فجمحة للجوز أم رباعى تحرك ثانيه كجندل بضم الجيم أو فتحتها وفتح النون وكسر الدال تجتمع الحجارة وكذا ان سكن ثانيه على الأوجه كتغلب وقد سمع الكسر والفتح في غلبى ويحصى ويثرى والفتح عند الخليل وسيدويه سماعى وقاسه غيرهما فيقال مغربى ومشرقى بالفتح (قوله دؤلى) بضم المهملة وفتح الهمزة وهذا ان كانت مكسورة في دئ (قوله ابلى) بكسر الهمزة وفتح الموحدة بعد كسر هاء ابل (قوله وقيل في المرمى الخ) هذا البيت متعلق بقوله ومثله مما حواه ا حذف واهله آخره لارتباط الايات المارة ببعضها (قوله قايصة) في الارتشاف انه شاذ (قوله بحرف واحد) وستأتى المسبوقه بحرفين في قوله وألحفوا مع لام (قوله حيوى) أى لانه لما فتحت الياء الاولى في حيى قلبت الثانية ألفا فتحر كها وانفتح ما قبلها فصار كفتى فقلب الالف واو للنسب وكذا يقال في طى الا أن ياءه الاولى بعد تحريكها ترد الى أصلها وهو الوارل زال مقتضى قلبها ياء وهو اجتماعها ساكنة مع الياء في أصله وهو طوى فيصير طوى بلادغام لوجوب فتح ثانيه كما في المتن ولان اجتماع المثنيين فيه عارض بخلاف ما ثانيه واومشدة قبل النسب كدو للفلاة الواصلة فلا يغير بل يقال دوى بالادغام ولم تقلب عين حيوى ونحوه لغامع تحركها وانفتح ما قبلها لان حر كنها عارضة ولما فيه من اللبس ولا لامها كذلك لسكون ما بعدها كما سيأتى في قوله

* من واو اياء يتحرك أصل * الخ كيف وياء النسب تقتضى قلب الالف واو لوجوب كسر ما قبلها (قوله انشيد) أى المثني وما ألحق به كائنين فبرد الى واحده المقدور يقال انى ببقاء همزة الوصل لانها عوض عن لامه أى المحذوفة ويجوز نوى بلا همز لرد اللام اذا صله نون كاسيأتى عند قوله واجبر برد اللام (قوله أوجع تصحيح) وما ألحق به كعشرين فيقال عشرين (قوله وأعر به بالالف) فان أعر به بحركات النون فلا حذف وكذا في الجمع وما ألحق بهما (قوله وثالث) مبتدأ سوغه الوصف بالظرف وحذف خبره والجار متعلق بحذف والمسوغ لا ابتداء كونه صفة لمحذوف أى وحرف ثالث (قوله وجب حذف الياء المكسورة) أى أصلية كانت كطبيب أو منقلبة عن واو كيمت أو زائدة كغز بل تصغير غزال كانص عليه فتقول ميني وغز بل بسكون الياء وكسر ما بعدها لكراهة اجتماع الياءات والكسرتين فتقول المصنف وثالث بيان للواقع في طبيب لا قيدا للربعة كما ذكر كذلك ولو قال ونحو ثالث لطبيب حذف لوفى بالمراد (قوله الى طي) ياء مشددة فهمزة وقوله طيى بسكون الياء وكسر الهمزة (قوله بابدال الياء) أى الساكنة بعد حذف المكسورة على غير قياس لانها لا تبدل الا بالمتحركة فلو قيل يحذف الساكنة وقلب المتحركة الغال كان قياسا

(ش) يحذف من المنسوب اليه ما فيه من علامة تنذية أوجع تصحيح فاذا سميت رجلا زيدان وأعر به بالالف فواو الياء جوا ونصب اقلت زيدى وتقول فيمن اسمه زيدون اذا أعر به بالحروف زيدى وفيمن اسمه هندات هندى (ص) وثالث من نحو طبيب حذف * وشذطائى مقولا بالالف (ش) قد سبق انه يجب كسر ما قبل ياء النسب فاذا وقع قبل الحرف الذى يجب كسره في النسب ياء مكسورة مدغم فيها ياء وجب حذف الياء المكسورة فتقول في طبيب طبى وقياس النسب الى طيى طبيى لكن تركوا القياس وقالوا طائى بابدال الياء ألفا

فلو كانت الياء المدغم فيها مفتوحة لم تحذف نحو هيبخى في هيبخ والهيبيخ الغلام الممتلئ والاني هيبخعة (ص) وفعل في فعيلة التزم
 فعل في فعيلة حتم (ش) يقال في النسب الى فعيلة فعل يفتح عينه وحذف يائه ان لم يكن معتل العين ولا مضاعفا كما سيأتي فتقول في
 حنيئة حني وفي النسب الى فعيلة فعل يفتح عينه وحذف يائه ان لم يكن مضاعفا فتقول في جهينة جهني (ص) والحقوا معسل لام هريا *
 من المثلين بما التا وليا (ش) يعني أن (١٧٢) ما كان على فعيل أو فعيل بالياء وكان معتل اللام حكمه حكم ما فيه

اسقاطي (قوله ولو كانت الياء الح) مثله ما لو كانت الياء المكسورة مفردة لا مدغم فيها نحو فعيل يضم
 الميم وسكون العين المحجمة وهو الولد اذا أرضعته أمه وهي نوطأ حاملا فلا تحذف لنقص ثقلها بل يقال مغيلي
 (قوله هيبخ) بفتح الهاء والموحدة وشدة التحتية المفتوحة آخره محجمة (قوله وفعل في فعيلة) بفتح
 فائهما والثانيين بالضم وفعيلة فيهما غير مصروف للعلمية على الوزن والتأنيث لكنه تون الثانية للضرورة
 (قوله وحذف يائه) أي فرقا بين المذكر والمؤنث كحفي وشريفي في حنيف وشريف ولم يعكس لان الهاء
 تحذف للنسب فتنبه الياء والحذف يأنس بمثله ثم فتحت عينه لئلا يتوالى كسر تان كما صر في نمر وشدا بقاء
 الياء في الفاظ نهوا على الاصل المرفوض كقوله

واست بنعوى يولك اسانه * ولكن سلبق أقول فأعرب

نسبة الى السليقة وهي الطليعة وحقه سلق (قوله عريا) أي خلا من الناء ومن المثلين حال من ضمير
 عري (قوله في وجوب حذف يائه) أي الزائدة وهي الساكنة كراهة توالي الياءات فتقلب الثانية واوا
 اما رجوعا لاصلها كقصي وعدى وعلى أولا جل ياء النسب كولي فيقال ولوى وتفتح عينه كما صر (قوله لم
 تحذف منها شيء) أي قياسا عند سيبويه بل يقتصر على ما ورد وقاسه المبدل كثرته كفتي وقرشي وهذا
 في ثقيف وقريش وهذيل (قوله عقيل) بالفتح اسم رجل وبالضم قبيلة (قوله قليلة) بالضم تصغير قلة
 تطلق على ماء كالجرة وعلى أعلى الشيء كقلة الجبل وقلة الانسان رأسه (قوله نحو كساء) قال ابن هشام
 مثله ماء فتقول مائي وماوي لان الهمة بدل غاية الامر ان المبدل منه في كساء واو وفي ماء هاء اه ومقتضاه
 جواز الوجهين فيه ولو قبل التسمية لكن المسموع قبلها القاب كافي الاشمو في ومثل ماء شاء (قوله
 فوجهان) أي والاحسن في ألف الحاق القاب في المنقلبة عن أصل التصحيح كما صر (قوله لصدر جملة)
 أي مسمى بهما لصدر ماركب من جاء أي ولو عدد يافت قول خسي في خمسة عشر مسمى به أولا كما يقتضيه كلام
 الفارسي ومثل ذلك ما سمي به من نحو حيثما وأيما ولولا ولوما من المركبات فتقول حيثي ولوى بالتخفيف
 لا يهيس من الثنائي الآتي في قوله ومضاعف الثاني الخ بل رباعي حذف عجزه (قوله ولثان) عطف على
 لصدر وتما بالبناء للفاعل على صفته وازدادة معول تمام (قوله أواب) بنقل فتح الهمة للواو (قوله أو ماله)
 عطف على ابن أي أو مبدوءة بماله الخ وعطفه على ثان مفسد قيل هو عطف عام اشموله الابن وغيره من كل
 ما يتعرف بالازدادة كغلام زيد كما مثله الشارح تبع الابن الناظم وورده أن عطف العام لا يكون الا بالواو
 وأيضاً فرادهم بالمضاف الذي ينسب لصدوره فقط أو عجزه فقط ما كان علما بالوضع أو بالغلبة أما غير العلم
 كغلام زيد فلا ينسب مما هذا لانه ليس مجموعا معني مفرد ينسب اليه بل ينسب فيه الى غلام وحده والى زيد
 وحده بحسب المراد فهو من النسبة الى المفرد لا المضاف وجعله عطف مرادف بأن يراد بماله التعريف
 وبالمصدر بابن أو آب شيء واحد وهو العلم بالغلبة كابن الزبير تكرار بلا فائدة فالاولى أن يراد بالمصدر بابن أو
 أب ما كان كشيء من الاعلام الوضعية كأبي بكر وابن وردان ومثله أم كلثوم وبالمعرف بالثاني العلم الغلبي
 كابن عمر فانه قبل غلبته على ذلك الشخص استعمل فيه مضافا غير علم فتعرف أوله بشانية ثم غلب عليه دون

لثاء في وجوب حذف يائه
 وفتح عينه فتقول في
 عدى عدوى وفي قصي
 قصوى كما تقول في أمية
 أموى فان كان فعيل
 وفعيل صحیح اللام لم
 يحذف منها شيء فتقول
 في عقيل عقيلي وفي عقيل
 عقيلي (ص)

وعموما ما كان كالطويله *
 وهكذا ما كان كالجليله
 (ش) يعني أن ما كان على
 فعيلة وكان معتل العين
 أو مضاعفا لا تحذف يائه
 في النسب فتقول في طويلة
 طويل وفي جلييلة جليلي
 وكذلك أيضا ما كان على
 فعيلة وكان مضاعفا فتقول
 في قليلة قليلي (ص)

وهمز ذي مد يثاق في النسب
 ما كان في تشبيه له انشعب
 (ش) حكم همزة الممدود
 في النسب حكمها في
 التشبيه فان كانت زائدة
 للتأنيث قلبت واوا نحو
 حراوى في حراء أو زائدة
 للإخاق كعلاء أو بدلا من
 نال نحو كساء فوجهان
 المصحح نحو علبائي
 ريكسائي والقلب نحو

سائر

علباوى ركساوى أو أصلا فالصحيح لا غير نحو قرأتى في قراء (ص)

وانسب لصدر جملة وصدرا * ركب من جاء ولثان تمام
 فيما سوى هذا النسب للاول * ما لم يخف لبس كعبد الاشهل
 (ش) اذا نسب الى الاسم المركب فان كان مركبا تركيب سجلة
 أو تركيب من جرح حذف عجزه وألحق صدره ياء النسب فتقول في تأبط شرانا بطي

سائر اخوانه فصارت تعرفه بالعلمية وأما غير السكنية من الاعلام الوضعية كاسرى القيس وعبد شمس فهو المراد بقوله فيما سوى هذا الخ والفرق بين السكنية والعلم بالغلبة المصدرين بان ان علمية السكنية بالوضع والثاني بالغلبة أفاده الصبان السكن هذا الحل لا يناسب تمثيل الشارح للقسم الاول بان الزبير لانه علم غاي كائن عمرا لا كنية فالخاصل أن المركب الإضافي ان كان علميا بالوضع غير كنية نسب المصدره ان أمن اللبس فان لم يؤمن أو كان كنية أو علميا بالغلبة نسب الى عجزه وليس علميا أصلا فليس مما نحن فيه خلافا لتمثيل الشارح بغلام زيد ولا يصح حمله على المجهول علم لانه حينئذ من الاول قال الاسقاطى الآن يحمل على ما اذا غلب على واحد من غلمان زيد كما في ابن عمر اه ومقتضاه أن العلم الغلبى لا يشترط تصديره بان وعلى هذا فالخلاص مما مر أن يراد بقوله بان أو اب ما يعم السكنية والعلم الغلبى المصدريهما وبالعرف بالثاني العلم الغلبى غير المصدريهما كغلام زيد اذا غلب فالتأم كلام الشارح بالتمن ويدفع الاعتراض عنهما وعن ابن المصنف ويكون المظف مغايرا فتدبر (قوله وفي بعلمك الخ) أى رى معديكرب معدى ومعدي لانه بعد حذف الجزء الثانى يصير منقوصا كقماض فيجوز فيه ما مر (قوله فان كان صدره ابنا الخ) أى بان كان كنية أو علميا غلبا وقوله أو كان معر فالخ أى بان كان علميا غلبا غير مصدر كغلام زيد (قوله فان لم يكن كذلك) أى بان كان علميا بالوضع غير كنية أما غير العلم أصلا فخرج كما مر (قوله اسرى) أى بكسر الراء بعدها همزة ويقال اسرى بفتح الميم والراء وحذف همزة الوصل وهذا هو المطرد عند سيبويه لانه المسموع تصريح (قوله مامنه حذف) مامنه اسم مفعول اجبر ونائب فاعل حذف ضمير اللام فهو صلة جرت على غير صاحبها وهاء تفعول لما أى اجبر الاسم الذى حذف لانه ردها اليه وقوله جواز أى جبر اذا جواز أو جازرا (قوله فى جمى التصحيح) متعلق بالف ولا فائدة لذكر جمع المذكور مع التثنية لان ما يرد فيه يرد فيها بلا عكس كلام أب وأخ فانها ترد فى التثنية دون الجمع الا أن يدعى ردها فيه ثم حذفها للاعلال واقتصر فى التسهيل على التثنية وجمع المؤنث (قوله بهندى) أى فى هذه الثلاثة وهى جمعا التصحيح والتثنية توفيه أى جبر فى النسب وجوبا (قوله جازلك الخ) أى بشرط صحة العين والواجب الجبر وان لم يجبر فى التثنية كشاة فان أصلها شوهة لجمع على شياء حذف لامها وهى الهاء تخفيفا وقصد تعويض التاء عنها ففتحت الواو بعد سكونها لاجلها ثم قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فتد لاما فى النسب ويقال شوهى بسكون الواو عند الاخفش لانه يسكن فيه بأصله السكون وعند سيبويه والجمهور شاهى لان الجبور عندهم تفتح عينه وان سكنت فى الاصل فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتقول فى ذى وذات بمعنى صاحب ذوى بفتح الذال والواو اتفاقا لان أصله فعل بفتح العين عندهما كما مر فى باب الاعراب فتد لامة وتقلب ألفا ثم الالف واو لاجل الياء كفتى قاله الدمامينى اه صبان ورد اللام فى هذا واجب لشيئين اعتلال عينه وردها فى تثنية ذات نحو ذواتا أو ننان السكن ينظر لم تقاب العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويقال ذوى كشاهى وليس فيه تولى اعلالين لصحة اللام بعد النسب وليس هذا مثل طورى المتقدم لعروض حركة العين فيه وأصلها هنا بل هذا أولى بالقلب من شاهى العارض الحركة كما مر فتأمل (قوله يدورى) أى بسكون الدال عند الاخفش تبعها الاصلها بفتحها عند سيبويه لما مر وهو الصحيح وبه ورد السماع ومثله نحو دم وغدما أصل عينه السكون اذا ردت لامة فى النسب وجواز الرد عنه فى ذلك انه اهو عندهم يقول فى تثنية يدان ودمان امان يقول يدان بارد فلا يجوز ضميره (قوله بنوى) أى بخنثى همزة الوصل لانها عوض اللام فلا يجمع بينهما وانى بآيات همزة وحذف اللام وكذا كل ما حذف لامة وعوض عنها همزة كامم واست (قوله علمنا المذكور) قيد لصحة جمعه بالواو والنون وأخت أبوى وأخوى كقولهم ابوان وأخوان وأخوات (ص)

وألقى عجزه ياء النسب فتقول فى ابن الزبير زبيرى وفى أبى بكر بكبرى وفى غلام زيد زبدي فان لم يكن كذلك فان لم يخف لبس عند حذف عجزه حذف عجزه ونسب الى صدره فتقول فى اسرى القيس اسرى وان خيف لبس حذف صدره ونسب الى عجزه فتقول فى عبد الاشهل وعبد القيس أشهلى وقيسى (ص) واجبر يرد اللام مامنه حذف

جواز ان لم يك رده ألف فى جمى التصحيح أوف التثنية وحق محبور بهندى توفيه (ش) اذا كان المنسوب اليه محذوف اللام فلا يخلو اما أن تكون لامة مستحقة للرد فى جمى التصحيح أوفى التثنية أولا فان لم تكن مستحقة للرد فيما ذكر جازلك فى النسب الرد وتركه فتقول فى يد وابن يدورى وبنوى أو يدى وابنى كقولهم فى التثنية يدان وابنان وفى يد علمنا كريدون وان كانت مستحقة للرد فى جمى التصحيح أوفى التثنية وجب ردها فى النسب فتقول فى أب وأخ وأخت أبوى وأخوى كقولهم ابوان وأخوان وأخوات (ص)

و بأخ واختا وابن بنتا * ألقى ويونس أبي حذف التا (ش) مذهب الخليل وسيبويه رحمهما الله تعالى الخاق أخت و بنت في النسب
 باخ وابن في حذف منهما التا أثبت (١٧٤) ويرد اليهما المحذوف فيقال أخوى و بنوى كما يفعل ذلك باخ وابن

ومذهب يونس أنه ينسب اليهما على لفظيهما فتقول أختي و بنتي (ص) وضاعف الثاني من ثنائي ثانيه ذولين كالاولائي (ش) اذا نسب الى ثنائي لاناثله فلا يخالو الثاني من أن يكون حرفا صحيحا أو حرفا معطلا فان كان حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه فتقول في كم ككي وككي وان كان حرفا معطلا بالواو وجب تضعيفه فتقول في لولوى وان كان الحرف الثاني ألفا وضاعف وأبدات الثانية همزة فتقول في رجل اسمه لالائي ويجوز قاب الهمزة واوا فتقول لاوى (ص) وان يكن كشية ما لفاعدم خبره وفتح عينه التزم (ش) اذا نسب الى اسم محذوف الغاء فلا يخالو اما أن يكون صحيح اللام أو معطلا فان كان صحيحها لم يرد اليه المحذوف فتقول في عدة وصفة عدى وصفي وان كان معطلا وجب الرد ويجب أيضا عند سيبويه فتح عينه فتقول في شية وشوى (ص) والواحد ذكر ناسبا للجمع * ان لم يشابه واحدا بالوضع

(قوله ألقى) أى في ثبوت الجبر برد اللام بالنظر لجوبه وجوازه فلا ينافى وجوبه في بنت كاخت دون ما ألقى به وهو ابن وانما أعاد ذلك مع شمول قوله واجبر برد اللام له تنبيهها على خلاف يونس (قوله ويونس) يقرأ غير مصروف على أصله اذا حاجة بالوزن الى صرفه (قوله أخت) انما ضمت همزتها لتدل على ان المذهب منها واو وخضبت بذلك دون أخ لاجل التاء اللازمة لها واصلها ووقفا كالامم الثلاثي صحاح (قوله أخوى و بنوى) أى بفتح أولهما وثانيهما لانه أصلهما ولا يضر التباسهما بالنسب الى أخ وابن لانهم لا يبالون به في النسب صبان (قوله ومذهب يونس الخ) أى لان التاء وان أشعرت بالتأنيث تشبهه ما جبت وسحت في سكون ما قبلها والوقف عليها بالتاء وكتابتها مجرورة فكأنها من بنية السكامة وورده حذفها في الجمع كتاء التأنيث فيقال بنات وأخوات دون بنات وأختات (قوله كالاولائي) أى كما يقال لائي بـمدة فهمزة فياء مشددة في النسب الى لا (قوله الى ثنائي) أى وضعه وقرأ من الثنائي لا بالوضع في قوله واجبر الخ (قوله فتقول في لواخ) أى سواء كانت اسم رجل أردت النسبة اليه أو قصدت نسبة شخص الى لفظها لا كشاره منها فتقول لوى بالادغام لاجتماع المثليين فيه قبل النسب عند تضعيفه فصار كجودود وأما نحو كى وفي فتقول فيه كيوى وفيوى بالادغام كحيوى في حى لعدم اجتماع المثليين اذ الياء الزائدة تقلب واللفظ وانما يدغم طوى لى لى (قوله ويجوز قاب الهمزة واوا) أى كالمبدلة عن أصل في نحو كساء كذا في التصريح وفيه أن الهمزة بدل عن الالف الزائدة للتضعيف لاعتق أن أصل فالاولى ان تشبهه بالمقلبة عن ألف الاخاق في نحو علماء الأنا يقال لما كان التضمين هنا لتصيير السكامة ثلاثية كان بمنزلة الاصل فتدبر (قوله وان يكن كشية الخ) شروع في بيان محذوف الغاء بعد ان بين محذوف اللام وترك محذوف العين لاعتقته جدا انظر الاشمونى (قوله عند سيبويه) أى لانه يفتح عين المحبور وان كان أصلها السكون وأما الاخفش فيسكن ما أصله السكون (قوله في شية) هى لون يخالف لون سائر البدن من الفرس وغيره وأصلها وثنى بكسر فسكون كوردة في عدة نقلت كسرة الواو لما بعدها وحذفت وعوض عنها التاء (قوله وشوى) أى بفتح الشين عند سيبويه والواو الاولى فاء السكامة مكسورة على أصلها والثانية منقلبة عن اللام لانه لما ردت فاؤه فتحت عينه فقلبت لامه وهى الياء ألغاهم والياء النسب كفى فتى وأما الاخفش فيقول وشى يسكون الشين وكسر ياء السكامة لاجل ياء النسب وانما سحت الياء لسكون ما قبلها ومثل ذلك دية سيبويه يقول ودوى والاخفش ودنى (قوله ناسبا للجمع) قال الشاطبى أراد الجمع اللغوى ليشمل التثنية كالمكسر والسالمين اه وفيه أن حكم التثنية والسالمين علم من قوله هو علم التثنية اختلف للنسب * الخ مع انه يدخل في الجمع اللغوى اسم الجمع كقوم والنسب اليه على لفظه كفى التثنية لاسم الجنس الجمى كمنمل قال الدمامينى ولا يعلم أين نسب اليه أم الى مفردة الا الله تعالى استسقط التاء في النسب اليه صبان (قوله حى بواحدة) أى ان لم يتغير المعنى والنسب الى الجمع نفسه كأعرابى اذ لو قيل عربى ردا الى مفردة لتبادر الاعم والقصد الاختصاص الأعراب بسكان البوادرى وعموم العرب لهم وغيرهم قاله أبو حيان (قوله فرضى) أى بفتح الغاء والراء لان واحدا الفرائض فريضة

* وفعل في فميلة التزم * وفروهم فرائضى خطأ كقوهم كتبى وآفاقى وفلاسى في النسب الى كتب وآفاق وفلاسى والقياس كتابى وآفاقى وفلاسى بالرد الى الواحد فتعذف الواو من فلاسوة على قاعدة النسب الى ما فيه واو رابعة فصاعدا قبلها ضمة لكن قيل ان فرائض مما جرى كالم كائنار فلا يكون النسب اليه خطأ

(قوله)

(ش) اذا نسب الى جمع باقى على جمعته حى بواحدة ونسب اليه كقولاك في

النسب الى الفرائض فرضى هذا ان لم يكن جاريا مجرى العلم

فان أجرى مجراه كانصارا نسب اليه على لفظه فتقول في أنصار انصارى وكذا ان كان عالما فتقول في أنمار أنمارى (ص)
ومع فاعل وفعال فعل * في نسب أغنى عن الياف قبل (ش) يستغنى غالباً (١٧٥) النسب عن يائه ببناء الاسم على فاعل بمعنى

صاحب كذا نحو ناصر
ولابن أى صاحب ثمر
وصاحب لبن وبينائه على
فصال في الحرف غالباً
كبقال وبزاز وقد يكون
فعال بمعنى صاحب كذا
وجعل منه قوله تعالى وما
ربك بظالم للعبيد أى بذى
ظلم وقد يستغنى عن ياء
النسب أيضاً بفعل بمعنى
صاحب كذا نحو رجل طعم
ولبس أى صاحب طعام
ولباس وأنشده سيدي رحمه
الله تعالى

لست بلبلى ولكنى نهر
لا أدلج الليل ولكنى أنشكر
أى ولكنى نهارى أى حامل
بالنهار (ص)

وغير ما أسلفته مقرر *
على الذى ينقل منه اقتصر
(ش) أى ما جاء من المنسوب
مخالف السابق تقريره فهو
من شواذ النسب التى تحفظ
ولا يقاس عليها كقولهم
في النسب الى البصرة

بصرى والى الدهر دهرى
والى سرورى وى (ص)

الوقف
تنويناً اترفتح اجعل ألفاً
وقفاً ولو غير فتح احذف
(ش) أى اذا وقف على
الاسم المنون فان كان
التنوين واقفاً بعد فتحة
أبدل ألفاً ويشمل ذلك

(قوله فان أجرى الخ) شمل العلم بالوضع كأمصار وكلاب أو بالقلبة كالناصر وفرائض للاسم المخصوص واسم
الجمع كصاحب واسم الجنس كشجر والجمع الذى لا واحد له من لفظه كعباديد فسكها ينسب الى لفظها (قوله)
وسمع فاعل الخ) فدل بفتح فكسر مبتدأ خبره أغنى ومع حال من فاعله والمعية فى الحسب فقط وهذه الصبغ
غير مقيسة عند سيديوه وان كثر بعضها فلا يقال دقاق وفكاه وبرار لبيع الدقيق والفا كهة والبرقياس على
ما سمع من نحو عطار وبقال والمبرد يقيسه (قوله على فاعل الخ) والفرق بين فاعل هذا واسم الفاعل
ان الثانى يفيد العلاج ويقبل التأخذ دون الاول (قوله وجعل منه قوله تعالى الخ) أى لان جعله صيغة مبالغة
يوهم ثبوت أصل الظلم تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً واجب أيضاً بان النفي منصب على المقيد وهو الظلم مع
قيده وهو كثرته معاً كما فى قوله تعالى ولا شفيع بطاع اذ المقصود نفي الشفيع أصلاً فهو حينئذ بمعنى اسم
الفاعل وعمل عنه تعريضاً بان ثم ظلاماً للعبيد من ولاية الجور وبان العبيد جمع كثره غنى عن مقابلة بالكثرة
(قوله الى البصرة) بفتح الباء بصرى بكسرها والقياس الفتح وهو مسموع أيضاً لكن قيل ان بصرة
العراق مثلثة الباء فيجوز فى المنسوب اليها الفتح والكسر بلا شذوذ ويتمنع الضم لثلاث التمس بالنسب الى
بصرى كجبلى بلد بالشام اذ انسب اليها بحذف الالف كذا قيل وفيه انهم لا يبالون باللبس فى هذا الباب كما مر
(قوله دهرى) بضم الدال الشيع الكبير والقياس فتحها والله أعلم

هو قطع النطق عند آخر الكلمة وهو ما اختارى بالمشاة بالتحتمية بان قصداً لذاته أو اضطرارى بان قطع
النفس عنده أو اختارى بالموحدة بان يختبر به الشخص هل يحسن الوقف على نحو عم واقتضاء بالوجه الآتى
وعلى نحو ألا يسجدوا وأما اشتملت مما يتوهم انه لفظ واحد وهو فى التقدير أكثر فان امانى الاخير ليست
هى الشرطية بل أم العاطفة وما الموصولة فيوقف على أم مفصولة من ما وأما الايسجدوا فعلى قراءة السكاسى
بتخفيف ألفهى حرف استفتاح وبالتنبيه أو المنادى مخدوف واسجدوا فاعل أمر فيوقف على يامفصولة
من اسجدوا وكان حقه أن يفصل فى الخط أيضاً لكن وصل الى المصحف العثمانى فصار بصورة المضارع لفظاً
وخطاً وفى التقدير غيره وعلى قراءة الباقيين بالتشديد فهى أن الناصبة مدغمة فى لا الزائدة ولذا سقطت نون
المضارع والمصدر المنسبك مفعول يمتدون بحذف الخافض أى لا يمتدون الى السجود فيوقف على أن
عند قطع النفس أو على لا دون يالانهاجر كلمة وقيل غير ذلك والمقصود هنا الاول وهو يرجع الى ثمانية أنواع
من التغيير غالباً بمجموعة فى قوله

زيادة حذف اسكان ونقل كذا * التضعيف والنون والاشمام والبدل

وقد لا يغير أصلاً كالفتى والقاضى وحبل (قوله تنويناً اثر) بنقل كسرة الهمزة الى النون الساكنة
قبلها (قوله رفقا) أى فى الوقف أو لاجله أو واقفاً (قوله أبدل ألفاً) أى وجوباً فى غير لغة ربيعة
وجوازاً فيها كما نقله الصبان (قوله وشمل ذلك الخ) شمل أيضاً المقصور كرايت فتى فالفه فى النسب
بدل من التنوين وفى غيره لام السكامة عادت لحذف التنوين عند سيديويه والجمهور وقيل بدل من
التنوين مطلقاً فية سماعه على الالف المخدوفة وقيل لام السكامة مطلقاً فيقدر عليها بدليل امالتها وكتبها
بالياء ووقوعها قافية والالف بدل التنوين لا تصلح لذلك (قوله حذف) أى فى الاشهر ولغة الازد قبله واوا
بعد الضمة وباء بعد الكسرة (قوله اذن) فاعل أشبهت أى أشبهت المنون صورة لانها ثلاثية بخلاف
لن (قوله على هاء الضمير) أى المتصل بخلاف هو وهى فلا يحذف منهما شئ لتعاضدهما بالحركة

ما فتحت للاحراب نحو رأيت زيدا وما فتحت لغير الاحراب كقولك فى ايها ويا ايها ويا وان كان التنوين واقفاً بعد ضمة أو كسرة حذف
وسكن كقولك فى جاء يدوم رت بز يدعاز يدوم رت بز يد (ص) واحذف لوقف فى سوى اضطرار * صالة غير الفتح فى الاضمار
وأشبهت اذن منوناً صاحب * فالله فى الوقف نونها قلب (ش) اذا وقف على هاء الضمير فان كانت ضمومة نحو رأيت أو مكسورة نحو مررت به

حذفت صلتها ووقف على الهاء سا كنة الالف الضرورة وان كانت مفتوحة نحو هندرايتها ووقف على الالف ولم تحذف وشبهوا اذن بالمنصوب المنون فابدلوا نونها ألفا في الوقف (ص) وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما * لم ينصب اولي من ثبوت فاعلموا وغير ذي التنوين بالعكس وفي * نحو مصر لزوم رد اليا اقفى (ش) اذا وقف على المنقوص المنون فان كان منصوبا أبدل من تنوينه ألف نحو رأيت قاضيا وان لم يكن منصوبا (١٧٦) فاختار الوقف عليه بالحذف الا ان يكون محذوف العين أو الفاء كإسباني فتقول

(قوله حذفت صلتها) أي حرف العلة المتصل بهامن جنس حركتها (قوله الالف الضرورة) أي فتشبت صلة الفتح وغيره وانما يكون ذلك في آخر العروض أو الضرب كقوله ومهمه مغبرة أرجاؤه * كأن لون أرضه مجاؤه

بأثبت الواو بعد الهاء (قوله فابدلوا) أي الجهور ونونها ألفا وغيرهم يقف بالنون كان ولان وأمارسها فقبل بالالف كالصنف وقيل بالنون وقيل ان ألغيت فبالنون لثمة من عن اذا الشرطية وان أهملت فبالالف كافي المغنى وينبغي تفريع القولين الاولين على الوقف فن وقف بالنون أو الالف رسمها بما ولا وجه لرسمها بالنون عندهم يقف بالالف ولا عكسه اذا الوقف على مرسوم الخط وأما الثالث فتقول مستقل غير مفرع على غيره ومحل الخلاف في غير القرآن اما فيه فبالالف وقفا وخطا اجاعا كافي الاتقان وغيره صبان (قوله وغير ذي التنوين بالعكس) أي فثبتت يائه ما لم ينصب أولى وانما قلنا ما لم ينصب لان الاصل مقبده فمكسه كذلك فلا يرد أنه يدخل في كلامه المنصوب غير المنون مع ان اثبات يائه واجب لا أولى (قوله فاختار الوقف عليه بالحذف) أي حذف الياء كما تحذف في الوصل لان الوقف محل راحة فلا يزداد فيه من الوصل فيحذف التنوين ويسكن ما قبله كالصحيح واختار يونس إعادة الياء لان وال موجب حذفها وهو التنوين (قوله كيف) أي مضارع وفي أصله يوفى حذفت الواو لوقوعها بين عدويتها الياء والكسرة وانما قال علماء لان المنقوص لا يكون الا اسما وتنوينه حينئذ لا عوض كجوار لانه غير مصروف للعلمية ووزن الفعل (قوله هذا مصرى) أي باسكان الياء وأصله مصرى بهمزة بعد الراء كسكرم ثقلت كسرة الهمزة الى الراء وحذفت ثم أعل كقاض (قوله غير منون) يشمل ما حذفت تنوينه لآل كما مثله أولمغ الصرف كرايت جوارى أولمغ كقاض أولمغ كقاض مكة أما الاول فحكمه ما ذكره ومثله الثاني فتشبت ياء المنصوب منه وجوبوا ياء ييره رجحنا كافي الجمع وأما الثالث فاختاره يونس الحذف ورجحه سيبويه لان النداء محل الحذف كالترخيم واختار الخليل الاثبات فيحتمل عليه كلام المصنف وأما الرابع فكالمون يترجح فيه الحذف على الاثبات لانه لما زالت الاضافة بالوقف عاد اليه ما ذهب لاجلها وهو التنوين فالحق بالنون الالف النصب فلا يقلب تنوينه العائد ألفا لضعفه عن الاصل بل يوقف بالياء كما استظهره سم وهذا المقسم وحده وارد على المتن لاقتضائه أرجحية الاثبات فيه وليس كذلك الآن يقال لما عاد اليه التنوين كان داخل في قوله وحذف يا المنقوص الخ لالف قوله وغير ذي التنوين الخ أفاده سم (قوله من محرك) أي حركة أصاية قبل الوقف اما غرض الحركة كثناء اقتربت وذال بومئذ فيجب تسكينه كاسا كن الأصلي (قوله التسكين) هو الاصل لان الغرض من الوقف الاستراحة وهي بالسكون أبلغ (قوله عن الاشارة للحركة) أي ولو فتحة خلافا لمنعه فيها كما كثر القراء لكنها تحتاج الى رياضة وتأن لحقتها وسرعة اللسان اليها نعم لا يمكن الروم في المنصوب المنون لظهور حركته بنهاها لاجل الالف بدل التنوين (قوله الا فيما حركته ضمة) أي سواء كانت امرائية نحو وياك استعين أو بنائية نحو من قبل والغرض به الفرق بين الساكن اصاله والممكن للوقف وكذا الروم الآن

هذا قاض وممرت بقاض ويجوز الوقف عليه بآثبات الياء كقراءة ابن كثير والسكل قوم هادى فان كان المنقوص محذوف العين كراسم فاعل من أرى أو الفاء كيف علمنا لم يوقف عليه الا بآثبات الياء فتقول هذا مصرى وهذا بفي واليه أشار بقوله وفي * نحو مصر لزوم رد اليا اقفى وان كان المنقوص غير منون فان كان منصوبا ثبتت ياءه سا كنة نحو رأيت القاضى وان كان صرفوعا أو مجرورا جاز اثبات الياء وحذفها والاثبات أجود نحو هذا القاضى وممرت بالقاضى (ص)

وغيرها التأنيت من محرك سكنه أو وقف رائم التحرك أو اشمم الضمة أو وقف مضعفا مالمس همزا أو هليلا ان قفا

محركا وحركات انقلا اساك كن تحريكه ان يحظلا

(ش) اذا اريد الوقف على الامم المتحرك الآخر

فلا يخلو آخره من أن يكون هاء التأنيت أو غيرها

فان كان هاء التأنيت وجب الوقف عليها بالسكون كقولك في هذه فاطمة أقبلت هذه فاطمة وان كان آخره غير هاء التأنيت ففي الوقف عليه خسة أو جه التسكين والروم والاشمام والتضعيف والنقل فالروم عبارة عن الاشارة للحركة بصوت خفى والاشمام عبارة عن ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الاخير ولا يكون الا فيما حركته ضمة وشرط الوقف بالتضعيف

الفرق

ان لا يكون الآخر همزة مكشوفة ولا معتلا كفتى وأن يلى حركة كالجل فتقول في الوقف عليه اجل بتشديد اللام فان كان ما قبل الاخير سا كذا امتنع التضعيف كالجل والوقف بالنقل عبارة عن تسكين الحرف الاخير ونقل حركته الى الحرف الذى قبله وشرطه ان يكون ما قبل الآخر سا كذا فبالا للحركة نحو هذا الضرب ورأيت الضرب وممرت بالضرب فان كان ما قبل الآخر محر كالم بوقف عليه بالنقل كجعفر وكذا ان كان سا كذا لا يقبل الحركة كالالف نحو باب وانسان (ص) ونقل فتح من سوى المهموز لا * براه بصري وكوف نقلا (ش) مذهب الكوفيين انه يجوز الوقف بالنقل سواء كانت الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة سواء (١٧٧) كان الآخر مهموزا أو غير مهموز فتقول

عندهم هذا الضرب ورأيت

الضرب وممرت بالضرب

في الوقف على الضرب وهذا

الردء ورأيت الردء وممرت

بالردء في الوقف على الردء

ومذهب البصريين أنه

لا يجوز النقل اذا كانت

الحركة فتحة الا اذا كان

الآخر مهموزا فيجوز

عندهم رأيت الردء ويمتنع

الضرب ومذهب الكوفيين

أولى لانهم نقلوه عن العرب

(ص)

والنقل ان يعدم نظير عمتنع

وذلك في المهموز ليس يمتنع

(ش) يعنى انه قد أدى

النقل الى ان تصير السكامة

على بناء غير موجود في

كلامهم امتنع ذلك الان

كان الآخر همزة فيجوز

فعلى هذا يمتنع هذا العلم

الوقف على العلم لان فعلا

مفقود في كلامهم ويجوز هذا

الردء لان الآخر همزة (ص)

في الوقف تا تأ ثبت الاسم

هنا جعل

ان لم يكن بسا كن صح وصل

وقل ذاتي جمع تصحيح وما

الفرق به أنه لم يدركه الاعشى والبصير لما فيه من الصوت الخفى والاشهاد لا يدركه الا البصير (قوله أن لا يكون الآخر همزة) أى لثقلها كالمعتل فلا تزد بالتضعيف نقلا (قوله كفتى) لاولى حذفه لان الكلام فى تحريك الآخر يمثل رأيت القاضى وقضى الامر وقضى الرجل بضم الصاد أى صار قاضيا (قوله وان يلى حركة) أى لثلاث يمتنع ثلاث سواء كن المدغم وهو المزدل بالتضعيف وما قبله وما بعده والغرض من التضعيف بيان أن الآخر محر كفى الأصل ولذا يمتنع تضعيف المنون المنصوب لظهور حركته بتمامها فهو شرط آخر (قوله ونقل حركته) أى الاعرابية فقط فلا تنقل حركة البناء كمن قبل وأمس والغرض به بيان الحركة والتخلص من السكونين ونعم لم يجب لان التقاء الساكنين جائز فى الوقف (قوله لم يوقف عليه بالنقل) لان المحرك لا يقبل حركة غير ولغة نظم النقل اليه أيضا كقوله من ياتر بالخير فيما قصده * تحمد مساعيه ويعلم رشده فنقل ضمة الهاء الى دال قصده بعد سب فتحتها (قوله كالالف) أى وأختها كقنديل وعصفور وزيد وثوب وكذا المدغم كجد وعم فلا نقل فى ذلك كله لتعذر الحركة فى الف والمدغم ونعسر هانى الباقي بشرط أيضا صحة المنقول منه فلا تنقل فى دلو وظي وأن لا يؤدى الى عديم النظير كاسماتى (قوله على الردء) أى بكسر الراء وسكون الدال آخر همزة أى المدين فى المهمات ومنه قوله تعالى فأرسله مى رداً يصدقنى أما الرداء بالمد وهو الثوب المعلوم فلا نقل فيه اتفاقا لان ما قبل الآخر لا يقبل الحركة (قوله اذا كانت الحركة فتحة) أى لما يلزم على النقل من حذف ألف التثوين فى المنون وحمل غير عليه وانما اغتفر ذلك فى الهمزة لثقلها واذا سكنت مع سكون ما قبلها زادت ثقلا فتخلص منه بالنقل وان لزم عليه ما ذكر تسهلا للنطق بها فيجوز رأيت رداً بالنقل وان لم يمثل الشارح الا لغير المنون والحاصل ان نقل الضمة والكسرة من المهموز وغيره متفق عليه وكذا فتحة المهموز وأما فتح غير الكوفيين فقط (قوله لان فعلا) أى بكسر فضم مفقود أى اتفاقا وأما كسره فتأدى فى الاسماء وقيل مفقود فلا نقل فى أثبت بقفل لخروجه لذلك (قوله ويجوز هذا الردء) أى بنقل ضمة الهمزة الى الدال وان أدى الى عدم النظير لثقل الهمزة (قوله فى الوقف) يتعلق بجعل الواقع خبرا عن تاوها مفعوله الثانى والاول ضمير التاء (قوله وان كان غير ذلك) أى بان كان متحركا كفاطمة أو سا كذا معتلا وهو خصوص الف كفتاة كلفهم من تمثيل الشارح (قوله وقف بها السكت) أى توصل الى بقاء الحركة وقفا كما توصل بهمزة الوصل الى بقاء السكون ابتداء وسميت هاء السكت لانه يسكت عليها ومواضع اطرادها ثلاثة الفعل المعتل المحذوف الآخر وما استغمايسته والمبنى على حركة لازمة وكها فى المثنى (قوله بحذف آخر) أى فقط كاعط أو مع حذف الفاء كهميع أو العين كهمير (قوله بحزوما) حال من يع وأصله يعوى حذف لانه للحجازم وقاؤه وهى الواو لوقوعها بين عدوتها الياء والكسرة وأصل ع اوى حذف الياء للبناء والواو جلا على المضارع حذف همزة الوصل للاستغناء عنها ومثلها فاه ولم يفه من الوقاء وه بمعنى عد ولم ياه ونحوهما من كل فعل

(٢٢٠ - خضري) ثانى ضاهى وغير ذين باله كس انتمى (ش) اذا وقف على ما فيه تاء التاء ثبت فان كان فعلا وقف عليه

بالتاء نحو هتد قامت وان كان اسما فان كان مفردا فلا يخلو اما ان يكون ما قبلها سا كذا صحيحا أو لا فان كان ما قبلها سا كذا صحيحا وقف

عليه بالتاء نحو بنت وأخت وان كان غير ذلك وقف عليه بالتاء نحو فاطمة وحزرة وفتاة وان كان جعلا أو شبهه وقف عليه بالتاء نحو هتدات

وهيات وقل الوقف على المفرد بالتاء نحو فاطمة وعلى جمع التصحيح وشبهه بالتاء نحو هتداه وهيات (ص) وقف بها السكت على الفعل المعلن

* بحذف آخر كاعط من سأل وليس حتما فى سوى ما كهم أو * كيع بحزوما فراع ما رعو (ش) يجوز الوقف بها السكت على فعل حذف آخره

قد بقي على حرف واحد
أو حرفين أحدهما زائد
فالأول كقولك في ع وق
عوقه والثاني كقولك في
لم يع ولم يق لم يعه ولم يقه
(ص)

وما في الاستفهام ان جوت
حذف

ألفها وأوطأها ان تقف
وليس حتما في مسوي
ما انحفضا

باسم كقولك اقتضاء
م اقتضى

(ش) اذا دخل على

ما الاستفهامية جار وجب
حذف ألفها نحو عم تسأل

وبم جئت واقتضاءم اقتضى
زيد واذا وقف عليها به

دخول الجار فما أن يكون
الجار لها حرفا أو اسما فان

كان حرفا جاز الحاق هاء
السكت نحو عمه وفيه وان

كان اسما وجب الحاقها نحو
اقتضاءمه ومحج عمه (ص)

ووصل ذى الهاء أجز بكل ما
حرك تحريك بناء لما

ووصلها بغير تحريك بناء
أديم شد في المدام استحسننا

(ش) يجوز الوقف بهاء
السكت على كل متحرك

بحركة بناء لازمة لا تشبه
حركة اعراب كقولك في

كيف كيفه ولا يوقف بها
على ما حركته اعرابية نحو

جاء زيد ولا على ما حركته
مشبهة بالحركة الاعرابية

مشبهة بالحركة الاعرابية كحركة الفعل الماضي ولا على ما حركته البنائية غير لازمة

حذف فاؤه ولا هو بقيت عيمه وأما ره فالباقي منه الفاء فقط وأصله أراى ولم يراى كيرعى حذف الهجزة
بعد نقل حركتها للراء خذفت همزة الوصل للاغتناء عنها والالف الاخيرة للجزم أو البناء وبقيت الفاء
وهي الراء وفي الدماميني على المغنى ان نحو هذه الافعال مما بقي على حرف واحد يكتب بهاء السكت مطلقا
لكن لا ينطق بها الا في الوقف خذفها وصلا أعما هو في اللفظ لا الخط (قوله للجزم أو الوقف) المراد بالوقف
هنا البناء في فعل الامر ولو عبر به لكان أولى (قوله أو حرفين أحدهما زائد) أى فتجب فيه الهاء
لبقائه على أصل واحد كذا قال المصنف ورده الموضح باجاء المساعين على ترك الهاء في الوقف على لم أك
ومن يتق والقراءة الصحيحة وان كانت سبنة متبعة لا تخالف العربية ولا تأتي على ما تنزه لا يقال كلام
المصنف في المعتل وأك صحيح لانه علل الوجوب بالبقاء على أصل واحد وأك كذلك نعم يرد على الموضح
انه وافق المصنف في باب كان من شرح القطر فريد عليه ما ذكر ويرد على المصنف أيضا ان الهاء لا تجب في
ما المجزورة بحرف لصيرورته كجزئها كاسيأتى وكون حرف المضارعة كالجزء أقوى فهلا قيل في فيه أيضا
بالجواز (قوله وليس حتما الخ) أى وليس ايلاؤها الهاء حتما الخ فاسم ليس ضمير المصدر المأخوذ من
أوطأ لا المأخوذ من حذف لان الحذف واجب مطلقا كما مثله الشارح أولا وجوز الشاطبي اثبات الالف مع
جرها بالاسم ونقله عن سيديويه وحكاها الاخفش لغة في الحرف أيضا وعليها قراءة عماليق ساعلون وقول حسان
على ما قام يستمنى اشم * كخزير تمرغ في رماذ

(قوله اقتضاء) بالمد مع كسر التاء مفعول مطلق قدم على عامله وجو بالاضافته لواجب التصدير واقتضى
الثاني فعل ماض أى اقتضى أى اقتضاء (قوله وجب حذف ألفها) أى فرقا بينها وبين الشرطية والموصولة
ولم يعكس لان كلام من هذين مع ما بعده كاسم واحد فصارت ألفها موصولة والحذف بالا واستألق وشرط
الحذف أن لا تترك مع ذاوا لا تمتنع نحو لماذا انومنى كفى الاشمونى أى نصير ورتبها كلمة واحدة للاستفهام
فما جزء كلمة لا كلمة تامة فان جعلت ذازائدة على القول بزيادة الاسماء والاستفهام بما وحدها خذفت الالف
لان ألفها حينئذ آخر كما في الموصول وينبغي أن يكون مثل ذلك جعل ذالشارية مبتدأ مؤخر او ما خبرا
مقدم ما خذف ألفها الماذ كرفق تدبر (قوله جاز الحاق الهاء) أى لكون الحرف منها كالجزء فكأنها على
حرفين جاز الوقف عليها بدون الهاء وان كان اثباتها وجود قياسا لكون الهاء عوضا عن ألفها المحذوفة
وأكثر استعمالا وانما وقف أكثر القراء بحذفها اتباعا للرسم فيسكن الميم أما المضاف فستقل بمعناه فهي
معها في تقدير الانفصال منه فتجب فيها الهاء لكونها على حرف واحد وهو لا يوقف عليه (قوله ووصلها
بغير الخ) في نسخ الاقتضاء على هذا البيت وعليها شرح الاشمونى وفي أخرى زيادة بيت قبله وهو
ووصل ذى الهاء أجز بكل ما حرك تحريك بناء لما

فقوله ووصلها الخ تفصيل لاجمال هذا (قوله بغير تحريك بناء أديم) يصدق بتحريك البناء غير
الدائم كما مثله الشارح وبتحريك غير البناء أصلا بان تكون الحركة اعرابية كجاء زيد أو اعرابا ولا بناء
كنون المثني والجمع فقتضاءه ان وصل الهاء بجميع ذلك شاذ وهو مسلم في الاول فقط أما الثاني فلا تلحقه
أصلا والثالث تلحقه بلاشك وذا كالزيدانه والزيدونه كفى الهمع ويحجب بان سيديويه حكى أعطنى أيضه
بالحق الهاء للعرب شذوذا ولا نسلم ان حركة نون المثني والجمع ليست اعرابا ولا بناء بل هي بناء لازم
فتدبر وان سلب النفي المستفاد من غير على القيد فقط وهو أديم لم يصدق الا بالاول وانه قال ووصلها
بتحريك بناء غير مدام شذ (قوله في المدام استحسننا) فيه قيد ملحوظ أشار اليه الشارح أى المدام
غير الشبيهة بالاعراب فخرج الماضي فلا تلحقه الهاء عند سيديويه والجمهور واختاره المصنف لان حركته
وان كانت بناء لازما تشبه الاعراب من حيث انه يشبه المضارع المعرب في وقوعه صفة وصل وخبر او حالا كما هي
والهاء تمتنع في المعرب لان عامله يعنى عنها في الدلالة على الحركة فكذلك في شبهه ولا ياتوهم كونها ضميرا

فيهما (قوله نحو قبل الخ) أي من كل ما عرض بناؤه وكان له حالة يعرب فيها خمسة عشر (قوله من علمه) أي في قوله يارب يوم لي لا أظله * أرمض من تحت وأضحى من علمه
 أي لا أظلم فيه وأرضى وأضحى مضارعان مجهولان من رمضت رجله احترقت بحر الرضاء وهي الأرض الحارة من الشمس ومن ضحيت للشمس بالسكسر والفتح إذا برزت طامة كشوفاً اه ذكري أو فيه ان رمرض وضحي بهذا المعنى لازم فكيف يبينان للفعول مع كون النائب ليس ظرفاً ولا مصدر فالظاهر بناؤه ما للفاعل صبان ولو بنى الأول للجهرول على معنى بحر قنق حوال الشمس لكان له وجه فضة على بناء عارضة كقبول وبعد كما مر في الإضافة ولحقته الطاء شذوذاً (قوله لم يتسنه) أي بناء على أنه من السنة واحدة السنين وإن لا مهاد أو فالأصل يتسنو قلبت الواو ألفاً وحذف للجازم فلحقته الطاء وقفاً وأجرى الوصل مجراه وكذا على أنه من الحاء المسنون وأصله يتسن ثلاث نونات أبدلت الثالثة ألفاً فالتوالي الأمثال كتظني وتقضي في تظان وتقضض أي سقط أماً على قول الجواز بين إن لام السنة هاء في نفسه مجزوم بسكون الهاء ولا شاهد فيه والفاعل على الجميع ضمير الطعام والشراب وأفرده لانهما كجنس واحد ومعنى لم يتسنه لم يتغير بمرور الزمان قيل كان طعامه تيناً أو عنباً وشرابه عصيراً أولبنا ولما انتبه بعد المائة سنة وجدده على حاله لم يتغير وأتى الشارح بقوله وانظر إشارة إلى أن القلة إنما هي في الوصل أما في الوقف فكثيرة اتفاقاً (قوله مثل الحر يق الخ) في نسخ قبله لقد خشيت أن أرى جدياً يشاء الباء للوقف وهو ضرورة في هذا انقطاع لما مر أن شرط التضعيف أن لا يكون الاسم منصوباً بمنوناً فلا يصح شاهد أولاً حذف في نسخ والجذب ضد الخصب وجلة وافق القصب حال من الحر يق والمراد بالقصب ما تشعل فيه النار بسرعة والله أعلم ﴿الامالة﴾
 تسمى الكسرة والبطح والاضجاع لأنها اصطلاحات تسمى بالفتحة نحو الكسرة والالف نحو الباء كما في الشرح فكانت بطحتها أي رميتها وأضعفتها الياء والغرض الأصلي منها تناسب الاصوات وتقايرها لأن النطق بالياء والكسرة مستقل منفردو بالفتحة والالف متصعد مستعمل وبالإمالة نصير من نط واحداً في التسفل والانحدار وقد ترد للتنبيه على أصل أو غيره وحكمها الجواز فكل عمل يجوز ترك إمالاته والأسباب الآتية إنما هي للجواز ومحملها الاسماء المتمكنة والأفعال غالباً كما سيأتي في أصحابها تيم ومن جاورهم وأما الجوازون فلا يملون إلا في مواضع قليلة وسببها اللفظي ومعنوي فالأول الياء والكسرة الظاهرتان والثاني الدلالة على ياء كجاء ورمى وكسرة تخاف وسيأتي موانعها وموانع موانعها وجملة ما ذكره المتن من أسباب إمالة الالف ستة أقالها عن الياء ورجوعها الياء وكونها تبدل عين ما يؤل إلى فلت ووقوع ياء قبلها ومثله بعدها وكسرها ما قبلها أو بعدها والتناسب وكلها ترجع إلى الياء والكسرة الظاهرتين أو المقدرين (قوله في طرف) أي طرف اسم كرمي أو فعل كرمي أما الالف المبدلة من الياء في غير الطرف ففيها تفصيل فإن كانت عين فعل كدان أميت أو عين اسم كذاب وعاب لم تمل عند سيبويه كاسيأتي وأما المبدلة من الواو في الطرف فلا تمل مطلقاً وفي غيره فيها تفصيل يأتي (قوله خلف) نصب على الحالية من الياء أو على أنه خبر الواقع على تأويله بالصائر وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ومنه متعلق بخلف (قوله دون من يد) مصدر ميمي بمعنى الزيادة ودون متعلق بالواقع أو بخلف (قوله ما لماعدا) ما مبتدأ مؤخر على حذف مضاف خبر لما تليه والهاء مفعول لعدم أي حكم ما عدا ما لماعدا في الإمالة ثابت لما تليه (قوله عبارة عن أن ينحى الخ) اعترض بأنه لا يشمل ما إذا لم يكن بعد الفتحة ألف كنعمة وشجرة فالأولى قول الأشموني فيما لا ين هشام هي أن تذهب بالفتحة نحو الكسرة فتعمل الالف نحو الياء إن كان بعدها ألف وقد يقال قول الشارح وبالألف نحو الياء ليس من تمة ما قبله بل هو نوع آخر وهو المشار إليه بقول الأشموني إن كان بعدها ألف فلم يخرج من كلامه شيء غاية الأمر أنه اكتفى في النوع الثاني بذكر اللازم لأن إمالة

نحو قبل وبعد والمنادي
 المفرد نحو يازيد ويارجل
 واسم لا التي لنفي الجنس
 نحو لارجل وشذ وصلها بما
 حركته البنائية غير لازمة
 كقوله ولم في من علم من علمه
 واستحسن الحاقها بما
 حركته دائماً لازمة (ص)
 وربما أعطى لفظ الوصل ما
 للوقف نثراً وفشاً منتظماً
 (ش) قد يعطى الوصل
 حكم الوقف وذلك كثير في
 النظم قليل في النثر ومنه في
 النثر قوله تعالى لم يتسنه
 وانظر ومن النظم قوله
 مثل الحر يق وافق القصب
 فضعف الباء وهي موصولة
 بحرف الاطلاق وهو الالف
 (ص)

﴿الامالة﴾

الالف المبدل من ياء طرف
 أملاً كذا الواقع منه الياء
 خاف
 دون من يد أو شذوذ ولما
 تليه التانيث ما لماعدا
 (ش) الإمالة عبارة عن
 أن ينحى بالفتحة نحو
 الكسرة وبالألف نحو الياء
 وتعال الالف إذا كانت طرفاً

بدلامن باء أو صائرة إلى الياء دون زيادة أو شذوذ فالأول كالقوى ومسمى والثاني كالف مملهى فانها تصير باء في التثنية نحو مملهيان واحترم بقوله دون مزيد أو شذوذ فمما تصير باء (١٨٠) بسبب زيادة الياء التصغير نحو قفى أو فى لغة شاذة كقول خذيل فى قفا

إذا أضيف إلى ياء المتكلم قفى وأشار بقوله * ولمانليه ها التأنيث ما لها عندما إلى أن الألف التي وجد فيها سبب الامالة تمال وان وليتها هاء التأنيث كفتاة (ص) وهكذا بدل عين الفعل إن يؤل إلى فلت كقاضى خف ودن

(ش) أى كآمال الألف المتطرفة كآسبق تمال الألف الواقعة بدلامن عين فعل يصير عند اسناده إلى تاء الضمير على وزن فلت بكسر الفاء سواء كانت العين أو لا تخاف أو ياء كباع ودان فيجوز أمالتها كقولك خفت ودنت وبعث فانت كان الفعل يصير عند اسناده إلى التاء على وزن فلت بضم الفاء امتنعت الامالة نحو قال وجال فلا تملاها كقولك قلت وجالت (ص) كذلك نال الياء والفصل اغتفر

بحرف أو مع ها كجيبها أدر (ش) أى كذلك تمال الألف الواقعة بعد الياء متصلة بها نحو بيان أو منفصلة بحرف نحو يسار أو بحرفين أحدهما هاء

نحو أدر جيبها فان لم يكن أحدهما هاء امتنعت الامالة لبعده الألف من الياء نحو بيننا والله أعلم (ص)

كذلك ما يليه كسر أدلى * نال كسر أو سكون قدولى

الألف لازمة لامالة الفتحة (قوله بدلامن ياء) سبب أول وصير ورتها للياء ثان ودون زيادة الخ قد فى الثانى فقط (قوله كالف مملهى) أى من كل ألف متطرفة زائدة على الثلاثة أو ألف تأنيث مقصورة كجلى وسكرى (قوله فانها تصير ياء الخ) أى فتشبه المنقلبة عن الياء (قوله نحو قفى) بضم ففتح وأصله قفىو اجتمعت الواو والياء الخ ويقال فى تكسيره قفى بكسرتين وأصله قفىو وكفىوس قلبت الواو الأخيرة ياء كراهة توالى واو ين فانت قلبت الأولى ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء وأدغمت ثم كسرت الفاء للمناسبة والقاف للاتباع نصريح (قوله قفى) بفتح حين مع شد الياء وأصله قفاى بتشخيف الياء وهى اللغة الشهيرة فقلب الألف ياء وأدغمت كما صرى قوله * وعن هذيل انقلابها ياء حسن * وعلم بذلك أن نحو قفا وعصام من الاسم الثلاثى الواوى لا يعال لان ألفه لا تعود للياء لا فى شذوذ أو بزيادة شئ ليس فى تقدير الانفصال بخلاف ألف مملهى فانها وان عادت للياء بسبب زيادة التثنية والجمع لكنهاز زيادة فى تقدير الانفصال وشذامالة السكبا بالكسرة وهى الكناسة من كبوت البيت أى كنسته ولا يقال هى لأجل الكسرة لانه لا يؤثر فى المنقلبة عن واو ولا يرد أن امالة الرباع انه واوى من رباير بواى زاد قياسية لأجل الكسر كما صرح به شيخ الاسلام فى شرح الشافعية لان كسر الراء له قوة فى الامالة بخلاف كسر غيرها (قوله وهكذا بدل عين الخ) هذاهو السبب الثالث وهو من المعنوى كالثانى (قوله ان يؤل) مضارع آل يؤل بمعنى يرجع مجزوم بان (قوله من عين فعل) خرج بدل عين الاسم فلا تمال مطلقا عند سيويو به سواء كانت بدلا عن واو كحتاج وقاع وباب ودار وان رجعت للياء فى قيعان وتيجان لان العود للياء الساكنة لا يؤثر بل إلى المفتوحة أو عن ياء كتاب من العيب وناب بالنون وجعه أنياب لكن الثانية أميلت شذوذاً وقيل قياساً (قوله كقولك خفت) الأصل خوفت نقلت كسرة الواو إلى الخاء وحذفت لالتقاءها ساكنة مع الفاء المسكنة لأجل تاء الضمير وأصل دنت ديت بالفتح فاما أن بقدر نحو ياء إلى باب فعل بالكسر ويفعل ماضى كما هو مذهب كثير من النحويين واما أن تقلب الياء ألفاً لالتجر كها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف للساكنين ويحذف كسر الدال ليدل على أن العين المحذوفة ياء (قوله قلت) أصله قلت بالفتح نقل إلى باب فعل بالضم ثم نقلت ضمة العين للفاء وحذفت للساكنين أو يقال قلبت الواو ألفاً وحذفت للساكنين واجتلب ضم الفاء ليدل على أن العين واو فظاير ماضى والحاصل أن الألف التى هى عين الفعل ان كانت عن ياء مفتوحة كدان أو مكسورة كهاب أو عن واو مكسورة كخاف أميات بخلافها عن واو مفتوحة كقال أو مضمومة كطال فلا تمال ولا تكون عن ياء مضمومة كما نقله الصبان عن شيخه السيد وسيأتى فى التصريف ان باب فعل بالضم لم يأت يائى العين إلا فى هياوى حسنت هيتته (قوله كذلك نال الياء) هو السبب الرابع (قوله أو مع ها) عطف على مقدر اى بحرف واحد أو مع ها (قوله الواقعة بعد الياء) مثله الواقعة قبلها متصلة بها كبايعته أو مفصلة بحرف فقط كشاهين بفتح الهاء اما بكسرها فغيره سببان الكسر والياء (قوله بيان) أى بتشخيف الياء أو أقوى منه امالة كمال ويباع بشدها لتكرار السبب وامالة نحو شيمان أقوى من حيوان لان أسفل الياء الساكنة أظهر من المتحركة (قوله أحدهما هاء) أى سواء تأخوت الهاء كما مثله أو تقدمت كجاء شويتهاك وهو الظاهر لما سيأتى ان فصل الهاء كلافصل فشويتهاك مساو لشيمان لعدم اعتبار الهاء وضم ما قبل الهاء المتأخرة يمنع الامالة كهنأجيبها قال سم والظاهر ان مثله ضم الهاء نفسها المتقدمة كهنأشويتهنا تصغير شاه بمعنى سلطان فى لغة الحجم فالجواب انه يشترط لتأثير الياء أن لا يفصل من الألف بأكثر من حرفين ولا بحرفين ليس أحدهما هاء ولا بضمة فتأمل (قوله كذلك مالخ) أى كالسابق فى جواز الامالة ما أى الألف التى يليها كسر أو تلى هى حوفاً لا كسراً فالضمير فى يليه وبلى راجع

كسر أو فصل الهاء كلاً فصل يعد * فدرهماك من يلهل يصد (ش) أي كذا كمال الالف اذا وليتها كسرة نحو عالم أو وقعت بعد حروف يلى كسرة نحو كتاب أو بعد حروفين وليا كسرة أحدهما ساكن نحو شمال أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما نحو يريد أن يضربها وكذا يعال ما فصل فيه الهاء بين الحرفين اللذين وقعا بعد الكسرة أو طامسا كن نحو هذان درهماك والله أعلم (ص)
وحرف الاستعلاء يكف مظهرا * من كسر أو ياء وكذا انكفرا (١٨١) ان كان ما يكف بعد متصل *

و بعد حرف أو بحرفين فصل
كذا اذا قدم ما لم ينكسر
أو يسكن اثر الكسر
كالطواع مر

(ش) حروف الاستعلاء
سبعة وهى الخاء والصاد
والضاد والطاء والظاء والغين
والقاف وكل واحد منها
يمنع الامالة اذا كان سببها
كسرة ظاهرة أو ياء
موجودة ووقع بعد الالف
متصلها كساخط وحاصل
أو مقصولا بحرف كنافخ
وناعق أو حرفين كشاشيط
وموائيق وحكم حرف
الاستعلاء في منع الامالة
يعطى للسراء التى ليست
مكسورة وهى المضمومة
نحو هذا عذار والمفتوحة
نحو هذان عذار بخلاف
المكسورة على ما سياتى
ان شاء الله تعالى وأشار
بقوله كذا اذا قدم البيت
الى أن حرف الاستعلاء
المتقدم يكف سبب الامالة
ما لم يكن مكسورا أو ساكنا
اثر كسرة فلا يعال نحو صالح
وظالم وقال ويمال نحو طاب
وغلاب واصلاح (ص)

لما أو ما ضمير ولى فلما يكون وهذا سبب خامس (قوله كلاً فصل) أى خلفها فلم تعد حاجزاً (قوله فدرهماك الخ) ذكر ابن الحاجب ان امالة مثله شاذة لان أقل درجات الحرف الساكن مع الهاء ان ينزلا منزلة حرف متحرك ليس هاء ولا امالة مع الفصل يتمحركين اه نصريح (قوله بعد حرف يلى كسرة) ولا يمكن أن الالف نفسها تلى كسرة لانها تطلب فتح ما قبلها أبداً (قوله شمال) بكسر المجهمة النافقة الخفيفة (قوله ولكن أحدهما هاء) أى غير مضموم ما قبلها فلا يعال نحو ويضربها كما مر مثله فى الياء ويظهر هنا أيضاً ان ضم الهاء المتقدمة نفسها مانع نظير ما بحثه سم هناك كهو يذهبنا (قوله وحرف الاستعلاء الخ) لما فرغ من ذكر الغالب من أسباب امالة الالف شرع يذكر مواضعها وانما أخذ ذكر التناسب لندوره ولعل هذه الموانع لا تجرى فيه كما يفهمه صديقه (قوله يكف مظهرا) فيه حذف مضاف وموصوف أى يمنع تأثير سبب مظهر من أسباب الامالة ومن كسر أو ياء بيان لمظهر نخرج به السبب الخفى من الكسر والياء غير الظاهرين فانه لا يمنع ما ذكره لا يفتى ما يدل عليه فتجوز الامالة في نحو قاض اذا وقف عليه بالسكون ونحو قاص بشد المهمة مما سبب الامالة فيه كسرة بعد الالف سقطت للتوقف والادغام وفي نحو خاف وطاب وبني مما سبب امالته الدلالة على كسر أو ياء منويين (قوله وكذا انكفرا) تكف مضارع كف ورا بالقصر فاعله أى وكذا تمنع الراء غير المكسورة تأثير سبب الامالة الظاهر عند الجهور وبعضهم يميل ولا يلتفت اليها كفى اطمع اما الراء المكسورة فسيأتى أنها تمنع المانع (قوله ان كان ما يكف) بفتح الياء مبني على الفاعل وقوله بعد بالضم أى بعد الالف الممالة وهو حال من ما متصل خبر كان (قوله كذا اذا قدم) أى ما يكف وهو المانع على الالف وقوله كالطواع بكسر الميم معنى المطيع أى الطائع مفعول من بكسر الميم أمر من ماره غيره أى أأماه بالطعام ومنه قوله تعالى وغير أهلنا أو بمعنى أعطاه مطلقا قال الشاطبي وهو أشهر (قوله أو ياء موجودة) هذا ما ذكره فى التسهيل والكافية ونوزع بانه غير معروف فى الياء بل انما يمنع مع الكسرة فقط كما قاله أبو حيان فالظاهر جواز امالة نحو طغيان وصيادور يان ونحو بياض وهذه ابيبارك مما تقدم فيه المانع وتأخر (قوله يعطى للراء) أى لانها حرف تكرر فاشبهت المستعلية فى استعلاء النطق بها الى الحذف فتمنع امالة الالف للنسابة (قوله الى أن حرف الاستعلاء المتقدم) أى وكذا الراء المتقدمة تمنع الامالة فى نحو راشد لافى نحو راجال لكسرهما ولا فى ارشاد لسكونها بعد الكسر (قوله وكف مستعمل) مبنياً خبره يشكف ورا بالقصر والتنوين عطف على مستعمل وزك تنوينه خطأ عند الشاطبي كما مر وسيأتى من ياء فى الابدال (قوله غلبتهما الراء المكسورة) لانها حرف تكرر يرف كانه بمنزلة حرفين مكسورين فقوت جانب الامالة وانما تغلبهما اذا تأخرت عن الالف والالف عن المانع كشاله لافى نحو طارق اتأخر القاف عنها ولا فى رباط لتقدمها على الالف ولذا لم يعمل أحدهم رباط الخيل لصعوبة التصعد بالمستعمل بعد تسفل الامالة بخلاف عكسه (قوله اذا انفصل الخ) المراد بانفصال السبب والمانع كونهما من كلمة أخرى وباتصالهما ضده فلا يعال الالف للياء فى رأيت يدى سابور لا تفصا لهما كذلك ولا يرد امالة ألف هاو نافى نحو

وكف مستعمل ورا يكف * بكسر را كغار ما لا جفو (ش) يعنى أنه اذا اجتمع حرف الاستعلاء والراء التى ليست مكسورة مع الراء المكسورة غلبتهما الراء المكسورة وأميلت الالف لاجلها فيمال نحو على أبصارهم ودارالقرار وفهم منه جواز امالة نحو حمارك لانه اذا كانت الالف تعال لاجل الراء المكسورة مع وجود مقتضى اترك الامالة وهو حرف الاستعلاء والراء التى ليست مكسورة فاما انها مع عدم المقتضى لتركها أولى وأحرى (ص)
(ش) اذا انفصل سبب الامالة لم يؤثر ولا عمل لسبب لم يتصل * والكف قد يوجب ما يتصل

بخلاف سبب المنع فإنه قد
يؤثر منفصلا فلا يقال أني
قاسم بخلاف أني أحمد (ص)
وقد بدأ مالوا لتناسب بلا
داع سواء كعمادا وتلا
(ش) قد تم الالف الخالية
من سبب الامالة لمناسبة
ألف قبلها مشتملة على سبب
الامالة كامالة الالف الثانية
من نحو عمادا المناسبة الالف
المالة قبلها وامالة ألف تلا
كذلك (ص)

ولا عمل ما لم ينزل تمكنا
دون إسماع غيرهما وغيرنا
(ش) الامالة من خواص
الاسماء المتمكنة فلا يقال
غير المتمكن الاسماء الاهاونا
فانهم ما يزالان قياسا مطردا
نحوي يريد أن يضربها
ومر بنا (ص)

والفتح قبل كسر راء في
طرف
أمل كالأيسر مل تكف
السكاف

كذا الذي تليها التأنيث
في

وقف اذا ما كان غير ألف
(ش) أي تمام الفتح
قبل الراء المكسورة وصلا
ووقف نحو بشررو ولا يسرمل
وكذا يقال ما وليه هاء التأنيث
من قيمة ونعمة (ص)

(التصريف)
حرف وشبهه من الصرف
بري

وماسواهما بتصريف حوى
(ش) التصريف مبالغة عن
علم يبحث فيه عن أحكام

أدر جيبها ومربنا ولم يضربها ونظر الينامع انها في غير كلمة السبب لانها مستثناة كما أشار اليه المصنف بتثنيه
فيما مر بادر جيبها وقال ابن غازي لا استثناء لان مثل ذلك يعد متصلا في كلمة واحدة (قوله بخلاف سبب
المنع) أي لان عدم الامالة هو الاصل فيصار اليه بآني سبب (قوله أني قاسم) بالثناة فوق وتبع الشارح
في هذا التمثيل المصنف وولده وقد نظره ابن هشام بان سبب الامالة فيه خفي وهو انقلاب ألف آني عن
الياء فلا يؤثر فيه المانع ولومع اتصاله والمثال الجيد ككتاب قاسم (قوله بخلاف أني أحمد) أي فيمال لا اتصال
سببه وهو الالف المبدا من ياء في طرف ولا فائدة لذكر أحد الا ببيان فاعل الفعل ولا توقف الامالة عليه
لكن فيه ان السبب لا يقال له متصل أو منفصل الا اذا كان خارجا عن الالف المالة كالياء والكسرة قبلها
أو بعدها والسبب هنا قائم بنفس الالف (قوله لمناسبة ألف قبلها) أي اما في كليتها كعمادا أو في كلمة
أخرى كتلا والاولى أن يقول لمجاورة ألف عمالة لتشمل المتقدمة كعمادا والتأخر كيتاحي فان أنفسه الاولى
أميت لمناسبة الثانية الراجعة الى الياء في التثنية ولان ألف تلا لم تلحظ المناسبة ما بعدها وهو جلاها ويغشاها
لا انقلابا عن الياء لما قبلها وهو ضحاها لانه واو ومقتضى ذلك ان تاليس فيه سبب غير التناسب وهو
لا يأتى على قول سيبويه بمالة لام الفعل الثلاثي وان كان أصلها الواو كدعا وغزا وتلار جوعها الياء في البناء
لما جهول ففيها سبب آخر بل على مذهب المبرد وجنابة من أن امالة نحو دعالغ غير التناسب قبيحة (قوله
المتكئة) أي ولوفى الاصل كاسم لا والمنادي وكان عليه أن يزيد والافعال لانه لا اشكال في امالة الماضي وان
كان مبدا السكنة اكتفى عن ذكره هنا بذكره فيما مر (قوله الاسماع) منهذا الاشارية ومتى وآن ومن
الحروف يلى ويأى الفاء ولا في قولهم امالا وكذا الجوارية عن قطرب ولا يقال غير ذلك من الحروف الا
اذا سمى به وجود فيه سبب كحكي لانها تكون ألفها رابعة تعود للياء في التثنية بخلاف الى لصير ورثها بعد
التسمية من الواو لكونه أكثر فتثنى على الوان بالواو وامالة القراء ونحوها في فواتح السور بناء على انها
اسم للحروف وكذا بابا وتام من حروف التهجي فليسبب آخر غير ما سبق زاده بعضهم وهو الفرق بين الاسم
والحرف لكنها شاذة عن القياس ومثله الامالة لكثرة الاستعمال كامالة الناس رفعها ونصبها في جميع
القرآن في رواية عن أبي عمرو والسكسائي فان جو كانت قياسية لكسر (قوله الاها) أي ضمير الغائبة
لاني للتثنية (قوله في طرف) صفة لاوليس قيسنا بل غالب فقط ولذا تركه الشارح فان سيبويه ذكر
امالة ففتح الطاء في رأيت خيط رياح وذكرا غير امالة ففتح العسين في العرد والراء فيها ليست طرفا والعرد
بفتح فكسر من قولهم عرد النبات اذا طاع (قوله كالأيسر مل) أي مل للامر الايسر (قوله كذا
الذي تليها الخ) هذا سبب ثان لامالة الفتحه لكونه خاص بالوقف وما قبله عام فالعنى كذا أمل الفتح
الذي تليها هاء التأنيث الخ وحينئذ فلا وجه لاستثناء الالف لان الذي واقع على الفتح لانه هو الذي يعمل
لا الحرف الذي قبل الاء حتى تدخل فيه الالف لكونه ارجع ضمير كان الى ما تليها الاء لا بقيد كونه فتحا
لدفع توهم ان من أسباب امالة الالف وقوعها قبل الاء كالفتح ولوقال عطفا على ما قبلها

وقبلها التأنيث أيضا ان تقف * ولا عمل لهذه الاء الالف

اسكان أحسن (قوله تمام الفتحه الخ) أي سواء كانت في مستعمل كن البقر أو راء كترى بشرر أو
غيرهما كاحدى الكبر ولا يسر لكون بشرر أن لا تكون على ياء كن الغير ولا بعد الراء المكسورة
حرف استعلاء كن الشرق فان تقدم المستعمل غلبته الراء ولذا أميل أولى الضرر (قوله قبل الراء
المكسورة) أي فلا تمام الفتحه بعدها نحو مومظا هره انه لا بد من اتصالها لان القبلية تشعر به وليس على
اطلاقه بل يغتفر الفصل بينهما بحرف مكسور او ساكن غير ياء فتمام فتحه الهمزة والعين في ممرت باشر
وعمر و بخلاف فتحه الجيم في بغير كائن عليه سيبويه والله أعلم (التصريف)

بنية الكلمة العربية وما حروفها من اصدالوز يادة وصحة واصلال وشبه ذلك ولا يتعلق بالاسماء المتمكنة والأفعال فأما الحروف وشبهها فلا يتعلق لعلم التصريف بها (ص) وليس أدنى من ثلاثي يرى * (١٨٣) قابل نصر يف سوى ما غيرا

(ش) يعني انه لا يقبل
التصريف من الأسماء
والأفعال ما كان على حرف
واحد أو على حرفين الا ان
كان محذوفاً منه فأقل ما تبني
عليه الاسماء المتمكنة
والأفعال ثلاثة أحرف ثم قد
يعرض لبعضها نقص كيد
وقل وم الله وق زيدا (ص)
ومنتهى اسم خمس ان تجردا
وان يزدفيه فما سبعة اعداد
(ش) الاسم قسمان مزيد
فيه ومجرد عن الزيادة
فلما زيد فيه هو ما بعض
حروفه ساقط في أصل الوضع
وأكثر ما يبالغ الامم
بالزيادة سبعة أحرف
نحو احر نجام واشهيباب
والمجرد عن الزيادة هو
ما بعض حروفه ليس ساقطاً
في أصل الوضع وهو ما
ثلاثي كفلس واما رباعي
كجعفر واما خامسي وهو
غايته كسفرجل (ص)
وغير آخر الثلاثي افتح وضع
واكسر وزد نسكين ثانياً تعم
(ش) العبرة في وزن الكلمة
بما عدا الحرف الاخير منها
وحيثئذ فالاسم الثلاثي
اما أن يكون مضموماً
الاول أو مكسوراً أو
مفتوحاً وعلى كل من هذه
التقادير اما أن يكون

أصله تصريف براءين لان فعله صرف بشد الراء ويجب اشتغال المصدر على جميع حروف فعله أبدلت الثانية
يا من جنس حركة ما قبلها وخصت بذلك لان نقل التكرار انما حصل بها وهكذا كل ما وازنه كتنقيد
وتكسريم وتفضيل والتصريف لغة التغيير ومنه تصريف الرياح أي تغييرها واصطلاحاً يطلق على شيئين
الاول تحويل الكلمة الى أبنية مختلفة لاختلاف المعاني كالصغير والتكسير واسمى الفاعل والمفعول
أو التثنية والجمع وسوت عادتهم يذكر هذا القسم مع علم الاعراب كفاعل الناظم وهو في الحقيقة من
التصريف والآخر تغيير الكلمة عن أصل وضعها الغرض غير اختلاف المعاني كالالحاق والتخلص من
السكونين ومن اجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون ويسمى هذا التغيير بالاعلال وهو المراد هنا
وينحصر في ستة أشياء الحذف والزيادة والابدال والقلب والنقل والادغام فهذه كلها أنواع تحت الاعلال
كافي الصبان وفي الشافية وشرح الغزي ان الاعلال خاص بتغيير حرف العلة بحذف أو قلب أو اسكان
للتخفيف وما عدا ذلك ليس اعلالاً وقد يطلق التصريف على ما يعم الامرين معا (قوله بنية الكلمة)
أي صيغتها التي حقها أن توضع عليها حالة الافراد وخرج به البحث عن أحوال أو آخرها حال التركيب فانه
علم النحو وخرج بالعربية الجمعية فلا يدخلها التصريف (قوله وما حروفها) عطف تفسير على قوله أحكام
بنية الكلمة (قوله وشبه ذلك) قيل كالاخفاء والادغام والاظهار اه وفيه ان الادغام من الاعلال كما مر
عن الصبان ومثله الاخفاء والاظهار من الصحة الا ان تخص الصحة والاعلال بغير ذلك أو يجري على ما مر
عن الشافية (قوله والأفعال) أي المتصرفه فقط وهو فيها بطريق الاصل لكثرة تميزها وظهور الاشتقاق
فيها بخلاف الاسماء (قوله وشبهها) هو الاسماء المبنيّة والأفعال الجامدة كجسي وليس فانها تشبه الحرف
في الجود (قوله فلا يتعلق لعلم التصريف بها) أي بمعنى السابقين وأما تصغير ذوالنسي وتثنيتهما والحذف
من سوف وان وابدال اهل فساد (قوله وليس أدنى الخ) أي بذلك توضيحاً لما لا يعرف ان الاقل من الثلاثة
وضه اخص بالحرف وشبهه والاولى فليس بالتفريع وأدنى اسم ليس وجلة يرى بالبناء للجهول خبرها
ونائب فاعله يعود على أدنى وهو مفعوله الاول وقابل مفعوله الثاني (قوله فأقل الخ) الغاء للتعليل (قوله
ثلاثة أحرف) أي لم يتبدأ بحرف وبوقف على آخره يفصل بينهما بآخر كراهم توالي المبدأ والنهاية مع
تنافيهما حركة وسكوناً ولا يكتفي الفصل بزيادة لان شأنه أن يزول فوجوده كالعدم (قوله الله) أي عند
من يجعله مختصراً من أين الله في القسم (قوله من يذفيه) هو اسم مفعول لذكر حرف الجر معه وهو
نائب فاعله فان لم يذكر احتمال ذلك بتقدير في وكونه اسم مكان بمعنى موضع الزيادة ذكره السعد في شرح
العزية (قوله احر نجام) مصدر احر نجت الال اذا اجتمعت وهذا رباعي الاصول زيد فيه الألفان
والنون (قوله واشهيباب) بمجتمعة فهاء فتحية فوحدتين بينهما ألف مصدر اشهاب الفرس بشد الموحدة
اذا صار اشهب والشبهة يماض غلب على السواد وهذا الثلاثي الاصول من شهب شبهة ز يذفيه الألفان والياء
التحتية واحدى الموحدين (قوله وهو غايته) ولوزاد على خمسة اتموهم أنه كلمتان كل كلمة ثلاثة أحرف
(قوله العبرة في وزن الكلمة) أي في هيئة وزنها وهو شكل حروف الميزان وقوله بما عدا الحرف الاخير
أي لانه على ما يقتضيه العامل فلا يختص بحركة (قوله نحو قفل الخ) رتب الامثلة على البدء بسكون
الثاني فضمه فكسره ففتحته وكل منها مع ضم الاول ثم مع كسره اما مع فتحته فبدأ بسكون الثاني ثم
فتحته ثم ضمه ثم كسره ولو آخر فرس عن كبد جرى على نسق واحد (قوله ودئل) بضم المهملة وكسر
الهمزة دويبة كابين عرس سميت به قبيلة من كنانة منها أبو الأسود الدؤلي قال أحمد بن يحيى

مضموم الثاني أو مكسوره أو مفتوحة أو ساكنة يخرج من هذه اثنا عشر بناءً حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة وذلك نحو قفل وعنف
ودئل ومرد ونحو علم

وحبك وإبل وعنب ونحو فلس وفرس وعندوكبد (ص) وفعل أهمل والعكس بقل * لقصد هم تخصيص فعل بفعل (ش) يعني ان من الأبنية الاثني عشر بذاتين أحدهما مهمل والآخرون قليل فالأول ما كان على وزن فعل بكسر الأول وضم الثاني وهذا بناء من المصنف على عدم اثبات حبك والثاني ما كان على وزن فعل بضم الأول وكسر الثاني كبذل وانما قل في الامعاء لأنهم قصدوا تخصيص هذا الوزن بفعل الم يسم فاعله كضرب وقتل (ص) وافتح وضم واكسر الثاني من * فعل ثلاثي وزد نحو ضمن ومثلها أربع ان جر دأ * وان يزد فيه فاستاعدا (ش) لفعل ينقسم الى مجرد والى من يذ فيه كما انقسم الاسم الى ذلك وأكثر ما يكون عليه المجرد أربعة أحرف وأكثر ما ينتهي في الزيادة الى ستة وثلاثي (١٨٤) المجرد أربعة أوزان ثلاثة لفعل الفاعل وواحدة لفعل المفعول فالتالي لفعل الفاعل فعل

بفتح العين كضرب وفعل بكسرها كضرب وفعل بضمها كضرب والذي لفعل المفعول فعل بضم الفاء وكسر العين كضمن ولا تكون الفاء في المبني للفاعل المفتوحة ولهذا قال المصنف وافتح وضم واكسر الثاني لجعل الثاني مثلثا وسكت عن الأول فعلم أنه يكون على حالة واحدة وتلك الحالة هي الفتح ولأرباعي المجرد ثلاثة أوزان واحد لفعل الفاعل كدحرج وواحد لفعل المفعول كدحرج وواحد لفعل الامر كدحرج وأما المزيد فيه فان كان ثلاثيا صار بالزيادة على أربعة أحرف كضارب أو على خمسة كاتطلق أو على ستة كاستخرج وان كان رباعيا صار بالزيادة على خمسة كدحرج أو على ستة كاحرجم (ص)

لأنهم أمما بوزنه غيره واستدرك عليه ثم بضم الراء وكسر الهززة اسم للاست وعل لغة في الفعل بفتح فكسر وهو التيس الجبلى فهذا البناء ليس بمهمل خلافا لمن زعمه بل قليل (قوله وحبك) أى بكسر الحاء المهملة وضم الموحدة لغة في الحبك بضميتين جمع حبك وهو الطريق في الرمل وتطلق على طرائق التجوم كقوله تعالى والسماء ذات الحجاب وعلى درج الحديد (قوله على عدم اثبات حبك) هو الصحيح وأما قراءة أبي السمال به فشاذة جدا وقيل لم تثبت ولا يصح كون كسر الحاء اتباعا لكسرة ذات لان ألب بينهما حاجز حصين وان كانت ساكنة اذهى كلمة مستقلة ومن ثم امتنع الاتباع في نحو ان الحكم وقول الروح بخلاف قل انظر واوان احكم والقول بأنهما من تداخل اللغتين بأن نطق القاري بكسر الحاء من لغة حبك بكسرتين ثم مال الى لغة الضميتين فضم الباء يلزمه عدم الضبط ورداءة التلاوة فلا يعتمد على ما سمع منه كافي شرح الكافية (قوله الى ستة) أى لان التصرف فيه أكثر من الاسم فلم يحتمل من الزيادة مثله (قوله أربعة أوزان) جرى على مذهب السكوفيين والمبرد من أن صيغة المجهول أصل ونقل عن سيديويه وأما عند البصريين ففرع عن صيغة المعلوم وهو الاظهر قليلا للثلاثي المجرد الثلاثة أوزان أصول (قوله فعل) بفتح العين وقياس مضارعه يفعل بالكسر كضرب يضرب أو الضم كمنصر ينصر فيخير بينهما ما اذالم يشتر أحدهما وشذ الفتح في أبي يابى وسلي يسلي الا اذا كان حاقا العين أو اللام فقياسه الفتح كسأل يسأل ومنع يمنع ويتعين الكسر في بائي أحدهما كباع يبيع وربي يرمي والضم في واو يد كقال يقول ودعا يدعو (قوله وفعل بكسرها) وحق مضارعه الفتح كضرب يشرب وخاف يخاف وبقى يبقى وجاء الكسر في ألفاظ قليلة كورث يرث ووقى يوقى (قوله وفعل بضمها) ولا يكون مضارعه الا بالضم ولا يتعدى الا بالتضمين ولم يأت بائي العين الا في هيؤاى حسنت هيئته اه أشموني أى لشغل الضم على الباء وانظر لم تقلب الباء ألفا كما قلبت الواو في طال مع ان أصله طول بالضم (قوله الامفتوحة) أى لوجوب تحريكها للبدء بها والفتح أخف من غيره واللام مفتوحة أبدأ البناء على الفتح وأما العين فتحرك بالثلاث حركات ولا تسكن بالاصالة لئلا يلتقي ساكنان في نحو ضربت وأما نحو نعم وشهد بالسكون وقالوا بيع فغير عن أصله للخنفة (قوله ثلاثة أوزان) ليست كلها أصولا بل المبني للفاعل فقط كما مر وانما لم يذكر الامر في الثلاثي المجرد لانه لا يكون الا مزيدا فيه كاضرب وانصر واعلم أن اوقاصها كقم وبع وخف فلم يبق ثلاثيا في اللفظ (قوله ستة أوزان) أى تبعها السكوفيين والاختف في زيادة الأخير منها (قوله زرج) بزى فوحدة هو السحاب الرقيق أو الحجر وهو من أسماء الذهب (قوله برثن) بوحدة فراء فثلاثة لامثناة كما صوبه يسن فنون وهو اسم لخشب الاسد (قوله عز بر) بهاء فزاي فوحدة هراء من أسماء الاسد (قوله) جعذب يحجم فحجمة فمهمة الجراد الأخضر الطويل الرجلين وقيل ذكر الجراد ومذهب البصريين أن هذا

ومع فعل فعل وان علا * فع فعل حوى فعلا كذا فعل وفعل وما * غير الزيادة والنقص انتمى (ش) لاسم الرباعي البناء المجرد له ستة أوزان الأول فاعل بفتح أوله وثانيه وسكون ثانيه نحو جعفر الثاني فعل بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه نحو زرج الثالث فعل بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه نحو درهم وهجرع الرابع فعل بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه نحو برثن الخامس فعل بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه نحو هنر السادس فعل بضم أوله وفتح ثالثه وسكون ثانيه نحو جعذب وأشار بقوله وان علا الى الأبنية الخمسة وهي أربعة الأول فاعل بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه وفتح رابعه نحو سفر جل الثاني فعل بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وكسر رابعه نحو

بجهرش الثالث فعل بالضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه نحو قد عمل الرابع فعلا بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وسكون رابعه نحو قرطع وأشار بقوله وما غير إلى أنه إذا جاء شيء على خلاف ما ذكر فهو إما ناقص وإما من يند فيه فالأول كيدوم والثاني كاستخراج واقتدار (ص) والحرف ان يلزم فاصل والذي * لا يلزم الزائد مثلناحتنى (ش) الحرف الذي يلزم تصاريف الكلمة هو الحرف الاصلى والذي يسقط في بعض تصاريف الكلمة هو الزائد نحو ضارب ومضروب (ص) (١٨٥) بضمن فعل قابل الأصول في وزن وزن وزائد بلغظه ا كتنى

وزن وزائد بلغظه ا كتنى
وضاعف اللام اذا أصل بقي
كراء جعفر وقاف فستق
(ش) اذا أريد وزن
الكلمة قوبلت أصولها
بالفاء والعين واللام فيقابل
أولها بالفاء وثانيها بالعين
وثالثها باللام فان بقي بعد
هذه الثلاثة أصل عبر عنه
باللام فاذا قيل ما وزن ضرب
فقل فعيل وما وزن زيد
فقل فعيل وما وزن جعفر
فقل فعيل وما وزن فستق
فقل فعيل وتكرر اللام
على حسب الأصول فان
كان في الكلمة زائد عبر
عنه بلغظه فاذا قيل ما وزن
ضارب فقل فاعل وما وزن
جوهر فقل فوعل وما وزن
مستخرج فقل مستعمل
هذا ان لم يكن الزائد ضعفا
حرف أصلي فان كان ضعفا
عبر عنه بما يبر به عن
ذلك الأصلي وهو المراد
بقوله (ص)

وان يك الزائد ضعفا أصل
فاجعل له في الوزن ما للأصل
(ش) فتقول في وزن
اغدون افعل فاعل
عن الدال الثانية بالعين

البناء السادس فرع عن فعل بالضم فتح تخفيفا أصلي كما عند الكوفيين (قوله بجهرش) بجمع فهملة
قيم فراء فمجمعة هي العجوز المسنة والعظيمة من الاماعي (قوله قد عمل) بقاف فذال مجمعة وعين مهملة
هو الضخم من الأبل وانقلد عملة من النشاء القصيرة (قوله قرطع) بقاف فراء فطاء فعين مهملة
فموسدة هو الشيء الخثير (قوله والحرف الخ) شروع فيما يعرف به الاصل من الزائد وما يتبع ذلك لكن يرد
عليه ما يسقط في بعض التصاريف وهو أصل كواو وعنى ياء وما لا يسقط أصلا لوجود كلمته وهو زائد كنون
قرنفل لتوسطها بين أربعة أصول رواو كوكب لمصاحبتها أكثر من أصليين فيصير كل من التعريفين ليس
جامعا ولا مانعا وأجيب بان الاصل الساقط لعله تصريفية كالثابت والزائد اذا لزم اعله كالجود كان مقدر
السقوط ولذلك يقال الزائد ما سقط في أصل الوضع تحقيقا وتقديرا (قوله احتنى) ماض مجهول من
احتنى به أى اقتدى به وحذا حذوه تبعه ويقال احتنى لبس الخداء وهو النمل (قوله والذي يسقط الخ)
أى كان يسقط من المصدر كالف ضارب في ضرباً ومن فرعه كالف كتاب في كتب أو من نظير الكلمة كياء
ابطل في اطل بكسرتين اسم للخاصرة وتاء احتنى في خداء (قوله هو الزائد) هو نوعان لانه اما تكرير
أصل للاحاق كسبان افندس للاحاقه باسح نجم أو اغيره كدال قدس ولا يجب في هذا كونه من أحرف
الزيادة المجموعة في أمان وتسهيل واما زائد بغير تكرير أصل وهذا لا يكون الا منها كتاء احتنى وقد
تكون هي أصول كتاءات وهمزة كل وجه مكان (قوله بضمن فعل) أى بما انضم منه من الحروف الثلاثة
ولم يقل بفعل لان المقصود مادة دون هيئة لان الميزان لا يلزم هيئة بخصوصها من الحركة والسكون وترتيب
الحروف بل يتبع ما يستحقه الموزن قبل تغييره فيقال في رد وقال وزنه ما فعل بفتحين وفي مرد ومقال
مفعل واذا وقع في الموزن قلب أو حذف فعل مثله في الميزان فتقول في آدر وأصع عدا همزة وضم ما بعدها
جمع دار وصاع وزنه اعفل لان أصله أدور وأصوع قلبت الواو همزة لثقل ضمها ثم قدمت الهمزة على الفاء
وقلبت ألفا وتقول في ناء بالموزن فلع لانه من النأى أى اليمد فاصله نأى قدمت لاه وهى الياء على الهمزة
ثم قلبت ألفا لتحررها وافتتاح ما قبلها وفي قاض وزنه قاع وفي عدة علة نعم اذا أريد بيان الاصل قبل أصله
كذا ثم أعل بالغاب وغيره وانما اختاروا للوزن مادة ف عمل لانها تم أفعال الجوارح والقلوب بخلاف
غيرها (قوله اغدون) بغير مجمعة فدالين مهملتين بينهما واو يقال اغدون الشعر اذا طال والذبت
اذا اخضرحتى بضرب للسواد (قوله ولا يجوز ان يعبر الخ) أى خلافا لمن قال بذلك والحاصل ان الزائد
مطلقا يعبر عنه بلغظه الاشياء المكرر وقد علمته والمبدل من ناء الافتعال فيعبر عنه باصله وهو الناء فوزن
اصطبر افعل ولا ينطق بالطاء لزال مقتضيا (قوله سمس) بكسر المهملتين للحجب المعروف و بفتحهما
للشطب واسم وضع والحكم فيهما واحد كفى الغارضى (قوله كلم) بكسر اللام الثانية لانه أمر من
لم الشيء ضم بعضه إلى بعض وحرك بالكسر للردى ولا يصح كونه ماضيا لانه واجب البناء على الفتح (قوله
يحكم على حروفه كلها الخ) أى لان اصالة أحد المكررين واجبة تكميلا لأصول الثلاثة وليس أحدهما
أولهما من الآخر وظاهر الشرح كالتن عدم الخلاف في هذا النوع ليس كذلك بل أشار بعضهم إليه سيوطي

(٢٤ - (خضري) ثاني)

كما عبرت بها عن الدال الأولى لان الثانية ضعفا وتقول
في وزن قتل فعل ووزن كرم فعل فتعبر عن الثاني بما عبرت به عن الأول ولا يجوز ان تعبر عن هذا الزائد بلغظه فلا تقول في وزن اغدون
افعدول ولا في وزن قتل فعدول ولا في وزن كرم فعدول (ص) واحكم بتأصيل حروف سمس * ونحوه والخلف في كلم
(ش) المراد بسمس الرباعي الذي تكررت فاؤه وعينه ولم يكن أحد المكررين صالحا للسقوط فهذا النوع يحكم على حروفه كلها بانها أصول

من كف كف فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة وكف واختلف الناس في ذلك فقيس همامدان وليس كف كف من كف ولا لم من لم فلا تكون الكاف واللام زائدين وقيل اللام زائدة وكذا الكاف وقيل هما بدلان من حرف مضاعف والأصل لم وكفف ثم أبدل من أحد المتضاعفين لام في لم وكاف في كف كف (ص)

فألف أكثر من أصلين صاحب زائد بغير مبدل (ش) إذا صحبت الألف ثلاثة أحرف أصول حكم زياتها نحو ضارب وفضبان فان صحبت أصلين فقط فليست زائدة بل هي أما أصل كالي أو بدل من أصل كقال (ص)

واليا كذا والواو لم بقعا كما هما في يؤ يؤ ووعوعا (ش) أي كذلك إذا صحبت الياء أو الواو ثلاثة أحرف أصول فانه يحكم زياتهما إلا في الثنائي المكرر فالأول كصيرف ويعمل وجوه وعجوز والثاني كيؤ يؤا طائر ذي مخالب ووعوع مصدع وعوع إذا صوت فالياء والواو في الأول زائدان وفي الثاني أصليتان (ص)

(قوله فان صلح الخ) بان فهم المعنى بعد سقوطه (قوله فلا تكون الكاف واللام زائدين) أي فوزنه فعل بالامين وهذا من ذهب البصريين إلى الزجاج (قوله وقيل اللام زائدة) أي الثانية لصلوحها للسقوط وهو من ذهب الزجاج فوزنه فعقل بتكرير الفاء بناء على الصحيح من أن الزائد المكرر يقابل بمثل الأصلي أما على أنه يلفظ بالزائد في الميزان مطلقا فوزن كف كف فمكمل بكاف فلام ووزن لم فعل بالامين (قوله وقيل هما بدلان الخ) هذا من ذهب الكوفيين واختاره ابن المصنف وحاصله أن الصالح للسقوط بدل من تضعيف اليمين فالأصل لم وكفف بشد الميم والفاء الأولى فاستثقل ثلاثة أمثال فأبدل من وسطها حرف يماثل الفاء فوزنه على هذا فعمل بشد العين (قوله فألف الخ) شريع في بيان ما تدرج زيادته من الحروف العشرة بعد ان بين ما يعرف به الزائد من الأصلي وما يتبعه من بيان كيفية الوزن وألف مبتدأ وجملة صاحب صفته وأكثر مفعول صاحب وزائد خبر والمين الكذب ومراده هنا الألف اللينة وسيد كراهمة (قوله حكم زياتها) أي وان لم تنقط أصليا بان كانت في اسم جامد لان أكثر ما وقعت فيه الألف كذلك دل الاشتقاق على زيادتها في فعل عليه ما سواه وما ذكرنا هو في الأفعال والاسماء العربية المتمكنة جامدة كانت أو مشتقة أما في المبهيات والحروف فلا يحكم زياتها مع أكثر من أصلين حتى ومهما ولا بادلها من غيرها مع الأقل كالي ومتى بل تكون أصلية غير منقبة وكذلك في الاسماء الأعجمية كإبراهيم لان ذلك انما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود فيما ذكر (قوله وغضبان) في نسخ بنون بعد الألف من الغضب وفي أخرى بلا نون فيحتمل عليها أنه بالغين المحببة مع القصر مؤث غضبان أو بالهملة مع المد وهي المشقوقة الأذن من باقة أو شاة والضاد مججمة في السكل وناق رسول الله صلى الله عليه وسلم تسمى العضباء وليست مشقوقة الأذن والسكل صحيح (قوله أما أصل) أي في الحرف وشبهه (قوله أو بدل من أصل) أي ياء أو واو أو في فعل كما مثله أو اسم متمكن كرحي وعصا وأعلم ان الألف لا تزداد إلا في غير الأول لتعذر الابتداء بها كما كنه (قوله والياء كذا والواو الخ) أي يحكم زياتها مع أكثر من أصلين لكن الواو لا تزداد إلا عند الجهور مطلقا لثقلها والياء تزداد بشرط أن يكون بعدها ثلاثة أصول كيلمع أو أربعة في خصوص المضارع كيد حرج أما في غيره كيدستور بفتح الياء وسكون السين المهملة وفتح الفوقية وضم المهملة آخره راء اسم مكان بالحجاز وشجر يستاك به فهي أصلية فوزنه فعلا لول لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله كما إذا صحبت أصلين فقط كبيت وسوط (قوله كما هما الخ) الجملة حال من فاعل بقعوما ككاف عن العمل أو نعت لمخزوف ومما صدرية أي وقوعا كوقوعهما في يؤ يؤ بضم الياء وسكون الهمزة الأري وهو طائر من الجوارح كالباشق وجمعه يائي كساجد ووعوع أي صوت عطف عليه من عطف الفعل على الاسم فائدته ينخفض أو هو فعل قصدا فظم فعن الصرف للعلمية على لفظه ووزن الفعل والوعوع اسم لابن أري فان أريدها كان مفعولا معه لا عطف على يؤ يؤ إلا كان يجب جوه بالكسرة لانه غير علم وانما نص على استثناء هذا مع أنه علم عامر في ستمسم ان كل ثنائي مكرر لا يحكم زياته دفعا لتوهم تخصيص ذلك بغير الياء والواو عملا باطلا فقه هنا (قوله كصيرف) هو المختار المتصرف في الأمور (قوله ويعمل) هو البعير القوي على العمل (قوله إذا تقدمت على ثلاثة) خرج ما إذا توسطت أو تأخرت فلا يحكم زياتها إلا بدليل كسقوطها في بعض اللغات أو التصاريف كهمزة شمال وأحيطت في شمل بفتح الميم وسكونها وفي حبط بطنه حبطا كفخرج فخرج إذا انتفخ من كل الزرق وهو الخندق وكيم دلامص في قولهم درع دلامص ودلاص أي براق وميم زرقم لشدي لون الزرق وكذا كل ثلاثي زيد في آخره ميم للتكثير كسهم لكثير السهم أي العجز ودلهم للجوز والناق المسنة من الاندلاق وهو الخروج (قوله أصول) خرج به نحو أمان ومعزى (قوله فان سبقتا أصلين حكم باصالتها) وكذا ان سبقتا أكثر من ثلاثة كما صطل

وهكذا همز ومسم سبقتا * ثلاثة أصليها تحقفا (ش) أي كذلك يحكم على الهمزة والميم بالزيادة إذا تقدمتا وصرزجوش على ثلاثة أحرف أصول كاجد ومكرم فان سبقتا أصلين حكم باصالتها كابل

(ش) أى كذلك يحكم

على الهمزة بالزيادة إذا وقعت آخر بعد ألف تقدمها أكثر من حرفين نحو حراء وعاشوراء وقاصعاء فإن تقدم ألف حرفان فالهمزة غير زائدة نحو كساء ورداء فالهمزة فى الأول بدل من واو وفى الثانى بدل من ياء وكذلك إذا تقدم على ألف حرف واحد كما ورداء (ص)

والنون فى الآخر كالهمز وفى نحو غضنفر أصالة كفى (ش) النون إذا وقعت آخر بعد ألف تقدمها أكثر من حرفين حكم عليها بالزيادة كما حكم على الهمز حين وقعت كذلك وذلك نحو زعفران وسكران فإن لم يسبقها ثلاثة فهي أصلية نحو مكان وزمان ويحكم أيضا على النون بالزيادة إذا وقعت بعد حرفين وبعدها حرفان كغضنفر (ص) والتاء فى التأنيث والمضارعة ونحو الاستفعال والمطارعة

(ش) تزداد التاء إذا كانت للتأنيث كقائمة والمضارعة نحو أنت تفعل أو مع السين فى الاستفعال وفروعه نحو استخرج ومستخرج واستخرج أولفظة فعل نحو علمته فتعلم أو فعمل كاستخرج (ص)

(ش) تزداد الهاء فى الوقف

ومر زجوش لبست طيب الرائحة ويقال فيه مر زجوش لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة فى مثل ذلك وفياس ابراهيم واسماعيل أصالة همزتهما وإن كانا معجميين اه مرادى (قوله ومهد) بفتح فسكون يطلق على مهد الصبي وجهه مهد كسهم وسهام وعلى الفرش وجهه مهدود كفلس وفلوس اه مصباح (قوله آخر) نعت لهمز بعد نعت ثان له وأكثر من فعل ردف الواقع خبرا عن لفظها وجلة المبتدأ والخبر نعت لالف ولو قال أكثر من أصليين لسكان أجود لأن الشرط أن يكون قبلها ثلاثة أصول فلو كان أحدهما زائدا حكم بأصالة الهمزة كحواء الذى يعانى الحيات لأنه من الحواية فنضعيف الواو زائد والهمزة أصلية بدليل صرفه على أحواء من الحوة وهي السواد فهمزته زائدة لمنع صرفه والتضعيف أصلى وهي مؤث أحوى وخرج بذلك الهمزة الواقعة حشوا كشمأل والواقعة آخر لا عد ألف كاحبطأ فلا يحكمز يادنها الابدليل عماس (قوله أكثر من حرفين) الأولى أصليين كما سرف الهمزة ليخرج نحو موهوان فإن نونه أصلية لأنه من الهوان مع ان قبلها أكثر من حرفين لأن بعضها زائد وهو الميم (قوله حكم عليها بالزيادة) أى إذا كان قبلها حرف مشدد أولين كحسان وعقيان فتحتمل الزيادة والأصالة على حد سواء كالهمزة فى حواء فلا يلغى أحدهما الابدليل كفى التسهيل والسكافية كبدلالة منع صرف حسان وحواء على زيادة آخره فيكون التضعيف أصلها (قوله بعد حرفين الخ) أى بشرط توسطها وكونها بين أربعة بالسوية وكذا سكونها وعدم ادغامها كاهى فى غضنفر واحبطأ فخرجت الواقعة أولا كنهشل للذائب وثانيا كقنطار والمتحركة كغريق وخروب فانها فى ذلك أصلية الابدليل وأما المدغمه فى نحو عجنس بشد النون للجمل الضخم فالزائد فيه هو التضعيف لا النون الأولى وقال أبو حيان كل منهما زائد فوزنه فعل وابق من مواضع زيادة النون أول المضارع والمطارع كانه كسر وباب الافعال كالأحجام وترك ذلك لوضوحه من الاشتقاق فهو الدليل الأعظم (قوله والتاء فى التأنيث) أى فى مفرد كأمثلة وأجمع كسمات (قوله والمضارعة) قال ابن هشام لم يعد من حروف المضارعة إلا التاء مع أنه لا فرق بينها وبين غيرها (قوله ونحو الاستفعال) خصه بالتدوين الافتعال مثلا للإشارة الى ما تزداد فيه السين ولا يزداد عليه اسمها إذ لا تبرز يادتها فى غير هذا بل تحفظ فقط كسين قدموس لاحاقه بعصفور لأنه من التقدم وهو ما تقدم من أنف الجبل والسين المتقدم فى قومه - تصريح وادخل بضحو باب التفعّل والتفاعل والافتعال كالتجمل والتقاتل والاقنادر وفروعه أو كدباب التفعّل والتفعّل كالتقديس والترداد دون فروعهما كقدس وردذفانها بالياء (قوله كقائمة) أى لا كقامت لأن تاء الفعل كلمة مستقلة فلا تعد ههنا لأن القصد بيان أجزاء السكامة كتاء قائمة وطنا يحلها الاعراب بخلاف قامت (قوله والهاء وقفا الخ) ليس من ذلك نحو طامحة ومسامة بل الهاء فيه بدل التاء لا مريدة استقلالاً (قوله كلة) ألفز فيه بعضهم بقوله

ياقارنا ألفيسسة ابن مالك * وسالكفى أحسن المسالك * فى أى بيت جاء فى كلامه لفظ بديع الشكل فى نظامه * حروفه أربعة تضم * وان تشأ فقل ثلاث واسم وهو إذا نظرت فيه أجمع * مركب من كلمات أربع وصار بالتركيب بعد كلة * وقد ذكرت لفظه لتفهمة

(قوله واللام) أما فاعل محذوف على حذف مضاف كما أشاره الشارح بقوله واطردز يادة اللام أو نائب فاعل محذوف أى وتزداد اللام فى الإشارة كما قدره الشارح فى التاء فى التأنيث والهاء وقفا أو هى مبتدأ وفى الإشارة صفته واخبر محذوف أى واللام السكامة فى الإشارة من أحرف الزيادة وعلى هذه الأوجه فالمشتهرة بما صفة اللام احتراز من الشاذة فى نحو عبل وزيد كما نقله السيوطى عن ابن هشام أو صفة لازمة للإشارة وهو أولى لأن تلك اللام خرجت بالإشارة فإن جعل فى الإشارة خبرا عن اللام امتنع جعل المشتهرة والهاء وقفا كلة ولم تره * واللام فى الإشارة المشتهرة

نحوه ولم نره وقد سبق في باب الوقف بيان ما تزد فيه وهو الاستهامة المجرورة والفعل المحذوف اللام للوقف محوره أو المجزوم نحو لم نره وكل مبنى على حركة نحو كفه الأما قطع عن الإضافة كقبيل وبعد واسم لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل والمنادى نحو يازيد والفعل الماضي نحو ضربوا طرد أيضاً زيادة اللام في (١٨٨) أسماء الإشارة نحو ذلك وتلك وهنالك (ص) وامنع زيادة بلا قيد ثبت

ان لم تبين حجة كحظت (ش) اذا وقع شيء من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها فسو لك سألقونها خاليا عما قيدت به زيادته فاحكم بأصلته الا ان قام على زيادته حجة يئنة كسقوط همزة شمأل في قولهم شملت الريح شمولاً اذا هبت شمالاً وكسقوط نون حنظل في قولهم حظلت الابل اذا آذاها أكل الحنظل وكسقوط تاء ملكوت في الملك (ص)

فصل في زيادة همزة الوصل
للوصل همز سابق لا يثبت الا اذا ابتدئ به كاستنبتوا (ش) لا يبتدأ بسا كن كما لا يوقف على متحرك فان كان أول السكامة سا كننا وجب الاتيان بهمزة متحركة توصلا للنطق بالسا كن وتسمى همزة وصل وشأنها أنها تثبت في الابتداء وتسقط في الرفع نحو استنبتوا أمر للجماعة بالاستنبات (ص) وهو لفعل ماضى احتوى على

صفة للام لا تمنع الاخبار قبل النعت وجعل الاسقاطي المشتهرة مبتدأ حذف موصوفه وفي الإشارة خبره والجملة خبر اللام أي واللام زيايتها المشتهرة كائنة في الإشارة فيفيد انها تزد في غير الإشارة لكن غير مشهورة (قوله نحوه) فيه أن هاء السكت كلمة برأسها جى منها معنى وهو بيان حركة وألف في نحوه ويازيده واللام مكان في نحوه وعه فهي بكاء الجر مما ليس جزأً وكذا يقال في اللام والوجه ان ما كان من حروف المعاني لا يعد في حروف الزيادة الا اذا نزل منزلة الجزء بان حله الاعراب كثناء التأنيت وتخطاه العامل كحروف المضارعة (قوله للوقف) المراد به البناء في فعل الامر (قوله ان لم تبين) اما بفتح التاء أصله تبيين حذف إحدى التاءين فجاءت أو اضعها مضارع مجهول وحجة نائب (قوله كحظت) بالطاء المشالة من باب فرح (قوله سألقونها) وكذلكهم يتساءلون وقد جعلها المصنف في بيت أربع مرات فقال

هناء وتسليم ثلاثين يوماً * نهاية مسئول أمان وتسهيلاً
(قوله في قولهم شملت الريح) أي تحولت شمالاً وبابه دخل كما في المختار واعترض بأنه يحتمل أن أصله شمألت نقلت حركة الهمزة الى الميم الساكنة قبلها ثم حذف فلاولى الاستدلال بسقوطها في بعض لغاتها الاحدى عشرة وهي شمأل ككوكب بتخفيف اللام وبشدها وشأمل بتقديم الهمزة على الميم وكقندال وكقاب وجبل وفلس وصيقل وطويل ورسول وجوهر والله أعلم

(فصل في زيادة همزة الوصل)
هو من تمة الكلام على زيادة الهمزة وانما أفردناها باختصاصها بالاحكام الآتية (قوله الا اذا ابتدئ) أصله بهمزة مفتوحة أبدلت ياء لكسر ما قبلها وذلك قياسى كمية في مائة ثم سكنت تخفيفاً للحركة البنائية كقراءة ما بقى من الريا يسكون الياء (قوله كاستنبتوا) بفتح التاء وكسر الواو حدة أمر للجماعة أو بفتحها ماضى معلوم أو بضم التاء وكسر الواو ماضى مجهول (قوله وتسمى همزة وصل) أي مجاز العلاقة الضدية لانها تسقط وصلاف كان حقها أن تسمى همزة ابتداء وقيل لا مجاز بل سميت بذلك لوصل ما بعدها بما قبلها عند سقوطها وقال البصريون لو وصل المتكلم بها الى النطق بالسا كن وفيه أن اللائق حينئذ أن تسمى همزة الوصل أو التوصل لا الوصل ومماها الخليل سلم اللسان (قوله وتسقط في الرفع) وقد ثبت للضرورة كقوله

اذا جاوز الاثنين مرفانه * يثبت وتكثر الوشاة قين
(قوله على أكثر من أربعة) أي اماها كنجلى أو سواها كاستخرج وخرج الماضى الثلاثى والرابعى (قوله والامر والمصدر) بالجر عطفا على فعل (قوله فكل فعل ماضى الخ) في هذه السكامة نظر فان من الخاسى ما لا تدخله ولا مصدره كتعلم وتقاتل وتدسج ولا يرد ذلك على عبارة المصنف كما لا يخفى (قوله في أمر الثلاثى) أي الذى يسكن ثانى مضارعه لفظاً سواء كان مفتوح العين أو مكسورها أو مضمومها كما مثله فان تحرك ثانى مضارعه لفظاً لم يحتج الى الهمزة لان الأمر هو المضارع بعد أن يحذف منه حرف المضارعة فثبت تحرك ما هو موجود بعده أمكن الابتداء به بلا همز وان سكن تقديراً كقمم من يقوم فاصله أقوم كالنصر فقلت ضممة الواو الى القاف وحذفت للسا كنين وكعدور ومن وعديه وورد يرد فاصلهما ارفع

أكثر من أربعة نحو نجلى والامر والمصدر منه وكذا * أمر الثلاثى كاخش وامض وانفدا (ش) واورد لما كان الفعل أصلاً في التصريف اختص بكثرة جىء أوله سا كننا فاحتاج الى همزة الوصل فكل فعل ماضى احتوى على أكثر من أربعة أحرف يجب الاتيان في أوله همزة الوصل نحو واستخرج وانطلق والامر منه نحو واستخرج وانطلق والمصدر نحو واستخرج وانطلق وكذلك يجب الهمزة في أمر الثلاثى نحو اخش وامض وانفد من خشى ومضى ونفذ

وارد حذف واوهما جلا على حذفهما من المضارع المبني بالياء لوقوعها بين عدوتيهما الياء والكسرة
 فاستغنى عن همزة الوصل في الجميع بتحريك أوها وهذا الشرط عام في أمر غير الرابعي مطلقا ليخرج نحو تعلم
 وتدرج فلا تخذله همزة التحريك ثاني مضارعه وأما الرابعي فسكت عنه لأن ثاني مضارعه لا يكون إلا تحركا
 فيستغنى عن الهمزة كدسج وقائل وأما يكرم فأصله يؤكرم كيدسج فيقال في أمره أكرم بهمزة قطع
 مفتوحة لأنها هي التي بعد حرف المضارعة وإنما حذف من المضارع لثقلها مع همزة المضارعة في أكرم وحل
 الباقي عليه كما يأتي ولم تحذف من الأمر لزال مقتضيه مع تعاضلها بالحركة بخلاف واوعد فتدبر ويستغنى من
 أمر الثلاثي حذف وكل ويرى فانها يسكن ثاني مضارعها لفظا كياخذ ويأكل ويأمر مع أن الاكثر فيها
 الاستغناء عن الهمزة بحذف فأنها الساكنة والاصل أخذهم من نين حذف الثانية لكثرة الاستعمال تحذف
 الأولى للاستغناء عنها وفي شرح الغزبية أن الحذف من كل وحذف واجب ومن مر جائز لأنهما أكثر منه
 قاعدة إذا كان أول المضارع مفتوحا كيكاتب وينطلق ويستخرج فهمزة أمره وصل أو مضموما كيكرم
 ويعطى فقطع ولا يضم إلا الرابعي لا غير مجردا كان أو منيذا كيدسج ويكرم ولا تحذف همزة القطع
 الاضمررة (قوله وفي اسم) متعلق بسمع ونائب فاعله يعود على همز الوصل (قوله وتأنث) بالجر عطف على اسم
 وجلة تبع البناء للفاعل صفة أي وسمع الهمز في تأنث أي مؤنث تابع لذكره وهو مبتدأ خبره تبع أي تبع
 مذكوره في ذلك (قوله وإيمن) عطف على اسم فهو مخفوض لسكن رفعه على الحكاية للزومه الابتداء
 فلا يجوز ولا يصب وهو بوصل الهمزة على القياس وقطعها الحن ونخل بالوزن (قوله همز ال) مبتدأ خبره
 كذا أي لا وصل سماعا قياسا ومثلها أم في لغة جبر (تنبيه) علم من كلامه أن همزة الوصل لا تدخل
 المضارع أصلا ولا الحرف سوى أل ولا ماضي الثلاثي والرابع ولا أسماء غير مصدر الخماسي والسادسي والأسماء
 العشرة المذكورة وأل الموصولة كما سيأتي جملة الأسماء اثنا عشر لا غير وأما يمين وأمان فالتان في أيمن
 ولذا تركهما المصنف وإنما ذكر ابنهم مع أنه لغة في ابن لأنه يزيد الميم تغير معناه بفادته المبالغة وحكمه بالتابع
 ما قبل الميم لها في حركات الإعراب ولا كذلك ايم (قوله ويبدل) أي همز ال ومنسله همزة أيمن لما
 سيأتي (قوله لم تحفظ الخ) يعني أن افتتاح هذه الأسماء بالهمزة طريقه السماع بخلاف المصادر المذكورة
 لأنها كان الفعل أصلا في التصريف استأثر بامور منها تكون أوائل بعضها فيحتاج للهمزة فعمل
 مصدره عليه بخلاف غير المصادر من الأسماء فحذف حركة أوله لكن شلت هذه الأسماء العشرة عن القياس
 لتكوين الهمزة عوضا عما حذف منها من حرف أو حركة (قوله اسم) أصله عند البصريين سمو
 بكسر السين أو ضمها من سمو وهو العلو وحذف لامه تخفيفا وسكن أوله وعوض عنها همزة الوصل وقيل
 أصله ومم بفتح الواو من السمة وهي العلامة حذفت الواو وعوض عنها الهمزة (قوله راست) أصله سته
 كفرس يقال سته سته كتبها كتهب تعبا إذا كبرت يحيزنه ثم سموها الجيزة بالمصدر ونقصوه بعد التسمية
 فحذفوا العين نارة وقالوا سه واللام أخرى وقالوا ست بفتح سينها والاعراب على الهاء والتاء ثم سكنوا
 سين الثاني واجتلبوا همزة الوصل كأنها عوض عن اللام فقالوا است كما في اسم والدليل على أن أصله
 سته بفتح السين فتحها في سه وست افتتان فيه وعلى تحريك عينه بعد ثبوت فتح فأنه جمع على استاه لأن
 فعلا لا ينقاس في فعل بفتح فسكون وعلى أنها مفتحة خفتها على أن لامه هاء رجوعها في الجمع والتصغير
 كاستاه وستية (قوله وابن) أصله بنو بفتح الفاء لجمعه سلامة على بنين وفتح العين لجمعه على أبناء
 كذا كرى است قيل ولامه وألقولهم بنوة ويرده أن لام الفتى باء لجمعه على فتیان مع قولهم فتوة فقلت فيها
 الياء أو المناسبة الضم والواو قبلها إذا أصلها فتوبة فكأن يقال في بنوة وقيل لأنه عوض عنها التاء في بنت
 وأبدال التاء من الواو أكثر من الياء وقيل لانه ياء لأنه من قولهم بنى بامرأته بنى بها إذا دخل عليها (قوله

(ص)

وفي اسم است ابن ابنهم سمع
 واثنين وأمرى وتأنث تبع
 وإيمن همز ال كذا ويبدل
 مدافى الاستفهام أو يسهل
 (ش) لم تحفظ همزة الوصل
 في الأسماء التي ليست مصادر
 لفعل زائد على أربعة الألف
 عشرة أسماء اسم واست
 وابن

وابنهم) هو ابن زيادة الميم للمبالغة كزفرهم (قوله واثنين) أصله اثنين بفتح تين لقولهم في النسب اليه
ثوى كذلك ولا ميم لانه من ثيت فسكن أوله بعد حذف لامه وعوضت الهمزة (قوله وامرئ) هو
اسم تام لم يحدف منه شيء لأن أصله امرء كغلس لكه يجوز تحفيس لامه بنقل حركاته للراء ثم حذفتها مع
أل فيقال المر جعلت همزة الوصل عوضا عن الهمزة التي تحذف في بعض الاحيان وأما امرأة وابنة واثنين
فكمن كراتها (قوله وايم في القسم) خرج به نحو بر القوم فدأينهم فانه جمع يمين وهمزته قطع
اتفاقا أما الاول فهو عند البعض بين اسم مفرد من اليمين وهو البركة وهمزته وصل خلافا للكهوفيين فيها
والهمزة عوض عن نونه المحذوفة في بعض أغانه كآيم ثم ثبتت مع النون لانها بصدد الحذف كافي امرئ
وفيه لغات أيمن بفتح الهمزة وكسر هاء مع ضم الميم وفتحها وايم وأم بفتح الهمزة وكسر هاء مع ضم الميم فيها
وم ومن بثلاث الميم فيها ويجب اضافة السك للفظ الجلالة وكونها مبتدأ محذوف الخبر أي أيمن الله
قسمي قيل أو خبر المحذوف أي قسمي أيمن الله كافي المغنى (قوله الا في أل) أي معرفة كانت أو زائدة
ومثلها أم في لغة حبر وكذا الموصولة لكنها اسم على الراجح فتعذر مع الاسماء العشرة والمصدر تباعث
عشر (قوله مفتوحة) اعلم انه يجب فتحها في أل ويترجح على الكسر في أيمن وابو يترجح كسرها على
غيره في لفظ اسم ويجب كسرها في باقي الاسماء الاثني عشر وأما في الفعل فتضم وجوب بان ضم ثالثه ضما
أصليا ظاهرا كاسكن وكان في محجول أو مقفرا كغزى ياءه إذا أصله أغزى بضم الزاي وقال ابن المصنف
الضم في هذا راجح لا واجب وتكسر فيما عد ذلك سواء فتح ثالث الفعل كاعلم أو كسر كضرب ولو بحسب
الأصل كأمشوا فان أصله أمشيوا بالكسر قال ابن الجزري

وابدأ بهمز الوصل من فعل بضم * ان كان ثالثا من الفعل بضم

واكسر حال الفتح والكسر وفي * الاسماء غير الادم كسرها في

(قوله لم يجز حذف همزة الاستفهام) أي ولا همزة الوصل لما ذكره أيضا ولا يجوز تحقيقهما لانها لا تثبت
درجا فوجب الابدال ومثل ذلك يجري في أيمن لان الهمزة واحدة (قوله ومنه) أي من التسهيل ولا يجوز
في البيت المدلل لا ينكسر (قوله الحق الخ) بالرفع مبتدأ خبره ان قلبك طائر وعكسه على ان الحق ظرف
محاذي أي أي الحق طير ان قلبك وان شرطية ودار فاعل محذوف هو فعل الشرط يفسره تباعدت
والجواب محذوف لدلالة الخبر عليه والرباب كسحاب اسم امرأة وانبت بسكون النون وفتح الموحدة وشد
المثناة فوق انقطع والله أعلم

(الابدال)

هو اصطلاح جعل حرف مكان آخر مطلقا فيشمل القلب لان كلا منهما تغيير في الموضع الا ان القلب خاص
بحروف العلة والهمزة والابدال عام ويخالفهما التعميم فانه كافي الاشتمول في غير الموضع كتاء عدة
وهمزة ابن ويكون عن حرف كاذ كرو عن حركة كسين اسطاع يستطيع بقطع الهمزة وضم أول المضارع
فان أصله عند سيبويه اطاع يطيع زيد فيه السين عوضا عن حركة عينه لان أصل اطاع أطوع وصبر
المصرح بان العوض قد يكون في غير الموضع فافهم أنه قد يكون في الموضع أيضا فيكون أهم منهما لامباينا
ويؤيده ما صر في التصغير في قوله * وجأرتعويض يا قبل الطرف * من ان ياء فريزيق وفراز يق
عوض عن دال فززدق مع انها في محلها فتدبر وأما الاعلال فقد تقدم (قوله آخر اترالخ) قيل آخر ظرف
متعلق بمحذوف صفة لواو ياء أي كائنين في آخر وفيه ظرفية الشيء في نفسه اذ هما نفس الآخرا لأن يراد به
ما قبل الاول فيكون من ظرفية الجزء في السك والاولى كونه اسما غير ظرف حالانها وان كانا نكرتين أي
حال كون كل منهما آخر أو ما اثر فظرف بمعنى عقب حال ثائية أو صفة لا بدل من آخر ولو جعل طرفا لان كلاً
منهما شرط مستقل (قوله عقده المصنف الخ) أي وضمه أر بعة أحكام من التصريف الابدال والقلب

وابنهم واثنين وامرئ
وامرأة وابنة واثنين
وايم في القسم ولم تحذف في
الحروف الا في أل ولما
كانت الهمزة مع أل مفتوحة
وكانت همزة الاستفهام
مفتوحة لم يجز حذف همزة
الاستفهام لئلا يلتبس
الاستفهام بالخبر بل وجب
ابدال همزة الوصل ألفا
نحو ألامير قائم أو تسهيلها
ومنه قوله

أ الحسنى ان دار الرباب

تباعدت

أو انبت جبل ان قلبك طائر

(ص) (الابدال)

أحرف الابدال هدأت

موطيا

فأبدل الهمزة من وادويا

آخر اثر الف زيد وفي

فاعل ما أعل عينا إذا افتني

(ش) هذا الباب عقده

المصنف لبيان الحروف

التي تبدل من غيرها

والنقل والحذف ثم ذكر الإدغام بعده وتقدمت الزيادة (قوله ابدالاً شائعاً) أي قياسياً يضطر إليه في التصريف بان يوقع عدمه في الخطأ كقوله في مال مول وأعلم ان حروف الابدال أربعة أقسام ما يبدل للادغام شيوعاً وهو جميع الحروف الالاف اللينة وما يبدل لغيره فلما اندورا وهو كما في الأشموني على ما يفهم من التسهيل سبعة مجموعة في أوائل قوله قد خاب ذو ظلم ضاع حليمه غيماً وذلك كقوله لم خراذل بالادال المحجمة في خراذل بالمهملة أي مقطوع وقرأ الاعمش فشرذهم بالمحجمة بدل المهمة كما قاله ابن جني ولما شيوعاً ويضطر إليه وهو ما في المتن ولا يضطر بأن يشيع عند قوم قاصراً على السماع وهو ما عدا القسمين قبله وذلك كالطبع الآتي في الشرح ومنه محجمة قضاعة وهي ابدال الجيم من الياء المشددة وقفا كقوله خالي عويف وابوعليج) أي على (المطعمان اللحم في العشي) أي العشي وكذا من الخففة كقوله (لاهم ان كنت قبلت حجة) أي تخي (ولا يزال شاحج يا نيك بيج) أي بي والشاحج البغل وكذا عن عنة نيم (كظننت عنك قائم) أي انك وكشكشتهم بالمحجمة في خطاب المؤنث نحو (ما الذي جاء بش) وقرئ (قد جعل ر بش تحتش سرياً) والسكسة بالمهملة في لغة بكر كقوله للثوثة (أبوس وأمس) أي أبوك وأمك وغير ذلك (قوله جمعها المصنف الخ) وجمعها في التسهيل في طويت دائماً فاسقط الهاء لان ابدالها انما يطر من التاء وفقاً كرحمة وهو مند كور في بابه وعدها هنا للحصر وسكت عنها استعماله بما قدمه هناك وقد تبدل من غير التاء سماعاً كقوله لمك قائم وهردت الشيء وهياك في لانك وأردت واياك (قوله وطأت الرجل) أي يسكون الحاء المهمة اذا جعلته وطية بوزن فاعل أي مبهمة اليناء مستوي (قوله الطبع الخ) أي بابدال اللام من الصاد لقر بها منها كراهة اجتماع حرفي الطباق عند بعضهم ومن نون أصيلان اقرب مخرجهما في قوله رقت فيها أصيلاً لأسافلها * أعيت جواباً لما بالربع من أحد وأصيلان اما تصغيراً صلان جمع أصيل كبير و بهران وهو ما بعد العصر الى الغروب فصغر الجمع شذوذا كما قاله الجوهري وتصغير اصيل على غير قياس لزيادته على الماء كما قاله ابن هشام وهو ولى لكثرة مثل هذا كغيره بان في مغرب (قوله من كل واو اوياء) وكذا الالف فان جراء اصلها كسرى زيدت قبل الفها ألف لاد ككتاب فأبدلت الثانية الفاً فاحسن مما هنا قول السكاكية

من حرف لين آخر بعد ألف * من يد ابدال همزة كما اصف.

(قوله تطرفت) أي حقيقة كما مثله او حكما بان كان بعد هاتان نيت او علامة ثنية عارضان كبناء و بناء بشد النون من البناء وكرداءين وكساعين وخرج بالعارضين ما بنيت عليه الكلمة منهما فيمنع الابدال لعدم التطرف كهداية وعدارة وكقوله عقلمته بثنايين وهما طرفا العقل فانه وضع كذلك ابتداء ولم يسمع له مفرد (قوله والاصل دعا الخ) انما لم يسم حرف العلة لسكون ما قبله كدلو وظي لان الساكن هنا غير حصين لسكونه حرف علة زائدة فوجوده كعدمه فكأن الواو والياء مليا فتحة فقلبا الفاً كباب وعصاور حتى فلما اجتمعت ساكنة مع الألف الزائدة قلبت الثانية همزة هذا ما قاله حناق الصرفيين وقيل قلبا همزة من أول الأمر (قوله نحو آية ورأية) أصلهما عند الخليل آية ورية كسمكة قلبت الياء الأولى الفاً على غير قياس اذا لقيت قلب الثانية كما سيأتي وقيل أصل راية رأيته بالهمز ترك تخفيفاً (قوله وكذلك ان لم تتطرف) مثله ما لو تطرفت لا بد من الالف كدلو وظي (قوله عين اسم فاعل) أي ولو مؤنثاً ومثنى او مجموعاً ومثله كما هو صريح التسهيل كل اسم بوزن فاعل أو فاعلة وان لم يكن وصفاً كجائز للبستان وجائزة للخشبة المترضة وسط البيت وكلاهما مجع وزاي ويجوز تخفيف الهمزة بنسبها لهما بينهما وبين الياء ولذا انكتب ياء لكن بلا نقط لان ابدالها ياء محضة لحن وكذا همزة نحو فلان وأوائل عاسيائي * حكى ان أباعلى الفارسي دخل على بعض التسمين بالعلم فاذا عنده جزء مكتوب فيه قائل بنقط الياء فقال له أبو علي هذا خط من قال خطي فالتفت

ابدالاً شائعاً وهي تسعة احرف جمعها المصنف رحمه الله تعالى في قوله هدأت موطياً ومعنى هدأت سكنت وموطياً اسم فاعل من أوطأت الرجل اذا جعلته وطياً ولكنه خفف همزته بابدالها ياء لانفتاحها وكسر ما قبلها وأما غير هذه الحروف فابدالها من غير هاء شاذ أو قليل فلم يتعرض المصنف له وذلك كقوله لم في اضطلع الطبع وفي أصيلان أصيلاً فتبدل الهمزة من كل واو أو ياء تطرفت ووقعت بعد ألف زائدة نحو دعاء وبناء والاصصل دعاء وبناء فلو كانت الالف التي قبل الياء أو الواو غير زائدة لم تبدل نحو آية ورأية وكذلك ان لم تتطرف الياء أو الواو كتباًين وتعاون وأشار بقوله وفي فاعل ما أصل عينا اذا اتقى * الى أن الهمزة تبدل من الياء والواو قياساً متبعاً اذا وقعت كل منهما حين اسم فاعل وأعلنت في فعله نحو قائل

وبائع وأصله ما قال وبائع لكن اعلاوا على الفعل فكما قالوا قال وبائع فقلوبوا العين ألفا قالوا فائل وبائع فقلوبوا عين اسم الفاعل همزة
فان لم تعمل العين في الفعل صحت في اسم (١٩٢) الفاعل نحو عور فهو عاور وعين فهو عاين (ص) والمزيد ثالثا في الواحد

همز ابرى في مثل كالفلا ند
(ش) يبدل الهمز ايضا
ولي ألف الجمع الذي على
مثال مفاعل ان كان مدة
مزيدة في الواحد نحو فلاة
وقلانند وصحيفة وصحائف
ومحجوز ومحجوزات ولو كان غير
مدة لم تبدل نحو قسورة
وقساور وهكذا ان كانت
مدة غير زائدة نحو مفازة
ومقاور ومعيشة ومعاش
الافيا سمع فيحفظ ولا
يقاس عليه نحو مصيبة
ومصائب (ص)

كذلك ثاني لينين اكتبنا
مد مفاعل كجمع نيفا
(ش) أي كذلك تبدل
الهمزة من ثاني حرفين
لينين توسط بينهما مدة
مفاعل كالوسميت رجلا
بنيف ثم كسرت فالك تقول
نياف ببدال الياء الواقعة
بعد ألف الجمع همزة ومثله
أول وأوائل فلو توسط
بينهما مدة مفاعل امتنع
قلب الثاني منهما همزة
كطوا ويس ولهذا قيل
المصنف رحمه الله تعالى
ذلك بمد مفاعل (ص)
وافتح ورد الهمز يافيا عمل
لما وفي مثل هراوة جعل
واو وهمزا أول الواو ينرد
في بناء غير شبهه وفي الاشد

الى صاحبه وقال قد أضمتنا خطواتنا في زيادة مثله وخرج من ساعته * ومن لطائف العلامة الأمير أنه كتب له
سؤال تعنت ومن جملة لفظ صفاير بنقط الياء فقال في ضمن جوابه بمبكتنا * وما نقطكم الياء من الصغائر *
وخرج باسم الفاعل فعل الأمر من المفاعلة فيجب فيه التصحيح كقوله تعالى فبايعهم (قوله وأصلهما
قال وبائع) ظاهره كالمصنف ابن الهمزة من أول الأمر كقيل به وقال حذاق الصرفيين أبدال ألفا
ثم لألف همزة الأمر في دعاء وكسرت الهمزة على أصل التخلص من الساكنين وقال المبرد دخلت ألف
فاعل قبل ألف قال وبائع فركت الثانية للساكنين ولأن أصلها الحركة والألف المتحركة همزة (قوله
والمد) أي حرفه واو كان أو ألفا ويا وجهه في حال من ضمير يرى الواقع خبرا عن المد وثالثا حال
من ضمير زيد في معنى حال متداخلة أو من ضمير يرى في معنى مترادفة وقوله في الواحد لبيان الواقع لا الاحتراز
وكاف كالفلا ند زائدة (قوله ان كان مدة) أي لا اجتماع تلك لمدة ساكنة مع ألف الجمع ولا يمكن
حذفها الفوات الجمع ولا المدة لتغير بناء مفاعل لأن شرطه أن يكون بعد ألفه حرفان أو لهما مكسورا يكون
كمفاعل فوجب تحريك الهمزة لانها لا أصل لها في الحركة كذا قال الخليل وإنما اشترط كون المد
ثالثا لانه لا يلي ألف الجمع الا حينئذ نخرج نحو حائض ومفتاح وفنديل ومكوك فلا يبدل مد همزة بل واو
في حوائض ويا فيا بعده وهمزة حوائض هي همزة حائض المنقلبة عن الياء في الخيض لانه فاعل ما عمل عينها
(قوله غير مدة) أي بان تحرك كقسورة للاسد ويقال قسور بلاتاء فلا يهمز لانه عاصيه بالحركة (قوله غير
زائدة) أي لان حرف المد الأصلي متحرك في الأصل فيتمتع عاصي بحركته الأصلية عن القلب فأصل مفازة
مفوزة كفعلة من الفوز نقلت فتحة الواو الى الفاء ثم قلبت ألفا جلا على فعلها ومثلهامارة من النور وأصل
معيشة كسر الياء نقل الى العين وأصل مصيبة مصوبة بكسر الواو نقل الى الصاد فقلبت هي ياء لسكونها اثر
كسرة وهي اسم فاعل من أصاب يصيب وعينها واو بدل الصواب والصوب حق المد في ذلك تصحيحه في
الجمع فيقال مصاوب ومناور ومعاش كاصح في مفاز وقدر نطق بها كذلك لكن قلب همزة في مصائب
ومناثر شذوذا وكذا في معاش في رواية عن نافع (قوله اكتبنا) أي أحاطا والألف ضمير اللينين
فأعله ومد مفعوله والجملة صفة للينين (قوله كجمع نيفا) جمع مصدر منون ونيفا ببدال الياء مفعوله وفاعله
مخدوف أي كجمعك نيفا أي كاللفظ الحاصل من جمعك نيفا وهو نياف فصيح التمثيل به لمفاعل بهذا
التقدير والنياف ما زاد على العقد الى العقد الثاني من نافي نياف اذا زاد فياؤه أصلية وقيل من نافي ينوف
فأصله ينوف فعل به كسيد (قوله كالوسميت رجلاخ) لاحاجة للتسمية (قوله ومثله أول وأوائل)
فأصله أول يجعل ألف الجمع بين واو أول أبدال الثانية همزة لما ذكر وأصله الأصيل واول بثلاث
واوات كان أصل أول وول أبدال الأولى همزة لما سيأتي قريبا ووزنهم نحو أوائل ونياف بمفاعل انما هو
وزن عروضي أما الصرفي فوزن نياف فيأصل بزيادة الياء وأوائل ففاعل ووزن زوايا فاعل وهراوا
ففاعل لما سيأتي (قوله وافتح ورد) تنازعا في الهمز أي افتتح الهمز ورده ياء الخ وهذا كالاقتدار
على قوله همز ابرى في مثل كالفلا ند وقوله كذلك ثاني الخ أي ان المد الزائد وثاني اللينين انما يبدلان
همزة في الجمع وتبقى محالهما في صحيح اللام والاقول تلك الهمزة المبدلة ياء أو واو اعلى ماسيأتي فألف الهمزة
للعهد الذي كرى أي الهمز المبدل كما علمت نخرج به الهمز الأصلي في المفرد فانه يسلم في الجمع كمرأة ومراء بكسر
الهمزة منونة كجوار لفظا واعلا وأصل مرأة مرأة بفتح الياء من الرؤية فقلبت القواشدمرايا كهدايا
سألو كالأصل مسالك المعارض كما شذ عكسه في قول بعضهم اللهم اغفر لي خطيئتي بهمزتين (قوله جعل)
أي همز الجمع المبدل من مد المفرد وثاني لينيه (قوله زهمزا) مفعول ثان لرد أو لالواو بن مفعوله الأول

والأشد

(ش) قد سبق انه يجب ابدال المدة الزائدة في الواحد همزة اذا

وقعت بعد الباء الجمع نحو صحيفة ومحائف وأنه اذا توسط ألف مفاعل بين حرفين لينين قلب الثاني منهما همزة نحو نياف ونياف وذكروا انه

إذا اعتلت لام أحد هذين

النوعين فإنه يخفف بابدال
كسر الهمزة فتحتهم بادلها
ياء فمثال الاول قضية وقضايا
وأصله قضائي بادل سدة
الواحد همزة كفاعل في
صحيفة وصحائف فابدلوا
كسرة الهمزة فتحة فحينئذ
تحركت الياء وانفتح
ما قبلها فاقبلت ألفا فصارت
قضا فابدلت الهمزة ياء
فصارت قضايا ومثال الثاني
زاوية وزوايا وأصله زواي
ببدال الواو الواقعة بعد
ألف الجع همزة كنيف
ونائب فقبلوا كسرة
الهمزة فتحة فحينئذ قبلت
الياء ألفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصارت زوا
تم قلبوا الهمزة ياء فصار
زوايا وأشار بقوله وفي مثل
هراوة جعل واو الى انه
انما تبدل الهمزة ياء اذ لم
تسكن اللام واواسمت في
المفرد كما تبدل فان كانت
اللام واواسمت في المفرد
لم تقلب الهمزة ياء بل تقلب
واو والبشاكل الجع واحده
وذلك حيث وقعت الواو
رابعة بعد ألف وذلك
نحو قولهم هراوة وهراوى
وأصلها هراو كصحائف
فقبلت كسرة الهمزة
فتحة وقلب الواو ألفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار هراو ثم قلبوا الهمزة

والاشد نائب فاعل ووفى وهو القوة ما بين ثمانى عشرة سنة الى ثلاثين وعن ابن عباس في قوله تعالى حتى اذا
بالغ أشده أنه ثلاث وثلاثون سنة وهذا تفسيره باعتبار غايته وأما قوله تعالى ولا تقر بومال اليتيم الا بالى هي
أحسن حتى يبلغ أشده فعناه حتى يحتمل وهو تفسيره باعتبار سجدته لأنه عبارة عن شدة الانسان وقوته
واشتعال حرارته ولهذا يكون من البلوغ الى الثلاثة والثلاثين وهو بفتح الهمزة وقد انضم اسم مفرد
كأنك بمد الهمزة رضم النون وهو الرصاص المذاب وقيل اسم جع لا واحده من لفظه وقيل جمع شدة
كسمة وأنعم أو شد بالكسر كسر وأصر أو شد ككلب وأكب اه من البيضاوى وغيره (قوله اذا
اعتلت لام الخ) بان كانت ياء أو واو أو همزة لان المصنف أدرجها في حروف العلة اما الشبه بها أول كونها
منها عند الفارسي فبالا همزة من النوع الاول كخطبة وخطايا وكذا بر يثة وبريالا لأنه من برأ بمعنى
خلق الا ان الهمزة بر يثة ابدلت ياء أو دغمت في الياء تخفيفا واما ياء كقضية وقضايا وهدية وهذا ياء مالا يه
وأول تسل في المفرد كطمية ومطايالا لأنه من المطا وهو الظاهر فاصلها مطبوعة فعل بها كسيد والسالمة كهراوة
وهراوى وأما النوع الثاني فلم يملوه الا بمالاه ياء كراوية وزوايا فاصل خطايا خطايي بياء مكسورة هي ياء
خطية ثم همزة هي لامها فابدلت الياء همزة كصحائف فصارت خطايي بهمزتين ابدلت الثانية ياء لتطرفها
اثر همزة مكسورة عملا بقوله الآتى ما لم يكن لفظا أتم الخ ثم فتحت الاولى تخفيفا فقبلت الياء ألفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصارت خطاء الهمزة بين ألفين وهي تشبه الالف لقرب خرجها وهو أقصى الخلق من الجوف
مخرج الالف فابدلت الهمزة ياء كراهة توالى ثلاث ألفات وانفصل بين ا. لغين فصارت خطايا بعد خمسة أعمال
ومثلهما سواء رايا وأصل مطايا مطايو بياء هي ياء فعيلة وواو هي لامها فابت الواو ياء لتطرفها اثر كسرة كما
في الغازی والداغى فصارت مطايي بياء بين ابدلت الاولى همزة كصحائف الى آخر ما مر ففيه خمسة أعمال أيضا
وأما في قضايا وهرايا فربعة فقط بينها الشرح لان لامه ياء لا تحتاج الا قبلها ألفا فقط (قوله فابدلوا كسرة
الهمزة فتحة) أى تخفيفا لثقل الكلمة بكونها جعاً ومتناهياً واللام معتلة بعد كسرة على همزة عارضة
(قوله فصارت قضايا) أى بهمزة بين ألفين (قوله وأصله زواي) أى أصله الثاني كما يفيد قوله بادل الخ
وأصله الاول زواوى بواو من الاول بدل ألف زواي لماسر في قوله بواو الالف الثاني المزيج بواو
والثانية هي واو زواوية بينهما ألف التفسير فقبلت الثانية همزة على حد نيائف فصارت كما في الشرح (قوله
فصارت زوايا) بهمزة بين ألفين (قوله اذ لم تسكن اللام الخ) أى بان كانت ياء أو همزة أو واو لم تسلم في
المفرد وقد علمت أمثلتها (قوله نحو هراوة) بكسر الهاء هي العصا الضخمة والجع بفتح الهاء (قوله
وأصلها هراوا الخ) أى بعد قلب ألف هراوة همزة في الجمع كقلادة وقلائد وظاهر كلامه ان الواو تقلب ألفا
من أول الامر لكن مقتضى القياس قلبها أول ياء لتطرفها اثر كسرة ثم فتحت الهمزة فتقلب الياء ألفا الخ
ففيه خمسة أعمال كطاييا كما في التصريح وغيره (قوله يجب رد أول الواو الخ) اعلم ان الهمزة تبدل
من الواو والياء وجوباً في أربع مسائل ذكرها المصنف وهي تطرفها بعد ألف زائدة وفي فاعل ما عمل عينا
وفي جمع مائثه مدزائد وجمع مائثيه وثالثه لبيان وقد علمتها وهذه مسألة خامسة تختص بها الواو عن الياء
وانما لم يقدمها على قوله واقتصر رد الخ الذي هو في ابدال الواو والياء من الهمزة لتعلق هذا بالثالثة والرابعة
وبقي مما تبدل منه الهمزة وجوباً بالالف في نحو جراء وفي جمع نحو قلادة وتبدل جوازا من الواو المضمومة ضمها
لازمام صدره كانت كاجوة في وجوهه ولا كادور بهمزة بعد اللال في أدور جمع دار ومن المكسورة بشرط
تصدرها كاشاح وافادة واسادة في وشاح ووفادة ووسادة وقرى من اعاء أخبسه ولا تبدل من المفتوحة
الا بشوذا كاسماء علمها أصله وسما من الوسامة وكاحد في العدد أصله وحدث من الوحدة وتبدل من الياء جوازا
في نحو رائى وغائى نسبة الى راية وغاية أصله راى وغاي بثلاث ياء تخفف بادل الاولى همزة وأما بادلها

واذا فصارت هراوى وأشار بقوله وهمزا أول الواو بن رد الى انه يجب رد أول الواو بن

الاولى فاعل الكلمة والثانية بدل من ألف فاعلة فان كانت الثانية بدلا من ألف فاعل لم يجب الابدال نحو ووفى ووروى أصله وافي ووارى فلما بني للفعل احتيج الى ضم ما قبل الالف فأبدلت الالف واوا (ص)

ومدا ابدال ثاني الهمزين من

كلمة ان يسكن كاسم وانتم ان يفتح اترضم ارفتح قاب

واوا ياء اثر كسر ينقلب ذوالكسر مطلقا كذا وما يضم

واوا أصرم مالم يكن لفظا ثم فذاك ياء مطلقا جارا ثم ونحوه وجهين في ثانيه أم (ش) اذا اجتمع في كلمة

همزتان وجب التخفيف ان لم يكونا في موضع العين نحو سأك ورأس ثم ان تحركت أولا هما وسكنت

ثانيتهما وجب ابدال الثانية مدة نجاس حركة الاولى فان كانت حركتها فتحة أبدلت الثانية ألفا

نحو أثرت وان كانت ضمة أبدلت واوا لنحو أثرت وان كانت كسرة أبدلت ياء

نحو ايثار وهذا هو المراد بقوله ومدا ابدال البيت وان تحركت ثانيتهما فان كانت حركتها فتحة حركتها ما قبلها فتحة أو ضمة قلبت واوا فالاول نحو أو آدم جمع آدم

من غير ذلك فشاذا أرقا سئل (قوله المصدرين) خرج هووى ونووى نسبة الى هووى ونوى (قوله مالم تكن الثانية بدلا الخ) اعلم ان الشرط كون الوار الثانية ليست مدة عارضة بان تكون مدة أصلية أى غير مبدلة من شئ كاولى أنقى الاول أصلها وبلى بضم فسكون أولم تكن مدة أصلا بان لم تكن بعد ضم سواء تحركت كواصل المذكور وكاول بضم ففتح جمع أولى أصله وول بواوين أو سكنت بعد ضم كاول بفتح فسكون أصله وقول بثلاث واوات فكل ذلك يجب فيه الابدال أمامع المدة العارضة فلا يجب بل يجوز سواء كانت بدلا من ألف فاعل كوفى ووروى فيجوز أوفى وأورى بالهمز أو من همزة كوفى مخففة الووئى بضم الوار وسكون الهمزة وهى أنقى الاول من وال اذ ارجع فيجوز أوفى أو من غيرهما كما فصله الاشمونى اذ اعلمت ذلك ففى قصر الشارح عدم الوجوب على المبدلة من ألف فاعل تبع الظاهر المتن قصور مع أنه يمكن تصحيح المتن بأنه أراد بشبهه ووفى مانا منه مدة عارضة (قوله من ألف فاعل) بفتح العين فعل ماض من المفاعلة كوفى ووارى (قوله والأصل وواصل) أى بواوين الاولى فاعل الكلمة والثانية مبدلة من ألف واصله كالف حائض فى حوائض فهى وان كانت عارضة لسكنها ليست مدة فلذلك وجب قلب الاولى همزة ومثله فى ذلك أراق جمع وأقية فاصله وراق (قوله لم يحز الابدال) فى نسخ لم يجب وهو الصواب الذى فى التوضيح وغيره ومفهومه الجواز وبصرح الاشمونى فى كل مادته عارضة ولا يراد أن المتن بوجه عدم الجواز فى شبهه ووفى لانه لا يوهم ذلك الا ان جعل رد فى كلامه مجهولا فان جعل أمرا والأصل فيه الوجوب كان مفهوما انه لا يجب فى شبهه ووفى كما قاله الشرح فيصدق بالجواز سم (قوله وانتم) أى عند الابدال به لان همزة الوصل فتسقط درجاء وهو بفتح الفوقية وكسر الميم فعل أمر كما يشهد به رسمه بالياء لكسر همزة الوصل فيه ولو كان ماضيا مجهولا كما قبل لرسم بالواو بضم همزته وبشار بذكره الى أن همزة الوصل كالقسطح (قوله ان يفتح) نائب فاعله يعود على ثانى الهمزين مطلقا وكذا الضمير فى قلب وينقلب السكت بعد تقييده بالفتح وقوله ذوالكسر مبتدأ خبره كذا ومطلقا خال أى سواء كان أرفتح أو ضم أو كسر (قوله وما يضم) مفعول أول لاصر بمعنى اجعل ووارى مفعول الثانى (قوله مالم يكن) اسمها ضمير يعود لثانى الهمزين فى البيت الاول وجلة أتم خبرها ولفظها مفعول أتم (قوله فذاك) أى ثانى الهمزين الذى أتم لفظا جاياء مطلقا أى سواء كان مضموما أو مفتوحا أو مكسورا وسواء كان بعد ضم أو فتح أو كسر أو سكون وجا بالفتحة على لغة (قوله وأوم) ممتدأ خبره جملة أم معنى اقصد وجهين مفعوله وهذا تقييد لبعض ما تقدم أى انما يجب ابدال ثانى الهمزين المتحركين المستفاد من قوله ان يفتح اترضم الخ فى غير نحو أوم عا أول همزته للمضارعة اما هو ففقيه الوجهان (قوله اذا اجتمع فى كلمة) خرج به نحو أنت لان همزة الاستفهام كلمة مستقلة فلا يجب فيه الابدال بل يجوز تحقيقهما (قوله ان لم يكونا فى موضع العين الخ) اعلم ان الهمزتين فى كلمة ثلاثة أحوال أن تتحرك الاولى وتسكن الثانية وعكسه وأن يتحرك كلاهما ماسكونهما معا فتندرجان سكنت الثانية فقط أبدلت من جنس ما قبلها كما ذكره بقوله ومدا ابدال الخ وان سكنت الاولى فقط فان كانتا فى موضع العين أدغم كسا كصيغة مبالغة من السؤال ورأس نسبة لبيع الرأس ولم يذكر المصنف هذا لانه لا ابدال فيه وفى موضع اللام أبدلت الثانية ياء وكذا ان تحركت امة فيه كما ذكره بقوله مالم يكن لفظا أتم الخ فالمتطرفة تبدل ياء مطلقا وصورها اثنا عشر من ضرب أربع الاولى فى ثلاثة الثانية وان تحركت امة فى غير موضع اللام فصورها تسع من ضرب ثلث الاولى فى ثلث الثانية ذكرها بقوله أن يفتح الخ فتبدل واوا فى خمسة وهى المفتوحة بعد فتحة أو ضمة والمضمومة مطلقا وتبدل ياء فى الاربعة الباقية وهى المفتوحة بعد كسر والمكسورة مطلقا وكل ذلك فى المتن (قوله أبدلت الثانية ألفا) أى وجوبا ولو كانت الاولى

للمضارعة نحو أو كل وآمن وسمه نول • لأنه رضى الله تعالى عنها كان رسوا • الله صلى الله عليه وسلم بأمرى
إذا سبقت ان أنزرت ثم يباشرنى وعوام المحمدين يحرفونه فيشدون التاء بالمد وبعضهم يحقق الهمزتين
وكلاهما الحن لانه مضارع من الازار ووزنه افتعل كاستلم فالهمزة الاولى للمضارعة والثانية فاء السكامة
ولا يجوز ابدال الثانية تاء ولا تحقيقهما في مثل ذلك لكن حكى الزحشرى عن العرب انزور بالادغام فيكون
سما عيا كاسمى أى فى قوله * وشدى فى ذى الهمزة نحو انتكلا * وقد مثل به الشرح هنا (قوله) والأصل
أ آدم) أى أصل الجمع آدم همزتين فالف التوكسير ابدلت الثانية واو والفتحة عنها اترفتح وليست الواو بدلا
من الف المفرد خلافا للمازنى لان الف لم توجد فى الجمع اذ المقتضى لقلب همزة المفرد الفا وهو سكونها اثر
فتح يزول فى الجمع وكذا فى التصغير ولو بنيت افعل التفضيل من أن قلت ز بدأون من عمر واصله ان
كا كرم نقلت فتحة النون للهمزة رادغم ثم قلبت الهمزة واو اعند الجمهور والممازنى يقلبها ياء (قوله) نحو
أو يمر) فى نسخة أو يذم تصغير آدم فراد به الوصف من الأدمة بضم الهمزة وهى لون السمرة لاسم الذى
أبى البشر لان الامماء المظومة لا تصغر ولا اسم شخص غيره لانه أعجمى كفى الكشاف فلا يعرف له اشتقاق
يرد اليه فى التصغير لكن قال فى المفصل انه عربى على وزن أفعل من الأدمة (قوله) نحو ايم) بكسر الهمزة
وفتح الياء وشده الميم (قوله) مثاذا صبح) بكسر الهمزة وفتح الباء احدى لغات العشرة من ضرب تثلث
همزة فى تثلث باء والعشرة كعصفور (قوله) من أم) أى صار اما أو بمعنى قصد (قوله) وأصله أئم)
همزتين مكسورة فسا كنة وفتح الميم الاولى (قوله) فنقلت حركة الميم الخ) أى ليممكن من ادغامها فى
الثانية (قوله) فصارت أم) أى بكسر ففتح وشده الميم (قوله) وأصله أن) أى بفتح فكسر فشد النون واصله
الاول ان كاضرب نقلت كسرة النون الاولى الى الهمزة رادغم وقوله وقد تحققت بقافين أى لانه من نحو
أؤم الآتى (قوله) الاى أئمة) أى جمع امام واصله أئمة كسلاح راسلحة نقلت كسرة الميم الى الهمزة توصل
للادغام فصارت أئمة بفتح فكسر فشد الميم فبديل الثانية ياء وانما لم يبق سكون الهمزة الثانية لتبدل الفامن
جنس حركة ما قبلها كما فعل با كيسة جمع انا لوجود المائتين المتفرقين للادغام بعدها هنا فنقل حركة
أولاهما للهمزة توصله لاراعتناهم به أشد من الاعلال وكذا يقال فيما مر من أنن وأئم (قوله) فانها
جاءت بالا بدال النصحيح) عبارة التوضيح وذلك راجب إلى ابدال المكسورة بفتح ياء وأما قراءة ابن
عامر والسكوفيين أئمة بالتحقيق فما يوقف عنده ولا يتجاوز اه فتبت (قوله) والثانى) أى ما كسرت
همزة الثانية مع كسر الاولى نحو ايم بكسر الهمزة والياء وشده الميم وقوله مثال اصبح أى بكسرتين (قوله)
والثالث) أى ما كسرت همزته الثانية مع ضم الاولى (قوله) والأصل أؤن) أى همزة مضمومة فسا كنة
فنونين أولاهما مكسورة وأصله الاول أؤن بثلاث همزات الاولى للمضارعة مضمومة لان ما ضير باعى
متعد بالهمزة كا كرم والثانية مفتوحة لانها همزة النقل التى دخلت على الماضى كهمزة أ كرم والثالثة
فاء السكامة سا كنة فشد الثانية لاجتماعها مع همزة المضارعة كاسمى أى فى قوله وحذف همز فعل
استمر الخ فصارت أؤن بالضم كا كرم (قوله) مضارع آنته) أى بوزن أ كرمته همزة مفتوحة فالهمزة نقابة
عن همزة سا كنة فنونين بالادغام لاجل تاء الضمير ولذا لم تنقل فتحة النون الى الهمزة السا كنة بل قلبت
الما قبله متصل به التاء لوجب ان يقال اؤن والأصل أنن كا كرم فتعقل فتحة النون الاولى الى الهمزة السا كنة
لاجل الادغام فتقلب الهمزة واو الفتحة عنها بفتح مفتوحة (قوله) فدخله) أى المضارع (قوله) نحو اوب)
بفتح الهمزة وضم الواو وشده الموحدة جمع أب بفتح الهمزة وشده الموحدة وهو المرعى وقيل الفا ككة

حركة ما قبلها كسرة
قلب ياء نحو ايم وهو مثال
اصبح من أم وأصله أئم
فنقلت حركة الميم الاولى
الى الهمزة التى قبلها
وأدغمت الميم فى الميم فصار
ايم فنقلت الهمزة الثانية ياء
فصار ايم وهذا هو المراد
بقوله وياء تركسرى ينقلب
وأشار بقوله ذوالكسر
مطلقا كذا الى ان الهمزة
الثانية اذا كانت مكسورة
تقلب ياء مطلقا أى سواء
كانت اتى قبلها مفتوحة أو
مكسورة أو مضمومة فالاول
نحو اؤن مضارع أن وأصله
أؤن فغفنت بابدال الثانية
من جنس حركتها فصارت ايم
وقد تحققت نحو اؤن
همزتين ولم تعامل بهند
العاملة فى غير الفعل الاى
أئمة فانها جاءت بالبدال
والتصحیح والثانى نحو
ايم مثال اصبح من أم
وأصله أئم فنقلت حركة
الميم الاولى الى الهمزة
الثانية وأدغمت الميم فى الميم
فصارت ايم فغفنت الهمزة
الثانية بابدالها من جنس
حركتها فصارت ايم والثالث
نحو اؤن والأصل أؤن لانه
مضارع آنته أى جعلته
يأين فدخله النقل والادغام
ثم خفف بابدال ثلثي همزته

من جنس حركتها فصارت ايم وأشار بقوله وما يضم واو أصح الى انه اذا كانت الهمزة الثانية مضمومة قلبت واو سواء انفتحت الاولى
أو انكسرت أو انضمت فالاول نحو اوب جمع أب وهو المرعى أصله أ أب

لأنه أفعال فنقلت حركة عينه الى فائه ثم أدغم فصار أب ثم خففت ثانية الهمزة بين ياء والهمزة من جنس حركتهما فصار اوب والثاني نحو اوم مثال اصبع من أم والثالث نحو اوم مثال (١٩٦) ابل من ام وأشار بقوله لم يكن لفظا ثم فذلك ياء طلقا جالى ان الهمزة الثانية

المضمومة بما تصير واوا اذا لم تكن طسرفا فان كانت طسرفا صيرت ياء مطلقا سواء انضمت الاولى أو انكسرت أو انفتحت أو سكنت فتقول في مثال جعفر من قرأ قرأ ثم قلب الهمزة ياء فيصير قرأى فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفا فيصير قرأ وتقول في مثال زبرج من قرأ قرئ ثم قلب الهمزة ياء فتصير قرئيا كالمنقوص وتقول في مثال برئ من قرأ قرؤ ثم قلب الضمة التي على الهمزة الاولى كسرة فيصير قرؤيا مثل المولى وأشار بقوله وأم

ونحو وجهين في ثانية ثم الى انه اذا انضمت الهمزة الثانية وانفتح ما قبلها وكانت الهمزة الاولى للمتكلم جاز لك في الثانية وجهان الابدال والتحقيق وذلك نحو أوم مضارع أم فان شئت أبدلت فقلت أوم وان شئت حققت فقلت أوم وكذا ما كان نحو أوم في كونه أولى همزتيه للمتكلم وكسرت ثانيتهما يجوز في الثانية منهما الابدال والتحقيق نحو أن مضارع أن فان شئت أبدلت فقلت

أين وأن شئت حققت فقلت إن (ص)

وياه قلب ألفا كسر انلا * اوياء تصغير بواوذا افلا في آخر أوقبل ثاء التانيث أو * زيادتي فعلا

الياسية (قوله لانه افعال) أي بوزن افعال كالفلس من جوع الفلة (قوله والثاني اوم) أي بكسر الهمزة وضم الواو وشد الميم مثال اصبع بكسر ثم ضم فاصلا ثم فعل به ماسر (قوله مثال ابل) أي بضم الهمزة واللام وسكون الواو وهو خوص المقل أي شجر الدوم (قوله الى ان الهمزة الخ) الأولى حذف قوله المضمومة لانه اذا كانت المضمومة تبدل ياء لتطرفها ولو كانت بعد ضم فبالك بالكسورة أو المفتوحة فاسم يكن في المتن راجع لثاني الهمزة كاسر للامايضم والأمثلة التي ذكرها الشارح للمضمومة تصالح للكسورة والمفتوحة بحسب الاعراب (قوله زبرج) بكسر الزاي وسكون الواو وكسر الراء هو الذهب والزرية كاسر (قوله كالمنقوص) أي فيعدل كفاض (قوله برئ) بضم فسكون فضم (قوله ثم قلب الضمة الخ) أي لناسبة الياء فيصير منقوصا كالقاضي فتسكن الياء تخفيفا ثم تحذف اللام كنين (قوله مثل المولى) أي بضم الميم وكسر اللام اسم فاعل من آلى بمعنى حلف فالقرئ الذي على مثاله منقوص أيضا كالاول وترك الشارح مثال ما اذا كانت الاولى ساكنة وهوان تبني من فرأ مثال قطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء وهو وعاء الكتب كما صير فتقول قرأى بكسر ففتح فهمزة ساكنة فياء متحركة بحسب الاعراب والاصل قرأهمزتين ساكنة فتتحرك الأولى ثانيا فياء وسكنت الثانية لسكون ما قبلها فكلمات أمثلة الهمزة المتطرفة وهي اثنا عشر كما صير باعتبار حركات الاعراب عليها لخصوص الضم كما اقتصر عليه الشارح (قوله وجهان) أي تشبيه الهمزة المتكلمة همزة الاستفهام في نحو انت وأنتزتهم بحاجم الدلالة على معنى زائد على اصل السكامة وإضافتها في احرف المضارعة يجوز في الهمزة بعدها وجهان كافي يؤمن من الايمان ويؤمن من التأمين فيجوز التحقيق والابدال واو اسأ كنة في الاول مفتوحة في الثاني فكذا بعد الهمزة (قوله والتحقيق) بقاءين وكذا قوله حققت (قوله وكسرت ثانيتهما) سكت الشارح عما ادفتحت نحو ال مضارع اللت اسنانه ادا فسدت ونحو اؤمن مضارع من التأمين ولم أر من ذكرها بالخصوص لكن يشملها قول التوضيح والاشموني راؤم ونحوه مما اول همزتيه للمضارعة يجوز فيه الوجهان وكذا يشملها التعليل المتقدم فغضى ذلك جواز تحقيقتها وابدالها واوا لقوله ان يفتح اؤضم او فتح قلب واوا فيقال أول وأؤمن وقول الشارح وانفتح ما قبلها لم يذكره الموضع ولا الأسموني فتدبر (قوله وياه) مفعول ثان لاقاب وألفا مفعول أول وكسر المفعول تلا الواقع صفة لافلا وهذا شروع في ابدال الياء من أخبتها الألف والواو فتبدل من الألف في مسئلتين ذكرهما المتن ومن الواو في عشرة مسائل كما في التوضيح منه في قوله بواوذا افلا الى قوله كالعطيان الخ أربعة وفي قوله بالعكس جاعلام فعلى وصفا واحدة وفي قوله ان يسكن السابق الخ واحدة وفي قوله وصحح المفعول من نحو عدا الى آخر الفصل ثلاث فالجملية تسع وترك واحدة وهي ان تلي كسرة وهي ساكنة غير مدغمة كميزان وميقات أصلهما موزان وموقات لانهما من الوزن والوقت وانما قلبت في ذلك لشغل الخروج من الكسر الى الواو وأما قلبها ياء في أوجر وادل جعي جرر ودولوا فليس زائدا على ما ذكر بل يشمله قوله في آخر لان أصلهما أوجر وودلو كالفلس قلبت اضمة قبلهما كسرة لانه ليس في العربية اسم معرب بالحركات آخره واربها ضمة فوقعت الواو متطرفة اثر كسرة فقلب ياء فان قلت لم لم قلب الضمة فتحة توعدا الى قلب الواو الفاقلة والله أعلم لئلا يخرج من باب المنقوص الى المقصور فتدبر (قوله بواوذا) أي القلب الى الياء لكسر ما قبلها وفي آخر صفاتواو فصل بينهما بالابتداء للضرورة أرطرف لغو متعلق بافعلا وقوله أوقبل الخ عطف على محل في آخر وز يادتي فعلا ن عطف على نا وهذا كله هو المسئلة الاولى لان العلة في الجميع تطرف الواو حقيقة أو تقدير

اثر

ذا أنصار أو في مصدر المعتل عينا والفعل * منه صحيح غالب نحو الحول (ش) اذا وقعت الالف بعد كسرة وجب قلبها ياء كقولك في جمع مصباح ودينار مصباح ودينار وكذلك اذا وقعت قبلها ياء التصغير كقولك في (١٩٧) غزال غزير وفي قذال قذير وأشار بقوله

بواو اذا فعلا في آخر الى آخر

البيت الى أن الواو تقاب

أيضا ياء اذا نظرت بعد

كسرة أو بعد ياء تصغير أو

وقعت قبل تاء التانيث أو

قبل ز ياد في فعلا ن مكسورا

ما قبلها فالاول نحو ورى

وقوى وأصلها مارضو وقوى

لانهما من الرضوان

والقوة فقلبت الواو ياء

والثاني نحو جرى تصغير

جر وأصله جري فوجتعت

الواو والياء وسبقت

احدهما بالسكون فقلبت

الواو ياء وأدغمت الياء في

الياء وأثالث نحو شجيرة

وهي اسم فاعل للؤنت

وكذا شجيرة مصغرا وأصله

شجيرة من الشجور الرابع

نحو غزبان وهو مثال

ضربان من الغزو وأشار

بقوله ذا أنصار إلى مصدر

المعتل عينا الى أن الواو

تقلب بعد الكسرة ياء

في مصدر كل فعل اعتلت

عينه نحو صام صياما وقام

قياموا الاصل صولم وقوام

فاعلت الواو في المصدر

جلاله على فعله فلو صحت

الواو في الفعل لم تعتل في

المصدر نحو لاوذ لوذا وجار

جوارا وكذلك نصي

التركسرة وقوله في مصدر المعتل مسئلة ثانية وقوله وجمع ذي عين الخ ثالثة وقوله والواو لا مالخ رابعة (قوله شاذ) أي قلب الواو ياء لكسرة ما قبلها أو في مصدر المعتل أي الفعل المعتل والاولى الماعل ليفيد اشتراط تبيين عين الفعل لان المعتل ما فيه يعرف علة وان لم يغير والمعل هو المغير (قوله والفعل) بكسرة وفتح منه أي من مصدر المعتل يعني اذا كان ذلك المصدر على فعل صحيح غالبا (قوله أو بعد ياء تصغير) هذا الثاني دخل في المثال استطرادا والمقصود التنبية على الاول فقط لان اجتماع الواو والياء سيأتي بيانه ولا يختص بالآخر فلو قال

قال بانزيا التصغير أو كسر ألف * تقابل الواو ان كسر ا ردف

في آخر أو قبل الخ لوافق مقصوده أشموني (قوله أو وقعت قبل تاء التانيث الخ) أي لان كلا من التاء وز ياد في فعلا ن كلمة تامة فالواقع قبلهما آخر تقدير لانهما في ذية الانفصال وليس المراد بفعلا ن خصوص هذه الهيئة فان الواو لا تقبل ياء في فعلا ن سا كن العين بل في مكسورها لتقع اثر كسرة كما مثله الشارح وانما هو تيسيل لموضع الز يادتين ولذا قال الموضح أو قبل الألف والنون الزائنتين (قوله مكسورا ما قبلها) أي أو بعد ياء التصغير لان قلب الواو ياء مع التاء والألف والنون لا يختص بشلوها كسرة بل يشمل تالية ياء التصغير كما يشمل كلام المصنف وسيمثله الشارح بقوله وكذا اشجية مصغرة ومثال الثاني ما لو صغر غزبان فيكون حكمه كذلك (قوله فقلب الواو ياء) أي لان حق الواو الساكنة بعد كسرة قلبها ياء كافي ميزان لما صر وهي بالتأخير متمرضة لسكون الوقف فقلبت ياء ولو في حال تحركها وصلا لتوقع السكون ومن ثم لم تمانر بكسرة ما قبلها متحركة في غير الآخر كعوض عوج الا اذا كان مع الكسرة ما بعدها كاعلاطافي فعل المصدر أو مفرد الجمع كما سيأتي في صيام وديار ولا فرق بين كونها في آخر اسم كالغازي والداعي أو فعل معلوم كما مثله ارجع هول كفي ودعي ولا بين كون الكسرة أصلية كما ذكر أو محولة عن الضمة كما صر في أدل (قوله تصغير جرو) بتثنية الجيم والكسرة أفصح ولد الكلب والسبع ويطلق على الصغير مطلقا (قوله والثالث شجيرة) أي بفتح فكسرة ياء تخفة وأصله شجيرة من الشجور وهو الهم والحزن (قوله غزبان) أي بفتح فكسرة والالف والنون زائدان كافي قطران لا للتثنية اه صبان (قوله مثال ضربان) أي بفتح المجهمة وكسرة الراء فتحتية منى ضرى وهو العرق الذي لا ينقطع دمه يقال ضرا العرق يضرب وضروا من باب قعد اذا نزل دمه كذا قيل وفيه أنه حيث أنه يكون بشد الياء كقوده وأصله ضربوان بدليل ضروا قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء ساكنة لا لكسرة ما قبلها فالظاهر انه بالوحدة مع الظاء المشالة وهو الحيوان الذي مر ذكره أو مع الضاد من الضرب (قوله في مصدر الخ) أي جلالة على فعله ووجه الشرط أربعة المصادر ية وكسرة ما قبلها كما هو موضوع المسئلة واعلال الفعل وان يكون بعدها ألف كما يؤخذ من قوله والفعل منه صحيح نخرج غير المصدر كسواك وسوار ونحو راح رواحا فلا تقابل في ذلك وان أعل الفعل لعدم جله عليه في الاول وعدم كسرة ما قبلها في الثاني ونحترز الباقيين في الشارح (قوله اعتلت) الاولى أعلت لما صر (قوله نحو صام صياما) أي رانقاد انقيادا واعتادا والاصل انقواد واعتوادا فلا يختص بالمصدر الذي على فعال خلافا لما يوهه الشارح كشرح الكافية (قوله لو اذا) بكسرة اللام مصدر لاود القوم ملاوذة ولو اذا أي لاذبعضهم ببعض (قوله وكذلك تصح اذا لم يكن الخ) أي غالبا كما في المتن ومن غير الغالب قراءة نافع ابن عامر في النساء لكم قياما وارضوهم وابن عامر في المائة قياما للناس والأصل قوم فقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها مع اعلاطافي الفعل (قوله فاحكم) الغاء في جواب أمامقبرة أي وأما جمع الخ كما في بر بك فكسبر أو هي زائدة وجمع اماممبتدأ خبره جملة أحكم الخ أو مفعول

اذا لم يكن بعدها ألف وان اعتلت في الفعل نحو حال جولا (ص) وجمع ذي عين أعل أو سكن * فاحكم بهذا الاعلال فيه حيث عن (ش) أي متى وقعت الواو عين جمع

واعملت في واحدة أو سكنت وجب قلبها ياء ان انكسر ما قبلها ووقع بعدها ألف نحو ديار وثياب أصلهما دوار وثوباب فقلبت الواو ياء في الجمع لانكسر ما قبلها ووجب ألف (١٩٨) بعدها مع كونها في الواحد مائة كدرا وشبيهة بالمتعل في كونها حرف لين

ساكننا كثوب (ص) وصححوا فعلة وفي فعل وجهان والاعلال أولى كالخيل (ش) اذ اوقعت الواو عين جمع مكسورا ما قبلها واعملت في واحدة أو سكنت ولم يقع بعدها ألف وكان على فعلة وجب تصحيحها نحو عود وعودة وكوز وكوزة وشذور وثيرة ومن ههنا يعلم انه انما اعتل في الجمع اذ وقع بعدها ألف كما سبق تقريره لانه حكم على فعلة بوجوب التصحيح وعلى فعل بجواز التصحيح والاعلال فالتصحيح نحو حاجة وحوج والاعلال نحو وقامة وقيم ودبة وديم والتصحيح فيها قليل والاعلال غالب (ص) والواو لا يفتح يا نقاب كالعطيان يرضيان ووجب ابدال واو بعد ضم من ألف ويا كوقن بذالها اعترف (ش) اذا وقعت الواو طرعا رابعة فصاعدا بعد فتحة قلبت ياء نحو أعطيت أصله أعطوت لانه من عطاي عطا يعطو اذا تناول فقلبت الواو في الماضي ياء جلا على المضارع نحو يعطى كما جعل اسم المفعول نحو معطيان على اسم الفاعل نحو معطيان وكذلك يرضيان أصله يرضوان لانه من الرضوان

لخوف يفسده الحكم على الاشتغال وخرج بالجمع المفرد فلا يعمل منه الا المصدر كما مر بخلاف غيره كسوار وخوان وهو سفر لا كل (قوله) راعملت في واحدة فيه ما سر وخرج به نحو طويل وطوال وشذ قوله تبين لي ان القماء فعلة * وان اعزاء الرجال طيها * والقماء بالباء القصريقيل ومن الشداد الصافات الجياد لسلامتها في مفردة وهو جواد وقيل بل هو جمع جيد فهو قياسي لاعلال المفرد اذ أصله جيود فعليه كسيد (قوله) ان انكسر ما قبلها خرج أسواط وأحواض وأثواب (قوله) ووقع بعدها ألف جعله الشارح شرط في كل من المعتلة في المفرد والساكنة أخذ من قوله وفي فعل وجهان الخ وقوله بهذا الاعلال أي الذي في المصدر بشرطه السابق وهو وجود الألف كما مر ساكن الصحيح ان المعتلة في المفرد تقلب في الجمع ياء وان لم يكن بعدها ألف بخلاف المصدر لانها في الجمع ضعفت باعلاها في المفرد وقربها من الطرف فسلطت كسر عليها كخيلة وحيل وديعة وديم وشذ حاجة وحوج خلافا للماسيا في أمالسا كنية في المفرد فلا يقوى تسلط الكسرة عليها الا بالألف القرينة من الياء لانها ليست في الضعف كالمثلة كسوط وسياط وحوض وحياض فلم توجد الألف صحت نحو كوز وكوزة ويشترط أيضا كافي التسهيل صحة اللام لئلا يتوالى اعلاها مع اعلاز العين ولذا صححت الواو في رداء وجواء بوزن عطاش جوى ريان وجووال اصل رداي وجووا قلبت اللام همزة تنطرفها اثر ألف زائدة فسامت العين وأصل ريان رويان فتناخص أن الشرط أربعة كون الواو في جمع صحيح اللام وقبلها كسرة واعلاها في المفرد مطلقا أو سكونها فيه مع وقوعها في الجمع قبل ألف (قوله) وكان على فعلة لم يعل لها الا بالساكنة في المفرد (قوله) وجب تصحيحها أي لانها اعدت الألف قبل عمل اللسان تخفت الواو بعد الكسرة وانضم الى ذلك تحصينها بيهدها من الطرف بسبب الهاء وقوتها بعد علم اعلاها في المفرد فوجب تصحيحها بخلاف فعل فان واوه قريبة من الطرف ولم يمتد له الا بالهاء في المفرد فكان أولى بالاعلال كما قاله المصنف وظاهر ان تصحيحه مطرد وليس كذلك بل هو شاذ كما مر فلو قال وفي فعل * قد شذ تصحيح ختم أن يعمل * لوفى بالمراد أشموني (قوله) وثيرة بكسر المثلثة وفتح التحتية وقياسه نورة لكن سهله قصد الفرق بين جمع النور بمعنى القطعة من الاقط وبمعنى الحيوان حيث جموا الاول على نورة وقيل أصله ثيرة كحجارة فقلب الواو قياسي لاجل الألف ثم بقيت الياء بعد حذفها تنبيه على الأصل (قوله) نحو حاجة وحوج قد علمت أنه شاذ قليل والقياس صحيح لاعلاها في المفرد (قوله) والواو مبتدأ خبره انقلب وبعد فتح متعلق به وياء مفعوله ولا ما حال من الضمير فيه العائد للواو وكذا كالعطيان اي قيد اشتراط كونها رابعة فصاعدا أما الثالثة فلا تبدل بعد الفتح كمطوت وزكوت (قوله) وجب الخ شروع في ابدال الواو من اختيها الألف والياء فتبدل من الألف في موضع واحد ومن الياء في ست مسائل ستأتي كلها (قوله) ويا مبتدأ وكوقن صفته على حذف مضاف وجمله اعترف خبره أي ويا كاثنة كياء موقن التي كانت فيه في انها مفردة ساكنة بعد ضمة في غير جمع اعترف لها بهذا الحكم أي قلبها ياء فخرجت الياء المدغمة كخيض والمتحركة كهيام فلا قلبان لتحصنها ما بالادغام والحركة وكذا التي بعد غير ضمة كبيع تخفتها والتي في الجمع كاسيا في البيت بعده (قوله) جلا على المضارع أي فان الواو تقلب في مضارع الرابعي ياء لنظرها اثر كسرة وكذا في اسم فاعل فعمل عليه ما غيرهما جلا للفرع على أصله وقال سيبويه يوما للخليل لم أعل تغازينا وتباغينا وأصله تغازونا وتباغونا مع أن مضارعه وهو تغازى وتباغى لا كسر قبل آخره حتى يعمل ويحمل عليه الماضي فاجابه بان اعلال المضارع ثبت في تغازى وتباغى المكسور ما قبل آخرهما قبل مجيء تاء التفاعل ثم استصحب معها كاستصحب مع الهاء في نحو المعطاة فاعل تغازينا جلا عليه

فقلبت واوه بعد الفتحة ياء جلا لبناء المفعول على بناء الماعل نحو يرضيان وقوله وجب ابدال واو بعد ضم من ألف (قوله) معناه انه يجب ان يبدل من الألف واو اذا وقعت بعد ضمة كقولك في باع بوبع وفي ضارب ضورب وقوله ويا كوقن بذالها اعترف * معناه

أن الياء اذا سكنت في مفرد بعد ضمة وجب ابدالها واوا نحو موقن وموسر أصلهما (١٩٩) ميقن وميسر لانهما من أيقن وأيسر فلو

تحركت الياء لم تغل نحو
هيام (ص)

ويكسر المضموم في جمع كما
يقال هيم عند جمع أهيا

(ش) يجمع فعلا وفعال
على فعل بضم الفاء وسكون

العين كما سبق في التكسير
كحمراء وحجروا وحجروا

فاذا اعتلت عين هذا النوع
من الجمع بالياء قلبت الضمة

كسرة لتصح الياء نحو هياء
هيم وبيضاء وبيض ولم

تقلب الياء واوا كما فعلوا في
المفرد كموقن استغفالا

لذلك في الجمع (ص)
وواوا اثر الضم رد الياء في

ألفي لام فعل أو من قبل تا
كتاء بان من رمى كقده

كذا اذا كسبعان صيره
(ش) اذا وقعت الياء لام

فعل أو من قبل تاء التانيث
أوز يادتي فعلا و انضم

ما قبلها في الاصول الثلاثة
وجب قلبها واوا فالاول

كقضو الرجل والثاني كما اذا
بنيت من رمى اسما على

وزن مقدرة فانك تقول
مرسوة والثالث كما اذا

بنيت من رمى اسما كسبعان
فانك تقول رموان

فتقلب الياء واوا في هذه
المواضع الثلاثة لانضمام

ما قبلها (ص)
وان تكن عين الفعل وصفا

(قوله اذا سكنت) أي وكانت غير مدغمة كسمر وقوله في مفرد أخذته من البيت بعده (قوله نحو هياء)
بالسكراء أي أهي (قوله استغفالا لذلك في الجمع) كلامه مع المتن كالصريح في اختصاص ذلك
التخفيف بالجمع وانها تبدل في المفرد واوا سواء وقعت فاء كموقن وهوا اتفاقا أو عينا كأن يبنى من
الياء اسم مفردا على مثال برد فتقول بوز والاصل بيض بضم فسكون وهو مذهب الاخفش وقال
سيبويه في هذا بوجوب قلب الضمة كسرة لتصح الياء كالجعل فتقول بيض بالسكسر كما فعل مثله في
مبيع فان أصله مبيع وقع نقلت ضمة الياء للياء وحذفت واو مفعول فصار مبيع فكسرت الضمة لتصح الياء
كاسيائي ولذلك كان ذلك عنده يحتمل ان أصله فعل وان أصل معيشة مفعلة بالضم أو بالسكسر فيهما
وعند الاخفش يتعين فيهما السكسر اذ لو كانا بالضم لقليل درك ومعوشة (قوله واوا اثر الضم الخ) هذه
ثلاث مسائل تبدل في الياء واوا الضم ما قبلها وتقدم واحدة في قوله واوا كموقن وسيأتي واحدة في قوله
وان تكن عين الخ وواحدة في قوله من لام فعل الخ والسبب في جميعها ضم ما قبلها في الاخير كما سيأتي
(قوله أو من قبل تاء) أي أو التي لام اسم من قبل تاء التانيث أو يادتي فعلا وانما اشترط ذلك في الاسم
ولم يشترط في الفعل شيء لانها لو تبدلت في الاسم بدون ما ذكر لم كون آخر الاسم المعرب واو بعد ضمة لازمة
وهو ممنوع في العربية فاذا بنيت من رمى اسما كعضد لا تقل فيه رمولذلك بل تكسر الضمة لتسلم الياء فتقول
رم كشيخ لانه مقوص أمامع التاء فالواو غير آخر ولذا يشترط بناء الكلمة عليها لتكون لازمة كما يفيد
قوله كتاء بان الخ بخلاف العارضة على بنية المذكور فلا تبدل معها الياء واوا لانها في نية الانفصال ما قبلها
آخر بل تكسر الضمة لتصح الياء كشواني توافية فان أصله توافيا بضم النون كتكسلا كسرت النون
لما امر واستصحب ذلك مع الهاء لعروضها أفاده في التوضيح ويؤخذ منه تقيد بالالف والنون بما بنيت
الكلمة عليهما كما يفيد قول المتن كذا اذا كسبعان صيره (قوله كتاء بان) أي كتاء شخص بان من رمى
كامة كقدرته بفتح الميم وضم الدال وأضاف التاء للبانى للاستعانة طالانه المتكلم بها (قوله كذا اذا الخ)
أي كذا ترد الياء اثر الضم واوا اذا صير الشخص الباني البناء الذي من رمى كسبعان بفتح السين المهملة
وضم الموحدة اسم موضع ونونه امام فتوحة على لغة من يجري المثني المسمى به كسبعان في منعه الصرف
للعلمية والزيادة أو كسورة على لغة من يلزمه الالف ولو سمى به صبان (قوله كقضو الرجل) أي عند
التعجب من قضاءه فاعني ما قضاءه وأصله قضى لانه من قضيت (قوله اسما كسبعان) أي اسما مفردا موازنا
لذلك فتقول رموه وانادى أصله رميان فقلب الياء واوا الضم ما قبلها لان الالف والنون اللازمتين ليسا باضعف
من التاء اللازمة في تحصيل الواو من الطرف حتى لا يلحقها الاعلال لكن استشكله الموضح بان ما قبلها
أعطى حكم الآخر المحض في نحو غزيان من الغزو حتى قلبت الواو ياء كسمر فكان مقتضاه قلب الضمة هنا
كسرة لتسلم الياء فتدبر (قوله اذا وقعت الياء) أي المضموم ما قبلها عيننا الصفة الخ اعلم ان فعلي بالضم ان
كان اسما محضا أو صفة جارية مجرى الاسماء وجب قلب الياء فيها واوا للضمة قبلها فالاول كطوبى مصدر
لطاب أو اسما لشجرة في الجنة وأصلها طيب لانها من طاب يطيب والثاني كطوبى وكوسى وخورى بالمعجمة
والراء اسما تفضيل مؤنثات أطيب رأ كس وأخير فاصلها طيب وخيرى وكيسى من السكس بفتح حتين وهو
الغطنة والدليل على جريان هذه الصفات مجرى الاسماء ايلاؤها العوامل وعدم جريانها على موصوف وأن
أفعل التفضيل يجمع على أفعل كلاسهم المحض فيقال أفضل وأفاضل كما يقال في أفكل اسم الرعدة أفأكل
فدل على انه جار مجرى الاسماء فان كانت فعلى صفة محضة أي جارية على موصوف ولو مقدر وجب قلب
الضمة كسرة لتسلم الياء فرقا بين الصفة والاسم ولم يسمع من ذلك الا قسمة ضيزى أي جائرة ومشية حكي

فذلك بالوجهين عنهم بلني (ش) اذا وقعت الياء عين الصفة على وزن فعلى جاز فيها وجهان أحدهما قلب الضمة كسرة لتصح الياء والثاني ابقاء
الضمة فتقلب الياء واوا نحو الضيق والكيسى والضوق والكوسى وهما تانيث الاضيق والاكيس (ص)

بالحاء المهملة ثم كـ أي يتحرك فيهما المنسكبان كالحائك فاصلهما ضري وحكي بالضم اذا علمت ذلك
فكلام الناظم مخالف للنحو بين لان مراده بفعلي وصف ما جرى مجرى الاسماء كالطوبى والكوسى وجوز
فيه القلب وهدمه ونص على انها اسموعان مع ان النحويين جزموا في هذا النوع بوجوب القلب كالاثناء
المحضة وظاهر كلام سيبويه امتناع غيره ويدخل في قوله وصف الصفة المحضة فيمتضاء جواز الوجهين فيها مع
انه يمين فيها تصحيح الياء فكان الاوافق مراده أن يقول

وان تكن عينا الفعلي أفعلا * فذاك بالوجهين منهم يحتجى والله أعلم

(فصل في قوله من لام فعلى اسماء الى) متعلق باتى واسما حال من فعلى بالفتح وبدل حاز من الواو وياء مضاف اليه
وذا اسم اشارة فاعل جبال قصر والبدل بدل منه أي بيان له وغالبا متعلق بما لا ياتي ليكون لذكره بعده فائدة
التقييد بالغلبة والا كان تكرار او اشارة بذلك الى ان عدم الابدال شاذ كما صرح به في شرح الكافية
وهو ما عليه سيبويه والجمهور وعكس في التسهيل فحكم بشذوذ الابدال في تقوى ونحوها وبأن ر يا الآتي
قياسي (قوله تبدل الواو الخ) هذا سادس موضع تبدل فيه الياء واو انما أبدلت هنا مع زيادة ثقلها
وعند ضم ما قبلها فارقا بين الاسم والصفة وخصوه بالاسم لانه خلفته أجل للثقل وهذا الفرق خاص بذوات
الياء فلو كانت لام فعلى بالفتح واسما في الاسم كدعوى والصفة كدشوى مؤنث نشوان أي سكران
كاهوم وماتن (قوله وأصله تقيا) أصله الاصيل وقيل لانه من وقيت قلبت واو تاء كقاي ترات ثم ياء
واو كقاي الشرح ولا يضر اجتماع الاعلايين فيه لعدم تواليهما وهو غير بمنصرف لالف التأنيث ومن قرأ
على تقوى بالتثنية جمعها اللالحاق بجمع كلف تترى (قوله نحو صبا وخزيا) مؤنثا صديان كطشان
وزنار ومعنى وخزيا بوزنه من خزي يخزي بالمجعة والزاي كفرح يفرح أي ذل (قوله فتوى) بفتح
الفاء اسم لما يجيبك به الفتى وأصلها بالياء لانها من أفتيت وقوله بمعنى التقيا أي بالضم وكذا البقيا بعده
(قوله بقوى) اسم من بقي بمعنى دام (قوله كقولهم للرائحة ثريا) ومثلها سمي المسكان وطغيا بهمة
فغين مجعنة لولد البقرة الوحشية فهذه الثلاثة من غير الغالب أي شاذة كما صرح به الناظم ولده وخروج
بذلك ر يا من الرى فعدم قلبه لكونه صفة لكن تعقب بان النحويين قالوا في بانها صفة غلبت عليها
الاسمية والاصل رائحة ثريا أي بالوعدة طيبا وفي الصحاح يقال امرأة بالتم تبدل باؤه لانه صفة اه ولو ساءنا
اسمية فعدم القلب لما منع وهو انه لو قيل ر يا عملاب هذه القاعدة لازم قلب الواو ياء عملا بما في الفصل الآتي
أوندعى فيها اجراء القاعدتين وأما سمي فاحتمل انه نقل من الصفة الى العلمية فاستصحب أصله وأما طغيا
فالاكثر فيه ضم الطاء فاعل من فتح استصحب تصحيحه حال الضم ولا شذوذ أفاده الموضح وغيره (قوله
بالمعكس) حال من لام ووصف حال من فعلى بالضم أي ان لام فعلى هذه ان كانت واو اقبلت ياء في الصفة
تخفيفا لثقلها مع ثقل الواو دون الاسم لانه أخف منها على عكس فعلى بالفتح ومفهومه ان لا مهان كانت
ياء سامت في الاسم كالتقيا بالضم والصفة كالتقيا مؤنث الاقضى بالضاد المجعنة وهو كذلك لانهم
لم يفرقوا في البائي من هذا بين الاسم والصفة كالم يفرقوا بين سمي في الواو من الاول اه اشموني
(قوله أي تبدل الواو الخ) هذا خامس موضع لا بد له ليا ياء كاسر (قوله نحو الدنيا والعليا) أصلهما الدنيا
والعلا من الدنيا والعلا قلبت الواو ياء والمراد الدنيا الواقعة في قوله تعالى السماء الدنيا الحياة الدنيا لما قبل
الآخرة فان قياسها عدم القلب لعروض اسميتها لذلك لكن استصحب أصل وصفيتها (قوله وشذ) أي
قياسا لا استعمالا فانه كثير في كلامهم وورد في قوله تعالى وهم بالعرة القصوى نبيه به على الأصل (قوله أهل
الحجاز) أي دون عجم فانهم يقولون القصيا على القياس (قوله فان كانت فعلى اسماء سامت الواو الخ) قال
المصنف هذا هو المؤيد بالدليل الموافق لنص أئمة اللغة وهو عكس ما عليه أئمة التصريف لانهم يقلبون في

(فصل في)

من لام فعلى اسماء الى
الواو بدل

ياء كـ تقوى غالبا جازا
البدل

(ش) تبدل الواو من الياء

الواقعة لام اسم على وزن

فعلى نحو تقوى وأصله

تقيا لانه من تقيت فان كان

فعلى صفة لم تبدل الياء واو

نحو صديا وخزيا ومثل

تقوى فتوى بمعنى الفتيا

و بقوى بمعنى البقيا واو حترز

بقوله غالبا مما لم تبدل الياء

فيه واو اوهى لام اسم على

فعلى كقولهم للرائحة ردا

(ص)

بالمعكس جـ لام فعلى وصفا

وكون قصوى نادرا لا يخفى

(ش) أي تبدل الواو الواقعة

لا ما لفعلى وصفا ياء نحو

الدنيا والعليا وشذ قول

أهل الحجاز القصوى فان

كانت فعلى اسماء سامت الواو

الاسم دون الصفة ويجعلون خزوي شاذوا هذا دليل عليه (قوله خزري) بضم المهملة فزاي موضع بالحجاز عنه ذال الهمزة بقوله

أدارا بخزوي هجعت للمعين عبرة * ففاء الهوى يرفض أو يترفرق

وأنما انصب دار الوصفه بخزوي قبل النداء فاشبهه المضاف على حذف اعظما برجي لسكل عظيم ويرفض بفتح الفاء وشذاضا للمحجة أي يسيل بعضه في أثر بعض و يترفرق براءين وقافين أي يبقى في العين متحجرا بجسيء ويذهب والله أعلم

(فصل) (قوله واتصال) أي بان لم يفصل بينهما فاصل وكان من كلمة واحدة أو في حكم الواحدة كسأني فأفاد شرطين (قوله ومن عروض عريا) المتبادر من الشرح أو لارجاع ضمير عري لسكون السابق ففيه شرط واحد والأولى ارجاعه للسابق نفسه أي وعري السابق من العروض ذاتا وسكونا ففيه شرطان كما في التوضيح ويدل عليه كلام الشرح في المحترزات وعلى كل فالعري بالاطلاق وقضية ما ذكر ان الذي منها لا يشترط أصالته وهو كذلك حفي وخامس الشروط في هذا البيت قوله * ان يسكن الخ (قوله أبدلت الواو ياء) أي تخفيفا وهذا موضع سادس سواء تقدمت فيه الياء كما مثل أو الواو كطي ولما صدرت طويت ولويت وكساع والاصل طوي ولوى ومساوي فعل به ما ذكر وقلبت ضمة الميم في مسامي كسرة لمناسبة الياء (قوله والاصل سيود وميوت) أي من سادسود ومات يموت فوزنهما فيعمل بكسر العين عند البصريين وبالفتح عند البغداديين كضيفهم يصيرف نقل الى فيعمل بكسرها ثم أعل وأدغم لان فيعمل بالكسر لم يوجد في الصحيح حتى يحمل عليه المعتل ورد بان المعتل نوع مستقل قديما في فيه ما ليس في الصحيح كقوله بالضم جمع فاعل المعتل كقضاة ورمادة دون الصحيح فسماع سيد وميت بالكسر دليل على انه أصالهما ولا حاجة للتحويل على انه يقال ليس المكسور موجودا في الصحيح حتى ينقل اليه المعتل ولم يحمل وزنهما فعدل بتقديم العين لانه غير موجود في كلامهم ووجد من الاول ضيفهم وصيرف وان كانا بالفتح (قوله لم يؤثر) وكذا في كلمة مع فاصل كزيتون (قوله وكذا ان عرضت الياء والواو) أي عرض السابق منهما للسكون بان عرضت ذاته كروية أصلها بالهمز أبدت واوالضم ما قبلها وكذا نحو يبيع واوه بدل من ألف يبيع وياء ديوان بدل من الواو الاولى في وان بالتشديد وأعرض سكونه فقط كقوى فعل ماض بسكون الواو مخففا من كسرهما كما يخفف نحو علم بسكون ثانيه فلا يبدال في ذلك كله وكذا ان تحرك السابق كطويل وغيور (قوله يوم يوم) أي كثر الشدة ومثله ضيئون للسنور الذكر وعوى السكاب كرمى عوبة فهذه صحت مع استيفائها الشروط شاذوا وقياسها أهمرضين وعية بشذالياء المفتوحة كاشذالابدال مع فقد بعض الشروط في قراءة بعضهم ان كنتم للرب ياتعون بشذالياء وأصلها بالهمز كاهم فابدات واوا ثم ياء وكا شذالابدال الياء واوا في قوطهم عوى عوة (قوله أصل) ضبطه المعرب بالبناء للجھول واختار الصبان ضبطه ككرم مبنيا للفاعل بمعنى تأصل قال رأيت منقولاً عن خط ابن النحاس تلميذا المصنف وهو وان كان يلزم عليه عيب السناد أولى لان لم نجد في القاموس ولا غيره فعلا متبعيا من هذا المعنى حتى يبنى للفعول اه وذلك ان نفر من بشاعة القافية حينئذ يجعله اسم فاعل بوزن حذرو وأصله فاعل حذف ياء للضرورة أو تجرية على مذهب من يجوز بناء اللازم للجھول (قوله ألفا يبدال) بنقل حركة همزة أبدل الى تنوين ألف لانها همزة قطع وهذا شروع في ابدال الالف من أخميم الواو والياء ولهذا الابدال عشرة شروط كلها في المتن منها في هذه الايات خجة كما ستهلعه (قوله ان حرك التالي) أي الحرف الذي يتلو الواو والياء (قوله كف) أي منع اعلال غير اللام أي اعلال الواو والياء الواقعين غير لام الكلمة أي لام ثانية بان يقع عينا أو لا أولى (قوله متحركة بعد فتحة) هذا ان شرطان خرج بالاول نحو القول والبيع عمال

وشذ معطى غير ما فدر سما (ش) اذا اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة وسمعت احداهما بالسكون وكان سكونها أصليا أبدت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وذلك نحو سيد وميت والاصل سيود وميوت فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار سيد وميت فان كانت الياء والواو في كلمتين لم يؤثر ذلك نحو يعطى وفذ وكذا ان عرضت الياء والواو للسكون كقولك في رؤية روية وفي قوى قوى وشذالفتح متصل في قولهم يوم يوم وشذ أيضا ابدال الياء واوا في قولهم عوى السكاب عوة (ص)

من ياء او واو بتحريك أصل ألفا يبدال بعد فتحة متصل ان سرك التالي وان سكن كف اعلال غير اللام وهي لا يكف اعلالها بساكن غير ألفا أو ياء التشديد فيها قال ألفا (ش) اذا وقعت الواو والياء محركة بعد فتحة قلبت ألفا نحو قال وباع أصلهما قول ويبيع فقلبت ألفا لتحركها

وانفتح ما قبلها هذا ان كانت حركتهما أصلية فان كانت عارضة لم يعتد بها

كجبل وتوم وأصلها ماجيئل وتوأم فنقلت حركة الهمزة إلى الياء والواو فصار جيب لا وتو ما فلو سكن ما بعد الياء والواو ولم تكن لا ما وجب التصحيح نحو بيان وطويل فان كانتا لا ما وجب الاعلال ما لم يكن الساكن بعدهما ألفا أو ياء مشددة كرميا وعوى وذلك نحو يخشون أصله يخشون فقلبت الياء ألفا لتحركها (٢٠٣) وانفتاح ما قبلها ثم حذف لالتقاءها ساكنة مع الواو الساكنة (ص)

وصح عين فعل وفعل
ذا أفعل كإغيد وأحولا
(ش) كل فعل كان اسم
الفاعل منه على وزن أفعل
فانه يلزم عينه التصحيح
نحو عور فهو عور وهيف
فهو أهيف وغيد فهو أغيد
وحول فهو أحول وحل
المصدر على فعله نحو هيف
وعور وحول وغيد (ص)
وان بين تفاعل من افتعل
والعين وأوسامت ولم تمل
(ش) اذا كان افتعل معتل
العين فحقه ان تبدل عينه ألفا
نحو اعتاد وارتاد لتحركها
وانفتاح ما قبلها فان أبان
افتعل معنى تفاعل وهو
الاشتراك في الفاعلية
والمفعولية جعل عليه في
التصحيح ان كان واويا
نحو اشتدوا فان كانت
العين ياء وجب اعلاها نحو
اشتدوا واستافوا أي
تضاربوا بالسيوف (ص)
وان الحرفين ذا الاعلال
استحق

يتحرك وبالثاني نحو حيل وعوض وسور جمع سورة مالم يفتح فيه ما قبلها وتأصل الحركة ثالث كما بينه الشرح واتصلها رابع كما في المثنى ولم يبينه الشرح وذلك بان يكونا في كلمة واحدة بلا فاصل بينهما فخرج نحو ان جسد وجد يز يد ونحو تباين وتهاون لعدم اتصالهما بالفتح وعدم سكن ما بعدهما على التفصيل المذكور خامس (قوله كجبل) بفتح الجيم والياء من أسماء الضمغ وتوم بفتح المثناة فوق والواو أسند التوأمين وهما الولدان في بطن وأصلها ماجيئل وتوأم كلاهما بوزن جعفر بهمزة بعد الياء والواو ومثلهما في عدم الابدال لعروض الحركة نحو تلبون ولا تنسوا الفضل (قوله فلو سكن ما بعدهما) مفرع على محذوف أي محمل ذلك ما لم يسكن ما بعدهما فلو سكن الخ (قوله رجب التصحيح) أي لئلا يلتقي ساكنان سواء كان ذلك الساكن ألفا كميان أو غيرها كطويل وغبور وخورني (قوله كرميا الخ) مثال للمثنى الواجب تصحيحه لكون الساكن بعد اللام ألفا أو ياء مشددة وانما تصحح ذلك لئلا يجتمع ألفان في رمية وحذف أحدهما يلبس بالمفرد وحمل ما لا يلبس فيه كفتيان عليه ولان ياء النسب في عوى تقتضى ابدال الالف واوا كما سرف كيف تبدل الواو مع ألفا (قوله وذلك) أي سكن ما بعد اللام الذي لا يمنع اعلاها لكونه ليس ألفا ولا ياء مشددة نحو يخشون الخ (قوله وصح عين فعل) بفتح عين وفعل بفتح ففتح فكسر وذا أفعل حال من الثاني وأشار بذلك الى شرطين آخرين أن لا تكون الواو والياء عين الفعل وصفه على أفعول ولا عين المصدر (قوله كاغيد) من القيد كالفرح وهو نعمة البدن وأهيف من الهيف بوزنه وهو ضمور البطن والخاصرة (قوله كل فعل كان اسم فاعله على أفعول) هو فعل بكسر العين اللازم الدال على لون أو خلق أو وصف ظاهر في البدن كسود وعود وحول وغيد فهو أسود وأعور وأحول وأغيد وانما صحت عين هذا الفعل جلا على ما هو بمعناه وهو افعول بشد اللام كعور وأحول لان عينه صحت اسكون ما قبلها وما بعده الخمل هذا عليه وحمل على هذا مصدره فخرج بذلك فعل الذي وصفه على فاعل كخاف فهو خائف فانه يعمل كفعل بالفتح والضم (قوله وان يين) بكسر الواو واحدة مضارع بان أي ظهر وهذا شرط ثامن خاص بالواو أي يشترط لاعلال عين افتعل ان كانت واوا أن لا يكون بمعنى التفاعل والاسامت فان كانت ياء أعانت مطلقا (قوله ارتاد) بالراء والمثناة فوق أي طاب (قوله فان أبان الخ) مقابل لمحذوف أي محمل وجوب الابدال ان لم يكن بمعنى التفاعل فان أبان الخ (قوله جعل عليه) أي لان تفاعل تصح عينه لفصلها من الفتح كتشاور وتباين وما كان هذا بعينه جعل عليه واختص التصحيح بالواو لبعدها عن الالف بخلاف الياء فانها شبهة بها فاعلت (قوله ذا الاعلال) بنقل حركة الهمزة إلى اللام قبلها واستحق بكسر الحاء ماض مجهول وهذا شرط تاسع (قوله حو فاعلة) أي واوان أو يا أن أو مختلفان (قوله لئلا يتوالى اعلالان) أي بلا فصل بينهما وهو ممنوع لا يخافه أمامع الفاصل فجاء نحو يفون اذا صله يوفون ولا يرد تو اليهما في ماء وشاء وتري من الرؤية لانها شاذة عن القياس على انه قيد في شرح الكافية منع تو إلى الاعلالين بكونهما من جنس واحد اما اذا اختلفا كنه افلا يمنع وعليه فلا شذوذ (قوله والا حق منهما بالاعلال الثاني) أي لان الطرف محل التغيير (قوله نحو الحيل) أي بالقصر وهو المطر وكذا الطوى بالقصر وهو ميل النفس الى الشيء وشاع في المذموم أما الممدود منها فليس مما نحن فيه لان عينه لا تستحق

الاعلال

واحدة اعلالان فيجب اعلال أحدهما وتصحيح الآخر والا حق منهما

بالاعلال الثاني نحو الحيا والطوى والاصل حي وهو فوجده في كل من العين واللام سبب الاعلال فحمل به في اللام وحدها لكونها طرفا والاطراف محل التغيير وشذ اعلال العين وتصحيح اللام

الاعلال لئلا يكتسب كونه بعدد والحياء مثال اجتماع ياءين لانه من حيث والهو لوالوا والياء لانه من هويت ومثال الوار بن الحوى بفتح الحاء المهملة مصدر حوى بالكسر كقوى اذا اسود فلامه واو كعينه لقولهم في تشيته حووان وفي جمع أحوى حو بالضم والتشديد وكذلك قوى أصله واو ين من القوة (قوله نحو غاية) مثلها راية وكذا آية عند الخليل فاصلها ضمية ورية واوية قلبت الياء الأولى ألفا شذوذ القياس قلب الثانية لكن سهله كون الثانية غير طرف قال في التسهيل وهذا السهل الوجه في آية وقيل أعلت الثانية فصار آية كنهوة ثم قدمت اللام على العين فوزنه فلعة بفتح الحاء وقيل أصلها آية بضم الاو كسمة وقيل آية كنية فاعلاها على القياس لان الثانية لا تستحق الاعلال لعدم فتح ما قبلها وقيل آية كفاعلة أو آية بشاء الياء وكذا مردودة كافي التصريح (قوله ما آخره) بالنصب طرف لزيد وما يخص نائب فاعله والجملة صالحة الأولى وان يسلم فاعل بواجب الواقع خبر عن عين أى وعين اللفظ الذى زيد فى آخره ما يخص الاسم واجب سلامتها وهذا عشر الشروط وحاصله أن لا تكون الياء والواو عينا لما فى آخره زيادة تختص بالاسم (قوله نحو جولان) مصدر جال يحول وهما مصدرهما بهم وانما سلمت عينهما لان زيادة الألف والنون فى آخرهما أبعثهما عن الفعل الذى هو الأصل فى الاعلال لانهما لا يلحقانه أصلا ومثلها الألف المقصورة عند سيبويه لاختصاصها بالاسم ولذلك صحت عين صوري بفتح الحاء مهملة وجاز حيدى بوزنه أى يحيد من ظله انشطه وحكم الأخفش بشذوذ هذين لان الألف وان اختصت بالاسم لا تخرج عن صورة فعل أسند لالف الاثنين كضربا فلا تمنع الاعلال كالاتمعه التاء اتفاقا لانها وان اختصت بالأسماء لكن جنسها يلحق الماضى فلا يثبت بالحقاقها للاسم مباينة الفعل وذلك نحو قالة وباعة جى قائل وبائع والأصل قولوه بيعه ككسمة وشذوذ تصحيح حوكة وخونة جى حائل وخائن (قوله وشذ ما هان وداران) وقياسهما موهان وذوران لان أصلهما تشنية ماء ودار وفى نسخ هانان بتقديم الهاء وقياسه هيمان لكن قيل ان هانان وداران أحججهميان فلا يحسن عددهما فيما شذ (قوله وقبل بالـ) هذا البيت دخيل فى هذا الفصل لعدم مناسبته لما فيه من ابدال حرف العلة فالاولى ذكر مع التاء والطاء والدال لاتفاق السكك فى انها غير علة أو افراده بفصل كما فعله الموضح والحاصل ان المصنف بين فيما مر ابدال الهزة وحروف العلة الذى لا يتوقف على نقل حركة وذكر فى الفصل الآتى ابدالها المتوقف على النقل ثم بين باقى حروف الابدال فى فصل ذواللين الخ فكان الاولى تأخير الميم مع ذلك (قوله ميم) مفعول ثانى لقلب والنون مفعوله الاول واسم كان يعود للنون والاولى التعبير بالابدال لما مر أول الباب الآن يقال لاحظ اصطلاح القراء فى تسوية هذا العمل اقلا (قوله المنفصلة) أى عن الباء بان كانتا من كلمتين ودخل فى النون الساكنة المنفصلة التنوين نحو مؤمن بالله وتبدل الميم أيضا من الواو فى فم ومن النون المتحركة شذوذ كقوله فى البنان أى الاصابع البنان والله أعلم

(فصل فى النقل) وفيه أربع مسائل ذكر الاولى فى قوله لسا كن صح الخ والثانية قوله ومثل فعل الخ (فصل فى النقل) وفيه أربع مسائل ذكر الاولى فى قوله لسا كن صح الخ والثانية قوله ومثل فعل الخ والثالثة وألف الأفعال الخ والرابعة ومالا فاعال الخ وبعد النقل فى المسائل الأربع يجب ابقاء الحرف المعتل ساكنا ان جالس الحركة المنقولة كأمثلة الشارح من نحو يبين ويقوم والارجب قلبه من جنسها كخاف ويخيف أصلها ما يخوف كينذهب ويخوف كيكرم فقلت فتحة الأول وكسرة ثانى الى الخاء ثم قلبت الواو ألفا فى الاول لتجانس الفتحة قبلها وباء فى الثانى لسكونها الترسرة (قوله من ذى لين) جرى على قول من يطلق اللين على المتحركة من حروف العلة والمشهور اختصاصه بالساكن منها مطلقا وأما المبدل فهو الساكن بعد حركة تجانسه وأما العلة فعامة ومثل ذى اللين فيما ذكر الهزة (قوله وجب نقل حركة العين العين الخ) أى انقل الحركة هنا ولو فتحة على الواو والياء وان ساكن ما قبلها لزومها بخلافها فى دلوى وظى

نحو غاية (ص)
وعين ما آخره قد زيدما
يخص الاسم واجب أن
يسلم
(ش) اذا كان عين الكلمة
واو متحركة مفتوحا
ما قبلها أو باء متحركة
مفتوحا ما قبلها وكان فى
آخرها زيادة تخص الاسم
لم يحز قلبها ألفا بل يجب
تصحيحها وذلك نحو
جولان وهيمان وشذ ما هان
وداران (ص)
وقبل بالقلب جميع النون اذا
كان مسكنا كمن بت ابدا
(ش) لما كان النطق
بالنون الساكنة قبل الباء
عسرا وجب قلب النون
سما ولا فرق فى ذلك بين
المتصلة والمنفصلة ويجوزهما
قوله من بت ابدا أى من
قطعك فآله عن بالاك
والمرحى وألف ابدا بديل
من نون التوكيد الخفيفة
(ص)
(فصل فى لسا كن صح
انقل التحريك من
ذى لين أبعين فعل كآين
(ش) اذا كان عين الفعل
ياء أو واو متحركة وكان
ما قبلها ساكنا صح تصحيحها
وجب نقل حركة العين
الى الساكن قبلها نحو

يبين ويقوم والاصل يبين ويقوم بكسر (٢٠٤) الياء وضم الواو فنقلت حركتهما الى الساكن قبلهما وهو الباء والقاف وكف ذلك

عل في ابن فان كان الساكن غير صحيح لم تنقل الحركة نحو بايع وبين وعوق (ص) ما لم يكن فعل تعجب ولا كايض أو أهوى بلام صلا (ش) أي انما تنقل حركة العين الى الساكن الصحيح بله الاذالم يكن الفعل للتعجب ومضاعفا أو معتلا الا ان كان كذلك فلا نقل نحو ما بين الشيء وبين به وما أقومه وأقوم به ونحو أبيض وأسود ونحو أهوى (ص) ومثل فعل في ذا الاعلال اسم

ضاهما مضارع عا وفيه وسم (ش) يعني انه يثبت للاسم الذي يشبه الفعل المضارع في زيادته فقط أو في وزنه فقط من الاعلال بالنقل ما يثبت للفعل فالذي أشبه المضارع في زيادته فقط تبيع وهو مثال تحلي بالهمزة من بيع والاصل تبيع بكسر التاء وسكون الباء فنقلت حركة الياء الى الباء فصار تبيع والذي أشبه المضارع في وزنه فقط مقام والاصل يقوم فنقلت حركة الواو الى القاف ثم قلبت الواو ألفا لجانسة الفتحة فان أشبهه في الزيادة والزيادة فاما أن يكون منقولاً من فعل والا فان كان منقولاً منه أعلى كيزيد

لأنها حركة اعراب لا تلزم مع ان الاسم أخف من الفعل كما استثقلت الفتحة في معد يكرب دون قاض لازومه مع كون المركب ثقيلا يحتاج للتخفيف (قوله نحو يمين) اما فتحة الياء مضارع بان أي ظهر فاصله كضرب أو بضاه مضارع بان فاصله كيكرم وكل صحيح (قوله وكذلك فعل في ابن) فاصله آ يمين كما كرم فنقلت كسرة الياء الى الباء ثم حذفنا الساكنين (قوله غير صحيح) دخل في الهمزة لان المصنف أدرجها في حروف العلة فلا تنقل في نحو يأس كيهلم مضارع آيس لان الهمزة معرضة للاعلال بقلبها ألفا تخفيفا والالف لا ينقل اليها لعدم قبولها الحركة ولذا لم ينقل في نحو بايع وقاول وأما عدم النقل في بين وعوق بشد الياء والواو مع تحريك عينهما بناء على ان أول المضارعين هو الزائد فلانه يلزم عليه قلب المنقول اليه ألفا لتحريكه وفتح ما قبله فيلحق ساكنان فان حذف الأول قلت بين وعوق بالسكون أو الثاني قلت بان وعاق وفي ذلك الباس صيغة بأخرى فترك أ ما على ان الثاني من المضارعين هو الزائد فالعين ساكنة وليس الكلام فيها أفاده المصريح ونبيه الخواشي وفيه أن المنقول اليه اعرؤض حركته لا يصلح لتعليقه ألفا كما علم من قوله بتحركك أصل فالقياس حينئذ قلب الثاني لتحريكه في الاصل وانفتح ما قبله الآن فيصير بيان وعوق وهو أيضاً بلس بصيغة الاسم فترك (قوله بلام صلا) أي حكم بان لاه حرف علة قال ابن عاقى وانما زاد ذلك مع علمه من قوله أهوى ليشمل غير افعال كاستهوى (قوله للتعجب) أي لان ما فعله يشبه أفعال التفضيل في الوزن والدلالة على المزية وهو لا يعمل ماسياً أي فكندا شبهه وحل أفعال به صليته (قوله ونحو أبيض وأسود) بشد آخرهما لانه لو نقلت حركة عينه لفأنه لوجب قلبها ألفا لتحريكها في الاصل وانفتح ما قبلها الآن فتحذف همزة الوصل للاغتناء عنها فيصير باض وساد بالتشديد فيلتبس باسم الفاعل من البضاضة وهي نعومة البشرة ومن السد تصريح (قوله ونحو أهوى) أي لا يتوالى فيه اعلالان في اللام والعين (قوله وفيه وسم) أي علامة يمتاز بها عن المضارع بان يشبهه في الوزن فقط أو الزيادة فقط بخلاف ما يشبهه فيهما كأقوم وأسود بوزن أعلم فلا يعمل لئلا يتوهم انه فعل وكندا لوابينه فيهما لبعده عن الفعل الذي هو الاصل في الاعلال فعلى هذا لو بنيت من البيع أو القول اسماء على مثال تضرب قلت تبيع وتقول بكسر الياء والواو لئلا يلبس بالفعل لو نقلته وأما يزيد عاماً فنقول بعد اعلاله كما سيأتي (قوله في زيادته فقط) أي الزيادة الخاصة به وهي حروف المضارعة (قوله تبيع) بكسر الفوقية والموحدة وسكون التحتية (قوله وهو مثال تحلي) أي اسم مبني من البيع على مثاله وليس المراد به تبيع البقر وهو ابن سنة منها لان هذا تحييل من التبيع أي يتبع أمه في المرعى فتأخذ أصلية ومفتوحة لا مكسورة وتحلي بكسر التاء الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام فهمة يطاق على قشر الاديم والجلد مما يلي منبت الشعر وعلى وسخه وشعره (قوله من بيع) أي حال كون تبيع مأخوذاً من بيع وهو مصدر باع ولو بنيت على مثال تحلي من القول قلت تعجيل بكسر نين والاصل تقول نقلت كسرة الواو الى الساكن قبلهما ثم قلبت ياء لسكونها اثر كسرة فهذا النوع أشبه المضارع في زيادته الخاصة به في أوله وفيه وسم امتاز به عن الفعل وهو كونه على وزن خاص بالاسم لان تعجلاً بكسر التاء والعين لا يكون في الفعل وكندا تفعل بضمها فيعمل ماواز نهما من الاسماء (قوله مقام) أي بفتح الميم فاصله مقوم كيهلم المبني للفاعل أو بضمها فاصله كالمبني للفعل وكندا مقيم ومبين أصلهما كيكرم بالكسر فيعمل كل ذلك لامتناعه عن الفعل بزيادة الميم الخاصة بالاسماء وانما صححوا نحو مدين ومريم لان ميمه أصلية فوزنه فاعل لا مفعول (قوله أعلا كزيد) أي استصحب اعلاله لانه انما يعمل قبل النقل لا بعده (قوله ومفعول) بكسر الميم وفتح العين وكندا المفعول وهذا مختار قوله ضاهي مضارع على ماسياً أي (قوله عوض) حال من التاء وقف عليه بالسكون على لغز بيعة (قوله بالنقل) أي السماع متعلق بعرض والباء لالا بسنة

والاصح كايض وأسود (ص) ومفعول صحيح كالمفعول * وألف الافعال واستعمال (ش) لما كان مفعول غير مشابه للفعل استحق التصحيح كسمي الك أول هذا الاعلال والتا الزم عوض * وحذفها بالنقل ربما عرض (ش) لما كان مفعول غير مشابه للفعل استحق التصحيح كسمي الك

وحمل مفعل عليه لمشابهته له في المعنى فصحيح كما صحيح مفعول كقول ومقوال وشار بقوله وألف الافعال واستفعال أنزل الى آخره الى ان المصدر اذا كان على وزن افعال واستفعال وكان معتل العين فان ألفه تحذف للالتقاء (٢٠٥) ساكنة مع الالف المبذلة من عين

المصدر وذلك نحو اقامة واستقامة وأصله اقوام واستقوام فنقلت حركة العين الى الفاء وقلبت الواو ألفا لمجانسة الفتحة قبلها فالتقى ألفان حذفت الثانية منهما ثم عوض عنها تاء التانيث فصار اقامة واستقامة وقد تحذف هذه التاء كقولهم اجاب اجابا ومنه قوله تعالى واقام الصلاة (ص)

وما لافعال من النقل ومن حذف فمفعول به أيضا فنحو مبيع ومصون ونذر تصحيح ذي الواو في ذي الياء الشتر

(ش) اذا بنى مفعول من الفعل المعتل العين بالياء أو الواو وجب فيه ما وجب في افعال واستفعال من النقل والحذف فتقول في مفعول من باع وقال مبيع ومقول والاصل مبيع ومقول فنقلت حركة العين الى الساكن قبلها فالتقى ساكنان العين واو مفعول حذفت واو مفعول فصار مبيع ومقول وكان حق مبيع أن يقال فيه مبيع لكن قبلوا الضمة كسرة لتصح الياء ونذر التصحيح فيما عینه واو قالوا

(قوله وحمل مفعول الخ) أشار بذلك الى ما قاله المصنف وابنه ان مفعول يستحق الاعلال لشبهه المضارع في الوزن فقط اذ هو كعلم عذ من يكسر حرف المضارعة لكنه حمل على مفعول في التصحيح لشبهه به لفظا اذ لا فرق بينهما الا بالالف ومعنى لان كلا اسم آلة كخيط ومخيط أو صيغة مبالغة كدقول ومقول ولم يعكس لاصالة التصحيح وتعقبه الموضح بأنه لو صح ذلك للزم تصحيح مثال تحلى ومن المبيع لشبهه بتعسب أو تضرب في تلك اللغة وزنا زادة وهو ممنوع والظاهر ان تصحيح نحو مخيط لعدم شبهه الفعل أصلا اذ كسر حرف المضارعة قليل لا يلتفت اليه أولا لأنه مقصور ومن مفعول كما قاله الخليل فاستصحب تصحيحه بعد حذف الالف فهو هو لأنه محمول عليه ثم هو على تسليم ما قاله لا يستحق الاعلال لذلك عند الجميع بل في تلك اللغة فقط (قوله فان ألفه تحذف الخ) أفاد كالمثل ان المحذوف هو الالف الثانية وهو الصحيح لز يادتها وقر بها من الطرف وحصول النقل بها وهو ذهب الخليل وسببويه والمصنف ولذا قال وألف الافعال الخ وقيل هي بدل العين لان بدلهما تحذف كثيرا في غير هذا ولان تعويض التاء لم يعمد في غير الاصول (قوله وقلبت الواو ألفا الخ) لا برد أن شرط قلب العين ألفا أن لا يسكن ما بعدها كما سرى في قوله وان سكن كفال الخ لان محمل ذلك فيما اسلله بالاصالة أما الالف والاصالة فبالحمل على الفعل (تنبيه) قد ورد تصحيح افعال واستفعال وفروعهما في الفاظ منها غول اغوا لا اغيحت السماء اغيا ما واستغوا واستغوا واستغوا الصبي استغيا الا أي شرب الغيل بفتح المجمة وهو اللبن الذي ترضعه المرأة وهي تؤثي أو وهي حامل وهذا اذا عند الذخاة وقيل لغة فصيحة يقاس عليها (قوله لمجانسة الفتحة قبلها) أي لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الآن (قوله من النقل ومن حذف) أي دون التعميض بالتاء (قوله فمفعول) أي فامم مفعول الفعل الثلاثي وقوله به متعلق بعم أي حقيق (قوله حذفت واو مفعول) أي عند سببويه وقال الاخفش عين السكامة لان واو مفعول جاءت لمعنى وهو كونها علامة اسم المفعول فلا تحذف ولان المعهود حذف أول الساكنين كقول ربح وقاض لا الثاني وأجيب عن الاول بان الواو كانت علامة اسم المفعول لوجبت في الزائد على الثلاثة كالمناظر وانما العلامة الميم وحى بالواو لرفضهم مفعلا بالضم في الكلام الا في مكرم ومعون ومهلك وما لك بسكون الهمزة وضم اللام بمعنى الرسالة وعن الثاني بان محمل ما ذكر فيه اذا كان ثاني الساكنين صحيحا كما مثله وهما هاهنا متلان تبصر مع وقد يقال في الجواب الاول تسليم أنها جى مع المعنى وهو الفرق بين المرفوض والمستعمل فلا يلحق حذفها لغوات ما جى بها لاجله تقدير الان وزن نحو مصون يكون عند سببويه مفعول بانبات أصوله كلها وهو مرفوض وعند الاخفش مفعول بحذف العين فتدبر وتظهر ثمرته الخلاف في نحو مسوء بالهمزة اذا خفف فعند الاخفش يقال مسوء بشد الواو لان الهمزة اذا وقعت اثرها وزائدة لغير الحاق خففت بقلبها واو ادغامها فيها وعند سببويه مسوء بنقل حركة الهمزة الى الواو كونها أصلية ثم حذفت الهمزة كما يقال في تخفيف خب خب (قوله فصار مبيع ومقول) أي بفتح الاول وضم الثاني وسكون الثالث (قوله وكان حق مبيع الخ) أي لما سرى في قوله ووجب * ابدال واو بعد ضم من ألف * و بالحق من انه يجب قلب الياء واو الضم ما قبلها كقوف في ميقن الا اذا وقعت عين جمع فان الضمة تقلب كسرة لتصح الياء كبيض وهيم في جمع أبيض وأهيم وصر أيضا ان سببويه يجعل الياء الواقعة عين المفرد كعين الجمع فيوجب قلب الضمة كسرة لتصح الياء وان الاخفش بقلبها في المفرد مطلقا سواء كانت فاء أو عين أو يبق الضمة قبلها فقد جرى سببويه ههنا على مذهبه فبعد أن حذفت واو مفعول قلبت الضمة

نوب مصوون والقياس مصون واذا تميم تصحيح ما عینه ياء فيقولون مبيع ومخيط ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى ونذر تصحيح ذي الواو في ذي الياء الشتر (ص) وصحح المفعول

من نحو عدا * وأعمال ان لم تتحرر الاجودا (٢٠٦) (ش) اذا بنى المفعول من فعل معتل اللام فلا يخلو اما أن يكون

معتلا بالياء أو بالواو فان كان معتلا بالياء وجب اغلاله بقلب واو مفعول ياء وادغامها في لام السكامة نحو موسى والاصل موسى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وانما لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا لانه قد تقدم ذكره وان كان معتلا بالواو فلا جود التصحيح ان لم يكن الفعل على فعل نحو معدو من عدا ولهذا قال المصنف من نحو عدا ومنهم من يعمل نحو معدى وان كان الواوى على فعل فالصحيح الاعلال نحو موسى من رضى قال الله تعالى ارجع الى ربك راضية مرضية والتصحيح قليل نحو موسى (ص) كذلك ذا وجهين جا الفعل من

ذى الواو لام جمع ارفردسين (ش) اذا بنى اسم على فاعول فان كان جمعا وكانت لامه واوا جاز فيسه وجهان التصحيح والاعلال نحو عصى ودلى في جمع عصا ودلو ونحو أبو ونحو جمع أب ونحو والاعلال أجود من التصحيح في الجمع فان كان مفرد اجاز فيسه وجهان

كسرة لتصح الياء لانها عين مفردا ما على رأى الاخفش من أن الحذف العين فيصير بعد النقل والحذف مبدوع فكسرت الفاء وقلبت الواو ياء لتلايتهم انه من ذوات الواو كقول وليس كسر الفاء لاجل الياء المحذوفة كانوا هم حتى يرد عليه أن مذهبه ابقاء الضم مع الياء الموجودة ثم قلبها واوا فاولى ابقاؤه مع المبدومة وانما هو للفرق المذكور فلم يخالف مذهبه المار به والحاصل ان ذوات الواو لا عمل فيها سوى الحذف والنقل واما ذوات الياء كجميع ففيها مع النقل على مذهب سيبويه حذف الواو الزائدة وقلب الضمة كسرة لتصحيح الياء التي هي العين وعلى رأى الاخفش حذف العين وقلب الضمة كسرة ثم الواو الزائدة ياء لرفع توههم أصالتها فتدبر (قوله من نحو عدا) هو كل فعل واوى اللام مفتوح العين فخرج يائى اللام مطلقا واوى بها مع كسر العين كرضى وقوى فلا يرجع فيه التصحيح على التفصيل الآتى وأما ضمومها فلا يبنى منه اسم مفعول لكونه لازما ذكر هذه المسئلة هنا انما هو باعتبار حذف واو مفعول وان لم يكن فيه نقل كالاول (قوله فالاجود التصحيح) أى جلا على فعل ا ما على لكونه الاصل كعدا ودعا فان واوه لا تقلب ياء وان قلبت ألفا اذا الاصل عدو ودعو (قوله على فعل) أى بفتح فكسر (قوله نحو معدى) أصله معدو وبواو ين الاولى واو مفعول والثانية لام السكامة فقلبت الثانية ياء جلا على فعل المفعول لان واوه تقلب ياء لتطرفها ان كسرة كدعاهم الاولى لا اجتماعها مع الياء ساكنة ثم أدغم وكسرت الضمة لمناسبة الياء (قوله نحو موسى) أصله مرضو وبواو ين قلبت الثانية ياء جلا على الفعل لانها تقلب فيه لكسر ما قبلها سواء بنى للفاعل أو للمفعول ثم الاولى لا اجتماعها مع الياء الخ وانما كان الاعلال في ذلك هو الفصحح الوارد في القرآن لان موافقة المفعول لفعله أولى من مخالفته ومحل ذلك ما لم يكن فعل المكسور واوى العين والاعين الاعلال كقوى فهو مقوى والاصل مقو وقلبت الواو الاخيرة ياء لنقل ثلاث واوات في الطرف مع الضمة ثم الوسطى لا اجتماعها مع الياء الخ وبالحاصل ان واوى اللام ان كان مفتوح العين اخير في مفعوله التصحيح أو مكسور العين غير واويها اختيار فيسه الاعلال أو واويها وجب الاعلال (قوله كذلك ذا وجهين الخ) كذا اما حال من الفعل بضميتين أو صفة مصدر محذوف أى جاء الفعل بحيثما مثل ذلك وذا وجهين حال أيضا منه مؤكدة لما يستفاد من التشبيه ومن ذى الواو حال ثالثة أو متعلق بجماعة ضمينة معنى أخذوا لام جمع حال من الواو وظاهر المتن النسبية بين فاعول الجمع والمفرد في الوجهين وليس كذلك كما بينه الشارح وقد دفع هذا في السكافية بقوله ورجح الاعلال في الجمع وفى * مفرد التصحيح أولى ما قفى وأطاق جواز الوجهين في فاعول وهو مشروط بان لا يكون من باب قوى والاوجب الاعلال كفى المفعول (قوله نحو عصى ودلى) بكسرتين ثم ياء مشددة مثالان للاعلال والاصل عصى وودلو بضميتين ثم واو ين قلبت الثانية ياء لنقل الواو ين مع الضمة في الجمع ثم الاولى لا اجتماعها مع الياء ثم أدغم وكسرت العين لمناسبة الياء الفاء اتباعا لها وقد لا تسكر الفاء كقراءة الحسن فالقوا حباهم وعصيمهم بضم العين وقيل لما كانت واو فاعول زائدة ساكنة لم يعتد بها فكان الواو الاخيرة وايت ضمة فقلبت ياء لما قيل فى أدل جمع دلو فلما اجتمعت مع الواو قلبت ياء وأدغم الخ وقد قيل بذلك في المفعول المنار (قوله نحو أبو ونحو) مثالان للتصحيح وهو شاذ في الجمع كفى التبهيل والتوضيح وكذا الاعلال المفرد خلافا لظاهر الشارح والاصل أبو ونحو وكفولوس فادغم والنحو اما بالجمع وهو السحاب الذى هراق ماءه أو بالحاء المهملة وهو الوجهة حكى سيبويه انكم تطيرون في نحو كثيرة (قوله والتصحيح أجود) الذى في التوضيح وغيره أنه واجب خفة المفرد والاعلال شاذ (قوله وشاع الخ) نص غير من النحويين على اطرا ده وان كان التصحيح أكثر على الا ل وهذا ناسع موضع لقلب الواو ياء وهي وقومها ياء في الجمع على فعل بالضم والتشديد وتقدمت العاشرة (قوله نى)

الاعلال والتصحيح والتصحيح أجود نحو عدا واو يقل الاعلال نحو قسا قسي أى قسوة (ص) أى وشاع نحوهم في نوم * ونحو نيام شذوذ نى (ش) اذا كان فعل جمعا لما بينه واوجاز تصحيحه واعلاله ان لم يكن قبل لامه ألفا كقوله في جمع

أى نسب للعامة (قوله صائم) أصله صاوم لأنه من الصوم أبدلت الواو همزة لما صم وكذا قائم وجائع
(قوله وصيم) أصله صوم فاستعمل اجتماع واو ين وضمة مع نقل الجمع تخفيف بقلبه ما ياءين لانهما أخف
نصريح (قوله وجب التصحيح) أى تخفته ولبعد الواو من الطرف الذى هو محل التغيير بسبب الالف
وكذا يجب التصحيح ان اعتلت اللام كشوى وغوى بشد الواو جى شاور وغار لا يتوالى اعلالان ويجوز
فى نحو نيم بعد اعلاله ضم الفاء وكسرها والضم أولى والله أعلم

(فصل فى ابدال فاء الافتعال وتاءه) (قوله ذو اللين) مبتدأ خبره جملة ابدلا وفالحال من نائب فاعله
العائد لذى اللين وهو مفعوله الاول وتام مفعوله الثانى وكل من فارتا بالقصر وتقدم للشاطبي أن ما قصر من
أسماء هذه الحروف ممنون على حدش بت ما وصوب ابن غازى عن بعضهم عدم تنوينها لانها مبنية لوضعها
وضع الحروف واختار الصبان جواز التنوين على انه مختصر من الممدود وعدمه على وضعه كذلك ابتداء
(قوله فاؤها حرف لين) مرادهم به الياء والوار فقط اذا لالف لاتقع فاء مطلقا ولا عيننا ولا لا ما بطريق
الاصالة (قوله وجب ابداله تاء) أى لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لقرب مخرجيهما

ومتفاوتة صفتهم ما لان حرف اللين مجهور والتاء مهملة وسواء أيضا لو أفرده لتلاعبت به حركات ما قبله فيكون
ياء بعد الكسرة والفاء بعد الفتحة وواو بعد الضمة فأبدلوا منه حرفا يلزم وجه واحد أو خصوا التاء لتدغم
فيما بعدها هذه هي اللغة الفصحى وبعض الحجازيين يجعلون الفاء بحسب الحركات قبلها فيقولون يتصل
يأتصل فهو موصل وحكى الجرمي ابدالها همزة كأصل يأتصل فهو موصل وهو غريب (قوله نحو اتصال الى
الح) مثال للواو ومثال الياء اتسار واتسر ومتسر والاصل اتسار واتسر وميسر قال فى الصباح الميسر

كسجد قمار العرب يقال يسر الرجل يسرا من باب وعد فهو ياسر اه وهو مأخوذ من اليسر لظنهم انه
يورث اليسار (قوله والاصل وأصل الح) ظاهر عبارته ان الواو تبدل تاء ابتداء وهو المختار وقيل تبدل
أولا ياء لكسر ما قبلها فى الماضى والمصدر لان الواو لا تثبت ساكنة بعد الكسرة وحل الباقي عليهما ثم
تقلب الياء تاء وقد يقال هذه الواو لم تثبت مع الكسرة لعدم بقائها دائما فتقلب تاء من أول الامر تقبلا
للعمل اذا فائدة فيما ذكر وان كان قياسيا وأيضا لو قلبت ياء لا تمتنع قلب هذه الياء تاء كما فى الياء المنقلبة

عن الهمزة فى نحو اتسار كجماع عدم الاصلة الا أن يجاب عن هذا بان التاء لم تبدل من الهمزة أصلا امتنع
ابدالها من بدلها وهو الياء التحتية بخلاف الواو فانها تبدل تاء فى غير هذا الباب كتراث ونحوه فجاز هنا
ابدالها من بدلها وأيضا كل من المبدل والمبدل هنا حرف لين بخلاف الهمزة فتأمل (قوله ثم تبدل الهمزة)
أى الثانية الساكنة وهى فاء السكامة ياء لسكونها بعد همزة الوصل المكسورة (قوله وشذ قو لهم اترز)

لما فعل ماضى معلوم أى لبس الازار فيكون بفتح التاء والزى أو أمر فبكسر الزى ولا يصح ماضيا مجهولا
الا اذا كان أصله أوترز بالواو لا بالياء كما فى الشارح وأصله الاصيل اترز بهمزة مكسورة للوصل فساكنة هي
فاء السكامة لانه من الازار قلبت الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها ثم الياء تاء فصارت اترز بالادغام فهذا
الابدال الثانى شاذ يقصر على السماع والقياس ابقاء الياء كما قال به المصنف وقيل خطأ لكن أجازه

البغداديون كما حكاه الزحخشري وعلى قو لهم يتخرج ادغام عوام المتحدثين اترز فى حديث عائشة المتقدم
وقول الشارح كالاشموني وشذ قو لهم اترز صريح فى انه من المسموع وسكت الشارح عن ذكر اتسار الذى
فى المتن تبعاً لابن المصنف فى انه لم يسمع فراده بالتمثيل به انه مما سمع الابدال فى جنسه لافى شخصه وتقل
المرادى عن بعضهم سماعه وهو صريح فى قول التوضيح وشذ قو لهم اتسار ومن المسموع أيضا اتمن من الامانة
وقياسه أو تمن بالواو ان كان ماضيا مجهولا أو اتمن بالياء ان كان معلوما وأما اتخذ فالتصحيح انه من اتخذ
يتخذ نخذا كمنع يتعب تعبا بمعنى اتخذ كما أن اتبع من تبع فتأوله الاولى أصلية لا تبدل عن همزة أخذ كما هو

صائم صوم وصيم وفى جمع

نائم نوم ونيم فان كان قبل

اللام أنف وجب التصحيح

والاعلال شاذ نحو صوام

ونوام ومن الاعلال قوله

فما أرتق النيام الا كلامها

(ص)

(فصل)

ذو اللين فانما فى افتعال

أبدلا

وشذنى ذى الهمز نحو

ايتسكا

(ش) اذا بنى افتعال

وفروعه من كلمة فاؤها حرف

لين وجب ابدال حرف

اللين تاء نحو اتصال واتصل

ومتصل والاصل فيسه

او اتصال وواتصل

فان كان حرف اللين بدلا

من همزة لم يجز ابداله تاء

فتقول فى افتعل من الاكل

اتسكل ثم تبدل الهمزة ياء

فتقول اتسكل ولا يجوز

ابدال الياء تاء وشذ قوله

اتز بار ببدال الياء تاء (ص)

فيه الجوهرى فجعله من الشاذ والثانية ناء الافتعال وقال بعضهم انه وخذ بالاولفة في أخذ فاصله او تخذ
ابدات الواو ناء على القياس وتخبر به على هذه اللغة وان كانت قليلة أولى من قول الجوهرى (قوله طانا
الح) تامبدا أخبر مرد ماضيا مجهولا كابدل السابق عليه ونائب فاعله يعود على تناو طاء فاعوله الثانى
فان جعل ردأمرأ كان تام فاعوله الاول لامبدا لا حتمية الى تقدير الابط (قوله وجب ابداله طاء الح)
أى لثقل التاء مع الحرف المطبق لقرب مخرجيهما وتباين صفتيهما اذ التاء مهموسة مستغلة والمطبق
مجهور مستعمل كايحسر النطق بها بعد الدال والذال والزاى لان هذه جهرية كالمطبق فاحتيج في تسهيل
النطق الى ابدال التاء حروفيا وفاقها في المخرج ايشمر بها ووافق ما قبلها في الصفة وهو الطاء والدال واذا
أبدلت طاء بعد الطاء أو دال بعد الدال وجب الادغام لاجتماع المثلين كاطبر واطعن وادان أو طاء بعد
الصاد والصادود الابدال الزاى جاز الفك كاصطبر واصطجع وازدجر والادغام بقلبها من جنس ما قبلها كاصبر
واضجع وازجر ويمتنع العكس كاطبر واطجع واذجر الثلاث فوت ص غير الصاد والزاى واستتالة الصاد ما
الطاء بعد الطاء المشالة والدال بعد الدال المحجمة فيجوز فيها الاوجه الثلاثة وقد روى قوله

هو الجواد الذى يعطيك نائله * عنوا ويظلم أحيانا فيظلم

هكذا بالفك ويظلم بشد المحجمة وبشد المهملة وقرئ قوله تعالى فهل من مدكر بالفك ومدكر بشد المهملة
ومدكر بشد المحجمة وهي شاذة فتدبر والله أعلم

(فصل فى الاعلال بالحذف) هو نوعان مقيس وشاذ فالقيس هو الذى تعرض لذكره هنا وهو ثلاثة
أنواع ما يتعلق بفناء الكلمة وما يتعلق بحرف زائد فيها وما يتعلق بعينها أو لامها على الخلاف الآتى وقد
ذكرها على هذا الترتيب كل واحد فى بيت (قوله وبنيتى متصف) أى صيغتى شخص متصف أى
الصيغتين الدالتين على الذات المتصفة بذلك المعنى على جهة القيام به أو الوقوع عليه وهما أسماء الفاعل
والمفعول (قوله اذا كان الفعل الماضى) أى المفتوح العين تخرج مضمومها فلا تحذف فاعضارعه
كوضؤ يوضؤ ووشم يوشم وفى مكسورها تفصيل يعلم بما سياتى (قوله معتل الفاء) أى بخصوص
الواو كايقيد تحصيلها بالحذف فى المثال أما الياء فلا تحذف الا ما شذ من قول بعضهم يسر يسر كوعده بعد
ويش يسس والاصل يسر ويسس (قوله بعد) أصله يوعد فتقلت الواو بوقوعها بين الياء المفتوحة
والكسرة وهما ضدان لها تحذف وحل على المبدوء بالياء أخواته كاعده واعد واعد كذا الامر نحو وعد
فأصله اوند حذف الواو وحل على المضارع المبدوء بالياء فأغتنى عن الهمزة بتعحرك ما بعده وكذا حل عليه
المصدر الذى على فعل بكسر فسكون وأفهم قوله كوعده ان الحذف مشروط بفتح حرف المضارعة فلا تحذف
الواو من يوعد بالضم سواء فتحت العين أو كسرت وشذ من ذلك يدع ويذر مجهولان فى لغة وبكسر عين
الفعل فلا تحذف فى مفتوحها كوجل يوجل ووجع يوجع ولا فى مضمومها كوضؤ يوضؤ وشذ قول بعضهم
وجديجد بالضم وهى لغة عامرية وأما حذف الواو من يقع ويضع ويهب مع انها بفتح العين فلا كسر المقدر
لانها تكون ماضيا فعمل بالفتح ينقاس مضارعها على يفعل بالكسر لكنه فتح تخفيفا لكون عينه أو
لامه حرفا حلقيا فكان الكسر مقدر فيه وأما يسع ففتحته قياسى لكون ماضيه وسع بالكسر فكان حقه
اثبات الواو فقبل حذف شذوا وقيل لانه قد ورد الكسر فى مضارع فعل المكسور كومي يمي ووثق
يشق وورث يرث لحذف حذفه ووسع دل على ان أصله الكسر لكنه فتح تخفيفا لحرف الحلق (قوله
وعده) أفاد التمثيل به ان حذف الفاء شرطين كونها فى مصدر على فعلة بكسر فسكون وكونه غير اهيئة
فلا تحذف من اسم غير مصدر وشذرة للفضة وحشة للأرض الموحشة ولله صفة بمعنى ترب وهو المساوى
فى العمر ولا ماضيه اهيئة كوعده الامير ووقعة زيد للاباس وبوجود الشرطين يجب الحذف

طانا افتعال رداثر مطبق
فى اذان وازدد واذ كروالا
بقى

(ش) اذا وقعت ناء الافتعال
بعد حرف من حروف
الاطباق وهى الصاد والصاد
والطاء والظاء وجب ابداله
طاء ككوكلك اصطبر
واضطجع واطعنوا واطلموا
والاصل اصطبر واضطجع
واطةعنوا واطلموا فأبدل
من ناء الافتعال طاء وان
وقعت ناء الافتعال بعد
الدال والزاى والدال قلبت
دالا نحو اذان وازدد واذكر
والاصل اذنان وازناد
واذسكر فاستثقلت التاء
بعد هذه الاحرف فأبدلت
دالا وأدغمت الدال فى
الدال (ص)

(فصل) فأمرأه مضارع
من كوعده

احذف وفى كمدة ذلك
اطرد

وحذف حمز أفعل استمر فى
مضارع وبنيتى متصف
(ش) اذا كان الفعل
الماضى معتل الفاء كوعده
وجب حذف الفاعل فى الامر
والمضارع والمصدر اذا
كان بالتاء وذلك نحو وعد
و بعد وعدة فان لم يكن
المصدر بالتاء لم يجوز حذف
الفاء نحو وعد وكذا ذلك

يجب حذف الهمزة الثانية في الماضي مع المضارع واسم الفاعل واسم المفعول نحو (٣٠٩) قولك في أكرم بكرم والأصل

يؤكرم ونحو مكرم ومكرم
والأصل مؤكرم ومؤكرم
فحذفت الهمزة في اسم
الفاعل واسم المفعول
(ص)

ظلت وظلت في ظلات
استعملا

وقرن في اقررن وقرن نقلا

(ش) اذا أسند الفعل
الماضي المضاعف المكسور

العين الى ناء الضمير أرتونه
جاز فيه ثلاثة أوجه أحدها

اتمامه نحو ظلات أفعل
كنا اذا عملته بالنهار

والثاني حذف لامه ونقل
حركة العين الى الماء نحو

ظلت والثالث حذف لامه
وابقاء فائه على حركتها

نحو وظلت وأشار بقوله
وقرن في اقررن الى أن

الفعل المضارع المضاعف
الذي على وزن يفعل اذا

اتصل بنون الاناث جاز
تخفيفه بحذف عينه بعد

نقل حركتها الى الفاء وكذا
الأمر منه وذلك نحو

قولك في يقرن يقررن وفي
اقررن قرن وأشار بقوله

وقرن نقلا الى قراءة نافع
وعاصم وقرن في يوتكن

بفتح القاف وأصله اقررن
من قرهلم قر بالمكان يقر

بمعنى يقر حكاه ابن القطاع
ثم خفف بالحذف بعد نقل

الحركة وهو نادر لأن هذا
التخفيف انما هو للمكسور العين

كعدة وصلة وثقة وممة فاصلا وعدو وصل ووثق ووثق بكسر فسكون حذفت فاؤه اجلا على مضارعها
كأمر وتقلت كسرتها للعين لتدل عليها وربما فتحت العين لفتحها في المضارع كسعة وضعة بالفتح
ويكسران في لغة ومأقرى عشاذا ولم يؤت سعة من المال بالكسر وشذا الضم في صلة ثم أتى بالناء عوضا عن
الفاء فحذفها شاذ خلافا لافراعا وما قوله * وأخلفوك عدا الأمر الذي وعدوا * فخرج على أن عدا جمع عدوة
بضم فسكون بمعنى ناحية وكذا الجمع بينهما شاذ كقول بعضهم وعدة ووثبة ووجهة لكن قال الفارسي
لا شذوذ في وجهه لانهم اسم المكان المتوجه اليه لا مصدر حتى تحذف فاؤه وظاهر كلام سيديويه أنه مصدر
وسوغ عدم الحذف فيه كونه لأفعل له اذ لا موجب للحذف الا الجمل على المضارع ولا يحفظ وجهه بل توجه
راتبه ومصدره التوجه والاتجاه فحذفت زوائده وقيل وجهه (قوله يجب حذف الهمزة) أي الزائد على
أصول الثلاثي لتصيرها بعيا كهمزة أكرم وأمن بالمداد أصلها كرم كظرف وأمن كفرح أما الهمزة
الاصلية في نحو كل وأخذ وأمن بشد الميم فلا تحذف بل تنقلب ألفا في نحو كل روا في نحو وأمن أو تحذف
كأعلم عامر وأما همزة أفعل فلز يادتها تحذف في المضارع المبسو بهمزة التكلم ثلاثي جمع هزتان في كلمة
وجل على المبسو بالهمزة أخواته وصيغتها الفاعل والمفعول (قوله والأصل يؤكرم) أي يوزن يدحرج
لان حرف المضارعة يدخل على حروف الماضي بأسرها وكذا يؤكرم يوزن مدحرج فحذفت الهمزة عامرا
ويمنع اثباتها الا في ضرورة كقوله * فانه أهل لان يؤكرما * أو ندور كقولهم أرض مؤرنية بكسر
النون أي كثيرة الارانب وكساء مؤرنا اذا خلط صوفه برارانب والقياس مرتبة ككريمة بناء على
أن همزة أرنب زائدة وهو الاظهر أما على أنها أصلية فلا يكون ذلك نادرا (نفييه) لو أبدلت همزة
أفعل هاء كهراق في أراق أو عينا كعنهل الابل في أنهل لم تحذف لعدم مقتضى الحذف فتقول هراق
يهرق فهو هراق ومهراق بفتح الهاء في الكل وعنهل بعنهل الخ (قوله ظلت بالكسر) مبتدأ والثاني
بالفتح عطف عليه واستعمل الأخير فالله للثنائية وقرن بالكسر مبتدأ خبره في اقررن أي مستعمل فيه
حذف المتعلق الخاص للدليل عليه باستعماله أو هو فاعل محذوف يدل عليه استعماله وقرن الثاني
بالفتح مبتدأ خبره نقلا فالله للإطلاق هنا ما يفيد صنيع الشارح كالآشموني (قوله اذا أسند الفعل
الماضي) أي الثلاثي أما الزائدة عليها فيتم عين اتمامه نحو أقررت وشذا حسنت وخرج بالماضي
المضارع والأمر ففيهما الوجهان الأولان فقط كما سيأتي في الشارح (قوله المضاعف) هو من الثلاثي
ما عينه ولا منه من جنس واحد (قوله المكسور العين) خرج بفتوحا فيتم عين اتمامه لعدم نقله نحو حالت
رشذهمت في همت (قوله والثاني حذف لامه) هذا ما في شرح الكافية وذهب في التسهيل الى أن
المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيديويه وسيجري عليه الشارح في اقررن الآتي جري في كل محل على قول
من قول المصنف (قوله على وزن يفعل) أي بالكسر (قوله في يقررن) أي بكسر الراء الأولى وقرن
بكسر القاف منقولها من الراء وكذا اقرن لانه من قرر بالمكان يقرر كضرب يضرب فلهما اجتماع مثالان
أو هما مكسور حسن الحذف تخفيفا كما فعل بالماضي رقيس هو من الوقار يقال وقر يقر فيكون يقرن
وقرن محذوف الفاء مثل يعدن وأصله يوقرن ويرجع الأول توافق القراءة بين (قوله وأصله اقررن) أي
بفتح الراء فينقل للقاف ثم تحذف وكذا المضارع (قوله من قرهلم قر بالمكان) أي استقر كلم يعلم فاصله
قرر بالكسر يقرر بالفتح وهذه لغة ثانية في قر بالمكان حكاه ابن القطاع من أئمة اللغة ولدسنة ثلاث
وثلاثين وأربعمائة ومات سنة خمس عشرة وخمسمائة (قوله وهذا نادر) أي لا يطرده كما أشار له الشارح
بقوله نقلا وصرح به في الكافية وأما قرن بالكسر فطرده كما هو مفاد المتن وصرح به الكافية وظاهر التسهيل
عدم طرده بل ذهب ابن عصفور الى أن الحذف في ظلات كذلك وصرح سيديويه بشذوذه وأنه لم يرد

الاقى لفظين من الثلاثي ظلت ومست وفي لفظ ثالث من الزائد عليه وهو أحست وإلى الاطراد ذهب
 الشاويين وحكى في التسهيل ان الحذف لغة سليم وبه يرد على ابن عصفور والله أعلم (الادغام)
 هو بسكون الدال لفظ الكوفيين وبشدها افتعال منه لفظ البصريين وهو لغة الادخال يقال ادغمت
 اللجاء في فم الغرس ودغمت بالتشديد أي أدخلته واصطلاحاً الايمان بحرفين ساكن ومتحرك من تخرج
 واحد بلا فصل بينهما بأن ينطق بهما دفعة واحدة وسمى ذلك ادغاما لخفاء الساكن عند المتحرك فكانه
 داخل فيه وتخرج بالخرج الواحد الاخفاء فان الحرف الخفي ليس ممن يخرج ما بعده والادغام يكون في
 المتماثلين وفي المتقاربين وفي كلمة وفي كلمتين وهو باب متسع ومما أنه يدخل جميع الحروف ما عدا الألف
 اللينة واقتصر النباظم على ادغام المتماثلين في كلمة لانه لا لاقي بالتصريف وأما اللاقي بالقراء فهو أعم (قوله
 أول مثلين) مفعول مقدم لادغم بسكون الدال فعل أمر فهمزته للقطع مفتوحة لكن ينقل فتحها التنوين
 كلمة بسكون اللام للوزن (قوله لا كمثل) عطف على محذوف أي في كلمة بوزن مخصوص لا كمثل الخ
 (قوله صقف) جمع صفة كغرف وغرفة يطلق على بناء في الدار وعلى الظلة كالسقيفة (قوله وذال)
 بضمين جمع ذلول بالمجعة ضد الصعوبة (قوله وكال) بكسر ففتح جمع كاة بكسر فتشديد ستر رقيق يخاط
 كالبيت ويسمى في عرفنا بالناموسية أنصرح (قوله وللب) بفتحين وموحدين موضع القلادة من
 الصدر ويطلق على السير الذي يشد في صدر نحو الجار لينع الرحل بالمهمة من التأخر وعلى ما استندق من
 الرمل (قوله كجس) بضم الجيم وشد السين الأولى جمع جاس اسم فاعل من جس الشيء اذ المسه بيده أو من
 جس الخبر اذ انخص عنه وهو الجاسوس (قوله كاخصص) فعل أمر أصله بسكون الصاد الثانية وأبي مفعوله
 مضاف الياء المتكاملة لكن نقلت فتحة الهزنة إلى الصاد وحذفت تخفيفاً كما هو شأنها بعد الساكن نحو قد
 أفلح من أوقى (قوله كهيال) فعل ماض زيدت فيه الياء للاحاقه بدسجج ومصدره هيلة كدسجج
 ويقال فيه هال نهيلاً وهو أحد الألفاظ المنحوتة من المركبات كما مر في البسملة (قوله اذا تحرك المثلان)
 أي كل منهما نخرج ما اذا سكن ثانيهما فيمتنع الادغام كظلمات أقول الحق لان شرط الادغام تحرك المثلان
 فيه وكذا ان عرض تحرك بكه كجاس أي في اخصص أي أما اذا سكن أول المثلين فيجب ادغامه الا اذا كان
 هاء سكنت لان الوقف عليها مذوي ولذا ضعف قياسا ادغام ورش ما ليه هلك أو كان هزنة مفصولة من فاء
 الكلمة كما يقرأ أحد فان ادغامه ردي وبخلاف المتصلة بها فيجب ادغامها كسا كل ورأس بوزن فعال
 مبالغة من السؤال ونسبة لبيع الرأس أو كان مدة في الآخر فلا بدغم لئلا يذهب المد كي عطى بأمر ويدعو
 واقد بخلاف اللين غير المد فيدغم كخشوا واقدا وكذا المد في غير الآخر كغز وأصله مغز ورواغت زوال مدته
 لقوة الادغام فيه (قوله في كلمة) خرج ما اذا كانا في كلمتين كجعل لك فلا يجب الادغام بل يجوز بشرط أن
 لا يكونا همزتين كقرأ آية فان ادغامه ردي كما مر وان لا يكون قبلهما ساكن صحيح كشهر رمضان
 خذ السقو وأمر الشمس سراجا فان ادغام ذلك ممتنع عند جمهور البصريين لما فيه من جمع الساكنين على
 غير حده وضالوقرأه أبو عمرو فقل انه اخفاء للحركة بمعنى اختلاسها وهو المسمى بالروم فسمى ادغاما
 لقربه منه والصحيح أنه يقرأ بالادغام المحض ولا عبرة بمنع النحاة له مع ثبوته قراءة قلوبهم عدم تواتره فنقل
 القراء أثبت فهو شاذ قياساً ثابتاً نقلاً (قوله ان لا يتصدرا) اعلم ان شروط وجوب الادغام أحد عشر ذكر
 المصنف منها عشرة أولها من قوله في كلمة إلى قوله وفك حيث مدغم الخ وترك عدم التصدير فك
 الشارح (قوله على وزن فعل) بضم ففتح والثاني بضمين والثالث بكسر ففتح والرابع بفتحين على ترتيب
 قوله صقف الخ وعلة منع الادغام في هذه الاربعة ان الثلاثة الأولى منها مخالفة لوزن الفعل والادغام لا يكون
 فرع الاظهار خاص بالفعل المتفرع عن الاسم وبما وازنه من الاسماء دون ما لم يوازنه وأما الرابع فوازن

(ص) (الادغام)
 أول مثلين محركين في
 كلمة ادغم لا كمثل صقف
 وذلك وكل لب
 ولا كجس ولا كاخصص
 أبي
 ولا كهيال وشذ في أل
 ونحوه فك ينقل فقبل
 (ش) اذا تحرك المثلان في
 كلمة ادغم أو لمافي ثانيهما
 ان لم يتصدرا أو لم يكن ما هما
 هية اسم على وزن فعل أو
 على وزن فعل أو فعل أو
 فعل ولم يتصل أول المثلين
 بمدغم ولم تكن حركة
 الثاني منهما عارضة ولا
 ما هما في ملحقا بغيره فان
 تصدرا فلا ادغام

كردن وكذا ان وجدوا أحدهما سبق ذكره فالاول كصفة ودرر والثاني كندال (٢١١) وجدوا الثالث ككامل ولم والرابع

للفعل لكن لم يدغم خفته وللتنبية على فرعية الادغام في الاسماء وقوته في الافعال حيث ادغم موازن لبب من الافعال كردون الاسماء (تنبيه) مران أوزان الاسم الثلاثي اثنا عشر منها ثلاثة ساكنة العين مع تثنية الغاء فلا يمكن اجتماع مثليين متحركين فيها حتى تكون من هذا الباب وأما ادغام نحو دوودب ودرر فلا يكون أول المثليين بالاصالة والتسعة الباقية منها واحد مهمل وهو فعل بكسر فضم فلا كلام فيه وأربعة المتن يمتنع فيها الادغام ومثلها فعل كابل لما ذكر فيها وانما تركه المصنف لقلمته مع انه لم يسمع مضاعفا يبقى ثلاثة وهي مثال كسف وعضدودن بضم فكسر فهذه بوزن الفعل وليست في الخفة كلبب فلذا ادغم الجمهور أولها وادغم الثالث من يرى أن صيغة المجهول أصل في الفعل فلو بنيت من الرد على مثلها قلت رد بالادغام في السكك لكن بفتح الراء في الاولين وضمها في الثالث وأوجب ابن كيسان فيها الفك فتحصل ان ادغام المثليين المتحركين في كلمة لا يدخل في شيء من أوزان الاسم الثلاثي الا في ثلاثة منها بخلاف فتدبر (قوله كردن) يدلان مهمليتين وهو اللعب ويقال ددا كفتي ودد كسم وانما لم يدغم لاستدعائه تسكين أول المثليين فيتعدى الابداء به وهمزة الوصل لا يجتلب الا في أشياء مخصوصة ليس هذا منها الا اذا كان المثليان تاءين ففيه تفصيل سيأتي (قوله ودرر) جمع درة وهي اللؤلؤة العظيمة (قوله وجدد) بضم تين جمع جديد اما جدد كصفة فجمع جادة كصفة وهي الطريق في الجبل (قوله ولم) جمع لمة بالكسرة والتشديد وهي الشعر المجاوز شحمة الاذن تصريحا وعبارة المصباح الشعر بلم بالانسكاب أي يقرب (قوله كطال) هو ما شخض من آثار الديار (قوله كجسس) انما وجب فكك لثلاثي في فيه ساكنان (قوله والسادس) أي ما حركت تاني مثليه عارضة فيفك لعدم الاعتماد بالعارض فككانه ساكن ولا ادغام عند سكون ثاني المثليين كما مر (قوله والسابع) أي الملحق بغيره وهو نوعان ما حصل فيه الالحاق بزائد قبل المثليين كياء هيال لالحاقه بدحرج أو بأحد المثليين كأحد مثلي جلبب لالحاقه بدحرج وفرد للكان الغليظ ومهدد علم امرأة ملحقان بجمع غفر وانما وجب فكك لذلك لثلاثي فبوت ما فصد من الالحاق (قوله وضن) بالهجمة والنون من بابي نعب وضرب (قوله والاصل ردد) أي كضرب وضن كضرب ولبب كظرف (قوله وأشار بقوله وشداخ) هذا ناسع الشروط وحاصله أن لا يكون اللفظ مما فككته العرب شذوذا فلا يدغم كالألفك غيره قياسا عليه (قوله أل السقاء الخ) بوزن فريح وكذا ألث اسنانه اذا فسد منها والاذن اذا زقت والسقاء بالكسر والماء ما يوضع فيه الماء واللبن والذي لخصوص الماء قرية وخصوص اللبن وطب وللسمن نحي كما في المصباح (قوله ولحلت) بمهمليتين كدفرح أما بالخاء المعجمة فادغم كما في المصباح والمصباح يقال حلت عينه كثر دمعها وذكروا الاشموئي فككوكا بمعنى ما قبله (قوله اذا النصقت بالرمل) قال الجوهري الوسخ المجتمع في الموق ان سال فهو غصص بنين معجمة أو جدد فرمض بفتح تين فيهما وبق مماسم فكك فوهم دب الانسان كضرب وقيل كدفرح اذا نبت الشعر في جهته وصكك الفرس من باب دخل اذا اصطك عرقوبه وضربت الارض كدفرحت اذا كثرت ضبابها بالكسر جمع ضرب حيوان معروف وقطط الشعر كدفرح اذا اشتدت جعودته ويدغم أيضا ومشتت الدابة كدفرحت اذا برز في ساقها أو ذراعها شيء دون صلابة العظم وعززت الناقة ككسرت كما في الغاموس اذا ضاق احليلها وهو مجرى لبنها فهذه الالفاظ شاذ فيها الفك فلا يقاس عليها وما ورد في الشعر فككوكا من غير هاء من الضرورات كقول أبي النجم * الحمد لله العلى الاجل * (قوله وادغم) بشد الدال فعل أمر من ادغم شذوذا ومفعوله محذوف وهو ضمير حي وليس تنازعا لان المصنف لا يراه في المفعول المتقدم (قوله دون حذر) متعلق بكل من افكك وادغم أي لا تخش بأسا في واحد منهما والورد ههنا (قوله فيجوز الادغام) أي نظرا الى انهما شلان في كلمة وحركة ثانيهما أصالية

كطال ولبب وكجسس جمع جاسر والسادس كخصص ابي فنقات حركة الهمزة الى الصاد وحذفت الهمزة والسابع والخامس كهبال أي كثر من قول لاله الا الله ونحو فردد ومهدد فان لم يكن شيء من ذلك وجب الادغام نحو ردد وضن أي بخل ولبب والاصل ردد وضن ولبب وأشار بقوله وشدا في آل ونحوه فكك بنقل فقبل الى أنه قد جاء الفك في ألفاظ قياسها وجوب الادغام بفعل شاذ يحفظ ولا يقاس عليه نحو الال السقاء اذا تغيرت وانحلت ولحلت عينه اذا النصقت بالرمل ص وحى افكك وادغم دون حذر كذاك نحو تتجلى واستنر (ش) أشار في هذا البيت الى ما يجوز فيه الادغام والفك وفهم منه ان ما ذكره قبل ذلك واجب الادغام والمراد بجي ما كان المثليان فيه ياءين لازما تحرك يهما نحوحي وعي فيجوز الادغام نحو حي وعي فلو كانت حركة أحد المثليين عارضة بسبب العامل لم يجز الادغام اتفاقا نحو حي وعي فلو وأشار بقوله كذاك نحو تتجلى واستنر الى ان الفعل

المبتدأ بتاءين مثل تتجلى يجوز فيه الفك والادغام من فك وهو القياس نظرا الى ان المثليين مصدران ومن ادغم أراد التخفيف (قوله والمصباح) سبق فلم فانه لا وجود له فيه

وكذلك قياس ناعى استتر
يجوز فيه الفك لسكون
ما قبل المثلين ويجوز
الادغام فيه بعد نقل حركة
أول المثلين إلى الساكن
نحو ستر يستتر ستر (ص)
وما بتاءين ابتدى قد
يقتصر

على تاء كتيبين العبر
(ر) في تتلم وتتنزل
وتبين وحوهاتلم وتنزل
وتبين بحذف إحدى
التاءين وإبقاء الأخرى
وهو كثير جدا ومنه قوله
تعالى نزل الملائكة والروح
فيها (ص)

وفك حيث ما غم فيه
سكن
لكونه بمضمر الرفع اقترن
نحو حالات ما حدث وفي

جزم وشبه الجزم تخيير في
(ش) اذا اتصل بالفعل
المدغم عينه في لامة ضمير
رفع سكن أخوه فيجب

حينئذ الفك نحو حالات
وحالاتها والهندات حلان فاذا
دخل عليه جازم جاز الفك
نحو لم يحل ومنه قوله تعالى

ومن يحل عليه غضبي ومن
يرتد منكم عن دينه
والفك لغة أهل الحجاز وجاز
الادغام نحو لم يحل ومنه قوله

تعالى ومن يشاق الله في سورة
الحشر وهي لغة تميم والمراد
بشبه الجزم سكن الآخر
في الأمر نحو احل وان

لازمة فهو داخل في الضابط المتقدم ويجوز الفك نظرا إلى أن حركة الثاني كالعارضه لوجودها في الماضي
دون المضارع والأمر فلا يعتد بها ومن ثم امتنع الادغام في لن يحل رأيت محيية العروض الحركة بالعامل
وكل منهما ما يصح مقروء به في المتواتر ولكن الفك أجود وأصل المصنف أشار لذلك بتقديمه (قوله فيقول
انجلي الخ) تتبع الشارح في هذا شرح الكافية وقد تعقب بأن تنجلي مضارع لا تدخله همزة الوصل أصلا
والذي ذكره النجاة أن الفعل المفتوح يتأخر إن كان ماضيا كتقبع وتتابع جاز ادغامه واجتلاب
همزة الوصل فيه وفي مصدره دون مضارعه فيقال أتبع يتبع اتباعا بشد التاء والباء في السكك وأتابع يتابع
اتباعا بشد التاء فقط وإن كان مضارعا كمتن كرم يجز ادغامه إلا في الوصل بعدلين أو حركة نحو ولا تيموا
نسكا تميزا عدم الاحتياج حينئذ للهمزة بخلافه في الابتداء به ولا يصح حل كلام شرح الكافية على ذلك
لتصريحه باجتناب الهمزة فيه وقد يقال لا يظن بالمصنف إقدامه على ذلك بمجرد التشهي بل سند كسماع
أو استنباط من اللغة أو قياس لا ينافيها وناهيك عن قال طالع صحاح الجوهري كاه فلم أستفهم منه إلا ثلاث
مسائل ولا يصح عدم ذكر السند صريحا لأنه ثقة لكن قال يس نص ابنه على أنه ذكر المسألة في بعض
كتبه على ما وافق الجمهور (قوله نحو ستر) أي بفتح السين وشد التاء واسقاط همزة الوصل للاغتناء
عنها بحركة النقل ومضارعه يستر بفتح الباء والسين وشدة التاء كسورة وأصله يستر كيف تعمل نقلت فتحة
التاء الأولى للسين وأدغمت في الثانية المكسورة والمصدر سترارا بكسر السين وشدة التاء وأصله استقارا
كافتعالا نقلت كسرة التاء الأولى للسين وأدغمت فسقطت الهمزة وأما ستر الذي بوزن فعل مضارع
العين فمضارعه يستر بالضم ومصدره تستر كسكريم (قوله قد يقتصر) التقليل بالنسبة لعدم الحذف
والأفوهو كثير جدا في القرآن وغيره كإلى الشرح (قوله العبر) جمع عبرة بكسر الميم حلة فيهما كسورة
وسدر بمعنى الاعتاظ والتذكر تصريح (قوله بحذف إحدى التاءين) أي أثقل اجتماع المثلين ولا سبيل
إلى الادغام لا احتياجه للهمزة وهي لا تدخل المضارع تخفف بحذف أحدهما وهي الثانية عند سيبويه
والبصر بين حصول الثقل بهما الأولى عند السكوفيين وهشام لأن الثانية لمعنى كالمطوعة وحذفها يخل به
ويعارضه أن الأولى لمعنى المضارعة وحذفها يخل به (قوله وفك الخ) هو فعل أمر حذف مفعوله أي
أول المثلين أو ماض مجهول نائب فاعله يعود لذلك المحذوف وقوله لا يكونه على السكك وقوله بمضمر الرفع أي
البارز المتحرك وهذا آخر شروط وجوب الادغام وحاصله أن لا يعرض سكون ثاني المثلين إما اتصاله
بضمير رفع أو لجزم وشبهه (قوله نحو حالات) بضم التاء والثاني بفتحها واللام الأولى مفتوحة فيهما وأما
المضارع فإن كان بمعنى مقابل الحركة في الكسرة أو بمعنى نزل البلاد مثلا فلا يضم وكذا بمعنى فككت العقدة
أما بمعنى نزول الغضب ووجوبه في الوجهين وبهما قرئ فيجعل عليكم غضبي ومن يحل (قوله فيجب
حينئذ الفك) أي لتعذر الادغام بسكون ثاني المثلين ومنهم من يدغم قبل الضمير وهي لغة ضعيفة (قوله
والفك لغة أهل الحجاز) أي فهو أفصح وبها جاء القرآن غالباً نحو أن تمسككم الأغصان من صوتك ولاتن
فراد المتن بالتخيير استواء اللغتين في الجواز لافي الفصاحة وأما جاز الادغام مع سكون ثاني المثلين نظرا
إلى عروض السكون بعامل الجزم وعدم لزومه وخل عليه شبهه (قوله وان شئت قلت حل) أي
بطرح همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها وحكى السككائي إثباتها عن عبد الغيس فيقول ارد واغض وحل
التخيير إذا لم يتصل بالفعل وأوجع كردوا أو ياء مخاطبة كرى أونون تأكيد كردن والأوجب الادغام
عند السكك لا بقاء الفعل على هذه العلامات فتأني مثليه متحرك لم يعرض له سكون حتى يفك (تنبيه)
إذا اتصل بآخر الفعل المنضم من الجزم وشبهه هاء الغائبة وجب فتحه كردها ولم يردّها أو هاء الغائب
وجب ضمه كرده ولم يردّه لأن الهاء خفية فلم يعتد بها فكان الدال قد وليها الألف والواو وحكى ثعلب التثنية

قبل هاء الغائب وغلظ في جواز الفتح وأما الكسر فالصحيح انه لغية سمع الاخفش مدحه وغلظه وحكى
الكوفيون التثنية قبل كل منهما فان اتصل بالآخر الفعل سا كن فأكثروهم يكسره كذا القوم بالكسر
لانها حركة لاتقاء الساكنين وبنوا أسد فتفتح تحفيها وحكى ابن جني ضمه اتباعا وقد روي بهن قول جرير
ففض الطرف انك من غير * فلا كعبا بلغت ولا كلابا

نعم الضم قليل ولذا أنكره في التسهيل فان لم يتصل الفعل بشئ من ذلك ففيه ثلاث لغات الفتح للتحفة
مطلقا أي في مضوم الفاء كرد ومكسورها كفر ومفتوحها كعض وهو لغة أسد وغيرهم والكسر
مطلقا على أصل التخاص وهو لغة كعب والاتباع بحركة الفاء كرد بالضم وفرفر بالكسر وعض بالفتح وهذا
أكثر في كلامهم (قوله وفك أفعول) أي بكسر العين في قولك أفعول به بخلاف ما أفعوله فيجب ادغامه لدخوله
في الضابط المتقدم نحو نأحب زيد العمرو (قوله لما ذكر ان فعل الأمر الخ) أي فهذا البيت استدراك
على قوله وفي شبه الجزم تخيير الساكن استثناء أفعول انما هو بالنظر لصورته فانه ليس أمرا حقيقة بل ماض
على صورة الأمر كما مر واستثناءه لم بالنظر للغة تميم لانها عندهم فعل أمر لا ينصرف فتلحقها ضمائر الرفع
البارزة كلها وعلوها الخ أما على لغة الخجاز فلا استثناء لانها ليست فعلا أصلا عندهم بل اسم فعل بمعنى
أقبل أو احضر فلزم لفظا واحدا للفرد المذكر وغيره وبلغتهم جاء القرآن قال الله تعالى قل لهم شهداءكم
والقائلين لاخوانهم هم البينا (قوله يجب فك) قال في شرح الكافية باجاء وكأنه أراد اجباغ العرب
فانه لم يسمع غيره والا فقد حكى الكسائي اجازة ادغامه (قوله التزو ادغامه) أي باجاء أيضا كافي
شرح الكافية فلم يقل فيه هاهم بالفك تخفيفا لثقله بالتركيب فانه مركب لا بسيط كما قيل وتركيبه عند
البصريين من هاء التثنية ولم التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شبهة أي جمعه فانه قيل اجع نفسك البينا
غذفت الالف من هاء تخفيفا وقال الخليل ركبت هاء مع الم أصله قبل ادغامه غذفت همزته للوصل وألف
هالسا كنين ثم نقلت حركة الميم الأولى للام وأدغم وقال الفراء والكوفيون مركبة من هل التي للزجر
وأمعني أقصد فنقلت حركة الهمزة للام الساكنة قبلها فصار لهم ومنه ذهب البصريين أقرب للصواب
وخففوه أيضا بالتزام فتحه حتى مع هاء الغائب نحو علمه ولا يضم تبعها وكذا ان اتصل به سا كن كهم
الرجل وحكى الجرعي فيها الفتح والكسر عن بعض تميم نعم اذا اتصل بها ضمائر الرفع كما عندهم حركت
بما يناسبها كهم او هاء او هاهي بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء وقياسها مع نون النسوة هلمن بالالف
وزعم الفراء ان الصواب هلمن بزيادة نون ساكنة تدغم في نون النسوة حذفتا لفتح ميمه وحكى عن أبي
عمر انه سمع هلمن يانبوبة بزيادة ياء ساكنة قبل النون محافظة على سكون ما قبلها فتكسر الميم لما سبقتها
والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله وما يجمعه) الواو لا يستثنى أرفع طيف قصة على قصة وما موصولة واقعة على
الالفاظ بدليل قوله نظما ولاك أن توقعها على الالفية المذكورة سابقا بقوله وأستعين الله في ألفيه وتذكيره
الضمير باعتبار لفظ ما أولتا ويلها بالمتن أو المؤلف مثلا قيل وقوله يجمعه يقتضي ان ما في هذا المتن كما من
كلام النحاة لم يخترع شيئا منه مع انه قد نسب بعضه لنفسه كقوله ولا أمنعه وليس عندي لازما وأجيب
بأن ذلك ليس من مخترعاته بل أقوال للنحاة قبله اختارها هو لكن قد مر ان التسمية بالنائب عن الفاعل
والبديل المطابق من مخترعاته فلا حسن على تسليم الاقتضاء المذكور أن يكون تعبيره بذلك تواضعا وباعتبار
الاجلب ولك منع الاقتضاء أصلا بانه يصدق بجمعه من كلامه وكلام غيره فتدبر (قوله عنيت) هو من
الافعال الخمسة اللازمة بناؤها للمفعول صورة وهي بمعنى المبني للفاعل فرفعها فاعل لا نائبه على الراجح
كما مر في أبيه المصادر وانما يلزم ذلك في عنى اذا كان بمعنى اهتم كما هنا وبقاؤه حينئذ للفاعل لغة قليلة
فيقال عنى يعنى كرمي برى عناية اما عنى عنوا من باب فعد بمعنى خضع وذلل وعنا يعنو عنوة بمعنى أخذ

(ص)

وفك أفعول في التجب التزم

والتزم الادغام أيضا في لم

(ش) لما ذكر ان فعل

الامر يجوز فيه وجهان

نحو احلل وحل استثنى

من ذلك مسئلتين احدهما

أفعول في التجب فانه يجب

فك نحو أحب بزيد

وأشدد ببياض وجهه

والثانية لم فانهم التزموا

ادغامه والله سبحانه وتعالى

أعلم (ص)

(وما يجمعه عنيت)

الصبان ولك جعل الكاف للتعليل على ان اقتضى معنى استلزم وعبر بالماضي لقوة رجائه في تحقيقه أى أحصى الخلاصة لاجل استلزامه الغنى أى لاجل ان ينشأ عنه ويرتب عليه الاستغناء عن غيره والغنى بالكسر والقصر الاستغناء كهنا والكسر والمد الغنى بالاحسان وبالفتح والمد النفع ويصح هذا هنا أيضا كفى الفارضى أى كإقتضى نفعا (قوله بالاختصاصه) بفتح الخاء المعجمة أى فقر واحتياج دفع به توهم تخال الفقر بين أزمنة الغنى وفي كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى والجهل بها بالفقر ووجه الشبه ظاهر وقد قيل العلم محسوب من الرزق (قوله فأحمد الله) الغاء سببية عاطفة على جلة وما يحجمه الخ أى بسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور أحمد الله الخ فتمد قابل بالشكر نعمة الانعام وأردفه بالصلاة على خير الانام وآله وصحبه الكرام كما فعل ذلك في ابتداء الكلام لاسواز أجر ذلك وعينه في البدء والختام (قوله مصليا) في كون هذه الحال مقدرة أو مقارنة ماسلف في الخطبة (قوله خيرينى) بدل من محمد لانعت ولا عطف بيان لاختلافهما تعريفًا وتنكيرًا (قوله وآله) عطف على محمد لاعلى خير كما هو ظاهر والاولى أن يراد بهم أتباعه كما مر ضبطه (قوله الغر) جمع أغر وهو فى الأصل الأبيض الجبهة من الخيل فشبه به آل واستعار اسمه لهم استعارة تصريحية والجامع امام مطلق الشرف والرفعة أو مطلق البياض فى كل فيكون تلميحًا لقوله صلى الله عليه وسلم أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من أثر الوضوء والكرام جمع كريم والبررة جمع بار والمنتخبين بفتح الخاء المعجمة أى المختارين (قوله الخيره) بكسر الخاء المعجمة وفتح التحتية ونسكن مصدرًا واسم مصدر معنى الاختيار وصف به مبالغة ولهذا التزم افراده أى المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيديًا لان المقام للدس ويحتمل ضبطه هنا بفتح الخاء والياء على انه جمع خير بالتشديد حكى الفراء قوم خيرة بررة والله سبحانه وتعالى أعلم وهذا آخر ما يسميه الله تعالى على هذا الشرح المبارك والحمد لله أولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما الى يوم الدين (قال المؤلف) وقد وافق فراغ تأليفه بعد عصر يوم السبت الحادى عشر من ربيع الثانى سنة ١٢٥٠ من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين

بلاخصاصه

فأحمد الله مصليا على

محمد خيرينى أرسلنا

وآله الغر الكرام البرره

وصحبه المنتخبين الخيره

الصبيان ولك جعل الكاف للتعليل على ان اقتضى معنى استلزام وعبر بالماضي لقوة رجائه في تحقيقه أى حصى
 الخلاصة لاجل استلزامه الغنى أى لاجل ان ينشأ عنه ويترب عليه الاستغناء عن غيره والغنى بالكسر
 والقصر الاستغناء كما عinar بالكسر والمد الغنى بالاحسان وبالفتح والمد النفع و يصح هذا هنا أيضا كافي
 الفارضى أى كإقتضى نفعا (قوله بالاختصاصه) بفتح الخاء المجهمة أى فقر واحتياج دفع به توهم تخلل
 الفقر بين أزمنة الغنى وفي كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى والجهل بها بالفقر ووجه الشبه ظاهر
 وقد قيل العلم محسوب من الرزق (قوله فأحمد الله) الغاء سببية عاطفة على جملة وما يجمعه الخ أى بسبب
 كمال هذا النظم على الوجه المذكور أحمد الله الخ فقد قابل بالشكر نعمة الانعام وأردفه بالصلاة
 على خير الانام وآله وصحبه الكرام كما فعل ذلك في ابتداء الكلام لاجرا ذلك وبمنه في البدء والختم
 (قوله مصليا) في كون هذه الحال مقدره أو مقارنته ماسلف في الخطبة (قوله خير نبي) بدل من محمد
 لانعت ولا عطف بيان لاختلافهما تعريفا وتنكيلا (قوله وآله) عطف على محمد لا على خير كما هو
 ظاهر والاولى أن يراد بهم أتباعه كما مر ضبطه (قوله الغر) جمع أغر وهو في الاصل الابيض الجبهة من
 الخيل فشبه به الآل واستعار اسمه لهم استعارة تصريحية والجامع امام طلق الشرف والرفعة أو مطلق
 البياض في كل فيكون تلميحا لقوله صلى الله عليه وسلم أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من أثر الوضوء
 والكرام جمع كريم والبررة جمع بار والمنتخبين بفتح الخاء المجهمة أى المختارين (قوله الخيرة) بكسر
 الخاء المجهمة وفتح التختية وتسكن مصدرا واسم مصدر معنى الاختيار وصف به مبالغة ولهذا التزم
 افراد أى المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيذا لان المقام للدس ويحتمل ضبطه هنا بفتح الخاء والياء
 على انه جمع خير بالتشديد حكى الغراء قوم خيرة بررة والله سبحانه وتعالى أعلم وهذا آخر ما يسره الله تعالى
 على هذا الشرح المبارك والحمد لله أولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا
 دائما الى يوم الدين (قال المؤلف) وقد وافق فراغ تأليفه بعد عصر يوم السبت الحادى عشر
 من ربيع الثانى سنة ١٢٥٠ من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين

بلاخصاصه

فأحمد الله مصليا على

محمد خير نبي أرسله

وآله الغر الكرام البررة

وصحبه المنتخبين الخيرة

فهرست

(الجزء الثاني من حاشية العلامة الخضرى على شرح ابن عقيل)

صفحة	صفحة
٩٦	٢ الاضافة
١٠٩	٢٠ المضاف الى ياء المتكلم
١١٩	٢١ اعمال المصدر
١٢٦	٢٤ اعمال اسم الفاعل
١٢٩	٢٩ ابنية المصادر
١٣٢	٣٣ ابنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات
١٣٥	المشبهة بها
١٤٠	٣٥ الصفة المشبهة باسم الفاعل
١٤٢	٣٨ التعجب
١٤٤	٤١ نعم وبئس وما جرى مجراهما
١٤٨	٤٦ أفعال التفضيل
١٥٠	٥٠ النعت
١٥٣	٥٦ التوكيد
١٦٣	٥٩ الدخا
١٦٩	٦٠ عطف النفي
١٧٥	٦٨ البدل
١٧٩	٧١ النداء
١٨٢	٧٦ فصل تابع ذى الضم الخ
١٨٨	٧٨ المنادى المضاف الى ياء المتكلم
١٩٠	٧٩ أسماء لازمت النداء
٢٠٠	٨٠ الاستغاثة
٢٠١	٨١ الندبة
٢٠٣	٨٣ الترخيم
٢٠٧	٨٦ الاختصاص
٢٠٨	٨٧ التعدير والاغراء
٢١٠	٨٩ أسماء الافعال والاصوات
	٩٢ نونا التوكيد